وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 02 – أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

# الحركة الإسلامية في الجزائر بين الإنشقاقات والتحالفات
## حركة مجتمع السلم أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع السياسي

إعداد الطالب:
حلوز خالد

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د. شريف زهرة

أعضاء لجنة المناقشة

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ.د خليفة بوزبرة | أستاذ التعليم العالي | جامعة الجزائر 2 | رئيسا |
| أ.د شريف زهرة | أستاذ التعليم العالي | جامعة الجزائر 2 | مشرفا ومقررا |
| أ.د عبد العزيز راسمال | أستاذ التعليم العالي | جامعة الجزائر 2 | مناقشا |
| أ.د زبيدي عائشة | أستاذ التعليم العالي | جامعة الجزائر 3 | مناقشا |
| د. بن عروس حياة | أستاذ التعليم العالي | جامعة الجزائر 2 | مناقشا |
| د.جابري دلال | أستاذ التعليم العالي | جامعة سوق أهراس | مناقشا |

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة شكر

الحمد لله الذي إستلم كل شيء لقدرته

الحمد لله الذي تواضع كل شيء لعظمته

الحمد لله الذي خضع كل شيء لملكه

الحمد لله الذي ذل كل شيء لعزته

الشكر لله سبحانه و تعالى الذي بقدرته تمكنا من إتمام هذا العمل المتواضع و الصلاة و السلام على الحبيب الحق ، و خير الخلق سيدنا محمد .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى :

الأستاذ الدكتور المشرف شريف زهرة على جميل صبره ، وسعة باله و نصائحه و توجيهاته التي لم تبخل علينا بها تصويبا لهذه البحث

كما نتقدم بالشكر الموصول لكل من ساعدنا من قريب و بعيد في إنجاز هذا العمل و لو بالكلمة الطيبة.

فجزيل الشكر لكم جميعا

شكر موصول للأساتذة الأفاضل الذين وافقوا عل مناقشة هذا البحث.

﴿ خالـــد ﴾

# الإهـــــــــــداء

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ، و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ، و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك ، و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك ، و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلا من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ، ونصح الأمة ، إلى نبي الرحمة نور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

إلى ممن كلله الله بالوقار و الهيبة ، إلى من علمني العطاء بدون إنتظار ، إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافه بعد طول انتظار ، و ستبقي كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم قبل الغد و إلى الأبد والدي العزيز .

إلى ملاكي في الحياة ، إلى ضيع الحب ، و إلى معنى الحنان و التفاني ، إلى بسمة الحياة و سر الوجود

إلى من كان دعائي سر نجاحي باسم جراحي إلى أمي الحبيبة

و إلى كل إخوتي و أصدقائي .

## قائمة الجداول


| الجدول رقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الهدف من إنشاء التحالفات | 186 |
| 02 | نتائج الانتخابات التشريعية ماي 2012 لتحالف الجزائـــر الخضراء على مستوى الوطن | 225 |
| 03 | نتائج الانتخابات التشريعية ماي 2017 لتحالف الجزائـــر الخضراء على مستوى الوطن | 225 |
| 04 | الخصائص السوسيومهنية للمبحوثين | 232 |
| 05 | خصائص متغير الجنس | 234 |
| 06 | خصائص متغير السن | 235 |
| 07 | خصائص متغير المستوى التعليمي | 235 |
| 08 | متغير الشهادة | 236 |
| 09 | متغير سنة الانضمام الى الحركة | 237 |
| 10 | متغير المنصب المشغول داخل الحركة | 238 |
| 11 | القوائم الانتخابية الفائزة بالمقاعد البرلمانية على مستوى ولاية تيارت | 336 |
| 12 | نتائج التحالفات الحزبية الاسلامية على مســـتوى ولايـــة تيارت | 382 |

# قائمة الأشكال


| الشكل رقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | متغير الجنس | 234 |
| 02 | متغير السن | 235 |
| 03 | متغير المستوى التعليمي | 236 |
| 04 | متغير الشهادة | 237 |
| 05 | متغير الشهادة | 238 |

# الفهرس

## فـــهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة .....أ

**الفصل الأول: المقاربة النظرية للدراسة**

1- أسباب إختيار الموضوع ..... 01

2- أهمية الموضوع. ..... 02

3- أهداف الموضوع. ..... 02

4- الإشكالية ..... 03

5- الفرضيات ..... 05

6- تحديد المفاهيم. ..... 06

7- المنهج. ..... 23

8- تقنية الدراسة ..... 23

9- الدراسات السابقة ..... 24

10- المقاربة النظرية ..... 33

11- صعوبات الدراسة. ..... 35

**الفصل الثاني: تاريخانية الحركة الاسلامية في الجزائر**

مقدمة الفصل .....38

1- الحركة الاسلامية : المفهوم و الدلالات.....38

1-1- في تحديد المفهوم: الإسلام السياسي، الصحوة الإسلامية، الأصولية الإسلامية ..... 39

1-2- الحركات الإسلامية : الأشكال والأنواع.....43

1-3- الحركات الاسلامية: المداخل التفسيرية. .....46

1-4- الحركات الإسلامية: نماذج في الوطن العربي.....48

2- الحركة الإسلامية في الجزائر: النشأة والتطور قبل الإستقلال.....55

2-1- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....55
2-2- فضاءات الإصلاح الديني في فكر ابن باديس.....58
2-3- التربية والتعليم: آليات الفكر الإصلاحي لدى ابن باديس .....61
2-4- موقف جمعية العلماء المسلمين من الثورة التحريرية.....64
3-الحركة الإسلامية في الجزائر النشأة و التطور: بعد الاستقلال.....68
3-1-جمعية القيم الإسلامية وبداية العمل السياسي.....68
3-2-مالك ابن نبي: الجامعة كفضاء للحركة الإسلامية. .....71
3-3-مصطفى بويعلي: بداية العمل الحركي الإسلامي المسلح.....73
3-4-أحداث أكتوبر 1988 ..... 76
4-الحركة الإسلامية في الجزائر: بعد أحداث أكتوبر 1988 ..... 81
4-1-دستور فيفري 1989 وبداية الإنفتاح السياسي..... 81
4-2-الجبهة الإسلامية للإنقاذ: النشأة والبرامج..... 84
4-3-الجبهة الإسلامية للإنقاذ: الإنتخابات والمسار السياسي..... 87
4-4-الحركة الإسلامية: المسار السياسي في ظل حكم عبد العزيز بوتفليقة..... 90
خاتمة الفصل..... 93

**الفصل الثالث: حركات الاسلام السياسي و خاصية الانشقاقات الحزبية**

مقدمة الفصل..... 97
1- الانشقاقات الحزبية: مدخل مفاهيمي نظري ..... 98
1-1-في تحديد المفهوم: الإنشقاق، الانقسام..... 98
1-2-محددات الإنشقاق الحزبي..... 104
1-3-مراحل و صور الإنشقاق الحزبي ..... 109
1-4-النظريات المفسرة للانشقاق الحزبي ..... 114
2- الأحزاب الاسلامية والحساسية المفرطة للانقسام والتشظي. ..... 116
2-1-المقاربة الإنقسامية داخل الاحزاب الإسلامية..... 117
2-2-الجدلية الانقسامية: الصراع الداخلي و ترسيخ مبدأ الطاعة ..... 121
2-3-الإنشقاق: إستقطاب السلطة للقيادات الإسلامية. ..... 125

2-4- الإنشقاق: جدلية الديني و السياسي..... 130
3- حركة مجتمع السلم أسباب الانشقاقات ومآلاتها..... 135
3-1- حركة مجتمع السلم: بوادر الإنشقاق..... 136
3-2-حركة مجتمع السلم والانشقاقات الحزبية قبل الربيع العربي ..... 139
3-3- الأحزاب المنشقة: في ظل ثورات الربيع العربي..... 145
3-4- حركة مجتمع السلم بين الانشقاق و التحالف. ..... 148
4- مؤتمرات الحركة من آلية للتجنيد إلى آلية الانقسام والتشظي..... 152
4-1- المؤتمر الثالث (2003) وبداية التفكك..... 152
4-2- المؤتمر الرابع (2008) وتكريس الانشقاق. ..... 155
4-3- المؤتمر الخامس ماي 2013 من المشاركة إلى المعارضة. ..... 158
4-4- المؤتمر السادس (2017) وبداية تعافي الحركة..... 161
خاتمة الفصل..... 164

**الفصل الرابع: حركات الاسلام السياسي و خاصية التحالفات الحزبية**

مقدمة الفصل..... 168
1- الانشقاقات الحزبية: المفهوم و الدلالات ..... 169
1-1- في تحديد المفهوم: التحالف، الإئتلاف، الاندماج..... 169
1-2- التحالفات: الأنواع و الأشكال ..... 174
1-3- خطوات بناء التحالفات..... 185
2-التحالفات الحزبية في الجزائر: الواقع و المألات..... 195
2-1- واقع التحالفات الحزبية في الجزائر..... 195
2-2- التحالفات الحزبية: إشكالية التعددية و الإنصهار ..... 198
2-3- حركة مجتمع السلم: التحالفات الحزبية بين الخيار والحتمية ..... 201
3-تكتل الجزائر الخضراء: الفكرة و المضامين ..... 205
3-1- فكرة التكتل الجزائر الخضراء ..... 205
3-2- تفاعلات الهيئات مع الفكرة ..... 209
3-3- تفاعلات الإعلام مع مبادرة التكتل الإسلامي..... 213

3-4- تكتل الجزائر الخضراء: العقبات و العراقيل ..... 214
4- تحالف حركة مجتمع السلم مع جبهة التغيير ..... 217
4-1- تحالف حركة مجتمع السلم ..... 218
4-2- تحالف حركة مجتمع السلم: البرنامج الإنتخابي..... 220
4-3- ما بين تحالف 2012 و 2017: قراءة سوسيولوجية في النتائج..... 223
4-4- تحالف حركة مجتمع السلم: ما بعد تشريعيات 2017..... 226
خاتمة الفصل..... 227

**الفصل الخامس: مجالات البحث و خصائص العينة**

1- حدود الدراسة .....231
1-1- الحدود المكانية .....231
1-2- الحدود الزمانية .....231
2- العينة .....231
3- حجم العينة.....232
4- الجدول السوسيو مهني للمبحوثين.....232
5- تحليل البيانات الشخصية.....233
5-1- حركة مجتمع السلم والهيمنة الذكورية على القواعد النضالية.....233
5-2- حركة مجتمع السلم والعقلية الأبوية.....234
5-3- حركة مجتمع السلم كجماعة مثقفة .....235
5-4- حركة مجتمع السلم وفكرة إنتقاء الكفاءات العلمية .....236
5-5- الأقدمية كشرط لتولي المسؤوليات داخل الحركة.....237
5-6- القيادات المحلية وفكرة الوصاية على الحركة .....238

**الفصل السادس: أثر الانشقاقات الحزبية على حركة مجتمع السلم**

1- الانشقاقات داخل حركة مجتمع السلم: قراءة في تصورات المناضلين .....241
1-1- الانشقاقات الحزبية: التداعيات والمآلات.....242
1-2- نظرة المناضل الحمسي للإنشقاقات في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.249
1-3- رمزية محفوظ نحناح في مخيال المناضل الحمسي: الزعيم الذي لا يعوض...257

1-4- المؤتمر الثالث: الخلافات والصراعات الداخلية بداية الإنشقاق .....265
1-5- المؤتمر الرابع: الخلافات بين القيادات والترسيخ للإنشقاقات.....270
1-6- إنشقاقات ما بعد المؤتمر الرابع وتداعيتها على الأداء السياسي للحركة.....275
2-موقف المناضل الحمسي من خيار المشاركة والمقاطعة سياسيا .....280
2-1- ما بعد المؤتمر الرابع: حركة مجتمع السلم وجدلية المشاركة و المعارضة ....281
2-2- حركة مجتمع السلم بين الانفتاح السياسي وسياسة التحالفات الحزبية.....290
2-3- حركة مجتمع السلم ودور التحالفات السياسية في تكريس الانشقاق .....297
2-4- حركة مجتمع السلم ما بعد 2008: فقدان الاستقطاب الشعبي والقدرة على التعبئة .....303
2-5- تداعيات الربيع العربي الصحوة الحمسية أما ترسيخ للانقسامية ؟ .....310

**الفصل السابع: أثر التحالفات الحزبية على الأداء السياسي للحركة**

1- مستقبل حركة مجتمع السلم فيما بعد 2012 من حتمية الانشقاق إلى ظرفية التحالف .....321
1-1- تكتل الجزائر الخضراء ظرفية الربيع العربي وحتمية ترتيب البيت الاسلامي 322
1-2- تحالف الجزائر الخضراء: آليات العمل السياسي بين الطموح و الإخفاق.....329
1-3- تحالف الجزائر الخضراء بين مخرجات الربيع العربي واكراهات السلطة الحاكمة .....337
1-4- حركة مجتمع السلم ما بعد تشريعيات 2012 إنهيار التحالف وتجربة البحث عن الـــذات .....342
1-5- المؤتمر الخامس: حركة مجتمع السلم وخيار المعارضة .....347
1-6- رئاسيات 2014 حركة مجتمع السلم بين تصحيح المسار وتقديم المترشح ....352
2-حركة مجتمع السلم من التحالفات الخارجية إلى إعادة استقطاب المنشقين .....358
2-1- تحالف حركة مجتمع السلم: دلالات التشكيل والمكاسب. .....359
2-2- تحالفات ما بعد 2014 كإستراتيجية لإعادة التموقع السياسي.....366
2-3- الأحزاب الاسلامية و إستراتجية التحالفات ما قبل تشريعيات 2017.....371
2-4- قراءة سوسيولوجية في نتائج حركة مجتمع السلم من خلال التحالف والاندماج .....377

2-5- حركة مجتمع السلم والخلافات الداخلية والخارجية قبل كل إستحقاق انتخابي..382
2-6- تحالف حركة مجتمع السلم: المستقبل ما بعد 2017 .....389
مناقشة الفرضيات .....397
الاستنتاج العام.....400
الخاتمة.....403
قائمة المصادر و المراجع .....409
الملاحق
الملخص

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة:

يعتبر التيار الاسلامي في كل الدول العربية من أقدم التيارات التي رافقت تطــور المجتمعات الاسلامية، حيث أن الفرق الدينية التي ظهرت قديما تعتبر تعبيرات سياسية واجتماعية عن التحولات التي عرفتها الامة، وهي ذات مطلبية سياسية، وإن كانت في بدايتها ترفع في شكل اعتراضات دينية على الفهم الرسمي للدين والمتبنى من طــرف السلطة الحاكمة، ولذلك تعتبر الحركات الاسلامية من بين تجليات الصــراع السياســي والاجتماعي في المجتمع الاسلامي، وهي بذلك ســابقة عــن الحركــات الاجتماعيــة اليسارية والعلمانية التي رافقت الحركة الاستعمارية، وخضعت لهــا معظــم الأقطــار العربية، ونقلت إليها الكثير من الممارسات التي ربطت بالحداثة وبالدولة الوطنية، التي تم تبينها فيما بعد الاستقلال، من خلال الحركات السياسية التي قاومت الاستعمار سواء فكريا وسياسيا، أو عسكريا، ومن بينها أيضا الحركة الاسلامية، التــي اســتطاعت أن تتكيف مع مقتضيات الحداثة، وتحاول تبني خياراتها لكن دون الحياد أو التنــازل عــن القيم العليا التي تحكم المجمع الاسلامي.

كما أن الحركة الاسلامية في نضالها في مرحلة الاســتعمار، وبــروز الحركــة الوطنية، تميزت بالتوجه الاصلاحي والتركيز علــى الصــعيد الاجتمــاعي والثقــافي والتربوي التعليمي، مع تجنب الممارسة السياسية المباشرة، أو التصــادم العلنــي مــع القوى الاستعمارية، وهذا ما حكم الحركة الاسلامية في الجزائر منذ تأسيســها أواخــر العشرينيات، وظهور جمعية العلماء المسلمين، والسياسة المطلبيــة الاصــلاحية التــي تبنتها، بعيدا عن العمل السياسي المباشر، لكن رغم ذلك دخلت في صدام مع السلطات الاستعمارية، وحتى مع بعض القوى التقدمية، التي نظرت إلى التوجهات الاســلامية، على أنها حركات رجعية ومعادية للديمقراطية والحريات العامة، لكن رغم ذلك لا يمكن إنكار الدور الذي لعبته الحركة الاسلامية في الجزائر، أو في أي قطــر عربــي، فــي

مسيرة النهضة والاصلاح، والمقاومة السلمية للاستعمار بكل اشكاله، هذا مـــا انعكـــس على أدائها فيما بعد الاستقلال، وبروز الدولة الوطنية، ووصول التيارات الوطنية الـــى السلطة، وتبنيها الخيار الاشتراكي ونموذج الحزب الواحد، مما أدى إلى إقصاء التيار الاسلامي بصفته تيارا رجعيا ومعاديا للتقدمية والحداثة، وهذا ما ساهم في توتر العلاقة بين التيار الإسلامي في مختلف الدولة العربية والتيارات الوطنية والحداثية، بما فيهـــا الحالة الجزائرية.

إلا أن مرحلة السبعينيات وانتعاش التيار الاسلامي في مختلف دول العالم بســـبب الحروب التي نشبت في بعض الدول ذات التوجه الوطني و خاصـــة المتحالفـــة مـــع المعسكر الشيوعي، وما ترتب عليها من الصحوات الدينية، عـــاد الاســـلاميون إلـــى المزاوجة بين النشاط السري السياسي، والنشاط الدعوي العلني، وبدأوا في عملية تنظيم صفوفهم والتحضير لتجاوز النموذج الاشتراكي خاصة في الجمهوريات الشعبية التـــي تعتبر الجزائر واحدة منها، حيث اصبح النشاط الاسلامي أكثر حضورا في المســـاجد، وفي الجامعات، وتم تدشين مرحلة جديدة من علاقة بـــين الســـلطة الحاكمـــة والتيـــار الاسلامي، تقوم على المهادنة أحيانا ومواجهة في أحيـــان أخـــرى، خاصـــة مرحلـــة الثمانينات، حيث أصبح التيار الاسلامي أكثر حضورا في مختلف المجلات، مع تـــأثر كبير من طرف فئات واسعة من المجتمع، مع تسجيل تراجع الانظمة الاشـــتراكية فـــي مختلف دول العالم، حيث كانت أحداث 05 اكتوبر 1888، نقطة محورية فـــي تـــاريخ الجزائر المعاصر، ومهدت للانهيار النظام الاشتراكي والانتقال إلى التعددية، هذه النقلة التي لعب فيها الاسلاميون دورا كبيرا، وكانوا أكثر تنظيما، وانتشارا وحضـــورا فـــي الاوساط الشعبية، مما سهل عليهم مهمة الفوز في الانتخابات المحلية سنة 1990 فـــي أول تجربة تعددية، وصولا غلى تشريعيات 1991 والتـــي ســـيطرت فيهـــا الجبهـــة الاسلامية للإنقاذ على أغلبية مقاعد البرلمان، وتمكنت من المرور للدور الثاني، وبذلك فوز أغلبية نيابية إسلامية في أول تجربة تعددية في الجزائر.

إلا ان هذا المسار الانتخابي تعطل في بداياته بسبب تراكم العديد مـــن المشـــاكل والصور النمطية حول الاسلاميين، خاصة بعد الخطاب العنيف الذي تبناه بعض قـــادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ، إذ اعتبر تهديدا للديمقراطية مـــن طـــرف القـــوى الحداثيـــة والعلمانية، وصولا إلى حداثة التجربة الديمقراطية فـــي الجزائـــر، وقـــوة المؤسســـة العسكرية وتدخلها المستمر في الشأن السياسي، مما أدى إلى ايقاف المسار الانتخـــابي في الجزائر، وحل كافة المجالس المنتخبة، واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وتشكيل المجلس الأعلى للدولة، وبداية مرحلة انتقالية، كان الخاسر الاكبر فيهـــا هـــو التيـــار الاسلامي، الذي انقسم على نفسه، حيث رفض الجنـــاح المحـــافظ قـــرارات الجـــيش الجزائري وقرر حمل السلاح والدخول في مواجهة مع السلطة الحاكمة بهدف استرجاع حقوقه، أما التيار الثاني الاصلاحي أو المعتدل، أعلن رفضه للعنف، وقرر المشـــاركة في العملية السياسية الانتقالية، حيث أصبحت حركة مجتمع السلم أكبر حزب إســـلامي معتدل، ومشارك في مؤسسات المرحلة الانتقالية، وهذا ما ساهم في بداية حالـــة مـــن الأزمة المزمنة والتي سترافق التيار الاسلامي في مســـاره السياســـي، وفـــي علاقتـــه بالسلطة الحاكمة، وعلاقة الأحزاب الأخرى وحتى بالإسلامية منها، وداخـــل الحـــزب الاسلامي الواحد، من خلال فكرة صراع الاجنحة وتضارب المراحل.

إن هذه الحالة المزمنة من الصراعات والتي نجمت عن أزمة سياسة مرت بهـــا البلاد بصفة عامة وكان طرفها السلطة الحاكمة والتيار السلامي، إلا أن طريقة تفاعـــل الاسلاميين معها جعل الحركة الاسلامية تعيش على وقع صراعات داخليـــة وعلاقـــات مضطربة مع محيطهم، ساهمت في تحديد حجمهم ومدى حضورهم، وشـــعبيتهم لـــدى المناضلين الاسلامين، وحتى أفراد الشعب بصفة عامة، إن هذه الوضعية المأزومة هي التي جعلتنا نختار هذا الموضوع ونحاول تسليط الضوء على الأزمة التي تعيشها حركة مجتمع السلم، كأكبر فصيل اسلامي في الجزائر بعد حل الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وفي نفس الوقت هو الحزب الاسلامي الوحيد الذي اختار المشاركة مباشـــرة بعـــد ايقـــاف

المسار الانتخابي، وهذا ما مهد لظهور بوادر الانقسام والانشقاق داخل صفوفه، إلا انه بقي في حالة راكدة، الى غاية ما قبل الربيع العربي، حيث ظهرت للعلن، وفـــي نفـــس الوقت ظهور توجه جديد داخل الحركة وهي التحالفات السياسية سواء مع قـــوى مـــن خارج التيار الاسلامي، أو أحزاب إسلامية اخرى، وبذلك ستعمل هذه الدراســـة علـــى تتبع مسار حركة مجتمع السلم بداية من أشغال مؤتمرها الثالث، وبداية انتقال الصراع من الحالة السرية او الخفية، إلى الصراع العلني بين القيادات من الجيل الاول والبعض القياديين من الجيل الثاني، وكيف أدى ذلك إلى دخول الحركة في حالة من الازدواجية بين التحالفات السياسية والانشقاقات والانقسامات الداخلية، ومن أجل متابعة هذا المسار قمنا بتقسيم الدراسة إلى سبعة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول **الإطـــار المنهجـــي للدراسة**، أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان **تاريخانية الحركة الإسلامية في الجزائر** تناولنا فيه السيرورة التاريخية للتيار الاسلامي، وأهم مواقفه اتجاه الانظمـــة السياســـية و انتقاله من العمل الدعوي الاصلاحي على العمل السياســـي العلنـــي بعـــد الانفتـــاح السياسي، أما الفصل الثالث فقد كان عنوانه **الحركات الاسلامية و خاصية الانشـــقاقات الحزبية** تناولنا فيه دلالات المصطلح، بالإضافة إلى تفسير المقاربة الانقســـامية داخـــل حركة مجتمع السلم بعد وفاة مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح، أما الفصل الرابـــع فكـــان بعنوان **الحركات الاسلامية و خاصية التحالفات الحزبية** حاولنا فيه تفسير المصـــطلح، و تشريح واقع مشاركة حركة مجتمع السلم في التحالفات الحزبية بداية من تشـــريعيات ماي 2012، أما الفصل الخامس فكان بعنوان **مجالات البحث و خصائص العينة**، أمـــا الفصل السادس فقد تناولنا فيه **محدادت الإنشقاق الحزبي داخل الحركة وتـــأثيره علـــى الأداء السياسي**، والاستقطاب الشعبي، أما الفصل السابع فقـــد تناولنـــا **فيـــه رهانـــات و مكاسب تشكيل التحالفات الحزبية لدى حركة مجتمـــع الســـلم**، و ختمنـــا الدراســـة بمناقشة الفرضيات، واستعراض نتائج الدراسة.

# الفصل الأول

# الفصل الأول: المقاربة النظرية للدراسة

1- أسباب إختيار الموضوع
2- أهمية الموضوع
3- أهداف الموضوع
4- الإشكالية
5- الفرضيات
6- تحديد المفاهيم
7- المنهج
8- التقنية
9- الدراسات السابقة
10- المقاربة النظرية
11- صعوبات الدراسة

## 1-أسباب إختيار الموضوع:

أي باحث له دوافع و أسباب تجعله يختار موضوع بحث لدراسته وفق رغبته، إضافة إلى الدوافع العلمية، التي ينتظرها ومن خلال معالجة الموضوع ولا يتحقق هذا إلا بالولوج إليه، ومحاولة بلورته في شكل دراسة علمية أكاديمية، ومن الأسباب نذكر:

- **أسباب ذاتية:**

تتمثل في حب الاطلاع والبحث في ظواهر الحساسة، خاصة المتعلقة بالحركة الإسلامية، حيث أصبحت اليوم محورا فاعلا في الساحة السياسية بعد إفرازات ثورات الربيع العربي جعلها أمام عدة إشكالات خارجية وحتى داخلية تنظيمية أهمها الانقسامات والانشقاقات والتحالفات، هذا ما دفعنا إلى فهم واستيعاب هذه الإشكالات، خاصة أن حقل الحركات الاسلامية خصب للدراسة والتحليل، إضافة إلى قلة الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة، بالإضافة إلى ميلنا إلى دراسة الحركة الاسلامية في الجزائر، ونخص بالذكر حركة مجتمع السلم ورغبتنا في فهم كيفية اشتغالها سياسيا، ومعرفة الإشكالات التي اعترضها من وفاة مؤسسها إلى غاية الانتخابات التشريعية ماي 2017.

- **أسباب موضوعية:**

محاولة القيام بدراسة علمية حول هذا الموضوع وإعطاء فكرة موضوعية، مبنية على الدراسة والتحليل لظاهرتي الانشقاق و التحالف داخل الحركات الإسلامية في الجزائر، فعلم الاجتماع السياسي كتخصص علمي يولي أهمية كبيرة بالحركات الاجتماعية والسياسية، ونحن كباحثين نريد المساهمة في معرفة ما يدور داخل الحقل السياسي من خلال معرفة إشكالاتها، خاصة في ظل تداعيات ثورات الربيع العربي والرهانات السياسية التي افرزتها هذه المتغيرات على حركة مجتمع السلم، خاصة في ظل تتعدد الأطراف والفواعل داخل البيت الحمسي، والتي أفرزت جملة من العقبات السياسية والتنظيمية في وصولها إلى سدة الحكم.

## 2-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع كونه موضوعا مهما في حقل علم الاجتماع السياسي، يركز على ظاهرتي الانشقاقات والتحالفات التي أصبحت سمة بارزة داخل التيار الاسلامي وبالأخص حركة مجتمع السلم، قبل كل إستحقاق انتخابي خاصة في ظل وصول الإسلاميين إلى السلطة في الدول العربية المجاورة، بعد ثورات الربيع العربي، وكذلك بعد انشقاق عدة شخصيات عن حركة مجتمع السلم، وتأسيسها لأحزاب موازية لها، واتهامها لقيادة الحركة بالانحراف عن الخط الاصيل للتيار الاسلامي في الجزائر، ومن ثم تحالفها قبل تشريعيات 2012 تحت مسمى تكتل الجزائر الخضراء، وقبل تشريعيات 2017 اندمجت مع حزب التغير دون تغيير إسم الحزب، إن هذه العلاقات الثنائية داخل حركة مجتمع السلم، بين الانشقاق والتحالف جعلتنا نبحث في محدداتها، بالموازاة مع الرهانات السياسية التي أفرزتها ثورات بعد الربيع العربي.

## 3- أهداف إختيار الموضوع:

إن الهدف من إختيار الموضوع هو تقديم دراسة علمية أكاديمية، حول ظاهرتي الانشقاق والتحالف داخل الحركات الاسلامية في الجزائر من خلال تتبع:

- السيرورة التاريخية للحركات الإسلامية في الجزائر.
- محاولة إبراز انعكاسات هذه الظاهرتين على الأداء السياسي لحركة مجتمع السلم.
- محاولة معرفة دوافع و محددات التشتت والتشظي، التي عاشتها حركة مجتمع السلم ما بين 2003 و 2017.
- محاولة مقارنة ظاهرتي الانشقاقات، والتحالفات التي أبرمتها حركة مجتمع السلم، بالرهانات السياسية المرتبطة بتداعيات الربيع العربي، والاصلاحات السياسية.

## 4- الإشكالية:

إن السيرورة التاريخية للتيار الإسلامي في الجزائر منذ زمن الحركة الوطنية تميزت بعدة مراحل زمنية مختلفة، عكست التحولات والتغيرات التي شهدها الاسلاميون في الجزائر، بداية من مرحلة الصحوة الدينية التي شهدها العالم بداية السبعينيات، والتي جعلت الإسلاميون في الجزائر يمارسون نشاطهم علنيا بعد أن كان نشاطهم سري ومرتبط بالدعوة والاصلاح، إلى غاية مرحلة الانفتاح السياسي والتي مثلت بداية العمل السياسي كخيار للوصول إلى سدة الحكم، و تبني الخيار الإسلامي كحل، أوالعمل على إقامة الدولة الإسلامية، حيث ظهرت عدة تيارات، فمنها من رفض التجاوب مع الديمقراطية، وأكد على ضرورة تجاوزها، وتيارات أخرى اعترفت بالعمل السياسي، كمبدأ للمنافسة السياسية، وقررت دخول الانتخابات، والاحتكام إلى الإرادة الشعبية، هذه الاختلافات في الرؤى جعلت التيار الإسلامي أمام خيارات أخرى، لتصحيح المسار السياسي وتحديد نمط النضال، وتجاوز الخلافات الداخلية، كالانقسامات، والانشقاقات كحتمية فرضتها التأويلات المختلفة للعمل السياسي الاسلامي، حيث نجد حركة مجتمع السلم منذ تأسيسها على يد الشيخ محفوظ نحناح، استطاعت المزاوجة بين المعارضة السياسية، والشريك السياسي الباحث عن السلطة، عن طريق التحالفات السياسية، إلا أن رحيل القيادة المؤسسة، وصعود قيادة جديدة كرست مبدأ الانشقاق، كحالة سياسية، تختلف مظاهرها و تداعياتها من حزب إسلامي إلى آخر، باختلاف التوجهات الإيديولوجية، والفكرية، والعقدية.

حيث كانت بداية الانشقاق داخل البيت الحمسي نتيجة محددات فرضتها عوامل مختلفة كالانفتاح السياسي، وهيمنة التيار الوطني على المشهد السياسي، ووصول الرئيس بوتفليقة لسدة الحكم، وظهور نوع من الضعف والتراجع في الاداء السياسي لديها، مع تنامي قوة السلطة الحاكمة، هذه المتغيرات قد تمخض عنها، ميلاد الأحزاب جديدة أو نوع من صراع المصالح على مستوى القيادات، جعلت حركة مجتمع السلم، تتهم المنشقين عنها بالخروج عن المبادئ، التي سطرها الشيخ محفوظ نحناح، بينما اتهمها المنشقون

بالتخلي عن لعب دور المعارضة الفعلية وتحولها إلى مجرد معارضة شكلية، تابعة للأحزاب الموالاة، هذا الذي أدى الى دخول الانتخابات التشريعية في شكل أحزاب منفصلة، قبل 2012.

لتأتي بعدها مرحلة جديدة في مسار الحركة الإسلامية في الجزائر و بالأخص حركة مجتمع السلم، مثلها تداعيات الربيع العربي، ساهمت في انتعاش حركات الإسلام السياسي في بعض الدول العربية، كفاعل واكب موجة المشهد الانتقالي العربي، ميزه وصول عدة أحزاب إسلامية إلى السلطة، في عديد الدول العربية، في أعقاب ثوراته في تونس، مصر، و سوريا، هذه الحركية الإسلامية جعلت التيار الإسلامي في الجزائر يعيد الاعتبار لنفسه، كبديل مجتمعي، معتبرا تشريعات ماي 2012 بوابة العودة إلى السلطة، من خلال تحالف أطلق عليه اسم تكتل الجزائر الخضراء، ضم أكبر الاحزاب الإسلامية في الجزائر، ووحدها في كيان سياسي إسلامي، وكبديل مجتمعي، مع الاحتفاظ بالاستقلالية الأحزاب المنضوية تحته، محاولين توظيف مخرجات الربيع العربي في دول الجوار، لكن رغم ذلك لم يحقق التحالف نتائج مرضية، مما جعل كوادره يدركون حجم الانشقاق والتشظي داخل هياكلها، و التي أصبح قياديو حركة مجتمع السلم، يعتبرونها من أهم عوامل الضعف وفقدان الثقة من طرف المناضلين، في قيادة الحزب، وفي الحركة الاسلامية بصفة عامة، ناهيك عن موقف الناخب العادي، حيث نجحت مساعي الحركة في توحيد صفوفها، واقناع جبهة التغيير، على الانصهار في حزب واحد، والعودة الى صفوف المعارضة، قبل تشريعيات 2017 حيث ظهر كيان جديد تحت مسمى تحالف حركة مجتمع السلم، داخل حقل الحركة الاسلامية في الجزائر، جعلها تتجاوز حالة الانقسام والصراع الداخلي، و تسلك خيار المعارضة السياسية كبديل، وهنا يتبين أن مسار السياسي للحمسيين المتراوح بين الموالاة والمعارضة، وبين الانشقاق والتحالف، أثر على أدائها سياسيا ، وأفقدها مصداقيتها لدى الناخبين، كونها مثلت الجناح المعتدل داخل الحركة الاسلامية، إلا أن علاقتها بالنظام البوتفليقي، مرورا بالمشاركة في التحالفات الرئاسية، ثم الخروج منها،

وظهور الحركات التصحيحية داخلها، وانشقاق عدد كبير من قيادتها التاريخية، واعتزالهم العمل السياسي، وتأثر باقي الاحزاب الاسلامية بهذه الحالة، انعكست سلبا على واقع الاسلامين في ظل الربيع العربي، ولذلك يمكن القول إن الحركة حركة مجتمع السلم، ومن خلال عملية التغير في المواقع والأهداف، والاستراتيجيات، مرت بمرحلتين أساسيتين، الانشقاقات الحزبية وتداعياتها الداخلية، والتحالفات الحزبية، ومدى نجاعتها أمام كل استحقاق انتخابي، كآليتين لمواجهة النظام السياسي، كل هذه يمكن الإجابة عليها من خلال السؤال المحوري للدراسة:

**ماهي أسباب و دوافع الانشقاق و التحالف لدى حركة مجتمع السلم ؟**

ومن هنا نطرح الأسئلة الفرعية التالية: كيف نشأت الحركة الاسلامية في الجزائر وكيف تحول الاسلام السياسي في الجزائر من النشاط السري الى النشاط العلني؟ وكيف انعكست مشاركة حركة مجتمع السلم في السلطة على أداءها السياسي؟ وكيف أثر الانشقاق وظهور أحزاب جديد على أداء حركة مجتمع السلم في الجزائر؟، ولماذا تحالف الجزائر الخضراء اسوء النتائج الانتخابية بعد الربيع العربي؟، وكيف أثرت التحالفات الانتخابية المؤقتة التي أبرمتها الحركة على النتائج المحققة بعد تشريعيات 2012 و2017؟.

## 5- الفرضيات:

- حب الزعامة و الصراعات الداخلية أدى إلى الانشقاقات داخل حركة مجتمع السلم.
- تبني خيار التحالفات السياسية مع السلطة أدى إلى الانشقاقات داخل حركة مجتمع السلم.
- خيار تحالف حركة مجتمع السلم قبل تشريعيات ماي 2012 ظرفي راجع إلى الرهانات السياسية التي أفرزها الربيع العربي.
- خيار التحالف لدى حركة مجتمع السلم مع جبهة التغيير راجع إلى تحقيق المكاسب السياسية من خلال تشريعيات 2017.

## 6- تحديد المفاهيم:

يقول فولتير" إذ اردت ان تتحدث معي، فعليك ان تحدد مصطلحاتك" من خلال هذه المقولة نستنتج اهمية تعريف وتحديد المفاهيم في اي دراسة، فالمفهوم يختلف عن اللفظ، لأنه مركب ومحشو بنظرية معينة، ويعكس بعدا نظريا او إيديولوجيا معينا، ولذلك قبل الخوض في تفاصيل الدراسة لا بد من تحديد مفاهيمها، وتعرفيها لغة واصطلاحا وكذلك من الناحية الاجرائية.

- **الحركة الإسلامية:**

يقترن مفهوم **الحركة الإسلامية** بعدة مصطلحات و مفاهيم تحدد معناها و دلالاتها الفكرية، ومن بين هذه المصطلحات نجد الأصولية ترجمة للمصطلح الإنجليزي **FUMDAMENTALISM** بينما يستخدم آخرون تعبير الإسلاموية، ترجمة للمصطلح الإنجليزي **ISLAMIST**، أي الحركات التي تنشط في الساحة السياسية، والتي تنادي بتطبيق قيم الإسلام و شرائعه في الحياة العامة والخاصة[1]، نجد أن هذا التعريف أوسع في دلالاته، لكن إذا ربطناه بالمجتمعات الاسلامية نجده يرى أن الاسلام هو أساس الحياة بكل نواحيها، و ليس بالسياسة فقط، وهذا ما أكده يوسف القرضاوي في تعريفه للحركة الإسلامية بقوله "ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم، للعودة بالإسلام، إلى قيادة المجتمع و توجيه الحياة ... كل الحياة"[2]، حيث يرى أن الاسلام منهج للحياة تتبلور فيه كل مجالات الحياة في نفس الوقت تصحيح لواقع الناس و مسارهم استنادا لقول الله تعالى "**و قل إعملوا فيسرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون.**"[3]، وفي ذات السياق تعريف عبد الله أبو عزة على أنها "مجموعة التنظيمات المنتسبة إلى الإسلام و التي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار خطوة شمولية للحياة البشرية، و نجدها لإعادة

---

[1] عبد الوهاب الأفندي، **الحركات الإسلامية "النشأة و المدلول و ملابسات الواقع**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي ، ط1، 2002، ص13.

[2] يوسف القرضاوي، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، مكتبة رحاب، الجزائر، بدون سنة، ص9.

[3] سورة التوبة، الآية 105.

صياغتها لتنسجم مع توجهات الإسلام تطلع لإحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية من خلال هذا المنظور الإسلامي"[1]، كل هذه التعريفات تنطوي تحت مفهوم الإسلام كآلية لتطبيق الشرائع خاصة أنه صالح لكل زمان و مكان خاصة إذا لاحظنا أن الأمة الاسلامية استمدت تطورها من القرآن الذي ساهم في تطور و تقدم المجتمعات العالمية.

أما في الجانب السياسي نجد تعريف محمد نجيب ياسين الذي يرى أن الحركات الإسلامية هي" تلك الجماعات المنشغلة بالحقل السياسي، حيث نعني بالحركات الإسلامية تلك الجماعات ذات التوجه السياسي و التي تتخذ من الوصول إلى الدولة الإسلامية هدفا و ضرورة شرعية و إنسانية" [2]، هذا التعريف يحاول بناء نموذج للدولة الاسلامية التي تبنتها الاسلاميون كنموذج للحياة، في نفس ينفون مبدأ الديمقراطية كألية للوصول إلى السلطة، وبالتالي شرعنة العمل السياسي انطلاقا من توظيف الدين للوصول إلى مسعاهم فقط، وفي تعريف للدكتور صلاح الدين الجورشي فهو يرى " الحركة الإسلامية على أنها كيان تنظيمي يختلف في برامجه و مناهجه، ووسائله، و ارتباطاته، ومراجعه العقائدية و الفكرية، كما تتباين في الحجج، وألاهمية من قطر لآخر، ومن تجربة إلى أخرى، وما يميز هذه الحركات هو إلحاحها على اعتبار الإسلام منهج حياة ثم تركيزها على الجوانب السلوكية، والأخلاقية للأفراد و المجتمعات[3]، هنا يبرز على أن الحركة الاسلامية تتجاوز القيم المحلية، تؤسس للعالمية، أي أنها تشترك في المفاهيم و الدلالات مع المرجعيات الاسلامية عبر العالم على أن الاسلام منهج حياتي لا يمكن تجاوزه في ممارسة السياسة.

---

[1] عبد الله أبو عزة و آخرون، **مذكرات نصف قرن من العمل السياسي 1995/1945**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998، ص179.

[2] محمد نجيب ياسين، **الحركة الإسلامية بين التحول الديمقراطي و الحظر الخارجي**، في ندوة مستقبل الحركة الإسلامية في ظل التحولات الدولية و الأزمة الخليجية، 2002، ص 10.

[3] حسن طوالية، **العنف و الإرهاب من منظور الإسلام السياسي، مصر و الجزائر نموذجا**، عالم الكتب الحديث، ط2، 2005، ص84.

كما يعرفها فريد عبد الكريم على أنها" جماعة سياسية منظمة تستهدف السلطة مرجعيتها الوحيدة الإسلام هدفها الأساسي تطبيق الشريعة الإسلامية" [1]، هنا تظهر العلاقة الثنائية بين الدين و السياسة في تفسير الحركة الاسلامية سواء في شقه الاجتماعي و السياسي.

وتعريف السياسي لياس بوكراع على أن الحركات الإسلامية بمختلف أنواعها هي منظمات تدعو إلى تأسيس السياسة على نصوص مقدسة و تعتقد بحل كل المشكلات بواسطة الشرع المنزل، وتعمل على اجتناب، واستبعاد كما هو غريب على الوحي الذي لا يتقبل تبديدا وتجديدا[2]، كما عرفها الباحث الجزائري عدي هواري بأنها "حركة سياسية تهدف لإقامة الدولة الإسلامية و تبني سياستها الإدارية على العمل من أجل الخير العام و خطابها يوفر معلومات حول الفئات الإجتماعية و تستمد شرعيتها من الخطاب القرآني[3]، هنا يتحدد أهمية القرآن في العمل السياسي القائم على تبرير الوجود السياسي من خلال العمل الدعوي للتعاطي مع الوضع المؤسساتي للدولة، وتتماشى مع ما يفرضه النظام السياسي في نفس الوقت التمسك بالإسلام كحتمية في التغيير.

وهذا ما أكده راشد الغنوشي على أنها "جملة النشاط المنبع بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه و تحقيق التجديد المستمر له من أجل ضبط الواقع و توجيهه، وذلك نظرا لأن الإسلام جاء لكل زمان و مكان، فتحتم أن تكون رسالته متجددة بتطور العلوم و المعارف و الفنون، و بالتالي فإن أهداف الحركة الإسلامية واستراتيجيتها، ووسائل عملها تختلف باختلاف الزمان و المكان[4]، فهو يؤكد على أن الظواهر مرتبطة بالزمكنة غير أنها تختلف من فضاء إلى أخر حسب طبيعة المجتمعات، وبالتالي الاسلام صالح لكل زمان و مكان يتكيف مع المصالح الاجتماعية و السياسية في نفس الوقت يعايش تغيرات الواقع.

---

[1] فريد عبد الكريم، **الأزمة الجزائرية الخلفيات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية**، مركز دراسات الوحدة المغربية، ط1، بيروت،1998، ص129.

[2] لياس بو كراع، **الجزائر، الر عب المقدس** ، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفرابي، بيروت، 2003، ص170.

[3] Lahouari Addi ,**Dynamique Et Cconradiction Du System Politique Algerien**_, Revue, Algerienne Dse Sciences Juridique Economique Et Politique,1989, p16.

[4] الغنوشي راشد، **الحركة الإسلامية و مسألة التغيير** ، المركز المغاربي للبحوث و الترجمة، ط1، 2000، ص11.

كما يعرفها مصطفى الطحان بأنها" تلك الحركات التي تؤمن بشمولية الإسلام لكل نواحي الحياة، وتتصدى القيادة ما تراه جهدا لازما لإعادة تأكيد هذه الشمولية في وجه تراخي المجتمع، وتقصير القيادات، والمؤشرات السلبية، ومكائد الأعداء"[1]، في حين عرفها عبد اللطيف الهرماسي على "أنها حركات اجتماعية تخضع لقانون التطور تحمل خصوصيات المجتمعات التي نشأت فيها تتأثر ببيئتها، وتفعل فيها، وهي كذلك حركات تفتقر للتجانس في مرجعيتها، ومن الضروري التعامل معها عمليا و لما لا سياسيا على هذا الأساس[2]، انطلاقا مما جاء سابقا نجد أن جل التعاريف تستند إلى الاسلام كألية للعمل السياسي، فالسياسي الاسلامي يعتقد أن السياسة من الدين و الدعوة، بمعنى أن العمل الدعوي المقترن بالقران هو شأن عام، وأن العمل السياسي شأن خاص مرتبط بالأحزاب السياسية، ومن غير الممكن الفصل بينهما .

**المفهوم الاجرائي:** ونقصد بها تلك الأحزاب السياسية المختلفة، ذات المرجعية الاسلامية التي تستند على الاسلام كخيار لعملها السياسي، تحمل توجهات وتأويلات مختلفة ومتباعدة في كثير من الأحيان، كما أن اغلبها في الدول العربية والعالم، يتبع لجماعة الاخوان المسلمين، وهي تمزج في ايديولوجيتها بين بعض التعاليم الاسلامية والأفكار الديمقراطية تسعى إلى الوصول إلى السلطة.

- **الإسلام السياسي:**

يتميز مصطلح الإسلام السياسي بعديد الدلالات و المفاهيم، كما اختلفت الآراء حول أول من وظفه من التعريفات نذكر منها تعريف **فرنسوا بورغا** في كتابه **الإسلام السياسي صوت الجنوب** أن" الإسلام السياسي هو انطلاق من مفردات الإسلامية التي تلجأ لها

---

[1] مصطفى الطحان، **تحديات سياسية تواجه الحركات الإسلامية**، دار التوزيع و النشر الإسلامية، ط2 ،1997، ص20.

[2] عبد اللطيف الهرماسي، **الحركات الإسلامية في المغرب العربي "عناصر أولية لتحليل مقارن**، في كتاب مجدي حماد و آخرون، **الحركات الإسلامية و الديمقراطية**، دراسات في الفكر و الممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2001، ص298.

الطبقات الاجتماعية، التي لا تتأثر بالتحديث، وتعمل هذه الطبقات من خلال مؤسسات الدولة أو مؤسسات المعارضة، على تقديم مشروع سياسي بديل لنقل التجربة الغربية عموما[1]، من هذا المفهوم يحاول أن يعطي نظرة شاملة للخطاب السياسي الاسلامي، وتنوعه في كل الأقطار العربية بغض النظر عن المنطلقات الفكرية، في نفس الوقت يحاول أن يعطي مقارنة مع المجتمع الغربي، ومدى فهمه لهذا المصطلح الذي في نظره يشمل كل نواحي الحياة و ليس السياسة فقط، إذن المصلح في معانيه يعبر عن فكر إسلامي مرتبط بتطبيق الشريعة الاسلامية في الحياة اليومية، ومن ثم محاولة بلورة هذه الافكار بمعاني سياسية و في تعريف أخر" هو تعبير عن الحركات و القوى التي تصبو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، منهجا حياتيا مستخدمة بذلك منهجية العمل السياسي الحديث، القائم على المشاركة السياسية في السلطة ، فكل حركة سياسية إسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهجا"[2]، أي أن نظام الحكم يرتبط أساسا بالدين الاسلامي، أو بشرع الله و هو ما يعني أن العمل السياسي هو عمل ديني في ثناياه، كذلك هذا المفهوم ينطلق من زاوية أخرى وهي شمولية الإسلام باعتباره الفاعل المؤثر الذي يهدف إلى أن يكون الحكم لله و السيادة للشرع، وأن تنطوي الحياة تحت لواء الإسلام بكل ما فيه من سياسة، واقتصاد، وإجتماع و تقنية[3].

و استنادا لما سبق يرى الدكتور إبراهيم أبو عرقوب أن الإسلام السياسي هو الإسلام الذي يدعو إلى مزج بين الدين و السياسية في شؤون المحلية و العالمية، ويرى في مبدأ"ما لله لله"، و" لقيصر لقيصر" شذوذا عن طبيعة الإسلام كدين شامل للدين و الدنيا، فالإسلام السياسي أو حركات الإسلام السياسي بمجملها لا تؤمن بفصل الدين عن الدولة، وتسعى

---

[1] فرونسوا بورغا، **الإسلام السياسي صوت الجنوب، قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا**، ترجمة فوزي زكرياء، مراجعة و تقديم حامد أبو زيد، دار العالم الثالث، القاهرة، ط2، 2001، ص97.

[2] دبعي رائد محمد عبد الفتاح، **أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر و الممارسة الإخوان المسلمين في مصر نموذجا** ، رسالة ماجستير في التخطيط و التمية السياسية ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، نابلس، 2012، ص12.

[3] غليون برهان، **نقد سياسة الدولة و الدين**، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 2004، ص216.

في استراتيجياتها و برامجها إلى إقامة دولة إسلامية تطبق الإسلام كدين و دولة و نظام حياة[1]، هذا المفهوم يؤكد على ثنائية الدين و السياسة لا فارق بينهما، وأن النظام القائم يستند إلى تطبيق الشريعة الاسلامية و تأسيس للنظام الاسلامي القائم على العادات و التقاليد الاسلامية، لا يمكن أن نجزم بهذا المفهوم لأن ليس بالضرورة ان الناس ديانتهم الاسلامية و بالتالي لا يمكننا ان نطبق عليهم هذا المنهج لان الناس داخل اي مجتمع تختلف عقائدهم و تقاليدهم.

وحسب غراهام فوللر" الإسلام السياسي تعبير يعكس الحركات السياسية المستندة إلى الأصول الإسلامية المرتبطة بآليات الحديثة الدعاية، والتعبئة بين الجماهير لإصلاح الدولة والمجتمع[2]، فحسب فوللر فإن الاسلام السياسي مرتبط بالشريعة الاسلامية، وأن الوصول لحكم الاسلاميين مرتبط بنظام ديمقراطي يحاول الاسلاميون من خلاله تجاوز مفاهيم الحداثة، والتقدم، والعولمة التي تفرضها تطور المجتمعات الغربية.

ومن زاوية أخرى يشير هذا المصطلح إلى مساع هذه الجماعات الإسلامية لإقامة الدولة الإسلامية، والتي لا تتحقق حسب رأيهم إلا بالعمل على إيجاد مجتمع إسلامي جديد، وعلى إقامة حكومة إسلامية تحفظ الدين، وتوعي شؤون الامة الإسلامية، وهذا ما أكدته رائدة قنديل أن الإسلام السياسي هو تسييس كل ما هو إسلامي، والعودة به إلى الأصول إن استلزم ذلك العودة المصلحة[3]، أي العودة إلى العنف لتطبيق المنهج الاسلامي بغض النظر على تطور المجتمع، وألياته، وبالتالي الأعمال السياسية مرهونة بالموافقة و ليس المعارضة، وهذا سبب وجيه قيما تعيشه المجتمعات العربية من التخلف، والفساد، والابتعاد عن التغيير.

---

[1] إبراهيم أبو عرقوب، **الإسلام في نظر الغرب الامريكي** ، ندوة الاتجاهات الغربية نحو الإسلام، ص4

[2] غراهام فوللر، إيان أولبير، **الإسلام و الغرب بين التعاون و المواجهة**، ترجمة شرقي خليل، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، ط1، 1997، ص16.

[3] رائدة قنديل، عثمان أبو العيش، **حركات الإسلام السياسي و الغرب في القرن العشرين ، حزب الله نموذجا** ، مركز حقوق الإنسان لمشاركة الديمقراطية، رام الله ، فلسطين، ط1، 2008،ص4-6.

وفي نفس السياق الإسلام السياسي هو مجموعة من الافكار، والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية، والتي تؤمن بفكرة أن الإسلام ليس مجرد ديانة فقط بل هو عبارة عن نظام سياسي، واجتماعي، واقتصادي و ثقافي[1]، أي أن الاسلام السياسي شمولي، وليس مرتبط بالسياسة فقط.

على خلاف ذلك هناك من ينفي صفة الإسلامية عن هذه الحركات من أمثال **أوليفيه روا** حيث يرى أن هذه الحركات هي بالأساس تسعى إلى السلطة، ويبرز في استخدام الإسلاموية بما قامت به حركات الإسلام السياسي من تمييز مسلم من ضرورة تحويل المجتمع المسلم إلى المجتمع الإسلامي، ولولا التمرد عليه معتبرا السيد قطب نماذج عن هذه الفكرة[2]، يرى أن هذا المفهوم لم يستطع الاسلاميين تحديده بحكم خطابهم الذي يتميز بالشمولية، ولا يساير التحولات الاجتماعية، ومن هنا يبرز أن ظاهرة الإسلام السياسي ظاهرة محلية و عالمية، و ظاهرة قديمة موصولة الحلقات وليست حديثة أو مستحدثة، كما أنها مركبة لها أبعاد فكرية، ونفسية، واجتماعية وسياسية تتسم بقوة الجذب الشعبي، والانتشار الواسع كما تتسم بالشمولية تتخطى في أهدافها على استبدال الأنظمة السياسية، أما بالعنف أو الوسائل السلمية[3].

وقد أستخدم المصطلح كمصطلح إعلامي لوصف الاعلامي للحركات الإسلامية بداية من أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وأدى استخدامه إلى عدم التميز بين الإسلام كدين و بين الحركات الاجتماعية التي تتخذ من بعض الاجتهادات في تفسير، وتطبيق الشريعة

---

[1] عبد الواحد أوامن، **تجارب الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي ،دراسة في التحديات الراهنة و آفاق المستقبل إطار نظري و مفاهيمي لحركات الإسلام السياسي** عن كتاب **تجارب حركات الإسلام السياسي بعد الثورات**، الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي دراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية، برلين، ألمانيا، ط1،2019، ص11.

[2] أوليفيه اروا، **تجربة الإسلام السياسي** ، ترجمة نصيرة مروة ، دار الساقي ، لبنان ، ط2، 1969، ص41-44.

[3] أحمد زكي، **تحولات و متغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 188، تشرين الأول 1994، ص13.

الإسلامية مرتكز لها[1]. والتي عرفت برز عدة تيارات إسلامية أهمها تيارات سلمية تدعو للعمل السلمي، وتيارات جهادية تنادي بالعنف المسلح، وهذه الأحداث كانت فاصل، وأسست للقطيعة بين مفهوم الاسلام السياسي لدى الغرب بفضل التغيرات الاقليمية العالمية التي عرفها العالم بعد أحداث سبتمبر 2001، ومن خلال التعاريف السابقة نجد الاسلام السياسي في العالم العربي و الاسلامي هو وصف لجميع الحركات الاسلامية التي تمارس السياسة، وتؤمن بفكرة الشريعة الاسلامية كمنهاج للحياة في المقابل نجد الاسلام السياسي من وجهة نظر الغرب هي الأفكار السياسية المنبثقة من الدين الاسلامي تمارسه المجموعات الاسلامية بمختلف أيديولوجياتها و أفكارها سواء السلمية و حتى العنيفة

**المفهوم الاجرائي:** ونقصد به ذلك النشاط السياسي الذي تتبناه الاحزاب السياسية الاسلامية في الجزائر، تقوم على الجمع بين الاسلام والديمقراطية الغربية، في قالب واحد، تسعى من خلاله الوصول إلى السلطة، والتأسيس لنظام حكم ديمقراطي بمرجعية اسلامية.

- **الانشقاق الحزبي:**

الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها تمثل مجموعة من الأفراد لهم نفس التصورات، والمبادئ يعملون على تطبيقها على أرض الواقع، لكن يمكن أن تتخللها حالات سياسية يمكن أن نراها صحية بالنقيض مرضية، كالانشقاق فهو في قاموس الألفبائي مصدر كلمة انشق أي يعني تصدع يتصدع تصديعا أي تشقق البناء أو القوم أي تفارقوا بعد أن كانوا مجتمعين، والانشقاق امتداد عن التنام، وهو مصدر إنشق انشقاق الجماعة أي انفصال أفرادها بسبب خلاف في الرأي أو العقيدة حدث إنشقاق في الحزب، والانشقاق إسم لسورة من سور القرآن الكريم، وهي السورة رقم الرابعة و ثمانون في ترتيب المصحف مكية،

[1] أوامن عبد الواحد، **تجارب الإسلام السياسي بعد ثوارات الربيع العربي،دراسة في التحديات الراهنة و آفاق المستقبل** ، عن كتاب **تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي**، مرجع سابق ، ص14.

عدد آياتها خمسة و عشرون آية[1]، وجاء في القاموس الألفبائي للانشقاق مصدر كلمة انشق أي يعني تصدع تصدع تصدعا، أي تشقق البناء و القوم أي تفرقوا بعد أن كانوا مجتمعين، هذه التعريفات تدل على الانشقاق داخل المجتمع و ليس فقط مقترن بالجانب السياسي و تمت له دلالات أوسع.

في نفس الدلالة نجده يعني وصف للحالة التي تحدث في شكل خروج أو انفصال فردا أو جماعة كانت الأخيرة عبارة عن كتلة واحدة و يغلب عن الاجزاء المنشقة التمايز، والاختلاف و التباين شكلا و مضمونا، كما أن الاجزاء المنشقة قد يحدث بها تصدع آخر إلى مرحلة التفتيت ثم التلاشي، ويمكن أن يكون الانشقاق بسبب عوامل داخلية تضعف القاعدة و الأسس التي يستند عليها البنيان[2]، بمعنى أن الانشقاق أمر طبيعي في حياة الافراد يتولد نتيجة الخلافات و الصراعات نتيجة مواقف يستحيل الوصل اليها لحلول واقعية يؤسس من خلاله لعة مجموعات بأفكار و مفاهيم جديدة.

وربط هذا المفهوم بإطاره السياسي نجد أنه حدوث انقسام داخل الحزب يحدث نتيجة وجود ضغط، أو ضغوط دائمة، وتنتهي هذه الضغوطات بإنشاء حزب آخر، أو أحزاب أخرى متعارضة أو متصارعة في ما بينها حول الموضوع الذي كان سبب في انقسامها، والانشقاق الحزبي هو حقيقة تاريخية يظهر في زمان و مكان معينين وهو قابل للتطور و التعقيد، كما أنه قابل للزوال[3]، أي أن صراع الأفكار هو الذي يحدد الانشقاق كألية لإعادة إنتاج الزعامة، والقيادة في عدة تنظيمات حزبية أخرى، في نفس الوقت هو يمر بعدة مراحل قبل التنفيذ، ولا يشار إليه بشكل مفاجئ، تبدأ أولى مراحله بمعارضة

---

[1] **تعريف و معنى الإنشقاق في معجم المعاني الجامع**، معجم عربي – عربي، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني، www.almaany.com، بتاريخ 12 ماي 2018.

[2] جيلالي بن حاج يحيى و آخرون، **قاموس الالفبائي** ، الأهلية للنشر ، بيروت ، 1997، ص113.

[3] Michel Dechamps, Et Autres ,**CLIVAGES ET PARTIS** Belgique :Fondation ROIS-BAUDUIM ,NOVEMBRE 2008,P20

الافكار، وقيادات الحزب، وهذه المعارضة تتحول إلى صراع داخلي بين قيادات الحزب[1]، و هذا ما يفسر الفرق بين الانشقاق الذي ينتج نتيجة مراحل عملية سابقة و مؤسس لها بالنقيض نجد الانقسام يكون بشكل مفاجئ.

كما يعرف الانشقاق الحزبي هو" أحد أوجه صراع السياسي على المستوى الداخلي للحزب يظهر من خلاله شرخ داخل الحزب الأم يؤدي إلى ظهور حزب، أو عدة أحزاب"[2]، وفي ذات السياق هو الاختلاف و الانقسام، إما في الأهداف، أوفي المبادئ أو حول اتخاذ القرارات داخل الحزب، وهذه الحالة نؤدي في ما بعد إلى تفرق و تجزئ للأعضاء المنصبين تحت مضلة الحزب، وهذه الفئة منشقة تقوم بتأسيس الحزب أو أحزاب أخرى، وهذا ما يعني ولادة حزب أو مجموعة من الأحزاب أو حزب واحد هو الأصل[3]، يجعل الاحزاب أمام التفكك في نفس الوقت التقليل من استقرارها من فاعليتها، وتراجع مكانتها في الساحة السياسية و الحزبية، كما يعرفه الباحث التركي **أوزان ديميركول** على أنه "خروج فصيل من الحزب ليؤسس حزبا جديدا، موضحا أن الحالة قد تتكرر أكثر من مرة داخل الحزب الواحد، وأن الفصائل المنشقة عنه عادة ما تتجه لتأسيس أحزاب جديدة و ليس حزبا واحدا[4]، كما يعرف أيضا على أنه ظاهرة عرفية تحدث في الدول التي تتبنى التعددية الحزبية في نظامها السياسي، ويحدث الانشقاق بعد

---

[1] محمد عبد الجري، **الإنقسامات الحزبية في ظل قانون الاحزاب العراقية، رقم 32،2015، الأسباب و الأثار**، مجلة القادسية للقانون و العلوم السياسية العدد الاول المجلد10، حزيران 2019، جامعة القادسية ، ص445.

[2] سعيد تكاوي، **الظاهرة الحزبية الأصالة و المعاصرة**، مطبعة الخليج العربي، تيطوان،2009، ص54.

[3] فازية فلوس، **الإنشقاقات الحزبية في الجزائر2012/1999، دراسة حالة الحزب جبهة القوة الإشتراكية**، رسالة ماجستير، تخصص التنظيم السياسات العامة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية 2016/2015، ص30.

[4] حازم عمر، **الانشقاقات في الاحزاب السياسية دراسة نظرية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 484، حزيران 2019، ص 93.

خروج فصيل أو فرد عن الحزب الام، وتأسيس حزب جديد نتيجة الاختلاف في المصالح الشخصية أو الرؤية الفكرية[1] .

**المفهوم الاجرائي:** هو حالة الصراع والاختلاف داخل حركة مجتمع السلم، التي نتج عنها انشقاقات داخلية، وظهور أحزاب جديدة انعكس سلبا عليها نتيجة تحول خطها النضالي إلى جملة من الانشقاقات الداخلية التي تمخض عنها تأسيس أحزاب جديدة منافسة ومتصادمة معها، مثل جبهة التغيير، وحركة تجمع أمل الجزائر.

- **التحالفات الحزبية:**

قبل أن نحدد مفهوم التحالف الحزبي لا بد أن نحدد دلالات مصطلح التحالف، في تعريف للدكتور عبد الله طريقي يحددها على أنها التعاقد و التعاهد على التناصر، والتساعد، والاتفاق ، وفي تعريف منير الغضبان بقوله "هو التعاقد و التعاهد بين مجموعتين من الناس على التناصر لتحقيق المصالح المشتركة[2]، وقد عرفها ممدوح منصور بقوله هو ذلك الاتفاق المبرم الذي يهدف إلى إتباع سياسة واحدة سواء في مجالات كافة أو فيها يتصل بموضوعات محددة [3]، والتحالف بشكل عام هو إتحاد مؤقت بين مجموعتين أو اكثر من أجل الحصول على تأثير أعظم أو نفوذ أكبر من جماعات، والأحزاب المنفردة عندما تؤدي إلى تحقيق أهدافها، وبالتركيز على الغايات، والأهداف المشتركة[4]، وتفسيرا لما جاء سابقا أن التحالف هو الاتفاق حول مبادئ معينة و مشتركة بين فئة لها نفس الافكار و التوجهات التي تجعلها تؤسس له تحالف بهدف الوصول الى غاية معينة.

---

[1] علي سعدي عبد الزهرة، **الانشقاق الحزبي( الاطار النظري)**، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، المجلد الخامس، العدد 3، سبتمبر 2020، ص 160.

[2] عبد الله بن علي طريقي، **الإستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي**، مؤسسة الرسالة، 1993، ص343.

[3] ممدوح محمود منصور، **سياسات التحالف الدولي**، كلية التجارة، الإسكندرية، 1997، ص39.

[4] **تحالف القوة : دليل لبناء و الإنضمام و بناء التحالفات السياسية**، المعهد الديموقراطي الوطني للشؤون الدولية، نوفمبر 2017، ص2.

ومن هذا المنطلق نجد أن التحالف الحزبي هو علاقة عقدية بين الأحزاب السياسية، يتعاهد الأطراف بموجبها على التعاون السياسي في خوض المعارك الانتخابية، وفي بعض برامج العمل السياسي، أو جميعها من أجل تحقيق أهداف سياسية مشتركة[1]، وهو أيضا خيار سياسي يلجأ إليه حزب سياسي أو أكثر لخلق تكتل حزبي تؤطره أرضية توافقية بين الاحزاب المشكلة للتحالف لتحقيق بعض الاهداف التكتيكية أو الاستراتيجية داخل برنامج مشترك يتوفر على الحد الأدنى من القواسم المشتركة للأحزاب المتحالفة حول قضايا معينة[2]، إذن التحالف الحزبي يكون عن طريق الاشتراك في الافكار، والاستراتيجيات، ووفق ايديولوجية مشتركة على غرار الاسلاميين الذين يعتبرون الشريعة الاسلامية كمنهاج للحياة قبل الحديث عن السياسة كألية للوصول الى السلطة، وهذا ما نؤكده في تعريف أخر للتحالف الحزبي فهو تعاهد بين طرفين أو أكثر على التناظر و التعاون في المجال السياسي بما يتوافق مع مقتضى الشريعة[3]، في ذات السياق هو تحالف ينشأ لوجود مصالح مشتركة بين مجموعة من الاطراف، والتي تتصادم مع طرف أخر، كما يتقوى بها أحد الاطراف ممن يتسم بالضعف بالإضافة الى وجود صراع الذي يستدعي تحالف القوى مع بعضها البعض[4].

**المفهوم الاجرائي:** نقصد بها تلك التحالفات الحزبية الظرفية التي أبرمتها حركة مجتمع السلم بعد ثورات الربيع العربي، بداية بتحالف الجزائر الخضراء الذي ضم ثلاث أحزاب سياسية إسلامية ( حركة مجتمع السلم – حركة النهضة – حركة الاصلاح الوطني ) نشأ

---

[1] عطية عدلان، **حكم التحالفات السياسية مع الأحزاب العلمانية**، دراسات سياسية معهد المصري للدراسات، 19 أفريل 2019، ص02.

[2] الصادق معقافي، **التحالفات الحزبية و تشكيل المجالس المنتخبة في الجزائر**، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، العدد الرابع، المجلد الاول، ص 92.

[3] عبد الرحمان محمد عبد العزيز شراب، **أحكام التحالفات السياسية في ضوء الواقع المعاصر**، رسالة ماجيستر، تخصص فقه المقارن، كلية الشريعة و القانون، الجامعة الاسلامية، غزة، 2010، ص 13.

[4] أويس عثمان، **التحالفات السياسية تأصيلها و ضوابطها...دراسة شرعية**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني WWW.BASSASER-ONLINE.COM ، بتاريخ 10 جانفي 2018.

قبل تشريعيات ماي 2012، وتحالف مع جبهة التغيير تحت مسمى حركة مجتمع السلم الذي نشأ قبيل الانتخابات التشريعية ماي 2017 .

- **المشاركة السياسية:**

قبل تحديد المفهوم يجب ان نفرق بين المصطلح في جانبه المتعلق بالمشاركة كأداة بين المواطنين للتعبير عن خياراتهم بطريقة رسمية أو غير رسمية، و بين المشاركة بين الاحزاب و السلطة، والتي تعني الدفع بالحكام إلى تبني سياسة عامة تستجيب لمطالب المواطنين، وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة"[1]، كما تعرف أيضا على انها" القرارات و السياسات لتي تتبناها الدولة محصلة لرغبات، واتجاهات القوى السياسية المختلفة في المجتمع، لتعبر في النهاية عن أراء المواطنين المتأثرين بتلك السياسات، ويعتبر مبدأ المشاركة جوهريا لكونه حاسما في العمليات الانتخابية التي يترتب عليها التداول على السلطة في النظم الديمقراطية"[2]، وهي كذلك " مشاركة تحدث عن طريق السلوكيات، والمؤسسات الرسمية، والدائمة للدولة، تخص أولئك المسؤولين السياسيين الذين يقومون بوظائفهم السياسية ثابتة كرئيس الدولة و الوزراء و البرلمانيين والأعوان التنفيذيين، المسؤولين عن وسائل الاعلام، أو بشكل أخر أولئك المنخرطين في النظام السياسي"[3].

**المفهوم الاجرائي:** نعني بها مشاركة حركة مجتمع السلطة في التحالفات السياسية مع السلطة في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

---

[1] ثامر محمد كامل الخزرجي، **السياسة العامة و أداء النظام السياسي**، مجلة العلوم السياسية، العدد 33، تموز 2006، جامعة بغداد، العراق، ص 146.

[2] عصام عبد الوهاب محمد أيوب، **متغير القيادة و التعددية السياسية في تونس**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السباسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2004-2005، ص 46.

[3] بن قفة سعاد، **المشاركة السياسية في الجزائر، أليات التقنين الأسري نموذجا ( 1962-2005)**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 91.

- **المعارضة السياسية:**

المعارضة السياسية" تلك الحركة السياسية التي تنشط سرا أو علنا، والتي تواجه الواقع السياسي للبلاد بهدف تغييره، أوإصلاحه بما يتماشى و البديل المقترح و البرنامج المحدد للمعارضة"[1]، وهي كذلك" الممارسة الطبيعية لثنائية الحياة عموما و من ثمة السياسية خصوصا بين فريقين متنافسين إحداهما الاغلبية و هو يمثل السلطة، والاخر الاقلية التي تثل المعارضة"[2]، المعارضة السياسية هي التمثيل للقوى الاجتماعية و من خلاله تحقق مشاركة القوى في الحياة السياسية و في صنع القرار السياسي[3]، كما أنها تلك الحركة السياسية التي تنشط إما في السرية او العلنية و التي تواجه الواقع السياسي للبلاد بهدف تغييره أو اصلاحه بما يتماشى و البديل المقترح من الجماعة المعارضة، اي انها حركة سياسية الهدف منها تغيير النظام و تعويضه بنظام أخر، وفقا لبرنامج محدد من طرف الجماعة المعارضة"[4].

**المفهوم الاجرائي:** هي السياسة التي اتبعتها حركة مجتمع السلم بعد المؤتمر الخامس بخروجها من التحالفات السياسية مع السلطة، وتبنيها لخيار المعارضة كبديل سياسي بعد 2013.

**حركة مجتمع السلم:**

ترجع جذور الحركة إلى الاخوان المسلمين الجزائريين التي بدأت عملها سنة 1963 جاءت كرد فعل على النظام الاشتراكي في زمن الأحادية الحزبية إلى غاية سنة 1989 شكلت جمعية الارشاد والاصلاح تهتم بالجانب الدعوي والتربوي، وبعد الانفتاح السياسي

---

[1] مغيش كنزة، **جدلية التحالف و الانقسام في اللعبة السياسية في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية سياسية (1997-2017)**، دار الجزائرية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2014، ص 17.

[2] إسماعيل كرازدي، **المعارضة السياسية و حركات الاحتجاج اللاموَسساتية في العالم العربي**، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، لعدد(7)، جويلية 2014، جامعة باتنة، الجزائر، ص 168.

[3] عبد الإله بلقيز، **المعارضة و السلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ديسمبر 2001، ص 11.

[4] ليندة مطاد بن محرز، **المعارضة السياسية في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014، ص 17.

انتقلت الحركة إلى العمل السياسي فأنشأت حركة سنة 1991 تحت مسمى" حركة مجتمع السلم" تزعمها الشيخ محفوظ نحناح رحمة الله عليه الذي عار نظام الرئيس الهواري بومدين في مرحلة السبعينات حول مشروع الثورة الزراعية و الميثاق الوطني سنة 1976 ما كلفه السجن لعدة سنوات، ليفرج عنه في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد مقابل اعهد الشيخ انتهاج العمل السياسي و الامتناع عن النشاطات التي تؤثر على الامن و النظام في البلاد[1].

وقد سعت الحركة منذ تأسيسها الى تحقيق أهداف تقوم على تأسيس الدولة الجزائرية وفق مبدأ الشورى، وإحترام مؤسسات الدولة و تكريس الحريات، واعتبار الاسلام الركيزة الاساسية لقيام الحزب، وبناء الدولة الاسلامية بمقتضاها، و كان شعار الحزب مبني على ثلاث أسس العلم، العدل، العمل[2]، وبمقتضى دستور 1996 تم تغيير اسم الحزب الى حركة مجتمع السلم (MSP) و قد سجلت مشاركتها الدائمة في كل المواعيد الانتخابية.

حركة مجتمع السلم حركة سياسية شعبية اصلاحية شاملة، تعتمد منهجا تغييريا سلميا وسطيا معتدلا، يستهدف الاسرة و الفرد و المجتمع، و يشارك في العملية السياسية من اجل بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الاسلامية[3].

**المفهوم الاجرائي:** ونقصد بها ذلك الحزب السياسي ذو المرجعية الاسلامية، الذي بدأ خطه النضالي السياسي ما بعد الانفتاح السياسي داخل صفوف المعارضة، غير أنه وبعد رحيل مؤسسه الشيخ محفوظ نحناح ووصول أبو جرة سلطاني لقيادة الحركة، تحول إلى

[1] Amel Boubekeur et samir amghar, **les partis eslamistes du maghreb et leur liens aves l Europe: influences croisées et dynamyques et democratisation**, EuroMesCo papers, octobre 2006, p 06.

[2] الأمين سويقات، **التكيف السياسي للاحزاب السياسية الاسلامية في الجزائر و المغرب دراسة مقارنة**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة وهران، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 91.

[3] **حركة مجتمع السلم**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.aljazeera.net ، بتاريخ 16 جوان 2016.

أحد أحزاب الموالاة في عهد الرئيس بوتفليقة، وفي المعارضة بعد تولي الدكتور عبد الرزاق مقري الرئاسة بعد المؤتمر الخامس 2013.

- **الربيع العربي:**

هو مصطلح أطلقته صحيفة الأندبينت البريطانية على الحركات الإحتجاجية التي بدأت في تونس 17 ديسمبر 2017 و انتقلت لاحقا إلى عدة دول عربية[1]، بمعنى أن المصطلح له صبغة إعلامية، في نفس الوقت استعمل سابقا في عدة ثورات خاصة في أوروبا، ويعرف على أنه لم يكن نتيجة التبشير الأجنبي، ولا المؤامرات مخفية و لا صناعات أوروبية، بل هو صناعة عربية جاءت نتيجة للتفاعلات الداخلية الاقتصادية، والسياسية، والإنسانية، والأخلاقية الفردية، والاجتماعية تمثلت بشعور المواطن العربي بغياب العدل و المساواة، وتدهور الخدمات التعليمية و الصحية و البيئة، وازدياد ساحة الفقر و ظهور ثورات غير إعتدياية لا تتناسب ابدا مع مفردات الثروة الوطنية، و بطئ النمو الاقتصادي، وزيادة التبعية للخارج في جوانب كثيرة إبتداءا من الغذاء و الدواء والكساء و الإنتهاء بالسياسة و الدفاع[2]، بمعنى أن هذه الثورات جاءت كرد فعل على الاوضاع التي كانت تعيشها الدول العربية نتيجة الحكم الديكتاتوري و تقييد الحريات واستغلال ثورات في يد فئة واحدة و اتساع الهوة بين الطبقة الفقيرة و الطبقة الغنية.

كما أنه موجة ثورية من المظاهرات و الاحتجاجات على حد سواء العنيفة و غير العنيفة، وأعمال الشغب و الحروب الأهلية في العالم العربي التي بدأت في أواخر العام 2010 في تونس احتجاجا على سوء أوضاع المعيشة ما لبثت أن امتدت إلى دول عربية[3]،

---

[1] محمد خديوي، **الإنتخاب في الوطن العربي بين الولاءات الدينية و المد الديمقراطي**، مجلة دفاتر سياسية و القانون العدد السابع، جوان 2012، ص53.

[2] سلام أحمد سواعير، **توجهات سياسية الخارجية الأردنية تجاه الازمات الربيع العربي**، رسالة ماجستير للعلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ،كلية الاداب قسم العلوم السياسية،2017، ص04.

[3] تمارا كاظم الأسيدي، محمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير الربيع العربي و التحولات السياسية في المنطقة العربية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية الإقتصادية، برلين، ألمانيا، ط1، 2018، ص09.

وقد عرفته الأستاذة خليدة كعسيس على أنه مجموعة من الثورات و الانتفاضات الشعبية في العديد من الدول العربية وكانت بمثابة هزة زعزعة الكيان للأنظمة السياسية في المنطقة[1]، أي أن هذه الثورات جاءت بعد حادثة البوعزيزي في تونس، وما نتج عليها لاحقا من احتجاجات مست تونس بأكملها نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، كما يعرف أيضا على أنه تلك الثورات التي حدثت في عدة بلدان عربية منذ 2010 نتيجة للأسباب وأهداف مختلفة و التي يجمعها قاسم واحد، وهو الثورة ضد أنظمة الحكم القائمة لاستبدالها بأنظمة أخرى تكون أكثر ديمقراطية[2]، بمعنى أن هذه الثورات لم تقتصر على تونس، وإنما مست عديد الدول العربية كمصر و ليبيا ضد أنظمة الحكم السائدة و التي مازالت تداعياتها إلى اليوم، كما يعرف على أنه ظاهرة التأثير في الحراك الاجتماعي العربي وهو إشراك الجميع للتطلع نحو الحرية عبر إسقاط الأنظمة الاستبدادية التسلطية وصولا إلى نوع من إحلال الديمقراطية و ضمان الحريات الواسعة، والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية[3].

**المفهوم الاجرائي:** ونقصد به تلك الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها بعض الدول العربية منذ نهاية سنة 2010، والتي تحولت فيما بعد الى احتجاجات سياسية، استطاعت من خلالها احزاب الاسلام السياسي في كل من مصر وتونس، تحقيق نتائج سياسية مهمة، والوصول الى السلطة لأول مرة، إضافة الى نجاح الحركة الاسلامية في المغرب، التي لم تعرف أحداث الربيع العربي، وهذا ما حاولت الحركة الاسلامية في الجزائر توظيفه من أجل الوصول الى السلطة من خلال انتخابات 2012 عن طريق تشكيل تحالفات حزبية.

---

[1] خليدة كعسيس، **الربيع العربي بين الثورة و الفوضى**، مجلة المستقبل العربي، العدد221، ص220.

[2] سلام أحمد عولسير، **التوجهات السياسة الخارجية الأردنية توجه أزمات الربيع العربي،2017/2011**، مرجع سابق ص05.

[3] مجموعة من الباحثين الربيع العربي، **ثورات االخلاص من الإستبداد ، دراسة حالات** ، دار الشرق للكتاب، بيروت، 2015، ص16.

**7-المنهج:**

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتبر منهجا مهما في الدراسات السوسيوسياسة خاصة أننا بصدد وصف الظاهرة والتعريف بها وتحديد خصائصها، إذ تعتبر ظاهرتي الانشقاق والتحالف من بين أهم سمات الأحزاب الاسلامية، وهذا ما يفرض علينا تعريفها ووصفها وتحديد خلفياتها، كظاهرة سياسية منتشرة داخل التيار الاسلامي، خاصة حركة مجتمع السلم بصفتها تشكل نموذجا لثنائية الانشقاق والتحالف، إضافة الى مدى انتقال الحركة بين الانشقاق والاندماج، بهدف بناء كيانات حزبية مشتركة لمسايرة الرهانات السياسية، والتغيرات والتحولات التي عرفتها الساحة السياسية في الداخل الجزائري وحتى التداعيات التي فرضها الربيع العربي كعامل ومحدد خارجي بهدف فهم ورصد الخصائص المعنوية وأنماط تفاعل المبحوثين.

كما اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال تحديد السيرورة التاريخية للحركة الإسلامية في الجزائر عامة، والسيرورة التاريخية لظاهرتي الإنشقاق والتحالف داخل حركة مجتمع السلم خاصة.

**8 - تقنية الدراسة:**

لقد وظفنا في هذه الدراسة تقنية **المقابلة نصف الموجهة** كونها تتلاءم مع طبيعة الدراسة والتي تهدف من خلالها الى محاولة الوصول الى المعاني والدلالات والتمثلات التي يحملها المناضل الحمسي حول الحركة السياسية التي ينتمي اليها، خاصة أن الحركات الاسلامية تختلف عن باقي الأحزاب من خلال طبيعة التكوين الذي يتلقاه المناضل بصفته فرد ملتزم دينيا، وبصفته مناضلا سياسيا يؤمن بحركته وبخياراتها، ولذلك حاولنا أن نتيح الفرصة للمبحوثين للتعبير عن تصوراتهم، كما أن تقنية المقابلة نصف الموجهة تتلاءم مع البحوث الكيفية، إذ قمنا بإجراء عدد من المقابلات، مع المبحوثين من خلال تقسيمها الى أربعة محاور، بالإضافة الى المحور المتعلق بالبيانات الشخصية، بالإضافة إلى **تقنية الملاحظة بالمشاركة**، والتي أتاحت لنا الحضور الدائم مع المبحوثين وتكرر اللقاءات،

وهذا ما يهمنا في جمع بعض المعطيات، من خلال حضورنا ومشاركتنا كباحثين عديد الحوارات، واللقاءات الولائية لتحديد ممارسات وسلوكيات المبحوثين.

## 9-الدراسات السابقة:

إن الهدف من تبيان أهمية الدراسات السابقة هو محاولة إطلاع الباحث على ما توصلت إليه البحوث المتعلقة بموضوع بحثه، كما تمهد له الطريق أمام توجيه بحثه في نفس الوقت تعرفه على نقائص الموضوع، ومن ثم يمكن للباحث أن يتأكد من موقع بحثه من البحوث الاخرى التي تناولت نفس الظاهرة، هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع الحركات الاسلامية و تناولته من زوايا مختلفة، وسوف نستعرض جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الاشارة إلى أبرز ملامحها، هذا و قد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة، وحسب كونها عربية ومحلية و فيما يلي نقدم عرضا لها مع تبيان جوانب الاتفاق، والاختلاف بينها ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة و أخيرا جوانب الاستفادة منها.

- **دراسات جزائرية:**

دراسة الباحث **الطاهر سعود** بعنوان **الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية و الفكرية**[1]، والتي ركزت على ظاهرة الحركة الإسلامية و التي ارتبط مفهومها بأنماط السلوك الديني من خلال الممارسات الواسعة للشعائر الدينية إلى غاية الانفتاح السياسي و التعددية الحزبية حيث انتقلت من العمل الوعظي التوعوي إلى العمل السياسي الرسمي العلني، كما استدل الباحث عمله بوثائق و شهادات و مراجع تطرق فيها الجماعات الرسمية المشكلة للحركات الإسلامية في الجزائر، وقد ارتكزت دراسته لتجيب على مجموعة من الأسئلة: ماهي الظروف التاريخية التي تولدت فيها الحركة الإسلامية في الجزائر؟ و ماهي السياقات التي شكلت فيها؟ و هل ولدت الحركة الإسلامية في

[1] الطاهر سعود، **الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية و الفكرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علم إجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية،2010/2009.

الجزائر كردة فعل على واقع سياسي و إجتماعي و ثقافي لدولة ما بعد الإستقلال ؟ أم هي استئناف لجهود سبقتها في التاريخ الجزائري؟ و هل جاء ظهور الحركة الإسلامية كرد فعل من الخيار الإيديولوجي الاشتراكي ؟ وماهي المراحل التي مرت بها الحركة الإسلامية في الجزائر؟، و ماهي خلفياتها الإيديولوجيا؟ ومن هم مؤسسوها و ماهي آليات عملهم ؟و ماهي طبيعة طبيعة تكوينهم؟

واتبع الباحث **المنهج التاريخي** كون موضوع ذا صلة بالماضي مستشهدا بجملة من الأسئلة حول بداية ظهور الحركة الإسلامية و مراحل تطورها، كما اعتمد على تقنية **تحليل المحتوى** كأداة من خلال تصنيف موضوعات أعداد مجلة التهذيب الإسلامي الصادرة باللغتين العربية و الفرنسية و تحليلها كميا، بالإضافة استخدام الأسلوب التحليلي النقدي في دراسة بعض الأدبيات الصادرة من نخبة من الفاعلين الإسلاميين في المرحلة المختارة للدراسة، ومن أبرز نتائجها:

- إن الحركة الإسلامية في الجزائر تعكس منذ مرحلة متقدمة من تاريخها تنشط وانقسامية فبينما ارتكزت بعض فعاليتها و أجنحتها على الموروث الفكري، والحركي المحلي و الخبرة الجزائرية، إتجهت فاعليتها الأخرى إلى الخبرة العربية و الإسلامية ، بمختلف إبداعاتها ، فطورت نموذجا مبني على تقليد النماذج المشرقية على صعيد الفكرة.
- اتجه نمط أسلوب خطاب الحركة الإسلامية في الجزائر في البداية نحو موضوعات عقائدية و الأخلاقية لطكن مع بداية التسعينات بدأت تتجه نحو الحقل السياسي.
- تتوزع العناصر المؤسسة للحركة الإسلامية في الجزائر على قطاع التعليم بصفة عامة و على قطاع التعليم بصفة خاصة.
- غلبة العنصر الرجالي في هذه المرحلة، حيث لم نسمع بمشاركة العنصر النسوي سوى ما صرح به محمد بوسليماني من ان العمل الذي باشرته جماعته كان لإخواننا حصة الأسد في صناعة الحدث .

• يعكس ميلاد و تشكيل الجماعات الثلاث مجال الدراسة معطى مهم هو أن الأ الأولى لهذه الأخيرة نشأة في مناطق محددة، لتغلغل لاحقا إلى مناطق أخرى من اللون و تأخذ بالتالي طابعها الوطني.

دراسة الباحث **محمد بوسليماني** بعنوان "**مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة، حركة حمس الجزائرية أنموذجا**"[1] ركزت هذه الدراسة على مفهوم الحركة الإسلامية، و نشأتها في الجزائر، وكذلك مشاركة الإسلاميين في دواليب السلطة في صورة حركة مجتمع السلم بداية من التعددية الحزبية إلى غاية 2013 مبرزا أهم المحطات الانتخابية وجاءت دراسة الباحث لتجيب على التساؤلات التالية: ماهي البنية الفكرية التي ارتكزت عليها الحركة من أجل تأسيس لفلسفة المشاركة؟ إلى أي مدى يمكن أن تشارك الحركة في السلطة، وتحافظ في نفس الوقت على خيارات و أهدافها الخاصة؟ وإذا كانت المشاركة السياسية خيارا مبدئيا و إستراتيجيا ليست هي بنفس القدرة أداة توازن، واستقرار بالنسبة للنظام السياسي؟ و قد طرح السؤال الرئيسي التالي ما مدى تأثير حركة مجتمع السلم على عملية صنع القرار من خلال مشاركتها في السلطة ؟، وإنطلق الباحث من فرضيتين هما:

• كلما شاركت الحركات الإسلامية في السلطة زاد تأثيرها في عملية صنع القرار أي أن المشاركة السياسية من خلال مؤشرات الانتخابات ترفع من شعبية الحركة و هذا ما يجعلها تتحصل على نتائج إيجابية تنعكس على عدد المناصب التي تتحصل عليها سواء في المجالس الشعبية المحلية أو البرلمان أو الحكومة .

• كلما شاركت الحركة الإسلامية في السلطة تراجع دورها في عملية صنع القرار، أي أن المشاركة السياسية في دواليب الحكم خاصة مشاركتها في الحكومة تجعل شعبيتها

[1] محمد سليماني، **مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة، حركة حمس الجزائرية أنموذجا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الحركات الوطنية و تشكيلات الدول في الجزائر و بلدان المغرب، جامعة وهران ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2013/2012.

تتراجع، وهذا ما ينعكس سلبا على حجم تمثيلها السياسي و على عدد المناصب المتحصل عليها داخل مؤسسات الدولة ، و بالتالي يضعف تأثيرها في عملية صنع القرار.

كما إعتمد الباحث على **المنهج التاريخي** من خلال الاعتماد على الوثائق و المعلومات التاريخية و ذلك بهدف الإستفادة من تجارب الماضي، ومنهج **دراسة حالة** من خلال التعرف على وضعية واحدة معينة و بطريقة تفصيلية دقيقة (دراسة حالة حركة مجتمع السلم)، **منهج وصفي** من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع و الربط بين الأسباب و النتائج و محاولة تفسيرها، وكانت من أبرز نتائجها:

- موقف الإسلاميين من المشاركة السياسية انحصر في تيارين إثنين، الأول تناولها من زاوية الحلال و الحرام و الجواز و المنع، و هو بذلك رفض منهج المشاركة في الانظمة السياسية، أما التيار الثاني تناول موضوع المشاركة من زاوية الموازنة بين جلب المصالح و دور المفاسد إنطلاقا من مدى تحقق المصلحة الشرعية.
- تجربة المشاركة السياسية للحركات الإسلامية لم تستكمل عناصر نضجها بعد، ذلك أنها لازالت بحاجة إلى وقت حتى تنضج و تترسخ كقناعة و كممارسة عغملية.
- إن الحركات الإسلامية لم تنشأ من فراغ و إنما ظهرت بفضل مرجعيات فكرية مختلفة ترجع جذورها إلى الحركات الإسلامية لم تنشأ من فراغ و إنما ظهرت بفضل مرجعيات فكرية مختلفة ترجع جذورها إلى الحركة الوطنية الجزائرية ممثلة خصوصا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- إن انخراط حركة مجتمع السلم في إستراتيجية المشاركة قوبل برفض و إستهجان من عدة أطراف أهمها الفئات الشعبية نظرا الإختلاط صورة الحركة الإسلامية النظيفة بصورة النظام المشوهة و المتسمة بالفساد عند الكثير من الناس.

دراسة **خديجة معمر** بعنوان **التغيير السياسي لدى الأحزاب الإسلامية في الجزائر(حركة مجتمع السلم و حركة النهضة نموذجا)**[1] ، ركزت الدراسة على ظاهرة التغيير السياسي لدى حركتي مجتمع السلم و النهضة، وأهم الإستراتيجيات المتبعة في تعزيز مكانتها داخل مؤسسات السلطة و الانعكاسات الرئيسية من خلال نتائج المشاركة السياسية لكل منها، بالإضافة إلى إبراز أهم التحديات التي واجهت الحركة الإسلامية حاليا و مستقبلا، و للإجابة على هذه الإشكالية اقترحت الباحثة مجموعة من الاسئلة الاولية: ماهي الاستراتيجيات التي تنتجها كل من حركة مجتمع السلم و حركة النهضة في تحقيق التغيير السياسي، وهل تمكنت من تحقيق تغيير فعلي من خلال المشاركة السياسية و الانضمام إلى مؤسسات السلطة ؟ وما هو مستقبل الحركتين في الساحة السياسية في ظل المعطيات الداخلية و المتغيرات الإقليمية؟، وقد اعتمدت الباحثة على الفرضيات التالية:

- تؤدي المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في النظام السياسي إلى التغير في منهجها و تحويل أفكارها و أساليبها.
- تتيح المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية الفرصة لاكتساب الخبرة العلمية و تؤدي إلى التقارب بينها و بين النظام السياسي.
- تلعب المتغيرات الدولية و الإقليمية دورا أساسيا في التأثير على الأحزاب الإسلامية وعلى رؤيتها في التغيير السياسي.
- تؤثر المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية إلى جانب النظام بشكل سلبي على إنتشارها الجماهيري.

كما اعتمدت الباحثة على **المنهج الوصفي** الذي يهدف إلى وصف الحركة الإسلامية في الجزائر مع التركيز على تجربة كل من حركة مجتمع السلم و حركة النهضة ، و

[1] خديجة معمر، **التغيير السياسي لدى الأحزاب الإسلامية في الجزائر(حركة مجتمع السلم و حركة النهضة نموذجا)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص حركات تحررية و تشكيلات الدولة في الجزائر و المغرب العربي،جامعة وهران كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، 2013/2012.

**منهج دراسة حالة** من خلال جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا، وركزت أيضا الدراسة على **المنهج التاريخي** من خلال جمع البيانات و المعطيات المتعلقة بميلاد ظاهرة الحركات الإسلامية في الجزائر، ومن أبـــرز نتائجها:

- مشاركة الحركات الإسلامية إلى جانب النظام يؤدي إلى التغير في برامجها ومنطلقاتها حيث أن الحركتين عرفتا تحولا جذريا في البرامج و طبيعة الخطاب و نمط العلاقة مـــع السلطة .
- الاحزاب الإسلامية فقدت الكثير من انتشارها الجماهير بعد انتهاجها لخيار المشـــاركة خاصة بعد تبوئها مناصب حكومية.
- الأبعاد الدولية أثرت و ستظل تؤثر على الحركة الإسلامية في الجزائر لعدة اعتبـــارات خاصة في الجانب الأمني.

دراسة الباحثة **رقية طرشاوي** بعنوان **ظاهرة الإنقسام داخل الحركة الإسلامية فـــي المجتمع الإسلامي ، حركة مجتمع السلم msp أنموذجا**[1]، ركزت الدراسة على ظـــاهرة الانقسامات التي مست الحركات الإسلامية في الجزائر لحركة مجتمع السلم، والنهضـــة و حتى جبهة الإنقاذ، وقد ركزت الدراسة على حركة مجتمع السلم، وأهم القضايا السياســـية التي جعلتها منذ بداية تأسيسها بين المشاركة ثم الحكومة فالتحالفات، انشقاقات كـــل هـــذه المتغيرات جعلت الباحثة تطرح السؤال التالي: لماذا تنقسم الحركات الإسلامية كلما كانت القضايا الخلافية ذات بعد سياسي؟ وماهي الأسباب التي جعلت الحركة تنقسم لأكثر مـــن مرة؟ ، وللإجابة على السؤال صاغت الباحثة الفرضيات التالية:

[1] رقية طرشاوي، **ظاهرة الإنقسام داخل الحركة الإسلامية في المجتمع الإسلامي ، حركة مجتمع السلم msp أنموذجا** ، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراة في الأنتروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، قسم التاريخ ،2015/2014.

- العلاقة الجدلية بين الدعوة و السياسة أثارت نقاشا واسعا داخل أوساط الحركة التي ترى نفسها حزبا سياسيا و جماعة دعوية مما ساهم في تعميق الاختلافات لدرجة الانقسام.
- المكاسب المادية المحققة (مقاعد برلمانية و مقاعد مجلس الامة ،حقائب وزارية) و خيار المشاركة الذي انتهجته الحركة إثر الانفتاح السياسي فرغم أنه أفاد الحركة في إنجاح خططها الاستراتيجية بارتياح إلا انه فتح بابا للتنافسية شديدة وصلت إلى شوق الصفوف .
- أزمة القيادة و الزعامة و قد شكلت هذه القضية محور الخلاف عبر مراحل تاريخية هامة من تاريخ الإنساني عامة و الإسلامي على وجه الخصوص.

كما إعتمدت الباحثة على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يهدف إلى وصف الظاهرة بالإضافة إلى **المنهج التاريخي** بإعتبار الحركة الإسلامية الجزائرية ليست وليدة اليوم لذا حاولت الباحثة مقارنة ظروف التأسيس و التطور و التطلعات، ومن أبرز نتائجها:

- **مستوى الدعوي و السياسي:** و الذي أنتج توسع العمل السياسي للحزب على حساب العمل الدعوي و هذا ما أحدث معارضة داخلية خفية.
- **مستوى المكاسب الحزبية المحققة:** وهي مرتبطة بمسألة التنافسية السياسية أو مسألة الغنائم(البرلمان، وزارة، مجلس الامة...)أثار حفيظة التخرين الذين رأوا ضرورة تكافئ الفرص للوصول، وظهرت تنافسية بدت حقيقة ثم حب المال و السلطة.
- **على مستوى الزعامة و القيادة:** انفجرت مسألة الزعامة منذ المؤتمر الرابع، وبداية الصراعات الداخلية و الخلافات بين القيادات و الزعامات.

دراسة الباحث **حلوز خالد** بعنوان "**واقع الحركة الإسلامية في الجزائر في ظل الربيع العربي من خلال تشريعات ماي2012، تكتل الجزائر الخضراء أنموذجا**"، **رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم الإجتماع،2017/2016.**

ركزت الدراسة على الحركة الإسلامية في الجزائر في خضم الربيع العربي، خاصة في ظل انتعاشها و صحوتها في الدول العربية، و قد ركز الباحث على الانتخابات التشريعية ماي 2012، والتي اعتبرها الإسلاميون الجزائريون كبداية للعودة إلى السلطة، هذا التفائل جعلهم يشكلون تكتلا أطلق عليه إسم تكتل الجزائر الخضراء كبديل مجتمعي مستغلين الأوضاع في ظل الربيع العربي، وقد اعتمد الباحث على الفرضيات:

- التجربة السياسية للإسلاميين في الحكم أفقدتهم الثقة لدى الشعب الجزائري.
- الخطاب السياسي الإسلامي لم يتعدى نقد السياسات الحكومية المتعاقبة مما أفقده مصداقيته لدى الشارع الجزائري.
- تناقض قانون الانتخابات بالحصص الخاص بالمرأة مع الخطاب السياسي للإسلاميين أثر على قدرتهم في التكيف مع الرهانات الانتخابية.

اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي** لتشخيص العلاقة بين الحركات الإسلامية و الربيع العربي من خلال الأحداث التي ميزت المنطقة العربية و ما سميت ثورات الربيع العربي و انعكاساتها على الجزائر من خلال تشريعيات ماي 2012، **ومنهج درسة حالة** من خلال إجراءات مقابلات مع متصدري القائمة الرسمية لتكتل الجزائر الخضراء في ولاية تيارت، وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- تغير نظرة الناخب الإسلامي الذي أصبح يميل إلى المقاطعة بسبب ما عرفه الحراك الإسلامي من هزات عبر التاريخ الجزائري.
- برنامج تكتل الجزائر الخضراء قام على التبريرات و الشروحات لإقناع الشارع الجزائري و بالتالي يتجاوز المرحلة النقدية.
- الخطاب السياسي الذي تم توظيفه من طرف قيادات التكتل اتسم بالضعف و عدم القدرة على الإقناع.
- نظام الحصص أثر على الوعاء الانتخابي للأحزاب الإسلامية و جعله يخسر الكثير من قواعده الشعبية.

- **التعقيب على الدراسات:**

من خلال الدراسات السابقة نجدها كلها مرتبطة بالتيار الاسلامي، وتركز على العمل السياسي، فدراسة الباحث **الطاهر سعود** ركـــزت علـــى الســـيرورة التاريخيـــة للحركـــة الاسلامية في الجزائر بداية من العمل الدعوي غلى غاية العمل السياسي العلني، وقد ركز أيضا على العامل الاجتماعي لدوره المهم في كسب القاعدة الشعبية، و حاولنا ربط هـــذه الدراسة بدراستنا من خلال توضيح تاريخانية الحركة الاسلامية في الجزائر خاصة بعـــد الانفتاح السياسي، أما دراسة الباحث **محمد سليماني** فقد ركزت على المشاركة السياســـية لحركة مجتمع السلم في دواليب السلطة السياسية في ضوء التحالفات السياسية و مألاتهـــا عليها من خلال الأداء السياسي، و القاعدة النضالية، وبالتالي حاولنـــا مـــن خـــلال هـــذه الدراسة توضيح الأثار المترتبة عن عقد التحالفات السياسية و مدى تأثيرها على الحركـــة خاصة في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، أما دراسة الباحثة **معمر خديجة** التي حاولت توضيح الاستراتيجيات المتبعة للمشاركة السياسية من طرف حركتي مجتمع السلم و النهضة، و علاقتهما مع السلطة، ومدى تأثيرهما على سياسات الدولة، و بالتالي حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز دور حركة مجتمع السلم في مسايرة النظام السياســـي مـــن خلال المشاركة في دواليب السلطة و محاولة تغيير النظام السياسي من الداخل، أما دراسة الباحثة **رقية طرشاوي** فقد ركزت على الحالة الانقسامية التي مست حركة مجتمع الســـلم نتيجة الخلافات الداخلية، وهو ما نشترك فيه مع الباحثة في محددات الانقسام و الانشـــقاق داخل الحركة منذ وفاة مؤسسها سنة 2003، إلى غاية الانتخابات التشريعية مـــاي 2017، أما دراسة الباحث **حلوز خالد** فقد ركزت على التحالفات الحزبيـــة و بـــالأخص تحـــالف الجزائر الخضراء و كيفية تشكله قبل تشريعيات ماي 2012 ، ومـــدى تحقيقـــه النتـــائج المرجوة، وهو ما نشترك فيه مع الباحث في عرض سياسة التحالفات الحزبية الانتخابيـــة قبل أي استحقاق انتخابي و مدى تأثيرها على الحركة سياسيا.

من خلال الدراسات التي استعضناها حاولنا المزج بين ما هو إجتماعي و المتمثل في القاعدة الشعبية التي تتوفر عليها الحركة و مدى مساهمتها في تغيير الساحة السياسية قبل الاستحقاقات الانتخابية، و في شقه السياسي من خلال التحالفات الحزبية و مدى تأثيرها على القرار السياسي الداخلي للحركة، موازاة مع المشاكل الداخلية و التي أسست للانشقاق كألية للتعددية السياسية، و لتي غابت داخل كيانات الحركة بعد وفاة مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح، و غياب قائد فعلي يؤسس للإستخلاف السياسي.

## 10-المقاربة النظرية للدراسة: الأطروحة الإنقسامية

إن هذه الدراسة تتطرق إلى أحد اهم المواضيع المطروحة في الساحة العربية والإسلامية وهي علاقة الديني بالسياسي، وهي علاقة جدلية لها عدة تجليات، وربما من أحدثها هو تجلي الاسلام السياسي الذي يحاول المزج بين ما هو ديني وها هو حداثي في نموذج سياسي يتماشى مع واقع المسلمين، وفي نفس الوقت مع التحولات الدولية والمجتمعية الراهنة، لكن ما يقبى يميز ويطبع هذه التجربة هو فكرة غياب النموذج واحد وموحد، وفي نفس الوقت تعدد النماذج وتكاثرها بشكل مستمر وكأنها تنقسم على نفسها في كل مرة مولدة تيار جديد وفكر جديد، ولذلك سنحاول في هذه الدراسة الاعتماد على النظرية الانقسامية التي تعتبر من أكثر النظريات تفسيرا لواقع المجتمعات العربية والاسلامية، حيث أن الأطروحة الانقسامية التي أشار إليها الكثير من المهتمين بتطور المجتمعات الاسلامية، أو حتى الظاهرة الحزبية بصفة عامة حيث يرى **راسل ديلتون** أن "الأحزاب تظهر كتنظيمات حاملة لصراعات"، وبعبارة أخرى هي معبرة عن صراعات، كما أنها مقر للتعبير عن الاختلافات الاجتماعية[1]، فالأحزاب سواء في المعارضة أو في السلطة تعبر عن اختلافات، وصراعات التي تحكمها تجاذبات تتشكل بفضل الأفكار الانقسامية المرتبطة بإقصاء الآخر أو رفضه، وهذا ما أكده **مالك بن نبي** بأن دائما هناك

[1] راسل ديلتون، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات العربية**، ترجمة احمد يعقوب ، دار النشر، الأردن، بدون طبعة، 1996،ص153.

فريقين متعارضين في القمة مشيرا إلى مركز صنع القرار، وقد ارتبطت النظرية الانقسامية في حقل العلوم الاجتماعية و السياسية بعدة علماء، وإذا اعتمدنا على التحليل البنيوي الوظيفي نجد **جون تربوري** استخدم هذا الاتجاه على الحياة السياسة المغربية حيث اعتبر الأحزاب السياسية تلتف حول الأشخاص أكثر من البرامج و الشعارات، و كل حزب يشكل قسمة مضادة للحزب الآخر و هذه المنافسة تضعف فعاليتها السياسية و تحولها إلى مجموعة فرقاء سياسيين أمام ملك الذي يمثل دور الصالح و الشريف[1]، وهذا ما يتجلى داخل الحياة السياسية للتيار الإسلامي حيث يفتقر لرؤى و برامج واضحة، وعدم وجود قيادات لها القدرة في إصدار قرارات مقنعة اتجاه المواطن، واتجاه الفاعلين داخل الحزب في حد ذاته بالإضافة إلى غياب آليات، وأطر تواكب التغيرات في مختلف بنى المجتمعية، كل هذه عوامل ينجم عليها الانقسامات، والانشقاقات داخلها، وفي ذات السياق نجد **ابن خلدون** من خلال تحليله للتاريخ الاجتماعي و السياسي للمجتمعات المغاربية يعطي نظرة تطورية من العصبية كمفهوم إلى التجزئة و الانقسام، وقد ظهرت ملامح دراسته الانقسامية من خلال معالجته لمفاهيم القبلية و العمران البشري مما جعل المؤسس الفعلي للأطروحة الانقسامية حول مجتمعات دون تحديد مفاهيم انقسامية واضحة، وقد سمي بأبو التجزيئيين[2]، وقد ارتكز النموذج الانقسامي على مفهومين أساسيين هما **الإنشطار** حيث يرى **إيفانس بريتشار** أن كل قسمة مجزأة في الوقت نفسه ، وهذا التجزئة يجعلها متعارضة فيما بينها، وأعضاء كل قسمة هي في استعداد للتصارع مع قسمة أخرى من نوع نفسه، كما أنهم في استعداد للتوحد من أجل محاربة تيار آخر[3]، وهذا ما يظهر داخل التيار الإسلامي من خلال التحالفات التي ظهرت في خضم الربيع العربي و

---

[1] بلعباس الهواري، **المجتمع القبلي المغاربي بين نظريتين الخلدونية و الإنقسامية(دراسة نظرية –تطبيقية)**، رسالة ماجستير، تخصص الخلدونية و علم الإجتماع السياسي للإسلام، كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم،2010/2009،ص85.

[2] محمد مباركي، **بعض المعطيات حول الدولة و المجتمع خلال المغرب القديم** ،في كتابه **جدلية الدولة و المجتمع في المغرب** ، دار إفريقيا الشرق، ط1، 1992، ص121.

[3] FRANS PRITCHARD,**The Nuer :A Description Of The Modes Of Liveliloud And Political Institution Of Anilotic People** ,OXFORD,CHARENDON PRESS,1940, p1398.

**الانصهار** الذي يتطلب وجود خطر خارجي الأمر الذي يؤدي إلى إستنفار على مستوى الداخلي، خط النسب وصولا إلى الإتحاد القبلي من أجل مواجهة هذا الحظر الذي يهدد القبلية أو مواردها الإقتصادية[1]، و هذا ما مثله انتعاش الحركة الإسلامية في بعض الدول العربية جعل التيار الإسلامي ينظم صفوفه موازاة مع تشريعيات ماي 2012 في إطار تحالف سمي بتكتل الجزائر الخضراء، وإندماج بين حركتين تحت مسمى" تحالف حركة مجتمع السلم".

## 11- صعوبات الدراسة:

أي دراسة تقف في وجهها صعوبة، و مجموعة من العوائق التي تعترض الباحث ، خاصة في حقل الدراسات السيوسو سياسية، و المتعلقة بالجانب الإسلاموي حيث لازال الأفراد يسيطر عليهم الخوف في سرد الأحداث، وهو ما جعلت تحذر من هذه الدراسات، إضافة إلى ذلك عدة صعوبات أخرى تلقيناها أثناء البحث:

- قلة الدراسات التي تناولت ظاهرتي الانشقاق و التحالف.
- أغلب الدراسات التي تناولت الظاهرة لم ت طرق أوسع إلى دراسة التحالف.
- تخوف المبحوثين و رفضهم التعامل مع الدراسة نتيجة ارتباطها بالجانب السياسي الدعوي.
- إستغراق وقت طويل في إجراء المقابلات نتيجة فترة الحجر الصحي و عدم الثقة في الباحث.

[1] يونس الغاب، **النظرية الإنقسامية:الأصول و المفاهيم**، مؤمنون بلا حدود،قسم الفلسفة و العلوم الإنسانية، 24 أفريل 2017، ص15.

# الفصل الثاني

# الفصل الثاني: تاريخانية الحركة الاسلامية في الجزائر

مقدمة الفصل

1- الحركة الاسلامية : المفهوم و الدلالات

1-1-في تحديد المفهوم: الإسلام السياسي، الصحوة الإسلامية، الأصولية الإسلامية.

1-2-الحركات الإسلامية : الأشكال والأنواع.

1-3-الحركات الاسلامية: المداخل التفسيرية.

1-4-الحركات الإسلامية: نماذج في الوطن العربي.

2- الحركة الإسلامية في الجزائر: النشأة والتطور قبل الإستقلال.

2-1-جمعية علماء المسلمين الجزائريين

2-2-فضاءات الإصلاح الديني في فكر ابن باديس

2-3-التربية والتعليم: آليات الفكر الإصلاحي لدى ابن باديس:

2-4-موقف جمعية العلماء المسلمين من الثورة التحريرية:

3-الحركة الاسلامية في الجزائر النشأة و التطور: بعد الاستقلال

3-1- جمعية القيم الإسلامية وبداية العمل السياسي

3-2- مالك ابن نبي: الجامعة كفضاء للحركة الإسلامية.

3-3- مصطفى بويعلي: بداية العمل الحركي الإسلامي المسلح.

3-4- أحداث أكتوبر 1988.

4-الحركة الإسلامية في الجزائر: بعد أحداث أكتوبر 1988:

4-1-دستور فيفري 1989 وبداية الإنفتاح السياسي.

4-2-الجبهة الإسلامية للإنقاذ: النشأة والبرامج.

4-3-الجبهة الإسلامية للإنقاذ: الإنتخابات والمسار السياسي:

4-4-الحركة الإسلامية: المسار السياسي في ظل حكم عبد العزيز بوتفليقة.

خاتمة الفصل

# الفصل الثاني: تاريخانية الحركة الاسلامية في الجزائر

**مقدمة الفصل:**

إن تاريخ الحركة الاسلامية في الجزائر مر بعدة مراحل بداية بإرهاصات الحركة الإصلاحية والدعوية التي تشكلت على يد الشيخ عبد الحميد ابن باديس الذي حاول في فترة الاحتلال نشر رسالة الدعوى بهدف إرساء التأثير الديني على الفرد الجزائري للمحافظة على مقوماته، وقد عرفت الحركة الإسلامية قبل هذا مساهمات لكن لم تكن مرتبطة بالجانب السياسي، وإنما بالجانب الجهادي على قرار أفكار القائد الأمير عبدالقادر، غير أن الحركة الاسلامية بعد الاستقلال حاولت المزج بين العمل الدعوي والعمل السياسي العلني بعد حالة الصراع التي عرفتها مع خيارات رؤساء الجزائر إلى غاية الانفتاح السياسي اين عرفت الحركة إنفتاحا على العمل السياسي بتصدر جبهة الانقاذ المشهد السياسي لتقابله السلطة بتوفيق المسار الانتخابي، وهو ما أدخل البلاد في دواسة عنف إلى غاية وصول الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة إلى مدة الحكم والذي حاول إحتواء الاسلاميين ودمجهم داخل المجتمع من خلال التحالفات السياسية وإمتيازات، وإغراءات مادية لقياديها مما أثنوا عليها لاحقا، وفي ضوء ما ذكرنا سوف نحاول سرد إرهاصات تشكل الحرية الاسلامي اجتماعيا وسياسيا ضد تأسيسها الى غاية حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

## 1- الحركات الاسلامية: المفهوم و الدلالات:

سوف نحاول من خلال هذا الجزء تحديد الدلالات الحركة الاسلامية، وأهم الاشكال، وكذا أهم المداخل التفسيرية، بالإضافة إلى نماذج حداثية للحركات الاسلامية في الوطن العربي.

**1-1- في تحديد المفهوم: الإسلام السياسي، الصحوة الإسلامية، الأصولية الإسلامية:**

يرتبط مفهوم الحركة الإسلامية بعدة مصطلحات ومفاهيم استعملت كمرادف لها كما تستعمل في تحديد معانيها ودلالتها ومدى ارتباطها بها وظروف نشأتها وتطورها، ومن بين أبرز هذه المفاهيم الإسلامي السياسي، الصحوة الإسلامية والأصولية الإسلامية، سوف نحاول تشخيصها من خلال تحديد العلاقة بينها.

- **الإسلام السياسي:** نجد هذا المصطلح الأقرب المشابه لمفهوم الحركة الإسلامية، حيث نجد دراسة **فرانسوا بورغا** حول الإسلام السياسي المعنونة "[1] **l'islamiste a maghreb la voix du sud**" والتي ترجمها **الأستاذ أبو حامد** الى العربية وكأول دراسة غربية حول هذه الظاهرة في العالم العربي، حيث نجد أن العالم العربي مقارنة بالغرب يتمتع بخصائص مشتركة مبينة على الإسلام كآلية للعمل المشترك في مختلف ميادين الحياة، وقد ركز على دول المغرب العربي لميدان كالبحث والتشخيص، حيث أكد على أن التجربة الإسلامية فيها مبنية على مفردات الإسلام كحتمية تبدأ بالطبقات الإجتماعية، التي لم تستفد من التحديث الإيجابي والتي انطبقت على المشروع السياسي كبديل سلبي للنموذج الغربي[2]، وفي ذات السياق نجد **أوليفيه روا** يعبر عن الإسلام السياسي على أنها حركات سياسية يرأسها علماء مسلمون متعلمون يدعون إلى إعادة أسلمة البلدان ذات الغالبية المسلمة والمجتمعات الإسلامية في مناطق أخرى وفق أشكال حديثة للتعبئة الشعبية ممزوجة بين التقليدية، وبين الحزب السياسي الحديث [3]، بمعنى أن حركات الإسلام السياسي يجب أن تكون أوسع ولا تقترن بالدول الاسلامية وحدد ذلك في دراسته بكتابات حسن البنان في مصر، وأبو الأعلى المودودي في شبه القارة الهندية هذه الصفة العالمية في نظره كانت عائق في الجانب الممارساتي خاصة داخل الدول التي كانت مستعمرة

---

[*] François Burgat , **l'islamiste au Maghreb : la voix du çud**, Edition Karthala, Paris, 1988.

[2] مجدي عماد وآخرون، **الحركات الإسلامية وأثرها على الإستقلال السياسي في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2002، ص13.

[3] محمد أبو رمان، **ما بعد الإسلام السياسي : مرحلة جديدة أم أوهام إيديولوجية**، مؤسسة فريد اولريش إيبرت، عمان ،2018، ص ص 25،26.

وأصبح الإسلام السياسي فيها مؤدلج وفق تركيبة ثقافية بعيدة عن الفكر الإسلامي، وهذه النقطة التي يتفق مع **فرانسوا بورغا** فيها بين فكر إسلامي محافظ، وفكر حديث مؤدلج وفق الأفكار الغربية الحديثة، هذا الصراع حول آلية توظيف الإسلامي السياسي في الوطن العربي والتي تجلت في المدارس لفكرية المرتبطة به حيث نجد:

**التيار العلماني:** يتناول ظاهرة الإسلام السياسي من منظور ضيق لا يرى فيها فكرا إنسانيا بل تيارا ساكن عابرا للزمن لا يتأثر بالسياق الاجتماعي والسياسي.

**التيار الإسلامي:** يرى أن الواقع السياسي وميراث الأمة الإسلامية الثقافي هو واقع منفرد عن السياق الإنساني معللين ذلك برؤيتهم للإسلام السياسي بنظرة التفوق والتميز.

**تيار آخر** يرى ظاهرة الإسلام السياسي وقعت في أخطاء علمية ومنهجية كانت مرتبطة أساسا بتحليل النص الإسلامي[1]، وهذا ما تجلى في الخطاب الإسلامي الذي ابتعد عن التحديث.

أما حداثة هذا المصطلح قد ارتبط بالعلاقة الجدلية بين الأنظمة السياسية العربية خاصة في ظل ثورات الربيع العربي حيث ظهرت تيارات الإسلام السياسي كبديل معادي للفكر التسلطي والإستبدادي، وإعادة بناء مشاريع إسلامية ونماذج بعضوية حداثية، وهذا ما تجلى من خلال ثورات الربيع العربي التي تجسدت في نقطتين :[2]

**الفعالية النضالية:** التي ترجمها الحضور الجماهيري في مساحات التغيير كفضاء للتعبير والإستشعار في اللحظة الثورية للمساهمة في إسقاط هذه الأنظمة كبداية، ومن ثمة إعادة تجسيد المشروع السياسي في أرض الواقع مستدلا بالنموذج التركي في التوفيق بين الخصوصية الإسلامية

---

[1] عبد المؤمن أوامر، **تجارب الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في التحديات الراهن وأفاق المستقبل إطار نظري ومفاهيمي لحركات الإسلام السياسي** ، مؤلف جماعي: **تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي دراسة في تحديات الراهنة وآفاق المستقبل** ، المركز الديمغرافي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية الإقتصادية، برلين، ألمانيا، ط1، 2019، ص 13.

[2] إدريس الجنداري، **من أجل مقاربة فكرية لإشكاليات الربيع العربي، العروبة، الإسلام، الدمقراطية** ، المركز الثقافي العربي، ط1، المغرب، 2015، ص ص 178، 179.

**الحداثة السياسية والاقتصادية:** كعامل مساعد لهذه الحركات في تقديم بديل لنموذج تنموي حداثي .

- **الصحوة الإسلامية:** قبل تحديد دلالة المصطلح يجب أن تحدد أولا نشأته، حيث تعود بدايته إلى العقد الأول من القرن 18 م، وتحديدا بظهور جماعة الإخوان المسلمين في مصر بداية من سنة 1928، لتمتد بعد ذلك على يد الأفغاني، ومحمد عبده الى غاية سنة 1967 و الذي عرف المشروع القومي الأفول والسقوط، لتليها بعد ذلك الصحوة الإسلامية المعاصرة من خلال رد الإعتبار للإسلام على التحدي الغربي [1]، بمعنى أن الأفكار والخطاب الإسلامي الذي تبناه المفكرون قبل 1967 لم يجسد على أرض الواقع بحكم الإستعمار الغربي، بالإضافة إلى غياب المشهد السياسي داخل هذه البلدان المستعمرة وتركيزها على الجانب الدعوي فقط، غير أن تبلور فكرة الصحوة الإسلامية بدأت مع بداية السبعينيات من خلال إعادة إحياء المشروع الإسلامي في ظل حصول أغلب الدول العربية على استقلالها، وانتعاش التيار الإسلامي بعد الانتصار على اسرائيل، وقد عبر يوسف القرضاوي المصطلح الصحوة الاسلامية بمصطلح اليقظة في مقابل الركود والنوم الذي أصاب الأزمة الإسلامية في عصور التخلف خاصة في عهد الإستعمار العسكري، والذي خلق لاحقا ألوانا أخرى من الاستعمار، وأخطرها الثقافي والاجتماعي[2]، ما يتجلى فيما جاء سابقا أن الصحوة الإسلامية في خلال الاستعمار العسكري عرفت الاندثار ولم تكن التيار الأقوى في العالم العربي، وإنما نمت وتطورت بعد حرب 1967، وأصبحت لها مشروعية منحتها لها الجماهير والشعوب المؤيدة للفكر الإسلامي والمناهضة للتيار العلماني الذي تبنى إيديولوجية تعتبر من الثقافة الغربية، وبالتالي يشترك مفهوم الصحوة مع الإسلام السياسي في فكرة الدين ويختلفان في توظيفه، ما يؤكد أن الصحوة الإسلامية

---

[1] محمد محمود، **الصحوة الإسلامية، البداية والنهاية** ، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.alhurra.com بتاريخ 20 ماي 2019، لوحظ في 12 جانفي 2019.

[2] يوسف القرضاوي ، **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي الإسلامي**، دار الشروق ، القاهرة ، ط7، القاهرة ،1997، ص10.

لا تعني الإسلام السياسي بشكل مطلق بل أن الصحوة الدينية ظاهرة عامة أصابت جل لديانات وبالتالي لا تقتصر على المسلمين وحدهم [1]، وهذا ما يؤكد أن الصحوة الإسلامية نشأت كرد فعل على المشاكل الاجتماعية المتعلقة بأنظمة الحكم كالإخفاق في خطط لتنمية، وإنتشار الفساد وضعف الكفاءات بعد سنة 1967، في المقابل هناك من يؤكد على أن الصحوة الاسلامية استلهمت بدايتها من النجاحات التي حققتها الحضارة الاسلامية على أيدي مفكريها وعلمائها .

- **الأصولية الإسلامية:** إن دلالة مصطلح الأصولية مقترن بأصول الدين بمختلف الديانات والمصطلح غربي الأصل ارتبط بوجود تيارات محافظة ظهرت بالو.م.أ في سنوات الأربعينيات، يؤمن اتباع هذا الإتجاه بالعصمة الحرفية للكتاب المقدس كما يرون حلولا لمجمل قضايا الحياة بما فيها الشؤون والقضايا السياسية [2]، وإذا عدنا الى المجتمعات العربية نجد الأصولية هي العودة الى الأصل والجذور في فهم الإسلام والعمل به والدعوة اليه وهذا ما أكده الشيخ يوسف القرضاوي بأنه لامانع من قبوله باعتباره يعني العودة الى الكتاب والسنة، والتمسك بهما عملية حيث يقول "إن كان التمسك بالإسلام الصحيح عقيدة وشريعة ومنهاج حياة والدعوة إليه والاعتزاز به والدفاع عن مبادئه وحرماته فليشهد الثقلان أننا أصوليون أحقاق"[3]، بمعنى أن الأصولية مرتبطة بالدين الإسلامي قد بدأت محاولات إدخال هذا المصطلح على المجال الإسلامي بداية من السنة 1975، وكانت جريدة "لوموند" أول من استخدمته في عددها الصادر في 6 ديسمبر 1978 في إشارة الى صحوة أصولية إسلامية، كما حاول الغرب توظيفه في دراستهم محاولين تشويه صورة الإسلام عامة والحركات الإسلامية خاصة على أن الجماعات الأصولية الإسلامية تدعو الى التشدد والتمسك بالقديم وترفض العلم والحداثة وإن إدخالها على الإسلام كان مقصودا

---

[1] نهى عبد الله السدمي ، عبد الله الحسين، **الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا: دراسة مقارنة لبعض الحالات**، مكتبة مديولي ، ط1، 2014، ص33.

[2] فؤاد العشا، **النظام الدولي الجديد، عالم رؤوس الحقيقة والوهم**، دار الجمهورية للنشر والتوزيع والطباعة، سوريا، سبتمبر 1994، ص181.

[3] يوسف القرضاوي، **مستقبل الأصولية الإسلامية**، مكتبة وهبة، ط1، 1997، ص16.

[1]، مما أنتج علاقة جدلية في فهم مصطلح الأصولية الإسلامية ارتبط بالمسلمين بمعنى أن التحدث عن الإسلام أصولي يجعلنا أمام حتمية إسلام غير أصولي بمعنى أن هناك مسلمين يؤمنون بالمبادئ الأساسية للإسلام وعكس ذلك، وهذا ما يؤكد أنه لا يوجد ولم يوجد بين المسلمين مجموعة أو فرقة تسمى نفسها أصولية [2]، بمعنى أن هناك من ينفي فكرة الأصولية على الإسلاميين خاصة الحركات الإسلامية المعاصرة خاصة التي تبني مفهوم الحداثة كآلية في عملها السياسي.

**1-2- الحركات الإسلامية: الأشكال والأنواع:**

تتعدد أشكال الحركات الإسلامية نجد تصنيف **بكر سعيد أعوشت** حيث يقسمها الى ثلاث حركات رئيسية وقد أطلق عليها مصطلح المدارس .

- **المدرسة السلفية الحديثة:** تنتسب الى الإمام محمد بن عبد الوهاب وتشمل الحركة الوهابية .
- **المدرسة السنوسية:** تنسب الى محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسين الإدريسي.
- **المدرسة الإصلاحية :** وتشمل ثلاث مدارس :

**المدرسة الأفغانية :** تنسب الى جمال الدين الأفغاني .

**المدرسة الباديسية :** تنسب الى الإمام عبد الحميد ابن باديس .

**المدرسة اليقضانية :** تنسب الى إبراهيم بن عيسى داوود أبو اليقضان .

نشطت كذلك هذه المدارس في بداية القرن لتاسع عشر، وكان عملها فترة بالجانب الإصلاحي الإسلامي من خلال التأكيد على لهوية الإسلامية وكيفية تجديدها خاصة أن علمائها كانوا ينتهجون الخط السلفي وهو ما جعلهم يمزجون بين الإصلاح والتجديد كآليتين للنهضة بالمجتمعات المستعمرة، وهذا ما أكده محمد البشير الإبراهيمي بقوله إن النهضات في حقيقة معناها تجديد وإصلاح ولا يكون التجديد إلا لشيء تقادم، ولا يكون

---

[1] نغم محمد صالح، **الحركات الإسلامية في المغرب العربي ( المغرب ، تونس ، الجزائر)، دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقرطية**، دار الجنان للتوزيع والنشر، ط1 ، 2010، ص389.

[2] سمير نوح، **خرافة الأصولية الإسلامية**، ترجمة وتعليق: د صلاح عثمان، جامعة صوفيا، مصر، بدون سنة، ص2.

الإصلاح إلا لشيء فسد، فالتجديد والإصلاح وصفات عارضات والشيء في ذاته هو هو"[1]، وفي ذات السياق نجد تصنيف **محمد بن المختار الشنقيطي** الذي صنف الحركة الإسلامية الى ثلاث تيارات[2]:

- **الحركات الإسلامية السياسية:** هي حركات ذات خلفية إخوانية سلمية تميل الى العمل من داخل النظام السياسي والاجتماعي السائد، وتسعى الى دفعة الى التغيير بروح إصلاحية لا ثورية.
- **الحركات الإسلامية السلفية:** هي تقليدية ذات منحنى تعليمي وإرشادي، ولم تكن تهتم بالسياسة كثيرا ولكن التطورات الإجتماعية والسياسية في الجزيرة العربية جعلها أكثر تسيسا خاصة في ظل تطور لحركة السلفية .
- **الحركات الجهادية الثورية:** هي سلفية في الغالب، لكنها تختلف عن السلفيين التقليديين في موقفهم من الحكام وميلهم الى الخضوع لأمر الواقع وعزوفهم عن السياسة وهي في العادة قليلة العدد ولا تجد تعاطفا كثيرا بين جماهير الشعب نظرا لأن خروجها عن الدولة تحول في بعض البلدان خروج عن المجتمع فأضر برسالتها وجاذبيتها .
- **حركات الإسلام الليبرالي:** هي حركات يسعى الغرب الى تشجيعها لمراجعة الحركات الإسلامية المتطرفة حيث يرى الباحثون الغربيون أن هناك مجموعات متنامية في العالم الإسلامي تدعوا الى الحلول الليبرالية المعتدلة .ولديها اهتمام بقضايا الديمقراطية وفصل الدين عن الدولة وحقوق المرأة وحرية الفكر وأنها حركات تساعد في إقامة مجتمع أكثر وإنفتاحا .

وفي تصنيف آخر للحركات الإسلامية نجد:[3]

---

[1] بومدين بوزيد وآخرون، **قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر** ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1999، ص202.

[2] نهى عبد الله السدمي، عبد الله الحسين، **الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا**، مرجع سابق، ص60.

[3] حوراء رشيد مهدي الياسري، **دراسة في الجماعات المحلية المعاصرة ، النشأة والتكوين** ، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.fedrs.com بتاريخ 2014/11/07، لوحظ في 27 جانفي 2019.

• **الحركات الإسلامية الدينية:** تقوم على مبدأ الإسلامي والنصوص القرآنية وتفسيرها بطريقة حرفية وتقوم هذه الحركات بتكفير الدول وإدعاء جاهليتها وتنقسم الى :

**الحركات المتطرفة:** حركات تنظر الى المجتمعات على أنها جاهلة كافرة في نفس الوقت ممارسة العنف ضدها، وتنتسب اليها فتبين: حركات لتكفير والهجرة، وحركات إعادة الدعوة.

**الحركات الجهادية:** تستند الى فكرة أن حكومات البلدان هي المسؤولة عن حالة للاستقرار التي تعيشها المجتمعات واعتبرت الجهاد الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف وتتوزع على ثلاث أنواع ذات طابع محلي حركات انفصالية وحركات ذات مجال دولي برغم من أن إسلامية هذه الحركات إلا أنها تتبنى العنف كخيار للتغير، مما أفقدها مصداقيتها لدى الشعب وتنفي ما جاء به الله سبحانه وتعالى ورسوله في الدعوة الى السلم والابتعاد عن القوة والإكراه لقوله عز وجل :"**يأيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدو فيكم غلظة**"[1]

كما أن أغلب هذه الحركات هي من صنع خارجي لخدمة أجندة لبع الدول المتقدمة على غرار الو.م.أ وصناعتها لداعش حركة جهادية ذات طابع دولي تغلغلت في عديد الدول العربية .

• **الحركات السياسية الإجتماعية:** تستند الى الشريعة الإسلامية تحقيقية أنتجها البشر ولي النص القرآني، وتعتبر الإسلام المنهج الصحيح للمجتمعات وتنقسم بدورها الى الحركات الإسلامية الداعية للحكم، وحركات التحرر الوطنية المسلحة.

كذلك نجد تصنيف **عبد الستار الراوي** والذي صنفها إلى خمس تيارات:[2]

• **التيار التقليدي:** يمثله جماعة الإخوان المسلمين لمؤسسها حسن البنا الذي يتبنى الافكار العقائدية مما ساهم في اتساع رقعتها عالميا تبين أن المنهج التربوي والدعوي.

---

[1] **سورة الأعراف**، الآية 156.

[2] حسن طوالية، **العنف والإرهاب من منظور الإسلامي السياسي، مصر، الجزائر أنموذجا**، عالم الكتاب الحديث، ط2، 2005، ص88.

- **التيار المذهبي:** تمثله إيران من خلال حزب الدعوة والعمل وحزب الله.
- **التيار الجماهيري الايديولوجي** :يمثله جهاديو مصر، وحركة الإنقاذ في الجزائر .
- **تيار الرفض** : يمثله التكفيريون وجند الله.
- **التيار العقلاني:** يمثله مجموعة اعتمدوا المنهج لنقدي التحليلي.

وفي تصنيف آخر **ثمار كوفهان ويتس** حيث قسم الحركة الاسلامية الى ثلاث[1]:

- **الجماعات التكفيرية:** فئة قليلة نسبيا تتهم المسلمين الآخرين بالمروق عن الدين وتعتبر العنف خيار ويعد تنظيم القاعدة جزءا منها ولها أتباعه في عديد الدول العربية كالجزائر والعراق .
- **الأحزاب السياسية المسلحة المحلية أو الوطني:** مثل حزب الله في لبنان، حركة حماس في فلسطين أو الميليشيات في العراق، وينشط هذا النوع في الدول ذات السلطة الضعيفة.
- **التيار الإسلامي:** تتبنى خيار المشاركة في العملية السياسية وتنبذ العنف، لما تؤكد على حدود السلطة الدينية وتأثيرها على العملية الديمقراطية، وقياس صدق الخطاب المعتدل الذي تنهجه هذه الحركة المسالمة ومدى قدرتها على بناء العملية الديمقراطية.

### 1-3-الحركات الاسلامية: المداخل التفسيرية:

إن الحركات الإسلامية كظاهرة يمكن تفسيرها وفق مقاربات أو مداخل فكرية مختلفة بواسطتها معرفة مدى انتشارها من عدة زوايا معرفية مرتبطة بحقول المعرفية للباحثين وميولهم الايديولوجية .

[1] تمارا كوفمان ويتس، **الأحزاب الإسلامية: ثلاث أصناف من الحركات الإسلامية**، مجلة الديمقراطية، المجلد 13، العدد 29، 2008/07/03، ص ص 2، 3.

- **المدخل السياسي الاجتماعي:** من رواد هذا المدخل" **مايكل هدسون**" الذي يرى أن ظاهرة الاحياء الديني هي نوع من الارتداد على عملية التحديث(Modernisation)، أو ما يعرف بالتنمية السياسية السلبية، ويحدد هذه الفكرة من منطلق أن العلمانية هي أساس تحديث النظام السياسي، وجوهر التنمية السياسية، وبالتالي فإن الإخفاق في التحول نحو هذا الإتجاه يعد نوعا من أنواع الارتداد على مجمل عمليات التنمية في المنظور التحديثي[1].
- **المدخل الميتافيزيقي:** يؤكد رواد هذا المدخل على أن الظروف السوسيو إقتصادية ماهي إلا محددات منشطة لمستوى توسعها وانتشارها، فالحركات الاحتجاجية ذات الطابع الديني تواجدت عبر التاريخ الإسلامي العباسيين المرابطين الموحدين، وهي جزء من التفاعل والمجتمعي لماهية الدين وأشكاله ومستويات حضوره في النسق المجتمعي[2].
- **المدخل الإقتصادي:** يميل أنصار هذا المدخل إلى ربط انتشار الحركات الإسلامية وزيادة الإلتزام الديني عند الشعوب بالإحباط الاجتماعي، والأزمات الاقتصادية الناتجة عن غياب العدالة التوزيعية، فالجماهير لا تمد أمام عجزها عن حل هذه الأزمات إلا الرجوع الى دينها وبالتالي يأسر الإنسان في نظرهم يولد إنسانا مسلما ليس له إمكانات أو منفذ [3]، يؤكد أنصار هذا المدخل على أن الظروف الاقتصادية تجعل الفرد مغترب عن مجتمعه نتيجة الأوضاع التي يعيشها وغياب العدالة خاصة داخل الدول ذات الأنظمة الاستبدادية مما يولد له نوعا من الإحباط بجعله بمعزل عن الأمور الدنياوية ومتفرغ لأمور الآخرة .
- **المدخل السوسيو تاريخي:** يركز على الجدلية الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية والإقتصادية بين الشرق والغرب أي بين المستعمر والمستعمر، فالحركات

---

[1] ثناء فؤاد، **الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي ، علاقات التفاعل والصراع**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 2001، ص315.

[2] عكاشة بن المصطفى، **الإسلاميون في المغرب مشروع مجتمعي رهن الإنتظار**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.islamonline.com ، بتاريخ09 جوان 2008، لوحظ في 29 جانفي 2019.

[3] Francois Burgat, **l'islamiste au Maghreb :la voix du sud** ,Op.cit. p27.

الإسلامية نشأت كمفهوم يعكس وجهة نظر الغرب عن دور الدين في المجتمعات الإسلامية وتطوره باعتباره ردا على حركة الإستعمار الغربي وحماية للمجتمعات الإسلامية من الغزو الفكري والقيمي [1].

• **مدخل الإمتداد الطبيعي:** يتبنى هذا المدخل فرضية أن الحركة الإسلامية المعاصرة ليست ظاهرة جديدة وإنما إمتداد طبيعي لحركات التجديد التي عرفتها المجتمعات الإسلامية غير مختلف مراحل تاريخها فهناك من يرى أن الحركة الإسلامية ظاهرة جديدة معاصرة جاءت كرد فعل على هزيمة العرب أمام إسرائيل عام 1967 أو في أواخر العشرينيات بتأسيس حركة الإخوان المسلمون عام 1928 م [2].بمعنى أن التيار الإسلامي متجذر منذ القدم في جانبه الدعوي والتربوي قبل الولوج في السياسية، وكذلك أهمية العامل الديني في تفسير مسار التاريخ الإسلامي عبر عدة محطات بداية بالإستعمار، ومحاولة بعض المستشرقين في تحديد الظاهرة الدينية كمجال للدراسة الى غاية الحصول على الاستغلال هذه الدول وإعادة بعث المشروع الإسلامي دون المساس بالممارسات والسلوكيات في نفس الوقت توفير قاعدة ذهنية فعالة لإعادة إنتاج صيغ شرعية، وحقوقية ملائمة للحقب التاريخية حيث تكون المجتمعات الإسلامية[3].

### 1-4-الحركات الإسلامية: نماذج في الوطن العربي:

ظهرت عدة حركات واعتبرت امتدادا للحركات السابقة سوف نحاول التطرق اليها خاصة التي وصلت الى سدة في ما بعد ثورات الربيع العربي في كل من تونس، المغرب، ومصر.

---

[1] جمال عبد الناصر، **الحركات الإسلامية، الأبعاد والتحديات**، مجلة العرب ، العدد 7588، 2009، ص4.

[2] الطاهر سعود، **الجذور التاريخية والإيديولوجية للحركة الإسلامية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 100.

[3] حسين سعد، **الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 2005، ص379.

• **الحركات الوهابية:** تعتبر الوهابية أول إحياء ديني يقوم في الجزيرة العربية وهي حركة ذات إتجاه سلفي، تنسب الى الإمام " محمد بن عبد الوهاب الذي تحالف مع الأمير محمد بن سعود حاكم ذرعية لأجل توحيد القبائل المتناحرة في إطار دولة إسلامية مركزية، تقوم على المذهب السلفي [1]. و كانت المملكة العربية السعودية مركزا لها وبمرور الوقت أصبحت للوهابية فضاءات أكبر نفوذا في كل دول الخليج العربي، ومن الأفكار التي جاءت بها الوهابية على أنهم أهل التوحيد ولا يشتركون مع بقية المسلمين الذين لا حرمة لهم في أموالهم وديارهم، حيث قسمت الوهابية العقائد الى قسمين : الأول ما ورد في الكتاب والسنة فزعموا أن هذا يأخذونه من الكتاب والسنة مباشرة دون الرجوع الى الإجتهاد المجتهدين سواء كانوا صحابة أو التابعيين أم الثاني زعموا أنهم يرجعون فيه الى فقه الإمام أحمد بن حنبل وابن تيمية [2].

• **حركة الإخوان المسلمين في مصر:** هي حركات اسلامية تنادي بتطبيق الشريعة الاسلامية في عديد الدول العربية وغير العربية فالإخوان المسلمين كجماعة اصلاحية اسسها حسن البنا في مصر في مارس 1928 كحركة إسلامية[3]، حاول من خلالها بناء نموذج فكري إسلامي بحكم تجاربه في لحياة ونشاطه لدعوي التربوي بالإضافة الى محاولة ترسيخ أفكار تدعو الى طرد المستعمر ومحاربته فكريا وبناء دولة إسلامية قائمة على العدالة وتعتبر مصر مهد هذه الحركة وهذا ما عبر عنه بقوله أن تكون مصر مركز هذه الصحوة الإسلامية وأن تكون أرضها الوجهة التي تقصدها باقي الأمم العربية للإحتماء عن كل عدوان أجنبي[4]، وقد إمتدت هذه الأفكار التي جاء بها حسن البنا في عديد

---

[1] الربيع الجصاص، **الحركات الإسلامية والتنظير الثقافي في المجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه ، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص190.

[2] صالح الورداني، **الخطر الوهابي ثلاث رسائل هذه الوهابية** ، بدون دار النشر، بدون سنة النشر، ص21.

[3] Mustapha Kamel Al-saygaid", **the other face of the islamism mouvement .carnegie working papers znd omment for intdrnational.peace,** N33, jammary 2003, p8.

[4] عبد الوهاب الأفندي، **الحركات الإسلامية ، النشأة والمدلول وملابسات الواقع**، مؤلف جماعي: **الحركات الإسلامية وأثرها في الإستقرار السياسي في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص36.

الدول سواء الإسلامية ووصلت الى 72 دولة دولة كما أنها لها فروع في عدة دول عربية كالجزائر، الأردن، فلسطين، لبنان وموريتانيا السودان وسوريا [1] .

وقد بادرت جماعة الاخوان للمشاركة في الثورة من خلال البيان الذي أصدر في 19 جانفي بعنوان "الإخوان المسلمون والأحداث الجارية : إنتفاضة تونس ومطالب الشعب المصري"، وكان البيان واضحا الى النظام وتضمن جملة من المطالب أهمها إنهاء حالة الطوارئ وحل مجلس الشعب المصري " وكان البيان واضحا الى النظام وتضمن جملة من المطالب أهمها إنهاء حالة الطوارئ وحل مجلس الشعب المصري والإفراج والعفو عن الجميع المعتقلين السياسيين[2]، وبعد سقوط نظام حسني مبارك سعت الحركة الى الوصول الى السلطة ونادت شعارا الإسلام هو الحل، وبعد إقرار إجراء أول إنتخابات نزيهة في التاريخ المصري ترش محمد مرسي كممثل للجماعة مشروع شامل أطلق عليه إسم مشروع النهضة تحت شعار نهضة مصرية لمرجعية الإسلام حدد وفق ثلاث مستويات [3] :

**المستوى القيمي والفكري:** الذي ينطلق من مبادئ وقيم الإسلام.

**المستوى الإستراتيجي:** وهو عبارة عن مجموعة من الخطط التنويه تغطي سبع مسارات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

**المستوى التشغيلي أو التنفيذي:** ويقول أحمد جعفر عن هذا المشروع النجاح الحقيقي المشروع النهضة هو تبني الأمة كلها لهذا المشروع سواء نجح المرشح أو لم ينجح.

- **الحركة الإسلامية في تونس:** عرفت الحركة الإسلامية في تونس مع نظام الحكم بداية الستين مع الرئيس التونسي نموذجا تحديثيا لخدمة البلاد من خلال اعتماده على النموذج

---

[1] أحمد الموصلي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص132.

[2] بوجحفة رشيدة، **حركة الإخوان في مصر، تاريخ يعيد نفسه بين الماضي الملبد ...، الحاضر المجهول، المستقبل المنشود**، مؤلف جماعي" **تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي دراسة في تحديات الراهنة وأفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص144.

[3] أحمد جعفر، **مشروع النهضة المصرية ، قراءة في المضامين**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.alamatonline.net ، بتاريخ. 2012/05/12، لوحظ في 5 فيفيري 2019.

الغربي لمفاهيمه وآلياته، وقد عمل الرئيس على كسر التقليدية بداية بقطاع التعليم، حيث ألحق معهد الزيتونة بالجامعة التونسية، بالإضافة إلى إلحاق المحاكم الشرعية، والمجالس الشرعية والمجالس الدينية والمساجد والأئمة ورجال الفتوى إلى الرقابة القضائية، أما على الصعيد الاجتماعي فقد اعتمد سن نص قانوني يجرم تعدد الزوجات وأصبح قانون الأسرة مستمدا من قانون الأسرة الفرنسي[1]، وإذا عدنا إلى سياسة بورقيبة فقد تميزت بالإستبداد كآلية للبناء نموذج تحديثي بالابتعاد عن كل ماهو ديني وكبت الحريات بمختلف توجهاتها خاصة الإسلامية منها، والتي حاولت إعادة الاعتبار للدين الإسلامي كآلية للنهوض بتونس الجديدة في ظل ملامح توحي بفصل كل ما هو إسلامي بداية بإباحة بورقيبة الإفطار في شهر رمضان بدعوى أنه يؤثر على الطاقة الإنتاجية للأفراد، كما اعتبر الحج استنزاف للعملة الصعبة التي تحتاجها البلاد وقال أن المرحلة القادمة هي مرحلة الجهاد الاقتصادي والذي سماه الجهاد الأكبر بعد الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي[2].

هذه المؤشرات جعلت التيار الإسلامي في تونس إلى إعادة هيكلة نفسه بداية من السبعينيات، والتي عرفت صحوة إسلامية في كل الدول العربية، واعتبرت الجامعة فضاءا خصبا للاستغلال القوة الطلابية خاصة في الفترة ما بين 1968-1973م[3]، مما أنتج صراعا مع التيار السياسي الذي بقي محافظا على الفكر الغربي، ونماذجه وفي ظل هذا الصراع حاول التيار الإسلامي إعادة بناء توجهاته من خلال عقد مؤتمر سري بين قيادات الإسلامية يتزعمها راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وحميدة، وصلاح الدين الجورشي ممثلين في تيارين، حيث خرج هذا المؤتمر بتسمية حزب سياسي بداية من سنة 1981

---

[1] حيدر ابرهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضايا الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999، ص229.

[2] خديجة معمر، **التغيير السياسي لدى الأحزاب الإسلامية في الجزائر (حركة مجتمع السلم وحركة النهضة)**، رسالة ماجيستير العلوم السياسية، تخصص الحركات التحررية وتشكيلا ت الدول في الجزائر والمغرب العربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران،2013/2012، ص53.

[3] حسين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999، ص144.

تحت مسمى حركة الاتجاه الإسلامي[1]، لتعرف الحركة بعد ذلك تغيرا في الإسم حركة النهضة بداية من عهد الرئيس زين العابدين بن علي سنة 1987، وقد عرفت الحركة عدة عقبات في سيرورتها في عهد الرئيس بن علي الذي بقي على نهج الرئيس المزاح من منصبه بورقيبة في معاداة كل الأفكار الإسلامية، ويعتبر راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الرجل الذي استطاع المزج بين المبادئ والقيم الإسلامية والاعتراف بالديمقراطية تحت مسمى أسلمة الحداثة أي من إدخال الإسلام الى الحداثة وإدخال الحداثة الى الإسلام[2] بفكر الإصلاحي معتدل.

- **حركة النهضة في الحكم:** حيث المسار التاريخي للحركة ساعدها في الوصول الى السلطة في أول إنتخابات تشريعية بعد الثورة التونسية سنة 2011[3]، و بالتالي ساهمت ثورة الياسمين في وصول الحركة إلى السلطة بمعية الشعب الذي كان يعيش حالة اليأس في ظل حكم الرئيس بن علي التسلطي، وكان تحديها الأساسي إعادة الإعتبار للدين الإسلامي، وأسلمة الدولة وتأكيد على الخيار الديمقراطي كل مفاهيم حاولت الحركة تبنيها في فترة حكمها، وقد واجهتها عدة عراقيل في نقص خبرة قيادتها في تسيير أجهزة الدولة، مما جعلها أمام حتمية تغيير أسلوبها السياسي وبعث فكرة الحوار الوطني كآلية للخروج من الأزمة السياسية، وقد ساهمت الحركة في الحراك السياسي بعد ثورة الياسمين في تحقيق نجاح نسبي من خلال تشكيل حاكمة مع باقي الأحزاب التي حصلت على نسب قليلة في الإنتخابات، تجاوز حالة الإنسداد السياسي عبر مشاركتها في الحوار السياسي الوطني التونسي، قبول بدستور مقدم في جانفي 2014، يتضمن فصول ثورية في شتى

[1] حيدر ابراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، مرجع سابق، ص232.

[2] سعدي جرادات، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص84.

[3] أحمد سوالم، **الحراك لسياسي في تونس بعد الربيع العربي، دراسة في التحديات الراهنة وأفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص ص205،207.

المجالات تضمن الحقوق الأساسية لجميع دون شروط تتمثل في بالجنس والأفكار السياسية والمعتقد الديني[1].

• **الحركة الإسلامية في المغرب الأقصى:** فكرة الإسلام السياسي في المغرب الأقصى لم تكن موجودة بحكم طبيعة النظام المغربي الذي يتراوح بين السلطتين الزمنية والروحية الدينية بالتفويض من الحكومة والبرلمان، كفيلة بإبقاء مطالب الحركة الإسلامية بعيدا عن الساحة السياسية المغربية كما أن التركيبة الدينية في المغرب غنية بالروافد الدينية كالزوايا والطرق الصوفية والتي تمثل جانبا كبيرا من التراث الإسلامي في المغرب[2]، بحكم طبيعة النظام السياسي المغربي الذي يعتبر الدين الإسلامي الآلية والدعامة في تسيير شؤون البلاد، وبالتالي فكرة حركات الإسلام السياسي كانت مستبعدة في ظل مركزية الحكم التي يسيطر عليها الملك وحاشيته، و بالتالي أغلب التشكيلات الإسلامية كان عملها دعويا سريا، وكان للصحوة الاسلامية في بداية السبعينيات الأثر الواضح في بزوغ الحركة الإسلامية المغربية للعلن، واتخذت دور المعارض للنظام الحاكم والتي تبنت أفكار الثورة الإيرانية وموقفها وإسقاط سلطة الملك وإقامة دولة الإسلام محلها[3]، حيث نجد جمعية الشبيبة الإسلامية تحت زعامة عبد الكريم التي تأسست 1972، والتي كانت تضم أساتذة ودكاترة، ومثقفين أول من تبنى خيار الفكر الثوري الإيراني، وقد اعتبرتهم السلطة نموذجا للحد من تنامي التيار الماركسي اليساري الذي إزدادت قوته منذ نهاية الستينيات[4]، وقد حرفت هذه الحركة بمرور الوقت عدة إعتقالات داخل صفوفها بعد تصفية اليساري عمر بن جلول سنة 1975، وهروب زعيمها **عبد الكريم مطبع** نحو الخارج، هذه الحركية داخل الحركة ساهمت في حالة الانشقاق والانقسام في صفوفها وخروج قيادتها على

---

[1] أحمد سوالم، **الحراك السياسي في تونس بعد الربيع العربي، نموذج حركة حركة النهضة**، في مؤلف جماعي بعنوان " **تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي ، دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل** ، مرجع سابق، ص ص209، 210.

[2]Julie E Pruzam, jogensen, **the islamic movement in marooco ,main and regime repines**, conpenhagen thre Danish institute for international studies, 2010, p07

[3] حيدر ابراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، مرجع سابق، ص87.

[4] حيدر ابراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، مرجع سابق، ص86.

الصف على غرار عبد الإله بين كيران، وعز الدين توفيق محمد يتيم وغيرهم ليؤسسوا فيما بعد الجماعة الإسلامية التي ركزت على العمل التربوي والدعوي كآلية لعملها، وبالتالي زوال أفكار حرية الشبيبة الإسلامية بسبب أفكارها المنافسة للدين الإسلامي .

إن خيار العمل السلمي لدى حركة الجماعة الإسلامية أعاد تنظيم صفوفها مجاراة السلطة الحاكمة من خلال الاعتراف بالشرعية السياسية والدينية لسلطة الملك وفي سنة1992 تم تغيير إسم الحركة الى حركة الإصلاح والتجديد حيث حاولت رسم خطط فكرية وسياسية لنشر أفكارها حيث أنشأت مجموعة من المجالات كجريدة الإصلاح ومجلس الفرقات والهدى " وقد حاولت الحركة جاهدة الى المشاركة في الحياة السياسية من خلال الانضمام الى ائتلاف سياسي تحت مسمى " الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية"، استطاعت الحصول على 6 مقاعد في تشريعيات 1997 وفي سنة1988 غيرت اسمها إلى حزب العدالة والتنمية[1]، يمكن القول على هذا الحزب أنه اتبع منهجا موازيا للسلطة الحاكمة في المغرب، مما جعله ينمو طويلا كحزب إسلامي بارز في الساحة السياسية المغربية، وإذا ربطت التيار الإسلامي في المغرب بالحراك الشعبي نجد سنة 2011 حافلة بالتغيرات على المستوى الساحة السياسية خاصة في عام وظهور حزب العدالة والتنمية كحزب قوي جاء مباشرة بعد أحداث الحراك المجتمعي بالمغرب في إطار ما يسمى بحركة 20 فيفري، والتي تبعها خطاب الملك في التاسع مارس 2011، من خلالها بإدخال تغيرات دستورية هذه التعديلات فتحت المجال أمام الإسلاميين لترأس أول حكومة ما بعد الربيع العربي في المغرب [2]. ب 107 مقعدا من أجل 395 وتعيين الإسلامي عبد الإله بني كيران بتشكيل أول حكومة إسلامية في المغرب .

على العموم يمكنا الحركة الإسلامية في الوطن العربي نتاج لعدة عوامل بداية العمل الدعوي التربوي في بداياتها إلى تبني خيار العنف كآلية تقليدية اعتبرت لاحقا حاجزا أمام

---

[1] مهدي جرادات، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص307.

[2] المعطي مجيب، **الإسلاميون يتقدمون في المغرب**، قال متوفرعلى الموقع الإلكتروني www.carnegieendomoment.org ، 29 جويلية 2014، لوحظ في 7 فيفري 2019

تطورها، و من ثم خيار السلمية من خلالها البحث عن تزاوج بين ماهو ديني وبين ماهو ديمقراطي للوصول إلى سدة الحكم ولا يمكن تحقيق ذلك إلا وفق شرطين[1]:

- عيش المسلم وفق متطلبات ومظاهر لحياة العصرية ولذلك فإن نموذج السياسي الإسلامي لا يسعى إلى العودة إلى دولة مدنية، أو العيش وفق عادات الماضي، وإنما لكل زمان معطياته الإجتماعية والسياسية يجب مسايرتها .
- القبول بمظاهر الحياة الحديثة من خلال فتح باب الإجتهاد العقلي لأنه الإجتهاد عملية فكرية تتطلب التشاور والمداولة، ولا يتم ذلك إلا داخل مؤسسات نظامية.

## 2- الحركة الإسلامية في الجزائر: النشأة والتطور قبل الاستقلال:

اتسمت الحركة الاسلامية قبل الاستقلال بالدعوية و الاصلاحية في ظل وجود مستعمر أراد تفكيك البنية الداخلية للشعب الجزائري موازاة مع طمس مقوماته، سوف نحاول في هذا الجزء تحديد الاليات التي تبعتها الحركة الاصلاحية في الحفاظ على الدين الاسلامي و مقوماته.

### 2-1-جمعية علماء المسلمين الجزائريين:

ظهرت بدايات الحركة الإسلامية في الجزائر مع الأمير عبد القادر الذي حارب حارب المستعمر خاصة غرب البلاد من خلال توظيف الطرق الدينية في محاربة المستعمر كالطريقة القادرية التي فكرها الشيخ محي الدين بن مصطفى لحسن بالإضافة إلى ذلك حاول الأمير بمزاوجة بين العمل الجهادي والمحافظة على الهوية من خلال شيوخ الزوايا، و الطرق الصوفية التي حاولت تعليم التعاليم الدينية، وحفظ القرآن كافية للمحافظة على الإسلام كخطوة أولى، ومن ثم تحرير البلاد من المستعمر الذي حاول في بدايته طمس الشخصية الجزائرية بمختلف مقوماتها، وفي المقابل ظهرت كذلك بوادر الفكر الإسلامي الإصلاحي عند بعض المصلحين على المستوى الداخلي ولكنها لم تلقى صدى كبير، إلا أنها ساهمت في تأثير على المصلحين اللاحقين على غرار عبد الحميد

[1] Crissis group briefing, **Islamism in North Africa**, legacy of history, 20 Apri l2004 ,p11

ابن باديس حيث نجد الشيخ صالح بن مهنا من مدينة قسنطينة الذي سعى إلى الإصلاح لكنه لقي النفي الشديد من الإدارة الفرنسية وتوفي سنة 1907م، وكذلك الشيخ عبد القادر المجاوي الذي اهتم بالتربية كآلية للإصلاح و سبب في لنهضة[1]، ليس هذا فقط بل نجد الشيخ عبد الحليم بن شهابة (1806–1933) الذي يعتبر من أهم مؤسسي الحركة الإصلاحية في الجزائر، فقد تأثر بفكر محمد عبده وكتيبه التي تأثر بها واعتبرها مرجعا في دراساته مثل رسالة التوحيد، كذلك نجد الشيخ محمد بن خوجة (1865–1917) التي تأثر بفكر محمد عبده وقد اهتم بالشؤون الاجتماعية والأخلاقية، ودعا الى منح المرأة حقوقها في كتابه "الاكتراث في حقوق الإناث"[2].

تعتبر جمعية علماء المسلمين الجزائريين أول حركة إصلاحية في الجزائر وفي تاريخ الإصلاح الديني في المغرب العرب[3]، وقد مثل يوم 5 ماي 1931 ميلاد هذه الجمعية بنادي الترقي، وقد تجسد هذا المشروع من خلال عمل عبد الحميد ابن باديس بتجسيده على أرض الواقع بداية بإصدار جريدة الشهاب دعوة إلى إنشاء الجمعية، بالإضافة إلى تحضير القانون الأساسي ومقر الجمعية، وإرسال الدعوات، وقد تم هذا بجهود أعضائها ودعمهم المالي والأدبي[4]، وقد تشكل مجلسها الإداري من ثلاثة عشرا عضوا منهم سبعة مستشارين وستة مكلفين بمهام ومسؤوليات داخل الجمعية وقد كانت تشكيلة المجلس الإداري الأول على نحو التالي: الرئيس (عبد الحميد بن باديس)، نائب الرئيس (محمد البشير الإبراهيمي )، الكاتب العام (الأمين كعودي)، نائب الكاتب ( الطيب العقبي)، أمين المال (ابراهيم بيوض)، الأعضاء المستشارين (المولود الحافظي–الطيب

[1] المبروك عيشة، **الحركات الإسلامية في الجزائر ما بين 1932–1991**، الدار المتوسطية للنشر، ط1، تونس ،2012، ص31.

[2] المبروك عيشة، **الحركات الإسلامية في الجزائر ما بين 1932–1991**، نفس المرجع، ص32.

[3] عبد لطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830–1954**، دار البعث، الجزائر قسنطينة، ط1، 1985، ص107.

[4] محمد بغداد، **من فتنة الى المصالحة، أزمة الحركة الإسلامية في لجزائر**، دار الحكمة، الجزائر،2007، ص ص 48، 49.

المهاججي– مولاي بن الشريف–السعيد حسن الطرابلسي–عبد القادر القاسمي – عمد الفضيل الورثلاني)[1].

وقد اختلفت تعاريف الجمعية باختلاف العلماء، حيث نجد محمد البشير الإبراهيمي يعرفها على أنها " جمعية علمية دينية تهذيبية، فهي بالصفة الأولى تعلم وتدعو الى العلم وترغب فيه وتعمل على تمكينه في النفوس بوسائل علنية واضحة لا تتستر وهي بالصفة الثانية تعلم الدين والعربية لأنهما شيئان متلازمان وتدعوا اليهما وترغب فيهما،..... وفيها عدا هذا فالجمعية جزائرية محدودة بحدود الجزائر ملزمة بقانون الجزائر، لأن أعضائها كلهم من أبناء الجزائر" [2]، من خلال هذا التعريف نجد أن علمائها ركزوا على التعاليم الإسلامية بداية بالتعريف بأهمية الدين الإسلامي وكيفية المحافظة عليه انطلاقا من العلم والتربية والأخلاق وهذا ما أكده المؤرخ لفرنسي شارل روست أجيرون بقوله "إن تركيز العلماء على الهوية العربية الإسلامية كان محاولة منهم المواجهة الإيديولوجيات الأجنبية، وبالتالي إنهاء حالة الاغتراب السياسي، والثقافي لمجتمعهم[3] وهذا ما يتجلى في شعار الجمعية التي ركزت على ثلاث نقاط، الدين، اللغة، والوطن وهو الشعار الذي رفعه ابن باديس الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا.

وقد ركز ابن باديس في مسعاه في إصلاح الأمة على أهمية العلم واعتبره أساس النهضة الإصلاحية المنشودة بقوله لن يصلح المسلمون حتى يصلح علماؤهم، فإن العلماء من الأمة بمثابة القلب،إذا صلح الجسد كله كله، وإذا فسد الجسد كله، وإصلاح المسلمين إنما هو بفقهم الإسلام وعملهم به وإنما يصل إليهم هذا على يد علمائهم "[4]. وبالتالي ركز

---

[1] محمد بغداد، **من فتنة الى المصالحة، أزمة الحركة الإسلامية في الجزائر**، نفس المرجع ، ص51.

[2] عبد الغفور شريف، **موقف جمعية العلماء المسلمين لزائرين من الثورة التحريرية من خلال جريدة البصائر (1954–1956) دراسة وصفية تحليلية**، رسالة ماجيستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العوم لسياسية والإعلام ، جامعة لجزائر 3، الجزائر 2010–2011، ص53.

[3] Charles Robert Ageron **, Histoires de l'Algerie contenporaine**, press universitaires de frances, Paris 1979, p583.

[4] محمد الدراجي، **الحركة الإصلاحية في الجزائر ، رجال ..... أفكار**، دار قرطبة، الجزائر، ط1، 2008، ص47.

ابن باديس على أهمية العلم بمفهومه الأوسع المقترن بمختلف المجالات والميادين أي إعطاء نظرة شمولية للفكر الإصلاحي، وإعتبار الجزء الديني جزءا مهما منه.

**2-2-فضاءات الإصلاح الديني في فكر ابن باديس:**

ارتبط الاصلاح في الجزائر بجمعية علماء لمسلمين الجزائريين والتي تأثرت بتيار لجامعة الإسلامية الذي كان وراءه جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ومحمد رشيد رضا الذين دعوا إلى التمسك بتعاليم الدين الإسلامي الصحيح، ومحاربة البدع والخرافات وكل ما يخالف كتاب الله والسنة[1]، كما أن الاصلاح الذي قامت به الجمعية هو وليد الإمام عبد الحميد ابن باديس انطلق عن آلام وآمال الشعب الجزائري، ما يعني انه انبثق من الواقع الجزائري المعاش أنداك خاصة في ظل السياسات الإستعمارية الممنهجية ضد المواطنين، وإذا رجعنا الى جذوره الحركة الإصلاحية في الجزائر نجد أن ابن باديس حاول تنظيمها وتوجيهها في مختلف الميادين من خلال التشبع بالأفكار التي نقلها الشيخ الإبراهيمي، والشيخ الطيب العقبي من المشرق العربي، والتي كان لها الأثر الواضح في تهيئة الجو النفسي والفكري والسياسي لتأسيس الحركة الإصلاحية في الجزائر[2]، وقد حاول ابن باديس تجسيد المشروع الاصلاحي في شقه التربوي – التعليمي في أرض الواقع عن طريق آليات وفضاءات معينة وفق أطر تنظيمية، وهذا ما سنحاول التطرق اليه من خلال إبراز أهم الوسائل التي استعملها لايصال النشاط الإصلاحي .

- **المدرسة:** بحكم الظروف التي كان يعيشها الجزائريون أثناء بداية الإحتلال الفرنسي الذي سعى إلى طمس الشخصية والهوية كآلية للسيطرة على الشعب الجزائري وقد سعى بعض العلماء على الاعتماد على الزوايا أنذاك كفضاء تعليمي تمثل في حفظ القرآن والعمل بتعاليمه للمحافظة بالدرجة الأولى على الهوية الوطنية الحفاظ على الدين

[1] لهلالي إسعد، **وسائل الإصلاح عند الإمام عبد الحميد ابن باديس من خلال أبرز تلامذة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 5، 2018، ص28.

[2] حميداتو مصطفى، **عبد الحميد ابن باديس وجهوده التربوية**، مركز البحوث الدراسات، الدوحة، قطر، 2005، ص14.

الإسلامي، غير أن مع بداية الفكر الإسلامي حاول علماء لجمعية على خلق فضاءات جديدة للتعليم، فقد عمل ابن باديس على بناء المدارس التعليمية الحديثة في كل نواحي القطر الجزائري محاولا بذلك إخراجها من لتعليم التقليدي المألوف والمتمثل في الكتاتيب القرآنية، والزوايا إلى تجهز المدارس بوسائل تعليمية تتماشى وطرق التربية الحديثة فذاع صيبا هذه المدارس، وأصبحت تتنافس المدارس الفرنسية[1]، وبعد ما ساهم ابن باديس في تسهيل عملية فتح المدارس وقد ركز على الطفل في مراحله الأولى للنموذج للتدريس خاصة أن المناهج الدراسية التي انبعثت ركزت على ثلاث محاور أساسية في التربية الإسلامية والمعارف العلمية الأولية لأن أغلب مدارس العلماء كانت ابتدائية لتعليم الأطفال[2]، حيث بلغ عددها سبعين مدرسة ذات قسم واحد أو قسمين وقد مثلت قسنطينة النصيب الأكبر خمسة وثمانون مدرسة فيها حوالي أربعة آلاف تلميذ حوالي سنة 1938 والجزائر ثمانية وستين مدرسة[3].

- **المسجد:** يعتبر المسجد فضاء ديني يرسخ تعاليم الدينية بغض النظر عن الصلوات التي تؤدى فيه يوميا فهو أيضا فضاء لتحفيظ القرآن، وشرح السير النبوية، والأحاديث وقد حاول ابن باديس العمل على توظيفه كآلية للإصلاح خاصة أن الإحتلال الفرنسي حاول بناء الكنائس والعمل على ترسيخ المسيحية كديانة جديدة داخل المجتمع الجزائري، ومن هذا المنطلق حاولت الجمعية وعلمائها على تبيان أهمية المسجد، وهذا ما أكده ابن باديس بقوله" إذا كانت المساجد معمورة بدروس العلم فإن العامة التي ترتاد المساجد تكون من العلم حظ أوفر، وتتكون منها طبقة مثقفة الفكر والعقيدة وبصيرة صحيحة بالدين تتمكن

[1] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى نوفمبر 19554**، دار البعث، قسنطينة، ط1، 1985، ص115.

[2] رابح تركي، **جمعية العلماء المسلمين التاريخية 1931-1956**، م -و-ق-م-، ط1، 2004، ص99.

[3] لهلالي إسعد، **وسائل الإصلاح عند الإمام عبد الحميد ابن باديس من خلال أبرز تلامذة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، مرجع سابق، ص ص30،31.

هي في نفوسها ولا تهمل، وقد عرفت العلم وذاقت حلاوة بتعليم أبنائها وهكذا ينشر العلم في لأمة ويكثر طلابه من أبنائها[1].

- **النوادي:** حاول ابن باديس بالإضافة الى المدرسة والمسجد تجسيد النشاط الإصلاحي من خلال البحث عن آليات جديدة حيث تعتبر النوادي فضاء خصبا للجانب الثقافي، حيث نجد ناديين كان لهما الفضل في إيصال المشروع الإصلاحي للحركة، حيث نجد **نادي الترقي** كأول نادي أسسه الجمعية سنة 1927 استقطب الكثير من العلماء والمفكرين المشايخ، حيث أشار أحمد توفيق المدني في مذكراته الموسومة بحياة كفاح 1925–1954 " أن نادي الشرقي كان مشتلة لتكوين الأفكار وبروزا للآراء وإنضاج مشاريع الإصلاح الإجتماعي على يد فرسان لا يشتق لهم غبار أمثال محمود بن صيامة، محمودين ونيش، محمد بن مرابط حمدان بن رضوان، محفوظ زداك، بوعلام فليسي، محفوظ بن سالم، وآل منصالي وكوكبة واسعة[2]، بالإضافة إلى عدة نوادي **كنادي السعادة، ونادي الإتحاد، ونادي الإرشاد** وغيرها، وكلها كانت تهذيبية، حيث رأى جل علماء الجمعية وعلى رأسهم ابن باديس أن النوادي كانت مكملة لنشاط المدرسة، والمسجد[3].
- **الصحافة:** حاول ابن باديس إعطاء صدى أكبر للعمل الجمعية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، حيث أدرك أن الصحافة وسيلة جوهرية في إيصال ونشر الأفكار الإصلاحية فأصدر عديد الجرائد والصحف، المجلات كان لها صدى كبير من خلال ما كانت تنشره في مقالات وفتاوي، وأخبار على المحيط العام للمجتمع الجزائري، ولم تكن فكرة الصحافة والكتابة لدى ابن باديس وليدة الحاضر، وإنما نتيجة اللقاءات التي جمعته مع رواد الحركة الإصلاحية في العالم العربي أمثال الشيخ **بخيت المطيعي**، حيث صار

---

[1] رابح تركي، **الشيخ عبدالحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، م و ك، ط5، الجزائر، 2001، ص399.

[2] كامل الشيرازي، **نادي الشرقي: دينامو النهضة الجزائرية الحديثة**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2016/07/07، لوحظ في 10 فيفري 2019.

[3] لهلالي إسعد، **وسائل الإصلاح عند الإمام عبد الحميد ابن باديس من خلال أبرز تلامذة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، مرجع سابق، ص 32.

رائد من رواد الصحافة العربية الحديثة، وأرسى دعائمها على أسس متينة من الإيمان بالمبدأ والوطنية والتقاليد الصحفية العالمية[1]، وتعتبر جريدة المنتقد أول جريدة تم تأسيسها سنة 1925/07/02 وهي جريدة ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى واسندت إدارتها للسيد **أحمد بوشمال** في قسنطينة، وبعدها ظهرت **مجلة الشهاب** حيث جاء في عددها الأول الصادر بتاريخ 12 نوفمبر 1925 على لسان الشيخ عبد الحميد ابن باديس" سواء علينا أعجبنا أو لم نعجب فقد وفق المنتقد ولكن الفكرة الحرة السليمة الإصلاحية لم تقف ولن نقف، وفق المنتقد فها هو أخوه الشهاب"[2]، وقد تبعها إنشاء العديد من الصحف على غرار السنة النبوية سنة 19333 بقسنطينة وكان دروسها حول سيرة رسول صلى الله عليه وسلم، وجعله الصراط السوي سنة 1933 والتي صدرت في سبعة عشر عددا **وجريدة الشريعة** سنة 1933، إلا أن أغلبها صودر ولم تتمكن الجمعية من إصدار الصحف إلا بعد سنتين، حيث أصدرت **جريدة البصائر** وقد صدر عددها الأول في 27 ديسمبر 1935 واستمر نشاطها الى غاية الحرب العالمية الثانية[3].

**2-3- التربية والتعليم: آليات الفكر الإصلاحي لدى ابن باديس:**

لقد كان ابن باديس مدركا أن الاهتمام بالتربية والتعليم هو المقصد الأول نحو التحرر من الفكر الاستعماري، و تحقيق النهضة والاستقلال، وقد دعا في فلسفته التربوية التعليمية إلى التركيز على الجيل الحالي أنداك والذي اعتبره مستقبل الجزائر بقوله" إن أبناءنا هم رجال المستقبل وإهمالهم قضاء على الأمة إذ يؤسسها أمثالهم ويحكم في مصائرها أشباههم، ونحن ينبغي هنا أن نربي أبناءنا كما علما الإسلام، فإن قصرنا فلا نلومن إلا أنفسنا، ولنكن واثقين أننا نبني على الماء مالم نعد الأبناء بعدة الخلق الفاضل

---

[1] رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد ابن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص175.

[2] عبد الرحمان شيبان، **مقدمة مجلة الشهاب أنشأها الإمام عبد الحميد ابن باديس**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان ، ص11.

[3] لهلالي إسعد، **وسائل الإصلاح عند الإمام عبد الحميد ابن باديس من خلال أبرز تلامذة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، مرجع سابق، ص 33..

والأدب الديني الصحيح [1]، وبالتالي يؤكد ابن باديس على ضرورة تعليم النشئ دينيا من خلال تعليمه مبادئ القرآن وأحاديثه، وتثقيفه بكل ماهو مرتبط بحياته اليومية حتى يكون ملما بكل جوانب الحياة الدينية والدنياوية، وهذا ما أكده بقوله "التعليم هو الذي يطبع المتعلم بالطابع الذي يكون عليه في مستقبل حياته وما يستقبل من عمله لنفسه ولغيره"[2]، ولم تكن نظرة ابن باديس الإصلاحية للتربية والعلم من فراغ، وإنما نتيجة إحصاءات سابقة لعدة حركات إصلاحية قادها علماء أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده جعلت ابن باديس مستفيد من أفكارهم ويحاول بلورتها وفق متطلبات المجتمع الجزائري أنذاك خاصة عندما بدأ الشيخ ابن باديس حركته التربوية، والتعليمية وجد النظام التعليمي خلال الاحتلال منقسما إلى نظامين[3]: **نظام تعليمي فرنسي حديث** له معاهده ومدارسه وبرامجه وكتبه وإدارته تنظمه وتموله وتشرف عليه وزارة التربية والتعليم الفرنسي، **ونظام عربي إسلامي تقليدي حر** ذو طابع ديني لغوي تموله ويرعاه الشعب الجزائري بواسطة التبرعات الشعبية العامة، يشمل الكتاب التعليم الابتدائي، وزوايا التعليم القانون والعالي.

إن طبيعة التعليم في عهد ابن باديس جعلته أمام حتمية اعادة الاعتبار إلى المؤسسات الدينية في صورة المساجد والكتاتيب القرآنية، والزوايا في نفس الوقت بناء نموذج تربوي يساير تقدم مؤسسات المستعمر الذي حاولت فرض المسيحية كدين جديد على المجتمع الجزائري، وهذا ما جعل ابن باديس والعلماء، يقفون في وجهه ومعالجته وهذا ما أكده بقوله "إن الذي يبقى لنا في المسلمين الرجاء ويفسح لنا الأمل ويبعثنا على العمل هو أن ما عليه أكثرنا ليس عن زهد في لإسلام ولا عن قلة حبه فيه وإنما هو عن جهل طال عليه الأمد وغفلة توالت على الحقب والجهل –بحمد الله– دواؤه الشافي وهو التعليم والغفلة

---

[1] مصطفى محمد حميداتو، **عبد الحميد ابن باديس فلسفته وجهوده التربوية** ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، مرجع سابق، ص134.

[2] **آثار ابن باديس** ، مجلة الشهاب، ج11، 10 أكتوبر 1934.

[3] جبالي فتيحة، **المنظومة التعليمية في الجزائر قراءة المناهج والتقويم**، أطروحة دكتوراه تخصص لسانيات والتواصل اللغوي، قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2015/2014، ص45

علاجها النافع وهو التذكير"[1]، كما اعتمد ابن باديس في تقديم مناهجه التعليمية على عدة أساليب كان يراها الأمثل في تربية النشء نذكر أهمها:[2]

**التربية بالقدوة:** التلميذ هو محور العملية التربوية يحتاج الى نماذج علمية يراها مترسخة في معلمه قبله وحيث يعتبره القدوة الحسنة.

**التربية بالوعظ والتذكير:** أهمية الذكرى لدى المربي أو المعلم مهما كانت صفة الشخص أكان جاهلا أو ناشئا أو غافلا، وقد يكون الفعل والهدى مقام القول فيسمى تذكرا محازا و توسعا[3]، وحاجة العباد الى هذا التذكير أعظم ما يحتاجون إليه وأشرفه.

**التهذيب النفسي:** يهدف الى تنمية القدرات الذاتية لنشئ، وهو مرتبط بالدروس والبرامج في كل المجالات، العلوم، يصل اليها عن طريق البحث والمطالعة بنفسه.

**التربية بتفريغ الطاقة وملئ الفراغ فيما ينفع:** وهو مرتبط بالمناهج الدراسي الذي اعتمد في أغلب المؤسسات التعليمية.

لقد حدد ابن باديس أساليب التربية في عدة محاور حيث ركز على الجانب الديني والروحاني كأهم أسلوب، ثم ركز على الجانب الدنياوي من خلال التثقيف وتكوين أجيال تواكب متغيرات المجتمع الجزائري وسياسات الاستعمارية، بالإضافة إلى إحداث التغيير الداخلي في مختلف المجالات، ومن هنا يتضح جليا أن سياسة التربوية كان تستهدف الفرد الجزائري مع مراعاة قدراته الفعلية وظروفه الاجتماعية و الاقتصادية، هذا أكده **جورج الراسي** في توجه ابن باديس التربوي والتعليمي حيث يقول" عندما وصل الإسلام السياسي بدوره إلى طريق مسدود أمام تعنت وعنصرية الفكرة، ظهر الإسلام الإصلاحي مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بزعامة ابن باديس، والتي حاولت عن طريق التربية والتعليم الصحافة أن تستعيد بعض من المساحة الحضارية وبعض من الشخصية الوطنية

[1] **أثار ابن باديس**، جريدة الصراط، العدد الرابع، 4 جمادى الثانية 1352، أكتوبر 1922.

[2] مصطفى محمد حميداتو، **عبد الحميد ابن باديس فلسفته وجهوده التربوية**، مرجع سابق، ص ص173،174.

[3] **مجالس التذكير (التفسير )**، مجلة الشهاب، ج1، 5 رمضان 1347، فيفري 1939، ص34.

بأبعادها العربية الإسلامية [1]، ومن هنا يمكننا أن نحدد الأهداف التربوية العامة التي جاء ابن باديس في مناهجه الإصلاحي، والتي كانت مكملة بكل جوانب الحياة عن التوجيهات الباديسية نجد[2]:

- **الجانب الجسمي:** المحافظة على الصحة هي أساس السعادة وشرط القيام بالأعمال النافعة، تجنب لعفونة فإنها مصدر جراثيم الأمراض ومثار النفور، نظف بدنك نظف ثوبك تبعت الخفة والنشاط في نفسك وتتبدل في عين غيرك.
- **التربية لعقلية:** حافظ على عقلك هو النور لإلهي الذي منحته لتهتدي به الى طريق السعادة في حياتك، فاحذر كل متعلم يزهدك في علم من العلوم فإن العلوم كلما أثمرتها العقول لخدمة الإنسانية ودعا إليها القرآن بالآيات الصريحة .
- **الجانب الاجتماعي:** وحافظ على حياتك ولا حياة لك إلا بحياة قومك ووطنك ودينك ولغتك وجميل عاداتك، كن صادقا في معاملاتك بقولك وفعلك واحذر من الخيانة، الخيانة المادية في النفوس والأغراض والأموال، والخيانة الأدبية ببيع الذمم والشرف والضمير، احذر التوحش فإن المتوحش في عصر المدينة محكوم عليه طبيعيا بالتناقص ثم الفناء والإندثار.

**2-4-موقف جمعية العلماء المسلمين من الثورة التحريرية:**

لقد عرف السياق التاريخي لنضال الجمعية عدة تحولات كانت بداياته بالدعوة إلى العمل السلمي وإعادة لم شمل الشعب الجزائري بفضل العلماء الجزائريين الذين كان لهم الفضل في ذلك من خلال تجاربهم العلمية في عديد الدول العربية، بالإضافة الى الفضاءات التي كان مكانا خصبا لإيصال أفكارهم على غرار المدارس والمساجد التي كانت فيها ودلالات خاصة لدى الشعب الجزائري، بإعتبار الدين الإسلامي كان الدعامة

[1] جورج الراسي، **الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر الى امراء الجماعات**، دار الجديد، بيروت، لبنان،1997، ص171.

[2] لخضر بن العربي عواريب، **نظرات تربوية في المنهج الإصلاحي الباديسي**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الأول، ديسمبر 2010، ص ص232،233.

الأساسية للتغيير في نظر ابن باديس، إلا أن الظروف التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية جعل نضال الجمعية يتوسع ليشمل الجانب السياسي خاصة في ظل ظهور فئة شبابية جديدة حملت راية الدفاع عن الوطن متشبعة بالفكر السياسي، وبالمقابل ظهور فئات أخرى تنادي بالعمل الجهادي وحمل السلاح كآلية للحصول على الاستقلال ليس فقط هذا بل أيضا الخلافات بين تيارات الحركة الوطنية بمختلف أطيافها وتوجهاتها كان عبئ ثقيلا على الجمعية، وهذا ما أكده أبو القاسم سعد الله بقوله "وإنصافا للتاريخ أيضا نقول أنه لولا أولئك الفتية الذين آمنو بربهم ووطنهم، وكونوا أنفسهم في الخفاء واجتمعوا وتجاوبوا وقرروا الثورة لكانت الجزائر، بدون جمعية العلماء كريشة في مهب الريح سنة 1954، وهي الريح التي أخذت تهب أيضا على جمعية العلماء[1]، وكان أول موقف للجمعية ما نشر في افتتاحية البصائر بتاريخ 5 نوفمبر 1954 بمقال بعنوان" **حوادث الليلة الليلاء**"، وقد جاء في فحواها" فوجئت البلاد بعدد عظيم من الحوادث المزعجة، وقعت كلها ما بين الساعة الواحدة، والساعة الخامسة من صبيحة الاثنين غرة نوفمبر، ولقد بلغ عدد تلك الحوادث ما يزيد عن ثلاثين، ما بين الحدود التونسية وشرق عمالة وهران"[2]، أما على المستوى الفردي فقد تعددت مواقف علمائها وهذا ما جعلها تتردد في اتخاذ موقف واحد إلا في سنة 1955، خاصة في تبني جبهة التحرير الوطني لكفاح المسلح و انقسام علماء الجمعية بين تيارين أحدهما مساند وداع للثورة، وتيار متحفظ ومتردد يراقب عن كثب[3]، من بين المرافق الفردية لعلماء الجمعية نجد:

- **موقف البشير الإبراهيمي:** في بداية الثورة التحريرية كان الشيخ موجودا بمصر رفقة الشيخ الورثلاني، وقد شجع غير مختلف الرسائل الإخبارية خبر اندلاعها، وقد أيدها في البداية، وقد مثلت إذاعة البيان منبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالقاهرة في

[1] أبو قاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر 2**، دار الغرب الإسلامي، ج4، بيرت، 1996، ص147.

[2] جريدة البصائر، **حوادث الليلة الليلاء**، العدد 292، 5 نوفمبر 1954، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 1954-1955، وزارة الثقافة، الجزائر، ص1.

[3] جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية** ، وزارة الثقافة، ج1، الجزائر، ص251.

إيصال أحداث بداية الثورة، ويعتبر بيان 2 نوفمبر 1954 أول بيان جاء فيه " أذاعت عدة محطات عالمية ليلة البارحة أن لهيب الثورة إندلع في عدة جهات من القطر الوطني ثم قرأنا اليوم بعض تفاصيل لما أجملته الإذاعات فخفقت القلوب لذكرى الجهاد"[1]، بناءا على هذا نرى أن الشيخ البشير الإبراهيمي كان أول شخصية تبارك لاندلاع الثورة خاصة في الرسائل التي كان يوجهها للشعب الجزائري عبر أمواج إذاعة صوت العرب التي كان لها صدى على المستوى الداخلي، وحتى على المستوى الخارجي في التعريف بالقضية الجزائرية، وقد وجه نداءات للشعب الجزائري يدعوه الى الالتفاف بالثورة والثوار لتضيق لاستقلال بقوله" نعيذكم بالله أن تتراجعوا أيها الإخوة الأحرار هلموا الى الكفاح المسلح، إننا كلما ذكرنا ما فعلت فرنسا بالدين الإسلامي في الجزائر، وذكرنا فضائعها في معاملة المسلمين، وكلما استعرضنا الواجبات وجدنا أوجبها وألزمها في أعناقنا، إنما هو الكفاح المسلح "[2]، كما كانت له عدة مساهمات توحيد المسلمين من المهجر، وإنشاء كيانات لمساندة الثورة داخليا، بالاضافة الى التعريف بالقضية الجزائرية دوليا و البحث عن منافذ لتأييدها.

- **موقف الفضيل الورثلاني:** أيد اندلاع الثورة التحريرية حيث أصدر بيان في 11 نوفمبر 1954 جاء فيه" انفجر بركان الثورة المباركة في الجزائر ليلة الأول من نوفمبر الحالي، وقد كنا نحن الجزائريين الموجودين خارج الجزائر نترقب هذه الثورة ونتوقعها لأن فرنسا لا تفهم إلا بهذه اللغة، ومر على الثورة عشرة أيام ونحن نحترق شوقا للإطلاع على حقيقة ما يجري هناك"[3]، كما حاول التعريف بالقضية الجزائرية من خلال مشاركته في العديد من التظاهرات الإسلامية العالمية، حيث وجهت إليه الدعوة للمشاركة في مؤتمر

[1] أبو القاسم سعد الله، **في قلب المعركة**، دار الأسامة، الجزائر، بدون طبعة ،2007، ص25.

[2] أبو قاسم سعد الله، **في قلب المعركة**، نفس المرجع، ص25.

[3] الفضيل الورثلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2007، ص179.

العلماء المسلمين بباكستان كمندوب للجزائر نظيرا إسهاماته لما كان له الفضل في تنصيب مندوب لجبهة التحرير الوطني بتركيا عام 1958 وهم العقيد عمر أو عمران [1].

• **الموقف العربي التبسي:** لقد ساهمت تجارب التبسي خارج الجزائر في تثقيفه وشعوره بضرورة محاربة المستعمر بكل الطرق والوسائل، وقد كانت بداية الثورة مفتاحا لذلك، حيث أ]دها هو الآخر بمجرد إندلاعها، ودعا إلى الجهاد كوسيلة للحصول على الحرية، وقد طرح سؤال عليه من طرف الجريدة الفرنسية **لوموند** حول موقفه من الثورة" متى انضممتم إلى هذا الموقف العربي المتشدد ؟ فرد عليهم" أنا كشخص فقد كان هذه موقفي دائما، وأنها كجمعية فعزمنا هذا و أعلن عنه"[2]، ونظرا لشعبيته الشرق الجزائري طلب منه الحاكم العام **روبرت لاكسوت** أن يهدأ الشعب باعتباره المؤثر الوحيد عليه فرد رافضا بقوله" إنني أدق منذ نعومة أظافري وأنا الآن شيخ كهل وتريدون مني أن أكذب على الشعب، كلا لن أتحدث"[3]، وبفعل قراراته حاولت السلطات الفرنسية تصفيته حيث اختطفته عصابة اليد الحمراء وزج به في السجن حيث سارعت الجمعية لإصدار بيان حول اختطافه حيث تبقى ظروف اغتياله غامضة .

• **أحمد توفيق المدني:** كان من الأوائل من أيد الثورة، وعلى إثر إعلان بيان الجمعية الخاص بالثورة كان للصحافة المحلية والدولية ردة فعل قوية خاصة حول توفيق المدني فهو الممضي أسفله الى الرئيس العربي التبسي، لكن مدني صرح للصحافة قائلا "إنني من الجبهة ككل جزائري لكني لست الجبهة ولست مثلا لها، فإن أردتم الاتصال بقادة الجبهة فابحثوا عن الطريق الذي يوصلهم إليهم"[4]، كما أوكلت له مهمة التعرف في البصائر، وتحرير افتتاحيتها وتشغلها لأغراض الثورة وفق ثلاثة شروط، الشعب يتولى المرافعة في

---

[1] يحي بوعزيز، **أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة**، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1995، ص207.

[2] مولود قاسم ثابت قاسم، **ردود الفعل الأولوية داخلا وخارجا على غزة نوفمبر**، دار الأمة، بدون طبعة، الجزائر،2013، ص76.

[3] نبيل أحمد بلاسي، **الإتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1990، ص159.

[4] أحمد توفيق مدني، **حياة الكفاح مع ركب الثورة التحريرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج3، الجزائر، ص43.

الحرية والاستقلال وفضح أساليب الاستعمار، وتوخي الحذر وتجنب ما يمكن أن تتخذ منه الحكومة الفرنسية بالإضافة إلى عرض كل مقال افتتاحي بصفة سرية على المكلف عن قيادة الثورة بالإشراف على العمل حتى تتوافق مع الثورة العام [1].

## 3- الحركة الاسلامية في الجزائر النشأة و التطور: بعد الاستقلال

اتسمت الحركة الاسلامية بعد الاستقلال بتغيير في نمط عملها من العمل الدعوي والاصلاحي العلني الى العمل السياسي السري، و مالاتها على المجتمع الجزائري، سوف نسرد هذا الجزء أهم المراحل النضالية للحركة الاسلامية و العواقب التي مستها .

### 3-1- جمعية القيم الإسلامية وبداية العمل السياسي:

لقد كان للجمعية دورا واضحا قبل الاستقلال خاصة في المجال الإصلاحي والتي عمل على علمائها على تكريسه لكل أطياف المجتمع سواء تربويا وتعليميا، أو حتى تثقيفيا في صورة الجرائد، والصحف المجلات التي كانت تنقل مختلف المعلومات، هذا الجانب الإصلاحي أو ما يسمى الإسلام الإصلاحي، لم يستطع مسايرة الأحداث التي تلت الاستقلال خاصة بعد تعيين الرئيس **أحمد بن بلة** كأول رئيس للدولة لجزائرية المستقلة، والذي جاء بأفكار اشتراكية مناقضة للفكر الإسلامي، بالإضافة الى عدم استشارة علماء الجمعية باعتبارهم فاعلا مهما فيما آلت إليه الجزائر عامة في المكون الديني، وأمام هذه المتغيرات السريعة أعلن الشيخ **عبد اللطيف سلطاني** معارضته الشديدة من فوق منبر مسجد كتشاوة عندما انتقد الرئيس **أحمد بن بلة** حيث أن هذا الأخير دعا المرأة الجزائرية الى مشاركة في بناء الجزائر بقوله "عارضته في قضية خروج المرأة المسلمة الى الشارع مع خروجها عن الآداب الإسلامية التي كانت تتجلى بها المرأة الجزائرية المثالية، فأحدثت بهذا خللا كبيرا في بناء الأسرة فتصدع الحصن الحصين، وانتشرت الرذيلة، وماتت الفضيلة، وكثر فراق الزوجات وخربت البيوت العامرة فعل يليق السكوت في مثل هذه

[1] رابح تركي عمامرة، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورؤسائها الثلاثة 1931-1956**، موفم للنشر والتوزيع ، ط1، الجزائر، 2004، ص186.

الحالة؟ "[1]، دلالة هذا الخطاب جاءت لتؤكد على أهمية الدين الإسلامي بكل تعاليمه ورسالة الى الرئيس بن بلة للعمل به في كل السياسات المستقبلية للجزائر، في ذات السياق نجد الشيخ البشير الإبراهيمي عارض سياسات الرئيس بن بلة وقد أعلن عن ذلك علنا يوم 16 أفريل 1964 الذكرى الرابعة والعشرون لوفاة الشيخ عبد الحميد ابن باديس ببيان جاء فيه" قررت أن ألتزم الصمت، غير أني أشعر اليوم خطورة الساعة، إن وطننا يتدحرج في حرب أهلية طاحنة ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها، يجب أن تنبعث من صميم جذورنا العربية الإسلامية لا من مذاهب أجنبية [2]، هذا البيان جاء أيضا ليؤكد رفض سياسات وتوجهات الرئيس بن بلة التي اتسمت بالفردانية في اتخاذ القرارات، و يعتبر أول لقاء ثنائي كان بين الرئيس و البشير الابراهيمي في أواخر أفريل 1965 والتي قال له فيه " إذا كانت حقا عن طريق العروبة والإسلام سأظل الى جانبك، لكن إذا حدث عنهما سأكون لك بالمرصاد[3] .

ظهرت جمعية القيم كأول تنظيم إسلامي بعد الاستقلال كامتداد لجمعية العلماء المسلمين برئاسة الدكتور الهاشمي تيجاني خريج جامعة السربون وجامعة الجزائر وقد ضمت جمعية القيم في بدايتها 25 عضوا، كانت جمعية ذات توجه ديني تدعو الى المحافظة على القيم والتعاليم الدينية، وجاءت كرد فعل على توجهات الرئيس أحمد بن بلة أين تمكن تصنيفها ضمن الحركات الإسلامية الاحتجاجية، وقد كانت مهيكلة ومنظمة، ومن هنا بدأ العمل الحقيقي للتيار الإسلامي خاصة أو انتقل من الدعوة والإصلاح إلى السياسة والمعارضة .

وفي سنة 1964 خاصة في ظل التهميش الذي تعرض له التيار الإسلامي بداية بمعارضتها لدستور 1963 وأما ما جاء فيه وهنا يجب أن نقول أن أغلب المعارضات

---

[1] محمد بغداد، **من الفتنة الى المصالحة، أزمة الحركة الإسلامية في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 138،139.

[2] فوزي أو صديق، **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر**، دار الإنتفاضة، الجزائر،1992، ص72.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري: أحلام ومحن (1932–1965)**، الجزء الأول، دار القصبة للنشر والتوزيع الجزائر،2006، ص188.

كانت فردية ولم يكن لها الصدى الكبير إلا بعد تأسيس جمعية القيم الإسلامية التي مثلت الجناح الإسلامي المنظم، وقد ظهرت هذه المعارضة الفعلية بعد المؤتمر لجبهة التحرير الوطني والذي أقصى التيار الإسلامي كلية من الساحة السياسية مع الإبقاء بما جاء به ابن باديس في ثلاثيته الشهيرة "الإسلام ديني والعروبة لغتي والجزائر وطني " كواجهة فقط، وهذا ما جعل جل علماء الجمعية يؤكدون على ضرورة التوافق بين الإسلام كدين والاشتراكية كمنهج سياسي[1]، وإذا رجعنا إلى مواقف علماء الجمعية في هذه الفترة نجد موقف الشيخ الهاشمي تيجاني الذي أكد على إسلامية الدولة الجزائرية بقوله" فورد كل حزب سياسي وكل نظام وكل قائد مالم تقم قواعده على الإسلام، يعتبر خطر وغير شرعي، فالحزب الشيوعي، والحزب العلماني، والحزب القومي لا يمكن أن يكون لها وجود في أرض الإسلام "[2] وهو تأكيد صارخ على ضرورة إدراج الدين الإسلامي في كل مجالات الحياة بغض النظر التوجه الذي سلكته الدولة وهذا ما أكده أيضا الشيخ البشير الإبراهيمي بقوله " فنذرت فكرها وجهدها في سبيل خدمة الإسلام وعملت على تأسيس لهذا العمل بعد الاستقلال بقليل حين وجدنا أن النظام الحكم قد جاء عن مبادئ ثورتنا المجيدة وعهود الشهداء "[3].

تعتبر جمعية القيم الإسلامية أول تنظيم إسلامي بعد الاستقلال حاول علمائها الانتقال من العمل الدعوي الإصلاحي إلى العمل السياسي بحكم الأحداث التي توالت بعد الإستقلال والتي نصبت أحمد بن بلة كأول رئيس للجزائر المستقلة، الذي عمل على ترسيخ النهج الإشتراكي كتوجه إقتصادي، كما عمل على تهميش التيار الديني الإسلامي في مشاريعه

---

[1] زوبيرعروس، **التكييف السياسي للأحزاب الإسلامية في الجزائر والمغرب: دراسة مقارنة لحالتين حركة مجتمع السلم في الجزائر وحزب التنمية والعدالة في المغرب**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر،2007/2006، ص172

[2] مايكل وليس، **التحدي الإسلامي في الجزائر: الجذور التاريخية لصعود الحركة الإسلامية**، ترجمة: عادل خير الله، المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان ،1995، ص64.

[3] أوصديق فوزي بن هاشمي، **الحركة الإسلامية بالجزائر (1927-1988)**، مطبعة الطبع المستمر، الجزائر، 1992، ص92.

محافظة جعله عرضة للانتقادات من طرف العلماء الإسلاميين الـذين تعرضـوا لاحقـا للتصفية، إلا أن هذه الجمعية لم تعمر طويلا فقد حلت سـنة 1966 ممـا عجـل بعـودة الإسلاميين إلى الدعوة والإصلاح.

**3-2- مالك ابن نبي: الجامعة كفضاء للحركة الإسلامية:**

بعد حل جمعية القيم الإسلامية والتي كانت الغطاء أو البديل المؤسس للعمل السياسي الإسلامي في ظل تسارع الأحداث، بالإضافة إلى جملة الاعتقالات التي طالـت كـوادر التيار الإسلامي في عهد الرئيس أحمد بن بلة حاول الرئيس هواري بومدين استمالة التيار الإسلامي في البداية لكسب الشرعية، لكنه دخل في صدام مباشر مع النظام بفعل رفضـها للثورة الصناعية، ومن أبرز المعارضين الشيخ عبد اللطيف سلطاني الذي ألـف كتـابين بعنوان "**المزدكية هي أساس الاشتراكية**" يوجه فيه انتقادات الى النظـام حـول التوجـه الإشتراكي، وكتاب "**سهام الإسـلام**" الذي ينفي فيه صفة المجاهد على من حارب من أجل قطعة الأرض لأن المجاهد الحقيقي هو الذي يقاتل فـي سـبيل العقيـدة[1]، وقـد سـبقتها معارضات بداية من سنة 1969 تحت مسمى **جند الله** تحت قيادة الشيخ محفـوظ نحنـاح والشيخ محمد بوسليماني، الرافضة لأفكار الرئيس بومدين بدايـة بدسـتور 1976 لأنـه يعارض الإسلام وتمثلت المعارضة في إصدار بيان مطول بعنوان **إلى أين يـا بومـدين**، كما قام بعض أفراد الجماعة بتقطيع أسلاك الهاتف، وتكسير أعمدة الكهربـاء، والكتابـة على الجدران وتوزيع المنشورات تعدد بالسلطة وتدعو الى تطبيق الإسلام وقـد كـان رد السلطة مع محفوظ إحتجاج بالسجن و حكم عليه بخمسة عشر سنة[2].

هذه الحركية داخل التيار الإسلامي مهدت لعدة جماعات للعمل العلني وفـق أفكـار وتوجهات وقناعات ترسخت في مخيال قياداتها وعلى سبيل المثال نذكر **مالك بـن نبـي**

[1] لياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس**، ترجمة: خليل احمد خليل، دارالفارابي، بيروت ،2003، ص227.

[2] محمد سليماني، **مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة نموذج حركة حمس الجزائرية**، رسالة ماجيستير في العلـوم السياسية، تخصص حركات وطنية وتشكيلات الدول في الجزائر وبلدان المغرب، قسم العلوم السياسية كلية الحقـوق ، جامعة وهران، 2013/2012، ص54

الذي مثل تيار الجزأرة، وإذا عدنا الى أفكاره نجدها كلها تدعو إلى الحركية المجتمعية، بالإضافة إلى مواكبة النهضة دون التخلي على الأطروحات الإسلامية، وقد ركز على الجامعات كفضاء خصب للتحرر، وهذا ما دعا إليه منذ عودته إلى الجزائر سنة 1963 حيث حاول تجميع التنظيمات الطلابية، وبدأ نشاطه الثقافي والتنويري في صفوفه وكانت خطوته هذه بداية التحول الإسلامي كبير لم يتوقعه أحد، كما يقول **الطيب برغوث**" فالتحديات التي كانت مطروحة في تلك المرحلة لم يكن ليقوى على مواجهتها سوى فكر ووعي وحماس وتضحية في مستواها وهو ما لا يقدر عليه إلا الشباب الجامعي المثقف"[1].

لقد ركز مالك ابن نبي على النخبة الجامعية لعديد الأسباب فالسقف الفكري والمعرفي الذي ينطلق منه مشروعه التغييري هو سقف يتأسس على أن جوهر المشكلات كامن في الأفكار، هو ما يتطلب التفاعل مع مقتضياته، كما ركز على هذه الفئة لما يمكن أن تمارسه من دون تغير طلائعي في المجتمع العام تبعا لما تشغله من مناصب ومراكز، وما تضطلع به من أدوار في مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة والمجتمع بعد تخرجها[2]، و بالتالي حاول مالك ابن نبي استثمار في هذه الفئة لعدة اعتبارات حيث أن بعد الاستقلال لم تكن الجامعات السبيل نحو التعلم، و إنما الكتاتيب القرآنية لكن بعد مرو السنوات حاولت الجزائر بناء فضاءات جامعية تخرجت منها نخبة متعطشة للنهضة بالمجتمع، وهذا ما حاول من خلاله مالك ابن نبي العمل عليه بأفكاره الرامية الى رد الإعتبار للدين الإسلامي كآلية لابد منها لتطور المجتمع وبنائه، كما تأثر بمذاهب إصلاحية في تركيا وبعض الدول العربية جعلته يتأثر بها.

وقد مثل مسجد الكلية الرئيسية بجامعة الجزائر عام 1971 ملتقى الزعماء الحركة الإسلامية، و ملجأ لبدايات العمل السياسي الإسلامي والتي كانت أغلبها متمركزا بالجزائر عاصمة حتى أن أغلب المساجد أيضا كانت العاصمة مقرا لها مقارنة بالغرب الشرق الجزائري الذي كان ممثلا في تيار الجماعة الإسلامية بقيادة جاب الله هذه الحركية

[1] الطيب برغوث، **مدخل تمهيدي الى واقع العمل الإسلامي في الجزائر**، مرجع سابق، ص417.

[2] الطاهر سعود، **الجذور التاريخية والإيديولوجية للحركة الإسلامية في الجزائر**، مرجع سابق، ص297.

الجزائر العاصمة جعلت السلطة في عهد الشاذلي بن جديد تمارس الخناق على التيار الإسلامي نتيجة الشعبية التي بدأ يكتسبها، وفي المقابل عفا عن مساجين الحركة الإسلامية على رأسهم محفوظ نحناح، و هو ما جعل فترة حكمه تتسم بعدة تراكمات سابقة نتج عنها عدة معارضات ظهرت للعلن بداية بالمواجهات الطلابية في الجامعة بين اليساريين والطلبة الإسلاميين والتي إنتهت بمقتل الطالب كمال أمزال في حرم جامعة بن عكنون في العاصمة قررت السلطات إغلاق مسجد الكلية الرئيسية[1]، وبالتالي مثل هذا الحدث الصراع الخفي بين تيارين يساري منفتح على الحكم، و تيار إسلامي متشبع بأفكار تحررية.

إن الكبت الذي تعرض له كوادر التيار الإسلامي بداية من الإستقلال إلى غاية حكم الرئيس الشاذلي بن جديد جعلهم على هامش الحياة الإجتماعية والسياسية، وعدم قدرة الرؤساء على تسوية الخلافات بين التيارين أدخل الجزائر لاحقا في دوامة عنف وصراع دموي بفضل أفكار بعض القياديين الإسلاميين الذين كانوا ينادون بالعنف كآلية لتغيير نظام الحكم وإن أفكار مالك بن نبي التي حاولت توظيفها لخدمة المجتمع حيث جعل الجامعة كقضاء لها أسس لاحقا لتيار الجزأرة كأول تيا يتبنى المعارضة السياسية، وسرعان ما سوف يتحول هذا الصراع السلمي الى العنفوية التي تبنتها قيادات أخرى بداية بأفكار مصطفى بويعلي، وغيرهم عن الإسلاميين الذين تبنوا العنف كخيار تحت غطاء.

**3-3- مصطفى بويعلي: بداية العمل الحركي الإسلامي المسلح:**

لقد حاول الرئيس الشاذلي بن جديد احتواء التيار الإسلامي ليقف في وجه التيار اليساري وهو الخطأ الذي وقف فيه بسبب الصراع الذي كانت الجامعة الجزائرية فضاءا خصبا له، وقد ظهرت بعد ذلك عدة تيارت تدعو إلى العودة إلى تطبيق الدين الإسلامي لكن بأفكار مختلفة حيث نجد تيار الجزأرة للمفكر مالك بن نبي قد جاء بأفكار نهضوية باعتماده على النخبة المثقفة المتخرجة من الجماعات الجزائرية، وتيار الإخوان بقيادة عبد الله جاب الله التي كانت تنشط في الشرق الجزائري والتي كانت أيضا تدعوا الى تطبيق

[1] سيقرين لابا، **الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الإنتخاب والأدغال**، مرجع سابق، ص83.

الشريعة الإسلامية، كل هذه التوجهات كانت تدعو إلى التغيير من منطلق سلمي لكن الأحداث المتتالية للحركة الإسلامية في الجزائر أسست لنموذج آخر للتعبير عن المعارضة والعمل المسلح كآلية للغير، ومن بين روادها هذا الإتجاه نجد **مصطفى بن بوعلي** وهو المفكر والمهندس لهذا الفكر الجديد داخل الحركة الإسلامية، شخصيته نجد تتسم بالحماس، وهذا ما أهله ليكون عنصرا فعالا في الحركة الإسلامية المسلحة من خلال التجنيد، ويعتبر مسجد العاشور الفضاء الذي كان يلقي فيه دروسه" حدث في جمعة أن غاب إمام مسجد، فناب عنه **مصطفى بويعلي** وألقى خطبة ساخنة إنتقد فيها النظام وكشف مفاسده فتجاوب معه الحضور وإستحسنوا كلامه، وعلي بلحاج من الذين شجعوه على المضي في نفس النهج وبنفس اللغة العنيفة" [1]، هذه اللغة العنيفة كانت سببا في المضايقات من طرف جهاز الأمن أنذاك في صورة الهادي خديري مدير الأمن الوطني الذي استدعاه رفقة بعض الاسلاميين وتناقش الأطراف مضامين الخطب، فقال له " اذهب وقدم خطبك وبلغ رسالتك، ولن يضايقك أحد بعد اليوم"[2]، وهذا ما يدل على شعبية **مصطفى بن بوعلي** داخل الاوساط الاسلامية، و أول قائد لتنظيم عسكري يعمل على إسقاط النظام بالقوة العسكرية، وقد كانت بداياته الفعلية سنة 1983 بشن هجوم على مدرسة الشرطة بالصومعة بمدينة البليدة، حيث حصلوا على دفعة من السلاح من أول عملية قاموا بها، قتلوا حينها شرطيا رحمه الله وأخذوا السلاح وكانوا يعتدون على بعض المؤسسات العمومية الخاصة ويسألون على أموالهم[3].

---

[1] بومحرات بلخير، **مشروع الدولة الإسلامية في خطاب حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة (تصورات شباب حي الحميري بوهران أنموذجا)**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع السياسي، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية ، وهران ،2010–2011، ص133.

[2] محمد يعقوبي، **الفيس من الداخل من بويعلي الى علي بلحاج**، تقديم: عبد العزيز رحابي، أحميدة عياشي، الشروق للإعلام والإتصال، الجزء الأول، الجزائر، ص19.

[3] محمد يعقوبي، **الفيس من الداخل من بويعلي الى علي بلحاج**، تقديم: عبد العزيز رحابي، أحميدة عياشي، نفس المرجع، ص48.

كانت الحركة الإسلامية المسلحة التي يقودها مصطفى بويعلي تؤمن بضرورة العمل الجهادي، والحتمية الثورية لإسقاط النظام الجزائري، وإقامة الدولة الجزائرية، وترى أن الدولة الجزائرية ساهمت في القضاء على المشروع الإسلامي الذي من أجله قامت الثورة الجزائرية حيث كان يؤكد على ذلك في خطبة المسجدية على ضرورة المحافظة على مبادئ ثورة نوفمبر المقدسة[1].

كما اعتمد عملها ما بين 1981 الى 1985 على العمل المسلح كوسيلة للتعبير حيث عمدت على إتخاذ إتباع نفس الممارسات ميزت أسلوب الثورة الجزائرية، وقد ركز برنامج حركته على مايلي:[2] الهجوم على الثكنات العسكرية، ومخافر الدرك والشرطة للإستلاء على السلاح، إختطاف الشخصيات السياسية البارزة، والتي لها موقف صريح من المشروع الإسلامي، نسف كل المراكز الحيوية التابعة للدولة الجزائرية كقصر الحكومة، قصر الرئاسة، ووزارة الدفاع، نسف المنشآت الحيوية كفندق الأوراس الشهير، حيث تعتقد الملتقيات، ومطار الدولي هواري بومدين، تحريك الجيش من الداخل تشجيع الضباط أصحاب الميول الإسلامية على التمرد، نسف مقرات، وجبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم أنذاك، ونسق مقر التلفزيون أنذاك، وهذا ما يفسر الصدام المباشر للقيادي **مصطفى بويعلي** مع النظام الجزائري و استغلاله الأزمة الاقتصادية كذريعة لكسب الشرعية في أوساط الناشطين الإسلاميين الشباب المستائين من حكم حزب جبهة التحرير الوطني، وفي هذا الصدد يقول رابح كبير أن بويعلي" بحكم نشاطه السابق في حزب جبهة التحرير عرف حجم الفساد فيها، ما حمله على الاقتناع بأن هؤلاء لا تنفع معهم إلا القوة، لكنها كانت فكرة مجموعة قليلة إلا أن الشعب ظل يحمل لبويعلي احتراما وتقديرا كبيرين على رغم أنه رجل في حكم القانون خارج على النظام"[3].

---

[1] زكي أبو زكرياء، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1983-1993**، موسوعة المعارف للمطبوعات، ط1، بيروت، لبنان، ص37.

[2] يحي أبو زكرياء، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر،1986-1993**، نفس المرجع، ص ص 50،51.

[3] كميل طويل، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر، من الإنقاذ الى الجماعة**، دار النهار للنشر، ط1، بيروت، لبنان ،1998، ص ص 55،66.

لقد كانت نهاية مصطفى بويعلي بتاريخ 3 فيفري 1987 حيث تمكنت قوات الأمن من نصب كمين له بضواحي مدينة الأربعاء وترجح الأقاويل إلى أن المهمة كانت مدروسة بمساعدة سائقه الذي سهل مهمة قتله، فحين كان بإستطاعة قوات الأمن القبض عليه حيا لكنها أرادت التخلص منه، وهذا ما أكده شقيقه أحمد بقوله" من البداية السائق كان محضرا لهذه المهمة، ولا أظن أنه بذلك عن حسن نية لأنه فتح الباب وحاول الهرب، ثم أوقف الشاحنة فجأة وهم بالهرب، ومباشرة أشعل الأمن الأضواء الكاشفة حتى تحول الليل الى نهار حينها قتل السائق أيضا في الإشتباك"[1]، وهذا ما يفسرعلى أن العملية كانت مدروسة و مدبرة .

إن تنظيم الحركة الإسلامية المسلحة لم يطول كثيرا بحكم سياسة العنف الذي كان ينتهجها ضد النظام السياسي في الجزائر، وبالرغم من التنظيم المحكم المتبع من طرف بويعلي، إلا أن النظام عرف كيف يتخلص منه ومن بعض كوادره، إلا أن هذا لم يكن سببا في زواله، وإنما زادت حدة العنف بعد ذلك تحت غطاء تنظيمات أخرى بداية من أحداث أكتوبر 1988.

**3-4- أحداث أكتوبر 1988:**

عرفت الجزائر على نهاية ثمانينات أزمة اقتصادية حادة جعلت الشعب الجزائري يخرج على إثرها الى الشارع معبرا عن رفضه لسياسات الدولة خاصة في الجانب الاقتصادي، وهذا ما عبر عنه علي الكنز بقوله" أن هذه الأحداث تعتبر انتفاضة، وتعبرعن وعي جماعي للشعب الجزائري، هذا الشعب الذي ضاق ذرعا بنظام الحزب الواحد وبالأزمة الاقتصادية الخانقة "[2]، غير أن هذه الانتفاضة تعدت الجانب الاقتصادي إلى الجانب الاجتماعي من خلال إتساع الهوة بين طبقات المجتمع بالإضافة إلى سياسة الحزب الواحد في صورة حزب جبهة لتحرير الوطني الذي سيطر على الساحة السياسية منذ الاستقلال، بالإضافة إلى صراع الإعلاميين مع السلطة حول سياستها ومقتل زعيم

[1] محمد يعقوبي، **الفيس من الداخل من بويعلي الى علي بن حاج**، الحزء الثاني، مرجع سابق، ص ص 32،33.

[2] علي الكنز، **دراسات حول الجزائر العام العربي**، دار بوشان، الجزائر، 1990، ص8.

التنظيم المسلح **مصطفى بن بويعلي** لم يخمد نار الإسلاميين بل زاد من حدة التوتر، كل هذه العوامل التراكمية مهدت لأحداث أكتوبر 1988.

مثلت أحداث أكتوبر 1988 لحظة فاصلة في مسار للتحول في الجزائر ما زالت تتبعاتها الى اليوم خاصة ما تبعها من أحداث لاحقة وقد تعدد أسبابها سوف نعددها في ثلاث محددات:

- **المحدد السياسي:**

– **إحتكار السلطة من طرف الحزب الواحد:** إحتكار السلطة من طرف حزب جبهة التحرير الوطني تحت غطاء المؤسسة العسكرية ساهم في غلق الساحة السياسية أمام كل تغيير جعل الحريات الفردية والعامة متعددة، وبالتالي ظهور فجوة بين القاعدة الشعبية والنظام السياسي[1].

– **الصراعات الداخلية داخل الحزب:** كانت بين تيار محافظ إشتراكي مؤمن بنهج وسياسة الراحل الهواري بومدين، وتيار إصلاحي يدعو الى الليبرالية، حيث ظهر للعلن في كل مؤتمرات جبهة التحرير الوطن ليتطور لاحقا و يمس الجانب الإعلامي في صورة الجرائد والأسبوعيات والخطابات.

– **تطور المعارضة السياسية:** كانت بداية الثمانينات مثل صراع بين قوى سياسية حيث نادى الرئيس شاذلي بن جديد الى ضرورة فتح الحوار أمام مختلف التيارات السياسية كالشيوعين، الحركة البربرية، والجماعات الإسلامية، وحزب الطليعة الإشتراكية للوقوف ضد نهج الرئيس هواري بومدين وتمرير الاصلاحات الليبرالية .

– **الممارسات التعسفية للنظام:** النظام السياسي في عهد شاذلي اتسم بالعنف في استعمال السلطة مما جعل الجهاز البيروقراطي يخفق في تنفيذ مخططاته وبرامجه، فاتسمت الهوة بين الشعب والنظام[2].

---

[1] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية السياسية** ، مديرية النشر، قالمة، 2006، ص98

[2] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية السياسية** ، مرجع سابق، ص116.

**خطاب الرئيس شاذلي بن جديد:** يعتبر الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 19 سبتمبر 1988 إثر مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الإتحاد يعتبر سببا وجيها في الأحداث بخصوص ما قاله" ما كا تا شيء في البلاد، لا جيش ولا حكومة ولا حزب وعلى الشعب أن يدافع عن نفسه يوهو خطاب تحرضي دعا من خلاله الشعب الى القيام ضد وجوه الفساد والمتحكمين في الجزائر[1].

- **محددات إقتصادية:**

– **ندرة السلع:** نتيجة السوق الجوارية مما أدى إلى ظهور الرشوة والتهرب الضريبي، بالإضافة الى ندرة السلع الرئيسية كالحبوب والسلع الوسطية المتحصلة من طرف المؤسسات العامة والخاصة ذات الطابع الاقتصادي[2].

– **عجز الميزان التجاري و أزمة المديونية:** عرف الميزان التجاري عجزا في عهد الرئيس شاذلي بن جديد بداية من سنة 1985 انعكس على الواردات الاقتصادية من الخارج، بالإضافة الى إعتماد الدولة على الصناعة الثقيلة التي تتطلب مبالغ ضخمة لتجسيدها [3]، وهذا ما جعلها أمام حتمية الإقتراض من الصندوق النقد الدولي .

– **تدهور القطاع الصناعي والزراعي:** مشروع الثورة الزراعية الذي جسده الرئيس هواري بومدين لم يطبق بسياسة صارمة خاصة على المستثمرات الزراعية المنتجة، بالإضافة الى إعتماد الدولة على الصناعات الثقيلة شكل عبء على الإقتصاد بحكم المبالغ الضخمة التي كانت تعرف عليه .

- **المحددات الإجتماعية:**

[1] عبد النور ناجي، **النظام السياس الجزائري من الأحادية الى التعددية السياسية**، مرجع سابق، ص18.

[2] محي الدين عميمور، **الجزائر حلم وكابوس**، دار هومة، ط2، الجزائر، 2003، ص116.

[3] نعيمة زرمي، **التجارة الخارجية للجزائر من الإقتصاد المخطط الى إقتصاد السوق**، رسالة ماجيستير، تخصص تسيير دولي للمؤسسات ، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص137.

- **أزمة البطالة والسكن:** عرفت نهاية الثمانينات هجرة سكان الأرياف نحو المدن مما خلق اكتظاظا في عدد سكان، بالإضافة الى إنتشار الأحياء القصديرية بسبب عجز الدولة على توفير سكنات لائقة .

- **النمو الديمغرافي:** عرفت الجزائر نمو سكانيا مرتفعا في سنوات الثمانينات بزيادة سنوية قدرها 800 ألف نسمة سنويا حيث سنة1987، بلغ العدد 23.038.000. نسمة[1].

- **الطبقية المجتمعية:** ساهمت في تفكيك بنية المجتمع الجزائري من خلال التفاوت في فرص العمل بالإضافة الى الظلم و اللامساواة كلها عوامل ساهمت في ترسيخ الهوة بين طبقات المجتمع.

إذا ربطنا هذه الأحداث بالتيار الإسلامي نجد أنها كانت نقطة تحول في مسارهم النضالي خاصة بعد مقتل تنظيم الحركة الإسلامية المسلحة بويعلي حيث حاولت احتواء الأحداث من خلال التعبئة الجماهيرية للفئة المضطهدة في صورة الشباب، وقد كانت المسيرات السلمية السبيل الوحيد في التعبير عن رفض الإسلاميين لسياسات النظام السياسي، مؤكدين على ضرورة الرجوع الى التعاليم الدينية في مناحي الحياة والتقسيم العادل للثروات، بالإضافة الى تحقيق المساواة و إقصاء فكرة الطبقية.

وقد عرفت هذه الأحداث نتائج انعكست سلبا على المجتمع الجزائري في مختلف الميادين نذكر منها:

- **نتائج سياسية:** تمثلت في:

- إعلان الرئاسة في 12 أكتوبر 1988 عن تنظيم إستفتاء يوم 3 نوفمبر 1988 للفصل في إصلاحات الرئيس، بالإضافة إلى تعديل جزئي في دستور 1976.

- إعادة إنتخاب الشاذلي لعهدة رئاسية ثالثة ثم الإعلان من خلالها عن إصلاحات سياسية[1] كان من نتائجها إقرار دستور 23 فيفري 1989،وذلك بعد إستفتاء الشعب عليه.

[1] حيدر عمر، **الظاهرة الإسلامية في الجزائر 1962-1988، مقارنة تحليلية** ، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2002/2001، ص100.

– التعددية الحزبية والسياسية حيث تم بموجبها إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي، حيث عرفت الساحة السياسية الحزبية نشأة العديد من الأحزاب مختلفة توجهات إسلامية، سياسية ليبرالية[2]، كما عرفت هذه التعديدية صدور عدة قوانين متعلقة بالإنتخابات و الإعلام حيث أضحت حرية التعبير والرأي مستقلة إعادة هيكلة حزب جبهة التحرير الوطني من خلال المادة تشكيل اللجنة المركزية المكتب السياسي، حظر العمل السياسي على المؤسسة العسكرية وتحديد مهامها في الحفاظ على الوحدة الوطنية.

- **نتائج إقتصادية:** تمثلت في:

– أعباء الديون التي كانت تتخبط فيها الجزائر والتي بلغت 7 ملاييرعام 1989، مع اللجوء الى الإقتراض من صندوق النقد الدولي لسد العجز الخارجي مقابل الإلتزام بشروط النقد الدولي [3] .

– خوصصة المؤسسات العامة بهدف تحرير الأسواق وترقية المنافسة .

– إستغلال الأراضي الفلاحية كبديل للصناعة وجاء القانون 90–25 في 18 نوفمبر 1990 والقاضي بالتوجه العقاري والمتمثل في إعادة الأراضي الفلاحية لأصحابها الأصلين[4].

– تعديل سياسة الميزانية وتحرير الأسعار من خلال مراجعة قانون الأسعار 12/89 الذي قسمت بفضل نوعين أسعار خاضعة لإدارة الدولة وأسعار حرة[5].

لقد كانت أحداث أكتوبر 1988 حدثا مفصليا في تاريخ الجزائر الحديث جعلا الشعب الجزائري يحرج الى الشارع للتعبير عن رفضه لسياسات رؤساء الجزائر منذ الإستقلال و التي اتسمت بأحادية إتخاذ القرار و التي جعلت الشعب ينتفض للتغيير من

---

[1] إلهام نايت سعيدي، **العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية (1988–1995)**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم الإجتماعية، 2002/2001، ص71.

[2] إلهام نايت سعيدي، **العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية (1988–1995)**، نفس مرجع ، ص 75.

[3] علي بطاهر، **سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 1، ص 181.

[4] إلهام نايت سعيدي، **العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية (1988–1995)**، مرجع سابق، ص80.

[5] علي بطاهر، **سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص191.

خلال المسيرات السلمية في البداية لتصبح بمرور الوقت عنيفة، و إذا عدنا للتيار الإسلامي نجد أنه إستثمر فيها وحاول البحث عن آليات جديدة لعودته للساحة الجزائرية بداية بالتعبئة الشعبية التي كانت تؤيد ما جاء به التيار الإسلامي والرافضة للخيارات الليبرالية، بالإضافة الى قانون التعددية الحزبية الذي فتح المجال لبروز تيارات إسلامية أخرى لعبت دورا المعارض للنظام السياسي.

## 4- الحركة الإسلامية في الجزائر: بعد أحداث أكتوبر 1988:

عرفت الحركة الاسلامية ما بعد أحداث أكتوبر 1988 نوعا من الانفتاح السياسي تخللته جملة من الاحداث و التي كانت أبرزها في الصدام المباشر مع السلطة بعد توقيف المسار الانتخابي سوف تحاول تحديدها وفق كرونولوجيا مع تحديد تبعاتها على المجتمع الجزائري

### 4-1- دستور فيفري 1989 وبداية الانفتاح السياسي:

يعتبر دستور 1989 أول دستور ديمقراطي فتح المجال الاحترام الحريات في كل المجالات خاصة السياسية والاقتصادية، مع وضع مادة للحفاظ على ممتلكات الاستراتيجية للدولة [1]، كما يعتبر امتدادا لدستور 1976 من حيث ما جاء فيه خاصة في شقه الاقتصادي بالاعتماد على الاشتراكية كنهج واستراتيجية للنهوض بالاقتصاد في نفس الوقت فتح المجال السياسي من خلال حرية إنشاء أحزاب سياسية بعدما كانت ذات طابع توعوي أو دعوي في صورة التيار الإسلامين كما فتح لإنشاء أكثر من 50 حزب سياسيا في فترة وجيزة بطريقة فوضوية، ودون أسس ممنهجة وهذا راجع الى الفترة الوجيزة التي بين فيها دون مشاركة كل الفاعلين داخل الجزائر وقد ركز على متغيرين السياسي والاقتصادي، و أهمل الشق الاجتماعي والثقافي، فقد نصت عباراته الأولى على" أن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، ويعتزم أن يبني

[1] رابح لونيس، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة**، دار المعرفة ، باب الواد، الجزائر، 2011، ص287.

هذا الدستور مؤسسات، أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العامة، والقدرة على تحقيق العدالة، والمساواة وضمان الحرية لكل فرد [1].

وقد تم الاستفتاء على هذا الدستور يوم 23 فيفري 1989، وصوت عليه بنعم 81% من المصوتين[2] وقدر ركز هذا الدستور من خلال ما جاء في محتـواه علـى ضـرورة تكريس مبدأ الديمقراطية كآلية للتقدم ويمكن سرد أهم ما جاء فيه في مختلف المجالات:[3]

– النظر الى الجيش باعتباره أحد مؤسسات النظام مهمته حماية الاستقلال والـدفاع عـن السيادة الوطنية الشيء الذي يعني إنهاء الدور السياسي لهذه المؤسسة الذي ترسـخ بعـد الاستقلال.

– تخلي الرئيس عن بعض صلاحياته لرئيس الحكومة المسؤول بدوره أمام مجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، ما يفسر تحديد السلطات رئيس الجمهورية وتقليص لصلاحياته[4].

– الرجوع الى صناديق الاقتراع كوسيلة محايدة لتحديد المنافسـين فـي إطـار العمليـة التعددية وإلغاء احتكار جبهة التحرير الوطني لعملية الترشيح لمختلف الانتخابات.

– الاعتراف بحق الدفاع الفردي عبر جمعيات حقوق الإنسان (الجمعية المدنية ) والـدفاع عن الحريات السياسية (جمعيات ذات طابع سياسي)، مع تشكيل مجلس دستوري للسـهر على حماية دستور .

– السماح بتعدد الصحف أيا كانت توجهاتها الإيديولوجية، بحيث يجب أن تصدر إلزاميـا باللغة العربية، بالإضافة الى تأسيس مجلس الأعلى للإعلام كهيئة متنقلـة تهـتم بضـبط وتنظيم القطاع وضمان حياد أجهزة القطاع[1].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989**، ص4.

[2] رابح لونيس، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المسـتقلة**، مرجـع سابق، ص287.

[3] رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة**، مرجـع سابق، ص287.

[4] مخلوف بشير، **موقع الدين في عملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائـر (1989–1995)، دراسـة فـي التمـثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ –المنحلة–**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع السياسي، كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة السانيا –وهران ، 2013/2012، ص196.

في ظل هذه الإصلاحات نجد أن أغلبها جاء في فترة وجيزة، ولم يكن مدروسا وإنما هو امتداد لدستور 1976 وكذا لتهدئة الشعب بعد أحداث أكتوبر وتبعاتها على المجتمع الجزائري خاصة في ظل أول انتخابات تشريعية بعد الاستقلال، وفوز جبهة الإسلامية للإنقاذ وإعتلائها سدة الحكم بأغلبية ساحقة (188 مقعد) موازاة مع إستقالة الرئيس من منصبه في 11 جانفي 1992 كحجة قانونية لإبطال الإنتخابات من طرف الجيش فتم على إثرها إلغاء نتائج الدور الأول وبداية مرحلة العنف والإستقرار [2] والتي تبعتها مسيرات شعبية رافضة لمقترحات النظام الحاكم أو المؤسسة العسكرية وعلى نواياها في بقائها في الحكم متناسية ما جاء في دستور فيفري 1989، في نفس الوقت تبعاتها على المستوى الطويل والتي أدخلت الجزائر في دوامة عنف دموي دام لدة سنوات تحت مسمى العشرية السوداء نتيجة الإنقلاب العسكري على الشرعية، والتي عرفت مواجهات عنيفة ودامية بين قوات الأمن والجماعات المسلحة امتدت طوال عقد من الزمن[3]، أدت إلى ظهور الحرب الأهلية نتج عنها الاغتيالات السياسية على غرار الرئيس محمد بوضياف، وقاصدي مرباح، وعن الجيش الشعبي والشرطة وغيرهم من الفاعليين في المجتمع الجزائري أنذاك، هذه المتغيرات على مستوى بنى المجتمع جعلت الجزائر تعايش تراجعا رهيبا في مختلف الأصعدة خاصة الاقتصادية نتيجة المديونية والتبعية وارتفاع مستوى البطالة، بالإضافة الى الفراغ الدستوري الذي عرفته البلاد هذه المخلفات لم تكن مدروسة في محتوى دستور 1983 مما ساهم في اتساع الهوة بين الشعب والسلطة، وبين التيارات الحزبية، خاصة في ظل النوايا النظام الحاكم في ترسيخ بقائه في سدة الحكم لفترات طويلة مما أنتج حالة فراغ بعد 1992 الى غاية 1995 وتولى لمين زروال الحكم،

---

[1] محمد رمضان قرني، **الجزائرعلى أبواب الإنتخابات البرلمانية**، المجلة السياسية الدولية، العدد 107، جانفي 1992، ص214.

[2] إلهام نايت سعيدي، **العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية (1988-1995)**، مرجع سابق، ص80.

[3] رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأصلية والمصالحة الوطنية** ، أوراق كارينغي، عدد 7، جانفي 2008، ص4.

وتشكيل لجنة تقنية لإدخال تعديلات جذرية على مستوى دستور فيفري 1989، ثم عرض عملها على الإستفتاء الشعبي الذي وافق عليه بتاريخ 28 نوفمبر 1996[1].

**4-2- الجبهة الإسلامية للإنقاذ: النشأة والبرامج:**

بتاريخ 18 فيفري 1989 أعلن كل من **عباس مدني** و**علي بلحاج** عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وصدر بيان الاعتراف بها في الجريدة الرسمية في سبتمبر 1989[2]، هذا الاعتراف القانوني بشرعية الجبهة جعلها تمارس عملها علنا داخل المجتمع الجزائري محاولة الاستثمار في أحداث 1988 في نفس الوقت استمالة عواطف الشعب الجزائري، ومن المبادئ والأهداف التي جاءت بها الحركة في بيان 12 نوفمبر 1989 ومن أبرزها[3]، ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع المجالات، توفير الحرية للشعب ورفع الظلم والاستبداد، اعتماد الاقتصاد الإسلامي وضع التعامل بالحرام، إعمال الشريعة في شأن الأسرة، ورفض المنهج الفرنسي المطالبة بالاستقلال الثقافي، والتنديد بإفراغ الثقافة، العمل على وحدة الصف الإسلامي، تقديم بديل إسلامي كامل وشامل لجميع مشاكل البلاد، تشجيع روح المبادرة وتوظيف جميع الإرادات.

ومن خلال هذه المبادئ نجد أن الجبهة ركزت على الإسلام كآلية لتغيير نمط المجتمع في مختلف المجالات خاصة ما جاء به النظام قبل التعددية لم يتماشى مع متطلبات الشعب، وإنما هو تبعية لكل ماهو أجنبي، وهذا ما أكده عباس مدني بقوله " أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي جبهة شعبية وحزب سياسي نقيض للرأسمالية والشيوعية تبنى حلا إسلاميا يقوم على أساس أن الإسلام يقدم إيديولوجيا شاملة للدولة والمجتمع، كما أن

---

[1] م. بوسلان، **دستور 1989، تكريس للتعددية والحريات والنظام الديمقراطي**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.djoairess.com، بتاريخ 14-04-2013، لوحظ في 6 مارس 2019.

[2] حفص الزهار، **تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.ido2ot.com بتاريخ 28.10.2015، لوحظ في 8 مارس 2019.

[3] **الجبهة الإسلامية للإنقاذ**، مقال متوفر على موقع الإلكتروني www.Aljazeera.net. بتاريخ 28.10.2015، لوحظ في 11 مارس 2019.

للإسلام القدرة على إقامة نظام سياسي واجتماعي عادل ويعطى الأولوية السياسية والاقتصادية للمصالح الشعبية على المصالح الفردية "[1].

حتى أن مصطلح الجبهة كان مدروسا من طرف قيادي الجبهة، فأول من اقترح هذه التسمية هو عباسي مدني معللا ذلك بكون مصطلح الجبهة يعني المجابهة والاتساع للآراء، أما الإسلامية هو نموذج التغيير والإصلاح وفق التعاليم الإسلامية أما مصطلح الإنقاذ على إنقاذ الناس من السقوط في الهاوية [2]، وهذا ما يفسر دلالة المصطلحات المرتبطة بالشريعة الإسلامية، وقد جاءت هيكلة الجبهة وفق هرمية حيث كان يرأس مجلسها التنفيذي أربعة أفراد هم:(عباس مدني، بن عزوز زيدا، علي بلحاج،الهاشمي سحنوني)، وقد اتخذ هؤلاء من مجلس الشورى الإطار التشريعي للجبهة، بالإضافة إلى مجالس أفراد تضم مراتب متدرجة في النظام يتألف من الولاية والقرية وفروع الجبهة الإقليمية[3]، إذا عدنا إلى الهيكلة، نجد أغلب مستشاريها لم تكن لهم نفس الأفكار والتوجهات، وإنما الظروف فوضت عليهم التحالف تحت غطاء إسلامي يدافع عن الإسلام وهذه النقطة التي يتفق عليها أغلب الإسلاميين، وهو ما يفسر الهيكل التنظيمي للحركة المتكون من ثلاث تيارات:[4]

**التيار الأول:** مثله عباس مدني ورفاقه وتيار إصلاحي ينادي بثورة إسلامية لكن بأسلوب براغماتي وتصعيد النضال السياسي الجماهيري في إطار الصراع مع السلطة مثل أسلوب العصيان المدني وهو إمتداد كجمعية العلماء المسلمين وجمعية القيم، وجمعية جند الله .

---

[1] سعد توفيق عزيز البزاز، **الجبهة الإسلامية للإنقاذ في آراء الكتاب الفرنسين (1988-1992)**، كلية الآداب جامعة الموصل، ص7.

[2] سالمي العيفة، **التجربة السياسية للحركات الإسلامية: دراسة مقارنة في المشاركة السياسية للحركات الإسلامية بين الجزائر وتركيا والأردن من خلال الإنتخابات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص384.

[3] مخلوف بشير، **موقع الدين في عملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر (1989-1995)**، مرجع سابق، ص218.

[4] حسام الحداد، **الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر،(FIS)** مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.islamist-mouvement.com بتاريخ 18 جويلية 2013، لوحظ في 15 مارس2019.

**التيار الثاني:** يمثله علي بلحاج وهو تيار الإسلام المتشدد أو المثالية الثورية، فهو يعتبر نفسه وجل شريعة وليس رجل سياسة، متشبع بالتاريخ العربي الإسلامي من الزاوية الطوباوية لا من الزاوية الموضوعية متشبع بزخم الحلم الجماهيري الطوباوي الراسخ في الخيال الاجتماعي الذي يعني الإسلام هو كل والدولة إسلامية .

**التيار الثالث:** تيار الجزأرة الذي يختلف عن تميزه من التيارات داخل الجبهة والتي زعيم هذا التيار محمد السعيد رفضا شديدا من قبل أنصار الشيخ بلحاج خاصة في ظل تطرقه الى ضرورة التريث وعدم الاستعجال، وحذر من عواقب تأسيس الجبهة وتخوفه من حولها من جبهة إنقاذ الى جبهة انقاض.

- **برنامج الجبهة:** يساعد الاستقطاب الجماهيري للجبهة في بناء" برنامج أو مشروع شامل لكل المجالات الحياة وفق التعاليم الدينية إن هذا الحزب يريد تقديم بديل كامل وشامل لجميع معضلات إيديولوجية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية في نطاق الإسلام كما جاء في القرآن والسنة [1]، وسوف نسرد أهم النقاط التي جاءت في برنامجها :

**البرنامج السياسي:** حمل هذا البرنامج عدة أهداف مشتركة من بينها[2]:

– القضاء على الاستبداد والاحتكار السياسي عن طريق تبني الشورى والمساواة ومبدأ تكافئ الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

– جعل التشريعات السياسية خاضعة لأحكام الشريعة في مراعاة مستجدات مرحلة التعددية الحزبية واحترام خيار الشعب الجزائري، إصلاح الجهاز التنفيذي للدولة من الرئاسة الى غاية البلدية استغلال الفضاء بغرض الحساب، إصلاح المنظومة الأمنية وإلغاء احتكار وسائل الإعلام

- **البرنامج الاقتصادي:** حمل في ثناياه أفكار معادية للفكر الاشتراكي الليبرالي وتركيز التوزيع العادل للثروات وفق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية، وقد ركزت الجبهة الإسلامية على ضمان التجاوب بين الحاجات الاستهلاكية الضرورية وشروط الإنتاج

[1] الجبهة الإسلامية للإنقاذ، **المشروع التمهيدي للبرنامج السياسي**، الصادر في 1989/02/18

[2] أحميدة العياشي، **الحركات الإسلامية في الجزائر**، دار العيون، الدار البيضاء، الجزائر، 1993، ص ص6،7.

والتعامل بين نوعية والكمية، ومراعاة نمو الحاجة إليها في ضوء النمو السكاني والتطور الحضاري والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي التام[1].

- **البرنامج التربوي:** أكد على ضرورة أدلجة المدرسة وفق التعاليم الدينية والمبادئ الإسلامية، مع ضرورة إشاعة القيم الإسلامية في المنظومة التربوية، إلغاء الاختلاط المدرسي، إعادة النظر في المحتوى التربوي من أجل تصفيته من الإيديولوجيات والمفاهيم التي تتعارض مع القيم الدينية، أما فيما يخص نقاط أخرى نجد مبدأ الديمقراطية فقد أكدت الجبهة على ضرورة الحوار والتسامح كآلية لبناء جزائر التعدد ليس فقط في السياسة وإنما في مختلف المجالات وعلى تصريحات لسان قيام بها نجد تناقض حول فكرة الديمقراطية ضمن خلال تصريحات عباس مدني نجد أنه يدعوا الى الحكم بالديمقراطية و استنكاره ع على أن الجبهة تسعى الى فرض إيديولوجية الحكومة الدينية في الجزائر معلنا أن التعددية في ضمان للثروة الثقافية والتنويع بهدف التطوير والحرية .[2]

**4-3-الجبهة الإسلامية للإنقاذ: الإنتخابات والمسار السياسي:**

إن خيار التعددية التي جاء بها دستور 1989 فتح الأبواب أمام كل التيارات السياسية للمشاركة في العملية السياسية، وتعتبر محليات جويلية 1990 أول بوابة للتيار الإسلامي في صورة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للولوج لمؤسسات الدولة حيث تحصلت 55,43% من عدد الأصوات المحصل عليها المقدرة ب(4331472)[3]، والتي شارك فيها أكثر من 100 الف من أنصار الجبهة يرفعون شعارات" لا ميثاق لا دستور قال الله، قال الرسول"[4]، لتليها الانتخابات التشريعية والتي عرفت فرز الجبهة في دورها الأول ب 188

---

[1] **الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المشروع التمهيدي للبرنامج السياسي**، الصادر في 1989/02/18، مرجع سابق.

[2] راي تاكيه، فيكولاس غوسييف، **نشوء الإسلام السياسي الراديكالي وإنهياره**، ترجمة،ح سان بستاني، ط1، دار الساقي، بيروت، 2005، ص81.

[3] محمد سعد أبو عامود، **الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر**، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، 1993، ص114.

[4] مصطفى يسرى، **أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري**، مركز البحوث العربية، القاهرة،1995، ص99

مقعدا، هذه المؤشرات جعلت النظام الحكم أمام حتمية التغيير خاصة الإضراب الذي جاء قبل التشريعات والذي جاء كرد فعل حول العوائق التي فرضتها الدولة أمام الجبهة في ماي 1991، حيث سعت الجبهة الى سن تحذير مسجل بتاريخ 28 ماي 1991 ينفي فيه عباس مدني شائعات توقيف الإضراب، كما أرسل رسالة مفتوحة الى رئيس الجمهورية يؤكد فيها المضي بالإضراب رغم سياسة القمع والتخويف[1]، هذه الوسائل والبيانات قابلها الرئيس شاذلي بن جديد بسياسة العنف والإعتقالات والتي مست زعماء الجبهة وآلاف المؤيدين لها وحكم عليهم بالسجن إثنا عشر سنة بتهمة التآمر على أمن الدولة [2].

إن الانتصار السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ داخل المجتمع الجزائري جعل النظام السياسي يحاول كسره من خلال آليات جديدة وقانونية بعيدا عن العنف، فكانت استقالة **الشادلي بن جديد** والانقلاب العسكري في 1992/01/11، ثم الإعلان حالة الطوارئ وإلغاء المسار الانتخابي برمته، ومن ثم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ [3] كبديل للقضاء عليها، والتي بدورها سارعت في تشكيل خلية الإصدار تقارير وبيانات مشحونة تناشد كشعب الجزائري بضرورة تحصيل السلطة الى ما سوف تصل اليه البلاد مستقبلا كانت كل بوادر التغيير عن طريق العنف وبرغم من حلها إلا أنها حاولت إتباع النهج السياسي في حل الأزمة من خلال[4]، اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إيقاف الملاحقات البوليسية للمناضلين والمتعاطفين، رفع حالة الطوارئ، التعويض الشريف للضحايا، تحديد جدول زمني للاستئناف المسار الانتخابي، فتح حوار وطني وبخاصة مع أحزاب التي أبرزتها انتخابات ديسمبر 1991.

---

[1] أحميدة عياشي، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص**، مرجع سابق، ص ص 306،307.

[2] جون إسبوزيتو، **التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة**، ترجمة: قاسم عبده، دارالشروق، ط3، القاهرة ،2002، ص252.

[3] رابح كامل لعروسي، **المشاركة السياسية وتجربة التعدية الحزبية في الجزائر**، دار قرطبة، الجزائر،2007، ص ص 54،55.

[4] كميل طويل، **الحركة الإسلامية في الجزائر من الإنقاذ الى الجماعة**، دار النهار للنشر، ط1، بيروت، لبنان، تشرين ثاني 1997، ص101.

• **العمل المسلح كبديل للخيار السياسي:** أمام تعنت النظام الحاكم في إعادة العمل بالمسار الانتخابي، وحل الحركة بموجب القانون حاولت الحركة تغيير نمط سياستها مع العمل السياسي الى العمل العسكري من خلال تشكيل تنظيمات عسكرية أبرزها الجماعة الإسلامية المسلحة وجيش الإنقاذ الإسلامي ومن المبادرين للعمل المسلح الجنرال **شبوطي عبد القادر، و عز الدين باحة** حيث أسسا **حركة الدولة الإسلامية** في أفريل 1992[1]، وفي ذات السياق عرفت الجبهة بقيادتها حالة انشقاق بسبب إنتهاج سياسة العمل المسلح كآلية وقد انقسمت لعدة تيارات لعل أبرزها، تيار **منصوري ملياني**، و**موح ليفي** وكلاهما يختلفان مع الإنقاذ في المنهج والاستراتيجية، وتيار تحالف الشبوطي، مخلوفي في صورة التيار السلفي الجهادي، وتيار مجموعة الشيخ **محمد السعيد** الذي أكدوا على العمل السري قبل تشكيل جماعات مسلحة منظمة [2].

هذه الانشقاقات حول تشكيل أو انتهاج العمل المسلح فرضها أبرز قيادي التيار الإسلامي قبل سنة 1988 والذين تختلف أفكارهم حول مفهوم الإسلام السياسي وكيفية تطبيقه في أرض الواقع، هذه الخلافات بين أتباع النهج السياسي، وبين طريقة إتباع النهج المسلح والذي عرف في حد ذاته انشقاقات، هذه الاختلافات ذابت في صيف 1994 من خلال إنشاء جيش مشترك تحت مسمى **الجيش الإسلامي للإنقاذ** كفرع عسكري للحزب، وشكلت قياداته العسكرية في منطقة الشرق بقيادة **مرزاق مدني** والغرب بقيادة **أحمد بن عائشة**، في حين فشلت الجبهة في تنظيم قيادة الوسط التي سيطرت عليها خلايا الجماعة الإسلامية المسلحة (جيا)[3]، ان انتهاج العمل المسلح فرضته سياسات الدولة التي حاولت من خلال إيقاف المسار الانتخابي، ورفض كل محاولات الحوار والتفاوض أدخلت الجزائر لاحقا في حرب أهلية والتي كانت صراعا مباشرا بين النظام الحاكم والجماعات المسلحة والتي راح ضحيتها آلاف من الشعب الجزائري الأعزل .

---

[1] كميل طويل، **الحركة الإسلامية في الجزائر من الإنقاذ الى الجماعة**، نفس المرجع، ص 103.

[2] كميل طويل، **الحركة الإسلامية في الجزائر من الإنقاذ الى الجماعة**، نفس المرجع، ص 104.

[3] حسام الحداد، **الجبهة الاسلامية للإنقاذ في الجزائر (Fis)**، مرجع سابق.

• **مؤتمر روما: بوادر حل الأزمة:** في ظل غياب حوار جدي بين الجبهة الإسلامية للانقاذ و بين مختلف الأطراف الفاعلة داخل الحقل السياسي الجزائري حاولت مختلف القوى السياسية بما فيها أحزاب المعارضة الى عقد مؤتمر لبعث الحوار من جديد وقد كان بروما في 21 و 22 نوفمبر 1994 حضره زعماء أحزاب المعارضة والتي حصلت على نسبة 80% من نسبة الاقتراع في الدورة الأولى من تشريعات ديسمبر 1991 وهم **حسين آيت أحمد** ( الجبهة القوى الاشتراكية )، و**عبد الحميد مهري** (جبهة التحرير الوطني)، و**أحمد بن بلة** ( الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر)، **ومحفوظ نحناح**(حركة المجتمع الإسلامي)، **وعبد الله جاب الله** (حزب النهضة )، **ونور الدين بوكروح** (حزب التجديد الجزائري )، **ولويزة حنون** (حزب لعمل )[1]، إتفق من خلاله الحاضرون على ضرورة إيجاد حل موضوعي للأزمة في الجزائر وإحترام ما جاء به دستور 1989 حول الحريات والتعددية وقد تلاه اجتماع ثاني في جانفي 1995 وقع خلاله الحاضرون على بيان يؤكد على ضرورة التعددية والمبادئ الديمقراطية والتداول على الحكم عبر الإنتخابات العامة إحترام لشرعية الشعبية وضمان الحريات الفردية والجماعية بغنى النظر عن العرف الجنسي أو الدين أو اللغة .[2]

**4-4-الحركة الإسلامية: المسار السياسي في ظل حكم عبد العزيز بوتفليقة:**

مثلت فترة التسعينيات حالة الصراع الذي نتج على خلفية توقيف المسار الانتخابي، والذي شكل نكسة حقيقية للتيار الإسلامي في علاقته بالسلطة الحاكمة والذي خلق نوعا من الصدام المباشر كآلية لتبرير شرعية الحكم خاصة لدى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذه الصراعات مثلها العنف والجهاد الذي أسس لمرحلة أخرى بعد استقالة الرئيس اليامين زروال بتاريخ 11 ديسمبر 1999 قبل انتهاء فترة حكمه .[3]

---

[1] فاتن يونس محمد، **النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر (1992-1997)**، مجلة كلية العلوم الإنسانية، العدد(14-1)، المجلد 7، 2013، ص13

[2] فاتن يونس محمد، **النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر(1992-1997)**، نفس المرجع، ص13.

[3] احمد مهابة، **الجزائر والانتخابات الرئاسية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، أفريل 1999، ص 177.

• **رئاسيات أفريل 1999 والتيار الإسلامي:** عرفت الإنتخابات الرئاسية التي جرت في 15 أفريل1999 مشاركة كل التيارات السياسية في بداية الحملة، لينسحب بعدها كل من المترشحين من خلال إصدار بيان في 13 أفريل 1999 تضمن احتجاجهم على حصول تزوير في الانتخابات لصالح المترشح عبد العزيز بوتفليقة، وعدم اعترافهم بشرعية النتائج[1]، ومن بين التيارات نجد التيار الإسلامي في صورة حركة مجتمع السلم التي عرفت إقصاء رئيسها محفوظ نجاح من سباق الرئاسيات لتندمج بعد ذلك تحت مجموعة الإجماع الوطني[2] التي ساندت عبد العزيز بوتفليقة، وكانت أهم توجهات الرئيس في بداية عمله إلى عودة السلم بين الشعب الجزائري، وعودة الحوار مع الاسلاميين حيث حصلت موافقة مبدئية لنزع السلاح في 5 جوان 1999 مع إصدار عفو لعديد المعتقلين، بالإضافة إلى إطلاق سراح مؤسسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباس مدني وعلي بلحاج، ونزع سلاح الجبهة بشكل كلي بتاريخ 11 جانفي 2000 موازاة مع قتل **عنتر زوابري** في فيفري 2002.

• **قانون الوئام المدني:** حاول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بداية حكمه الى البحث على السلم الاجتماعي لتجسيد مشاريعه المستقبلية، وقد حقق ذلك من خلال قانون الوئام المدني والذي وافق عليه مجلس الشعب والشورى وقدم للاستفتاء بتاريخ 16 سبتمبر 1999، وقد مثل هذا القانون دافعا أمام الجهاديين للحصول على فرصة البراءة في ظل الجرائم المرتكبة سنوات الستينيات، خاصة عندما جعل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلم والأمن من أولوياته" إن أولويات الأولويات في السياسة تستجيب رغبات الأمة، إنما هي العمل على إستجاب السلم المدني وقضاء على العنف فكرا وقولا وعملا "[3]، وقد عرف

---

[1] أمينة سرير عبد الله، **الاسلام السياسي في الجزائر**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 226.

[2] الاحزاب المشكلة للإجماع الوطني ( حركة حمس، حركة النهضة، حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي).

[3] ابراهيم رهاني، **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2003)**، منشورات ANEP، الجزائر ، 2003، ص753 .

هذا القانون عدة إنتقادات من طرف مختلف الأطياف الفاعلة في الحقل السياسي والجمعوي، بداية بمنظمات حقوق الإنسان، والتي رأته مجحفا في حق المفقودين والمعتقلين بداية من سنوات التسعينيات، وإعتبره عفوا جائزا بصورة صارخة لأنه سمح لبعض الأشخاص المتهمين بجرائم خطيرة بالزوج من دون عقاب فيما لايزال كثرة من اعتقلوا وحكموا في أوائل التسعينيات لجرائم أقل خطورة وراء القضبان يقضون حكم السجن المؤبد [1].

في ذات السياق اختلفت ردود التيار الإسلامي حول القانون بين مؤيد ومعارض له، حيث أيد **عباس مدني** في رسالة موجهة الى الرئيس بوتفليقة يؤيد فيها القانون باعتباره مفتاحا للتسوية السلمية مع العناصر الإسلامية المسلحة، وتجنيب البلاد المزيد من الخسائر البشرية[2]، كما لقي هذا المشروع معارضة من بعض القيادين بداية بالمجلس التنسيقي لجبهة الإنقاذ الإسلامية من خلال إصداره بيانا بتاريخ 17 ديسمبر 1999 يعارض فيه القانون" إن السياسة المدعومة بالوئام المدني لم تطرح الإخراج البلاد من الإزمة، فإننا ندعوكم الى عدم الدخول في صفوف ميليشات العام، فالسلم لا يتأثر إلا بحل سياسي شامل عبر تصالح وطني حقيقي"[3].

- **قانون السلم والمصالحة الوطنية:** ما بين (1999–2004) حاول الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة ارساء السلم الاجتماعي بهدف تغيير الأوضاع الداخلية للبلاد من خلال فرض قانون الوئام المدني كآلية ساهمت في احتواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد مثلت إنتخابات 2004 فرصة في إعادة إحياء العلاقات الخارجية مع ضرورة إرساء قاعدة داخلية جديدة مبنية على توفير الأمن والسلم، وهذا ما تجلى من خلال مشروع السلم المصالحة الوطنية الذي أقر في 29 ديسمبر 2005 كخيار إستراتيجي يهدف إلى تحقيق

[1] رشيد تلمساني، **الجزائرعهد بوتفليقة، الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية** ، أوراق كارنغي، العدد 7، جانفي 2008، ص09.

[2] أمينة سريرعبد الله، **الإسلام السياسي في الجزائر(1989–2004)**، مرجع سابق، ص230.

[3] محمد عمامي، **في عمق الجحيم، معول الإرهاب لهدم الجزائر**، ترجمة: م سطوف، منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر، الجزائر، 2000، ص338.

المصالحة بين الشعب لجزائري، وقد تباينت الآراء بين متقبل للفكرة ومعارض لها، وهذا ما أكده عبد الحميد مهري" صمم ميثاق المصالحة الوطنية ضمن حدود ورؤية ترفض أن تعترف بأن عمق الأزمة هو سياسي بإمتياز"[1]، وبين مؤيد لها من التيار الإسلامي الذي أكد قياديوه على ضرورة السعي الى إرساء السلم والثقة بين كل أطياف المجتمع خاصة عند تأكيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على أن الميثاق جاء وفق أسس الشريعة الإسلامية بغية إستمالة عواطفهم نحو نزع السلاح، وهذا ما أكد عليه في الخطاب الذي ألقاه في 7 أفريل 2005 أكد فيه على نوعين من السلم"**سلم السلاح**" والذي عنى به الوئام المدني، و**سلم العقول ولقلوب**"وقصد به المصالحة الوطنية.

إن خيار الوئام المدني والمصالحة الوطنية ساهم في إعادة السلم والأمن الى كل أطياف المجتمع وقد حاول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عهدته الأولى إصلاح الأوضاع الداخلية خاصة بعد السنوات الدامية، وفي عهدته الثانية إعادة العلاقات الدولية بالإضافة الى تعزيز الجبهة الداخلية، وقد حاول توظيف الشعب في هاتين المبادرتين بمنأى عن الأحزاب السياسية والجمعيات كون الشعب هو المقرر في هذه الحالاتن أما فيما يخص التيار الإسلامي فقد تفاعل مع هذه المشاريع فكسب ثقة السلطة والشعب بعد أن فقد مصداقيته بعد العشرية السوداء بالإضافة الى إعادة لم الشمل بهدف بعث مستقبله السياسي وفق توجهات جديدة بعيدة عن العنف كخيار.

**- خاتمة الفصل:**

إن سيرورة التاريخية للحركة الإسلامية في الجزائر تميزت بنضالات عديدة فقد كانت بدايتها دعوية إصلاحية منذ نشوء الحركة الإصلاحية على يد الشيخ عبد الحميد ابن باديس، حيث كانت فضاءات الدينية مجالا خصبا لعملها خاصة في ظل الاحتلال الفرنسي الذي حاول طمس لشخصية الوطنية ومقوماتها، وقد عرفت الحركة الإسلامية بعد الاستقلال نوعا من الانغلاق نتيجة السياسات المتبعة من طرف رؤساء الجزائر الى غاية

[1] عبد الحميد مهري، **المصالحة الوطنية لم تكن بحاجة الى إستفتاء**، جريدة الشروق اليومي،2005/11/6، ص5.

أحداث أكتوبر 1988 والتي تعتبر خطا مفصليا في مسارها وما نتج عنها من تغيير على مستوى السياسي أو ما يسمى بالتعددية الحزبية وتأسيس أول حزب إسلامي تحت مسمى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، انتقلت منه الحركة الإسلامية من العمل الدعوي السري الى العمل السياسي العلني، حيث فازت في أول انتخابات تشريعية في ظل التعددية، هذا الحدث التاريخي عرف تبعات سلبية بسبب الانقلاب العسكري وتوقيف المسار الانتخابي، ودخول الجزائر في دوامة عنف دامت لسنوات حاولت من خلالها النظام السياسي استمالة التيار الإسلامي من خلال مفاوضات للحد من العنف المسلح الذي تبنته الحركة الإسلامية لتبرير وجودها السياسي في أطر تعنيف النظام الحاكم، وقد عرفت فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نهاية الصراع الإسلامي من خلال التنازلات التي مشروع الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية واللتان كان بداية للحد من العنف وتحقيق للسلم والأمن بين الشعب تنتهي إصلاحات سياسية كان فيها التيار الإسلامي بمختلف أحزابه حلقة مشتركة فيها من خلال سياسة التحالفات السياسية مع مختلف التيارات لوطنية العلمانية .

# الفصل الثالث

# الفصل الثالث: الحركات الاسلامية السياسي وخاصية الانشقاقات الحزبي

مقدمة الفصل

1- الانشقاقات الحزبية: مدخل مفاهيمي نظري

1-1-في تحديد المفهوم: الإنشقاق، الانقسام.

1-2- محددات الإنشقاق الحزبي.

1-3- مراحل و صور الإنشقاق الحزبي

1-4- النظريات المفسرة للانشقاق الحزبي.

2- الأحزاب الاسلامية والحساسية المفرطة للانقسام والتشظي.

2-1- المقاربة الإنقسامية داخل الاحزاب الإسلامية.

2-2- الجدلية الانقسامية: الصراع الداخلي و ترسيخ مبدأ الطاعة.

2-3- الإنشقاق: إستقطاب السلطة للقيادات الإسلامية.

2-4- الإنشقاق: جدلية الديني و السياسي.

3- حركة مجتمع السلم أسباب الانشقاقات ومآلاتها.

3-1- حركة مجتمع السلم: بوادر الإنشقاق.

3-2- حركة مجتمع السلم والانشقاقات الحزبية قبل الربيع العربي.

3-3- الاحزاب المنشقة: في ظل ثورات الربيع العربي.

3-4- حركة مجتمع السلم بين الانشقاق و التحالف

4- مؤتمرات الحركة من الية للتجنيد الى الية الانقسام والتشظي.

4-1- المؤتمر الثالث (2003) وبداية التفكك.

4-2- المؤتمر الرابع (2008) وتكريس الانشقاق.

4-3- المؤتمر الخامس ماي 2013 من المشاركة الى المعارضة.

4-4- المؤتمر السادس (2017) وبداية تعافي الحركة.

خاتمة الفصل

## الفصل الثالث: الحركات الاسلام السياسي وخاصية الانشقاقات الحزبية.

### مقدمة الفصل:

إن الحزب السياسي الذي يحمل توجه فكري واحد، هو أيضا يعبر عن جملة من التوجهات الفرعية التي تتحرك بشكل غير رسمي وتتنافس وتتصارع فيما بينها، من اجل الوصول الى قيادة الحزب وتوجهه حسب توجهاتها الفرعية التي تتفق مع المبادئ العامة للحزب لكنها تختلف في الامور الفرعية، إلا أن هذا الصراع الداخلي والتنافس الذي يعبر عن حالة صحية داخل الحزب السياسي كتعبير عن الحداثة وعن ثقافة المؤسسة، يمكنه أن يتطور إلى حالة غير صحية، أو مرضية يمكنها أن تؤثر على أداء الحزب السياسي بصفة عامة، وقد تنتهي إلى حدوث تصدعات عميقة داخل بينة الحزب السياسي وقد تؤدي إلى انهيار هذا الحزب وانقسامه على نفسه وتحول تلك الاجنحة الى احزاب سياسية قائمة بذاتها ومستقلة عن الحزب الام، الذي يتعرض الى حالة من التفتت والتشظي، وهذا بطبيعة الحال له علاقة بالبنية الثقافية العامة للمجتمع، وللمبادئ والأفكار السائدة داخل الحزب السياسي، ولطريقة اتخاذ القرار فيها، ولخلفيتها الايدلوجية والفكرية التي تلعب دورا حاسما في حدوث الانشقاقات الحزبية، وصولا إلى طبيعة العلاقة التي تحكم قيادات الحزب بالسلطة السياسة الحاكمة، خاصة إذا كانت من خارج تيار الحزب السياسي، فإن طبيعة العلاقة معها يكون له اثر كبير في حدوث ظاهرة الانشقاقات الحزبية، إضافة الى مدى ترسخ القيم الديمقراطية وحرية التعبير وحرية اتخاذ القرار والتداول على السلطة داخل الحزب كمؤسسة ديمقراطية، حيث لا يمكن بناء نظام سياسي ديمقراطي بأحزاب تهيمن عليها الممارسات التقليدية وتتحكم في آلية انتاج القيادات واتخاذ القرار، ولذلك نجد الاحزاب السياسية ذات التوجهات الدينية في العالم العربي اكثر الاحزاب السياسية حساسية للانشقاقات والتصدعات الداخلية، وبروز قيادات جديدة في كل مرة، ومبادرتها إلى تأسيس كيانات سياسة جديدة، وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا الفصل الذي

سنحاول فيه التأصيل نظريا ومفاهيميا لظاهرة الانشقاقات الحزبية بصفة عامة، ثم أسقطنا ذلك التأصيل على حركة مجتمع السلم في الجزائر.

## 1-الانشقاقات الحزبية: مدخل مفاهيمي نظري:

إن التأصيل المفاهيمي والنظري لموضوع الانشقاقات داخل الاحزاب السياسية في الجزائر، لا يعتبر حركا على التركيبة الحزبية الجزائرية، بل هو حالة تعرفها مختلف الأحزاب السياسة في العالم، لكن هناك خصوصية لكل منطقة ولكل دولة ولكل خارطة سياسة وحزبية، وهنا نحن مضطرون إلى العودة إلى تأصيل ظاهرة الانشقاقات وتحديدها مفاهيميا، إضافة الى صورها وتجليتها، والتفريق بين الانقسام والانشقاق، وصولا إلى تحديد أهم الاتجاهات الفكرية المفسرة للانشقاقات والانقسامات الحزبية.

### 1-1-في تحديد المفهوم: الإنشقاق، الانقسام:

دلالات المفاهيم وتعدد المعاني فيها، تجعل الباحث أمام حتمية تحديدها، وتقديم تعريفات دقيقة لها، خاصة عندما تكون الفواصل بينها بسيطة، بل هناك نوع من التداخل والتشابه في المعاني والدلالات، إذ يصبح من الضروري على الباحث تقديم احاطة مفاهيمة ونظرية بتلك المفاهيم التي تؤسس لبحثه وترتبط به ارتباطا جوهريا، ومن المفاهيم المحورية في هذه الدراسة نجد كل من مفهوم الانشقاق، والانقسام حيث يتداخلان في المعنى ويختلفان في الدلالة، إذ نجد الانشقاق كنزعة ظهرت في داخل الجماعات الإنسانية وكآلية للبحث عن فضاءات جديدة للتعبير والتغيير بدل التهميش والتمييز، حيث أن لفظ الانشقاق في العجم العربي يدل على المخالفة في الرأي أو المعتقد، أما إذا طبق على الاحزاب السياسية ( انشقاق الأحزاب) سيظل قاصرا إلا إذا اقترن بالواقع للكشف عن محددات أخرى أكثر دلالة[1]، حيث ان لفظ الانشقاق ظهر أول مرة على يد العالم

[1]عبد اللطيف مستكفي، **ظاهرة الانشقاقات الحزبية: مقاربة نظرية**، المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، العدد 147، أوت 2019، ص 121.

الفرنسي **موريس دوفرجيه** في مؤلفه **الاحزاب السياسية** الصادر لأول مرة عـــام 1951 وفسر الانشقاق بمدى التماسك الداخلي للأحزاب السياسية، حيث ركز على ظروف نشـــأة الحزب، موضحا أن الأحزاب ذوات المنشأ الخارجي أكثر تماسكا واكثر انضـــباطا مـــن الاحزاب ذوات المنشأ البرلماني والانتخابي، وعلى الرغم من الاشارة للانشقاق إلا أنه لم يحدد تعريفا واضحا له[1]، وفي دراسة للباحث الايطالي **أنديرا ســـيرون** حـــول الصـــراع والتعاون بين الفصائل الحزبية في ايطاليا طرح تعريفا للانشقاق الحزبي يشير فيه إلى أن الانشقاق يكون نتيجة قرار فصيل بالابتعاد، أو الانفصال عن الحزب[2]، أمـــا إذا ربطنهـــا بالجانب السياسي نجده أكثر خصوصية فهو يمثل أحد أوجه الصـــراع السياســـي علـــى مستوى الداخلي للحزب، يحدث من خلال أحداث شرخ داخل الحزب الام ويـــؤدي إلـــى ظهور حزب جديد او عدة أحزاب[3]، بمعنى أن الانشقاق يتولد نتيجة الصراعات الداخليـــة داخل المنظومة السياسية تتخلى عن الديمقراطية كآلية لخلق التنـــافس والتعـــدد الفكـــري، وتتبنى مبدأ الطاعة كآلية للاستمرارية وهذا ما نلمسه في أغلب الاحزاب السياسية التـــي تنعدم فيها كل الرؤى والخيارات السياسية المشتركة يحمل قياديها مبدأ المصـــلحة تعامـــل للبقاء داخل الحزب فترة أطول وهذا ما ينتج أجنحة تتصارع فيما بينها على النفوذ تهـــدد تماسك الحزب وتكون سببا في انشقاقه[4]، هذه حالة من اللاتفاهم أنتجت انقسامية من حيث الأفكار والمفاهيم، وحتى البنية الداخلية و التعبئة الجماهيري للحزب، أدت به إلـــى حالـــة مزمنة من الضعف وإمكانية الاندثار، خاصة أن القواعد الشعبية تملي إلى الابتعـــاد عـــن الأحزاب السياسية التي تكثر فيها الصراعات والانشقاقات، إذ تعتبر في تصور المناضلين أحزاب مصلحية وغير ابهة بمصالح المواطن.

---

[1] موريسه ديفرجيه، **الاحزاب السياسية**، ترجمة: على مقلد، عبد المحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، بدون طبعة، القاهرة، 2011، ص 22.

[2] Andrea ceron, **intra party politicsand system factional conflict, cooperation and fission within in italian parties**, Doctorat thesis, university of milano, milan, 2010/2011, p 181.

[3] سعيد تكاوي، **الظاهرة الحزبية، الاصالة و المعاصرة**، مطبعة الخليج العربي، المغرب، تطوان، 2009 ، ص 54.

[4] عبد القادر منشوري، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص32.

كذلك نجد الانشقاق يدل على حالة اللاتفاهم في تقسيم الوظائف داخل الاحزاب وبروز الذاتية كآلية في سن القوانين والقرارات سواء الداخلية أو حتى المرتبطة بالنظام السياسي، وقد ينتج عن الانشقاق ظاهرتين أساسيتين: التجوال السياسي في غياب مبادئ أو القناعات الشخصية للمنشق، أو الاعتزال السياسي من خلال الاستقالة وعدم الاقتناع بالعمل السياسي، الذي يؤسس لعدم الانضمام لحزب آخر، وهذا ما ينتج عنه حالة من التفريق والتشرذم للأعضاء المكونين للحزب حول المبادئ والأهداف والسياسات وينتج عن تلك الحالة ولادة حزب أو تفريخ أحزاب أخرى جديدة قائمة على أسس جديدة.[1] هذه الحالة وساء من الانشقاق وتأسيس كيان سياسي جديد، او الاعتزال ومقاطعة العمل الحزبي، تخدم الانظمة السياسية في الدول التي تعاني من هشاشة في الديمقراطية، حيث تتضاءل الاحزاب ويراجع اداؤها مقارنة بأحزاب السلطة التي تستفيد من مركز صنع القرار، وتساهم في اضعاف خصومها، وهنا تتعرض المعارضة الى نوع من الخفوت في الاداء السياسي، ويزيد من المقاطعة الشعبية، وهنا يفتح المجال أمام أحزاب السلطة السياسية للهيمنة على مراكز القرار، وتصبح المعارضة عاجزة وبدون أي فعآلية، وهذا راجع الى الصراعات الداخلية التي تطورت وتحولت الى آلية لتفكيك الحزب عن طريق الانشقاق او الاعتزال.

كما أن الانشقاق الحزبي يمكن أن يكون ظاهرة صحية وتؤسس لاتجاهات جديدة وأفكار أخرى بعيدا عن الانغلاق داخل الحزب والذي يؤسس لفئة تحتكر الفعل السياسي وكذلك منع اتخاذ القرار دون المرور الهرمية الحزبية، والتي في كثير من الأحيان تكون ذات نفوذ ومصالح مادية، ولها ارتباطات مع جهات خارج الحزب، مما يحرم الفئات الشابة والمناضلين من الفئات الوسطى والدنيا من الارتقاء في العمل الحزبي، ولذلك يكون الانشقاق أحيانا حالة صحية وتعبير عن دورة الحياة داخل الحزب السياسي، وهنا يكون الانشقاق كتعبير عن رفض الهيمنة والسلطة داخل الأحزاب السياسية من طرف القيادات العليا ومن طرف الحرس القديم.

[1] الجيلالي بن يحي و آخرون، **القاموس الالفبائي**، مرجع سابق، ص 315.

أما الانقسام فقد ارتبط هذا المصطلح بابن خلدون وقد ذهب في نظريته الانقسامية لمفهوم الدولة والعصبية والتملك والتي قسمها إلى قسمين البداوة والحضارة أي "انتقال المجتمع من البداوة إلى الحضارة، هو دورة العصبية وما يتبعها من شدة البأس وتعود الافتراس، والتي تبدأ بالازدهار تم الانهيار، ولا يتأت الانتقال إلا بالاستيلاء على الملك وانتزاعه"[1]، بمعنى أن دلالة الانقسام لا يرتبط بما هو سياسي فقط و إنما يتجاوز لما هو اجتماعي وديني، وإذا قارن هذا المفهوم بالانشقاق نجده لا يختلف عنه كثيرا خاصة في شقه السياسي والمتمثل في انشقاق أو خروج جماعة عن نهج حزب سياسي معين نحو تنظيم جديد يمنح أكثر حرية في التعبير وإبداء الرأي، أما الاختلاف بين المصطلحين يظهر في ان الانشقاق يمر بعدة مراحل قبل التنفيذ ولا يصير بشكل فجائي، تبدأ أول مراحله بمعارضة الأفكار وقيادات الحزب، وهذه المعارضة تحول إلى صراع داخلي بين قيادات الحزب تؤدي إلى الانشقاق، أما الانقسامية فغالبا ما يكون بشكل مفاجئ،[2] و تتجلى في ثلاث صور إما التعاون، أو التنافس، أو الانحلال ففي الحالة الألى يأخذ الانقسام شكلا تعاونيا، أما الانقسامات التنافسية تكون مصاحبة لعدم الاتفاق مع الفصائل الداخلية، أما الانقسامات الانحلآلية تسعى لخدمة نفسها وتحقيق مصالحها الذاتية وترفض التعاون مع المصالح الداخلية وقد تتسبب في انهيار الحزب، و يرتبط دائما هذا الانقسام بالسياسيين الطامعين بالسلطة[3]، وهذا ما يفسر الاختلاف الجوهري بين المصطلحين، إذ يتحلى في المراحل أي أن الانشقاق يكون بطريقة ممنهجة عكس الانقسام الذي يكون بطريقة لا إرادية وعفوية، وفي ذات السياق يجب أن نفرق بين ما هو انقسام حزبي وما هو انقسام سياسي، حيث أن هذا الأخير يرتبط بمستوى الناخبين والأحزاب السياسية، أما الإنقسام الحزبي فهو يرتبط بالحزب وفصائله وأجنحته نتيجة الاختلاف الفكري و الايديولوجي[4]، أي ان الانقسام السياسي يكون على مستوى الناخبين، وعلى مستوى القواعد الشعبية، التي تميل إلى فصيل معين أو الى شخصية معينة، داخل حزب معين، وبذلك هي التي تعطي

---

[1] عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة**، الجزء الاول، دار التونسية للنشر، بدون طبعة، 1984 ، ص 227.

[2] محمد الجري، **الانقسامات الحزبية في ظل قانون الأحزاب العراقية رقم 37 لسنة 2015 الأسباب و الاثار**، مرجع سابق، ص 303.

[3] Françoise Boucek, **rethinking fonctionalism Typologies itra party Dynamics and three faces and Fonctionalism**, vol 15, n 4, july 2015, p 15.

[4] مونيكا وليام، **الانشقاقات الحزبية: دراسة حالات من الاحزاب المصرية**، مقال متوفر على موقع الإلكتروني www.acrseg.org ، بتاريخ 02 أوت 2016 ، 12:53، لوحظ 3 أفريل 2019.

إشارات للقيادات من أجل تحضير نفسها أما لاستلام السلطة داخل الحزب، أو الانفصال عنه وتكوين تيار سياسي جديد، أو الانقسام الحزبي فيكون على مستوى القيادات التي تتبنى أفكار تختلف عن افكار الحزب ومبادئه وبذلك تفرر الرحيل الفجائي عن الحزب، وتأسيس كيان جديد بأفكار جديدة وبتوجهات جديدة، كما أن الانقسام يمكن أن يكون نهائي ولا عودة فيه، حيث أن سببه هو بروز افكار جديدة لا يمكنه التأقلم مع الافكار القديمة، وبذلك يصبح رحيل القيادات، أو حتى انقسام القواعد الشعبية حتمية لا بد منها، وهذا يجعلنا نسقطه على فكرة الانقسامية عند ابن خلدون في مرحلة الانحلال، حيث يتلاشى الكيان السياسي بعد ظهور صراعات ونزاعات فكرية غير قابلة للتجاوز داخله، مما يؤدي الى سقوط كيان وقيام كيان اخر تمام، على انقاذ الكيان السابق.

ومن خلال ما جاء سابقا يبقى الإختلاف في المصطلحين من حيث مراحل التي تمر بها كل عملية سواء الانشقاق أو الإنقسام، وتحقق احدهما، وفي نفس الوقت هناك أوجه التشابه في حدوث الظاهرتين داخل الاحزاب السياسية، من حيث غياب الديمقراطية، وحرية التعبير داخل هذه الأحزاب، التي ينشق عنها المناضلون والقياديون، وهذا ما أكدته **فاطمة شمنتل** حيث ترى أن" الظروف الداخلية كغياب الديمقراطية داخل الأحزاب، والإختلال التنظيمي الذي لا يسمح بالتعدد الفكري وحرية التعبير عن الرأي والمساهمة في صنع القرار"[1]، تعتبر أهم اسباب ودوافع الانشقاق الحزبي، أو حالة الانقسام التي يصل اليها الحزب السياسي، أي أن هاتين الحالتين المرضيتين اللتان تصيبان الاحزاب السياسي هي نتيجة ممارسات داخل تعرفها تلك الاحزاب، فكل ما ابتعدت الاحزاب السياسة عن الممارسات الديمقراطية وحرية التعبير، والثقافة التشاركية كلما كانت عرضة للانقسام والتشظي.

إن مفهومها للإنشقاق والإنقسام برغم من إختلافهما في عديد الاوجه وتوافقهما في عدة نقاط اخرى نجدهما يؤسسان لعدة ممارسات داخل الأحزاب السياسية يمكن وصفها بالصحية:

[1] فاطمة شمنتل، **الانشقاقات الحزبية ، تبرئة ذمة أم تكفير عن ذنب** ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني، www.eldjoumhouria.dz ، بتاريخ 24 مارس 2019، لوحظ 9 أفريل 2019.

- إعادة بعث مبدأ الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية الجديدة أو تلك التي ينخرط فيها المنشق.
- إعادة بعث روح المنافسة كآلية للوصول إلى السلطة بمعزل عن مبدأ الطاعة وإنما تحت لواء القانون والكفاءة.
- ذوبان الصراعات الشخصية بين قيادي الحزب وإعادة إنتاجها في وعاءات حزبية أخرى وفق ما يخدم الحزب.

أي أن لكلا المفهومان الانشقاق والانقسام اثر يمكن ان تكون ايجابية على اداء الحزب السياسي، سواء الام او الاحب الجديدة، حيث أنه تضفي إلى قواعد لعبة جديدة تكون أقرب للممارسة الديمقراطية منها الى التسلطية، عن طريق تعزيز اليات المشاركة وحرية التعبير.

أما فيما يخص الجانب السلبي أو المرضي لظاهرتي الإنشقاق والإنقسام فنجد العديد من المظاهر التي يمكن حصرها في:

- التجوال السياسي كآلية للبحث عن مصالح جديدة.
- تفكيك القاعدة الحزبية إلى أحزاب صغيرة تستفيد منها السلطة السياسية الحالة
- الصراعات بين الأحزاب و الإبتعاد عن دورها المنوط لها الممثل في خدمة الشعب.

من خلال هذا يمكن القول إن ظاهرتي الانشقاق والانقسام من الناحية المفاهيمية، يشيران إلى حالة من التفكك والتصدع يتعرض لها الحزب السياسي نتيجة ممارسات داخلية يعرفها الحزب في مؤسساته، وأجهزته النظامية، تؤدي إلى تفكك الحزب داخليا، وظهور تيارات متصارعة ومتنافسة، لكن غياب المنافسة العادلة عن طريق اليات الحزب وإحترام الممارسات الديمقراطية، وتسلط القيادات العليا على الوسطى والدنيا يؤدي الى تآكل الحزب داخليا، وانشقاق القيادات الوسطى والدنيا او حتى العليا وتأسيسها لكيانات سياسية جديدة، لكن ما يميز بين الانشقاق والانقسام، هو أن الانشقاق يمكن تلافيه، أو تصحيحه وعودة الحزب الام الى حالته الطبيعة، بينما الانقسام يكون فجائي ونهائي، حيث

أن الانقسام يؤدي إلى اختفاء الحزب الام تماما، كون التصدع يكون على مستوى القواعد الشعبية ومن خلال قيادات جديدة وتتبنى افكار جديدة تختلف تماما عن السابقة وتشير الى نهاية الحزب وعدم قدرته على المواصلة.

**1-2- محددات الإنشقاق الحزبي:**

لكل ظاهرة اسباب ومحددات ودوافع، فلا يمكن ان تحدث أي ظاهرة من العدم خاصة على المستوى الاجتماعي، حيث أننا نتعامل مع الاحزاب السياسية كظواهر إجتماعية لها أسباب ومسببات، ولها ايضا محددات تؤطر نشاطها وكل التغيرات التي تطرأ عليها كبينة اجتماعية تقوم بجلمة من العمليات الاجتماعية، ولذلك فإن ظاهرة الإنشقاقات الحزبية لم تكن وليدة اليوم، وإنما أنتجتها عدة عوامل تاريخية تمثل في الأغلب مسار كل حزب بعينه، ومهما كانت إيديولوجيته الفكرية والسياسية، فإنه لا يمكن أن يكون في منأى عن الأزمات الداخلية والتصدعات، خاصة إذا عرف حالة من الممارسات غير الديمقراطية في تسيير اجهزته ومؤسساته النظامية، وهنا علينا العودة إلى الأسباب العامة للإنشقاق داخل هذه الأحزاب السياسية بصفتها جماعات فكرية إذ نجد[1] :

- الانشقاق والتمرد والخروج والتساقط ظاهرة إنسانية طبيعية، بدأت مع وجود البشرية على الأرض، وكان أول إنشقاق هو الذي حصل في بيت آدم (إنشقاق قبيل).
- الإنشقاقات تكثر داخل الجماعات الايديولوجية (إسلامية، ماركسية، ...)، و تزداد كلما ارتفع منسوب الايديولوجيا، بيننا تقل داخل الجماعات الليبرآلية و المصلحية، لأنها تتعامل مع مفهوم الحق بوصفه نسبي ومتعدد، وتتحمل الخلافات الداخلية.
- تتشظى الجماعات الايديولوجية في ظل عدم وجود قيادة كاريزماتية قوية تمسك بخيوط الجماعة، وتشكل نقلا مركزيا جامعا، أو في ظل عدم وجود مرجعية عليا روحية تتدخل وتردع وتوجه.

[1] د. علي المؤمن ، **ظاهرة الانشقاقات في حزب الدعوة الاسلامية** ، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.almothaqaf.com ، بتاريخ 2016/07/15 ، لوحظ في 16 أفريل 2019.

وهنا يمكن القول بأن أسباب الإنشقاق في صورته العامة مرتبطة بالإيديولوجيا كآلية لتحديد الدافع نحو التبرير السياسي على مستوى القاعدة الممثلة في الشعب، ويعتبر التيار الإسلامي نموذج للإنشقاق بإعتبار مبدأ طاعة، والشخصية الكارزماتية هو المسيطر على القرار، بينما الايديولوجية الليبرآلية تحاول بناء تصورات تطغى عليها الحرية في الإختيار بالقبول، أو الرفض للقرارات من منطلق الديمقراطية وحرية التعبير، وموازاة مع البراغماتية كمنوذج لتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وهذا ما يقلل من نسبة الإنشقاقات مقارنة بالايديولوجيات المنغلقة، والتي تتركز أغلبها في دول العالم المتخلف.

وفي نفس السياق نجد محددات أو أسباب الإنشقاق الحزبي مقترنة بعوامل أخرى[1]:

- **عوامل تاريخية ثقافية:** كون المجتمعات العربية تتسم بصفة القبلية والعشائرية لها انعكاساتها على الجانب السياسي، وتتجلى خصوصا في الإنتماء الحزبي والترشح والتصويت الانتخابي وهذا ما لم تسلم منه الأحزاب السياسية في مرحلة الدولة الوطنية، حيث ظهرت الانشقاقات داخل نجم شمال إفريقيا بداية بحزب الشعب، ثم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، والتي عرفت بدروها إنقسام الحزب إلى جناحين مصاليون ومركزيون[2].
- **عوامل شخصية:** تنقسم إلى عاملين أساسيين، شخصية السلطوية حيث يختصر الحزب في شخصية الزعيم الذي يهيمن على الحزب، ويمثل الشخصية المحوري فيها، التي يدور عليها فهو القائد الملهم الذي لا يمكن أن ترد كلمته ولا تناقش قراراته بشكل يكسبه حصانة سياسية ومضامنة له، تجعله بمنأى عن المحاسبة، وتثبته في منصبه، وتزيد من نفوذه الذي يمنع وصول أي شخصيات أخرى إلى المناصب القيادية في الحزب، أو حتى

[1] الامين سويقات، **الانشقاقات الحزبية في الجزائر ، دراسة في الاسباب و التجليات**، مجلة دفاتر السياسة و القانون العدد 15، جوان 2016، ص 198.

[2] ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص 154.

الترشح له، رغم وجود لوائح تنظيمية تسمح بالمنافسة، لكن قوة الشخصية القيادية تأثر على كل مؤسسات الحزب وتفقدها مصداقيتها.

- **عوامل تنظيمية:** تتحكم في طبيعة السلطة ونمط توزيعها وانتشارها وتتحدد كالتالي:[1]
- **العلاقة بين هياكل الحزب:** لكل حزب سياسي قانون أساسي يحدد هياكله على المستوى المركزي والمحلي و يوزع اختصاصاته ويحد العلاقة بينها وبين طريقة إنشائها وتسييرها.
- **عدم إحترام دورية إنعقاد المؤتمر:** تظهر في ثلاث : **دلالات قانونية:** تتمثل في إحترام القانون الأساسي، **دلالات سوسيولوجية:** تتمثل في تمكين القواعد الحزبية من ممارسة حقها الإنتخابي، **دلالات سياسية:** تتمثل في تجسيد فكرة التناوب على السلطة، كما ان غياب هذه الثقافة التنظيمة في تسييير شؤون الحزب الداخلية تأثر على ادائه السياسي وعلى مصداقيته لدى قواعده الشعبية، ويصبح أكثر عرضة للأزمات.

- **عوامل خارجية:** قيادات الأحزاب ترجع فكرة الإنشقاق إلى الأطماع الشخصية، التي تحركها مؤتمرات خارجية، أي عقد مؤتمرات من طرف قيادات الحزب، خارج الإطار القانوني والزماني للانعقاد المؤتمر العام، وذلك بهدف إزاحة القيادات الحآلية بطرق غي قانونية، هذه الممارسة وإن كانت قليلة الحدوث إلا أنه لا يمكن نفي وجودها ونفي علاقتها المباشرة بعدة انشقاقات.

من خلال ما جاء نجد أن الانشقاقات مرتبطة بعدة عوامل تحدد شكلها، لكن تركز أغلبها حول البنية الداخلية للحزب ومكوناته سواء المعنوية، والتي تمثل الشخص الكاريزماتي محور سن القرارات بمعزل عن الفاعلين داخل الحزب، بالإضافة إلى الجانب الهيكلي والممثل في سياسات الحزب التي يغلب عليها الصراع الداخلي حول السياسات المنتهجة نحو المعارضة ونحو المجتمع، ونحو السلطة الحاكمة، والتي غالبا ما تكون مركزة في يد أقلية وهذا ما يؤسس لإنشقاقات الفاعلين داخل الحزب الرافضين لهذه الممارسات.

[1] الأمين سويقات، **الإنشقاقات الحزبية في الجزائر، دراسة في الأسباب و التجليات**، مرجع سابق، ص 203.

كذلك هناك عوامل تحدد هذه الإنشقاقات على مستوى الخارجي نجد الكثير من الأحزاب السياسية تجذ نفسها امام حتمية الانقسام او الانشقاق نظرا للعوامل الخارجية التي تكون أحيانا أقوى من الحزب وتجبره على التأكل والتصدع، حيث أن البيئة الخارجية سواء داخل الدولة، أو خارجها تؤثر على الاحزاب السياسية خاصة ذات الإيديولوجيات الاممية والكونية، من بين هذه العوامل نجد[1]:

- **العامل المالي:** هو التحويلات التي يحصل عليها الحزب بعد تشكيله بهدف إستخدامها لأغراض معينة، ولتطوير مشروع معين، ودائما ما يبحث صاحب المشروع على أفضل المصادر التمويل وأسهلها وقد تكون عادة مصادر متعددة، خاصة أن أغلب الأحزاب زبونية و ليست مستقلة ماليا ما يجعلها معرضة لتبعية مطلقة للسلطة، وكذلك يمكن أن تكون هذه الموارد في يد فئة معينة تعتمد على تمويل مشاريعها الشخصية، مما يجعل الفاعلين داخل الحزب يفقدون الثقة ويحاولون تشكيل أحزاب أخرى والبحث عن موارد مستقلة عن الدولة، وهذا في الأغلب ما تعتمده السلطة الحاكمة في تشتيت الطبقة الحزبية.
- **العامل السياسي:** ويحدد في ثلاث نقاط:

– الصراع على زعامة الحزب و شخصية السلطة وهيئة القيادة التي تؤدي إلى دكتاتورية داخل الحزب الواحد مما يؤثر سلبا على تشكيلة الحزب.

– قاعدة تكوين الحزب حيث أن التأثير طردي بمعنى كلما كان تأسس الحزب سهلا سريعا، كان الإنقسام بكل سهولة وسرعة وعكس صحيح.

– قابلية الحزب للانتشار ولكسب التأييد الحزبي والتعبئة الجماهيرية الكبيرة ولديه القدرة على التأثير على الجمهور، يكون هنا متماسك أكثر من غيره، وبالتالي فرص إنقسامه تكون ضئيلة نتيجة التفاهم وتناغم قياداته.

[1] محمد عبد الجري، **الانقسامات الحزبية في ظل قانون الاحزاب العراقية رقم 37 سنة 2015، الاسباب و الاثار**، مرجع سابق ، ص ص 310، 313.

- **العامل الاجتماعي:** وهو مرتبط ببنية المجتمع و تشكيلاته، حيث نجد الأحزاب الاسلامية واليسارية، أكثر عرضة للإنقسام مقارنة بالأحزاب العلمانية التي تعتمد الديمقراطية كآلية لتطور الحزب الحصول على مكاسب سياسية.

كذلك يمكن أن نفسر محددات الانقسام داخل الاحزاب إلى البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي توجد فيها التنظيمات السياسية، وثانيها مرتبط بالمؤسسات الرسمية، وثالثها مرتبط بخصائص النظام الحزبي[1]، أي أن كل حزب يتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نشا فيها، فكل ما كان نشوؤه ظرفيا ومرتبط بتقلبات تعرف الدولة كلما كان أكثر عرضة للتصدع وللانقسام، بسبب نشوؤه في ظرفية سياسة غير عادية، وربما هي التي حتمت التقارب بين شخصيات وتيارات متباعدة، وهذا ما حدث مثلا في ثورة التحرير الجزائرية حيث اندمجت كل التيارات في جبهة التحرير الوطني، لكن بعد الاستقلال شهد الحزب انشقاقات على مستوى القيادات وعلى مستوى التيارات السياسية والفكرية.

ومن خلال ما جاء نجد أن القيادات داخل الأحزاب تلعب دورا مهما في الحد من ظاهرة الإنشقاقات من خلال فتح الحوار لكل أطياف الحزب بداية من القيادة إلى غاية المناضلين، وإعتماد مبدأ الديمقراطية كآلية للوصول بالحزب إلى أعلى هرم السلطة وتحقيق مكاسب سياسية له، موازاة مع إقصاء لكل نزاعات الفردية والشخصانية والمصالح الشخصية والعمل وفق المرجعية الفكرية للحزب، وغياب لغة الحوار وحرية التعبير تجعل الحزب أمام حتمية الإنقسام والإنشقاق بين أعضائه والبحث عن فضاءات حزبية سواء عن طريق تأسيس أحزاب جديدة، أو اللجوء إلى التجوال السياسي نحو أحزاب اخرى للتعبيرعن الآراء والأفكار بكل حرية، أي أن أسباب ودوافع ومحددات الانقسام الحزبي والانشقاق الحزبي تشير إلى طبيعة الحزب وبنيته، وإلى طبيعة شخصياته القيادة، وإلى أليات اتخاذ القرار فيه، فكل ما كان الحزب منفتحا وله حرية في التعبير

[1] عمر حازم، **الانشقاقات في الاحزاب السياسية: دراسة نظرية**، مجلة المستقبل العربي، المجلد 42، العدد 484، جوان 2019، ص 92.

داخل مؤسساته وهناك احترام للقوانين واللوائح التنظيمية كل ما ابتعد الحزب عن الفوضى وامكانية التشظي، بيمنا هيمنة الافكار الرجعية وتسلط القيادات سيؤدي حتما الى تصدعات كبيرة داخل الحزب.

### 1-3- مراحل و صور الإنشقاق الحزبي:

إن الانشقاق يمر بعدة مراحل تبدأ أساسا بالمعارضة الداخلية للأفكار لتصل إلى الصراع بين القياديات مما ينتج عنها الانشقاق كآلية صحية لتفادي الصدامات ومحاولة إنشاء أحزاب جديدة تؤمن بفكرة الاختلاف و حرية التعبير، أي أن الانشقاق الحزبي لا يكون دفعة واحدة، أو بدون أسباب ومقدمات، بل هو نتاج حوارات فكرية ومقترحات تتعلق بمستقبل الحزب وموقعه في الخارطة السياسية، حيث أن بعد وجهات النظر بين القيادات من الدرجة الاولى تتحول إلى صراع أجنحة، وإلى محاولة للهيمنة على الحزب من خلال الهيمنة على قيادته، وهذا يمر بطبيعة الحال عبر المؤتمرات وعبر أليات الانتخاب، إلا أن الأحزاب الشمولية التي تغيب فيها الشفافية والممارسة الديمقراطية تحول دون استثمار الصراع الفكري والايديولوجي داخل الحزب وبين التأسيس لثقافة التنوع، مما يؤدي إلى الانشقاق كمرحلة أخيرة تسبقها عدة مراحل، ومن هذا المنطلق سوف نحدد مراحل الإنشقاق في نقاط يمكن تصنيفها كما يلي:[1]

- **مرحلة معارضة الأفكار أو قيادة الحزب:** فالمعارضة هي الخطوة الأولى للإنشقاق والتي تحدث نتيجة اتخاذ قرارت من قبل القيادة، دون مراعاة المعارضين، ومع زيادة المعارضة و فشل قيادة الحزب في احتواء الموقف تتصاعد الأزمة، وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث انقسامات يغلب عليها الصراع، وهناك تتضح العلاقة بين السلطة بالزعامة من منطلق الانقسام والانشقاق الذي يولد حالة من الصراع واللاستقرار داخل المنظومة الحزبية، بداية بإقصاء منظومة كاملة من الفاعلين داخل الحزب، عن طريق إختراق وظائفهم، وهو ما ينتج عنه حالة اللاثقة وأزمة تؤدي حتما إلى الانشقاق.

[1] مونيكا ويليام، **الانشقاقات الحزبية: دراسة حالات من الاحزاب المصرية**، مرجع سابق.

• **مرحلة الصراع الداخلي:** تأتي بعد مرحلة المعارضة، ويشتد الصراع عندما يضم الحزب فصائل متباينة، ذات مصالح مختلفة، أي أن جوهر الصراع هو الاستقطاب الكبير بين الأجنحة التي لها تطلعات متباينة يصعب التوفيق بينها في آن واحد، في ظل غياب قنوات الاتصال بين تلك الأجنحة المصارعة يعمل كل طرف على إزالة الآخر مما يؤدي إلى اتساع دائرة الصراع، بمعنى أن الصراع في هذه الحالة يتجسد من منطلق المصالح التي تنتج تكتلات داخل المنظومة الحزبية، كل فئة تدافع عن مصالحها، والابتعاد عن الدور المنوط لها في خدمة المجتمع ومحاولة الوصول إلى هرم السلطة، وهناك من يحددها من منطلق أجنحة خارجية تحاول الاستثمار في الصراعات لتقوية كياناتها مقابل تفكيك القاعدة الحزبية لأحزاب صغيرة، وهذا ما نراه في الجزائر داخل الأحزاب الإسلامية التي ترسخ مبدأ الطاعة، و اعتماد مبدأ البيعة مما يعني استحالة ممارسة المعارضة داخل الحزب نفسه.

**إتساع دائرة الصراع و الإنشقاق داخل الحزب:** وتمثل آخر مرحلة وهي مرحلة إتساع الصراع، وهي تحدث عندما يصبح الصراع غير مقتصر على القيادات فحسب، بل يمتد إلى أتباعهم والى القواعد الشعبية، كما يصعب الأمر عندما تتساوى قوة الفصلين المتصارعين، ويصبح الرئيس طرفا فيها وهو ما يدفع الفصيل الأكثر تكيفا بالإنشقاق عن الحزب، وفي هذا الشق نجد أن الصراع يشترك فيه عدة فاعلين داخل الحزب، على سبيل المثال أحزاب التيار الإسلامي التي تطغى عليها مبدأ أحادية إتخاذ القرار، مما يجعل أغلب مناضليها أمام حتمية تغيير الحزب بهدف البحث عن منافذ أخرى للتعبير عن الآراء والأفكار.

كما نجد ايضا ان الانشقاق الحزبي يأخذ عدة صور والتجليات، تختلف من حزب الى اخر ومن طبيعة الصراع الى طبيعة صراع اخر، وهذا ما يجعل من الانشقاق الحزبي

اما آلية لتطوير الأحزاب وتصحيح إختلالاته، وإما قيام أحزاب جديدة بالكلية، حيث نجد صور الإنشقاق الحزبي متعددة وسنوضحها في الشكل التالي:[1]

**إنشقاق عضو وإنضمامه إلى حزب قائم:** أي خروج عضو من حزبه الأصلي الذي ينتمي إليه و إنمامه إلى حزب قائم بالفعل قد يتشابه مع أفكاره، أو يرى أنه سيحقق مصالحه، وعلى سبيل المثال نجد القيادي الهولندي "هني كريفت" المعتنق للإسلام والذي غير الحزب من " من أجل حرية هولندا"، إلى الحزب الإسلامي الهولندي، بمعنى أن الأفكار هي التي تحدد الإنشقاق داخل تيار معين يقابله إنشقاق القيادي وإنضمامه إلى حزب آخر وفق ايديولوجية واحدة.

**إنشقاق عضو وتأسيسه حزب جديد:** أي خروج عضو من حزبه الذي ينتمي إليه ويتجه إلى تأسيس حزب آخر، وعادة ما يحدث ذلك مع القيادات أو الأعضاء أصحاب النفوذ داخل الحزب، حيث يمتلكون الموارد المادية التي تساعدهم على تأسيس حزب جديد، هذا الجزء مرتبط بإنشقاق القيادات الذين يملكون النفوذ سواء السياسي وحتى المادي مما يخول تأسيس أحزاب جديدة بالإضافة إلى تكوين قاعدة شعبية مؤيدة للحزب الجديد، ومثال ذلك انشقاق القيادي عمار غول عن حركة مجتمع السلم وتأسيسه لحزب تجمع امل الجزائر، حيث وظف وزنه السياسي وكتلته الشعبية في خلق حزب قوي ومنافس وله مكانة في ظرف زمني وجيز.

**إنشقاق فصيل كامل والانضمام إلى حزب قائم:** أي خروج فصيل أو مجموعة فرعية من حزب و إنضمامها إلى حزب قائم، وهذا ما نشهده من خلال عمليات التجوال السياسي في الدول المتخلفة، حيث ينشق المنتخبون داخل قبة البرلمان وينضمون الى أحزب اخرى بهدف الحصول على حقائب وزارية او تحقيق مكاسب مادية وفي نفس الوقت اضعاف احزابهم الاصلية.

[1] حازم عمر، **الانشقاقات في الاحزاب السياسية : دراسة نظرية**، مرجع سابق، ص ص 94،95.

**إنشقاق فصيل من حزب قائم وتأسيس حزب جديد:** أي خروج فصيل من حزبه الأصلي وتأسيسه حزبا جديدا، وعلى سبيل المثال تأسيس الفصيل المنشق من الجبهة الوطنية (front national) في فرنسا عام 1999 للحركة الجمهورية الوطنية( National Républicain Movement)، وانشقاق كتلمة مهمة من حركة مجتمع السلم بزعامة القيادي عبد المجيد مناصرة وتأسيسها لجبهة التغيير.

**إنشقاق فصائل من أحزاب مختلفة وتأسيسها حزبا جديدا:** أي إتجاه الفصائل المنشقة من أحزاب مختلفة لتأسيس حزب جديد، على سبيل تشكيل حزب كاديما في إسرائيل عام 2005 من قبل آربيل شارون و حلفائه المنشقين من حزب الليكود والشخصيات البارزة من المنشقين عن حزب العمال.

وقد يأخذ الانشقاق صور عديدة وتكون تسميته حسب الطريقة التي حدث بها وتختلف صور الإنشقاق الحزبي بإختلاف الأحزاب السياسية وقوتها، حيث يمكن أن نحددها في ثلاث صور:[1]

**إنشقاق عضو أو عدد محدود على المستوى المركزي:** أي إنشقاق عضو أو مجموعة أعضاء من حزب على المستوى المركزي، أو من هيئته البرلمانية، من دون أن يكون له تأثير على هياكل الحزب التنظيمية، وهذا ما تعرفه الساحة الجزائرية عقب كل انتخابات برلمانية حيث تتعرض العديد من الاحزاب الى انسحابات جماعية من طرف نوابها وانضمامهم الى كتلة الموالاة، وهذا الشكل لا يؤثر في بينة الحزب خاصة ان اغلب المترشحين والفائزين ليسوا من المناضلين بل يتم اختيارهم على اساس قدراتهم المآلية ومتلتهم الانتخابية، ولذلك فان انفصالهم لا يعتبر انشقاق حزبي مأثر.

**إنشقاق فرد أو عدد محدود على المستوى المركزي ويصحبه تأييد على مستوى الأقاليم:** أي إنشقاق قيادة أو عدد محدود من القيادات على مستوى المركزي في حزب

و يترتب عنه إنشقاقات لأعضاء من المؤيدين له على مستوى الأقاليم أو المحافظات أو المقاطعات أو المستويات التنظيمية الأخرى، وهذا ما يمكن ربطه بالحركات التصحيحية التي تعيد ترتيب الحزب عن طريق الانشقاق عن قيادته الحآلية وتأسيس قيادة جديدة عن طريق استنفار القواعد الشعبية، وهذا ما نجده منتشر لدى احزاب السلطة مثل جبهة التحرير الوطني.

**إنشقاق على مستوى الإقليمي:** أي إنشقاق عضو أو عدد من أعضاء الحزب على مستوى الأقاليم أو المحافظات أو المقاطعات مثلما حدث في حزب الوفد الجديد في مصر، عندما أجرت لجان المحافظات انتخابات بمعزل عن القيادة المركزية للحزب عام 1984، وإنشقاق عدد من أعضائه في محافظة القاهرة والإسكندرية.[1]

**إنشقاق تيار فكري من الحزب:** يتمثل في إنشقاق فصيل أو جناح من الحزب نتيجة إختلافات فكرية أو نتيجة إختلافات حول سياسات الحزب، و غالبا ما تظهر هذه الانقسامات داخل المجتمعات ذات التفكير الانقسامي و تصبح بيئة مناسبة لظهور هذا النوع من العمل الحزبي و السياسي[2]، حيث يمكن إعطاء مثال بإنشقاق القيادي الراحل حسين ايت احمد عقب الاستقلال عن جبهة التحرير الوطني، وتأسيسه لجبهة القوى الإشتراكية، كتعبير منه عن رفضه للإنحراف الفكري الذي وصلت إليه جبهة التحرير الوطني.

ومن هنا يمكن القول إن صور الانشقاق الحزبي ومستوياته تتحدد فعاليتها وتأثيرها على القيادة الحزب المركزية من منطلق تراتيبة تبدأ من الوحدة الأساسية للحزب إلى غاية الوحدات الكبرى التي تمثلها المحافظات والأقاليم وهيئات برلمانية، كما أن كل صورة من صور الانقسام تعبر عن حالة من الوعي ومن الصراع الفكري والإيديولوجي داخله،

---

[1] هاني أرسلان، رضا محمد هلال، **حزب الوفد الجديد**، سلسلة الأحزاب السياسية، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة ، 2010 ، ص 92.

[2] مسلم، عدنان محمد، **دور الانقسامات الحزبية في الحياة السياسية في الجمهورية العربية السورية: دراسة توثيقية لتجربة الحزب الشيوعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية – سلسلة الاداب و العلوم الانسانية، مجلد 41، العدد 6، 2019، ص 797.

ومدى صعوبة التفاهم بين قيادته بسبب تباعد الافكار والأهداف والغايات مما يحتم الانشقاق، الذي يكون أحيانا جماعيا، وفي أحيان أخرى فردي وأحيانا تفرضه القواعد الشعبية وتطالب به، وفي مرات أخرى يدعو إليه قيادات وتؤيدها القواعد الشعبية، لكنه دائما يؤدي إلى بروز افكار جديدة داخل الحزب وبروز قيادات جديدة، فهو من جهة حالة صحية ومن جهة أخرى يؤدي إلى إضعاف الأحزاب خاصة المعارضة من خلال الإنقسام وفقدان الكتلة الشعبية، والتأثير على حظوظها الانتخابية.

**1-4- النظريات المفسرة للانشقاق الحزبي:**

من خلال تناولنا لظاهرة الانشقاقات الحزبية نجد اتجاهاتها تختلف باختلاف الأحزاب السياسية وايديولوجيتها الفكرية، ومدى نجاعتها في الإنتخابات، وكذا مدى قوة بنيتها الداخلية المتمثلة في القيادة والقاعدة النضآلية، ومن هذا المنطلق نجد عدة اتجاهات فكرية مفسرة لظاهرة الانشقاقات كظاهرة حزبية تعرفها مختلف الاحزاب وفي مختلف الانظمة السياسية وان كانت بأشكل متفاوتة، حيث سنركز على مجموع من الاتجاهات ومنها:[1]

- **الاتجاه التنظيمي:** هو بنية النظام الحزبي، والتي تعتمد على شكل النظام البيئي، وقواعد تكوين الأحزاب، وفي دراسة الباحث حازم عمر أوضح أن هناك نظم انتخابية تشجع على الصراع بين الأعضاء داخل الحزب الواحد، في حين نظم انتخابية أخرى قد تجعل الأحزاب ككتلة واحدة، وهذا ما يتجلى داخل النظم الديمقراطية التي تؤسس لتمثيل السلطة بطرق قانونية بعيدا عن التجاوزات، عكس النظم غير الديمقراطية التي يعتمد فيها النظام كل الطرق والوسائل اللاقانونية في فرض النفوذ على الحكم، من خلال البحث عن آليات زعزعة الأنظمة الداخلية للأحزاب من منطلق الاستوزار لبعض القيادات والمساعدات المآلية التي يقدمها لهذا النظام والتي تجعلها زبونية وتفتقد الاستقلآلية المآلية، وهذا ما نجده منعدما في الدول المتقدمة وأكد الباحث في الاتجاه على دراسة **موريس**

[1] مونيكا ويليام، **الانشقاقات الحزبية، دراسة حالات في الاحزاب المصرية** ، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني، www.acrseg.org، مرجع سابق، لوحظ في 20 أفريل 2019.

**دوفرجيه** حول الأحزاب السياسية في ظل نظام الأغلبية التي تتسم بضعف ركائزها المحلية وهشاشة تنظيمها على المستوى القومي، تتحول بموجبه الانتخابات إلى طابع فردي وتصبح الانتخابات مسماة بالأفراد وليس الأحزاب مما يؤثر على مكانة الحزب، بمعنى أن الأحزاب السياسية تنتج مبدأ الفردانية كآلية في تسيير الأحزاب وبالتالي انعدام الديمقراطية كآلية للحوار وحرية التعبير وإصدار القرارات مما يجعل أعضاءها أمام حتمية الانشقاق والبحث عن فضاءات للتعبير عن الأفكار بدل إقصائها.

- **الإتجاه البيئي:** مرتبط بالبيئة الداخلية للأحزاب من منطلق متغير عن الديمقراطية الداخلية والإنسجام الفكري، فغياب الديمقراطية الداخلية تدعم وتقوي الإستقرار الحزبي وتحقق أعلى درجات التشاركية والتنافسية والتمثيل لأعضاء الحزب كما أنها تعد أمرا حيويا وصحيا لمواجهة الصراعات واالإنشقاقات، بمعنى أن الديمقراطية هي أساس التكتل داخل الحزب خاصة في سن القرارات التي يتوافق عليها كل أعضاء الحزب، أما الشق الثاني فقد أكد الباحث على غياب الديمقراطية الداخلية والتي من أسبابها شخصنة السلطة وهيمنة القيادة، وهما من أبرز مؤشرات غياب الديمقراطية داخل الحزب، أما فيما يخص الإنسجام الفكري فهو في نظر الباحث يحقق قدرا من التماسك و التجانس بين الأعضاء، ويؤدي إلى التوافق بينهم حول المبادئ الأساسية لتوجهات الحزب.
- **إتجاه النخب:** يركز هذا الاتجاه على النخب والقيادات الحزبية وفق عاملين، مدى مهارة القيادات في استيعاب الخلافات واحتواء الأعضاء ذوي التوجهات الاجتماعية والثقافية المتباينة، أما العامل الثاني مرتبط بالقيادات السياسية ونفوذ رجال الأعمال، أي أن ظهور الأحزاب المنشقة يكون وليد فشل القيادات في تحقيق المصالح والأهداف الإجتماعية لممثليها وتوصيل مطالبهم بالشكل الصحيح، بمعنى أن تكافل القيادة حول المصالح المشتركة للحزب، و إقصاء الفردانية يؤسس لمعارضة حقيقية للسلطة موازاة مع توظيف الكفاءات العلمية في المناصب القيادية، وهذا ما نجده منعدما في القاعدة الحزبية

داخل البلدان العربية التي تعتمد على مبدأ العروشية و القبلية لتحديد المناصب مقارنة بالكفاءات، بالإضافة إلى المال السياسي.

من خلال هذا يمكن القول إن الانشقاقات الحزبية تفسر وفق ثلاثة اتجاهات كبرى، حيث يركز البعض على البنية التنظيمية للحزب السياسي ويعتبرها مسؤولة عن انسجامه أو بروز الخلافات والتصدعات داخله، وكل ما كان الهيكل التنظيمي غير دمقراطي كلما زادت فرص التصدع والانشقاق، اما التيار الثاني فيركز على البيئة الداخلية للحزب وطبيعة العلاقات بين قيادته من مختلف المستويات فكل ما كانت هناك فرص للمشاركة وللتعبير عن الرأي من طرف الفئات الدنيا كلما استطاع الحزب أن يكون محصنا ضد الانشقاقات بينما يركز الاتجاه الثالث على طبيعة القيادات والنخب المتحكمة في الحزب ومدى مهاراتها القيادية إضافة إلى الحد من سلطة رجال المال اخل الحزب الذين لديهم قدرة على خلق الفوضى وتوفير كل أسباب الانشقاق والانقسام.

## 2- الأحزاب الاسلامية والحساسية المفرطة للانقسام والتشظي:

الأحزاب الدينية بصفة عامة والاحزاب الاسلامية بصفة خاصة، متأثرة بالفكر الديني ومتأثرة بالجدال الكلامي والطائفي الذي عرفته الأمة الاسلامية، ولذلك فإن الاختلاف في الرأي داخل الحزب الاسلامي، يعني الاختلاف في الفقه والعقيدة والسلوك، مما يحتم ضرورة الانفصال والتباعد بين الاطراف المختلفة، فهي لا تعتبر نفسها لم تتفق في شأن تسييري أو اداري، بل في قاعدة فقهية أو اجتهادية مما يعني في العقل الديني، أو الإسلامي ظهور فرقة مخالفة للهدى الصحيح، ووجب الرد عليها وإقامة الحجة عليها بهدف توبتها ورجوعها إلى الحق، لكن عدم الرجوع يعني المفارقة بسبب الاختلاف الديني الذي يعتبر غير مقبول إسلاميا، خاصة في بيئة عشائرية حيث لا تزال القبيلة حاضرة في بنية المجتمع الثقافية، أما في شكلها التقليدي، وإما في شكلها المستحدث مما يسهل علمية الانشقاق والانقسام وبروز تيارات جديدة في كل مرة يحدث فيها خلاف حول

موقف، ولذلك تعبر الأحزاب الإسلامية أحزابا شديدة الحساسية للانقسام وسريعة التأثر بها وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا المبحث.

**2-1- المقاربة الانقسامية داخل الأحزاب الإسلامية:**

يقول **عزمي بشـــارة** "إن إنقسام القوى السياسية لم يقد إلى التعددية بـــل إلـــى منـــع التعددية وإلى إنقسام آخر هو إنقسام الهويات "نحن" و "هم"، وهذا لا يؤثر علـــى الهيئـــات والأحزاب فقط، و إنما على المجتمع ككل و يبرر منطق العداء"[1]، بمعنـــى أن الترســـبات التقليدية داخل أحزاب الإسلامية نشأت بفضلها منظمات وهيئات ومؤسسات تعتمـــد علـــى الرغبات الشخصية، وترسخ مبدأ الطاعة كنموذج للبقاء على هرم الحزب، وبالتالي هـــذه الممارسات غير الحداثية أنتجت فكرا انقساميا داخل الأحزاب الإسلامية من منطلق حالـــة اللاستقرار والتي أنتجت ملامح الفشل داخل تنظيماتها، كذلك استفحال هذه السلوكيات على مستوى هرم سلطة الحزب خلق نوعا من عدم التحكم في ســـلوكيات الجماعـــة، وعلـــى مستوى التعبئة في ظل إقصاء لكل ما هو حداثي على مستوى الأفكار والثقافـــة، وحتـــى الحوار والتعايش، خاصة إذا رأينا أن فكرة الإسلام هو الحل هي المسيطرة على المنظومة الفكرية والايديولوجية داخل هذه الأحزاب، وبالتالي فكرة الديمقراطية تبقى نسبية مقارنـــة بالأحزاب الأخرى، إن هذا التعارض ينتج في الاغلب حالة الإنشطار كآلية لإعادة إنتـــاج علاقات وبناءات بمتغيرات جديدة وفق نمـــط تراتيبـــي يؤســـس للعمـــل المشـــترك دون الاقصاءات وفق مبدأ المساواة، وهذا ما أكده **غلنر** " إن الإنشـــطار والإنـــدماج يؤديـــان باستمرار إلى إعادة توزيع السلطة داخل المجموعات المنزوعة الـــرأس والمســـاواتية".[2] وبالتالي تلك الجماعات داخل الأحزاب الإسلامية تعيد إنتاج نفسها من خلال إنشاء كيانات حزبية أخرى تؤسس لمبدأ الديمقراطية كآلية للتداول على السلطة سواء داخل الحـــزب أو خارجه وفق تراتيبة مبنية على الكفاءة و الخبرة، غير أن استمرار المرجعيـــة الاســـلامية

---

[1] رقية طرشاوي، **ظاهرة الإنقسام داخل الحركة الإسلامية في المجتمع الجزائـــري، حركـــة مجتمـــع الســـلم MSP نموذجا، دراسة ميدانية**، مرجع سابق، ص 187.

[2] Pierre bonte et autres, **Al ansab, la quete des orgines**, edition de la maison des sciences de l'homme, paris, 1991 , p24.

للأحزاب المنشقة والناتجة عن الانقسام تدفعها إلى إعادة انتاج هذه الانقسام والانشقاق بصورة أخرى، حيث أن الممارسة الديمقراطية وفكرة التداول على السلطة غير معترف بها في التيار الاسلامي، الذي يشتغل بفكرة الأمير الذي تأخذ له البيعة وتجب له الطاعة، بينما الحزب يعمل بفكرة القيادي المنتخب الذي له عهدة تنقضي ولا مجال لاستمراره إلى الأبد، وهنا تصبح الأحزاب الانقسامية المتأثرة بالفكر الديني الذي يعبر عن مرحلة ما قبل الحداثة، خاضعة للانقسام، ولإعادة إنتاج الانقسام، كونها غير محصنة ضده بسبب أيديولوجيتها الفكرية.

وإذا عدنا إلى حالة حركة مجتمع السلم نجد أن مبدأ الطاعة أدى إلى الانسداد على مستوى الهياكل الحزبية، وأقصى كل ما هو توافقي وعمل مشترك كما قلص الخط النضالي للحركة بفعل السيرورة التاريخية للإرتقاء داخل صفوف الحركة، خاصة سنوات التسعينات، والتي كانت أحداث مفصلية في تاريخ الأحزاب الإسلامية الجزائرية، وفي نفس الوقت أثرت عليها سواء على مستوى علاقاتها مع السلطة السياسية، أو حتى داخل قواعدها الشعبية، وهنا يمكن أن نحدد إنقسام الحركة وفق عاملين، عامل إجتماعي يمثل الصراعات الإجتماعية، وعامل مرتبط بكل ماهو إنتخابي سياسي[1]، أي الإنقسامات لم تكن فقط على مستوى الهياكل التنظيمية وإنما تجاوزتها إلى القواعد الشعبية التي فقدت الثقة في القيادة، بحكم غياب الديمقراطية في سن القرارات وتغييب كل ما هو مرتبط بالحزب سواء مناضلين أو قياديين، وإنفصال القيادة عن القاعدة خاصة بسبب الازمة الامنية، وبداية التقارب بين الحركة حتى في عهد محفوظ نحناح وبين السلطة الحاكمة، رغم الضغوطات التي كانت تمارس على التيار الاسلامي بكل فصائله، وهذا ما اعتبرته القواعد الشعبية نوعا من المهادنة للنظام على حساب المبادئ والقيم، ولذلك بدأت الحركة تخسر قواعدها الشعبية، وبدأت الكثير من القيادات تفكر في الرحيل، حيث أن الحركة بدأت تبتعد عن عمقها، ومكانها الطبيعة وهو المعارضة السياسية، لكن قيادة الحركة

[1] Alfrod robert, **Party and society**, chicago,chicago : Rond menally, 1963, p70.

حاولت العمل على تقديم صورة مغايرة للحركات الاسلامية وحتى لا تحسب كلها على الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي تبنت العنف، الا ان عدم موجود قنوات اتصآلية صحيحة بين القمة والقاعدة أثر عل أداء الحركة وعلى شعبيتها.

وكذلك تبقى مسألة الديمقراطية عائقا أمام الإنتقال من الممارسات التقليدية إلى الممارسات الحداثية بفعل المفهوم المترسخ لدى قياديها، حول هذه الفكرة حيث يؤكد محفوظ نحناح" أن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، لكن هذه الصورة في نظره لم يحدث أن تحققت واقعيا لا ماضيا ولا حاضرا. ومن المستبعد أن تتحقق مستقبلا، من منطلق القاعدة الفقهية التي تنص على « ما لا يدرك كله، لا يترك جله"[1]، بمعنى أن كل الأمور يجب أن تستند إلى الشريعة الإسلامية، خاصة في الأمور المرتبطة بالحياة اليومية، وهذا ما جعل التيار الإسلامي ككل، الحركة خصوصا في حالة إنغلاق إجتماعي وحتى سياسي بفعل تطبيق الشريعة وتبني فكرة الإسلام ديننا و القرآن دستورنا، في نفس الوقت عدم القدرة على فصل الديني عن السياسي، خاصة إذا عدنا إلى تاريخ الحركة الإسلامية نجدها أنها تبنت الفكر الإصلاحي في بداياتها، وبالتالي هذا الخلط أدى إلى تغليب الجانب الدعوي الإصلاحي على الجانب السياسي بسبب المرجعية الدينة للحركة، وهذا ما يعكس سياسة أحادية القرارات داخل الحزب والتي تستند إلى الشريعة الإسلامية وتنفي كل ما هو مشترك بين الفاعلين داخل الحركة، في ظل إعطاء الأولوية للتنصيص على الشريعة الإسلامية كمصدر أسمى للتشريع، و أولوية التأهيل السياسي والحزبي وعلى ضرورة الإصلاح السياسي[2]، وهذا الأمر الذي أربك الحركة وأربك أليات اشتغالها، فمن جهة قبولها بقواعد اللعبة الديمقراطية، ومن جهة أخرى محاولتها المزج بين القيم الإسلامية والقيم الديمقراطية، بين التداول على السلطة داخل الحزب و بين فكرة

[1] ميمون محمد، **الممارسة الديمقراطية من منظور الاحزاب الاسلامية في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص سياسي، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، 2008، ص 85.

[2] محمد أبورمان، **ما بعد الاسلام السياسي، مرحلة جديدة أم أوهام ايديولوجية**، مؤسسة فريدريش إيبرت سليمان، عمان، 2018، ص 124.

الامير الذي يطاع ولا ينازع في الامر، وهذا ما جعل الحركة الاسلامية عموما تعيش حالة من عدم الاستقرار بسبب عدم وضوح مرجعيتها الفكرية، وتخبطها بين الحداثة وبين التقليد.

وكذلك عدم مواكبة الأحداث و التغيرات ساهمت في هشاشة الأحزاب الإسلامية خاصة في ضل ضبابية قراراتها وأدائها السياسي في إتجاه القضايا المرتبطة بالمجتمع، وإذا عدنا إلى حالة حركة مجتمع السلم فإن أغلب قراراتها بعد وفاة مؤسسيها كانت تتسم بالنقد بالدرجة الأولى وابتعدت عن تقديم البديل، لما أنتج بنية تفكيكية ساهمت في الإختلالات في سن القوانين في ظل أحادية تسيير الحزب وساهمت في حالة الإنقسام، في نفس الوقت ابتعدت عن مسايرة النظام السياسي وقراراته، بل حاولت عقد تحالفات سياسية معه، بالإضافة إلى الإستوزار لبعض قياديها، هذا الصراع بين أقطاب الحركة أنتج علاقات قبلية ونسبية وحتى زبونية من خلال التحالفات السياسية والمناصب الوزارية التي كانت في أغلبها ثانوية، وبالتالي هذه العلاقات القرابية المستحدثة ذات طابع زبوني تجلت في شكل قرابي أو طائفي أو نزعة أو تشكيلة[1]، أي تراتبية من حيث الوظائف بداية بالإنضمام إلى الحزب ثم الإنشقاق عنه، إلى الولوج في دواليب السلطة من خلال التحالفات السياسية عن طريق إنشاء أحزاب سياسية موازية أو الإستوزار كحالة فردية، إضافة إلى الهامشية التي أصبحت ميزة لدى الحركات الإسلامية سواء في علاقاتها مع السلطة السياسية، حيث تبقى المصلحة المشتركة هي الفيصل في ربط العلاقة بينهما، أو في العلاقات داخل الحزب التي تؤسس للقرارات المنفردة وهذا ما ينتج خلل سواء في البناءات الداخلية للحزب والتي تستغلها الدولة في خدمة مصالحها لا سيما في الانتخابات التشريعية، وهذا ما أكده أرنست غلنر على أن الهامشية خاصية مجآلية متصلة بالموقع أي مراكز السلطة تساعد في بناء وتطور الحزب وقوة قراراته السياسية موازاة مع تماسك أعضائه، وهذا ما يضمن الإستمرارية والتوازن وإقصاء لكل ما هو خضوع.

[1] Jonathon fridman, **choc de cultures et logique du déclin higémonique**, in : Hosham dawod et autres oqcit, p 278.

من خلال هذا يمكن القول بأن المقاربة الانقسامية صالحة لتحليل تلك الحالة من التفكك الدائم التي اصبحت ترافق الحركة الاسلامية سواء في الجزائر او غيرها، وهي حالة ناجمة عن عدم قدرة الحركات الاسلامية على الفصل في مرجعيتها، حيث انها من جهة تتبنى الحداثة والديمقراطية ومبدأ التداول على السلطة، ومن جهة اخرى هي أيضا تخضع للمرجعية الإسلامية التي تقوم على فكرة الخضوع والانصياع لفكرة أمير الجماعة، أو الخروج عنه والانشقاق وتبادل التهم، هذه الوضعية جعلت الحركة الإسلامية تعيش على جملة من الازمات المزمنة في ظل عدم قدرتها على التوفيق بين مصالح القيادات العليا، ومتطلبات الفئات الوسطى وحتى القواعد الشعبية، مع وجود سلطة سياسية قوية ومتحكمة في زمام الأمور ولديها قدرة على توظيف الأموال وتقديم المناصب كإغراءات للقيادات الاسلامية، التي لم تستطع المقاومة منذ عهد المؤسس محفوظ نحناح وصولا إلى عهدة سلطاني والذي افرغ الحركة من محتواها، وساهم في إنقسام الحركة وانشقاق عدد كبير من قيادتها وبحثهم عن منابر أخرى، هذا الواقع دفع بالقواعد الشعبية الى مقاطعة الحركة والانسحاب سياسيا ومشاركاتيا.

**2-2- الجدلية الإنقسامية: الصراع الداخلي و ترسيخ مبدأ الطاعة:**

تعتبر مسألة تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الإسلامية من القضايا الشائكة بفعل إستنادها إلى الشريعة الإسلامية، وإلى النص القرآني رغم مرورها بتجارب سابقة بداية من التعديل الدستوري الذي أقر بالتعددية كآلية جديدة داخل الحقل السياسي الجزائري، وحركة مجتمع السلم كأقوى حزب سياسي إسلامي نجحت من خلال تجاربها السابقة سواء في الموالاة أو المعارضة إلى إبداء رأيها، والذي كان في أغلبه نقديا بعيدا عن البديل، وهذا ما جعل أغلب قراراتها السياسية سواء اتجاه الدولة بعيدة عن الجانب العملي، أما داخليا فقد كانت أحادية تستند إلى النص القرآني وبعض الشخصيات الكاريزماتية، والتي أرادت بعد وفاة مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح المحافظة على نهجه، لكن التغيرات السياسية أثرت على الوضع الداخلي للحركة، وعلى قراراتها التي تفتقد إلى الديمقراطية،

والتي تتحدد وفق شرطين المشاركة و الإجماع النسبي، والمضمون الديمقراطي للقرار والذي يتحدد وفق معيار الجودة الموضوعية للقرار(رشادة القرار)، وقبول القرار من جانب من سينفذونه[1]، بمعنى أن صنع القرار يجب أن يمر على عدة مراحل وهذا ما تفتقده أغلب الأحزاب الإسلامية بحكم توجهاتها الإسلامية، وهناك من يرى أن تعاليم القرآن أسست من الديمقراطية، وهذا ما أكده عباس مدني زعيم جبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر بقوله "إن الإسلام دين يسعى وراء الحقيقة والحقيقة لا يمكن قياسها حصرا بالأقلية أو الأكثرية الحقيقة هي الحقيقة سواء جاءت من الأقلية أو الأكثرية، فإن كانت الأكثرية مخطئة والأقلية مصيبة، فإن المسلك الصحيح يكون مع الأقلية"[2] ، وهذا ما يفسر أن القوانين الداخلية للحزب يجب أن تستند إلى رأي الجماعة، وليس بالضرورة الأغلبية، كما يصدر القرار عن طريق الحوار أو حتى بدونه، فالأحزاب الاسلامية تتبنى فكرة أن القرار يدور حيث ما دار الدليل والنص وليس رأي الجماعة، وبذلك هي تريد أحزاب على شكل طوائف دينية حيث يأتي على رأسها مجموعة من المشايخ الذين يتولون التسيير دون وجود من ينازعهم، كونهم مصدر المعرفة والتوجيه وليس مصدر للنقاش والجدال، وهذا ما جعل تلك الاحزاب تعيش حالة من التناقض بين الممارسة الديمقراطية والممارسة الكهنوتية الدينية.

أما فيما يخص علاقة الحزب الإسلامي مع مناضليه أو قاعدته الشعبية فتتسم بنوع من القطيعة خاصة إذا لاحظنا أنها تظهر في صورة مناسباتية وتكون أكثر وضوحا فقط في المواعيد الانتخابية، مما شكل نوعا من الانفصال و سعة الهوة بين المتعاطف، والمناضل، والقيادي وجعلهم في معزل عن إبداء رأيه في القرارات التي تسن وهذا راجع أساسا إلى ضعف العمل الحزبي في شقه السياسي وعدم قدرة قيادي الحزب على هيكلة المناضلين بحكم خبرتهم القليلة، أو نقص تفاعلهم مع الطبقات الاجتماعية الأخرى، خاصة

[1] محمد عبد الله عبد الرحيم، **أساسيات الادارة و التنظيم**، الشركة العربية للنشر التوزيع، القاهرة، 1996، ص 160.

[2] دانيال برومبرغ، **التعدد و تحديات الإختلاف: المجتمعات المنقسمة و كيف تستقر**، ترجمة: الايوبي سعيد، دار الساقي، بيروت، 1997، ص 316.

في ظل نظرة الشعب الجزائري لهذا التيار وحكم سيرورته التاريخية التي أنتجت حالة من اللا أمن واللا ثقة، والتي لم تحاول الحركة إصلاحها بسبب حالة الانشقاقات التي عرفتها بعد وفاة مؤسسها وجعلت تعبئتها الجماهيرية تقل بفعل حالة الصراع، والقرارات الشخصية التي وسعت الفجوة بين القيادة والشعب على مستوى الهياكل، أو على مستوى المجتمعي وهذا بسبب ضعف الثقافة السياسية سواء من طرف القياديين والمناضلين أو حتى المؤيدين في المجتمع وهذا ما أكده عزمي بشارة بأن "الثقافة السياسية الهشة للقواعد الشعبية قابلة للتعبئة ضد الديمقراطية وهذا طبيعي في مجتمعات لم تتمرس بالعمل الديمقراطي ولم تتشرب قيمه، و تنشأ عليها"[1]، حتما أن السلوكيات المرتبطة سواء بالثقافة أو الوعي السياسي لدى الإسلاميين تساهم في حالة من القطيعة بين مختلف الفاعلين داخل الحزب، وينتج عنها نوع من فقدان الثقة في القياديين الذين يفقدون أدوارهم ويفقدون الأصوات المساندة لهم بغض النظر عن اتخاذ القرارات، وهذا ما يؤسس لنوع من الشخصانية في إنتاج سياسات معينة ترجع أساسا إلى ضعف الخبرة لدى القياديين في تسيير وتنظيم وتقسيم الوظائف الحزبية، والاهتمام بالجانب التعبوي ومسايرة التغيرات المجتمعية وفق حركة تجديدية تساير المشكلات المجتمعية، وهذا ما أكده ماكس فيبر على أن الأحزاب وليدة الديمقراطية وعلى الأخص الاقتراع العام بما يتضمنه من ضرورة تعبئة وتنظيم الجماهير[2]، أي أن الحزب لا يقوم على الروابط الدموية والدينية بل بالعكس هو جاء ليفكك هذه الروابط، ويؤسس لرابط المواطنة والمؤسسة وهذا ما تفتقده الاحزاب الدينية والحركات الاسلامية، التي ترفع شعار الاخوة الدينية وهذا ما يؤثر على العلاقة بين القواعد الشعبية والقيادات، حيث تتحول من رئيس ومرؤوس الى شيخ ومريد وتابع،

[1] عزمي بشارة، **رئيس مؤتمر الاسلاميون و نظام الحكم حوار الاكاديميين و الاسلاميين**، المركز العربي للدراسات و الابحاث، ط2، 2013 ، ص 65.

[2] سليمان صالح الغويل، **ديمقراطية الاحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة**، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ص 52.

وبذلك امكانية الارتقاء وابداء الراي تكون معدومة وهذا ما يؤثر على اداء الحزب وعلى توسع قواعده الشعبية.

كذلك في ذات السياق نجد فكرة الولاءات تقصي كل ما هو كفاءة، وهذه الفكرة مترسخة في كل الكيانات الحزبية، بحيث نجد الأحزاب الإسلامية من خلال العدد الهائل للأحزاب نتيجة الإنشقاقات، والتي كانت فيها حركة مجتمع السلم ضحية بفعل حالة الضبابية التي عرفتها بعد وفاة مؤسسها والتي برزت عواقبها في المؤتمر الرابع سنة 2008، و بالتالي حب الزعامة والولاء فكرة مترسخة لدى الإسلاميين، وهنا يصبح الحزب يشتغل للقبيلة التي استنتج منها ابن خلدون المقاربة الانقسامية في تفسير نشوء الملك والدولة وانهيارهما من خلال الهيمنة والسيطرة ورفض التداول، إلا عن طريق القوة والانتزاع وهنا نجده يقول "فهم متنافسون في الرياسة، وقد لا يسلم أحد منهم الأمر لغيره ولوكان أباه و أخاه أو كبير عشيرته"[1]، أي أن فكرة القبلية مترسخة داخل الحركة، إضافة إلى عدم قدرتها على تقديم بديل عن المرحوم محفوظ نحناح بحكم شخصيته الكاريزماتية، وبحكم قراراته لم يرسخ أيضا الديمقراطية كآلية لإعادة التداول على سلطة الحزب مستقبلا، وهذا ما كان عائقا أمام إيجاد شخص تتوفر فيه صفات القائد الحقيقي، الذي يتميز بالثقافة والوعي السياسي اللازم، هذه العقبات ساهمت في جملة من الانشقاقات لاحقا من خلال الجماعات المنفصل، والتي حاولت من خلال المؤتمر الرابع الوصول إلى السلطة لكن مخرجات المؤتمر أظهرت حالة من تفكك النسيج الداخلي للحركة، وهذا ما أكد عليه كل من دوقلاس راي، وميشل تايلور على أن الانقسام يمثل تجزئة المجموعة الكبيرة إلى وحدات صغيرة تؤثر بشكل أدنى على أعضاء المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انقسامات سياسية مختلفة، تتمظهر بشكل واضح خلال العمليات الانتخابية، وضمن عضوية التنظيمات المتعددة»[2]، أي أن عملية الانقسام والانشقاق ما أن تبدأ فإنها لا

[1] عبد الرحمان بن خلدون، **المقدمة**، الجزء الاول، دار الترتيبية للنشر، بدون طبعة ، 1984، ص 198.

[2] Yonhyok, **choc social cleavage and party support**, sudertons hogs kola, sodertorus, 2002 , p4.

تتوقف، فهي أشبه بانقسام الخلية السرطانية والتي تستمر في الانقسام بشكل غير معقول، إلى أن تقضي على الجسم وتؤدي إلى نهايته، وهذا ما تعيشه الحركة الاسلامية في الجزائر والتي أصبحت تعاني من حالة من الانقسام والتشظي المستمر، بسبب وبدون سبب، وهو ما أثر على أدائها وشعبيتها

ومن خلال ما جاء سابقا، حيث حاولنا أن نحدد فكرة الصراع الداخلي وعلاقته بالثقافة الديمقراطية داخل الأحزاب الإسلامية، وبالأخص حركة مجتمع السلم وفق ثلاث متغيرات الأولى مرتبطة بفكرة إتخاذ القرارات داخل الحزب بمعزل عن الفاعلين داخله، وكذلك فكرة الولاء والتي ترسخت بعد وفاة قائدها الشيخ محفوظ نحناح، بالإضافة إلى علاقة قيادي الحزب مع عامة الشعب وخاصة فئة المناضلين، والتي أصبحت تمثل قطيعة بفعل نقص الثقافة والوعي السياسي لدى القياديين مما أثر على التكوين سواء المناضلين وكذلك سياسة الحزب لمختلف أطياف المجتمع، أي ان حركة مجتمع السلم أصيبت بصدمة بعد رحيل مؤسسها محفوظ نحناح، وأصابها شبه عجز عن تعويضه، لكنه في نفس الوقت فتح باب المنافسة بين القيادات من الصف الاول، والتي لم توظف أدوات الصراع داخل الاحزاب السياسية كمؤسسات حداثية، بل حاولت الاستثمار في الجانب الديني والدعوي من الحزب، وهذا ما أسس لثقافة الاقصاء والقطيعة والخصومة ومهد الطريق أمام الانشقاق والانفصال، وهذا انعكس ايضا على موقف القاعدة الشعبية من القيادات مما أسس لحالة من القطيعة وهذا ما فاقم من أزمة الحركة وتراجع أدائها.

### 2-3- الإنشقاق: إستقطاب السلطة للقيادات الإسلامية:

يقول **محمد الزاني** رئيس حزب الشورى والاستقلال المغربي قد تصاب الأحزاب بآفات نذكر منها ما يتمثل في بعض الأعضاء ممن يحشرون في زمن المستكبرين في الأرض، يظنون أنهم يؤلفون ارستقراطية في الحزب، وأنهم فوق أنظمته ورجاله[1] بناءا على ذلك أغلب الأحزاب الإسلامية في الجزائر كانت تستند إلى شخص واحد في اتخاذ

[1] سعيد نكاوي، **المشهد الغربي بالمغرب بين التحالف الانشقاق**، دار نشرالمعرفة، الرباط، 2003، ص 49.

القرارات سواء داخل الحزب، أو في علاقته مع السلطة دون العودة إلى مبادئ الحـــزب، وأنظمته ولوائحه، بالتالي تولدت حالة من الانسداد داخل هذه الحركات على غرار حركة مجتمع السلم التي أسست لظاهرة الانشقاق كآلية للبحث عن مكاسب أخرى للمنشـــقين، أو كردة فعل عن حالة الاقصاء التي كانوا يعيشونها داخل الحزب الأم، هذه الخلافات حاولت السلطة استغلالها لما يخدم مصالحها الشخصية خاصة إذا رجعنا إلى العلاقة بين السلطة، والأحزاب الإسلامية بعد الانفتاح السياسي، والتي اتسمت بنوع من الصراع والاصـــطدام المباشر قبل فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وأثرت على نهجها السياسي كما أثرت على تعبئتها الشعبية، أما فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حاولت الحركة الإسلامية إعادة بعث نفسها من خلال الإصلاحات والمشاريع السلمية التي جاء بهـــا الـــرئيس كمحاولـــة لإعادة لم شمل مختلف التيارات لخدمة الجزائر، غير أن وفاة مؤسسها الشـــيخ محفـــوظ نحناح أعاد للإسلاميين ضرورة النظر في الهيكلة الداخلية للحزب، خاصة على مســـتوى القيادات والتي كانت الإشكآلية المطروحة داخل الحزب، ومدى قدرة القياديين فـــي تبنـــي فكر وممارسات مؤسسيها والذي اعتبره البعض من أمثال عبد الرزاق المنصري و أحمد الدان" محور قوة الحركة فكريا وأطوارها الروحية ومواقعها السياسية، وخنادقها القياديـــة منذ أن وضع أولى لبنات التأسيس"[1]، هذه المقومات افتقد إليها القياديون لاحقا أمثال أبـــو جرة سلطاني الذي أسس لمنطق المشاركة مع السلطة من خلال قبول منصب وزير الدولة في حكومة أحمد أويحي، والتي لاقت معارضة من طرف الفاعلين داخل الحركـــة، علـــى رأسها مجلس الشوري الوطني[2]، والذي اعتبر الأمر تعديا صارخا على مبادئ الحركـــة، وقد رد أبو جرة سلطاني على معارضيه دخول الحكومة بقوله "أنـــا رئـــيس الحـــزب و الناطق باسمه طبق القوانين الحركة، وكل خروج عن هذا الالتـــزام يعـــد تعـــديا علـــى

[1] عمراني كربوسة، **حركة مجتمع السلم، ما بعد المؤتمر الثالث، 5 أوت**، 31 ديسمبر 2003، ص 12.

[2] نوار سوكو، **حوار مع أحمد الدان، الأمين الوطني للشؤون السياسية والإعلام**، جريدة الخبر الاسبوعي، العدد 324، 20 ماي 2005، ص 6.

الشرعية"[1]، ما يؤكد على أحادية إتخاذ القرار داخل الحركة، نفس الوقت أول خطوة لابتعاد الحركة عن نهجها المعارض والولوج في دواليب السلطة من خلال التحالفات السياسية والإستوزار، وهو المسار الذي كان يبحث عنه النظام الرئيس الراحل بوتفليقة عبد العزيز كهدف في كسر فكرة المعارضة والتأسيس لفكرة المشاركة المجانية في السلطة، من خلال الحصول على مكاسب مادية وشخصية لقياداتها ونوابها ووزرائها، في نفس الوقت رأت حركة مجتمع السلم في التحالفات الرئاسية ضمان للمصالح[2]، وهذا ما يؤكد على تغيير الحركة لنهجها سياسي لكسب ود السلطة الحاكمة، والتي دخلت معها في صراع خاصة سنوات التسعينات، ومحاولة منها لرد الاعتبار لنفسها وتلميع صورتها لدى الرأي العام، اذ يمكن القول أن نهج أبو جرة سلطاني كان يسعى الى تحقيق هدفين، الأول التخلص من الوسم الذي اصبح يطارد الاسلاميين بانهم غير ديمقراطيين وعنيفين، ومن جهة أخرى الوصول الى السلطة والتأثير فيها عن طريق فكرة الشراكة والتوافق، لكن حجم الحركة داخل البرلمان لم يكن يعكس أي ثقل تستطيع من خلاله التأثير ولذلك تحولت المشاركة في الحكومة من خطوة للتغيير من داخل النظام الى شبه تورط مع النظام الذي كان يشوبه الفساد والكثير من الممارسات غير القانونية.

كما أن دعوة الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة لانضمام الحركة إلى صفوف النظام هو تفكيك للتيار الإسلامي واحتوائه واندماجه مع مقتضيات عمله وسياساته حتى لا يؤثر عليه هذا التيار لاحقا، وهذا ما أشارت إليه صحيفة **موند أفريك** الفرنسية بقولها أن "النية المبينة لبوتفليقة كانت ترتكز بالأساس على ضمان عدم ظهور حزب إسلامي آخر يمثل امتداد الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، وأضافت الصحيفة إلى أن الرئيس عمل جاهدا إلى إجهاض كل محاولة لانبثاق حركة إسلامية جديدة كما عمد على إدماج عناصر وقدماء

[1] حميد يس، **أبو جرة يرد على معارضي دخوله الحكومة**، جريدة الخبر اليومي، العدد 4385، 4 ماي 2005، ص 2.

[2] باحث في شؤون الشمال المغربي، مساعد رئيس التحرير، **هل يتصاعد الخلاف بين الاحزاب الاسلامية و السلطة في الجزائر؟** ، مجلة السياسة الدولة ، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.siyassa.org-eg ، 2015، لوحظ 23 أفريل 2019.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد مضي 10 سنوات على اندلاع الحرب[1]، وهذا ما يفسر نوايا الرئيس في احتواء كل ما هو إسلامي خاصة مع أكبر وأقوى حزب، حركة مجتمع السلم من خلال ما جاء به في عهدته التي تسعى من خلال مشروع مصالحه الوطنية والوئام المدني إلى شراء السلم الاجتماعي، حيث يعتبر التيار الإسلامي السبب في مخلفاته وما نتج عنه في سنوات التسعينات من الصدام المباشر مع السلطة، والتي راح ضحيتها العديد من الضحايا من مختلف أطياف المجتمع، أي أن السلطة السياسية كانت تريد إخلاء الساحة السياسية من أي قوة حية ويمكنها التأثير، فمنذ التعددية انقسمت الساحة السياسية في الجزائر إلى أحزاب حداثية ووطنية وعلمانية تحتمي بالمؤسسة العسكرية، وأحزاب اسلامية تتمتع بقاعدة شعبية واضحة، وهنا كان الرئيس بوتفليقة مجبرا على خطف الإسلاميين من قواعدهم الشعبية عن طريق ضمهم إلى نظامه وتوريطهم في كل ما هو متورط فيه.

وقد أعتبر المؤتمر الرابع منعرجا مهما في تاريخ حركة مجتمع السلم والذي استغلته السلطة في خدمة مصالحها مجددا من خلال حالات الانشقاق التي ظهرت للعلن وكانت أولى تبعاتها انشقاق عمار غول الذي جاء نتيجة الاحتقان والانسداد الداخلي للحركة، والذي شجع بعض القياديين على تغيير الأحزاب، أو تأسيس أخرى والبحث عن المصالح الشخصية المرتبطة بالسلطة، حيث سعى إلى تأسيس حزب سياسي جديد، كما اندمج سياسيا في مخططات الحكومة والذي قلدته منصب وزير الأشغال العمومية وقد استطاع من خلالها رسم صورة جيدة للرأي العام من خلال أدائه و تقديمه لأهم المشاريع التنموية للبلاد[2]، وهي خطة واضحة من طرف السلطة، لإثبات أن حركة مجتمع السلم كحركة إسلامية قد اصبحت عاجزة ولم تعد قادرة على الاستمرار، وأن الانسحاب منها هو الحل،

---

[1] بلال دردور، **كيف أطاح عبد العزيز بوتفليقة بالاسلام السياسي؟**، مقال متوفر على موقع www.arabi21.com ، الاثنين 04 ديسمبر 2017، 07:26، لوحظ 25 أفريل 2019.

[2] **انشقاق عمار غول يهدد حمس بالانقراض** ، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.djazairess.com، بتاريخ 2012/07/21، لوحظ 29 أفريل 2019

لا سيما النجاحات التي حققها عمار غول في ظرف وجيز، بينما بقيت الحركة حبيسة صراعتها الداخلية وباحثة عن قيادات تملا الفراغ الذي تركه محفوظ نحناح، وهذا ما زاد من ضعف الحركة وترهلها السياسي، ورغم الصدع الذي خلفه رحيل عمار وغول وجزء مهم من القيادات والقواعد الشعبية، إلا أن رئيس الحركة أبو جرة سلطاني قابل هذا الإنشقاق بموقف غير واضح حيث أكد على أنه حالة صحية مضيفا أن القاعدة من المناضلين وإطارات الحركة على مستوى الولايات لم تتأثر بذلك معتبرها أن حمس تشهد حالة من الإستقرار ومناضليها محصون من الإنشقاقات التي لم تحدث شيئا من قبل[1]، وهو ما يثبت عدم قدرة أبو جرة كرئيس للحركة على فعل أي شيء امام تصدع حزبه وخسارته لمناضليه، خاصة ان سلطاني هو الاخر متورط مع النظام وقد قبل الوزارة وفقد مصداقيته كرئيس للحركة لدى القيادات والمناضلين وحتى عند المتعاطفين والمؤيدين من خارج الحركة، اضافة الى خسارة الحركة لمكانتها كتيار معارض.

إضافة إلى إنشقاق عبد المجيد مناصرة والذي تقلد عدة مناصب داخل الحركة، لكن أبو جرة سلطاني رئيس الحركة اعتبر هذه الخطوة، جديدة نحو التغيير، وإنطلاقة جديدة لحياة الحركة بمعزل عن القيادات السابقة، ولم يعتبرها شرخا في صفوف الحزب، خاصة بعد الخلافات التي عرفها المؤتمر الرابع، وقد أكدها مناصرة في هذا الصدد بقوله" رفضنا المناصب و الهياكل من دون روح، و الحزب من دون هوية واتبعنا خطى مؤسسينا.... لسنا انشقاقا بل اختراقا يضاف لساحة راكدة جامدة"[3]، وهذا ما يفسر حالة الشرخ والخلافات الداخلية التي كانت تتخبط فيها الحركة والتي لمح إليها عبد المجيد مناصرة، كما أكد أن هذا الانشقاق كان على مستوى التنظيمي، أما على المستوى الفكري فقد أكد على السير على نهج المؤسس محفوظ نحناح، ومن خلال هذه الانشقاقات المتتالية، وحالة الانقسام التي عرفتها الحركة وتمسك أبو جرة سلطاني بمنصبه، نستطيع القول أن رئيس الحركة لم يكن مهتما لمستقبلها بقدر اهتمامه بالحفاظ على مكاسبه مع السلطة السياسية،

[1] أمين سلطاني، **إسألوا غول عن تاجه اذا كان بمقدوره أن يكون بديلا لحمس في المحليات** ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.echoroukonline.com ، 2012/09/03، لوحظ في 3 ماي 2019

لقد بدى نشاطه وكانه جاء لتفكيك الحركة عن طريق الخروج عن مبادئهـــا وفـــي نفـــس الوقت الدفع بقادتها إلى الانشقاق وبالتالي إضعاف الحركة وافقادها لوزنها وقدرتها علـــى التأثير على الساحة السياسية.

إن الانشقاقات التي عرفها التيار الإسلامي في صـــورة حركـــة مجتمـــع الســـلم، استثمرت فيها الحكومة من خلال إدماج قياديهـــا ســـواء فـــي التحالفـــات السياســـية، أو الإستوزار كآلية لاحتواء التيار الإسلامي، وتفكيك صفوفه وقواعده لما يخدم نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث أن السلطة السياسية في الجزائر كانت تمر بظروف مآلية جيدة وحركية تنموية، ومحاولة تقديم شخصية الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على انه منقذ ومخلص للجزائر، وهنا كان لا بد من القضاء على كل التيارات التي تمتلك مصداقية لدى الشارع، حيث لا مصداقية الا للرئيس، فبوتفليقة لم يدمر احزاب المعارضة فقط، بل حتى أحزاب الموالاة لم يعد لها أي وزن، وأصبحت مجرد تابع للرئيس ومنفذ لبرامجـــه، لكـــن هذه السياسة أثرت على الاحزاب الاسلامية خاصة حركة مجتمع السلم لأنها أخرجتها من صفوف المعارضة، وأفقدتها توازنها الداخلي دون أن تستفيد من شيء ملموس، حيث كان التحالف مجاني وبدون أي فائدة، بل ساهم في إضعاف المعارضة الاسلامية، وتحول كـــل قادتها إلى باحثين عن مكاسب شخصية، وبذلك فان للحكومات والانظمة السياسية والسلطة الحاكمة دور بارز في القضاء على الاحزاب المعارضة وتدجينها، عن طريـــق سياســـة الإغراءات التي يتم تقديمها للأحزاب مقابل انضمامها للسلطة وقبولها بقواعد اللعبة التـــي تقوي شخصية الرئيس بينما تضعف كل ما هو موجد على الساحة.

**2-4- الإنشقاق: جدلية الديني و السياسي:**

يلعب الدين دورا مهما في تاريخ الحركة الإسلامية باعتباره سلوكيات تنتهج بهـــدف الإصلاح المجتمعي والحفاظ على المقومات والهوية المجتمعية، فهي تنطلق من فكـــرة أن الإسلام دين ودولة، فقد جمع الرسول صلى الله عليه وسلم بين أمور الدين كنبي، وأمور الدنيا والسياسة كقائد للأمة، ومن كان له من الدين، كان له فيه القول الفصل، وما كان من

أمر الدنيا وحيل السياسة لم يكن له فيه ذلك وترك الاجتهاد والترجيح والمحاججة[1]، فالفكر السياسي لدى الإسلاميين لا بد أن يرتبط بالإسلام وتعاليمه ولا يمكن عزل السياسة عن الدين تحت مسمى السياسة الشرعية التي تهدف إلى إصلاح الراعي والمجتمع ككل، ومن هذا المنطلق نجد أن التوجهات الدينية في نظرتها للمشاركة في العملية السياسية تنقسم وفق عدة اتجاهات[2]:

- هناك توجه محافظ لا يحبذ أن يكون للمؤسسة الدينية دور في العملية السياسية مباشرة كون هذا الدور قد يحرف المؤسسة عن توجهاتها الأساس و يجعل منها أداة الحكم.
- توجه يؤمن بضرورة دخول الدين ورجاله معترك السياسي بغية رفع المظالم عن الناس من خلال التصدي للحاكم المستبد.
- إتجاه أخر يدعو للتكفير والإرهاب كأسلوب يعرض تعاليم الدين واستلام السلطة السياسية لتطبيق الشريعة الإسلامية على سائر البشر.

هذه الاختلافات في الأفكار حول العلاقة بين الدين والسياسة جعلت مختلف التيارات الإسلامية تتداخل فيما بينها حول الآلية المناسبة للعمل السياسي، وتختلف حول آلية المشاركة والهدف من المشاركة وحدود الديني وحدود الدنيوي، خاصة أن الأنظمة السياسية هي أنظمة حداثة ولا تعتبر الدين مرجعية تشريعة وقانونية، بل تعتبره مكون هوياتي يحترم ويبجل دون ان يكون له دور في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يعتبر تناقضا واضحا مع مرجعية الاسلاميين وخلفيتهم الايدلوجية، لكن رغم ذلك نجد إقبال من طرفهم على المشاركة السياسة ودخول العمل السياسي، وهذا ما سيؤثر على أداءهم وعلى مصداقيتهم الشعبية، خاصة أنهم لم يستلموا السلطة وهم مجرد طرف

[1] أمال وشنان، جلال خشيب، **الحركات الإسلامية و جدلية الديني و السياسي**، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 12 أفريل 2016، ص 4.

[2] لزهر بوارضي، **جدلية الدين و السياسة و ثنائية التداخل و التصادم**، المجلة العلمية، العدد 09 ديسمبر2017، جامعة الجزائر ، ص ص 6 ،7.

ضعيف داخل أجهزتها ولا يمكنهم التأثير فيها وهنا تتحول المشاركة الى نوع من الانبطاح والتنازل المجاني عن المبادئ العليا التي يؤمن بها الاسلاميون جميعا.

واذا عدنا إلى حالة حركة مجتمع السلم بصفة عامة والحركة الاسلامية بصفة خاصة نجد أن لها دورا كبيرا في العمل الإسلامي الدعوي أثناء الاحتلال الفرنسي حيث لعب المسجد والزوايا كفضاءات تعليمية دور مهم في الحفاظ على المقومات الدينية، وكذلك مقومات المحلية من قيم وعادات، وقد اعتمدت على هذا النهج إلى غاية الاستقلال، وقد حاولت أيضا بعد الاستقلال المحافظة على هذا المسار التربوي الإصلاحي العلني، خاصة في ظل الدعم الشعبي الذي كانت تتبناه كآلية في فرض الشريعة والعمل وفق منهج الديني، غير أن التطورات التي عرفتها الجزائر بداية من السنوات السبعينات خاصة في صعود الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم في عديد الدول العربية جعلها تغير من مناهجها وتزاوج بين العمل الديني والسياسي في نقد مختلف السياسات، وما تبعها من حالة اللاستقرار والصراع بين مختلف التيارات، وقد عرفت مرحلة الانفتاح السياسي نقلة نوعية في تاريخ الحركة الإسلامية والتي حاولت فيها المزاوجة بين العمل الديني والسياسي من خلال انشاء أحزاب سياسية استجابة لمتطلبات الواقع الاجتماعي، وبالتالي انتقلت هذه الحركات من حركات شعبية إصلاحية إلى حركات إسلامية سياسية[1]، وبالتالي حركة مجتمع السلم تبنت العمل السياسي لكنها لم تتخلى عن العمل الدعوي باعتباره جزءا لا يتجزأ من الايديولوجية الفكرية للحركة، موازاة مع تعبئتها الجماهيرية التي كانت تؤيدها ضد النظام السياسي والذي مارس كل أنواع الاقصاء ضد التيار الإسلامي، إن هذه المزاوجة بين العمل الدعوي والعمل السياسي، ساهم في إرباك الحركة ايضا، حيث أن مقتضيات الدعوة تختلف تماما عن مقتضيات السياسية، لا سيما أنه سياسة وضعية ولا تعتمد على الاسلام كمرجعية، اذ وجدت الحركة نفسها مجبرة على مراجعة الكثير من

[1] محمد أشتيه ، **الفكر السياسي للحركات الاسلامية ، تجربة مصر و الأردن** ، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، فلسطين، ط1 ، 1995، ص 18.

أدبيتها حتى يتسنى لها التكيف مع العمل السياسي، لا سيما بعد مرحلة التسعينيات والازمة الامنية، اذ باشرت كل الاحزاب السياسة الاسلامية عملية مراجعة واسعة لقناعاتها ولأصولها التي تنطلق منها، وهنا اصبحت حركات سياسية اكثر منها دينية دعوية، وهذا ما فاقم من مشاكلها خاصة لدى قواعدها الشعبية، التي اعتبرت تلك المراجعات نوعا من الانبطاح والتنازل المجاني لصالح السلطة السياسة الحاكمة، ولذلك اصبحت الحركة تعيش نوعا من التذبذب والتناقض بين الخطاب وبين الممارسة، وهذا ما ساهم في نوعا من التراجع الوظيفي والادائي لدى الحركة وقلص من قواعدها الشعبية وادى الى مقاطعة الناخب الاسلامي للاستحقاقات الانتخابية مما انعكس على حجم وثقل الحركة داخل المجالس المنتخبة.

وفي ذات السياق نجد أن حركة مجتمع السلم لم تبتعد عن نهجها الدعوي الإصلاحي موازاة مع عملها السياسي، حيث نجد من جهة حزب سياسي مستقل بذاته يعمل في حقل السياسة، ومن جهة اخرى لها جناح جمعوي تابع لها يعمل في حقل العمل الخيري والدعوي على غرار جمعية الإصلاح والإرشاد، ونتيجة ذلك فإن العلاقة بين الدين والسياسة لا يمكن فصلها، أي وجب المشاركة في دواليب الحكم لكن مع المحافظة على الثوابت والآليات المرتبطة بالدين الإسلامي، وهذا ما أكده يوسف القرضاوي عندما سئل عن الحكم الشرعي " إن الحكم هنا يجب أن يبنى على فقه الموازنات فإذا وجد أن مصلحة الإسلام والمسلمين تقتضي الاشتراك جاز ذلك"[1]، بمعنى مادامت المشاركة السياسية تخدم المسلمين فلابد منها دون الإبتعاد عن المنهج الإسلامي، وعلى النقيض هناك من ينفي فكرة المشاركة السياسية ويعتبرها مخالفة للتعاليم الإسلامية وأن الحكم لله وحده، و اعتبار مبدأ الشورى أسمى من الديمقراطية، وهو يرى أن مشاركة الإسلاميين مع أنظمة الحكم يؤدي إلى تمييع المشروع الإسلامي وإقصاء الكفاءات الإسلامية ومنح غطاء شرعي لها، والإبتعاد عن إقامة دولة الإسلام، من خلال ذوبان الإسلاميين في دوائر ومؤسسات

[1] الشيخ عبد الخلاف، **الصحوة الاسلامية ، مناهج و مدارس الحركات**، دار سبيل الرشاد ، بيروت، 1999، ص 330.

الأنظمة الحاكمة.[1] أي ان التيار الاسلامي منقسم على نفسه، وهذا الانقسام موجود حتى داخل الحركة، فجزء منها قد قبل باللعبة الديمقراطية وهو يؤمن بمبدأ المشاركة جلبا لبعض المصالحة الممكنة، ودرء للبعض المفاسد، لكن هناك تيار اخر اصولي داخل حركة مجتمع السلم يرفض المشاركة، وهو يريد الهيمنة اولا على السلطة، وازاحة خصومه العلمانيين والوطنيين، وبعث مشروع الدولة الاسلامية، وهذا ما زاد من تفاقم الانقسام داخل الحركة.

هذه التناقضات بين التيارات الإسلامية في حد ذاتها حول فكرة الديني والسياسي مرتبطة أساسا بفكرة الحداثة، بمعنى أن التغيرات الإجتماعية والسياسية فرضت عليها التغيير في مناهجها، وفي آليات عملها لمواكبة مختلف التطورات، وهذا ما ينعدم في بعضه منها، حيث تبقى ممارساتها تقليدية تنفي كل ما هو حداثي خاصة في إتخاذ القرارات من منطلق مبدأ الثوري والحفاظ على الأخلاق، والتي لا يمكن عزلها عن الحقل السياسي، فالأخلاق كمنظومة قيمية لابد أن تحكم العلاقات السياسية كما تحكم البعد الفردي في ارتباطه بالمحيط الاجتماعي[2]، أي أن نظرة الإسلاميين لمشاركة النظام السلطة، يقصي المنظومة الأخلاقية من خلال الاندماج وبالتالي التقيد بما يفرضه النظام السياسي وفق شروطه وهذا يعتبر لدى الإسلاميين منافيا لتعليم الدينية، خاصة التيارات الاصولية التي لا يخلو منها أي حزب اسلامي، وهذا ما تعيشه حركة مجتمع السلم وهو يجعلها دائما مهددة بالانشقاق.

إن جدلية الديني والسياسي لدى حركات الإسلام السياسي لا يمكن فصلها عن جوهر تلك الحركات، باعتبار الدعوة جزء مكمل لما هو سياسي، إلا أن التغيرات السياسية جعلت ممارساتها السياسية تتسم بالتقليدية، ولم تؤسس لنموذج حداثي، الذي يعتبر الديمقراطية محور العملية السياسية، في نفس الوقت محاولة بناء الدولة وفق النهج الإسلامي يدعو هذه الحركات إلى إعادة النظر في أليياتها المرتبطة بالدين وعلاقتها بالسلطة السياسية من مبدأ

[1] الشيخ عبد الخلاف، **الصحوة الاسلامية ، مناهج و مدارس الحركات**، نفس المرجع، ص 332.

[2] عصام حميدان، **جدل التدين و السياسة قراءة في التواريث و المتغيرات** ، مرجع سابق، ص 131.

الاعتماد على المبادئ الإسلامية داخل التركيبة البنيوية للأحزاب، ومحاولة تفكيكها في علاقاتها بالسلطة السياسية، هذه الأخيرة التي تعتبر الدين عائقا لتقدمها وتطورها وحاجزا ومعيقا للتغيير الاجتماعي والاقتصادي وتقلص من مساحات حضورها في المجتمع وزحزحتها عن مواقعها السابقة بعد أن كان مربعا وسلطة وهوية.[1] أي ان عدم قدرة الحركات الإسلامية بما فيها حركة مجتمع السلم على الفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي، أو حدود الديني داخل السياسي.

## 3-حركة مجتمع السلم أسباب الانشقاقات و مآلاتها:

بعد الأزمة الأمنية وحل جبهة الاسلامية للإنقاذ، وتراجع الاسلاميين في الساحة السياسية الجزائرية، حاولت بعض الحركات الاسلامية أن تقدم صورة مغايرة عن الاسلام السياسي، وأن تنفي أي علاقة بينها وبين العنف، وتثبت أن مرجعيتها الاسلامية هي مرجعة حداثة ومتقبلة للأخر، وغير اقصائية، وهذا ما تنخرط فيه جل الحركات الاسلامية بعد أي أزمة سياسية تمر بها أي دولة، وهذا ما تجلى في تونس مع حركة النهضة، وفي مصر مع جماعة الاخوان المسلمين، وكذلك عرفته الجزائر مع حركة مجتمع السلم، التي حاولت التقارب مع النظام السياسي بعد إيقاف المسار الانتخابي، هذا القرار الذي حسن صورتها لدى النظام السياسي، لكنه أفقدها مصداقيتها لدى المناضل الاسلامي، الذي اعتبر تلك التنازلات نوعا من المساندة لنظام السياسي الذي انقلب على الشرعية_ وألغى نتائج أول انتخابات تعددية أدت إلى إكتساح الإسلاميين للمشهد، وبذلك فإن توجه الحركة نحو الانقسام والتصدع يعود إلى فترة المؤسس محفوظ نحناح، لكنه أصبح اكثر حضورا بعد رحيله، وفقدان الحركة لزعيمها بثقله السياسي والكاريزماتي.

[1] لزهر بوراضي، **جدلية الدين و السياسة و ثنائية التداخل و التصادم** ، مرجع سابق، ص 12.

### 3-1-حركة مجتمع السلم: بوادر الإنشقاق:

المجتمعات الانقسامية تنزع إلى الانصهار والتكتل في حالة الخطر الخارجي[1]، بمعنى أن المجتمعات بحكم تراتبيتها تسيطر عليها الصراعات الداخلية المرتبطة بالولاءات خاصة المجتمعات التقليدية التي تؤسس للممارسات ما قبل الحداثية داخل فضاء معين يمثل كيانا صغيرا للمؤسسات، أو المنظمات وحتى الأحزاب، وهذا ما عاشته حركة مجتمع السلم بعد الإنفتاح السياسي وخاصة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والتي انقسمت على نفسها، وكرست للإنشقاق والانصهار كآلية داخل الحركة أو تحت ما يسمى الفوضى المنظمة التي تهدف الى الحفاظ على التوازن بين مختلف الفئات إلى جانب تميز هذه الفئات بنوع من التراتب الاجتماعي الدائم مما يترتب عليه ضعف سلطة الزعماء[2]، ومن بين محدداته نجد عدة نقاط أهمها:

- **الايديولوجية: الفكر الإخواني كنهج مشترك:** إن المتتبع لشؤون حركات الإسلام السياسي يجد أنها تشترك في الإسلام كنهج مشترك، لكنها تختلف في الأفكار والمفاهيم، وحتى المرجعيات الفكرية المتبعة في تحديد عملها السياسي موازاة مع عملها الدعوي الإصلاحي، وهذا ما انتهجته الحركة في اتباع الفكر الاخواني كمرجعية وهوية، ولم تستطع التخلي عنه مما جعلها بعيدة عن التفكير المجتمعي المحلي، أي أن الحركة حاولت البحث عن الأصل المشترك وهو التنظيم العالمي للإخوان الذي لم يفصل في الحالة الجزائرية، أي انها تعيش هاجس الوطن وهاجس الجماعة العابرة للأوطان، وهذا ما جعلها تعاني أزمة توفيق بين الوطني والعالمي، كما أن فكر الجماعة والبيعة جعلها دائما ترجح توجه الجماعة على القضايا الوطنية.

---

[1] ليليا بن سالم و آخرون، **الانتربولوجيا و التاريخ: حالة المغرب العربي**، ترجمة: عبد الاحد التبسي و عبد اللطيف الفلق، ط1، دار نويقال، المغرب الاقصى، 1988 ، ص 18.

[2] ولد الشيخ، عبد الودود، **السلطة و القرابة: قراءة نقدية في النظرية الانقسامية**، ترجمة: السيد بن أباه، حوليات كلية الاداب و العلوم الانسانية، العدد 4، جامعة نواكشوط، 1993، ص 59.

• **فكرة القرابة:** أي العلاقة بين الأطراف على المستوى التنظيمات الدولية، والتي ساهمت في الشرخ داخل الحركة، أي أن الحركة وبحكم سيرورتها التاريخية بقيت متمسكة بالنهج الاخواني كوافد رئيسي للأفكار، موازاة مع ابتعادها عن المجتمع المحلي، والتي جعلت الحركة على هامش المجتمع الجزائري بحكم أفكارها التي اتسمت بنوع من الهرمية، ولم تتماشى مع متطلبات الشعب الجزائري و ثقافته و مقوماته[1]، ففكرة القرابة المستحدثة والتي تقوم على رابط المصلحة، أو التوجه الديني جلعت الحركات الاسلامية تنفصل عن المحلي وترتبط بالعالمي.

• **التعددية الحزبية وجدلية الصراعات الداخلية:** تعتبر أحداث أكتوبر 1988 نقطة مفصلية في تاريخ الحركة الإسلامية الجزائرية وما تبعها من حالة الإنفتاح السياسي والتعددية الحزبية وقد جاءت بأول انتخابات نزيهة نصبت الإسلاميين على رأس السلطة في الجزائر ممثلين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبدعم كبير على المستوى الشعبي، الذي كان يرى في التيار الإسلامي المخلص والمنقذ من سياسة الحزب الواحد وسياساته التعسفية، خاصة إذا عدنا إلى ما بعد الإستقلال، حيث حظي التيار الإسلامي بنوع من التعاطف نتيجة رفضه لسياسات السلطة السياسة، ونتيجة اتجاهه الإصلاحي والدعوي وقد قابلت السلطة هذا الفوز الكاسح للإسلاميين بانقلاب عسكري دخلت بعده البلاد في دوامة عنف امتدت لسنوات أو ما يسمى بالعشرية السوداء، وإذا عدنا إلى علاقته مع الأخر وبمختلف الأحزاب الإسلامية نجد أنه انتهج سياسة العنف، وهذا ما رفضه الشيخ محفوظ نحناح داعما للسلطة مقابل السلم الإجتماعي، حيث ساند المجلس الوطني الإنتقالي سنة 1994، ومعارضة الفكر الجهادي للجماعة الإسلامية المسلحة والحوار مع السلطة،[2] كل مؤشرات تشير إلى تراجع إسم الحركة في بورصة التيار الاسلامي، الذي اعتبر أنها قد

---

[1] رقية طرشاوي، **ظاهرة الانقسام داخل الحركة الاسلامية في المجتمع الجزائري ، حركة مجتمع السلم MSP أنموذجا دراسة ميدانية**، مرجع سابق، ص 16.

[2] داليا غانم ، الحزب الاسلامي الرئيس في الجزائر ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.carnegie-mec.org، بتاريخ 14 أفريل 2015، لوحظ في 6 ماي 2019.

انحازت للسطلة على حساب القواسم المشتركة بينه وبين الحركة، وفي ذات السياق عرفت سنة 1995 مشاركة محفوظ نحناح في الرئاسيات، والتي احتل فيها المركز الثاني، لتليها إستوزار بعض القياديين في حكومة اليامين زروال، بالإضافة إلى المشاركة في برلمانيات 1997، والإنتخابات الرئاسية 1999، وهذا ما اعتبرته الجبهة الإسلامية للإنقاذ خروج عن المسار في ظل تقارب الأفكار والإتجاه، ودعما صريحا للسلطة في سياساتها، واعتراضا مباشرا عن العمل السياسي للغير بعد الانقلاب العسكري.

• **سياسة التحالفات السياسية والإستوزار في عهد بوتفليقة:** التحالف السياسي هو فضاء إلتفت فيه أحزاب سياسية ذات توجهات ايديولوجية متباينة وبرامج سياسية واجتماعية متمايزة[1]، بمعنى التحالفات تجمع بين الأحزاب بمختلف أطيافها بهدف خلق برنامج مشترك يخدم كل فئات المجتمع، وقد عرفت الحركة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عدة تحالفات سياسية ساهمت في قربها من السلطة بين شريك تارة، وبين معارض تارة أخرى، وهذا ما سعى إليه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بداية حكمه لاحتواء عناصر التيار الإسلامي بعد العشرية السوداء، من خلال المشاريع التي جاء بها كالوئام المدني وفعلا سارعت الحركة في السعي وراء خطى السلطة من خلال أول تحالف رئاسي سنة 2004 داعم للرئيس بوتفليقة مع حزبي التحرير الوطني و التجمع الديمقراطي[2]، وقد واعتبر البعض أن مشاركة الحركة في التحالفات هو خروج عن نهجها المعارض، والبحث عن كيانات سياسية تنفي ايديولوجيتها الفكرية و انصهارها مع مختلف التيارات.

هذه المؤشرات التي سردناها كانت محددات أساسية في بوادر الإنشقاق الحزبي داخل الحركة خاصة بعد وفاة مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح، وبداية الصراعات الخفية، والتي ظهرت للعلن بداية من المؤتمر الرابع عام 2008، والذي رسخ الإنشقاق داخل

---

[1] نور الدين فلاك، **طبيعة التحالف الرئاسي و تفعيل عملية التحول الديمقراطي 1999–2010**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010 – 2011، ص4.

[2] يونس بورنان، **الإخوان شاركوا الفساد في عهد بوتفليقة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.al-aim.com بتاريخ 2020/09/11، لوحظ في 11 ماي 2019.

الحركة كحالة دخيلة، والتي توسعت الهوة أيضا بين قيادات الحركة وبين العمل على معالجة المشاكل الإجتماعية للشعب، أي أن الحركة بدات تنحرف فكريا حتى قبل رحيل الشيخ محفوظ نحناح، لكن ثقله الكاريزماتي حال دون ظهور الخلافات إلى العلن، لكن بمجرد رحيله وعدم وجدو من يسد الفراغ الذي تركه، اتجهت الحركة نحو التصدع واستفحلت الخلافات وفقدت القيادة هيبتها، وبدا الجميع يعلن عن مواقفه على العلن، ويطالب الاصلاح او الرحيل.

### 3-2- حركة مجتمع السلم والانشقاقات الحزبية قبل ثورات الربيع العربي:

مثلت وفاة الشيخ محفوظ نحناح سنة 2003 نقطة مفصلية في تاريخ حركة مجتمع السلم خاصة مع انعقاد المؤتمر الثالث والذي عرف عدة خلافات داخلية ظهرت للعلن بداية من المؤتمر الرابع سنة 2008 والذي عرف صراعات حول أحقية قيادة الحركة، والذي أسس لما يسمى بالانشقاقات كآلية جديدة عرفتها الحركة، وهذا دليل على أن حركة مجتمع السلم كانت تسير بعقلية زعاماتية، وأن الشيخ محفوظ نحناح كان له دور كبير في الحفاظ على تماسك الحركة ووحدتها، وأن رحيله جعل كل الخلافات تطفو على السطح وتمهد لانقسام الحركة على نفسها، وانشقاق العديد من قياديها، ويمكن أن نلخص أهم الأحزاب التي انشقت عن الحركة :

- **حركة التغيير:** أول حزب انشق عن الحركة الأم حمس أسسه القيادي عبد المجيد مناصرة مع عدد كبير من كوادر الإخوان انشقوا عن الحركة الأم سنة 2008، بسبب خلافات مع قيادة الحركة حينها، التي كان يترأسها وزير الدولة أبو جرة سلطاني، حيث أسس حزبا سياسيا بديلا أطلق عليه إسم **جبهة التغيير**[1]، ويعتبر هذا الانشقاق أو الخروج عن النهج الذي أسسه الشيخ محفوظ نحناح بداية حالة الصراع داخل الحزب، نتيجة الخلافات حول الجانب الهيكلي والتنظيمي للحركة وهذا ما أكده عبد المجيد مناصرة بعد

[1] ميرفت عون، **تعرف إلى نشأة حركة الاخوان المسلمين في الجزائر و انشقاقاتها و خلافاتها الاخيرة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.saspost.com، 22 جويلية 2015، 15:00، لوحظ في 12 ماي 2019

المؤتمر الرابع "إن الخلاف مع أبو جرة سلطاني ليس خلافا حول تسيير الحركة، بل هو خلاف منهجي سياسي تنظيمي"[1]، أي أن العلاقة بين أبو جرة سلطاني وعبد المجيد مناصرة داخل حيثيات المؤتمر الرابع كانت تنظيمية حول كيفية تسيير المرحلة القادمة، والتي حاول من خلالها أبو جرة سلطاني فرض نفسه كمترشح له القدرة في خلافة الشيخ محفوظ نحناح لعدة سنوات على رأس الحركة، وهذا ما لم يتقبله عبد المجيد مناصرة واعتبره إقصاءا و تهميشا، إضافة إلى إصرار أبو جرة سلطاني على الاستمرار في التحالف الرئاسي، رغم قضايا الفساد التي كانت تلاحق النظام و شكلانية مشاركة الحركة في التحالف الرئاسي.

إن انشقاق عبد المجيد مناصرة كان نتيجة تبعات ما بين المؤتمرين والتي عرفت قرارات لم تكن مدروسة في نظره، وإنما جاءت لتؤكد حالة اللا تشاور وأحادية القرار السياسي بمعزل عن الجماعة بداية من مشاركة أبو جرة سلطاني في حكومة ائتلافية لدعم ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،، والتي كانت تداعياتها كارثية على الحزب خاصة في ظل التعديل الدستوري الذي أتاح للرئيس عبد العزيز بوتفليقة الترشح لولاية ثالثة من دون أن يحصل على الدعم من قاعدته الشعبية[2]، و هو ما يفسر على أن الصراع لم يكن فقط مرتبط بالجانب الداخلي للحركة وإنما تجاوزها إلى العلاقة مع السلطة السياسية وخياراتها في المرحلة القادمة، من خلال التأييد المطلق من قبل لحركة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والتي اعتبرها عبد المجيد مناصرة مكاسب شخصية على مصلحة الحزب ومناضليه، وتنازلات مجانية لم تقدم للحركة أي فائدة.

وقد عين **مصطفى بلمهدي** على رأس الحركة والذي يعتبر من المقربين من الشيخ محفوظ نحناح رحمة الله عليه وتشبع بأفكاره في أول تصريح له" إن عهد نحناح كان

[1] حكيم حسام، **أزمة حركة مجتمع السلم (2003-2009)**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 10، جوان 2016، ص 241.

[2] داليا غانم ، **تراجع الاحزاب الاسلامية في الجزائر** ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.carnegieendowment.org بتاريخ 13 فيفري 2014، لوحظ في 15 ماي 2019.

الإلتزام بالشورى والقيادة الجماعية، وقد أصبحت بعده الشورى شكلية فكم من المواقف اتخذت بغير شورى وحلت محلها الديكتاتورية والمبادرات الفردية غير محسوبة العواقب، مثل الإستوزار وملفات الفساد والإعلان عن المشروع الإسلامي إنتهى"[1]، وهذا ما يؤكد أن عبد المجيد مناصرة لم يكن وحده من يؤيد فكرة الخروج عن الحركة، وإنما عدة قيادات على غرار مصطفى بلمهدي وغيرهم، وقد رد أبو جرة سلطاني على المنشقين بعد المؤتمر الرابع ليؤكد أن نوايا المنشقين جاءت كرد فعل على حالة اللاتفاهم، وعدم القبول بفكرة ترأس الحركة وعدم قبول النتائج، وأن فكرة الانقسام كانت مترسخة في مخيال المنشقين حتى قبل انعقاد المؤتمر الرابع، وتبريراتهم لم تكن مؤسسة ومقنعة، وقد جاء على لسان جماعة أبو جرة سلطاني بالقول" قولهم هذا ليس جديدا فقد علمتنا تجارب التاريخ أن كل من يريد الإنسلاخ عن جماعته أو تراوده شهوة الخروج عن المؤسسات الشرعية، يرمي بأصحابها بالإنحراف، وعن عجيب ما قرأت في التاريخ الإسلامي أن الذين خرجوا على سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه اتهموه بأنه خرج على منهج الشيخين أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما"[2]، وقد شاركت جبهة التغيير في تشريعيات ماي 2012 تحصلت على أربع مقاعد في أول تجربة انتخابية حاولت من خلالها الجبهة معرفة ثقلها السياسي وكذا قاعدتها الشعبية، خاصة في ظل الدعم الذي عرفته حركة الدعوة والتغيير بعد انشقاقها عن رؤساء مجالس شعبية ولائية، ومندوبين ومسؤولين منتخبين من المجلس الشعبي البلدي، وأعضاء مجالس محلية، وحتى 28 عضوا من أصل 51 يؤلفون كتلة الحركة في مجلس الأمة[3]، أي أن حركة التغيير شكلت صدعا حقيقيا داخل الحركة، وفتحت باب الانشقاقات والانقسامات الذي لن يغلق

---

[1] عبد الناصر جابي، **الممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب الجزائرية بين ارث الماضي و تحديات المستقبل**، المجلة العربية العلوم السياسية ، مرجع سابق، ص 29.

[2] طيفور فاروق، **حركة مجتمع السلم من المشاركة السياسية إلى الشهود الحضاري**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 43.

[3] حفص الزهار، تاريخ الحركة الاسلامية في الجزائر، مقال متوفر على موقع الكتروني www.idas2at.com ، بتاريخ 18 أفريل 2019، لوحظ في 20 ماي 2019.

حتى تفقد الحركة ثقلها وتستشعر ذلك بعد احداث الربيع العربي وعدم قدرتها على الوصول الى السلطة رغم نجاح الاسلاميين في العديد من الدول العربية.

• **حركة تجمع أمل الجزائر:** عرفت فترة مابين 2008 و2011 مرحلة جديدة في المنطقة العربية تمثلت في ثورات الربيع العربي والتي أعادت للتيار للإسلامي في الجزائر فرصة جديدة لبعث نفسه في الساحة الجزائرية خاصة في ظل وصول الاسلاميين في الدول العربية التي مسها الربيع العربي، وإذا عدنا إلى حركة مجتمع السلم كأقوى حزب إسلامي في الجزائر الذي عرف أول انشقاق، تلاه انشقاق ثاني قاده عمار غول والذي يعتبر من أبرز كوادر و قيادي الحركة، حيث حاول إستغلال فترة عودة التيار الإسلامي إلى الساحة السياسية ليؤسس حركة تجمع أمل الجزائر كرد فعل على حالة الصراع والخلاف التنظيمي والسياسي التي برزت أثناء المؤتمر الرابع 2008 والتي ترجع حسب مؤسسيها إلى الأخطاء التي ارتكبتها الحركة بقيادة أبو جرة سلطاني[1]، حيث تعتبر شخصية أبو جرة سلطاني الضعيفة وغير القادرة على التأثير والمتعلقة بالنظام السياسي، أحد أهم اسباب الانشقاق، أو يمكن القول بأنها الشماعة التي علق عليها فشل الحركة وتراجع وزنها، كما أن حالة اللاستقرار التي كانت تعرفها الحركة بعد وفاة مؤسسيها والتي ظهرت خلال المؤتمر الرابع، وقد أعلن عمارغول عن تأسيس الحزب الجديد، وأشرف على إنطلاق أعماله في ندوة وطنية تحضيرية للمؤتمر التأسيسي المزمع عقده أيام 13،15،14 سبتمبر 2012، وقد شارك في هذه الندوة أكثر من ألف مندوب يمثلون 48 ولاية[2] وهو انشقاق حمل عدة تفسيرات، حيث انه سرعان ما تمكن عمار غول من تأسيس حزبه واصبح له تمثيل نيابي، وتفوق على العديد من الاحزاب القديمة.

إضافة الى أن شخصية عمار غول وشعبيته جعلته يحظى بدعم كبير من مناضلي الحركة ومختلف القيادات بحكم أنه رجل تقلد عدة مناصب داخل الحكومة كوزير الأشغال

---

[1] ميرفت عوف، **تعرف على نشأة حركة الاخوان المسلمين في الجزائر و انشقاقاتها و خلافاتها الاخيرة**، مرجع سابق.

[2] **حزب جديد لكوادر منشقة عن أكبر الاحزاب الاسلامية في الجزائر**، مقال متوف على موقع الالكتروني www.alamba.com ، بتاريخ 2012/08/27، لوحظ في 21 ماي 2019.

العمومية، كما أنه مندمج سياسيا معَ مختلف التيارات داخل الساحة السياسية، ما جعله يلقى دعما في تأسيس حزبه قبل تشريعيات ماي 2012 بعد رفضه الإندماج مع مختلف الأحزاب الإسلامية تحت مسمى **تحالف جزائر الخضراء** وقد كان برنامجه يرتكز وفق نقطتين مهمتين طرح برنامج إسلامي بتوجهات فكرية وطنية، وجذب أكبر عدد من النواب والمسؤولين الحكوميين والمحليين[1]، أي أنه أسس حزبا إسلاميا لكن بعيدا عن الولاءات الخارجية، خاصة جماعة الاخوان المسلمين، التي تتحكم في حركة مجتمع السلم، وتعتبر الحركة فرعا لها في الجزائر، وهذا ما دفع الى التشكيك في وطنية حركة مجتمع السلم، بينما حزب عمار غول كان اسلاميا وطنيا بامتياز.

وانطلاقا مما جاء نجد أن إنشقاق عبد المجيد مناصرة، وعمار غول ساهم في إضعاف الحركة داخليا وإضعاف قاعدتها الشعبية نظرا لشعبية المنشقين وثقلهما السياسي، خاصة في علاقاتها مع السلطة الحاكمة والتي استغلت حالة الانقسامات والخلافات لخدمة مصالحها، من خلال اشراكهما في التحالفات السياسية وتقليدهما مناصب وزارية على غرار عمار غول الذي تقلد منصب وزير الأشغال العمومية والتي قدمت أهم مشروع نهضوي تنموي للجزائر، مشروع الطريق السيار شرق – غرب، ومشاريع البنية التحتية التي استفادت منها كل ولايات الوطن فضلا عن احتفاظه بمنصبه في الحكومة[2]، أي أن تصدعات الحركة لم تكن بمنأى عن تخطيط من طرف السلطة السياسية التي سارعت إلى إحتواء المنشقين، خاصة حزب تجمع أمل الجزائر ودعمه من أجل مزيد من الاضعاف للحركة، وسبب تأسيس هذا الحزب جاء على لسان مؤسسيه" أن الحزب يؤمن بالديموقراطية مفكرة وثقافة وقناعة ثم سلوك بعيدا عن حالة الاحتقار والاحتكار، وأن الحزب ليس له أعداء أو خصوم سواء في الداخل أو الخارج، بل نتفهم الإختلاف ونعمل

---

[1] دالية غانم ، **المداليك المتقلبة للاسلام السياسي في الجزائر**، www.carnégie.org ، بتاريخ 2019/07/22، لوحظ في 24 ماي 2019.

[2] **انشقاق عمار غول يهدد حمس بالانقراض** ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.djazairess.com بتاريخ 2012/07/22، مرجع سابق، لوحظ في 26 ماي 2019.

على أن لا يتحول الإختلاف إلى خلاف"[1]، وهي رسالة واضحة الى ابو جرة سلطاتني وممارساته داخل الحركة.

وبالتالي لا يختلف الاثنان عبد المجيد مناصرة وعمار غول حول الصراع التنظيمي والسياسي والمرتبط أساسا حول فكرة الزعامة والقرارات السياسية التي كانت تؤسس وفق مبدأ الأحادية وبمعزل عن رأي القيادة، وهذا جوهر الخلاف بين مختلف القيادات الحمسية، وهذا ما يؤكد حالة الإنفتاح على الآخر التي كان ينتهجها عمار غول بحكم تمرسه في السلطة ومزاوجته بين المعارضة والموالاة، وبحكم تطبيق الفكر الديمقراطي كآلية للعمل الحزبي حيث دعا الجميع إلى إبداء رأيهم حول مشروع الحزب الجديد وتقديم مقترحات وقضايا متعلقة بفكرة هذا الحزب ومبديا استعداده لتلقي كل الأفكار والمقترحات بخصوص إسم الحزب ومبادئه وقيمه الأساسية[2].

وفي ذات السياق حاول أبو جرة سلطاني تبرير إنشقاق عمار غول بقوله "على القيادات المنشقة عن الحركة قول الحقيقة الي الشعب والإفصاح عن نواياهم وأجندتهم والجهات التي تقف ورائهم، وعدم التحجج بمبررات واهية.... قولوا لنا بربكم لماذا انسحبتم؟ هل من أجل أننا لا نريد أن تشارك في الحكومة هل لأننا انحرفنا عن خط الشيخ محفوظ نحناح"[3] ، وهو تصريح مباشر يؤكد على محاولة استمالة المنشقين للحكومة، وعدم إلتزامهم الحزبي ومحاولة البحث عن مناصب قيادية أخرى بمعزل عن التوجه الحزبي، مؤكدا على أن حججهم لا تدل على فكر رئيسها الراحل محفوظ نحناح، وقد وصفهم

[1] وسام فؤاد، **اسلاميو الجزائر تحديات عام 2018**، تقارير سياسية، 12 فيفري 2017، المعهد المصري للدراسات، مصر، ص 10.

[2] **وزير جزائري ينشق عن كبرى الحركات الاسلامية و يؤسس جزبا جديدا**، www.alramedia.com، بتاريخ 16 جويلية 2012 ، لوحظ 1 جوان 2019.

[3] رياض بوخدشة، **سلطاني يدعو غول لكشف حقيقة انشقاقه للشعب الجزائري**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2012/08/01، لوحظ في 4 جوان 2019

بالمندسين بصفوفها بقوله" اذا كان هذا الأمر صحيح فأنا مستعد أن تقوم السلطة باسترجاع رجالها الذين كانوا مندسين في الحركة، و كفى الله المؤمنين شر القتال".[1]

من خلال هذا يمكن القول ان المنشقين عن الحركة، حاولوا تبرير ذلك بالممارسات التسلطية لرئيس الحركة ابو جرة سلطاني، وكذلك الانحراف عن مسار الشيخ محفوظ نحناح، وفي نفس الوقت عدم وضوح توجه الحركة وابتعادها عن نهج المعارضة، بينما دافعت الحركة عن نفسها واتهمت المنشقين بانهم مدنسون في الحركة وبأنهم يبحثون عن مصالح شخصية، وأنهم يريدن تسيير الحركة بعيدا عن قوانينها الداخلية، وهذا الخطاب الذي أخذ صورة التراشق السياسي زاد من حالة القطيعة بين الحركة وبين قواعدها الشعبية.

### 3-3- الأحزاب المنشقة في ظل ثورات الربيع العربي:

نتائج تشريعيات ماي 2012، وتحقيق التيار السلامي وحركة مجتمع السلم لأسوء نتائجه منذ الانفتاح والتعدد، زاد من ترسيخ فكرة ان حركة مجتمع السلم وقيادتها الحآلية قد اصبحت خارج الاحداث، وأن الناخب الإسلامي لم يعد يثق فيها، وأن استمرارها يعني القضاء على التيار السلامي الذي كان يحتل المرتبة الثالثة في كل الاستحقاقات الانتخابية، لكنه أصبح في ذيل الترتيب وبنتائج غير معقولة ولا تعكس قواعده الشعبية، وهنا حاول جزء من المناضلين تصحيح الحركة داخليا، بينما قرر جزء أخر مواصلة حركة الانشقاق والانقسام، وتقديم نفسها كبديل في ضل تداعيات الربيع العربي، وهذا ما ادى الى انشقاق عدة قيادات أخرى وتأسيس مزيد من الاحزاب السياسية الجديدة.

- **حركة البناء الوطني:** تأسست هذه الحركة في 22 مارس 2013 وتعتبر إنتاج الإرث القيادي لحركة مجتمع السلم الذي عرف الإنشقاق منذ المؤتمر الرابع سنة 2008، و يعد مؤسسها **مصطفى بلمهدي** أحد كوادر الحركة سابقا بحكم قربه من قائدها محفوظ

[1] رياض بوخدشة، **سلطاني يدعو غول لكشف حقيقة انشقاقه للشعب الجزائري**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2012/08/01، لوحظ في 4 جوان 2019، نفس المرجع.

نحناح رحمه الله عليه، وتشبعه بأفكاره وقد إنشق بداية عن الحركة ليترأس جبهة التغيير لمؤسسيها عبد المجيد مناصرة ثم لينشق مجددا ويؤسس حركة البناء الوطني، بسبب خلافات داخلية بين قيادات حركة جبهة التغيير[1]، هذه الخلافات الداخلية التي جاءت على لسان مصطفى بلمهدي توضح جليا حالة الصراع حول إتخاذ القرارات الداخلية، والتي تؤسس لإقصاء الشخص بدل الأفكار وهذا ما جعل القياديين في حركة البناء تجاوزه من خلال تأسيس حزب يستمد فكره من الإرث السياسي للشيخ محفوظ نحناح، كما أن مفهوم الشورى كنظام تم نفيه لدى قيادي التيار الإسلامي، وهذا ما أكدته حالات الإنشقاق والإنقسام عن حركة الأم وحتى عن الحركات المنشقة، وهذا ما جسده مصطفى بلمهدي الذي انشق عن حركة التغيير المنشقة عن الحركة الأم، وقد ضمت حركة البناء الوطني قيادات كان لها وزن في الساحة السياسية كأحمد دودان، ووزير السياسة السابق عبد القادر بن قرينة، وصالح محجوبي وهي قيادات انشقت في 2008 عن حمس ضمن مجموعة عبد المجيد مناصرة وأسست جبهة التغيير[2]، قيادات حاولت بناء قاعدة توافقية حول الأفكار السياسية للحركة ومدى تجاوبها مع التغيرات السياسية خاصة إذا لاحظنا أن تأسيسها جاء في ظل ثورات الربيع العربي، والتي عرف من خلالها التيار الإسلامي في الجزائر إعادة إنتاج نفسه مستغلا حالة التفاعل الذي عرفه التيار الإسلامي من طرف الشعب في بلدان العربية، والتي حاولت استغلالها الإسلاميون في الجزائر، سواء من خلال الإنشقاق والتأسيس لأحزاب جديدة، أو حتى التحالفات الحزبية، وهذا ما يؤكد المفارقة بين الإنشطار والذي مثلته حركة البناء الوطني، وبين الانصهار والذي مثله جبهة التغيير مع حركة مجتمع السلم، أي الرجوع إلى حركة الأم بسبب تلاشيها وانشقاق أغلب قياديها، أي ان الانشقاقات لم تكن مدروسة بل حاولت ركوب موجة الربيع العربي وتحقيق مكاسب، بسبب تراجع مكانة ابو جرة لدى القواعد الشعبية.

---

[1] ميرفت عوف، **تعرف إلى نشأة حركة الاخوان المسلمين في الجزائر انشقاقاتها و خلافاتها السابقة**، مرجع السابق.

[2] عثمان لحياني، ع العابد، **حركة البناء الوطني، سادس حزب اسلامي يدخل الساحة السياسة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.djazairess.com ، بتاريخ 01/03/19، لوحظ في 15 جوان 2019.

وفي هذا السياق نؤكد على أن انشقاق **مصطفى بلمهدي** ارتبط بالانتخابات التشريعية ماي 2012 التي تحصلت فيها جبهة التغيير على 4 مقاعد فقط، وهذا ما يمثل فشلا ذريعا سواء للجبهة ولكل تيار الإسلامي بحكم المرحلة الانتقالية التي عرفها التيار الإسلامي من خلال إعادة بعث نفسه داخل الساحة السياسية، وكذا مخرجات الربيع العربي التي حاول استغلالها لمصلحته، لكن الاختلافات والصراعات التي ظهرت بداية من سنة 2008 كانت سببا مباشرا في الفشل الذريع بالانتخابات التشريعية، وجعلت القياديين في صورة مصطفى بلمهدي، وبن قرينة البحث عن منافسة جديدة وفق أطر وفضاءات فكرية، وهذا ما أكده قيادي في حزب حركة البناء الوطني "من الواضح أن شباب الإخوان في الجزائر ملوا الخلافات التي حدثت في السنوات الأخيرة بين قيادات حركة مجتمع السلم، وهناك إرادة قوية وصادقة للم الشمل، وهي إرادة قابلة للتحقق على الأرض، ولكن مع بعض الوقت"[1]، أي أن المشكلة حسب المنشقين تكمن في القيادات من الجيل الأول التي لا تزال تسيطر على حركة مجتمع السلم وتسبح بها ضد تيار الاسلامين ككل.

ومن خلال ما جاء سابقا نجد أن أغلب الأحزاب المنشقة كانت عبارة عن قنابل موقوتة داخل البيت الحمسي انفجرت بانعقاد المؤتمر الرابع، وأسست نماذج حزبية إسلامية انبثقت عن الحركة الأم كرد فعل على الصراعات والخلافات الداخلية بداية تأسيس جبهة التغيير، إلى حزب تاج إلى حركة البناء الوطني، هذه الأخيرة تأسست تحت أنقاض جبهة التغيير حول فكرة الاندماج مع الحركة الأم، والتي لم تعجب أصحاب المصالح ومن يسايرون أفكار السلطة الحاكمة، بين فئة رفضت فكرة الاندماج وأسست حركة البناء الوطني، وهذا ما يؤكد حالة الانقسام، والتزكية في المناصب بطرق قانونية، والابتعاد على نهج محفوظ نحناح رحمة الله عليه الذي أكد على ضرورة التماسك للحفاظ

[1] **إخوان الجزائر يؤسسون حزب حركة البناء الوطني** ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.islamion.com ، بتاريخ 2014/12/31 ، 09:00، لوحظ في 17 جوان 2019.

على الوحدة، استنادا لقول الله تعالى" ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم"[1]، أي ان الحركة دخلت في مرحلة حرجة بالفعل، وهي الانشقاق ثم الانشقاق عن الانشقاق، وهذا ما يشير الى فقدان الحركة لثقلها وغياب قادة حقيقيين يستطيعون اعادة الحركة الى سابق عهدها، خاصة انها خسرت فرصة الربيع العربي التي كان من الممكن ان تمكن الإسلاميين من العودة الى السلطة بقوة وبشرعية شعبية، لكن مواقف الحركة وسياستها المهادنة للنظام افقدتها مصداقيتها الشعبية.

### 3-4- حركة مجتمع السلم بين الانشقاق و التحالف:

عرفت الحركة منذ 2008 حالة من اللا إستقرار داخل صفوفها بسبب الانشقاقات التي عرفتها والتي افقدت بنيتها الداخلية، وشعبيتها على المستوى الجماهيري، وهو ما جعلها تعيد إنتاج نفسها بطريقة أخرى مستغلة ثورات الربيع العربي التي أسست لعهد جديد للتيار الإسلامي في بعض الدول العربية على غرار مصر وتونس والتي عرفت وصول الإسلاميين فيها إلى سدة الحكم، وهذا ما استغلته الحركة في تلميع صورتها سواء من خلال ما مرت به من عقبات بعد وفاة مؤسسها من خلال تأييدها للسلطة وكذا مشاركتها في التحالفات السياسية، وكذا حالة الإنقسامات كظاهرة جديدة داخل صفوفها، وتعتبر انتخابات التشريعية ماي 2012 بوابة جديدة للحركة لإعادة الاعتبار لنفسها وفق معطيات واقعية وببرنامج بديل يبتعد عن التبعية للبرامج الحكومية، وقد حاولت الحركة من خلال فكرة التحالف كتجربة جديدة البحث عن آليات جديدة للوصول إلى السلطة، ومن خلال التشاور بين مختلف الشخصيات القيادية والدعوية للتيار الإسلامي ككل لتشكيل تحالف الجزائر الخضراء كأول تحالف إسلامي يتكون من حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني كأقوى ثلاث أحزاب إسلامية في الجزائر، وقد كشف الأطراف الثلاثة عن قرارهم الدخول في تشريعيات ماي 2012 بقوائم مشتركة وبرامج

[1] **سورة الانفال**، الأية 46.

موحدة[1]، وقد راهنت هذه الأحزاب من خلال التحالف على رد الاعتبار للتيار الإسلامي ككل مستغلين تداعيات الربيع العربي، والإصلاحات السياسية التي جاء بها الرئيس بوتفليقة خاصة قانون الانتخابات، ورغم هذا التحالف الذي عقدته حركة حمس مع أحزاب ذات توجه إسلامي، إلا أنه لم تحقق نتائج كبيرة أو ذات تأثير، وقد تحصلت على 59 مقعدا في البرلمان[2]، وهذا يشير إلى أن هناك أزمة عميقة داخل البيت الاسلامي، وخلل تنظيمي وسياسي وجماهيري، وأن التحالف أو الانشقاق ليس هو الحل لتجاوز هذه الازمات، بل أن الحركة الاسلامية ككل اصبحت بحاجة إلى مراجعة عميقة، حيث أن نتائجها كأحزاب لم تختلف كثيرا عن نتائجها كتكل بل ربما هي أسوء، وهو ما يطرح عديد التساؤلات حول واقع الحركة الاسلامية في الجزائر بعد الربيع العربي.

وإذا عدنا إلى هذه النسبة نجد أن نسبة المقاعد القليلة ترجع أساسا إلى ظرفية التحالف، وضيق الوقت في تحديد آلياته، بالإضافة إلى حالة الصراع حول زعامته سواء في الهرم، أو حتى على مستوى المجتمعات المحلية، وهذا عائق وقف أمام واقعية النتائج المعلن عنها، وأمام هذه التغيرات الظرفية التي عرفها التيار الإسلامي في صورة تكتل الجزائر الخضراء حاولت الحركة الخروج منه، بداية من محليات نوفمبر 2012، وبشكل مستقل عن التكتل الإسلامي[3]، وهناك من يرجع ذلك إلى ضعف نتائج الإنتخابات التشريعية 2012 وكذا اتهامات التزوير التي أطلقتها مختلف الأحزاب الرافضة للنتائج، والتي لم تستطع أن تقدم أي دليل قاطع على التزوير[4]، أي أن الحركة تعيش حالة من التخبط، حيث أنها جربت التكتل والتوحد في تحالف إسلامي، لكنها لم تحقق أي شيء،

---

[1] و ا ج ، **ميلاد تكتل الجزائر الخضراء الذي يجمع ثلاث أحزاب اسلامية** ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.echoroukline.com ، بتاريخ 2012/03/07، لوحظ في 20 جوان 2019

[2] ابتسام بدري، **دور الاحزاب السياسية في خدمة التحول الديمقراطي في الجزائر بين الواقع و الخصوصية ، وطموح تحقيق التكيف** ، مجلة المفكر، العدد 09، ماي 2013، ص 466.

[3] **حركة مجتمع السلم الجزائرية تقرر المشاركة في الانتخابات القادمة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.alhurra.com ، بتاريخ 1 سبتمبر 2012 ، لوحظ في 21 جوان 2019

[4] **الانتخابات التشريعية في الجزائر**، سلسلة : تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، جويلية 2012، ص 3.

وهذا ما دفعها الى الخروج من التكتل دون تنسيق مع حلفائها، وهي كلها ممارسات تشير الى حالة من العجز السياسي الذي اصاب الحركة.

كما أن الظروف التي مرت فيها الانتخابات والحملة الانتخابية أكدت مرة أخرى حالة الشرخ داخل التيار الإسلامي بكل أحزابه، وخاصة حركة مجتمع السلم التي أثرت عليها حالة الانقسامات والانشقاقات، هذه المتغيرات الظرفية جعلت الحركة تعيد النظر في آليات عملها السياسي، مما جعلها تنشق على التكتل وتدخل الانتخابات المحلية منفردة، وتبتعد عن التحالفات السياسية مع الحكومة، لتعلق خروجها من الحكومة بعد 16 سنة من المشاركة، وانضمامها إلى صف المعارضة في خطوة جريئة لكي تعبر عن استيائها من نتائج الانتخابات[1]، وهذا ما حاول الدكتور عبد الرزاق مقري انتهاجه كدليل على القطيعة مع سياسة أبو جرة سلطاني، وأن الحركة قد عادت إلى موقعها الطبيعي وهو المعارضة، وهو أيضا تغيير جذري في سياسة الحركة جاءت نتيجة نقطتين حاولت الحركة من خلالها البحث عن ذاتها المفقودة منذ وفاة مؤسسها محفوظ نحناح التحالف كتجربة جديدة وسياسة المشاركة في الحكومات المتعاقبة، والتي لما تحقق النتائج المرجوة لعدة اعتبارات منها الخلافات والصراعات الداخلية، داخل الحركة، وتداعيات الربيع العربي الذي استغلته السلطة لصالحها بفضل الإصلاحات السياسية قبل تشريعيات ماي 2012، فخروج الحركة من التحالف كان بمثابة محاولة منها لإعادة النظر في مسارها، بعد ان فشلت كل محاولات عودتها سياسيا، وهذا ما يعني الانسحاب، وإعادة ترتيب بيتها داخليا، واهم شيء مع استعادة الثقة التي فقدتها جماهيريا، وهذا ما كان واضحا من خلال خطاب رئيسها الجديد عبد الرزاق مقري، الذي دافع عن خيار المعارضة ورفض كل أشكال التقارب مع السلطة، لكن سرعان ما عاد الخلاف من جديد داخل صفوف الحركة بإقتراب محليات2012، وبروز حالة الانقسامات مرة أخرى داخل الحركة من خلال عدم الإتفاق حول موقف واحد حول الإنتخابات المحلية لشهر نوفمبر 2012، حيث علق بعض

[1] محمد سليماني، **مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة ، نموذج حركة مجتمع السلم**، مرجع سابق، ص 113.

المناضلين بالقول بأن المجالس البلدية ولولائية ليس لها صلاحيات سوى رفع القمامة و قفة رمضان، وأن الإنتخابات القادمة سوف تكون مزورة تزويرا شنيعا أكثر من سابقتها وهناك من رأى أن " المقاطعة في حد ذاتها موقف سياسي له قيمته[1]، بينما رأى البعض الاخرى ان مقاطعة ليست حلا وان المشاركة والتصالح مع القواعد الشعبية مهم جدا لاعادة بعث الحركة في صورتها الجديدة، وهنا يمكن الاشارة إلى أن كل استحقاق انتخابي اصبح يهدد بمزيد من الانقسام داخل الحركة والانشقاق عنها.

ومن جهة أخرى قيادة الحركة الجديدة فقدت الثقة تماما في الحكومة التي أصبحت تستعمل التزوير كآلية للبقاء في هرم السلطة، وهناك من حاول الدعوة إلى المشاركة وتجنب ما أسموه الخوف من الانتكاسة، ودعوا إلى العمل على افتكاك أكبر عدد ممكن من المجالس المنتخبة على الأقل لخدمة مصلحة المواطن وفئات واسعة من المجتمع وضعت ثقتها في منتخبي ورؤساء البلديات من إطارات الحركة[2]، وعدم اتباع الحركة استراتيجية معينة لفتح النقاش مع المناضلين القياديين من أجل الاستفسار والاستفتاء حول قرار موحد من المشاركة أو عدمها في المحليات، أي ان الحركة اصبحت منقسمة على عدة أراء حول الانتخابات المحلية، وهذا دليل على عدم وجود قيادة قوية داخل الحركة قادرة على ضبط الأمور.

ورغم قرار مشاركة الحركة في المحليات بعد سجال طويل، إلا أن نتائجها أثبتت مرة أخرى ضعف ثقلها السياسي نتيجة إنشقاق عدد كبير من مناضليها، وإجتماعيا نتيجة فقدان الشعب الجزائري الثقة فيها، نتيجة قراراتها وتحالفاتها مع الحكومة ويمكن إستخلاص نتيجتين في هذا الشأن:[3] أن الحركة رغم مشاركتها الرمزية في عدد قليل من الدوائر

---

[1] رياض ب، **قواعد حمس تدفع نحو عدم المشاركة في الانتخابات المحلية**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2021/08/09، لوحظ في 23 جوان 2019.

[2] رياض ب، **قواعد حمس تدفع نحو عدم المشاركة في الانتخابات المحلية**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2021/08/09، لوحظ في 23 جوان 2019 نفس المرجع.

[3] **قراءة في النتائج الرسمية للانتخابات المحلية 2012**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.hmsalgeria.com ، بتاريخ 2012/11/30، لوحظ في 25 جوان 2019.

الإنتخابية إلا أن حصتها من المنتخبين لم تتأخر كثيرا عن مثيلاتها بين 1997 و2007 مما يؤكد أن وعاء الحركة ثابت رغم الهزات، وأن الظروف التي جرت فيها الترشيحات والتصريحات كانت كلها تدفع باتجاه اليأس من التغيير عن طريق الصندوق الإنتخابي، ومع ذلك لم تتزحزح الحركة عن الترتيب بين الثالث إلى الخامس ضمن القوى السياسية العشر الأولى، وهنا قراءة اخرى للنتائج تثبت أن الحركة على المستوى المحلي لا تزال تحتل مكانتها، أي أن المشكل موجود على المستوى القيادات العليا، التي لها علاقة بالسلطة الحاكمة، ولها علاقة بولاءات خارجية، وهذا ما جعلها في معزل عن القواعد الشعبية ورهن تقدم الحركة على المستوى الوطني.

## 4- مؤتمرات الحركة من آلية للتجنيد إلى آلية الانقسام والتشظي:

تعتمد الاحزاب السياسية كمؤسسات وكتنظيم سياسي يعبر عن حالة من الحداثة، آلية ديمقراطية لتجديد هياكل الحزب، ولإرساء خيرات كل مرة، خاصة ان المؤتمرات الحزبية تشتغل بآلية التصويت وفكرة الأغلبية والأقلية، في إفراز القيادات، وفي تسطير برنامج الحزب لفترة معينة، وهذا ما يسبقه حورا ونقاش، بين مكونات الحزب السياسي من مختلف الفئات العليا والوسطى والدنيا، إلا أن وجود خلافات عميقة وعدم إحترام اللوائح التنظيمية والقانون الداخلي للحزب، سيحول المؤتمر إلى آلية للإقصاء وممارسة الضغوط، وهذا ما حدث في حالة حركة مجتمع السلم، حيث أصبح كل مؤتمر تعقده الحركة يؤدي إلى حالة من الانشقاق والانقسام، نتيجة الصراع التي فشلت لجان المؤتمرات في تسييرها وتحويلها إلى حالة صحية، وهذا ما ستنطرق إليه من خلال هذا العنصر.

### 4-1- المؤتمر الثالث (2003) وبداية التفكك:

عرفت وفاة رئيس الحركة محفوظ نحناح سنة 2003 بداية مرحلة جديدة في تسيير الحركة، باعتباره الرجل الذي حافظ على سيرورتها بحكم شخصيته الكاريزماتية، ومبادئه الوسطية، وكذا علاقته مع السلطة، وكذا الهزات السياسية التي عرفتها الحركة الاسلامية في الجزائر منذ إيقاف المسار الانتخابي، والتي استطاع احتوائها بحكم شعبيته، لكن هذه

المتغيرات سوف تزول وتؤسس لنموذج حكم آخر بانعقاد المؤتمر الثالث سنة 2003 وهو أول مؤتمر بعد وفاة مؤسسها، نصب رئيسا جديدا بأفكار جديدة، وقد عرفت بداية التأسيس لهذا المؤتمر مرحلة إنتقآلية ما بين (19جوان– 3 أوت 2003 ) حيث تولى الحاج حمو (محمد مغارية) هذه المهمة إلى غاية إنعقاد المؤتمر.[1]

إن هذا المؤتمر جاء لينصب أبو جرة سلطاني رئيسا للحركة لمدة خمس سنوات حيث تحصل على **105** صوت مقابل **95** صوت لعبد الرحمان سعيدي، من جملة أعضاء مجلس الشورى[2]، وقد عرفت هذه الانتخابات حول رئاسة الحركة صراعا خفيا بين تيارين، تيار يقوده أبو جرة سلطاني، وتيار يقوده عبد الرحمان سعيدي، وقد ظهر هذا الصراع والخلاف بين القياديين وتجاوز الجانب السياسي، وهذا ما يؤكد أن حزب المناصب والمصالح الشخصية بدأت بوفاة مؤسس الحركة، الذي مثل حاجزا منيعا أمام هذه التجاوزات والخلافات الداخلية، أي أن شخصية بواصفات مؤسس الحركة الشيخ محفوظ نحناح، لم تكن موجودة ضمن كل المترشحين في تلك الفترة، بحكم أن وفاة مؤسسها جعل القياديين أمام حتمية عقد مؤتمر استثنائي لم يكن مبرمجا، ولم يكن في تلك الفترة أي حديث حول خلافة نحناح، وهذا ما أكده عبد المجيد مناصرة بقوله " من يفكر في إستخلاف الشيخ نحناح فهو مجنون" وهو إعتراف ضمني لعدم قدرة أبو جرة سلطاني في مسيرة الحركة حيث نجد أنه اعتمد على استراتيجية ارتكزت على نقطتين أساسيتين:[3]

- تكثيف الحملات الإعلامية من خلال الدعاية لنفسه، وإعطاء الإنطباع أنه المترشح الأوحد القادر على خلافة محفوظ نحناح، وهذا الخطاب الذي كان يتبناه كل القياديين، الذين ضخمو صورة محفوظ نحناح وفي نفس القوت حاولوا التسويق لأنفسهم، هذه الممارسات التي انت مؤشر الى ان المؤتمر لن يمر على خير.

[1] حكيم حسام، **أزمة حركة مجتمع اليسلم (2003–2009)**، مرجع سابق، ص 236.

[2] محمد بغداد، **التركة المسمومة أزمة حمس**، مرجع سابق، ص 68.

[3] حكيم حسام، **أزمة حركة مجتمع السلم (2003–2009)**، مرجع سابق، ص 237.

• إعداد مشروع سياسي بالاتفاق مع قيادات نافذة داخل الحزب وأطراف فاعلة خارجه وهي مؤشرات ساهمت في رئاسته للحركة بحكم شعبيته وتمرسه في الساحة السياسية بالإضافة إلى مرحلة ما قبل إنعقاد المؤتمر، وعمله على كسب رد مختلف القيادات والمناضلين داخل الحركة، وهذا ما أكده بقوله" سينعقد المؤتمر الثالث للحركة، وسيكون لا محالة محكا حقيقيا لإجراء تغييرات المطلوبة والمرجوة وسيكون ذلك – إن صح التعبير– قطيعة مع الممارسات السابقة، إضافة إلى كونه ينبغي أن يكون نقلة نوعية في الممارسة الثورية و الديمقراطية"[1]، بمعنى أن أبو جرة سلطاني حاول من خلال هذا القول إعادة النظر في الجانب التنظيمي التسييري ما بعد المؤتمر من خلال بناء آليات العمل الحزبي داخل الحركة، وفق مبدأ الديمقراطية خلافا للرئيس محفوظ نحناح الذي كان يعتمد على مبدأ الشورى وهو ما يؤكد حالة الخلاف حول عدة نقاط مشتركة بين القياديين والتي ظهرت بوادرها بعد وفاته.

إن بداية أبو جرة سلطاني على رأس الحركة جعله أمام حتمية العمل على نقطتين أساسيتين: المحافظة على الإرث التاريخي، ولم شمل كل المناضلين والقياديين بعيدا عن الخلافات، وخاصة في شقه الداخلي للحركة من خلال بعث روح المبادرة والحوار وترسيخ مبدأ الديمقراطية، التي كانت في نظره منعدمة في حكم الرئيس السابق، ومحاولة التقليل من حالة التوتر والخلافات التي نشأت أثناء إنعقاد المؤتمر الثالث، وهو ما يؤكد النوايا التي ظهرت للعلن بعد وفاة المؤسس، أي أن أبو جرة سلطاني وبعد ترؤس للحركة لم يخفي انزعاجه من طريقة محفوظ نحناح في التسيير، وهذا ما اعتبره مناضلوا الحركة وقياديها خطابا غير مقبول وتشكيك في مسار المؤسس.

كما أن فكر أبوجرة سلطاني ومفاهيمه التغييرية جعلت الحركة أمام خيارات عديدة بداية من سنة 2004 وتأييدها للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وهو ما أجج حالة الصراع بين القياديين، والتي سوف تظهر للعلن بداية من المؤتمر الرابع سنة 2008 بين عبد الرحمن

[1] محمد بغداد، **التركة المسمومة أزمة حركة مجتمع السلم**، ص 48.

سعدي وأبو جرة سلطاني، وهذا ما يؤكد الإعتراف بأن معظم البواعث الصراع كان صراع على مستوى القيادات، وهو الذي قسم الحركة إلى قسمين، لم يكن في الواقع إفرازا طبيعيا ولم يكن ايضا لينتج عن حالة الإختلاف الطبيعي في الرأي و الفكر بقدر ما كانت محصلة سنوات كاملة من الصراع الخفي على المصالح والمواقع[1]، وهذا ما يؤكد حالة الصراع الخفي ما بين 2003-2008، والذي سوف يتحول إلى صراع علني بداية من المؤتمر الرابع 2008، أي ان الحركة بعد رحيل مؤسسها المفاجئ لم تستطع ايجاد قيادة بثقله، وهنا نستنتج ان نحناح كان له يد في ضعف الحركة من خلال التكريس للقيادة الفردية، وهذا ما دفعت الحركة ثمنه بعد رحيله، حيث اصبحت تعيش على واقع ازمات مزمنة وانشقاقات لم تتوقف الى اليوم.

**4-2- المؤتمر الرابع (2008) وتكريس الانشقاق:**

انعقد هذا المؤتمر بتاريخ 23 أفريل 2008 بالجزائر العاصمة تحت عنوان " **الإصلاح السياسي.. والتنمية**"، نعني بالإصلاح السياسي التغيير السلمي الديمقراطي الذي ينطلق من قول الله تعالى ﴿**قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**﴾[2]، أي إصلاح سياسي وفق نمط ديني ووفق آليات العمل السياسي للحركة، ولا يكون هذا الإصلاح والتغير إلا بمشاركة الشعب فيه، وهنا يمكن أن نلمح إلى فكرة تطبيق الديمقراطية أو ما يسمى الشوروقراطية، والتي كان محفوظ نحناح يخالف مبدأ الديمقراطية ويؤكد على ضرورة تطبيق الشورى كآلية للعمل السياسي، وهذا ما حاول أبو جرة سلطاني تجاوزه في فترة ترأسه للحركة، وكذا يجب أن نلمح أن هذا الإصلاح ارتبط بعدة محاور لكنه ركز على المحور السياسي باعتباره مشروع مهم في تطور البلاد، أما فيما يخص التنمية فقد أكد عليها برنامج المؤتمر الرابع وعلى ضرورة مشاركة الشباب فيها نظرا لقدراته ومؤهلاته التي تمكنه من المساهمة في

[1] نذير مصمودي، **بعد الرصاص الإسلاميون و الاسئلة الساخنة**، دار الشروق للإعلام و النشر، الجزائر، 2010، ص 157.

[2] سورة هود، الاية 88.

تنمية الجزائر، ولذلك جاء شعار المؤتمر الرابع "الإصلاح السياسي والتنمية" ليؤكد أهمية العمل المتواصل من أجل أن يجد كل جزائري وجزائرية موقعه من الأمة والمجتمع والدولة لتحقيق أحسن الظروف لإقلاع تنموي حقيقي[1]، بمشاركة كل أطياف المجتمع وخاصة الشباب بحكم أنهم فئة الغالبة داخل المجتمع، وبالتالي برنامج المؤتمر الرابع جاء ليزاوج بين الإصلاح السياسي سواء على المستوى الداخلي للحزب، أو حتى على مستوى السلطة، الإصلاح المجتمعي المرتبط بالأفراد، هذه الثنائية كانت مقصد الحركة في السنوات الخمس المقبلة، وإذا عدنا إلى حيثيات انعقاد هذا المؤتمر فقد تميز بالتوتر والخلافات المسبقة والتي ظهرت للعلن بداية من المؤتمر الثالث 2003 بين تيار أبو جرة سلطاني، و عبد الرحمان سعدي، وهذا راجع أساسا إلى عدة قرارات كان أبو جرة سلطاني عنصرا فيها من بينها توليه لمنصب وزير الدولة سنة 2005 في إطار تحالف رئاسي دون استشارة أعضاء مجلس الشورى الوطني، وهو ما اعتبره عبد المجيد مناصرة إقصاء للمؤسسة الشورية[2]، وهو ما جعل عبد المجيد مناصرة يتنازل عن ترشحه مؤكدا "خلافنا مع أبو جرة سلطاني لم يكن خلافا حول التيسير بل هو خلاف منهجي سياسي تنظيمي"[3]، أي أن شخصية سلطاني وتحالفاتها مع السلطة الحاكمة فتحت باب الصراع على مصرعيه داخل الحركة ومهدت ليكون المؤتمر الرابع نقطة مفصلية في تكريس سياسة الانشقاق وعدم الاكتفاء بالتعبير عن الخلاف، أي وصول الحركة الى مرحلة اللاعودة من حيث الخلافات السياسية والتنظيمية داخلها.

كما أكد على أن ما جاء في المؤتمر وبرنامجه لم يحاكي الواقع المعاش في فترة مابين(2003-2008)، وهو ما يؤكد عجز أبو جرة سلطاني في تسيير الحزب مقارنة بأفكار مؤسسيها بل بالعكس اندمج في سياسات الدولة، وهذا ما اعتبره مناضليها خروجا عن النهج، وهذا ما نفاه أبو جرة سلطاني بقوله" المتحدثون عن الفشل أو التراجع أو

---

[1] **حركة مجتمع السلم لجنة تحضير المؤتمر الرابع 2008 ،الاصلاح السياسي و التنمية**، مشارع أوراق المؤتمر الرابع، فيفري 2008، ص 8.

[2] حكيم حسام، **أزمة حركة مجتمع السلم (2003-2009)**، مرجع سابق، ص 239.

[3] عبد المجيد مناصرة، **حوار مع جريدة الفجر بعد المؤتمر الرابع**، يوم 2010/12/29.

الإنحراف عن الخط فإننا ندعوهم بإسم الأخوة والدينن وندعوه إلى كلمة سواء بينا و بينه، ثم ندعوهم إلى تدقيق كرونولوجيا الأحداث منذ انتخابات 1997 إلى استحقاقات 2007 فالأرقام لا تحابي أحد"[1] ، كل هذه المؤشرات كان توحي بخلافات أثناء المؤتمر، وقد تركزت حول أربع نقاط أساسية:[2] من يشرف على تنظيم المؤتمر؟، من الجهة المخولة باقتراح 5%من المندوبين خارج العملية الإنتخابية؟، أين يتم إنتخاب رئيس الحركة في مجلس الشورى أم داخل المؤتمر؟، في حالة إسقاط المؤتمرين لمكتب المؤتمر كيف تتم إعادة تشكيله وتركيبه؟.

إن حالة اللاستقرار التي عرفتها الحركة سواء على المستوى السياسي، وحتى التنظيمي والتي ظهرت للعلن بداية من إنعقاد المؤتمر، وهذا ما أكد عليها الباحث محمد بغداد بقوله" إن النزعة الانقلابية داخل الاحزاب تجد لها من المبررات والسياقات التي تشجع القائمين بها في إطار الثقافة السياسية المسيطرة والمستهلكة، وبنظرة داخلية يمكن فهم الأطراف الفاعلة ميدانيا لها وفيها لأنها تتسم بكونها ذات طابع تسارعي يتجاوز السرعة في الانتاج، والممارسة، والانجاز، فعدد الحركات الانقلابية يتجاوز عدد أعمار الاحزاب"[3]، وهذا ما حدث في المؤتمر الرابع حيث استطاع أبوجرة سلطاني حشد التأييد خاصة أنه كان مدعومة من طرف السلطة الحاكمة، وقد استطاعت افتكاك رئاسة الحركة للمرة الثانية، ومهد لمرحلة جديدة للحركة اتسمت بالانقسامات والانشقاقات نتيجة عدة عوامل برزت منذ سنة 2003، وظهرت للعلن سنة 2008، وارتبطت أساسا بالجانب السياسي والتنظيمي، أي أن الانشقاق أصبح أمرا واقعا، وأصبح كل طرف يبرر أسبابها، ويؤكد أن خياراته لا رجعة عنها، وهذا ما جعل من مؤتمر 2008 أخطر مؤتمر تعقده الحركة، كحزب واحد وموحد.

---

[1] أبو جرة سلطاني، **رسالة المؤتمر الرابع**، دار الخلدونية، ط1، 2008، ص 135.

[2] موسى حسان، ابن عطا الله، **الحركة المظلومة في الرد على الكتاب الحركة المسمومة**، دار الخلدونية، الجزائر، ص 269.

[3] محمد بغداد، **النزعة الانقلابية في الاحزاب الجزائرية**، دار الحكمة، الجزائر، 2013، ص 65.

ومن خلال ما جاء سابقا حول المؤتمرين الثالث و الرابع حاولنا أن نبرز مآلات العمل السياسي الذي اتبعه أبو جرة سلطاني في فترة ترأسه للحركة والممتدة من 2003-2013 وأهم الصراعات التي كانت سببا رئيسا في حالة الإنقسام والإنشقاق بعد 2008، و بالتالي يمكن أن نقول أن المؤتمرين لم يؤسسا للعمل السياسي والمحافظة على النهج الذي أسسه محفوظ نحناح وإنما كانا لخلق نوع من اللاتفاهم والصراع حول الرئاسة والمصالح الخاصة، بين فئة تتبع خط نحناح ممثلة في عبد الرحمان سعيدي، وفئة تؤيد فكرة العمل المشترك مع السلطة في إطار التحالفات و الاستوزار هذه الصراعات خلقت نوعا من فقدان الثقة لدى المناضل الحمسي، ولدى المتعاطفين للحركة من مختلف الفئات المجتمعية، وحكمت على الحركة بحتمية الانقسام على نفسها ومهدت لانشقاق العديد من القيادات العليا.

**4-3-المؤتمر الخامس ماي 2013: من المشاركة إلى المعارضة:**

مثل تاريخ 02 ماي 2013 تاريخا هاما في مسار الحركة تميز بانعقاد المؤتمر الخامس، والذي جاء في فترة تميزت بعدة تحولات سواء على المستوى العربي وما يسمى بثورات الربيع العربي، والتي أعطت نوعا من القوة للتيار الإسلامي في هذه الدولة، والتي حاولت استغلاله الحركة ورد الاعتبار لنفسها من خلال خلق تحالف حزبي مع أقوى الأحزاب الإسلامية، وهو مؤشر لعودة التيار الإسلامي للساحة السياسية الجزائرية، وقد شارك في هذا المؤتمر العديد من الشخصيات والمشايخ من مختلف الأقطار العربية من قادة التيار الإخواني، من أمثال الشيخ عبد الفتاح مورو ( حركة النهضة)، و سليمان العمراني (نائب أمين عام العدالة و التنمية)[1]، أي أن الحركة حاولت أن تعود إلى عمقها العالمي، والانتساب إلى جماعة الاخوان المسلمين، وإعلان القطيعة مع السلطة الحاكمة، وتدشين مرحلة جديدة في ظل تداعيات الربيع العربي، وقد عرف المؤتمر انتخاب عبد الرزاق مقري رئيسا للحركة بأغلبية ساحقة قدرت ب 177 صوتا لأعضاء

[1] إنطلاق فعاليات المؤتمر الوطني الخامس لحركة مجتمع السلم الجزائرية، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.ennahaha.tn ، بتاريخ 02 ماي 2013، لوحظ في 3 أوت 2019.

مجلس الشورى، مقابل 65 صوتا لمنافسه عبد الرحمان سعيدي، كما انتخب أبو بكر بن قدوة رئيسا للمجلس الشوري، فيما انتخب النائبان لرئيس الحركة، وهما وزير التجارة السابق الهاشمي جعبوب، وعبد العزيز بلقايد رئيس سابق لكتلة الحركة بالبرلمان[1]، أي ان المؤتمر وفي ظل تداعيات الربيع عربي تجاوز مرحلة ابو جرة ومرحة التحالف مع السلطة وافرز قيادات جديدة تؤمن بالمقاطعة والمعارضة وهو مؤشر جديدة لمرحلة جديدة.

كما أن إنتخاب عبد الرزاق مقري أسس لمرحلة جديدة داخل الحركة من الإندماج في التحالفات السياسية إلى مرحلة المعارضة كخطوة أولى، وقد ساهمت في ذلك سياسة السلطة ومخرجاتها خاصة في ظل الإصلاحات التي جاءت بها قبل تشريعيات ماي 2012، والتي في نظر الإسلاميين خدمت مصالحها، إضافة إلى خيار التحالف والذي لم يكن ناجحا لعدة اعتبارات أهمها ظرفية نشأته، إلى جانب عدم وضوح برنامجه كلها عوامل ساهمت في إنشقاق الحركة عن التحالف و إعادة إنتاج نفسها بعيدا عن مألات السلطة و خياراتها.

وقد مثلت حيثيات المؤتمر نوعا من التفاهم والالتزام خاصة فيما يتعلق باختيار الرئيس، وهذا ما علق عليه رئيس مكتب المؤتمر زين الدين طبال للعربية نت " إن المؤتمر عقد جلساته بشكل هادئ بعيدا عن أي تشنج في الموقف أو تعصب في الآراء كما حدث في مؤتمر 2008"[2]، وهو تصريح يؤكد على حالة الهدوء التي جاء فيها المؤتمر بالإضافة إلى حضور كل القياديين للمؤتمر محاولين إعادة بناء فكر جديد للحركة بعيدا عن الخلافات الشخصية، والتي أثرت على الحركة رسخت لفكرة الانشقاق كحالة مرضية داخل الحركة، أما فيما يخص فترة حكم الرئيس السابق أبو جرة سلطاني فقد

[1] عبد الرزاق بن عبد الله، **عبد الرزاق مقري ريسا جديدا لحركة مجتمع السلم الجزائرية** (محدث 2)، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.aa.comtr ، بتاريخ 2013/05/05، لوحظ في 4 أوت 2019.

[2] عثمان لحيان، **اختيار شخصية معارضة للسلطة على رأس إخوان الجزائر**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.alarabrya.net ، بتاريخ 05 ماي 2013، لوحظ 10 أوت 2019.

عرفت عدة تحولات سواء على المستوى الداخلي للحزب، والتي أسست للانقسام كآلية جديدة، أما على المستوى الخارجي أي علاقة الحركة بالسلطة فقد تميزت بالمشاركة في أغلبها، كلها عوامل جعلت الرئيس السابق يحاول تبرير فترة عمله خاصة أنه صرح مسبقا لعدم ترشحه لعهدة أخرى، وقد أوضح ذلك بقوله "إن المؤتمر القادم يعد فرصة من أجل تقييم مسار الحركة، ووضع أفكار و تصورات المستقبل، في ظل استكمال مبادئ ثورة نوفمبر الجديدة".[1]

وقد حاول أبو جرة سلطاني قبل إنعقاد المؤتمر توضيح رؤيته حول فترة رئاسته للحركة بالإضافة إلى عدم الوقوع في نفس أخطائه، كما أكد على ضرورة لم الشمل والوقوف في كل محاولة للانشقاق مرة أخرى، كما أكد في كلمة أخرى « أتحمل شخصيا المسؤولية المعنوية كاملة عن كل ما حدث عن سلبيات بين أوت 2003، و أفريل 2013 و أنه جاهز للمسائلة والحساب أمام المؤتمر اليوم، و أمام مؤسسات الحركة المخولة غدا»[2]، هذه التصريحات حاول من خلالها أبو جرة سلطاني تبرير فترة رئاسته للحركة وما آلت إليه، وتلميع صورته لدى القياديين والمناضلين والتفكير ما بعد المؤتمر الخامس مثل عهدة جديدة في الحركة تدعو إلى الوحدة ولم الشمل، وإحترام الرأي الآخر، وقد مثل عبد الرزاق مقري التيار المعارض محاولة منه استرجاع المصداقية المفقودة للحركة، و التيار الإسلامي ككل، اذ يمكن القول ان كل قيادات الحركة سواء الاصلاحية او محافظة ادرت ان فترة الانسجام مع السلطة هي اكبر خطأ وقعت في الحركة وقد حر مها الاستفادة من انعكاسات العربيع العربي، وقد ادرك الجميع ان الحركة خسرت مكانتها اجتماعيا وجماهيريا بسبب تورطها مع السلطة، وقد حاولت تصحيح ذلك من خلل قيادات جديدة معروفة بموقفها المناوئ للسلطة.

---

[1] ق و و أ، **المؤتمر الخامس لحركة مجتمع السلم، تقييم المسار ورسم السياسة المستقبلية**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.djazairess.com، بتاريخ 2013/03/23، لوحظ في 16 أوت 2019.

[2] محمد مسلم، عبد السلام سكية، **استقطاب صامت بين أنصار مقري و سعيدي في اليوم الاول من المؤتمر**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.echoroukonline.com، بتاريخ 2013/05/02، لوحظ في 20 أوت 2019.

### 4-4- المؤتمر السادس (2017) وبداية تعافي الحركة:

انعقد هذا المؤتمر سنة 2017 ويعتبر استثنائيا نتيجة الظروف التي كانت تمر بها البلاد، بالإضافة إلى توضيح وشرح أهم ما جاء في السنوات الأربع قبل انعقاده، فمن حيث الموقف السياسي، فقد أكد على ضرورة التشديد على الإتجاه المعارض للحركة، أما في خصوص الجانب التنظيمي والتسييري للحركة بقيادة عبد الرزاق مقري كانت إيجابية مقارنة بسابقيه ومن مواقفه نجد :[1]

- مقاطعة رئاسيات 2014 وتبني أرضية مزفران التي تبحث عن إنتقال ديمقراطي متفاوض عليه.
- مقاطعة مشاورات الدستور والإصطفاف في موقف شغور منصب الرئيس و تطبيق المادتين 88 و102.
- رفض دعوة السلطة المشاركة في الحكومة.
- نقد النظام السياسي ورموزه في الخطابات و المنشورات الفايسبوكية.
- صياغة برنامج للحركة عرف بالبرنامج البديل يعرض رؤية الحركة لتطوير عمل قطاعات الدولة.

هذه المواقف أثبتت أن فترة ما بين المؤتمرين الخامس والسادس كانت إيجابية بالنسبة للحركة ورئيسها عبد الرزاق مقري مقارنة بأبو جرة سلطاني الذي كان يؤيد فكرة الإندماج مع السلطة، وهذا ما جعل الحركة بعيدة في سن برامج وآليات عمل سياسية بمعزل عن السلطة بالنقيض، نجد عبد الرزاق مقري يؤسس لفكرة المعارضة وإعادة بناء نماذج سياسية وبرامج بديلة تجعل من الحركة نموذج للتنافس السياسي مع السلطة في إطار ديمقراطي وقد اعتبر هذا المؤتمر مرحلة تمهيدية للمؤتمر السابع الاستثنائي الذي انعقد في ماي 2018 تحت شعار " التوافق الوطني، الإنتقال الديمقراطي، تطوير السياسات "صوت من خلاله أعضاء المجلس الشوري الجديد ب 241 صوتا لصالح السيد

[1] دحماني مولود، **حركة مجتمع السلم، توجه جديد، ماذا بعد؟**، مقال متوفر على موقع الكتروني www.elhiward.com ، بتاريخ 08 ماي 2018، لوحظ 21 أوت 2019.

عبد الرزاق مقري، مقابل 84 صوتا لمنافسه السيد نعمان لعور، حسب النتيجة النهائية التي أعلن عليها رئيس المكتب المؤتمر السيد أبو بكر قدودة في ختام أشغال المؤتمر.[1] أي ان الحركة وجدت ضالتها في عبد الرزاق مقري، الذي اعاد الحركة الى صفوف المعارضة ورفض أي مهادنة مع السلطة الحاكمة.

هذه النتائج أكدت على الثقة الممنوحة في السيد عبد الرزاق مقري في قيادة الحركة في المرحلة القادمة خاصة إذا علمنا أن قوة إنعقاد المؤتمر جاءت في ظل الغموض الذي اكتنفا الساحة السياسية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية وهذا ما أكدته حمس في بيان صدر إثر إجتماع لمكتبها التنفيذي الوطني "إن استمرار حالة الغموض بشأن الإنتخابات الرئاسية دليل على فقدان الرؤية لدى منظومة الحكم، واستمرار التجاذب مع السلطة في الاروقة المظلمة بعيدا عن المصلحة الوطنية"[2]، وبالتالي الحالة السياسية التي كانت تمر بها الجزائر مثلت فضاء للحركة في كسب ثقة الشعب من خلال مواقفها الداعمة للإنتقال الديمقراطي السلس والقائم على الحوار والتنافس الشريف، في نفس الوقت أجمع أغلب المؤتمرين على ترشيح عبد الرزاق مقري للرئاسيات 2019 كممثل للحركة، ولذلك يمكن اقول ان المؤتمر السادس شكل نقطة محورية في مسار الحركة وبداية تعافيها ووحدة صفها.

كما أن تضارب الآراء حول هذا المؤتمر بين المؤيد ومعارض للسيد عبد الرزاق مقري حيث نجد أبو جرة سلطاني كأبرز المعارضين لمقري والذي أكد من خلال رسالة كتبها بخط يده وقدمها لنائب رئيس الحركة ورئيس مجلس الشورى" لا أرى المؤتمر المقبل للحركة رهانا يعزي بمشاركة فعالة، ولا منافسة نزيهة، ولا بفعل ديمقراطي

[1] م. مراد، **أبو جرة يتهم مقري بمحاولة خياطة مؤتمر حمس القادم**، www.ana.neurs.com، 13 فيفري 2018، لوحظ في 22 أوت 2019.

[2] **انتخاب السيد عبد الرزاق مقري رئيسا لحركة مجتمع السلم لعهدة جديدة**، مقال متوف على الموقع الالكتروني www.aps.dz، بتاريخ 13 ماي 2018، 10:23، لوحظ في 23 أوت 2019.

شفاف"[1] ، من خلال هذا التصريح يؤكد أبو جرة سلطاني أن أمور المؤتمر محسومة سابقا وما إنعقاد المؤتمر إلا شكلين وهذا التصريح نقرأ منه ايضا ان هناك سقوط حـــر لجنـــاح المشاركة في السلطة ومهادنة الحكومة، وان الحركة لا تريد العودة الى مرحلة مـــا قبـــل 2012.

وهنا يمكن القول أن كل مـــؤتمرات الحركـــة مـــا بـــين (2003-2017) إتســـمت بالانقسامية بين القياديين قبل انعقاد المؤتمر والتي كانت تظهر للعلن في المؤتمرات، وهو ما يؤكد حالة اللاثقة وتقبل الأمر، وفي النقيض نجد الأستاذ طيفور عضو مجلس الشورى الذي يؤيد فكر عبد الرزاق مقري يؤكد على أن ظروف انعقاد المؤتمر كانت جيدة، وهذا ما أكده من داخل المؤتمر لشرق الأوسط "إن أجواء التي سادت انطلاق الجلسات علمـــاء الخميس، أعطتنا النتيجة التي ستكون عليها نهايتها" كما ذكر "من حضر وشارك في كـــل مؤتمراتنا يدرك أن تفاعل المندوبين في البداية حيال المترشحين لرئاسة الحـــزب مؤشـــر قوي على إسم الفائز بالرئاسة، وموضوعيا القضية محسومة لمقري".[2]

ومن خلال التصريحات نجد أن أغلب القياديين كانوا مع فكرة بقاء مقري علـــى هـــرم الحركة لعهدة أخرى نتيجة مواقفه وقراراته المشتركة مع مختلف الأعوان والفاعلين داخل الحركة، وهو ما جعله يحظى بالتأييد المطلق وأهم نقطة سعى إليها عبد الرزاق مقري لـــم شمل كل أطياف الحركة بداية بدمج حركة التغيير وهو مؤشر على إعادة التأسيس والبناء الداخلي للحركة بمعزل عن الصراعات والإنقسامات التي كانت السمة البارزة للحركة منذ سنة 2008.

إن خارطة عبد الرزاق مقري السياسية ما بعد المؤتمر السابع جاءت لتكمل المســـار السابق وفق برنامج بديل يكفل للجميع حق المشاركة والعمل المشترك وفق تبادل الأفكار،

---

[1] **الجزائر: حركة مجتمع السلم الاسلامية تندد "حالة الغموض"، بشأن الانتخابات المقبلة**، مقال متوفر علـــى الموقـــع الالكتروني : www.france24.com ، 2018/09/27، 14:12، لوحظ في 25 أوت 2019.

[2] **الجزائر: مقري يتجه إلـــى حســـم مـــؤتمر مجتمـــع الســـلم لصـــالحه**، مقـــال متـــوفر علـــى موقـــع إلكترونـــي www.aawsat.com ، بتاريخ 27 شعبان 1439، 12 ماي 2018، العدد 14410، لوحظ في 27 أوت 2019.

ومعارضة كل الأفكار الخارجة عن إتجاهات الحركة وخياراتها السياسية، ولا يتحدد هذا إلا وفق مؤشرات تكون طريقا نحو الإنتقال جديد وسلس بعيدا عن العنف ومبني على تطوير سياسات الجزائر.[1] حيث ركز على ان يكون المؤتمر، جامعا ويسع مختلف التوجهات و الآراء و... حرية التعبير داخل الحركة، يعلي من شأن ودور المؤسسات بعيدا عن الأحادية والإقصاء، أن يحرص على ترسيخ أدبيات الحركة المتعارف عليها والتي تعطي الأولوية للمشاركة السياسية والتوافق الوطني الجامع المكيف مع المتغيرات الآتية، إحداث تغيير إيجابي وديمقراطي في قيادة الحركة، يصل من خلاله إلى رئاسة الحركة من له القدرة الفعلية على تطوير سياساتها بمقاربة أشمل، ويحقق قاعدتها النضآلية في توجهها الجديد بفكر أوسع بعيدا عن التموقع الضيق.

من خلال هذا يمكن القول ان المؤتمر السادس، يعتبر تحول في مسار الحركة، ومؤشر على عودة الاستقرار اليها، بسبب عودتها الى صف المعارضة، والتزامها بالنقد وتقديم وجهات نظر حقيقية، والابتعاد عن مهادنة النظام السياسي او التورط معه في اي حكومة، وهذا التوجه الذي فرضه مقري وجد اصدا واسعا لدى القواعد الشعبية والنضآلية التي بدات تتكتل من جديد حول الحركة، التي استطاعت ان تحسن موقعها داخل البرلمان حتى على المستوى المحلي، وهو دلل على بداية تعافي الحركة وبداية عودتها الى مسار مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح، خاصة انه رفضت كل اقتراحات المشاركة التي تقدمت بها السلطة فيما بعد الحراك الوطني، وهو دليل على ان الحركة فهمت الدرس جيدا، وان لا مجال للتقارب مع السلطة في الوقت الراهن.

**خاتمة الفصل:**

يمكن القول أن الأحزاب الإسلامية سواء في الجزائر أو غيرها متأثرة بالفكر التقليدي الذي يعود إلى ما قبل الدولة، وإلى ما قبل الحداثة، فهي غير قادة على التخلي عن مرجعيتها الاسلامية، وفي نفس الوقت من غير الممكن أن ترفض مقتضيات

[1] دحماني مولود، **حركة مجتمع السلم ، توجه جديد... ماذا بعد**، مرجع سابق.

الديمقراطية، هذه الوضعية الغامضة حتمت على الأحزاب الاسلامية أن تعيش في حالة من الصراع على مختلف المستويات، في مواجهة دائمة من الأنظمة السياسية ومع التيارات الحداثية، ومن جهة أخرى هي تعرف صراعات داخلية وسط منضاليها وقيادتها، التي تجد صعوبة في التوليف بين النمط الديني الطائفي، والذي يقتضي السمع والطاعة وبين النمط المؤسساتي الذي يقتضي النقد والمعارضة داخل الحزب، وهذا ما ساهم في اتجاه حركات الاسلام السياسي نحو التمزق والتشظي بسبب انسداد أفق الحوار داخلها وانعدام روح التشاركية والديمقراطية، إضافة الى ارتباط كل حركة بشخصية مؤسساها الذي يتحول الى زعيم روحي وسياسي وديني لا يمكن معارضته، وفي نفس الوقت لا يمكن تعويضه في حلة موته، وهذا ما عاشته حركة مجتمع السلم التي سرعان ما فقدت مكانتها بعد رحيل مؤسسها الشيخ محفوظ نناح وأصبحت عرضة للانشقاق والانقسام والتمرد، بسبب وصول قيادات لا تحظى بالإجماع إضافة الى ضعفها واتخاذها قرارات لا تتماشى مع توجهات الحركة العامة، وهذا ما ساهم في تمزق الحركة وتعرضها لعدد من الهزات والانشقاقات، اضافة الى توظيف السلطة الحاكمة لهذه الوضعية واستغلالها في مزيد من اضعاف الحركة، والدفع بها نحو التلاشي، غير ان الربيع العربي كان بمثابة الصدمة التي دفعت بالحركة الى اعادة النظر في موقعها وخياراتها والقيام بمراجعات دآلية شاملة وكاملة، ساهم في عودة الاستقرار نوعا ما إلى صفوف الحركة، لكن هذا لا يعني أنها في منأى عن الانقسام والانشقاق مرة أخرى، بسبب تعدد الاقطاب داخل الحركة نفسها.

# ]الفصل الرابع

# ا الفصل الرابع: الحركات الاسلامية وخاصية التحالفات الحزبية.

مقدمة الفصل

1- الانشقاقات الحزبية: المفهوم و الدلالات.

1-1-في تحديد المفهوم: التحالف، الإئتلاف، الاندماج.

1-2-التحالفات: الأنواع و الأشكال.

1-3-خطوات بناء التحالفات.

2-التحالفات الحزبية في الجزائر: الواقع و المآلات.

2-1-واقع التحالفات الحزبية في الجزائر.

2-2-التحالفات الحزبية: إشكالية التعددية و الإنصهار.

2-3-حركة مجتمع السلم: التحالفات الحزبية بين الخيار والحتمية.

3- تكتل الجزائر الخضراء: الفكرة و المضامين.

3-1-فكرة التكتل الجزائر الخضراء.

3-2-تفاعلات الهيئات مع الفكرة.

3-3-تفاعلات الإعلام مع مبادرة التكتل الإسلامي.

3-4-تكتل الجزائر الخضراء: العقبات و العراقيل.

4-تحالف حركة مجتمع السلم مع جبهة التغيير

4-1- تحالف حركة مجتمع السلم.

4-2- تحالف حركة مجتمع السلم: البرنامج الإنتخابي.

4-3- ما بين تحالف 2012 و 2017: قراء ة سوسيولوجية في النتائج.

4-4- تحالف حركة مجتمع السلم: ما بعد تشريعيات 2017.

خاتمة الفصل

## الفصل الرابع: الحركات الاسلامية وخاصية التحالفات الحزبية:

### مقدمة الفصل:

تشكل الأحزاب السياسية تيارات فكرية متباينة ومختلف، فكل حزب سياسي يعكس توجه وايديولوجيا معينة، يشترك فيها مع أحزاب أخرى، لكنه يخلف من حيث البرامج وكيفية التعبير عن تلك الايديولوجيا، وكيفية توظيفها لتحقيق هذا الأساس وهو الوصول إلى السلطة، لكن مهما كان الاختلاف فإنه لن يخرج عن التقاليد العامة التي تحكم التيار والتوجه العام المنطوي تحته، فلكل تيار تقاليد سياسية وأخلاقية معروفة في الوسط السياسي وحتى لدى الجماهير، فالتقاليد السياسية الاسلامية تختلف عن التقاليد الوطنية أو التقاليد العلمانية، كما أن هذه الخاصية تكون أكثر وضوحا كلما كانت الديمقراطية عريقة، والممارسة الحزبية متجذرة ومتأصلة، بينما في الدول الرخوة، والمجتمعات غير مكتملة النضج والوعي السياسي، فإن تلك الحدود والفواصل بين التيارات السياسية تكون واهية ويمكن تجاوزها والذهاب إلى تحالفات غير منطقية، كان يتشكل تحالف سياسي، بين الإسلاميين والوطنيين والديمقراطيين، وهذا دليل على أن تلك التيارات تحمل شعارات فقط وهي بعيد عن الاعتناق الفعلي للتوجه، ولأدبياته، لكن هناك تحالفات أخرى يمكن اعتبارها منطقية وذات أهمية، وهي التحالفات التي تقع داخل التيار نفسه، أي بين الفصائل الإسلامية، أو الوطنية، وهي استراتيجية جديدة أصبحت أكثر ظهورا في السنوات الأخيرة، خاصة في المنطقة العربية بعد الربيع العربي، حيث تشكلت عدة تحالفات سياسية، خاصة لدى التيار الاسلامي، الذي حاول استثمار مخرجات الربيع العربي، وهذا ما حدث في الجزائر، منذ انتخابات 2012، كأول انتخابات تشريعية في ظل تداعيات العربي، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل، من طبيعة التحالف إلى شكله وتجلياته على الساحة السياسية في الجزائر.

## 1- التحالفات الحزبية: المفهوم و الدلالات:

تعتبر التحالفات الحزبية من المفاهيم الشائكة في حقل علم الاجتماع السياسي لصعوبة تحديد دلالاتها، و سوف نحاول من خلال هذا المبحث تحديد مفهومها و علاقاتها بمفاهيم اخرى، و كيفية تشكلها.

### 1-1- في تحديد المفهوم: التحالف، الائتلاف، الاندماج:

التحالف ظاهرة إنسانية يكون بين الجمعات البشرية الهدف منه الحماية والتعاون والهيمنة والسيطرة، وهو إستراتيجية لمواجهة الخصوم، عن طريق التركيز على سمة بين المتحالفين والبناء عليها، والانطلاق منها في التأسيس لكيان جديد، غالبا ما يكون اصطناعي، فالتحالفات تنشأ جمعات بشرية غير أصلية أو ليست طبيعة، وإنما تم تشكيلها من أجل التعاون والتظافر والحماية، ضد الأعداء، وضد الغزو وغيرها من الممارسات التي كان يعيشها الانسان قديما، لكن بالتدقيق في مفهوم التحالف فإنه لا يمكن الفصل بينه وبين البعد السياسي، ومن خلال تحقق الغلبة والتمكين والهيمنة، وكلها معاني ذات دلالات سياسية، خاصة بعد تمدن الانسان، وظهور المجتمعات الانسانية وظهور المدينة الدولة، أي أن التحالف يكون للنصرة والمنعة، وتكثير العدد، وهو عقد يوجب الوفاء والالتزام، وكذل لا حرج فيه ما دام الاسلام قد أقره، وعمل به المسلمون الأوائل في تحالفهم مع غير المسلمين على النصرة والمنعة، وبذلك أن للمفهوم بعدا سياسيا، حتى وإن كان يهدف في الأساس إلى الحماية والمنعة، لكن التحالف يكون بين طرفيين لهما مصالح مشتركة، وهنا نجد التحالف يوجب التزامات مالية، واخلاقية، وقانونية، ودفاعية، اذ يصبح المتحالفون في ذمة واحدة تجيب عليهم المنعة والنصرة لبعضهم البعض.

إن دلالة مصطلح التحالف له عدة دلالات و معاني، و قد عرف منذ القدم أي منذ نشأة الإنسان، و لم يكن مرتبط في البداية بالسياسة وإنما بكل مجالات الحياة، حيث نشأ قبل البعثة أي في الجاهلية، و قد ظهرت في ثلاث أنواع: [1]

**حلف قربى و وراثة:** أي التوارث بالحلف و النصرة، فقد كان يقول الرجل للرجل "أنصرني أنصرك، و ترثني واورثك، فجاء الإسلام والناس على هذا فأقرهم الله عليه في صدر الإسلام بقوله ﴿**وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا**﴾[2].

**حلف تناصر شامل:** حيث كان يقول أحدهما للآخر دمي دمك، و هدمي هدمك، و ثأري ثأرك، و حربي حربك، وسلمي سلمك، وترثني وأرثك، و تطلب بي و أطلب بك.

**حلف تناصر في الحق:** دفعا لظلم وقع على حليف طرف اخر، أو من كان خارج الحلف عموما كحلف الفضول[3]، و قد عايش الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الحلف في بداية نشأته و قال فيه "لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفا ما أحب أن لي به النعم و لرادعي به في الإسلام"، و من هنا يمكننا القول أن ظاهرة التحالف والأحلاف هي ظاهرة قديمة وقد عرفها المجتمع الجاهلي، إذ كانت بدايته في الجاهلية وفق ثلاث أنماط، مرتبطة بالرابطة الدموية كوحدة اساسية للدفاع و نصرة المظلوم، وبعد بداية البعثة فقد دعا رسول الله (ص) إلى إنهاء الأحلاف للدفاع عن الإسلام، و قد جاء في قوله "لا حلف في الإسلام، و أيضا حلف كان في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة، أي التحالف الخارج عن إطار نصرة الإسلام كالتعاون والتآخي و إقامة الحق، فهو باطل، فالإسلام أزاح كل الروابط

---

[1] عبد الرحمان محمد عبد العزيز شراب، **أحكام التحالفات السياسة في ضوء الواقع المعاصر**، رسالة ماجستير، تخصص الفقه المقارن كلية الشريعة و القانون ، جامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين، ص 36.

[2] **سورة النساء**، آية 33.

[3] حلف الفضول كان قبل عشرين سنة ، و هو أشرف حلف، اجتمعت فيه هاشم و زهرة و تيم بن مرة في دار عبد الله بن جدعان، و تحالفوا في ذي القعدة في شهر حرام فتعاقدوا و تحالفوا على يد واحدة مع المظلوم على الظالم، حتى يؤدي إليه حقه.

التي لا تجعل الدين أساسا لها، حيث أصبحت كل القبائل والعشائر والشعوب والامم من دون النزعات القلبية والنعرات الجاهلية.

ومن خلال هذا يمكن تحدد دلالة التحالف في شقه السياسي حيث نجده أوسع وله عدة دلالات، وقد يتشكل بين عدة دول وهو أوسع مقارنة بالتحالف الحزبي الذي ينشأ بين حزبين وفق أهداف مشتركة و مصالح مشتركة، وهو حديث مقارنة بالتحالف كمفهوم عام، حيث أن الظاهرة الحزبية حديثة، وتشير إلى ممارسة سياسية وديمقراطية، والتحالف على أساسها لا يعني النصرة والمنعة بقدر ما يعني البحث أن أساليب، وأدوات للهيمنة والسيطرة على المشهد السياسي، عن طريق تشكيل مظلة سياسية تجمع حزبين أو أكثر من داخل نفس التيار أو التوجه، لتحقيق نتائج انتخابية تخدم التوجه في عموميته، وفي نفس الوقت تجل الحزب يتمتع بأغلبية مصطنعة عن طريق التحالف الذي يتم انشاؤه بين الاحزاب السياسية، وهو يعبر عن برنامج نضالي أو سياسي أو انتخابي، تحدد فيه شروط مشتركة تلتقي فيها هذه البرامج، ويلزمها الوضوح في الغابات والوسائل[1]، ويجعل تلك الأحزاب تتحرك ككتلة وليس كحزب، حيث يتم التوافق على برامج عامة واهداف شاملة تعكس دور التيار السياسي الذي تنضوي تحته تلك الأحزاب، وتصبح أدبياته العامة هي برنامجها الأساسي، وهي ممارسة تعتمد عليها الأحزاب التي تعاني من ضعف سياسي، و تراجع في قواعدها الشعبية، حيث تخلق تكلا يمكنها من تحقيق أغلبية، داخل المجالس المنتخبة، للتأثير في المشهد السياسي، وإنطلاقا مما جاء سابقا نجد أن مصطلح التحالف سواء في شقه السياسي، أو حتى الحزبي يقوم على اساس المصالح المشتركة بين طرفين، تربطهما عناصر مشتركة تؤسس لنموذج عمل ظرفي في الأغلب وهذا ما نجده في الساحة السياسية الجزائرية، أي أغلب التحالفات الحزبية كانت ظرفية وارتبطت أساسا بالانتخابات و نتائجها، وهي نوعان تحالفات غير منطقية، مثل التحالف الرئاسي الذي جمع بين الاسلاميين والوطنيين والديمقراطيين، وعبر عن حالة من التخبط السياسي في

[1] عبد المجيد، **حيثيات و مآلات التحالفات الحزبية في عهد التعددية السياسية في الجزائر، دراسة في التحالفات الإنتخابية التشريعية 2017**، مرجع سابق، ص52.

الجزائر، وقد كان الربيع العربي من أهم أسباب انهيار هـذا التحـالف وتفككـه، ومنهـا تحالفات منطقية تكتل الجزائر الخضراء الذي ظهر قبل انتخابـات 2012 ومـثلا قطبـا اسلاميا في الجزائر.

أما المصطلح الآخر الأقرب إلى التحالف هو **التكتل**، حيث نجد لهما نفس الـدلالات فهو حركة جماعية، ولا يمكن إلا أن يكون حركة جماعية، لأن التكتل الصحيح لا يكـون حركة فردية[1]، أي أن التكتل لا يكون بمعزل عن الجماعة وهـي نقطـة مشـتركة مـع التحالف، إذ أن التكتل و التحالف يشتركان في الجماعة، وكذلك الأفكار والمشتركة، وحتى الأفكار المرتبطة بالدين، حيث نجد على سبيل المثال التيار الإسلامي أحزابه تشترك فـي فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية، كآلية وخيار مسـبق، كـذلك النقطـة المشـتركة بـين المصطلحين هي التكامل، أي أن هذه التكتلات مقصودة وليست عشوائية، فإنشاءها يكـون بدراسة واعية للمجتمع وللأشخاص وللأجراء، وبالرقابة الحذرة من أن يتسلل إلى داخـل التكتل او التحالف عنصر غريب او فاسد، قد يؤدي الى تحوير مشروع التكتـل وافشـال رسالته الاساسية، فدخول عناصر غريبة وغير متماشية مع الخطوط العريضة للتكتل الذي يجب ان يكون في اطار تيار واحد مشترك، تؤدي الى هشاشته، وإلى عدم استقراره بسبب عدم التفاهم حول نقاط مشتركة داخل الكيان الواحد، والتي تنتهي غالبا بحدوث انقسـامات داخلية وتؤسس لنموذج الإندماج أو التحالف داخل كيانات سياسية وحزبية أخـرى، أي أن قوة التنظيم وروح الجماعة تفرض على الكيانات المنشقة تحت ضغط التباعـد الفكـري، الانطواء تحت كيانات اخرى وهي تحاول توحيد التنظيمات الثانوية والفرعيـة وفـرض نفسها داخل كيانات الجديدة اتي تمنحها الحرية والتعبير والقدرة على تحقيق الإنجـازات، وبالتالي هذه التكتلات والتحالفات تعتبر فضاءا خصبا لاستخدام الخيارات الذاتية، بمعـزل عن الجماعة من خلال تبادل الأفكار والمفاهيم حول موضوع معـين مـرتبط بـالمجتمع و أفراده.

[1] تقي الدين النبهاني، **التكتل الحزبي**، منشورات حزب التحرير، ط1، 2001، ص28.

أما مصطلح الآخر لأحزاب التحالف والتكتل هو الائـــتلاف، فهـــو أوســـع مقارنـــة بمصطلحين، وهو يشير إلى تشارك الأحزاب في الائتلاف بغية التـــأثير فـــي السياســـات الحكومية والمشاركة في رسم السياسة العامة[1] أي المصطلح مرتبط بتشكيل تكتلات سياسة بين عدة أحزاب تختلف من حيث الافكار، والمفاهيم، وحتى الإيديولوجيات بتزكيـــة مـــن النظام السياسي، وغالبا ما تنشأ بعد الانتخابات الرئاسية، وهنا يمكن أن نقـــول: إن هـــذه الاحزاب تنتقل من المعارضة إلى المشاركة السياسية داخل دواليب السلطة، وبالتالي تفقد نوعا من المصداقية داخل المجتمع وإن الهدف من الائتلاف هو الحصول على الأكثريـــة البرلمانية المشكلة من الائتلافات حزبية وتسمى بالحكومة الائتلافية، وأن مصير الحكومة والبرلمان متوقف على موقف الأحزاب المشتركة في الائـــتلاف[2] أي أن الائـــتلاف فـــي صيغته الأوسع هو نموذج حكومة تزول فيها الفـــوارق الإيديولوجيـــة وتؤســـس للعمـــل المشترك للبلاد ككل وعدم الاتفاق بين هذه الأحزاب يؤدي إلى زوالـــه، وإعـــادة تشـــكيل ائتلافات أخرى، فالائتلاف أوسع من التكتل والتحالف، لكنه لا يمتع بالعمق ذاتـــه، وهـــو اجراء يتم اللجوء اليه في حالة وجود برلمان شديد التنوع من حيث التيـــارات السياســـية، وذلك تتفاهم في ما بينها على تشكيل الحكومة وتسمية رئسها واعضائها عن طريق نـــوع من المحاصصة والتقاسم للوزراة كل حزب حجمه داخل البرلمان، خاص الوزرات السيادة التي غالبا ما تؤدي الى انهيار الائتلافات الحكومية، وهذا ما هـــو حاصـــل فـــي الحالـــة اللبنانية، والحالة العراقية، حيث ان تشكيل الحكومة يخضع لتوازنـــات طائفيـــة وعرقيـــة ودينية، مما يحتلم تشكيل حكومة ائتلافية، الا انها تجد صعوبة في العمل والتحرك وغالبـــا ما تنهار هذه الحكومة بسبب عدم التجانس، بل المصلحة والضرورة السياسية، التي تـــدفع الى الجمع بين المتناقضات في جسم واحد.

---

[1] صليحة مماد، **الإئتلاف الحكومي في الجزائر و المغرب (1997،2007) دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، جامعة وهران، 2010–2011، ص24.

[2] سمير دواد سلمان، لمى علي فرج، **الحكومة الإئتلافية و اثرها في النظام السياسي**، مجلة كلية الأدب، العدد 102، جامعة المستنصرية، ص37.

ومن خلال ما جاء سابقا نجد أن المصطلحات الثلاثة تختلف من حيث الشمولية والاتساع حيث نجد فكرة التحالفات و الائتلافات تتعدى الأحزاب بمفهومها الداخلي لتكون مرتبطة بالسلطة السياسية وظروف نشأتها تكون في الغالب بعد الانتخابات سواء التشريعية، أو الرئاسية أما بنيته الداخلية تقضي كل ما هو إيديولوجي، أو فكري و تؤسس للوحدة المشتركة، التي تخدم المجتمع، أما فيما يخص التحالفات والتكتلات الحزبية فهي مرتبطة ببنية داخلية للأحزاب، والتي تؤسس للنموذج تكتل يشترك في عدة عوامل، و في الأغلب ينشأ قبل الإنتخابات التشريعية على سبيل المثال التحالف الجزائر الخضراء الذي ضم أكبر الأحزاب الإسلامية (حركة السلم حركة النهضة، حركة الإصلاح) و الذي شكل قبل تشريعيات ماي 2012، كما أن أغلب هذه التشكيلات تكون ظرفية بحكم النتائج والمتغيرات المجتمعية وما تفرضه السياسات العامة للبلاد.

**1-2-التحالفات: الأنواع و الأشكال:**

تختلف تشكيلات التحالفات باختلاف تأسيسها وأهميتها وكيفية تأثيره على المشهد السياسي العام، سواء داخل الدولة أو خارجها، فالتحالف ظاهرة أحيان تكون ما دون الدولة، بين تنظيمات وكيانات توجد في إطار الدولة، وأحيانا يكون فوق الدولة وعابر لها عن طريق كيانات سياسة واقتصادية ذات صفة عالمية، ومنها الرسمية وغير الرسمية، كما أن لها تأثير ودور بارز في الحياة السياسة العامة ورسم السياسات الوطنية والدولية، ولذلك فان الاشارة إلى أنواعها يعتبر خطوة مهمة من أجل فهم طبيعة هذه التحالفات وكيفية تشكلها والهدف من وراء كل تكتل، حيث أن كل نوع يشير إلى حالة ووضعية سياسة تفرض ذلك الشكل من التكتل، سواء داخل الدولة أو بين الدول، سوف نحاول تصنيفها[1]:

- **التحالفات من الناحية القانونية:** إن الجانب القانوني مهم في أي دراسة، خاصة السياسية والتي لها علاقة بالتنظيمات الرسمية، اذ يعتبر يمثل المشروعية تحديد صفة

[1] عبد الرحمان محمد عبد العزيز شراب، **أحكام التحالفات السياسة في ضوء الواقع المعاصر**، مرجع سابق، ص ص 39،40.

الكيان أو التنظيم، رغم ان علم الاجتماع السياسي يهتم بالشرعية، الا انه لا بد من التعرف على البنية القانونية للمنظمات والهيئات التي ندرسها، ففهم طبيعتها القانونية يؤدي بنا الى فهم طبيعتها غير الرسمية وكيف تشتغل على المستوى الاجتماعي، ولذلك سنحاول التطرق إلى انواع التحالفات من حيث علاقتها بالقانون، سوف نحاول تصنيفها[1]:

**تحالفات رسمية:** تحالفات تستند إلى إتفاقيات و معاهدة مكتوبة و منصوص عليها بين الدول المتعاقدة، يضفي عليها الدقة القانونية على مضمونها السياسي، يتحمل بمقتضاها الحلفاء، إلتزامات قانونية، وبذلك تصبح ملزمة لجميع الاطراف، ويمكن الاحتجاج بها امام الجهات القضائية الداخلية والدولية، وقد تكون بين الدول، ومجموعات إقليمة، أو اقتصادية، الهدف منها خلق قوة بناء على ذلك التحالف، والاستفادة من امتيازات تعود على الاطراف المتحالفة حسب حجمها ومساهمتها في طبيعة التحالف، والعالم اليوم يتجه إلى هذه النوع من التكتلات، نظرا لضعف الدولة الوطنية او القومية، سياسيا واقتصاديا، وعدم قدرتها على مجابة التحولات العالمية، ولذلك تشهد مختلف دول العالم هذا النوع من التحالفات، أما على الصعيد الداخلي، فيمكن ان تكون بين قوى سياسية، أو مجموعات اقتصادية، أو حتى عرقية واثنية الهدف منها التحول إلى قوة ضاغطة يمكنها أن تؤثر في القرار السياسي والاقتصادي للدول، خاصة في النظم التعددية، حيث أصبحت الاحزاب السياسة تميل إلى تشكيل التحالفات من أجل تحقيق نتائج جيدة في الانتخابات، وهذا بسبب العزوف الكبير الذي تعرف الانتخابات سواء في الديمقراطيات العريقة، أو حتى تلك الناشئة، وهذا ما انعكس على أداء الأحزاب الصغيرة خاصة التي تنتمي إلى تيار، أو مذهب سياسي واحد، لكنها تعاني من التشتت على مستوى القواعد الشعبية وداخل الهيئات المنتخبة، حيث يصبح التحالف الوسيلة الوحيدة لتحقيق نتائج مقبولة جماهيريا، وكذلك التأثير على سير الهيئات المنتخبة.

[1] عبد الرحمان محمد عبد العزيز شراب، **أحكام التحالفات السياسة في ضوء الواقع المعاصر**، مرجع سابق، ص ص 39،40.

**تحالفات غير رسمية:** تحالفات لا تتطلب تعهدات رسمية بين المتحالفين، لأنها لم تقم وفق اتفاقيات ومعاهدات، فهي غير مكتوبة، ولا منصوص عليها، و قد عبر عنها عزيز شكري بالأحلاف الواقعية بقوله "ثم إن علينا أن نهتم بانقضاء الاحلاف و هنا نجدها أمام أشكال شتى بعضها رسمي و بعضها الآخر واقعي"[1]، ربما التحالفات الرسمية قد تكون بين جهات واطراف غير منسجمة، لكن هناك مصلحة تفرض على تلك الأطراف التكتل والتحول إلى قوة واحدة، وهي تبرم هذه التحالف في شكل معاهدات، واتفاقيات حتى يضمن كل طرف مصالحه الخاصة، وهذا راجع إلى عدم الانسجام، بل المصلحة هي الدافع الوحيد إلى التحالف، وقد تكون هذه التكتلات غير واقعية، أو غير منطقية، بسبب تباعد الأطراف، وتباعد خلفياتهم الفكرية والايدلوجية، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، بينما الأحلاف الواقعية، فهي تكتلات تنشأ عن وحدة الهدف والجوهر، والخلفية السياسة والايديولوجية، ولذلك تجد الأطراف تعمل على هدف واحد حتى في ظل غياب اي اتفاق رسمي، مثلا تكتل دول العالم الثالث داخل المؤسسات الأممية دفاعا عن المصالح المشتركة، اذ يمكن وصف هذه التحالفات بالجماعات الضاغطة او جمعات المصالح، التي تتحرك من خلال اهداف وخلفيات سياسة واقتصادية وايديولوجية تفرضها المصلحة، خاصة داخل كيان الدولة، حيث تصطف القوى الديمقراطية ضد القوى الشمولية، وتصطفى القوى الاسلامية ضد القوى العلمانية، وهذا ما يفرضه التوجه والايديولوجي، كما ان هذا الشكل من التحالف يكون اكثر انسجاما وأكثر فاعلية لأنه واقعي ومقبول ولا تحكمه المصالح الضيقة، بل تحكمه العقائد الفكرية والخيارات العامة للتيارات، والأحزاب السياسية، وهذا ما شهدته المنطقة العربية بعد الربيع العربي خاصة القوى الاسلامية التي أصبحت تعمل في شكل تكتلات حزبية وتتحرك ككتلة واحدة لمواجهة أحزاب السلطة والعمل على ازاحتها، وقد لقيت قبولا جماهيريا واسعا، ولذلك بسبب ممارسات أحزاب السلطة، والتي ساعدت على تشكل هذه التحالفات غير الرسيمة

[1] محمد عزيز شكري، **الاخلاق و التكتلات في السياسة العالمية**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب، الكويت، 1978، ص23.

أو الواقعية، من اجل إعادة هندسة الخارطة السياسية، ووصول القوى التي كانت تعاني من الاقصاء والتهميش إلى سدة الحكم، وقد نجحت هذه الاستراتيجية في الكثير من الدول، رغم أن النجاح كان مؤقت، ومرتبط بالظروف الاقتصادية والسياسة التي عرفتها الدول العربية طيلة حكم نموذج الدولة الوطنية، مما أدى إلى تشكل الكثير من التحالفات غير الرسمية والتي تعمل على هدف اسقاط الانظمة الحاكمة، هذه الأمر الذي تحول إلى هدف بين الكثير من التيارات والأحزاب والتي أصبحت تعمل عليه بطريقة الية، أوما يمكن تسميته بالتضامن الألي على حد تعبير إميل دوركايم.

- **من حيث العدد:** يعتبر حجم التحالف وعدد المنضمين اليه امر مهم في تحديد شكل التحالف وطبيعته، حيث ان عدد الكيانات أو الأحزاب المنضوية تحت تحالف ما تعكس اهميته ومدى قوته وتأثيره، وهو راجع ايضا الى القوة الذاتية لكل كيان ولكل دولة، ولذلك نجد نوعين من التحالفات من حيث العدد، سواء بين الدول، أو المنظمات الدولية، أو داخل الدولة بين الأحزاب والكيان الاقتصادية، اذ يمكن تسجيل التحالف الثنائي الذي يضم دولتين او مؤسستين او حزبين، ونجد تحالف من نوع أخر يضم مجموعة.

**تحالفات ثنائية:** تحالفات تعقد بين دولتين فقط، و هي تحالفات كثيرة و لا حصر لها

**تحالفات جماعية:** تحالفات تضم أكثر من دولية في آن واحد، كتحالف الدولة العربية تحت مسمى جامعة الدول العربية، أو الدول الأوربية تحت مسمى حلف الناتو (تحالف عسكري)، و من هنا نجد أن التحالفات في شقها القانوني و العددي تتعدى الدولة الواحدة، و أغلبها اقتصادي، عسكري بدرجة أولى، مقارنة بالجانب السياسي و الدبلوماسي.

- **من حيث الزمن:** وهذا راجع إلى كثرة التحالفات، و أسباب تشكيلها، والانخراط فيها والانضمام إليه، فنهاك تحالفات طويلة الامد او دائمة تفرضها مصلحة استراتيجية وبعيدة الامد، وتكون بين قوى مرتبطة ببعضها البعض ترابط تكاملي، مثل الاتحاد الاوربي، حيث أن مصلحة الدول الاربية في بقائها كتكتل لمواجهة القوى المنافسة لها، كروسيا عسكريا والولايات الامريكية المتحة اقتصاديا، بينما نجد تحالفات وأحلاف أخرى مؤقتة

وتهدف إلى تحقيق هدف محدد في تفرة محددة، وهذا النوع غالبا ما يكون على المستوى العسكري، مثل التحالف الدولي ضد داعش، أو التحالف العربي في اليمن، حيث ان وجود التحالف مرهون بمدة القضاء على الخطر العسكري الذي هدد الدول المتحالفة فيما بينها، وقد يكون أيضا بين قوى سياسة داخلة دولة واحدة بين أحزاب سياسية، أو مجموعات اقتصادية لتحقيق اهداف أنية، مرتبطة بفترة زمنية محددة، كالتحالفات التي تنشأ بعد الانتخابات بين القوى السياسية من أجل تشكيل الحكومة وتوزيع الحقائب الوزارية.

**أحلاف مؤقتة أو ظرفية:** تحالفات يتم الإتفاق فيها بين الدول المتحالفة على مدة زمنية معينة تنقضي بإنقضاء، عدة المتفق عليها سواء اطالت هذه المدة أو قصرت[1]، وهذا النوع منتشر سواء بين الدول وداخل الدولة نفسها بين قوى سياسية، اقتصادية، عسكرية، الهدف منه تحقيق مصلحة انية ومحددة، تكون هي أساس التحالف وجوهره وبدونها يفقد التحالف معنه وسبب وجوده،

**أحلاف دائمة:** هي تحالفات لا تتحدد بزمن معين أو تاريخ محدد بحيث تكون مطلقة أو مفتوحة، وقد أكد في هذا الجانب محمد أبو زهرة على ان من بينها "المعاهدات وهي قسمان معاهدات مؤقتة ومعاهدات مطلقة، فأما المؤقتة تصلح ، أما الدائمة فهي العهود التي يدخل بها غير المسلمين في الذمة أو العهد على أمن يتولى المسلمون حمايتهم و القيام بحق الدفاع عنهم"[2]، وهذا راجع إلى أهمية التحالف وكيفية تأثيره على المشهد السياسي العام، سواء داخل الدولة أو خارجها، فالتحالف ظاهرة أحيانا تكون ما دون الدولة، بين تنظيمات وكيانات توجد في إطار الدولة، وأحيانا يكون فوق الدولة، وعابر لها عن طريق كيانات سياسة، واقتصادية ذات صفة عالمية، ومنها الرسمية وغير الرسمية، كما أن لها تأثير ودور بارز في الحياة السياسة العامة ورسم السياسات الوطنية والدولية، ولذلك فان الاشارة إلى أنواعها يعتبر خطوة مهمة من أجل فهم طبيعة هذه التحالفات

[1] منصور ممدوح محمود، **سياسات التحالف الدولي**، كلية التجارة، الإسكندرية،1997، ص186.

[2] أبو زهرة، **العلاقات الدولية في الإسلام**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995، ص186.

وكيفية تشكلها والهدف من وراء كل تكتل، حيث أن كل نوع يشير إلى حالة، ووضعية سياسة تفرض ذلك الشكل من التكتل، سواء داخل الدولة أو بين الدول.

- **من حيث المحتوى:** هذه التحالفات تتم داخل جهاز او هيئة معينة بين الاحزاب السياسية، لغرض خلق كتلة واحدة والتحرك بها من اجل تحقيق مطالب ومكاسب، أو الضغط على السلطة الحاكمة، وغالبا ما تكون التحالفات على أساس التوجهات السياسية للمتحالفين، وبذلك هي تحالفات منطقية وواقعية بين التيارات السياسية، والهدف منها أمام الضغط على الحكومة، او الظفر بحقائب وزارية، توزع حسب الكتل، وليس حسب الأحزاب، خاصة في حالة تشتت الأصوات، وافراز مجالس شديدة التنوع، بما لا يسمح لأي حزب بتشميل حكومة لوحده، ولذلك سنبدأ بالتحالفات الحزبية داخل جهاز البرلمان، والذي يعتبر من أهم المؤسسات السياسية التي يتجلى فيها التحالف الحزبي، خاصة أنه هيئة تشريعية تتحكم فيها الأحزاب المشكلة لها، وتكون في علاقة رقابية مع الحكومة.

**تحالفات برلمانية:** اذ يعتبر البرلمان من أهم الاجهزة السياسية التي يتمظهر فيها دور الاحزاب السياسية في مواجهة السلطة، خاصة في الانظمة التعددية حيث أن الحزب المتحصل على الأغلبية البسيطة، أو المطلقة يحق له تسمية رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة، إلا أن تراجع أداء الأحزاب وفشلها في تحقيق الأغلبية سواء في الديمقراطيات العريقة، أو حتى العربية ودول العالم الثالث، لا سيما بعد الربيع العربي، فرض على الأحزاب السياسية تشكيل تحالفات في ما بينها من أجل تشكيل الحكومة والحصول على حقائب وزارية، وهنا تنشأ تحالفات داخل المجالس النيابية والتشريعية، الهدف منها تحقيق مكاسب سياسة على أساس المصالح، أو على أساس الايديولوجيا، حيث تتحالف الأحزاب داخل البرلمان لتشكيل الحكومة، وهي تتم على أساس مجموعة من المحددات بين الأحزاب الممثلة داخل الهيئة التشريعية بعد الانتخابات، وتنشأ وفق اعتبارات أهمها الفكر الإيديولوجي المشترك، والتوجه السياسي و حتى البرامج المتفق عليها، وأحيانا قد تكون نتيجة توافقات تفرضها الحالة السياسة ووضعية البلاد، حيث يتم تقاسم السلطة بين

الأحزاب المشكلة للمجالس النيابية بما يضمن تسيير مرحلة الأزمة، وبالتالي هي تحالفات ظرفية وغير منطقية، تفرضها الساحة السياسة وحالة الصراع، يكون هدفها الأساسي خلق حالة من التوافق من أجل الخروج من الأزمة السياسية.

**تحالفات حكومية:** وهذا الشكل من التحالف يكون غير منطقي، بين قوى سياسية لا تنتمي إلى نفس التيار السياسي، وغالبا ما يكون على مستوى الحكومة، بين أحزاب مسيطرة داخل البرلمان، وأحزاب ليس لها تأثير على مستوى البرلماني، بل يتم اعطاؤها كوطة وزارية لتزيين المشهد السياسي، وهذا التحالف يكون غالبا في الديمقراطيات الهشة، حيث تكون أحزاب الموالاة، أو أحزاب النظام قوية ومسيطرة وتكون المعارضة ضعيفة وغير مؤثرة، حيث تلجأ السلطة إلى استمالة بعض الأحزاب واشراكها في الحكومة دون أي تأثير أو قدرة على احداث التغيير، إذ تشارك الأحزاب في الحكومة فقط دون التنسيق في البرلمان، ينشأ في الاغلب من خلال منح الحزب الفائز بالأغلبية مقاعد وزارية للمعارضة لسبب ما، أي هذا التحالف ينشأ بين أحزاب الموالاة والأحزاب المعارضة في الأغلب الأحزاب السياسية المسيطرة على الساحة السياسية، على سبيل المثال نجد أغلب التحالفات الحكومية في الجزائر تنشأ بين ثلاث أحزاب بارزة الأفلان و الأرندي، حركة مجتمع السلم كأبرز حزب إسلامي في الجزائر، كذلك تتفرع على هذه التحالفات الحزبية أشكال أخرى:[1] من التحالفات الحزبية التي تكون غالبا غي منطقية وبين قوى غير منسجمة، الهدف منها هو تدجين المعارضة وافراغها من محتواها، والقواعد الشعبية عليها، والدفع بالناخبين الى المقاطعة مع الاحتفاظ بفئة قليلة تشارك وتعيد انتاج نفس النظام وبنفس المقاييس، وهذا ما يعرف بالعلاقات الزبونية دخل الانظمة السياسية الشمولية او غير الديمقراطية، حيث يتم حصر المشاركة في احزب السلطة، وحصر الانتخاب في فئات زبونية مستفيدة من السلطة ومن الريع السلطوي الذي يتم تقسيمه هرميا وتكون الاستفادة حسب الدور وحسب القرب من احزب السلطة ومن النظام نفسه، اذ تجد أحزاب

[1] منصور ممدوح محمود، **سياسات التحالف الدولي**، مرجع سابق، ص188.

المعارضة نفسها مضطرة للمشاركة من أجل الاستفادة وليس التغيير، ومن أشكال هذه التحالفات غير المنطقية نجد:

**تحالف موسع:** تحالف سياسي يشترك فيه عادة أو أغلبية الأطراف السياسية و الممثلة داخل البرلمان، و هو يعقد غالبا في زمن الازمات الكبرى التي تمر بها الدول .

**تحالف إيديولوجي:** أي الأحزاب المتحالفة يجمعها التشابه في الإيديولوجيا، كحزب حركة مجتمع السلم و حركة النهضة في الجزائر.

**تحالف توافقي:** هو تحالف إلزامي مستمر حسب بنود الدستور، كما هو الحال في سويسرا أو بلجيكا.

**تحالف معارضة:** هو تحالف الأحزاب المعارضة ليس من أجل الفوز بكرسي الحكم لأنها لا تستطيع أن تشكل الأكثرية أصلا، بل من أجل معارضة فعالة لمواجهة الأكثرية داخل البرلمان و مراقبة أعمال الحكومة بصورة أفضل.

- **من حيث التصنيف الزمني:** نجد نوعين

**تحالفات قبل الإنتخابات:** تحالفات تؤدي إلى تشكيل الحكومة بالأكثرية لأن الأطراف المتحالفة ليست متأكدة من الفوز بالأكثرية اللازمة في الانتخابات، هذا النوع من الانتخابات ينشأ عادة في ظل النظام التمثيل النسبي عند تسابق عدد كبير من الأحزاب على مقاعد البرلمان كما هو الحال في الانتخابات البرلمانية الجزائرية، ومن خلال مزاياه، تشكيل حكومة فعالة تنال ثقة الناخبين سلفا، و كذا هوية الحكومة المقبلة معروفة للجميع و لعل هذا الإنصاف بحق الناخب، وتمنح الحكومة المقبلة شرعية أكبر، كما يكون للناخب دور أكبر و أهم في انتخاب الحكومة[1]، وهذا النوع من التحالف أصبح اكثر انتشارا بعد ارتفاع نسبة العزوف الانتخابي، وذلك كثرة الأحزاب داخل الساحة السياسية، مما حتم ضرورة تشكيل تحالفات على أساس الانتماء، كالتيار الوطني، والاسلامي والديمقراطي، واليساري، الهدف منه تجميع الناخبين وعدم السماح بتشتت الأصوات بين الأحزاب ذات

[1] كمال سيد قادر، **نظرية التحالفات الحزبية: من سيحالف مع من و لماذا**، مرجع سابق.

التوجه الواحد، مما يرجح كفة أحزاب السلطة نتيجة امتلاكها لوعاء انتخابي ثابت، خاصة التيار الوطني، وعدم وجود ضمانات سياسة وادارية، خاصة غياب سلطة مستقلة للإشراف وتنظيم الانتخابات، وهذا ما ساهم في انتشار مظاهر التزوير بمختلف أشكاله، خاصة بعد 2012، فرغم اصلاح قانون الانتخابات إلا أن ادراج متغير العتبة، وكثرة الأحزاب السياسة المتنافسة، ساهم في تشتت الأصوات، وهيمنة احزاب السلطة عن طريق الوعاء الانتخابي، ولذلك أصبح التحالف والتكتل قبل الانتخابات من أهم سمات الساحة السياسة العربية، حيث تسعى الأحزاب إلى دخول الانتخابات ككتل تهدف إلى تحقيق نتائج مرضية وتستطيع تجاوز عائق العتبة، ودخول قبة البرلمان، كما أن من سمات هذه النوع من التحالف أنه يكون بين الأحزاب المتقاربة ايديولوجيا وفكريا، كونه ينشا قبل الانتخابات والهدف منه النجاح كتيار في مواجهة تيارات اخرى، لكنه غالبا ما يفشل بسبب حالة العزوف التي اصبحت تشكل ازمة حقيقة امام الانظمة وامام الاحزاب السياسية على اختلافها.

**تحالفات بعد الانتخابات:** تحالفات تؤدي عادة إلى تشكيل الحكومة، و قد تكون هذه التحالفات إضطرارية غير طوعية نظرا لعدم فوز أي طرف بالأغلبية، و يحضر هذا النوع من التحالفات بكثرة أثناء تشكيل الأغلبية البرلمانية، وأيضا الأغلبية الحكومية، وهي تحالفات قد تكون بين قوى غير منسجمة غير متناسقة، بل تفرضها المصلحة، ورغبة الاحزاب في دخول الحكومة والاستفادة من امتيازات السلطة، خاصة أن الانظمة العربية بما فيها النظام الجزائري غير مرتبطة بالأحزاب السياسية، وغالبا ما يكون الرئيس الذي يمتلك السلطة الفعلية من خارج المنظومة الحزبية، ومدعوم من المؤسسة العسكرية، وبذلك يصبح التحالف ليس من أجل المشاركة في السلطة، بقدر ما هو بحث عن مكاسب والتقرب من صانع القرار الحقيقي، وهذا ما عرفه التحالف الرئاسي في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، حيث جمع بين أحزاب وطنية، وأخرى ديمقراطية، وأحزاب اسلامية وأحزاب علمانية، تقاسمت الحقائب الوزارية فيما بينها، وعملت كلها على تطبيق

سياسة الرئيس، كما افرزت برلمان مدجن، وخاضع للسلطة التنفيذية، وهذا ما زاد من حالة العزوف السياسي، حيث فقدت الاحزاب الاسلامية مكانتها اجتماعيا، بسبب تخليها عن دور المعارضة دون مكاسب حقيقية، وهذا النوع من التحالف ينقسم الى:

**تحالفات تشريعية:** يتجاوز هذا الشكل نطاق التنسيق بين الأحزاب المتحالفة، إطار تشكيل الحكومة، بل يشمل توحيد المواقف في حالة التصويت على القرارات والقوانين ويبرز هذا النوع خصوصا في النظام الديمقراطي الرئاسي، حيث يمكن أن تعقد تحالفات مؤقتة بين الأحزاب الممثلة داخل البرلمان لتمرير مشروع قانون معين بالأغلبية[1]، اذ يمكن القول أن هذا النوع من التحالف هو المهيمن في الجزائر بسبب هيمنة حزبي النظام على البرلمان، جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الدمقراطي، وحصولهما على الاغلبية المطلقة، مما يعني امكانية استغنائهم عن باقي التشكيلات السياسية داخل قبة البرلمان، لكن رغم ذلك نجد الاحزاب الصغيرة تنضم الى هذا التحالف وتعمل على تمرير كل قوانين التي تقترحها الحكومة، خاصة المصادقة على برنامج الحكومة، تمرير قانون المالية، المصادقة على حصيلة الحكومة، وهذا طبعا مقابل امتيازات ومصالح شخصية تحققها تلك الأحزاب، بينما نجد تكتلات المعارضة غير مؤثرة وفي نفس الوقت نجدها تدعم سياسة الحكومة على أساس أنها تمثل برنامج رئيس الجمهورية الذي حظى بإجماع وطني، خاصة في عهد الرئيس الساتبق عبد العزيز بوتفليقة، وهذا ما جعل تلك التحالفات التي تهيمن على السلطة التشريعية بغرفيتها، ترهن دور وفعالية واستقلالية السلطة التشريعية في الجزائر، ورهن العملية السياسة ككل، وافقد اناخب الثقة سواء في احزاب السلطة وحتى احزاب المعارضة.

**تحالفات حكومية:** تشمل الحكومة فقط، و لا تؤدي بالضرورة إلى تنسيق بين الأحزاب داخل البرلمان، و قد تم تعيين وزراء من بعض الأحزاب الصغيرة في حكومات سابقة

[1] عبد المجيد رمضان، **حيثيات ومآلات التحالفات الحزبية في عهد التعددية السياسية في الجزائر، دراسة في التحالفات الإنتخابية التشريعية 2017**، مرجع سابق، ص 53.

دون أن تنفطر هذه الأحزاب في تحالفات تشريعية مع الأحـــزاب ذات الأغلبيـــة كـــوزير الإتصال السابق محمد السعيد بلعيد الأمين العام لحزب العدالة والحرية، ووزير الأشـــغال العمومية عمار غول رئيس حزب تجمع أمل الجزائر[1]، هذا الشكل يلجأ اليه فـــي حـــالات نادرة او في حالة أزمة ما، حيث يمنح بعض الحقائب الوزارية غيـــر الســـيادية وأحيانـــا وزارات بدون حقائب، الهدف منها استرضاء بعض الشخصيات، وتشديد الخنـــاق علـــى المعارضة التي ترفض تقديم اي تنازل للسلطة، كما أن هذه الأحزاب التي تتحصل علـــى بعض الوزرات غير السيادة أحيانا لا تمتلك أي تأثير برلمانيين بسبب محدودية منتخبيهـــا في البرلمان بغرفتيه، وبذلك يكون تحالفها مع السلطة مساوي لعدمه، ويكون اشراكها فـــي الحكومة شكلي فقط وليس من باب المشاركة السياسة الحقيقية، فهي لا تستطيع التأثير في قرارات الدولة، التي تتخذه الاغلبية، في ظل نظام شبه رئاسي، يجمع ويركز كل السلطات في يد رئيس الجمهورية، خاصة بعد تعويض منصب رئيس الحكومة بمنصـــب الـــوزير الاول، والذي يعتبر بمثابة منسق بين اعضاء الحكومة لا أكثر ولا اقل، وهذا ما زاد مـــن هامشية التحالفات السياسية في الجزائر سواء داخل البرلمان او خارجـــه، وحتـــى علـــى مستوى الحكومة.

من خلال ما جاء سابقا نجد أن التحالفات بإختلاف أنواعها تتشكل وفـــق أفكـــار و إيديولوجيات مشتركة، تغلب عليها المصلحة أو العمل المشترك، كآلية للدفاع عن الدولة سواء إقتصاديا أو أمنيا أو حتى دوليا، أو في خدمة المجتمع المحلي في شقه السياســـي، و الإقتصادي، كما يمكن القول إن التحالفات الحزبية تسمد قوتها من قوة الطبقـــة السياســـة داخل الدولة، ومدى الفصل بين السلطات، وكذلك طبيعة الثقافة السياسية الســـائدة ومـــدى مشاركة المجتمع في الانتخابات عن وعي، وعن انتماءات سياسة حقيقية، بينما اي ضعف

[1] عبد المجيد رمضان، **حيثيات و مآلات التحالفات الحزبية في عهد التعددية السياسية في الجزائر، دراسة في التحالفات الإنتخابية التشريعية 2017**، مرجع سابق، ص 55.

في هذه العناصر سينعكس على هذه التحالفات وادائها ومدى تأثيرها في المشهد السياسي بصفة عامة، ويحولها الى كيانات بلا معنى.

### 1-3-خطوات بناء التحالفات:

إن تشكيل التحالفات الحزبية أو حتى بين الدول، يشترط الديمومة، إضافة إلى العمل المشترك، أي تحقيق جملة من الأهداف، لا يمكنها ان تتحقق دون شراكة، ودون العمل من خلال كتلة واحدة، يحكمها نظام والتزامات يخضع لها الأطراف المتحالفون، وذلك يشير إلى اتباع جملة من الخطوات التي تسمح بخلق هذا التحالف، والسماح له بالعمل والتحرك سواء على المستوى الدولي، أو على مستوى الدولة، حيث تنطوي الاحزاب السياسة طواعية في شكل كتل على اساس مصالح وخيارات ايديولوجية تفرضها مقتضيات اللعبة السياسة وتحترم قواعد اللعبة من جهة، وهي أيضا تعمل على مجموعة من الرهانات التي يجب تحقيقها من خلال التحالف والتحرك في شكل قوة سياسة متعددة الاطراف لكنها تحمل رؤية وهدف سياسي واحد، هدفها الوصول الى السلطة عن طريق الانتخابات وتشكيل الحكومة، أو لعب دور المعارضة الفعلية داخل الهيئات النيابية، عن طريق كتلة واحدة تحمل فكر وبرنامج موحدة، أساسه الخطوط العريضة التي تتقاطع فيها أحزاب التحالف سواء كسلطة او كمعارضة، وإذا عدنا إلى خطوات تشكيل التحالفات جد مجموعة من الخطوات التي تشير إلى أن التحالف لا يكون إعتباطي أو إرتجالي، بل هو تعبير عن استراتيجية سياسية، حيث ان التحالفات لا يمكن أن تكون ذات نجاعة في كل التجارب الديمقراطية، أو مطلوبة، بل هي حالة تفرضها وضعية سياسة معينة ومشهد سياسي خاصة، ويتم اللجوء اليها بعد دراسة الوضع وتحديد الاهداف حيث نذكر منها:[1]

- **تحديد الهدف من التحالف:** يختلف الهدف الرئيسي وراء تكوين تحالف مإتفق عليه الأطراف ولكن يقطع النظر عن التنظيم، فعادة ما تكون التحالفات حصرية، بمعنى أنها تضم مجموعة من الأطراف، يجمع بينهما هدف معين، حيث ان تحديد الاهداف يجيب ان

[1] محمد فاروق وآخرون، **دليل بناء التحالفات في العالم العربي**، مشروع الديمقراطية في الشرق الاوسط، نوفمبر2017، ص4.

يكون مسبقا بين المتحالفين، من خلال مجموعة من التفاهمات التي تضمن هدف التحالف ككل، وهدف كل حزب داخل التحالف والنتائج التي يمكن ان يحققها من خلال العمل المشترك، سواء داخل تيار واحد بناء على خلفيات ايديولوجية، أو بين تيارات مختلفة في حالة التوافقات الحكومية، التي تكون بعد الانتخابات، وهنا يمكن حصر الأهداف التي تدفع إلى بناء التحالفات في الجدول التالي:

| الهدف التشاركي | مستوى الترابط | التغيرات في إتخاذ القرار | التغيرات في الإدارة والحكومة | طبيعة الشغل و هيكل التحالف |
|---|---|---|---|---|
| تشارك المعلومات و التعلم من الآخرين | ضعيف | تشاركية بسيطة في إتخاذ القرار | لا يوجد | تنظيم ليس له شكل سمي منظمة وحيدة مسؤولة عن الإجتماعات و قبول و مساعدة الاعضاء |
| يشق سياسات و برامج و أنشطة | متوسط ضعيف | مشاركة محدودة في إتخاذ القرار من المجلس التنفيذي | تتطلب إتفاقية رسمية أو غير رسمية | مجموعة أو لجنة ذات سلطة من كامل الأعضاء |
| الحصول على تحويل مشترك | متوسط عالي | بعض المشاركة في إتخاذ القرار تتركز في إدارة الأنشطة(مشروعات) | تتطلب مشاركة رسمية لأو غير رسمية و قد تتطلب نمطية جديدة لأداء و تنصيق التحالف | مجموعة لأداء المشروع يتم إستضيافتها بواسطة أحد أعضاء التحالف |
| حملات المناصرة و تقديم الخدمات | متوسط عالي | بعض المشاركة في إتخاذ القرار تتركز في إدارة الأنشطة و أمور مالية | تتطلب مشاركة رسمية أو غير رسمية | تحالف أو مجموعة لتقديم خدمات من الممكن أن تستضيق أحد منظمات التحالف أو من خلال مجموعة من الأعضاء |
| شراكة على مدى الطويل لتقوية الأعضاء، تشارك الإهتمامات تحديد المساحات المشتركة إصلاح السياسات القوانين | *عالي* | *تتخذ قرارات بواسطة مجلس تنفيذي* | يتطلب شراكة قانونية رسمية بكتابة لائحة تنفيذية | تحالفات ، نقابات، أو الإعتمادات. |

جدول رقم01: يوضح الهدف من إنشاء التحالفات

**المصدر: محمد فاروق و آخرون، دليل بناء التحالفات في العالم العرب، ص5/4.**

من خلال الجدول نجد أن الهدف من إنشاء التحالفات مرتبطة بالحس المشترك أو الديمقراطي داخل هذه التحالفات، خاصة فيما يخص البرنامج، والانشطة المشتركة، البعيدة

عن الشخصية في وضعها، كذلك التحالفات طويلة المدى تؤسس لنموذج تحالف ناجح، و فعال عكس الظرفية التي تبين من منطلق تغير الساحة السياسية والاقتصادية وأغلبها يكون فاشلا بحكم ضبابية برامجها و ضعف قيادتها، إن الهدف من التحالف واليات تشكيله وطبيعة المنتمين اليها، ومدى ديمومته، اذ تعتبر كل هذه المتغيرات من اهم المحددات تشكل التحالفات ومدى جودة ادائها السياسي، حيث أن التحالفات أصبحت منتشرة في مختلف دول العالم، لكن تبقى مسالة الجودة ونوعية العمل الذي تقوم به هو المحدد لمدى فعالية هذه التحالفات.

- **تقييم المناخ قبل التحالف:** إذا كان التحالف هدف أريد به النجاح، يجب أن يكون واضحا ومحددا ويمكن قياسه وتحققه، الهدف يختلف عن الرؤية للتحالف، الرؤية يمكنها أن تكون عامة وهي ما يرغب أعضاء التحالف الوصول إليه، أما الهدف يجب أن تتوفر فيه الشروط المذكورة سابقا، ولكن في كل الحالات من المستبعد أن ينظم أطراف صلب التحالف، دون تقييم المناخ، و يمكن التمييز بين خمس مناخات ملائمة لإقامة تحالف:[1]

**تقييم المناخ العام:** والتعرف على خصوصية الساحة السياسة، وتاريخ العمل السياسي في الدولة مهم جدا لإنشاء التحالفات، وتحديد طبيعتها، وكذلك إمكانية التنبؤ بإمكانية نجاحها أو فشلها، ولذلك هناك عدة متغيرات وتحولات سياسية تفرض الاتجاه الى التحالف والتكتل، وبذلك ضرورة ان تكون الاحزاب السياسية مطلعة على التحولات السياسية، ولديها القدرة على التنبؤ بالهزات واستغلال الفرص وتصيد أخطاء السلطة الحاكمة، والانطلاق من اخفاقاتها في تشكيل كيانات سياسية يمكنها حل تلك الازمات والتعبير عن الرغبات الجماهيرية، فالتحالف يكون لهدف تحقيق نجاح كاسح، في الانتخابات او التأثير داخل البرلمان، او الحصول على وزراة سيادة او مهمة داخل الحكومة وهذا ما يقتضي دراسة واقعية للمناخ العام وللظروف السائدة قبل الذهاب الى التحالف والتكتل، ويمكن حصر اهم متغيرات مناخ التحالف في:

[1] محمد فاروق وآخرون، **دليل بناء التحالفات في العالم العربي**، مشروع الديمقراطية في الشرق الاوسط، نوفمبر2017، مرجع سابق، ص4.

- **التحالفات التي تنشأ إثر أحداث تهز المجتمع:** سواء على الصعيد المحلي أو الدولي عند تفاقم ظاهرة ما، تؤدي إلى نشوء التحالفات التي تعمل على لنبذ العنف في المجتمع كالعنف الأسري عامة، و العنف ضد المرأة بالأساس، أو التوعية بحوادث الطرق، وهذا الشكل من التحالفات يكون بين قوى مدنية الهدف منه خلق حلة من التضامن بين المجتمع والسلطة السياسة وتشارك فيسه مختلف الفعليات للحد من أثار تلك الأزمة، أو الهذزة الاجتماعية او الاقتصادية، وهو تحالف تضامني غير ربحي الهدف المنه مساعدة المجتمع على تجاوز حالة الازمة.
- **التحالفات التي تنشأ إثر إتاحة معلومات جديدة:** مثال نشر أرقام البطالة في بلد معين يدعو هذا المؤشر إلى تشكيل تحالف للتعامل مع التنمية الاقتصادية، حيث تعمل المعارضة على تقديم برنامج انتخابي يقدم حلول لهذه المعضلة، وهي تقدمه من خلال تكتل، أو تحالف حتى تضمن الهيمنة الكلية على السلطة، وتحقيق انتصار كبير في الانتخابات، خاصة أنها تستهدف الشباب وتدفع بهم إلى المشاركة عن طريق تقديم حلول عملية لأزمة البطالة التي فشل النظام، وأحزاب الموالاة في حلها، أو تقديم أرقام حول مداخيل البلاد، فتسارع المعارضة الى تقديم خطط لكيفية ادراجها في العملية الاقتصادية وانشاء اقتصاد حقيقي بعيد عن السياسة الريعية، وبذلك تصبح الارقام والمعطيات من أهم أسباب تشكيل التحالفات السياسية، والتي تهدف الى تقديم بدائل عن السائد، وفي نفس الوقت تضمن لنفسها النجاح في شكل كتلة الهدف منها استعادة الوعاء الانتخابي، واستغلال النجاحات الجزئية وتحويلها إلى نجاح كلي الهدف منه تحقيق نتائج انتخابية مرضية.
- **عند توفر منحة للعرض:** أي منحة مرتبطة بتقديم مشروع من قبل التحالف، ويكون هنا التحالف قد توصل إلى رؤية برنامج انتخابي مفصل يقدم حلا شاملا لمختلف القضايا المطروحة على الساحة الوطنية، غالبا بعد الاحتجاجات وفي حالة المراحل الانتقالية، فإن التحالفات تحاول تقديم رؤية شامل للخروج من حالة الأزمة، عن طريق تكتل أحزاب تيار معين، وتقديم ورقة أو خارطة طريق لإنهاء حالة الازمة والفوضى والعودة إلى الحياة

الدستورية عن طريق العرض الذي تقدمه المعارضة، ومن خصائصه أنه شامل ويتطرق الى مختلف صور الأزمة ويجيب على كل التفاصيل خاصة القضايا التي تثير الجدل وعجز النظام عن تسويتها وايجاد حلول لها، حيث يبادر التحالف الى تسويتها عن طريق خطة عمل تضعها مجموعة من الاحزاب السياسة في إطار تحالف، أو تكتل حزبي، ويصبح العرض المقدم من طرفها هو أهم سبب وهدف داعي لإنشاء التحالف، ونجاح التحالف مرتبط بمدى اقتناع الناخبين بالعرض الذي يقدمه.

- **عند الرغبة في إحداث تغيير مجتمعي في إحداث تغير مجتمعي واسع و مهم:** أي أن التغيير المجتمعي مرتبطة برؤية اجتماعية يتقاسمها كل الأطراف وتكون بعيدة المدى، ويكون في حالة التحالفات داخل تيار ايديولوجي واحد، يقد تصورات نابعة من قناعات حزبية وفكرية، لمشروع الدولة والمجتمع، وهو مشروع طويل المدى ويقتضي نوعا من التضحية المجتمعية، فالتحالف هنا يقدم رؤية بعيدة المدى وتحتاج الى سنوات لكنها تكون معارضة تماما لما سائد او لنموذج السلطة الحاكمة، مثل ما يقترحه الاسلاميون حول فكرة الدولة و مرجعتيها، وانتمائها ومصدر القوانين فيها، فهي تختلف تماما ع نموذج الدولة الوطنية، ولذلك يتكتل اسلاميون في تحالف واحد لأنه يحملون نفس الرؤى، وهم لا يعارضون السلطة او الحكومة، بل شكل الدولة ومرجعيتها الهوياتية والقانونية، وهذا من بين دوافع إنشاء التحالفات الايديولوجية والمذهبية.

عند توفر إمكانية تكوين تحالف ناجح بالإضافة لوجود بالإضافة لوجود سببا وجيه مرتبط بوضوح الفكرة حول دعامة أساسية لإقامة التحالف ومدى توفر مستويات الثقة بين الأفراد و المنظمات، وهنا نجد أن الأحزاب المتحالفة تجد أن نتائجها ككتلة أو تحالف أفضل من نتائجها كأحزاب متفرقة، وبذلك يصبح التحالف قيمة مضافة لتلك الأحزاب التي لها تمثيل نيابي وقاعدة شعبية، إلا أن تحالفها ومشاركتها في كيان سياسي واحد سيزيد من فرص نجاحها ومن عدد المقاعد التي يمكنها أن تحصلها، كما أن تحركها ككتلة داخل المجالس النيابية سيدعم أفكارها وبرامجها، وبذلك يصبح التحالف استراتيجية للتحرك

الحزبي وفي نفس الوقت يوحل تلك الأحزاب إلى قوة طرح داخل أجهزة الدولة، سواء البرلمان أو الحكومة.

مما جاء سابقا نجد أن هذه المناخات مرتبطة أساسا بالعمل الجمعوي، وبالمجتمع المحلي وما يصاحبه من مشاكل اجتماعية، واقتصادية بالدرجة الأولى، أي أن التحالفات ليست اعتباطية ولا نابعة من فراغ بل هي تعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي، على المستوى الدولي والمحلي، حيث أن التحالفات مرتبطة أساسا بالظروف التي تنشأ فيها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والجماهير التي تخاطبها، ولذلك نجد أن التحالفات تنشأ في مرحلة الازمات والانسداد، أو المراحل الانتقالية، حيث تتكتل الأحزاب السياسية ايدلوجيا، أو مصلحيا من جل تحقيق نتائج انتخابية جيدة، وهذا بمراعاة الظروف الداخلية والخارجية التي لها تأثير كبير في نوع التحالف ومدى نحاجه.

- **تحديد قائمة المتداخلين:** هم الأشخاص الذين لهم مصلحة في نجاح جهود التحالف ويمكن أن تشمل قائمة أصحاب المصلحة الأشخاص الأكثر تأثيرا في موضوع التحالف على سبيل المثال منظمات خيرية تشترك في عمل مشترك، وكذا أحزاب سياسية لها إيديولوجية واحدة، أو فكر مشترك، تريد أن تجسده في أرض الواقع ولا يتم هذا إلا وفق رؤى مشتركة وفضاء لتجسيده مرتبط بالتعبئة الشعبية، اي ان التحالف له اطراف تهندسه وتشرف على نشوءه، وهي تدرك مصالحها جيدا، أو مصالح الأطراف التي تمثلها، خاصة الاحزاب السياسية، فكل حزب يدخل التحالف يجب أن يستفيد من التحالف، ولذلك هناك قيادات هي التي تتفاوض وهي التي تحدد معالم التحالف وانعكاسه على كل الأطراف المنضوية تحته، ويعرفون بقائمة المتدخلين، لأنهم هم من يتولون تجسيد التحالف، ونقله من الجانب النظري الى الجانب التطبيقي، ووضع الاليات والترتيبات التي تشتغل بها داخليا، وفي علاقته البيئة الخارجية، حيث يحرص كل حزب سياسي على الدفاع على حقوق ومكاسبه، عن طريق ممثليه الذين يجب ان تتوفر فيهم خاصة مهارة

التفاوض، وابرام الصفقات السياسية، لان هدف كل حزب من التحالف هو تحقق مكاسب له كحزب، ومكاسب له ضمن التيار وضمن الأيديولوجيا التي يتحرك داخلها.

• **قادة الرأي المجتمعي:** أي الأفراد الذين يمتازون بالشخصية الكاريكاتيرية والتأثير وكذا الناشطين الجمعاويون، وحتى السياسيون، هؤلاء يمكن النظر اليهم كصانعي الراي العام او قادة الراي العام والذين لديهم تأثير كبير في الترويج للتحالف والدفاع عنه وضمان قبوله من طرف القواعد الشعبية، حيث أن مهتم تحضير الرأي العام لهذه التحالف والدفاع عنه كخيار لمواجهة السلطة، أو لتجسيد اصلاحات عميقة تقتضي التحالف والتعاون، أو لتجسيد اصلاحات اقتصادية تمس فئة معينة يهدف التحالف إلى كسب اصواتها انتخابيا، وهذا يكون عن طريق الندوات، والحوارات الصحفية، واللقاءات التلفزيونية، والتجمعات الشعبية، التي تنافح عن التحالف وتبرر لقيامه، وتحوله إلى خيار لا بد منه بالنسبة للجميع، سواء قادة الاحزاب، وحتى القواعد الشعبية التي يمكنها مساندة التحالف ونقله الى الحياة العملية عن طريق التصويت له، وقادة الراي المجتمعي يستطيعون اقناع الناخبين بان التحالف هو أهم داعي للتصويت، وللمشاركة بقوة نظرا للغيات التي سيحققها بالنسبة للاحزاب المتحالفة وبالنسبة للقواعد الشعبية.

• **صانعو السياسات:** تتمثل في مشاركة القادة السياسيين المحليين وممثلي الدول و غيرهم من مناصب صنع السياسات وهي نقطة أساسية تضيف مصداقية التحالف وتزيد من فرصة في التأثير المجتمعي و على مؤسسات الدولة، حيث ان التحالف يجب أن يساهم فيه شخصيات سياسية مؤثرة، ولها القدرة على رسم السياسات العامة، ويجب أن تكون محل اجماع من طرف الناخبين، ولذلك تلجأ الاحزاب الى شخصيات تاريخية، أو باحثين أكاديميين، ومثقفين ليساهموا في هندسة التحالف وصياغة خطوطه العريضة ووضع برنامجه الانتخابي، فهؤلاء ليدهم ومن خلال راس المال الرمزي الذي يمتلكونه، قدرة على جذب الناخبين وقدرة على اعطاء قوة للتحالف نظرا للخبة التي سيضيفونها للتحالف من خلال مشاركتهم فيه ورسم خطوطه العريضة، وهم غالبا ما يكونون

شخصيات نافذة ومعروفة بولائها للتيار سياسي ومعين لها مؤلفات وقدرة على التنظير السياسي داخل التيار نفسه، وبذلك يصبح صانعو السياسات العامة من أهم هندسة التحالفات السياسية.

- **إستقطاب الحلفاء:** لا يمكن الشروع في بناء التحالف فعلي إلا في ظل استقطاب حلفاء، لا يمكن لحزب ان يتحالف مع نفسه، بل يجب عليه أن يتحالف مع حزب سياسي أخر فاكثر، ولذلك عليه أن يقدم مشروعا قابل للحياة خاصة بالنسبة للحزب الذي يبادر بفكرة التحالف، وهذا المشروع لا بد من أن يكون عملي ويمكن تجسيده، ويقدم نوعا من الضمانات للأحزاب الاخرى التي نظر إليها كمشروع حليف مستقبلي، وهنا تكون القدرة على الاستقطاب من أهم عوامل نشوء التحالفات ونجاحها، خاصة عندما تكون الديمقراطية هشة، وهناك سلطة سياسة مهينة، فإن التحرك ضدها في شكل تحالف سيكون له تبيعات مستقبلية، مما يعني ضرورة تقديم رؤية واضحة وشروحات كافية حول التحالف وفكرته، ونتائجه على المدى القريب والبعيد، وأهم الخطوات والاستراتيجيات التي يجب اتباعها، والنتائج التي مكن تحقيقها من خلال خطوة سياسية كهذه، ولذلك فإن الذهاب نحو التحالف يجب أن يكون من هندسة مختصين، وعارفين بالأوضاع السياسية، والاجتماعية، ولاقتصادية، الداخلية والخارجية، لأن تجسيد التحالف سيمر عبر مفاوضات بين صاحب فكرة التحالف وبين الحلفاء المستهدفين، ولذك يجب عليه ان يكون مقنعا في طرحه.
- **ضبط نواة التحالف:** أي لابد من توفر أفراد ومنظمات للمشاركة في التحالف يكونون أساسا، لهم صلة بالتوجه والافكار، مما يسهل انضمامهم للتحالف، اي ان لكل تحالف نواة صلبة وهي التي تحكم المنخرطين فيها، وتشتركون فيها غالبا ما تكون عقيدة سياسية، او برنامج عام وشامل يعكس توجها معينا، ويقدم بديل عن ما هو سائد وما هو معروف في الساحة، ويقدم رؤية تختلف عن رؤية النظام الحاكم، ويكون الاساس الذي يبنى عليه التحالف، اذ يمكن تمثيله بنواة الهوية التي تحدث عنها **اليكس مكشلي** في كتابه الهوية، حيث تعتبر الجوهر الذي يضبط وينظم المنتمين الى هوية واحدة، سواء دينية أو

اجتماعية، أو سياسية، وبذلك فكل ما كانت نواة التحالف صلبة ولديه قدرة على المواجهة والدفاع عن شرعية التحالف، الذي يكتسب مشروعيته من خلال النصوص القانونية التي تضبط العمل السياسي في كل دلوة، فإن مسألة الشرعية يكتسبها من خلال أهدافه وخياراته التي تعبر عنها نواته الصلبة التي تعتبر هويته الحقيقية التي يكتسب من خللها الشرعية الاجتماعية.

- **تحديد أهم أعضاء التحالف الممثلين:** أي ستهداف الأعضاء و المنظمات الممثلة بغية ضمان عضويتهم، و هذا يقضي استمالتهم وكسب ودهم عن طريق الاجتماعات المتكررة، و تعتبر ضرورة استقطابهم لإمكانية نجاح الاحلاف بهم، فمن المعروف ان داخل كل منظمة رسمية منظمات غير رسمية، واجنحة وجمعات مصالح وجمعات ضاغطة، هي التي توجه الراي العام داخل الحزب ولها تأثير كبير فيه، حيث يجري استمالت هذه الشخصيات النافذة التي تتمتع بسلطة كارزماتية على حد تعبير ماكس فيبر، قد يفوق تأثيرها تأثير الهيئات النظامية داخل الحزب، وهنا لا بد من استقطاب هذه الشخصيات ومنحه دور داخل اجهزة التحالف نظرا لقدرتها على التأثير والاستقطاب، وصناعة الرأي العام، داخل مختلف الأحزاب المستهدفة من خلال التحالف، كما أن هذه الشخصيات لها تأثير على القواعد الشعبية والمناضلين والناخبين، ولذلك لا بد استقطابها داخل التحالف والسماح لها بلعب دور محوري داخل التحالف سواء في علاقتها الخارجية مع محيطها أو داخل البيئة الداخلية بين مختلف القيادات والقواعد الشعبية.
- **إستقطاب بقية الاعضاء للتحالف:** تأثير هذه المرحلة بعد تكوين النواة الأساسية و استقطاب الأطراف الضرورية لنجاح الائتلاف، ولا يتم هذا إلا في إطار الاجتماعات عن طريق القاءات وجها لوجه، الاتصالات الهاتفية، البريد الإلكتروني، الرسائل الشخصية، الرسائل الجماعية، إعلانات الخدمة العامة، أو الإعلانات وسائل الإعلام، النشرات[1] هي خطوة مكملة للمشروع التحالف، اي بعد الاتفاق عليه بين الشخصيات

[1] محمد فاروق و آخرون، **دليل بناء التحالفات في العالم العربي**، نفس المرجع، ص ص 10، 11.

والقيادات النافذة داخل كل حزب، وتكوين النواة الصلبة للتحالف، ننتقل الى المرحلة الثانية وهي استقطاب بقية اعضاء الاحزاب السياسية المشاركة، على المستوى الولائي والمحلي البلدي، واستقطاب المناضلين والمتعاطفين، والتواصل معهم عن طريق مختلف وسائل التواصل والدعاية والتي تعمل على التوريج للتحالف ولقياداته ولخياراته، ولتزكيات التي حصل عليها من طرف قيادات تاريخية داخل كل تيار، خاصة المسار الاسلامي، فزكية المشايخ والدعاة للتحالفات يكون لها أثر كبير في استقطاب المناضلين والقياديين على المستوى الولائي والبلدي، وهي خطوة مهمة لتعميم مشروع التحالف والخروج به من خطاب الصالونات المغلقة الى الميادين والساحات والتجمعات الشعبية، ووسائل الاعلام، التي تتناوله بالنقد او التأييد، إلا أن كل هذه السجالات سواء المؤيدة والمعارضة تعتبر وسيلة دعاية للتحالف وخطوة مهمة في تجسيده.

إن خطوات بناء تحالف ناجح تمر وفق مراحل مرتبطة بالهيكل التنظيمي والتسييري للتحالف، بالإضافة إلى ضرورة إقامة برامج تشترط فيها مشاركة الأفكار، والمفاهيم، حول موضوع محدد، ولا يتم هذا إلا بمشاركة الفاعلين، سواء داخل المجتمع المدني، أو حتى داخل ساحة الحزبية، لكسب أكبر عدد من المؤيدين، والمتعاطفين لكسب نوع من الشرعية، والمشروعية، على التحالف ومصداقيته لدى المواطنين سواء داخل المجتمع المحلي، وعلى مستوى الوطني، وحتى الدولي، أي أن التحالفات لا تتشكل بعزل عن البيئة الداخلية للأحزاب المتحالفة والتي يتم استقطابها واقنعها خاصة الشخصيات القيادية النافذة والتي تتمتع بسلطة كارزماتية داخل كل حزب، إضافة الى الجهات الدولية، فالبيئة الخارجية مهمة جدا بالنسبة للتحالفات الحزبية التي تصل الى سدة الحكمة اذ عليها التعامل مع الخارج، وهنا لا بد لها من حلفاء خارجيين، خاصة الاحزاب التي وصلت حديثا للسلطة وليس لها شبكات مصالح وعلاقات خارجية، وهذا ما سنحاول اسقاطه على واقع التحالفات الحزبية في الجزائر.

## 2- التحالفات الحزبية في الجزائر: الواقع و المآلات:

إن واقع الحركة الاسلامية في الجزائر بعد وقف المسار الانتخابي، ورحيل الحرس القديم من المؤسسين جعلها ترتكب اخطاء فادحة فقدت من خلالها مصداقيتها لدى المناضلين والناخبين على حد سواء، وفقدت حتى هيبتها لدى السلطة الحاكمة، وهذا ما حولت تجاوزه بعد الربيع العربي من خلال اعادة ترتيب اولوياتها، وقطع الصلة بالسلطة الحاكمة والعودة الى صفوف المعارضة، ومحاولة تجاوز اسباب الاخفاق في الانتخابات السباقة والتي من بينها العلاقة غير المفهومة مع السلطة، ومن جهة التشتت وعدم العمل كتيار واحد، والدخول في مواجهة داخلية فيما بينها، وبذلك اصبح التحالف استراتيجية فرضتها الظروف الداخلية وانعكاسات الربيع العربي على التيار الاسلامي ككل في الجزائر .

### 2-1- واقع التحالفات الحزبية في الجزائر:

مثلت فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 أحادية حزبية، سيطر عليها حزب جبهة تحرير الوطني على الساحة السياسية الجزائرية، لكن و بعد 1988 و مآلات الأحداث التي مست البنية التحتية الاجتماعية والسياسية للجزائر حاول النظام السياسي احتواء الأم، من خلال اصلاحات سياسية، أسست لما يسمى بالتعددية الحزبية، أو الانفتاح السياسي كمرحلة جديدة من تاريخ السياسي للجزائري، وقد عرفت الجزائر قبل عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعض التحالفات والتي جاءت لتقديم تصورات للوضع الذي كانت تعيشه الجزائر، خاصة في شقه الأمني و الاجتماعي و من بينها[1]:

- **مجموعة الأحزاب الستة:** تقدمت ستة أحزاب تتقدمها جبهة القوى الاشتراكية و حزب العمال شهر أوت 1990 بعريضة مشتركة إلى السلطة، تطالبها باستفادة جميع الأحزاب من خدمات وسائل الإعلام، و تزويدها بالوسائل المادية، و السماح بحق التظاهر

[1] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية الجزائر**، دار قرطبة، جزائر،2007، ص ص 54،62.

و التجمع و إبعاد المساجين عن ممارسات السياسية، وجاء هذا التحالف كرد فعل من طرف التيار اللائكي على التيار الإسلامي الذي وصل إلى السلطة، وأصبح يسيطر على المجالس المحلية، وهذا ما رفضه هذا التحالف الظرفي، والذي طالب بفصل كل ما هو ديني عن الشأن السياسي.

- **مجموعة الأحزاب السبعة:** نشأ هذا التحالف شهر ماي 1992، مع بداية الأزمة الأمنية التي عصفت بالجزائر، ووضعت تصريحا مشتركا تضمن جملة من المطالب السياسية أهمها، احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، فتح حوار وطني مع جميع الأحزاب السياسية، حول المشكلات الدستورية والسياسية والاقتصادية، الإعلان عن رزنامة تنظيم الانتخابات، فتح وسائل الإعلام العمومية خاصة التلفزيونية والإذاعية للحوار بين جميع الاطراف، تشكيل حكومة قادرة على بسط الأمن وإرساء مصالحة وطنية.
- **مجموعة الأحزاب الاربعة:** وقع بين أحزاب حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني في 4 جانفي 1994 بيانا تدعو فيه السلطة إلى إتخاذ التدابير لعودة الامن و الطمأنينة وتوفير سبل نجاح الحوار الوطني بغلق المراكز الأمنية وإطلاق سراح معتقلين، ووقف تنفيذ حكم الإعدام.
- **مجموعة العقد الوطني:** مثل هذا التحالف الذي انعقد في جانفي 1995 بالعاصمة الإيطالية روما، بين أحزاب جزائرية مثلت كل التيارات أول بوادر إنفراج للأزمة السياسية الأمنية، والتي اقترحت عقدا وطنيا بين السلطة والمعارضة من أجل حل سياسي سلمي شامل للأزمة في الجزائر، تحت وثيقة العقد الاجتماعي، التي عرفت بوثيقة سان تي جيديو، كما وقعت هذه الأحزاب بيانا ثانيا في الفاتح فبراير 1995 وضعت فيه أطراف العقد الوطني، أرضية للتفاوض مع السلطة ورفضها جملة وتفصيلا من طرف السلطة السياسية في الجزائر، و هذا بمعنى أن السلطة لا تعترف بحق المعارضة في تقديم

اقتراحات للأزمة، لكن حجة السلطة أن عقد اللقاء خارج الجزائر يعتبر بمثابة دعوة للتدخل الاجنبي وتدويل للازمة الجزائرية وهذا ما يتعارض مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، التي ترفض أي تدخل اجنبي في شؤونها الداخلية، خاصة أن الأرضية تلح أمام تفاقم الازمة، على ضرورة التعجيل بالعودة إلى السلم و الشرعية الشعبية"[1]، وهذا ما كان يريده الجميع إلا أن عقد القاء خارج الجزائر وبرعاية أجنبة، أجهض اللقاء ومخرجاته، والتي رفضت السلطة التعامل معها.

إن هذه التحالفات سعت إلى تجسيد مشروع اجتماعي- أمني بعيد عن العنف والسلاح، بمشاركة كل التيارات الحزبية، خاصة بعد الانقلاب العسكري، أو ما يعرف بإيقاف المسار الانتخابي، والذي أدخل البلاد في دوامة عنف امتدت إلى أواخر التسعينيات، والتي جاءت بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر، بداية من سنة 1999 والذي حاول في بدايت حكمه إرساء السلم الاجتماعي، من خلال مشاريع التي جاء بها بداية بمشروع الوئام المدني، ومشروع المصالحة الوطنية اللذان أسسا للتغيير السلمي، بالإضافة إلى تداول السلمي على السلطة، وهنا يجب أن ننوه إلى الاختلاف بين التشكيلات أو التحالفات الحزبية، قبل عهد بوتفليقة، وبعدها، إذ اصبح مضمون هذه التحالفات سياسي يطغى عليه الجانب البراغماتي، والمنفعي ومن بين هذه التحالفات نجد[2]:

- **الائتلاف الحاكم:** تشكل بعد الانتخابات التشريعية بين ثلاث أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، جبهة التحرير الوطني، وقد نشأ هذا التحالف بالنظر إلى فشل أي حزب في الفوز بالأغلبية أصوات الناخبين، لما يؤهله للانفراد بأول حكومة تعددية عرفتها الجزائر، في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وهو تحالف غير متجانس حيث ضم حزب وطني، والاخر ديمقراطي، والثالث اسلامي، كما أنه كان خاض

[1] عبد المجيد رمضان، **حيثيات و مآلات التحالفات الحزبية في عهد التعددية السياسية في الجزائر، دراسة في التحالفات الإنتخابية التشريعية 2017**، مرجع سابق، ص58.

[2] عبد المجيد رمضان، **حيثيات و مآلات التحالفات الحزبية في عهد التعددية السياسية في الجزائر، دراسة في التحالفات الإنتخابية التشريعية 2017**، مرجع سابق، ص ص 59، 60.

تماما لتوجهات الرئيس، وليس له أي تأثير سواء على مستوى الحكومة أو البرلمان، لكنه أثر على الشريك الاسلامي فيه والذي كان الطرف الاضعف، ودخلوه في التحالف لا يعكس حجمه داخل البرلمان.

• **التحالف الرئاسي:** ضم ثلاث أحزاب الأكثر تمثيلا في البرلمان حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، و حركة مجتمع السلم، وكان داعما بدرجة الأولى لسياسة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، تم التوقيع عليه بتاريخ16 فبراير2004 وإنتهى بتاريخ جانفي 2012 مع خروج حركة مجتمع السلم، نتيجة التغيرات التي عرفتها الجزائر، بداية بالإصلاحات السياسية وكذا التغيرات الخارجية التي مثلتها ثورات الربيع العربي وتحولها من الموالاة، إلى المعارضة كخيار سياسي وهنا يمكن القول ان التحالفات قد تنتهي في حالة الازمات وقد تنشا بسبب الازمات حيث ان خروج حركة مجتمع السلم من التحالف الرئاسي، والذي كان تحالف غير منطقي بين قوى غير منسجمة، أدى بها الى البحث عن شكل جديد من التحالف داخل التيار الاسلامي ومع احزاب قريبة منها ايدلوجيا، وفكريا.

• **مجموعة الوفاء و الاستقرار:** تحالف سياسي ضم 26 حزبا من مختلف الإيديولوجيات والتيارات السياسية، تم توقيع عليه في جانفي2014 وجاء داعما لخيرات الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، في مواصلة المسار السياسي وقد تم تعيين عمار غول، أمينا عاما لحزب تجمع امل الجزائر المنشق عن حركة متجمع السلم، منسقا له.

**2-2-التحالفات الحزبية: إشكالية التعدد والانصهار:**

يقدم **ألكسندر** ثلاث مداخل لتحقيق الاندماج، وهي استيعاب، والتشريط الاثني والتعددية الثقافية، ويقصد بالاستيعاب القدرة على تجسيد الميزات الثقافية أو الدينية، أما التشريط الاثني يقصد به احترام خصوصيات الثقافية، أم التعددية الثقافية فلا ينظر لها

كنموذج للاندماج، وإنما وسيلة للحفاظ على التعددية في إطار الوحدة[1]، بمعنى أن انصهار داخل تنظيمات أو مجموعات يشترط الوقوف على فكرة الاستعاب، أي قدرة على بناء كيانات تعتزل الفوارق الدينية وكذا الثقافية، وهذا ما نجده داخل التيار الإسلامي والذي يؤسس في ثنايا فكرة الهوية المرجعية في إطار المبادئ الإسلامية و كذا وفق قيم ثقافية ترسخ سلوك الفرد، غير تابع أي له القدرة في الإبداع، أما التشريط الإثني، أي الخصوصيات الثقافية، يمكن أن تكون عائقا في الانصهار والاندماج داخل كيان معين على سبيل المثال حركة مجتمع السلم حاولت بعد 2008 احتواء حالة الانقسام بغض النظر على القيم الثقافية، بعقد تحالفات مع السلطة من أجل الإحتفاظ بجزء من مصالحها.

إن مداخل الاندماج لدى الإسلاميين لا تتوقف على هذه النقاط، وإنما على سيرورتهم التاريخية المبنية على الانقسامية، كآلية لتآكل داخلي لمختلف الحركات، و هذا ما أكده الباحث الجيلالي كرايس "أن مشكلة الإسلاميين ليست في انقسامهم أو توحدهم، و إنما مشكل أعمق و ربما تعود جذورها إلى ما قبل العشرية السوداء"[2] بمعنى أن سياسة التحالف ما بعد 2010 جاءت لإعادة لم شمل التيار الإسلامي، والذي كان يمتلك قاعدة شعبية، واستطاع ان يقدم بديل عن السلطة بعد الانفتاح مباشرة، كما أن التحالف يمكن التيار الاسلامي من صياغته برامج مشتركة للدخول في الاستحقاقات الانتخابية، وهو تحالف يقدم رؤية مختلفة تماما عن نموذج الدولة الوطنية وعن تجربة التعدد في ظل هيمنة رئيس الجمهورية على مختلف مفاصل الدولة، و بالتالي فكرة الاندماج وعلاقتها بالتعددية داخل الأحزاب الإسلامية، تقوم على التكيف مع المتغيرات الخارجية والمتمثلة في علاقة الحزب بالسلطة، والمتغيرات الداخلية المرتبطة بالمكونات الحزبية، التي نجدها من حيث البناءات متماسكة قائمة على المبادئ الإسلامية، أما من حيث السلوكيات فهي

[1] مجيب مسعد، **الأقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين و الإستبعاد**، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص180.

[2] الجيلالي كرايس، **الإسلام السياسي في الجزائر من الإنقسام إلى الإندماج، حركة مجتمع السلم نموذجا**، www.hadathpost.com بتاريخ 2019/08/16، لوحظ في 7 جويلية 2019.

متناقضة ومنغلقة على نفسها، لغياب لغة الحوار، وغياب التنسيق بين قياديها ومناضليها، أي أن هذا الاندماج سواء على مستوى الأفراد داخل الأحزاب، أو حتى الأحزاب المشكلة للتكتل، مرتبط بنوعية وتكرار العلاقات التي تربط الأفراد داخل الجماعة، بالإضافة إلى درجة إلتزامهم بقيمهاو معاييرها[1].

إن جدلية بناء التحالفات الحزبية بين الأحزاب الإسلامية في الجزائر، انتقلت من حالة انقسامية التي تشكلت بفضل السلوكيات المبنية على السيطرة، والخضوع داخل الكيان الواحد، التي أنتجت بدورها كيانات عديدة متضادة، تضعف فعاليتها السياسية، وتجعلها في صراع مع الحزب الأم، وهذا مع حدث لحركة مجتمع السلم بعد مؤتمر 2008، غير أن سياسة الانقسامات حالة مرتبطة مع المتغيرات المجتمعية، ينتج عنها عند الضرورة وحدات واسعة تنسخ روابط جديدة كاستراتيجية للعيش، أو قد تتجاوز الحدود المرسومة اثنيا بفضل التحالفات[2]، وهنا نجد الأحزاب السياسية تعيد انتاج ثقافة القبيلة، أو العشيرة وسياسة التحالف، والانقسام التي انتقلت من الجانب الاجتماعي إلى الجانب السياسي، وأصبحت تحكم العمل الحزبي، الذي يعيش ثنائية الانقسام والتشظي، والتكتل والتحالف، وهذا حسب الاوضاع السياسية ومدى قربه، أو بعده عن مراكز السلطة أو النظام الحاكم، وهذا ما لحظناه لدى حركة مجتمع السلم التي سارعت إلى بناء تحالف إسلامي قبل تشريعيات ماي 2012 أولا لإعادة لم شمل الإخوة الفرقاء، وكذلك لمسايرة التغيرات الجيوسياسية خاصة في المنطقة العربية، والتي عرفت حركية و تغيير للأنظمة و عودة الإسلاميين إلى الحالة السياسية، فهي تحالفت مع السلطة لما كانت السلطة قوية والحركة ضعيفة، لكن بعد الربيع العربي شعرت الحركة بقوة مستمدة من مخرجات الربيع العربي وبذلك اشقت عن السلطة وحاولت أن تؤسس لتحالف قوي يزيح أحزاب السلطة

[1] M cusson , **déviance,integration social et probléme sociaux chez les unuit du nuvut** , université laval,québec,2008,p71.

[2] بلعباس الهواري، **المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية و الإنقسامية**، رسالة ماجستير، تخصص الخلدونية و علم الإجتماع السياسي الإسلام، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص63.

ويسيطر على الحكم، وهو نفس المنطق القبلي، الذي يبني تحالفاته على اساس القوة والضعف.

**2-3-حركة مجتمع السلم: التحالفات الحزبية بين الخيار والحتمية:**

في تحليل **لجيو فاني سارتوري** حول تحالف الأحزاب المعارضة في بلدان العالم الثالث، ذات الحكم التسلطي، يرى أن هذه التحالفات لن تحدث إلا إذا كانت هذه الأحزاب قريبة من السلطة، وقادرة على التآلف، بحيث تكون جزء من الأغلبية، يتمتع بما هذا التآلف، بمعنى أن التحالفات الحزبية أو السياسية لا تنشأ إلا في إطار مصلحة مشتركة تفرضها العلاقة بين أحزاب والسلطة، في ظل استحقاق انتخابي، أو في ظل التغيرات المجتمعية الراهنة، وإذا عدنا إلى التيار الإسلامي في صورة حركة مجتمع السلم نجد أن الحركة منذ بداية الانفتاح السياسي، حاولت مسايرة السلطة ومشاركتها مختلف التحالفات السياسية كرد فعل على الصورة السيئة، التي أصبح يتمظهر بها الاسلاميون، وكانت بدايتها بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 حيث وقف محفوظ نحناح مساندا للجيش ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث يقول أبو جرة سلطاني في هذا الصدد اجتهادات الشيخ قادته إلى الاحتماء من الفتنة الكبرى، بفتنة أقل منها، فوقف مع من يعتقد أو عاصم –بعد الله– من سقوط الدولة والدخول فيها[1]، وهو تصريح يدل على خروج الشيخ محفوظ نحناح عن النهج الاسلامي، والتخلي عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد عرفت الحركة بعد هذا الظرف عدة تحالفات سياسية، بداية برئاسيات 16 نوفمبر 1995، و التي شارك فيها محفوظ نحناح مع عمله السابق بنتائجها، وقد برر مشاركته بقوله "إن الانتخابات الرئاسية في اعتقادي فريضة شرعية وضرورة واقعية، وهي خطوة نحو انفراج الازمة أو التخفيف منها... وكذلك نبذ العنف بجميع اشكاله للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها"[2]، وهو ما يؤكد على أن الحركة في ظل سيرورتها التاريخية كانت سباقة في دعم خيارات الدولة

[1] أحمد يوسف، **الجزائر الازمة و سفراء الخروج، جدليات سياسية، الدعوة و الحركة**، دار قرطبة، ط2،الجزائر، 2006، ص189.

[2] أحمد الدان، **أضواء على شخصية محفوظ نحناح**، بدون دار النشر، الجزائر، 1999، ص45.

بإعتبارها ملجأ آمنا في حالة تغيير الخارطة السياسية للبلاد، وكانت البداية الفعلية لخيار المشاركة في دواليب السلطة، لحركة مجتمع السلم في تشريعيات 1997 بانضمامها لأول حكومة ائتلافية، حيث تحصلت على ثلاث مناصب وزارية وتعتبر رئاسيات 1999 نقطة مفصلية في تاريخ الحركة، خاصة بعد إقصاء الشيخ محفوظ نحناح من الترشح بحجة عدم إمتلاكه وثيقة تثبت مشاركته في الثورة التحريرية، وهذا يشير إلى حالة من اخذ والرد بين السلطة، التي كانت تتجاوز حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني، وحتى الرئيس بوتفليقة، بل كانت في يد الجيش والذي حاولت الحركة عدم التصادم معه وتقديم العديد من التنازلات بهدف عدم اقصائها وتعرضها للتشويه من طرف السلطة الفعلية في البلاد، حيث حالوت الحركة من خلال تحالفها مع السلطة، تجميل صورة التيار الاسلامي الذي أصبح يتحمل مسؤولية الفوضى ودوامة العنف، رغم هذا التضحيات فقد كان خيار المشاركة الاستراتيجية على المحك، لتصبح الحركة بين خيارين المشاركة التي أصبحت ممنوعة قانونيا، والانسحابية كانت ولازالت ممنوعة منهجيا[1]، فالمشاركة بعزل عن ضمانات من السلطة ستؤدي إلى تشويه الحركة واعتبارها امتداد للفيس المنحل، والانسحاب سيحسب أيضا كتضامن مع الجبهة الاسلايمة للانقاذ، وبذلك كان التحالف والتقرب من السلطة الحل الوحيد الذي يضمن قبول الاسلاميين داخل دواليب السلطة، ومن بين أشكال المشاركة التي كان النظام يريدها هي الموافقة على دعم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، و هذا ما خلق صراعا بين القاعدة الحزبية، المتمثلة في المناضلين والمتعاطفين وبين القيادات في ظل القرار المعلن، الداعم للسلطة ومرشحيها، وقد مثل وفاة محفوظ نحناح سنة 2003 تأسيس مرحلة جديدة داخل الحركة، في ظل غياب رئيس فعلي يمثل الشخصية الكاريزماتية لمؤسسيها، عادت فكرة التحالفات السياسية للساحة منذ 2004 بعد عقد كل من الشيخ أبو جرة سلطاني رفقة عبد العزيز بلخادم ممثل جبهة التحرير الوطني واحمد أويحيى ممثلا التجمع الوطني الديمقراطي، تحالفا لدعم الرئيس عبد العزيز

[1] فاطمة الزهراء ، أحمد بن يحيى، مولود مسلم، **المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم، دراسة في مفهوم الاهداف و التحديات**، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد10، العدد03، ديسمبر2019، ص232.

بوتفليقة لعهدة رئاسية ثانية وقد برر أبو جرة سلطاني هذا التحالف بقوله "إن قرار الذهاب إلى التحالف الرئاسي سيكون حول مبادئ وأهداف وقيم ومنطلقات، تكون فيه المصالحة الوطنية وحماية الإسلام وترقية اللغة العربية والدفع بعجلة الديمقراطية، إلى المزيد من التقدم، من الاولويات[1]، التي دفعت الحركة إلى التحالف وساعدتها على المضي قدما في مشروع الشيخ محفوظ نحناح، أي التحالف من أجل مكاسب تخدم المشروع الوطني، وليس المصلحة الخاصة.

- **خيار التحالف:** عرفت حركة مجتمع السلم بعد المؤتمر الرابع 2008 تغيرات على المستوى التنظيمي والداخلي للحركة، تلتها جملة من الانقسامات جعلتها تفقد وزنها على المستوى السياسي، والاجتماعي، غير أن ثورات الربيع العربي التي مست بعض الدول العربية، غيرت الخارطة السياسية في الجزائر، خاصة في ظل تداعيات الربيع العربي على الجزائر، وما تبعه جملة من الاحتجاجات التي كانت أغلبها اجتماعية، حاولت الحركة استثمارها لخدمة أجندتها الداخلية، من خلال إبرام أول تحالف إسلامي، تحت مسمى تكتل الجزائر الخضراء، كخيار فرضته الظروف السياسية، وبالتالي انتقلت الحركة من الحتمية التحالف، إلى التحالف كخيار، وتبني المعارضة السياسية، إن خيار التحالف جاء لإصلاح ما خلقته قيادات الحركة بعد وفاة مؤسسها محفوظ نحناح، سواء على مستوى بنية الحزب الداخلية، التي كانت منغلقة، ولا تؤمن بفكرة الحوار بين القيادة ومناضلين، وهذا ما أدى إلى اتساع الهوة بينهما، وساهم في تمييع صورتها لدى الرأي العام، بعد تباين مواقفها، وبالتالي فإن فكرة التحالف هي مشروع براغماتي لإعادة إنتاج الحركة، وفق أفكار، ومبادئ جديدة، و مكاسب مشتركة، و تدبير الشأن العام داخل المجتمع أي العمل على ازدواجية العمل السياسي، والعمل الاجتماعي، وفق ظرف آني فرضته الحركية داخل المجتمع السياسي، بالإضافة إلى الاستمآلات التي جاءت بها الدولة لخدمة مصالحها، أي وقوع الحركة تحت الضغط، الذي مارسته السلطة السياسية من خلال اهم مؤسسة فيها

[1] عمراني كريوسة، **الدعوة الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة حركتي مجتمع السلم و الإصلاح الوطني**، مرجع سابق، ص92.

وهي المؤسسة العسكرية، فالحركة تيار الاسلامي كان عليها المشاركة وقبول قواعد اللعبة حتى لا يتم تحميلها تبيعات التطرف الاسلامي، وقد حاولت حركة مجتمع السلم استعادة نفسها والانخراط مرة أخرى في الصفوف المعارضة، دور المعارض بعد سلسلة التحالفات التي عقدتها مع السلطة، والتي سماها نصير سمارة "بزواج المتعة بين الحركة والسلطة، الذي إستمر 17 سنة، أفرز مجموعات لها شبكة من المصالح المتشبعة مع النظام، فتحول الولاء لأجهزة السلطة أكبر من الولاء للحركة[1]، وهذا ساهم في تراجع اسهم الحركة جماهيريا، وفقدنها لثقلها السياسي، وانشقاق العديد من القيادات، بعد أن أصبحت الحركة تعمل لمصلحة السلطة ولمصلحة بعض قادتها أكثر من عملها لمصلحة الحركة كحزب، وللتيار الاسلامي كخيار عام وانتماء فكري لحركة مجتمع السلم، كما أن بقاء الحركة كفاعل ثانوي داخل التحالفات السياسية مع الدولة، جعلها تتخلى عنها وتعيد ترتيب نفسها من خلال التحالفات أخرى، تفرض من خلالها وجودها كتيار معارض للسلطة بالمقابل إعادة ترتيب بيتها الداخلي و تنظيم قواعدها النضالية موازاة مع تشريعيات ماي2012.

من خلال هذا الجزئية التي تطرقنا فيها إلى تاريخانية التحالفات السياسية في الجزائر، نجد أن هذا النمط السياسي في العمل والتحرك ليس جيد عن الأحزاب السياسية الجزائرية منذ الانفتاح السياسي والتعدد، حيث حاولت الكثير من الاحزاب التصدي للقوى الرجعية التي حاولت السيطرة على السلطة عن طريق توظيف الخطاب الديني، وهذا ما فتح الباب لتشكيل العديد من التحالفات والتحالفات المضادة، الهدف منها هو التأثير في مجريات العملية السياسة، فمن جهة الوقوف فيوده السلطة ومن جهة مساندة لها، عن طريق السعي للتقرب منها، وهنا نجد العديد من الاحزاب حاولت التقرب من السلطة خاصة التيار الاسلامي والذي اتهم بالتسبب في الازمة الامنية، ولذلك وجد نفسه مضطرا الى التقرب من السلطة، والتحالف معها والعمل على انجاح كل الاستحقاقات الانتخابية

[1] نصير سمارة، **إخوان الجزائر يجدفون ضد تيار الربيع العربي**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني، www.dw.com ، بتاريخ 2012/05/08.

رغم هشاشة التجربة الديمقراطية وانتشار التزوير ومصادرة الارادة الشعبية، وهذا يجعلنا ندرك ان التحالفات الحزبية في الجزائر مرتبطة بحل الازمة والانسداد، وهي دائما تكون لصالح السلطة.

## 3- تكتل الجزائر الخضراء: الفكرة و المضامين:

هو تكتل سياسي ضم مجموعة من القوى الاسلامية، وهو أيضا نتيجة تداعيات الربيع العربي واحد انعكاساته على الجزائر، حيث كان التيار الاسلامي يعني حالة من الضعف والتشتت، وجزء منه شارك في السلطة بدون اي مقابل، بينما انشقت الكثير من القيادات وظهرة أحزاب جديدة، واصبح الناخب الاسلامي عازفا عن المشاركة الانتخابية، وبدا لا يثق في اي جهة خاصة الاسلاميين الذين قدموا تنازلات مجانية للسلطة، غير أن صدمة الربيع العربي، وسقوط النظام التونسي، وصعود الاسلاميين فيها بعد عقود من الزمن، وسقوط نظام معمر القذافي، ونجاح الثورة الاسلامية وسيطرة الاسلاميين فيها على كل الاجهزة في الدولة، البرلمان والرئاسة والحكومة، ونحاج الاسلاميين ايضا في المغرب الاقصى الذي لم يعرف أحداثا مشابهة للإحداث الربيع العربي، كلها تغيرات أدت بالإسلاميين في الجزائر إلى التفكير بجدية في الوصول إلى السلطة، خاصة بعد تحرك الشارع في الجزائر( أحداث الزيت والسكر)، والاصلاحات التي اقرها نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ومحاولة الاسلاميين استغلالها وتحقيق نجاح سياسي عن طريق الصندوق، وفي نفس الوقت إعادة ترتيب البيت الداخلي للحركة الاسلامية، من خلال خوض الانتخابات ككتلة تجمع بين الفقراء وتسعى الى استعادة ثقة الناخب الاسلامين فكيف نشأت فكرة التحالف أو تكتل الجزائر الخضراء؟

### 3-1- فكرة التكتل الجزائر الخضراء:

هو أول تحالف حزبي إسلامي ضم حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني تحت مسمي "تكتل الجزائر الخضراء"، وهو الكيان الحزبي الذي جمعهم

في الانتخابات التشريعية ماي2012[1]، وقد جاءت توجهات وأفكار هذا التحالف موازاة مع موجة الحركية التي مست بعض الدول العربية، والتي حاول الإسلاميون استغلالها وقد جاءت فكرة هذا التحالف من طرف منسقها عز الدين جرافة، الذي حاول منذ البداية تشكيل هذا التحالف، من خلال جملة اللقاءات مع قيادي الحركة الإسلامية، بمختلف توجهاتها والذي حاول أيضا اختزال الإشكالات والفوارق بهدف لم شمل الإسلاميين في الجزائر تحت غطاء حزبي واحد، وقد أعلن ميلاده بتاريخ 2012/03/07 بفندق السفير بالجزائر العاصمة[2]، بحضور مختلف الوسائل الإعلامية والتي ثمنت هذه الفكرة خاصة أن الموضوع يتعلق بالإسلاميين.

إن فكرة التكتل سبقتها عدة لقاءات من مختلف الأحزاب، والشخصيات الإسلامية فقد عقد منسق المبادرة عز الدين جرافة أول لقاء مع رئيس حركة مجتمع السلم، أبو جرة سلطاني محددا أهدافه، ثم لقاءا آخر مع رئيس حركة الإصلاح الوطني، محلاوي عكوشي، أما الشيخ جاب الله عبد الله فقد رفض الفكرة من أول وهلة، أما جبهة التغيير فقد تماطلت في الرد، و حاولت فرض بعض النقاط مقابل اندماجها، ورغم هذه الآراء المتفاوتة بين القبول والرفض، حاول عز الدين جرافة لم شمل كل التيار الإسلامي متجاوزا فكرة الانتخابات، إلى إعادة الاعتبار إلى التيار الإسلامي، واختزال كل الإنقسامات وزوالها، وقد كانت قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الهدف الأول لتوسيع نطاق التحالف، فقد كانت الآراء متباينة أيضا على سبيل المثال، عبد الله جاب الله، الذي إلتقى مع منسق المبادرة عز الدين جرافة بمسجد الفتح والذي رفض الفكرة بقوله إذا كان موضوع اللقاء التكتل فلا، وإذا عن غير هذا مرحبا بك"[3]إن فكرة التكتل تجاوزت المصلحة الإنتخابية إلى المصلحة العامة، التي رسمها الشيخ محفوظ نحناح، والتي تدعو

---

[1] **ميلاد تحالف "تكتل الجزائر الخضراء"** ، مقال متوفر في الموقع الإلكتروني، www.aljazeera.com، بتاريخ 2012/03/08، لوحظ 6 أوت 2019.

[2] عز الدين جرافة، **مبادرة التكتل الإسلامي بين الطموح و إكراهات الواقع**، بدون دار نشر، ص185.

[3] عبد الرزاق مقري، **التيار الحمسي مسارات التجديد الوظيفي في العمل السياسي حركة التجديد، وطن ينهض**، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص92.

إلى لم شمل الإسلاميين، حول فكرة الطرح الاسلامي، بغض النظر على الخلافات والصراعات وبالتالي التكتل في خباياها كان أوسع، ليمس مختلف اطياف الحركة الإسلامية.

أما فيما يخص الأهداف التي جاء بها هذا المشروع فتمثلت في:[1]

- ترسخ المبادئ الإسلامية، والقيم المجتمعية، وترسيخها في المجتمع الجزائري لتجاوز مرحلة الانتقال من النظري الى ترسيخ صلاحيتها في الواقع، وهذا ما تؤكده البرامج الانتخابية، لمختلف الأحزاب الاسلامية، والتي تؤكد على ضرورة المزاوجة بين السياسة والعمل الدعوي، والتربوي، لبناء مجتمع إسلامي .
- تفعيل وإدماج القيم الإسلامية في عملية التغيير السياسي، وفي حركة تجديد المجتمع التي تحتاج إلى مرونة مقاصدية منضبطة، لا تفرط في الثوابت، بمعنى يجب العودة إلى التعاليم الإسلامية كالقرآن الكريم، من القوانين باعتباره صالح لكل زمان ومكان ولا يمكن الخروج على نظمه وعلى نظم الشريعة الإسلامية.
- محاربة الفساد بكل أنواعه، ووضع حد للمفسدين في هذا البلد الطيب تشريعا و رقابة وذلك بتوسع الاستفادة من كافة الطاقات والقدرات ومن مختلف الوسائل المتاحة وتفعيل الرقابة المجتمعية.

إن هذه الأهداف جاءت لتحديد أهمية هذا التكتل بمفهومه العمومي ركزت نقاطه على أهمية الرجوع إلى الشريعة الإسلامية لتدبير الشأن العام، وكذا الشأن السياسي كخطوة إلى الوصول إلى المشروع الاسلامي لأول مرة في الجزائر، عن غيره من التيارات، وتقديمه لنموذج خاص، وفق رؤية عامة، حيث ركز من جهة أخرى على مجموعة من النقاط المهمة في علاقته مع السلطة السياسية ما بعد الانتخابات في[2]:

---

[1] عز الدين جرافة، **مبادرة التكتل الإسلامي بين الطموح و إكراهات الواقع**، مرجع سابق، ص ص27، 28.

[2] عبد الرزاق مقري، **التيار الحمسي مسارات التجديد الوظيفي في العمل الإسلامي حركة تجديد وطني ينهض**، مرجع سابق، ص153/152

• **التشريع:** أي المساهمة الفعالة في مناقشة وتعديل مشاريع القوانين، التي تقترحها الحكومة، بما يحقق مصالح الشعب الجزائري، والمبادرة بمشاريع تقترحها الكتلة وفق البرنامج الانتخابي .

***الرقابة:** تفعيل آليات الرقابة البرلمانية، حول آداء الحكومة ومختلف الهيئات التنفيذية الرسمية، بخصوص القضايا الوطنية.

• **العلاقات الخارجية والدبلوماسية البرلمانية:** تنظيم مشاركة الكتلة البرلمانية في مختلف الهيئات الإقليمية والدولية وشبكة العلاقات التي تنشئها، وتطورها في داخل الوطن.

• **الأداء السياسي والإعلامي:** التفاعل السياسي، والإعلامي الدائم، والمحلي، والقوي، والمدروس، في مختلف القضايا، الذي تعرضها الكتلة البرلمانية، بالتواصل الدائم مع مختلف وسائل الإعلام المحلية والدولية.

• **التدريب و التكوين و العمل التربوي:** إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية والتكوينية، والأنشطة التربوية، لصالح الكتلة وأعضائها، تنشيط مختلف الندوات، والمحاضرات، والدورات.

• **النشاط المحلي:** مرافقة الافراد في نشاطاتهم المحلية، وتنظيم مداوماتهم البرلمانية وعلاقاتهم بالجماعات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني.

إن فكرة التحالف لمنسقها عز الدين جرافة جاءت للم شمل أطياف التيار الإسلامي كبداية، ومن ثم لم الأحزاب الإسلامية في تكتل انتخابي، يخدم المصلحة الانتخابية الإسلامية، وقد جاءت أهدافه قبل وبعد الانتخابات، لتؤكد على أهمية العمل السياسي، موازاة مع العمل الدعوي، والرجوع إلى الشريعة الإسلامية كآلية لتقدم المجتمع، أي أن هذا التحالف ينتمي إلى نوع التحالفات ما قبل الانتخابية، وتقديم أرضية واضحة للمشروع الاسلامي، ودعوة الاحزاب إلى الاهتمام بالمشروع على حساب الأحزاب والشخصيات والقيادات فيها، ولذلك فإن فكرة جرافة كانت تهدف إلى إعادة هندسة خارطة التيار

الاسلامي في الجزائر، وتخليصه من الأنانية، وتقديم الأفكار على الأشخاص، والبرامج على الأحزاب.

### 3-2- تفاعلات الهيئات مع الفكرة:

يعتبر تكتل الجزائر الخضراء أول مشروع إسلامي يدعو إلى التحالف بين أكبر الأحزاب الإسلامية في الجزائر، وقد سعى منسق الفكرة إلى احتواء كل الأطياف من خلال الحوارات، واللقاءات الدورية، لشرح التصورات، والأهداف الآنية، والمستقبلية، لهذا التكتل، وقد عرفت هذه المبادرة تفعلا متفاوتا من حيث الموقف المبدئي منها، من مختلف الفاعلين داخل الجزائر، سواء من المجتمع السياسي، المتمثل في الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني المتمثل في الجمعيات، وكذا الأسرة الإعلامية، وقد اختلفت الأفكار والرؤى حول هذا المشروع الوحدوي على مستوى التيار الاسلامي، حيث سنحاول التطرق إلى أهم المواقف من المشروع، سواء لدى الاحزاب الاسلامية أو غيرها من الأحزاب والتيارات.

- **تفاعلات الأحزاب الإسلامية مع الفكرة:** حاول منسق المبادرة عز الدين جرافة منذ بداية عمله، حول بلورة هذه الفكرة إلى إعادة الاعتبار للتيار الإسلامي ككل، خاصة في ظل النكسات التاريخية، ومن ثم الدخول إلى تشريعيات ماي 2012 كقوة حزبية إسلامية تؤسس لنموذج جديد مبني على العمل المشترك وفق نهج إسلامي والابتعاد عن الانشقاقات والانقسامات، وهذا ما سعت إليه أيضا حركة مجتمع السلم، من خلال هذه المبادرة التي سارعت إلى دعمها واحتضانها منذ البداية، نتيجة ما عاشته من هزات بعد وفاة مؤسسها محفوظ نحناح، وظهور الخلافات، والصراعات بين قيادتها، والتي كانت بداية العمل من طرف منسقها، برسالة موجهة إلى هذه الأحزاب موضحا فيها متطلبات المرحلة القادمة، في ظل الحركية التي مرت بها بعض الدول العربي، مبرزا ضمنيا أن المبادرة لم تكن وليدة الساعة وإنما دعا إليها سابقا ومشاكل أطياف المجتمع، كما حاول عز الدين جرافة

منذ بداية اللقاءات العمل على تجاوز بعض الأمور ومن بينها[1]، عدم السماح لأي حـــزب مهما كان حجمه أن يطلب بإقصاء حزب، أو أحزاب أخرى لأي سبب من الأسباب، عدم السماح لأي طرف يفتح ملفات الماضي، أو مواقف أي حزب إتجاه الآخر، وعدم السماح بالتراشق بين الإخوة الفرقاء، من أي حزب من الأحزاب، أثناء الحوار المرتقب والاكتفاء بموضوع الكلية، لمواجهة التحديات، بمعنى حاول عز الدين جرافة من خلال هذه النقـــاط لم شمل القيادات، التي كانت في السابق محسوبة على حركة مجتمع السلم، والتي أنهكتهـــا الانشقاقات، إذ كانت السمة البارزة في أداء الحركة، بعد وفاة مؤسسها محفـــوظ نحنـــاح رحمة الله عليه، ولذلك بدا عز الدين جرافة منسقة فكرة التحالف بمجموعة من اللقـــاءات بينه وبين قيادات الاحزاب المستهدفة ومن اهمها حركة مجتمع السلم.

- **حركة مجتمع السلم:** كان أول لقاء بتاريخ2012/01/17 بين جرافة منسق المبادرة مع السيد أبو جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم، رفقة أعضاء مكتبه الـــوطني لشـــرح الفكرة، وعرض نقاطها الرئيسة، وقد أعطى سلطاني بصفته الرئيس موافقته المبدئية ودعم هذا المشروع، وهذا في إشارة واضحة لأهمية الفكرة لدى الحركـــة، خاصـــة فـــي ظـــل الانقسامات التي عرفتها، بداية من المؤتمر الرابع، حيث ثمنت الفكـــرة وســـاعدت علـــى إنجاحها لاحقا.
- **حركة النهضة:** كان أول لقاء 2012/01/27 مع امينها الدكتور فاتح الربيعي وأعضاء مكتبه الوطني، وتم شرح المبادرة من طرف منسقها والتطرق الى اهم الأهداف وخارطـــة الطريق، وسبل تجسيدها على أرض الواقع، و قد أعطت كذلك حركة النهضـــة موافقتهـــا المبدئية، وعدت بعرض الفكرة على قياديها وأخذ القرار المناسب.

[1] عز الدين جرافة، **مبادرة التكتل الإسلامي بين الطموح و إكراهات الواقع**، مرجع السابق، ص127.

• **حركة الإصلاح:** كان أول لقاء بتاريخ2012/01/28 مع أمينها العام حملاوي عكوشي، حيث عرض عز الدين جرافة الفكرة، وقد قوبلت بالقبول مع عرض الفكرة على المجلس الشورى[1] .

وعلى النقيض هناك من رفض المبادرة، ومن بين أبرز الرافضين، حزب جبهة العدالة والتنمية بقيادة رئيسها الشيخ عبد الله جاب الله، بحجة حداثة حزبه، وكذلك عدم قناعته بتكتل، ومؤكدا بأن قناعته السياسية تميل حول تعددية القوائم الانتخابية، لكي تضمن المنافسة بين البرامج والأشخاص[2]، أما رئيس جبهة التغيير عبد المجيد مناصرة فقد كان مترددا للفكرة، وقد حسم قراره بالرفض خاصة بعد خروج المبادرة إلى الإعلام متحججا بعد نضج الفكرة وكذلك، الظروف التي تمر بها الجزائر، يدعو إلى الاعتماد على المشاركة الفعالة في الانتخابات التشريعية، بدل التكتل، والذي يقضي نوعا ما على تعدد الآراء، وبالتالي يزيد من المحدودية في العمل السياسي، داخل التيار الإسلامي.

ومن خلال طبيعة الأحزاب الاسلامية الرافضة للتكتل، نجد أنها أحزاب منشقة مثل جبهة التغيير، أو قيادات تمت الاطاحة بها مثل عبد الله جاب الله، ولذلك هو يرفض أن يعمل مع غرمائه السابقين الذين أقصوه من حزبه كحركة النهضة، كذلك هذه القيادات تريد أن تقود التيار الاسلامين، بينما المباردة تجعل منهم مجرد شريك، خاصة ان هذه القيادات كانت تعتبر نفسها معارضة، وأن لديها قاعدة شعبية بسبب عدم تورطها مع النظام.

• **تفاعلات المجتمع المدني:** يعتبر المجتمع المدني من اهم الفلعيات التي يمكنها أن تتبنى المشروع السياسي وتروج له، خاصة الجمعيات والمنظمات الخيرية والدعوية، والتي بمباركتها للخطة تستطيع استمالت المجتمع، وأن تكسب المبادرة شرعية اجتماعية، ولذلك حاول عز دين جرافة بعد مشاوراته مع الأحزاب السياسية، البحث عن منافذ أخرى لقبول

[1] عز الدين جرافة، **مبادرة التكتل الإسلامي بين الطموح و إكراهات الواقع**، مرجع سابق، ص ص 130،131.

[2] عز الدين جرافة، **مبادرة التكتل الإسلامي بين الطموح و إكراهات الواقع**، مرجع سابق، ص134.

الفكرة، فكانت له اتصالات مع عدة شخصيات، وقيادات، لها وزن داخل التيار الإسلامي، والمجتمع الجزائري ككل ومن بينها:

**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:** تعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين امتداد للحركة الإصلاحية، التي قادها عبد الحميد بن باديس، والتي كانت تدعو إلى المحافظة على مقومات الهوية الجزائرية، لتتوسع أكثر بمرور السنوات لتشمل التعليم والتربية، وبالتالي الحركة الإسلامية كانت جزء لا يتجزأ من تاريخ الجمعية، نظرا لبعدها التربوي، والدعوي، قبل السياسي، حيث نجد أغلب تلاميذها كان لهم نضال طويل داخل الجمعية، و قد كان أول لقاء مع رئيسها الدكتور قسوم بتاريخ 2012/01/15 بالمقر المركزي للجمعية، حيث قدم للوفد شروحات حول المبادة، وأهدافها المرحلية، وقد رحب الاستاذ عبد الرزاق قسوم بالفكرة، كما دعا إلى لم الشمل، وتوحيد الجهود من أجل مواجهة التحديات[1]، أما اللقاء الثاني فقد كان مع الشيخ طاهر آيت علجت، المعروف بتاريخه الحافل في تدريس مختلف العلوم الشرعية، والفقه وأحد أبرز مؤسسي رابطة الدعوة الإسلامية بالجزائر، كما انه حضر بعض الدروس على يد الشيخ بن باديس في قسنطينة[2] حيث كان له لقاء مع السيد عز الدين جرافة في بيته بتاريخ 1012/01/18 شرح له المبادرة وأهدافها، كما أبرز له سيرته التاريخية، التي تجعله عنصرا مهما في الدعوة، والتربية، وقد بارك هذه الفكرة، وتمنى التوفيق لكل أطراف للوصول إلى مسعاهم في تشكيل هذا التحالف الإسلامي.

ان المبادرة لم تكن سياسة محضة بل حاولت ان تكتسب شرعية اجتماعية ودينية، وتربوية من خلال عرضها على جمعيات ومنظمات لها ثقل تاريخي ودينـي، وبذلك صاحب المبادرة اراد ان تكون جامعة وشاملة، حيث لم يستثني اي فصيل اسلامي، وعرض الفكرة على الجميع، لكي يقيم الحجة على كل الاطراف، سواء فشلت المباردة في

[1] عز الدين جرافة، **مبادرة التكتل الإسلامي بين الطموح و إكراهات الواقع**، مرجع سابق، ص144.

[2] أسماء ع، **العلامة محمد الطاهر آيت علجت بختم شرح الموطأ المالك**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.ennaharonline.com، بتاريخ 2019/09/22، لوحظ 15 أوت 2019.

تحقيق أهدافها أو نجحت، كما أعطاها ثقل الاجتماعي من خلال عرضها على المجتمع المدني داخل التيار الاسلامي، من أجل المباركة، وفي نفس الوقت هذه الشخصيات وما تمتلكه من ثقل يمكنها أن تدعم المبادرة وتجلب لها التأييد المطلوب.

### 3-3- تفاعلات الإعلام مع مبادرة التكتل الإسلامي:

يعتبر الاعلام متغير مهم جدا في انجاح المشاريع السياسية او تكسيرها حتى قبل بروزها، ولذلك حاول السيد عز الدين جرافة إخراج الفكرة للواقع، وطرحها اعلاميا، وجس نبض الشارع، والاحزاب السياسية الاخرى، من خارج الحركة السلامية، خاصة أن المبادرة ظهرت مع ظهور القنوات الاعلامية الخاصة، وبداية السجالات الحوارية بين الاحزاب السياسية، وبذلك فإن طرح المباردة في الاعلام يمكن ان يقدم العديد من الضافات لها، قبل تبلورها في الواقع، وذلك من خلال التفاعلات سواء مع الأحزاب السياسية وحتى الشخصيات والقيادات الإسلامية، وجعل الإعلام بمختلف وسائله يعرج على هذه المبادرة وجعلها من بين اهتماماته، خاصة أنه يهتم بكل ما هو إسلامي حيث تفاعلت جريدة الخبر مع الفكرة على صفحتها الرئيسية يوم 2012/01/10 بعنوان 168 شخصية طرحت مبادرة من أجل قائمة موحدة للإسلاميين، وفي نفس اليوم نشرت جريدة الشروق اليومي على صفحتها، مقالا بعنوان شخصيات إسلامية تدفع إلى قواعد موحدة في التشريعيات[1]، وفي نفس السياق ثم استضافت عز الدين جرافة في منتدى البلاد بتاريخ 2012/01/21 للحديث عن فكرة، بأبعادها السياسية، وخلفياتها الإيديولوجية، و قد أعلنت جزءا في عددها الصادر بتاريخ 2012/01/22 لبعض الحوارات الرئيسية[2].

وقد تلت هذه المبادرات عدة مبادرات إعلامية، منها جريدة الخبر وكذلك جريدة البلاد، التي وضعت عنوانا بارزا كشف عز الدين جرافة المنسق الوطني لمبادرة التكتل الإسلامي بتاريخ 2012/02/18، ومن خلال هذه المبادرات الإعلامية نجد جريدة

[1] عز الدين جرافة، **مبادرة التكتل الإسلامي بين الطموح و إكراهات الواقع**، مرجع سابق، ص152/151.

[2] عز الدين جرافة، **مبادرة التكتل الإسلامي بين الطموح و إكراهات الواقع**، مرجع سابق، ص154/153.

الشروق كانت سباقة في مسايرة فعاليات الأحداث، حول مبادرة نظيره، للمقابلات واللقاءات المتكررة، سواء مع منسقها أو حتى قيادي الحركة الإسلامية .

### 3-4- تكتل الجزائر الخضراء: العقبات و العراقيل:

عرف مشروع تحالف الجزائر الخضراء عدة عراقيل في بدايته، سواء من خلال الآراء المتباينة حوله، لمختلف كوادر الحركة الإسلامية، أو حتى من خلال الفاعلين داخل حقل المجتمع المدني، وبين القبول المبدئي والتحفظ، وهذا ما يمكن أن نرجعه لعدة اعتبارات مرتبطة بحالة التشظي الذي يعيشه التيار الإسلامي، منذ المؤتمر الرابع عام 2008 والذي اسس للنقسام كخيار لتفكيك الصراعات الداخلية، وكذلك بعد خروج الفكرة للواقع، من خلال الحملات الاعلامية، نوعية تفاعل الاعلام مع الفكرة، خاصة عندما يتعلق بكل ما هو إسلام، هذه حالة التصادم أسست لعقبات حاول منسقها عز الدين جرافة تجاوزها ومن بين هذه العقبات والعراقيل يمكن أن نحدد:

- **التباين الواضح في الرؤى والتصورات حول عملية التغيير:** بمعنى أن الفكرة جاءت في ظرف مرتبك ومضطرب، بسبب بعودة الاضطرابات والتحركات السوسيوسياسية، التي عرفتها الجزائر، مثلتها الاحتجاجات، وبالتالي الفكرة لم تكن وليدة الماضي، وإنما آنية، ارتبطت بالوضع الذي تعيشه الجزائر عامة، والتيار الإسلامي خاصة، حتى أن المشروع في حد ذاته لم يلامس كل الأطياف المجتمعية، وهذا نظرا لقصر الوقت، وكذلك فكرة التغيير لم تكن واضحة، فهل الفكرة جاءت للإصلاح الوضع في الجزائر في ظل الإصلاحات السياسية؟ أم لتلميع صورة التيار الإسلامي؟ هذه الثنائية جعلت مشروع غامض في البداية، وفي تعريف ستيفان روبنس يحدد يشير الى ان التنظيمات هي كيان اجتماعي منسق بوعي، له حدود واضحة المعالم، والعمل على أساس دائم لتحقيق هدف معيين أو مجموعة أهداف[1]، وهذا ما افتقده مشروع تكتل الجزائر الخضراء خاصة في تحقيق الاستمرارية ما بعد الانتخابات، حيث سارعت حركة مجتمع الإسلامي إلى انشقاق

[1] محمد قاسم قريوتي، **نظرية المنظمة و التنظيم**، دار وائل، عمان، ط1، 2000، ص38.

عن التكتل في الانتخابات المحلية، وهذا ما يؤكد فشل التكتل من بدايته، موازاة مع فقدان القاعدة الشعبية التي فقدت الثقة في القاعدة الحزبية ككل، كما أن استراتيجية التغيير التي اعتمدها التكتل اعتمدت على استمالة عواطف الناخبين، مبررين ذلك بما حدث في بعض الدول العربية(ثورات الربيع العربي).

- **نقصان الثقة وإنعدام الحوار بين الكيانات:** من بين إشكالات داخل التيار الإسلامي هي إنعدام الحوار بين مختلف أطياف داخل الحزب، من المناضلين إلى هرم السلطة، وهي صفة مترسخة داخل التيار الإسلامي، تعدت حدود الحزب الواحد، إلى تفشي ظاهرة الانشقاق بين الأحزاب، مما نتج عنها انقسامية ليس على مستوى أفكاره، وإنما على مستوى المصلحة، وهذا ما جعل مختلف القيادات الحزبية ترسخ لفكرة الانشقاق التي ترسخت ما بعد المؤتمر الرابع عام 2008، وهي عقبة وقفت في وجه منسق المبادرة واعاقته في احتضان الفرقاء، وجلوسهم على طاولة حوار واحدة، للنقاش، والحوار، ودفعهم إلى مناقشة ما يمكن فعله، من أجل إيقاف حالة تدهور الأوضاع السياسية للبلاد، والمجتمع على حد سواء[1]، وهنا يمكن القول أن التيار الإسلامي بقياداته رسخ مبدأ الطاعة كآلية للبقاء على هرم السلطة الحزب، دون إشراك الفاعلين داخل الحزب في النقاش والحوار وهذا من بين القوانين، التي تؤسس للقيادة الأبوية كنمط قيادي، يجمع ما بين الإنضباط والسلطة مع الإحساس الأبوي[2]، وهذا ما ترسخه التيارات الإسلامية، وهي في نفس الوقت تعيبه على السلطة السياسة، ولذلك فان اكبر عقبة وقفت في وجه مبادرة عز الدين جرافة هي فقدان الثقة بين الاسلاميين كاحزاب، وداخل الاحزاب الاسلامية، بين القمة والقاعدة.

- **الإنقسامات السياسية داخل الأحزاب:** إن حركة مجتمع السلم ما بعد2008، انقسمت على نفسها، ونتج عن الانقسام تأسيس عدة أحزاب، مما ساهم في تشتيت القاعدة النضالية

[1] عز الدين جرافة، **مبادرة التكتل الإسلامي بين الطموح و إكراهات الواقع**، المرجع السابق،ص226.

[2] MINWUEa.**perceived international justice and trust –in-supervison as mediators for pirternalistic leadership,management and organization** revien rol 8, (n°1), 2011, p97.

بالإضافة إلى اصطفاف المثقفين من التيار الاسلامي، في بناء كيانات حزبية إسلامية جديدة، مقارنة بحركة مجتمع السلم، هذه السلوكيات اثرت سلبا على المشروع وفرضت عليها التحرك على مستوين، من جهة لم شمل التيار الإسلامي، وإقناع التيارات بالفكرة قبل توضيح ما جاء في أهدافهان ومن جهة اخرى اقناع الناخب الاسلامي بالمشاركة والتخلي عن عقلية المقاطعة.

- **وصاية الأحزاب على المناضلين:** غياب الحوار بين مختلف الفئات الحزبية جعل الفجوة أو الهوة تتسع، مما جعل المناضلين والمتعاطفين غير مقتنعين بالقيادات، خاصة في ظل غياب الحوار، وهذا ما أكده عز الدين جرافة بقوله "غالبية القيادات أعلنت ترحيبها بفكرة المبادرة وبأهدافها المعلنة، غير أن بعضها بقي ينتظر قرار المزعوم حتى ولو كان مخالفا لقناعاته الشخصية"[1]، هذه الإكراهات داخل الأحزاب الإسلامية، أسست للتناقض في الأفكار والمفاهيم حول استراتيجية تسيير الأحزاب وفي العلاقة بين القيادي والمناضل وحتى المتعاطف.

أما فيما يخص **العقبات الخارجية** ارتبطت بالتغيرات الجيوسياسية في المنطقة العربية، التي عرفت حركية إجتماعية، سمحت بالقضاء على بعض الأنظمة الديكتاتورية، وعودت الإسلاميين للمشهد السياسي العربي، خاصة ما بين 2012/2010 حاول من خلالها أيضا الإسلاميون الجزائريون، بناء توجه جديد مبني على الاندماج و الانصهار، للوصول إلى سدة الحكم، غير أن الصورة النمطية المؤخوذة من طرف الشعب الجزائري، الذي حمل مسؤولية ما عاشته الجزائر سنوات التسعينات إلى التيار الإسلامي، بالإضافة إلى سياسة الترهيب والتخويف، التي مارستها السلطة لاستهداف الإسلاميين قللت من فرصة الوصول الى الحكم، أما في الجانب الإعلامي نجد على المستوى الوطني فقد تفاعلت أكبر الجرائد قراءة الشروق اليومي، والخبر، وكذلك القنوات الإعلامية مع الحدث وحاولت مسايرة تطورات التكتل منذ البداية، حتى يوم إعلان ميلاده، أما بعض الصحف

[1] عز الدين جرافة، **مبادرة التكتل الإسلامي بين الطموح و إكراهات الواقع**، المرجع السابق،ص231.

المحسوبة على السلطة فقد حاولت تشويه هذا المشروع والعودة إلى السيرورة التاريخية للتيار الإسلامي لبعث نوع من الشتائم حول التيار الإسلامي وقياداته، لدى الشعب الجزائري، كذلك فكرة النخبة، أو المثقف المسؤول عن التغيير داخل المجتمع، وهو بدوره مغيب داخل المجتمع الجزائري وهي عقبة كانت في وجه المشروع، بحكم أن النخبة المثقفة كانت دائما بمعزل عن الإصلاح والتغيير، فحين يجب أن تكون حلا للمشكلات المجتمعية داخلها والتفكير داخل ثقافة معينة، لا يعني التفكير في قضاياها بل التفكير بواسطتها[1]، بمعنى ان دور النخبة كان مغيبا وبعيدا عن التجربة السياسية، والاجتماعية، المبنية على الإصلاح والتغيير المجتمعي نحو الافضل، وهذا ما يعترف به إدوارد سعيد بقوله " إن المثقف له دور كبير إتجاه مجتمعه لأنه الوحيد القادر على رفع الظلم عنه، وحل مشاكله، خاصة تلك المتعلقة بتطوره، وتحضره"[2] وهذا ما افتقدته مبادرة التحالف خاصة من المناضلين داخل التيار الإسلامي.

## 4- تحالف حركة مجتمع السلم مع جبهة التغيير:

بعد فشل تحالف الجزائر الخضراء، وانسحاب مؤسسيه بسبب النتائج الكارثية التي حصلت عليها قوائم التحالف في تشريعيات 2012، كان لا بد لحركة مجتمع السلم أن تبحث عن طريقة جديدة لتوحيد صفوفها، وإعادة استقطاب القيادات المنشقة، خاصة تلك التي اسست احزابا، واستطاعت ان تحتوي الكثير من المناضلين على المستوى المحلي لحركة مجتمع السلم، خاصة جبهة التغيير بقيادة عبد المجيد مناصرة، الذي كان لا يزال وفيا لنهج الشيخ محفظ نحناح، وهذا ما عملت حركة مجتمع السلم خاصة بعد وصول عبد الرزاق مقري لتحقيقه، فالحركة لم تراهن على عودة عمار غول، الذي انقلب على الاسلاميين ككل، ولذلك سعت الى استعادة حزب جبهة التغيير، بصفته لا يزال وفيا

---

[1] عرار ج، **الثقافة و المثقفون و الحضارة**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني، www.bettna.com، 2012/2/15، لوحظ في 23 أوت 2019.

[2] العايب ربيع، **المثقف ضد المثقف (قراءات في أومنة المثقف العربي الجابري، أركون، إدوارد سعيد)**، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، العدد الخامس، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2021، ص100.

للحركة ومبادئها، وان انسحابه كان بسبب انحرافات الحركة وليس رغبة منه في الانشقاق.

**4-1- تحالف حركة مجتمع السلم:**

إن النتائج التي أفرزتها تشريعيات ماي 2012 لم تكن عند توقعات حركة مجتمع السلم مقارنة بحجم التحالف، الذي أبرمته حيث ظهر التيار الإسلامي في الجزائر في صورة تحالف الجزائر الخضراء ضعيفا ومشوشا، وقد حقق أسوء نتائجه الانتخابية، وقد حاولت الحركة تصحيح أخطاء التكتل، بداية بإعلان الانشقاق عنه، موازاة مع الانتخابات المحلية، والاعلان المعارضة المطلقة للحكومة، وسياستها، ورفضها العهدة الرابعة للرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة، كل هذه المؤشرات جعلت الحركة تعيد ترتيب بيئتها الداخلية وتوحيد صفوفها من خلال توقيع تحالف جديد مع جبهة التغيير تحت مسمى "تحالف حركة مجتمع السلم" خاصة أن جبهة التغيير انبعثت من رحم الحركة بعد المؤتمر الثالث 2008، واعتبرت الحركة هذا التحالف تصحيح لأخطاء الماضي بعودة جبهة التغيير إلى أحضانها والتي تأسست سنة 2012 من رحمها عقب الأزمة الداخلية، التي عرفها الحزب أنذاك وانشقاق قيادته[1]، وقد جاء هذا التحالف تحت شعار "معا لجزائر الهناء والنماء"، وهو شعار هدفه الوحدة، والتوافق كفكرة أساسية لدخول معترك الانتخابي، تحت مصلحة مشتركة لخدمة الشعب والوطن، وفق مفهومين أساسين العيش الكريم والسلم الاجتماعي ، و هذا ما أكده من مقري ومناصرة، في تجمع ولاية معسكر "أن الجزائر تستطيع تحقيق الافضل وهذا بالنظر إلى الامكانيات الهائلة لتي تتمتع بها، من ثروات طبيعية ومناخ مناسب، وقدرات بشرية، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي، وهي تبحث فقط عن شريعة وضع الرجل المناسب في مكان المناسب.

في ذات السياق عرف هذا التحالف ردود فعل كثيرة، بين مؤيد ومعارض له، وحول طبيعة القياديين داخل هذا التحالف، وهذا ما ظهر جليا بالجزائر العاصمة، والتي عرفت

[1] عبد المجيد رمضان ، **حيثيات و مآلات التحلف الحزبية في عهد التعددية السياسية بالجزائر (دراسة في التحالفات الانتخابية التشريعية 2017** ، مرجع سابق ، ص 64.

نوعا من التمرد لدى مناضليه بعد قرار الحركة بوضع الدكتور عبد المجيد مناصرة على رأس القائمة وازاحة ياسر عرفات قانة الذي اختارته القاعدة"[1]، وهذا ما نفاه عبد الرزاق مقري وأعتبره تمردا على الحركة ومناضليها، وأن هذا التحالف أصبح عقدة لبعض الاسلاميين، المؤيدين لفكر المشاركة، والمؤيدين لقرارات الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة.

إن التحالف في نظر حركة مجتمع السلم، هو بمثابة لم شمل التيار الاسلامي المنقسم منذ وفاة مؤسسه محفوظ نحناح رحمة الله عليه، أما فيما يخص حركة النهضة هو إعادة انتاج نفسها باعتبارها حزبا إسلاميا مجهريا مقارنة بالأحزاب الكبرى في صورة حركة الاصلاح والنهضة، وأيضا نتيجة فقدانها وعائها الانتخابي، و كذا البحث عن مكتسبات سواء على مستوى الحزبين، أو حتى على مستوى العلاقة مع السلطة، وهذا ما افتقدت إليه جبهة التغيير التي تأسست قبيل الانتخابات التشريعية، حيث افتقدت إستراتيجيات الممارسة السياسية[2]، وفي نفس السياق لابد من التطرق إلى المنافسة الحزبية، التي عرفها هذا التحالف من خلال توقيع ثلاث أحزاب إسلامية، لتحالف إستراتيجي، أطلق عليه اسم "الإتحاد من أجل العدالة و النهضة والبناء، ويضم هذا التحالف حركة البناء الوطني ، جبهة العدالة و التنمية ، حركة النهضة"[3]، أي أن التحالف داخل الاحزاب الاسلامية اصبح بمثابة مخرج النجدة، الذي سينقذ الاسلاميين من السخط الجماهيري، ومن اتهامهم بالسعي الى مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الجزائر.

---

[1] فتيحة زماموش، **انتخابات 2017 توحد الاحزاب الاسلامية في الجزائر**، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.urtrasant.com ، بتاريخ 09 جانفي 2017، لوحظ في 6 سبتمبر 2019.

[2] **تحالف حركة مجتمع السلم .. في ميزان التشريعيات** ، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.dia-algerie.com ، بتاريخ 24 أفريل 2017 ، 09:00، لوحظ في 24 سبتمبر 2019.

[3] عبد المجيد رمضان، **حيثيات و مآلات التحلف الحزبية في عهد التعددية السياسية بالجزائر (دراسة في التحالفات الانتخابية التشريعية 2017** ، مرجع سابق ، ص 63 (48 ، 67)

**4-2- تحالف حركة مجتمع السلم: البرنامج الإنتخابي:**

يعتبر البرنامج الانتخابي الركيزة الأساسية لأي حملة انتخابية، يقوم بها حزب معين مهما كان توجهه، وصياغة برنامج انتخابي تفرض على المترشح أن يكون ملما بكل جوانبه خاصة أنه أداة تبرز حاجيات المجتمع، والمواطنين، أي لابد يكون مدروسا على المستوى المحلي أو الوطني و يمكننا أن يتخذ خطوات البرنامج الناجح في أربع[1]: دراسة قضايا و هموم الدائرة الانتخابية، والتي تعتبر المستودع الذي يجب أن يأخذ المرشح أفكاره منها، تقنية الافكار وهي حملة الأفكار التي تمس مشاكل الدائرة الانتخابية، التواصل الفكري مع الاخرين، وهي مرحلة استطلاع رؤي الناخبين، كل هذه القضايا، طرح الافكار بأسلوب مؤثر وايقاع تأثيري كبير على الناخبين، هذه النقاط بنسبة لأغلبية الأحزاب في الجزائر فهي منعدمة بحكم أن البرامج الانتخابية هي برامج لا تمس كل منطقة على حدى، و انما شاملة، وفي نفس الوقت يستحيل شرحها للمواطن وأصبح المترشح يستهل عواطف الناخبين، بدل شرح البرامج، وإذا عدنا إلى حركة مجتمع السلم فإن أغلب برامجها شاملة لعدة مجالات ومحاور لا يمكن تحقيقها في خمس سنوات بحكم عدم مشاركتها في الحكومة وحالة الانقسامات والتشتت التي تعرفها بعد وفاة مؤسسها، بالإضافة إلى أن برامجها نقدية، لسياسات الحكومات المتعاقبة، أما فيما يخص البرنامج الانتخابي، لتحالف حركة مجتمع السلم التشريعيات ماي 2017 تحت شعار "جزائر النماء و الهناء" ارتكز على ثلاث محاور كبرى:

- **الرؤية السياسية:** انقسمت إلى أربع محاور أساسية بداية مظاهر أزمة أي مرحلة التي مرت بها الجزائر في خضم ثورات الربيع العربي، وتأثيراتها الداخلية، والخارجية، المحور الثاني عناصر تجاوز الأزمة وهي محاولة الحركة البحث عن آليات لتجاوزت عقبات المرحلة السابقة من خلال آليات جديدة، تمثل المرحلة القادمة للجزائر ما بعد 2017، أما المحور الثالث التوافق والشرعية أي الشعب هو الفيصل في خياراته في منح

[1] محمد عبد الله الجهمي، **كيف تصنع برنامجا انتخابيا ناجحا**، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.alwatanneurs.net ، 28 سبتمبر 2017 ، 01:15، لوحظ 28 سبتمبر 2019.

أصواته بعيدا عن التزوير الذي أصبح السمة البارزة لدى السلطة الحاكمة، ما يسمح أيضا إلى اعادة النظر في اقتصاديات المتبعة في البلاد، والانتقال من الاقتصاد الريعي، إلى الاقتصاد المنتج، أما المحور الأخير هو السيناريو المشرق، أي الجزائر ما بعد 2017، أي الانتقال السلمي في كل المجالات سواء السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومتغيرات ما بعد الإنتخابات من خلال آليات العمل نحو ترسيخ انتقال ديمقراطي سلس، و هذا ما جاءت به وثيقة مزفران حول ثلاث أنواع من الانتقال الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي الممنوح، الانتقال الديمقراطي المتفاوض عليه، والانتقال الديمقراطي المفروض، ولا يتحقق واحد منها إلا بما تفرزه الانتخابات، وعلاقة السلطة بالأحزاب السياسية، وكذلك اختبارات الشعب، و هذا ما أكده الدكتور عبدالرزاق مقري حول هذه الوثيقة بقوله "عن الوثيقة الخاصة بأرضية مزفران مطلبية معيارية لمبررات و آليات الانتقال الديمقراطي"[1].

- **الرؤية الاقتصادية:** ارتكزت على التنمية، كمحور أساسي لكل الميادين، والتي تحدد الفكر الاقتصادي للتحالف المبنية على توفير مختلف الحاجات الاساسية، والجوهرية للمواطن، والمتمثلة في ثلاث قطاعات أساسية: التعليم، الصحة، بالمقابل كيفية توفيرها من خلال سن سياسات معينة و آليات عمل مشتركة مع مختلف الفاعلين داخل الحقل السياسي، بالاضافة إلى السياسات النقدية و كيفية بعث الاقتصاد، وتنويع المنتجات، لرفع من العملة وفق النهج الاسلامي، وبعيدا عن المعاملات الضيقة، إلا فيما يخص قطاعات الانتاج، فقد حدثت في ثلاث قطاعات: وهي القطاع العام، القطاع الخاص، وقطاع التضامن، وهذا ما لمسناه في عديد الحملات التي قام بها الجزائريون في أزمات عدة، والتي مثلت نوعا من التماسك الاجتماعي، أما النقطة الاخرى في الرؤية الاقتصادية، فقد ارتكزت على الحلم الجزائري في عشر نقاط مستخلفي القطاعات التربوية، والتعليمية والصحية والشؤون الاجتماعية، وغيرها في القطاعات الحساسة.

[1] يوسف علي، **وثيقة أرضية مزافران لا علاقة لها بالمشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات** ، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.dzayerinfo.com، بتاريخ 2017/03/26، لوحظ في 8 أكتوبر 2019.

• **البرامج القطاعية:** وهو محور جد مهم اتسم باقتراحات مهمة، مرتبطة بالجانب الاقتصادي، من خلال فرض سياسات الحكومة السابقة، ومن ثم شرح أسباب تراجع اقتصاد الجزائري، وبعد ذلك عرض اقتراحات الجزائر ما بعد 2017 من خلال رؤية مستقبلية 20/10/5 تساهم في بناء بنية تحتية خدماتية، توف كل احتياجات للمواطن، بالإضافة إلى عرض مرتكزات التنمية، لتحالف حركة مجتمع السلم، ارتكزت أساسا على العدالة، ودولة القانون، وكرامة المواطن، وجودة التعليم، الحكم الراشد، تنويع الموارد التمويلية، أما فيها يخص البرامج القاعدية ركزت على أربع محاور أساسية تمثلت في الحريات والعدالة وسلامة الاقليم، أي بين دستور توافقي يحقق رغبات المواطن وتوجهاته وكراماته واستقراره وقد ضمت محتوى هذا المحور 69 نقطة، التنمية الاقتصادية، أي تطوير قدرة الانتاجية من خلال فتح أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات وقد ضم هذا المحور 137 نقطة، التنمية الاجتماعية والثقافية: ترتكز على استغلال الكفاءات، والاطارات لتحقيق الروابط المجتمعية والتكافل للمحافظة على الهوية، وقد جاء هذا المحور تحت شعار نحو حياة طيبة وقد ضم هذا المحور 187 نقطة، التخطيط والتجهيز، أي الاستثمار في العنصر البشري بهدف تحقيق تنمية اقتصادية تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وفق استراتيجيات مدروسة وقد ضم هذا المحور 142 نقطة.

إن برنامج تحالف حركة مجتمع السلم، هو برنامج شامل اتسم بسياسة الاقتراحات، بدل سياسة النقد، كما أنه برنامج ثري من مختلف القطاعات، وهذا ما أكد عليه الدكتور عبد الرزاق مقري" أن البرنامج هو ثمار عمل جماعي لإطارات ومؤسسات حركة مجتمع السلم تحت اشرافه حيث ساهم في اعداد البرامج التفصيلية مائة و ثلاثون اطارا في اللجان

القطاعية المخصصة للحركة عبر ورشات وملتقيات وأعمال فردية دامت ثلاث سنوات تحت اشراف لجنتها برئاسة المناضل الدكتور اسماعيل ميمون"[1].

**4-3- ما بين تحالف 2012 و 2017: قراءة سوسيولوجية في النتائج:**

عرف البيت الحمسي ما بين 2012 و2017 تغيرات جذرية على مستوى الهياكل التنظيمية، جعلتها قوة سياسية، رئيسها عبد الرزاق المقري، الذي انتهج الفكر المعارض كآلية للعودة للمشهد السياسي، بداية بمعارضة سياسات الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة، واذا عدنا إلى تشريعيات ماي 2012 نجد أن تحالف الجزائر الخضراء ومن خلال الملاحظات، لم يتأسس وفق استراتيجيات وآليات مدروسة، وإنما الظروف السياسية فرضته كخيار وكنموذج جديد لدى الاسلاميين، موازاة مع ثورات الربيع العربي، التي أفرزت تغيير على مستوى التوجه الاسلامي، خاصة في تونس، ومصر، وهذا ما حاول التيار الاسلامي استغلاله بهدف الوصول إلى السلطة، وكذلك محاولة الحركة إعادة الهيبة لنفسها، بعد الانشقاقات التي عرفتها بعد 2008، لكن على مستوى النتائج نجد أن تكتل الجزائر الخضراء لم يحقق نتائج جيدة مقارنة بحجم الوعاء الانتخابي الذي يملكه، والذي ضم حركتي الاصلاح، والنهضة، ومجتمع السلم، حيث حصل بموجبه على 48 مقعدا.[2]

وقد جاءت هذه نتائج ضعيفة لعدة اسباب منها ضعف البرامج الانتخابية والتي كانت محتواها نقدي لسياسات الدولة، و كذلك استمالة عواطف الناخبين، بدل عرض بدائل تمس المجتمع المحلي، كما أن البرامج كان محتواها شامل وكذا عدم الاستفادة من تجارب الاسلاميين في الدول العربية، على غرار تونس في صورة حركة النهضة، ومصر مع جماعة الاخوان المسلمين، وهذه المتغيرات وضعت حركة مجتمع السلم أمام حتمية التغيير، وهذا ما ذكرناه سابقا من خلال تحالف جديد مع جبهة التغيير، والذي اعتبره

---

[1] د. لبني، مقري، **هذه هي الخطوط العريضة لبرنامج خمس خلال الحملة الانتخابية** ، مقال مؤثر على موقع الالكتروني www.elikhbaire.com ، تاريخ 2017/12/18، 23:56، لوحظ في 26 أكتوبر.

[2] عبد الحكيم حذاقة، **بعد تحالفات 2012 ، و 2017 لماذا تفرق اسلاميو الجزائر في انتخابات البرلمان** ، مقال متوفر على موقع الالكتروني : www.aljazeera.net ، بتاريخ 2021/05/27، لوحظ في 29أكتوبر 2019.

رئيسها ميلاد مرحلة جديدة تتسم بالمنهج، والوحدة، وتوديع الانقسامات، وهي مرحلة التفكير الاستراتيجي، والاستجابة للتحديات الداخلية، وهذا ما لم تعكسه النتائج النهائية لتشريعيات 2017، حيث حصل تحالف حركة مجتمع السلم على 34 مقعدا من أصل 462 .[1]

لكن بالمقابل لابد من التطرق إلى أثر الانقسامات داخل الحركة، والتي كانت سببا وجيها في خلال تثبيط مؤيديها، وهذا ما استغله النظام لتقديم وزارات و امتيازات لبعض قيادي التيار الإسلامي، وهذا ما فسره الكثير من المحللين حول العلاقة بين الحركة والنظام السياسي، خاصة مع كل تشريعيات، والذين يؤكد أغلبهم على أسباب تراجع التيار الاسلامي:[2]

- **الليبرالي مراد أوعباس:** والذي يؤكد تراجع الاحزاب الاسلامية إلى غياب الممارسة الديمقراطية الحقيقية بالجزائر، التي يراها بلا ساحة سياسية حقيقية.
- **اليساري عبد العالي رزاقي:** يرى أن المشاركة في الحكم استنزفت الرصيد الانتخابي للإسلاميين، حيث أبعدتهم عن الواقع وعن المجتمع.
- **القيادي الاسلامي عبد الله جاب الله:** يرى أن الشباب الاسلامي لم يشارك بجدية في هذه الانتخابات، وذلك راجع إلى حالة اليأس التي يعرفها الشباب، كما يضيف محلل شؤون شمال افريقيا في مجموعة أورسيا ديكارت وفاييايز أن سبب تراجع الاسلاميين هو انقسامهم واختصار نقاشاتهم حول جدوى المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية .

من خلال ما جاء سابقا نجد أن حركة مجتمع السلم، حاولت من خلال تحالفاتها الانتخابية بناء نموذج جديد للتنافس السياسي، لكنها لم تراعي المتغيرات المجتمعية، وآليات تفاعل السلطة معها ، بالإضافة إلى عدم قدرتها إلى لم أنصارها المتشتتين بين كيانات الحزبية الاسلامية نتيجة حالة اللا إستقرار التي عرفتها الحركة، بعد المؤتمر الرابع وتبعاته

---

[1] **الوحدة بين حمس و جبهة التغيير في الجزائر بين ، المد و الجزر في ظل تشريعيات 2017** ، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.democratic.de بتاريخ 13 أفريل 2017، لوحظ 6 نوفمبر 2019.

[2] وسام فؤاد ، **إسلاميو الجزائر ، تحديات عام 2017** ، مرجع سابق، ص 6 ، 7.

على المستوى الداخلي التنظيمي، كلها محددات جعلت من فكرة التحالفات فكرة لا يمكنهـا تجسيدها في ظل غياب استراتيجيات، واضحة مرتبطة بالتعاون والتنسيق بين كل الفاعلين داخل المنظومة الحزبية للحركة، وكذلك بناء وعاء انتخابي يساير الوعاء الانتخابي لأحزاب السلطة، هو ما يكفل الفوز بعدد كثير من المقاعد البرلمانية مستقبلا.

**عدد المسجلين: 21645841**

**عدد الناخبين على المستوى الوطني: 9339026**

**نسبة المشاركة: 43.14**

| الولاية | عدد المقاعد | الولاية | عدد المقاعد |
|---|---|---|---|
| الشلف | 3 | سطيف | 5 |
| الأغواط | 1 | المدية | 2 |
| بشار | 1 | المسيلة | 3 |
| تمنراست | 1 | معسكر | 1 |
| تبسة | 1 | ورقلة | 1 |
| الجزار العاصمة | 13 | البيض | 1 |
| جيجل | 2 | الوادي | 6 |
| سوق أهراس | 1 | النعامة | 1 |
| ميلة | 1 | غليزان | 2 |

**جدول رقم 02: يوضح نتائج الانتخابات التشريعية ماي 2012 لتحالف الجزائر الخضراء على مستوى الوطن**

**عدد المسجلين: 23 251 305**

**عدد الناخبين على المستوى الوطني: 8528355**

**نسبة المشاركة:38.15**

| الولاية | عدد المقاعد | الولاية | عددالمقاعد |
|---|---|---|---|
| الشلف | 2 | الجلفة | 1 |
| ام البواقي | 1 | جيجل | 1 |
| بسكرة | 1 | سطيف | 2 |
| بشار | 1 | سكيكدة | 1 |
| تبسة | 1 | عنابة | 1 |
| تلمسان | 1 | قسنطينة | 1 |
| الجزائر العاصمة | 3 | المدية | 2 |
| معسكر | 1 | البيض | 1 |
| ورقلة | 1 | بومرداس | 1 |
| تندوف | 1 | الوادي | 1 |
| تيبازة | 1 | ميلة | 1 |
| النعامة | 1 | عين تموشنت | 1 |
| غليزان | 1 | | |

**جدول رقم 03: يوضح نتائج الانتخابات التشريعية ماي 2017 لتحالف الجزائر الخضراء على مستوى الوطن**

**من إعداد الباحث إنطلاقا من النتائج المعلن عليها من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية**

### 4-4-تحالف حركة مجتمع السلم: ما بعد تشريعيات 2017:

إن الاتفاق المبرم بين حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير شكل وحدة توافقية انعكست تباعها على النتائج النهائية الانتخابات التشريعية، والتي اعتبرت إنجازا مقارنة بنتائج تحالف الجزائر الخضراء وهذا يدل على اختزال كل الخلافات والصراعات الداخلية التي نتجت عنها جملة من الانشقاقات، كما يعتبر رفض مشاركة التحالف في الحكومة دليلا على محاولة بناء تصور فكري ومجتمعي جديد، بعيدا عن المساومات والمصالح، وتعتبر المحليات خطوة ثانية في السعي نحو ترسيخ مبدأ المشاركة الايجابية، وتلميع صورة التيار الاسلامي لدى المواطن الجزائري، غير أن ما لاحظناه من خلال نتائج الانتخابات المحلية، لم يكن وفق تصورات الحركة، حيث حصلت على المرتبة الخامسة بمجموع 49 بلدية[1]، وهذا ما يدل على أن التيار الاسلامي بكل كياناته مازال يعاني تبعات ماضيه، من خلال ما عاشه المواطن سنوات التسعينات، خاصة في البلديات والمناطق النائية، والسياسة التي تتبعها الدولة في القضاء على كل ما هو اسلامي مع كل انتخابات، موازاة مع استوزار بعض قياديها هذه النكسات دائما ما يربطها قيادي التيار الاسلامي بالسلطة الحاكمة، مؤكدين على أن الدولة هي التي تمنع كل تغيير إيجابي، وأن الادارات الحاكمة، هي التي تعمل على تصدير عدد من الصراعات، للرأي العام لدفعه لإيثار الامن والاستقرار، والامتناع عن المطالبة بالتغيير، أو حتى الاصرار على النزاهة العملية الانتخابية[2]، و في المقابل تحدث رئيس حركة النهضة سابقا الدكتور فاتح ربيعي داعيا الاسلاميين بضرورة تجاوز شماعة التزوير والبحث عن أسباب الفشل، بقوله "أتمنى أن يلغي الاسلاميون من قاموسهم وخطابهم، لفظ تزوير الانتخابات، ويفكروا مليا في اسباب النجاح في الانتخابات[3]، وهو ما يفسر على أن مشكل الاسلاميين هو مشكل داخلي،

---

[1] **نتائج الانتخابات المحلية 2017 ، الافلان و الارندي في ميدان أغلب المجالس الولائية و البلدية** ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.radioalgerie.dz ، 2017/11/24،16:23، لوحظ في 1 ديسمبر 2019.

[2] و سام فؤاد ، **إسلاميو الجزائر ، تحديات عام 2017** ، مرجع سابق

[3] ياسين بوهادف، **ما مستقبل اسلامي الجزائر بعد اخفاقاتهم المتكررة**، مقال متوفر على www.alkhaloejonline.dz ، بتاريخ 2017/11/26 ، 22:37، لوحظ في 11 ديسمبر 2019.

تنظيمي، وليس مرتبط بالدولة وهذا ما أكده ربيعي بقوله عجز الحركة أن تتحول إلى جماعات جماهيرية، بسبب الثقافة التقليدية القديمة، حول موضوع الانتماء، والحرص على الارتقاء إلى جانب العجز عن التوسع تنظيما، بما يكافئ حجم تأطير الجماهير"[1]، وهو ما يدعونا الى القول أن حالة اللاستقرار والتشظي داخل التيار الاسلامي.

أما على المستوى المجتمعي فقد عرفت الجزائر بعد 2017 تغيرات جذرية على مستوى البنى الداخلية، بداية بنية ترشح الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة واختلاف الآراء حولها، حيث كان رأي حركة مجتمع السلم كان رفض ترشح الرئيس لعدة أسباب أبرزها مرضية، وعدم قدرته على حكم البلاد من خلال اجتماع مجلس الشوري، الذي فضل العدول عن المشاركة وقوفا إلى جانب الشعب، الذي خرج في مظاهرات متتالية رافضة للعهدة الخامسة"[2]، وبالتالي الشعب الجزائري أصبح مدركا لفكر التيار الإخواني ككل، الذي أصبح يستثمر في الازمات السياسية لخدمة مصالحه، ورفض الحركة كالعهدة الخامسة، هي حجة واهية بحكم تأييدها السابق للعهدات الثالثة، ومشاركتها في حكوماتها، ورفضها للعهدتين الرابعة والخامسة، هي في نظر الحراكيين اللعب على الوتر، وكذلك كسب ثقتهم، وأنها هناك مؤشرات أخرى، جعلت من الحركة، لا تلقي التأييد، خصة اللقاء الذي قام به رئيسها عبد الرزاق مقري مع السعيد بوتفليقة، والذي اعترف اعترافا ضمنيا بشرعية النظام .

**خاتمة الفصل:**

يمكن القول أن الأحزاب السياسية في الجزائر نتيجة تحالفات حزبية، بذلك أسس الفكر الحداثي البعيد عن التقليدية في البقاء تحت ولاءات حزبية منغلقة سياسيا، ولا تؤسس للعمل السياسي المشترك وفق مقتضيات الديمقراطية، هذه الآليات تجعلها مبناة على

[1] ياسين بوهادف، **ما مستقبل الاسلاميين، الجزائر بعد اخفاقاتهم المتكررة**، نفس المرجع .

[2] **أكبر حزب اسلامي ينسحب من السباق الرئاسي في الجزائر**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني، www.aljeazeria.net ، 2019/03/03، لوحظ في 27 ديسمبر 2019.

الصراعية على مختلف المستويات، وتؤسس لحالة الاختلاف السياسي من حيث الأفكار خاصة لدى الأنظمة السياسة الحداثية، ومن جهة اخرى تفتح المجال لطرح أفكار بديلة لخدمة مصلحة البلاد، بدل المصالح الشخصية لقياديها ومناضليها نتيجة انسداد افق الحوار داخله، وانعدام روح المشاركة والديمقراطية نتيجة ارتباطها بالزعيم الروحي وهذا ما عاشته حركة مجتمع السلم في اطار تحالفها مع أحزاب التيار الاسلامي قبل تشريعات ماي 2012، أو في ظل اندماج جبهة التغيير تحت لوائها قبل تشريعات ماي 2017 كآلية لإعادة انتاج نفسها في حال الانشقاقات غير أن سياسة النظام وممارسته جعلت من هذه التحالفات الظرفية والمرحلية لم تساهم في ارساء الاستمرارية والديمومة قبل 2012، لكن خياراتها بعد 2013 ساهمت في دفعها نحو تأسيس فكر جديد بعيد النظر في قراراتها وخياراتها داخليا، وحتى في علاقتها مع السلطة خاصة بعد اختيار نهج المعارضة بعد المؤتمر الخاص كآلية جديدة للعمل السياسي، واعادة ترتيب بناءاتها المجتمعية المفككة لصالح النظام بهدف ربط كل الفاعلين داخل الحركة والتعاون والتنسيق بينهم بهدف هندسة الحركة وتجاوز الخلافات السابقة.

# الفصل الخامس

# الفصل الخامس: مجالات البحث و خصائص العينة

1-حدود الدراسة

1-1- الحدود المكانية

1-2- الحدود الزمانية

2- العينة

3-حجم العينة

4-الجدول السوسيو مهني للمبحوثين

5- تحليل البيانات الشخصية

5-1- حركة مجتمع السلم والهيمنة الذكورية على القواعد النضالية.

5-2- حركة مجتمع السلم والعقلية الابوية.

5-3- حركة مجتمع السلم كجماعة مثقفة.

5-4- حركة مجتمع السلم وفكرة إنتقاء الكفاءات العلمية

5-5- الأقدمية كشرط لتولي المسؤوليات داخل الحركة.

5-6- القيادات المحلية وفكرة الوصاية على الحركة

# الفصل الخامس: مجالات البحث و خصائص العينة

## 1-حدود الدراسة:

يعتبر المجال الزماني والمكاني للدراسة أحد الخطوات المهمة التي يجب تحديدها في أي بحث علمي، كون كل مرحة مرتبطة بمجموعة من التغيرات والتحولات.

### 1-1- الحدود المكانية:

تمت على مستوى المكتب الولائي لحركة مجتمع السلم بولاية تيارت (أعضاء المكتب الولائي)، بالإضافة إلى رؤساء و أعضاء مكاتب بلدية ل 29 بلدية، حيث لم نتمكن من تغطية كل البلديات وعددها 42، وهذا بسبب عدم وجود تمثيل حزبي للحركة في 11 بلدية.

### 1-2-الحدود الزمانية:

انطلقنا في بحثنا الميداني بداية من شهر جويلية 2020 إلى غاية جويلية 2021، حيث اعتمدنا في الدراسة على تقنية المقابلة والتي تقتضي لقاءات متكررة، وفي أوقات مختلفة مع المبحوثين، الذين يتوزعون على إقليم ولاية تيارت، إضافة الى فترة الحجر الصحي، وصعوبة التنقل وهذا ما تطلب منا وقت كبير لإجراء المقابلات.

## 2-العينة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على **العينة القصدية**، وهي من العينات غير الاحتمالية، حيث قمنا سلفا بتحديد عناصر العينة، بناء على مجموعة من المحددات التي تخدم البحث، ويتصف بها المبحوثين، اذ أن دراستنا مرتبطة بفهم تصورات وتمثلات المبحوثين لسيرورة الحركة والتحولات التي عرفتها منذ وفة مؤسسها إلى غاية تشريعيات ماي 2017، ولذلك ركزنا على التاريخ النضالي، والانتماء الحزبي، والخبرة السياسية والأقدمية داخل أجهزة الحركة، وهي محددات انتقاء عناصر عينة البحث، مما يؤهلهم للإجابة على محتوى اسئلة المقابلة.

### 3- حجم العينة:

لقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 40 مبحوثا من الجنسين تـم اختيـارهم قصديا حيث يمثل أعضاء المكتب الولائي 11 مبحوثا، إضافة الى 28 رئـيس، و عضـو مكاتب بلدية من ذوي الخبرة، والذين حافظوا على نشاطهم في صفوف الحركة ولم ينشقوا عنها، مع إستثناء 14 بلدية لا يوجد بها تمثيل حزبي للحركة، إضافة إلى مقابلة واحدة تـم اجراؤها مع القيادي الوطني السابق في الحركة، وهذا نظرا لمكانته الحزبية، واعتباره أحد المؤسسين مع الشيخ محفوظ نحناح.

## 4-الجدول السوسيو- مهني للمبحوثين

| المبحوث | الجنس | السن | المستوى التعليمي | الشهادة | سنة الانضمام | المنصب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | أنثى | 41 | جامعي | ليسانس لغة انجليزية | 2004 | عضو مكتب ولائي |
| 02 | ذكر | 49 | جامعي | شهادة جامعية تطبيقية اعلام آلي | 1994 | الامين الولائي للتنظيم-تيارت- |
| 03 | ذكر | 40 | ثانوي | شهادة جامعية تطبيقية اعلام آلي | 2001 | أمين بلدي |
| 04 | ذكر | 34 | ما بعد التخرج | ماستر ادب عربي | 2006 | عضو مكتب ولائي |
| 05 | ذكر | 35 | ما بعد التخرج | ماستر فلسفة | 2008 | عضو مكتب ولائي |
| 06 | ذكر | 43 | جامعي | ليسانس ادب عربي | 2004 | عضو مكتب ولائي |
| 07 | ذكر | 54 | ثانوي | شهادة في اعلام آلي | 1996 | عضو مكتب بلدي |
| 08 | ذكر | 46 | جامعي | شهادة استاذ تعليم ثانوي | 1999 | عضو مكتب ولائي |
| 09 | ذكر | 56 | ما بعد التخرج | ماجيستير ادب عربي | .1993 | عضو المجلس الشورى الوطني |
| 10 | ذكر | 42 | ما بعد التخرج | ماستر الكترونيك | 2004 | نائب رئيس مكتب ولائي |
| 11 | ذكر | 51 | ثانوي | شهادة الكفاءة للتعليم المتوسط | 1991 | عضو مجلس ولائي |
| 12 | ذكر | 44 | ما بعد التخرج | طالب دكتوراه تخصص ادب عربي | 1998 | رئيس مكتب بلدي |
| 13 | ذكر | 57 | جامعي | ليسانس ادب عربي | 1993 | عضو مكتب بلدي |
| 14 | ذكر | 49 | ما بعد التخرج | ماستر علم الاجتماع | 1995 | رئيس مكتب بلدي |
| 15 | ذكر | 25 | جامعي | ليسانس اعلام واتصال | 2012 | عضو مكتب ولائي |
| 16 | ذكر | 53 | جامعي | ليسانس فلسفة | 1994 | عضو مجلس شورى |
| 17 | ذكر | 50 | جامعي | ليسانس ادب عربي | 1996 | أمين ولائي للاعلام |
| 18 | ذكر | 43 | جامعي | مهندس | 2003 | رئيس مكتب بلدي |
| 19 | ذكر | 39 | ما بعد التخرج | ماستر ادب عربي | 2009 | رئيس مكتب بلدي |
| 20 | انثى | 45 | ما بعد التخرج | دكتوره ادب عربي | 1998 | عضو مكتب بلدي |
| 21 | ذكر | 32 | ثانوي | شهادة تقني سامي | 2011 | رئيس مكتب بلدي |
| 22 | ذكر | 52 | ما بعد التخرج | ماستر حقوق قانون خاص | 1994 | رئيس مكتب بلدي |
| 23 | ذكر | 56 | جامعي | ليسانس شريعة | 1992 | رئيس مكتب بلدي |
| 24 | ذكر | 43 | ما بعد التخرج | ماستر تسويق خدمات | 2001 | عضو مجلس شورى ولائي |
| 25 | ذكر | 52 | جامعي | تقني سامي في اعلام الي | 1993 | عضو مكتب بلدي |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 26 | ذكر | 50 | ما بعد التخرج | دكتوراه ادب عربي | 1997 | عضو مجلس الشورى |
| 27 | ذكر | 54 | ما بعد التخرج | دكتوراه فيزياء | 1992 | رئيس مجلس بلدي |
| 28 | انثى | 34 | ثانوي | ليسانس ادب | 2013 | عضو المجلس الولائي |
| 29 | انثى | 45 | ما بعد التخرج | ماجستير حقوق | 1995 | عضو مجلس بلدي |
| 30 | ذكر | 47 | ما بعد التخرج | ماجيستير كيمياء فيزيائية | 1998 | رئيس مكتب بلدي |
| 31 | ذكر | 41 | ما بعد التخرج | مهندس دولة | 1999 | رئيس مكتب بلدي |
| 32 | ذكر | 55 | ما بعد التخرج | ماستر ميكرو بيولوجيا | 1993 | رئيس مكتب بلدي |
| 33 | ذكر | 36 | ما بعد التخرج | دكتوراه علوم اقتصادية | 2012 | عضو مكتب بلدي |
| 34 | ذكر | 52 | جامعي | ليسانس ادب عربي | 1993 | رئيس مكتب بلدي |
| 35 | ذكر | 56 | ثانوي | شهادة الكفاءة التربوية | 1995 | رئيس مكتب بلدي |
| 36 | ذكر | 49 | ما بعد التخرج | ماجيستير حقوق | 1997 | عضو مكتب ولائي |
| 37 | ذكر | 37 | ما بعد التخرج | ماستر علوم تجارية | 2007 | نائب رئيس مكتب ولائي |
| 38 | ذكر | 27 | ما بعد التخرج | ماستر إعلام و إتصال | 2006 | مسؤول اللإعلام و الاتصال |
| 39 | ذكر | 51 | جامعي | ليسانس أدب عربي | 1998 | مسؤول التنظيم |
| 40 | ذكر | 37 | ما بعد التخرج | ماستر علوم تجارية | 2007 | رئيس مكتب بلدي |

**جدول رقم 04: يوضح الخصائص السوسيومهنية للمبحوثين**

## 5-تحليل البيانات الشخصية:

### 5-1- حركة مجتمع السلم والهيمنة الذكورية على القواعد النضالية:

نعني بالجنس النوع وتركيبة القائمة، و التي طغت عليها الذكورية نتيجة فكر الحركة المحافظ، وبالتالي نجد نسبة الذكور **90%** أي ما يعادل 36 مبحوثا، ما يفسر أن الحمسيين يرسخون فكرة القيادة للرجل مقابل المرأة التي أصبحت سقفها القيادي مرتبط فقط بالمشاركة السياسية وهذا في ظل غياب استراتيجية واضحة لتشجيع المرأة على القيادة السياسية سواء على المستوى المكاتب الولائية، أو حتى المكاتب الوطنية، وهذا لا يعني أنها لا تمارس القيادة بل تعتبر شبه منعدمة مقارنة بالعنصر الذكوري، وهو أيضا ما يمكن تفسيره إلى خيارات سياسية مرتبطة بالنظام على سبيل نظام الكوطة و التي فرض من طرف النظام على الأحزاب السياسية قبل خلال تشريعات ماي 2012، أما بالنسبة الى الاناث بلغت **10%** أي ما يعادل 4 مبحوثات يشكلن المكتب الولائي.

| الجنس | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الذكور | 36 | 90% |
| الاناث | 04 | 10% |
| المجموع | 40 | 100% |

**جدول رقم 05: يوضح خصائص متغير الجنس**

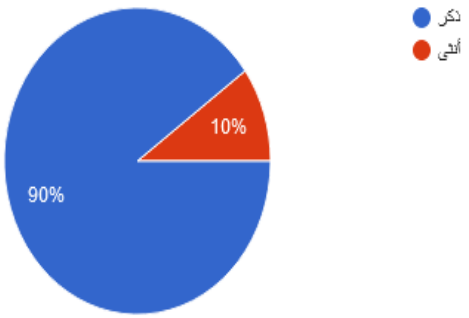


**شكل رقم 01: يوضح متغير الجنس**

### 5-2-حركة مجتمع السلم والعقلية الابوية:

مثلت القائمة على مستوى القيادة إسناد هذه المناصب الى العنصر الذي يتميز سياسي نتيجة تدرجه في مختلف المناصب داخل الحركة، وتوليه مهمة الارشاد والتوجيه، حيث نجد أن فئة (أكثر من 50سنة) بلغت نسبة 35% ، ثم تليها فئة (من 35 سنة الى 50) بلغت **50%** وهي فئة عمرية مقبولة من حيث الحرس القديم والحرس الجديد أي بين جيلين عن طريق فرض العنصر الشبابي باعتباره أحد آلية التنمية، وجيل لديه الخبرة والحنكة السياسية في التواصل والاقناع، وفئة (25-35 سنة) مثلتها نسبة **12.5%** وهي فئة لديها المقومات العلمية في فرض نفسها داخل مناصب قيادية محلية بهدف التشبيب، وفئة أقل من 25سنة مثلت 2.5% وهي فئة وضفت في مناصب قيادية في بعض المكاتب البلدية حديثة النشأة لفتح فضاءات جديدة للحركة.

| السن | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أقل من 25 سنة | 1 | 2.5% |
| من 25 الى 35 سنة | 5 | 12.5% |
| من 35 الى 50 سنة | 14 | 50% |
| أكثر من 50 سنة | 20 | 35% |
| المجموع | 40 | 100% |

جدول رقم 06: يوضح خصائص متغير السن

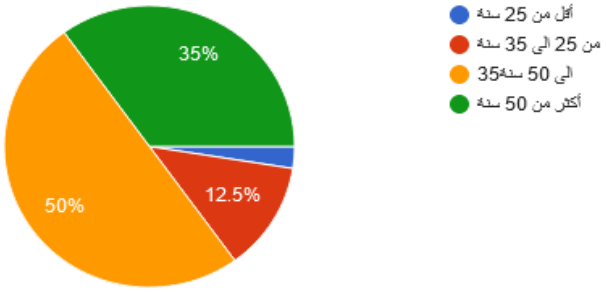


شكل رقم 02: يوضح متغير السن

## 5-3- حركة مجتمع السلم كجماعة مثقفة:

نلاحظ أن القائمة بها كفاءات علمية ومهنية فمن جهة تريد تحسين صورتها لدى الرأي العام ممن خلال التركيبة البشرية ومن جهة تطمح الى تقديم كفاءات يمكن الاعتماد عليها في التنظيم ولتسيير خاصة عندما يتعلق الامر بالوصول الى المناصب العليا، وبالتالي نجد أن جل المبحوثين مستواهم العلمي جامعي او ما بعد التدرج، بحيث نجد الجامعيين ب 19 مبحوثا بنسبة 47.5% وما بعد التدرج ب 15 مبحوثا بنسبة 37.5% أما المستوى الثانوي بنسبة 15% أي 6 مبحوثين.

| المستوى التعليمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ثانوي | 06 | 15% |
| جامعي | 15 | 37.5% |
| ما بعد التخرج | 19 | 47.5% |
| المجموع | 40 | 100% |

جدول رقم 07: يوضح خصائص متغير المستوى التعليمي

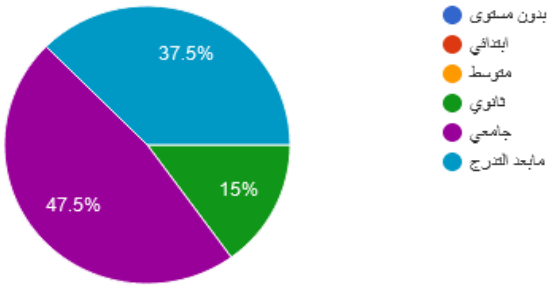


**شكل رقم 03: يوضح متغير المستوى التعليمي**

## 5-4- حركة مجتمع السلم وفكرة إنتقاء الكفاءات العلمية:

نلاحظ أن أغلب مبحوثي القائمة لهم شهادات عليا ورصيد كافي لاقتحام العمل السياسي بعيدا عن رجال المال والاعمال، وهذا ما تسعى اليه الحركة دائما في البحث على عنصر التشبيه وتكوينهم تكوينا اسلاميا مبني على الالتزام الحزبي حيث نجد نسبة 25%بمعـــدل 10 مبحوثين فيما يخص شهادة الليسانس، و10 مبحوثين متحصلين على شهادة الماســـتر بنسبة 25%، أما شهادة الماجستير ب4 مبحوثين بنسبة 10% و 12% لشهادة الـــدكتوراه بمعدل 5 مبحوثين أما شهادات أخرى بمعدل 11 مبحوث بنسبة 27.5%.

| الشهادة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ليسانس | 10 | 25% |
| ماستر | 10 | 25% |
| ماجيستير | 4 | 10% |
| دكتوراه | 5 | 12.5% |
| شهادات أخرى | 11 | 27.5% |
| المجموع | 40 | 100% |

**جدول رقم 08: يمثل متغير الشهادة**

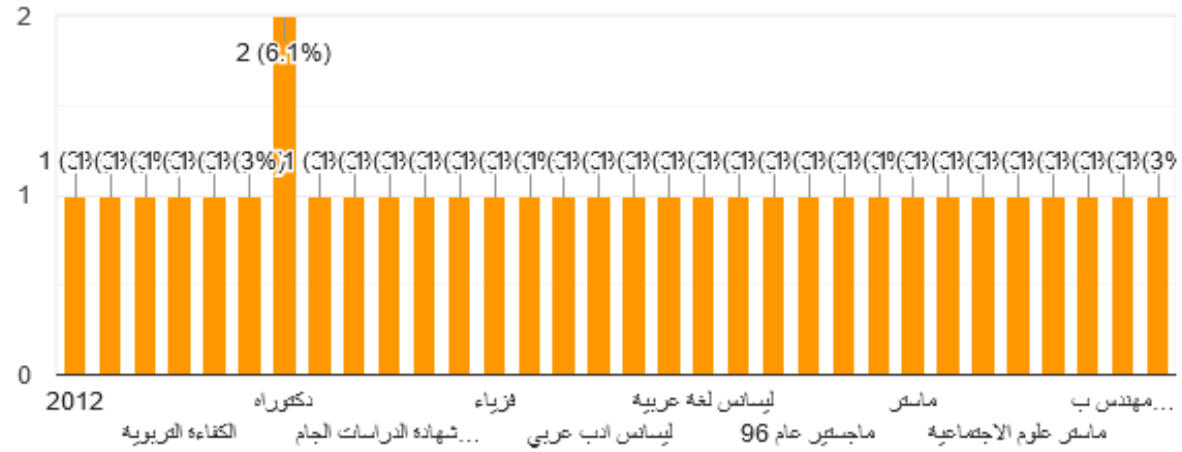


**شكل رقم 04: يمثل متغير الشهادة**

## 5-5- الأقدمية كشرط لتولي المسؤوليات داخل الحركة:

نلاحظ أن أغلب المبحوثين بحكم أقدميتهم وخبرتهم السياسية وهو ما يكفل لهم مناصب قيادية على المستوى المحلي موازاة مع منح التكوين الحزبي والسياسي للفئات المنخرطة داخل الحرك حيث نجد ما بين (1990 – 1999) 24 مبحوثا بنسبة 60% و30% بمعدل 12 مبحوث ما بين (2000-2009) وما بين (2009- الى غاية اليوم ) 4 مبحوثين بنسبة 10%.

| سنة الانضمام الى الحركة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| من (1990 – 1999) | **24** | **60%** |
| من (2000-2009) | **12** | **30%** |
| من (2009- الى غاية اليوم ) | **04** | **10%** |
| المجموع | **40** | **100%** |

**جدول رقم09: يمثل متغير سنة الانضمام الى الحركة**

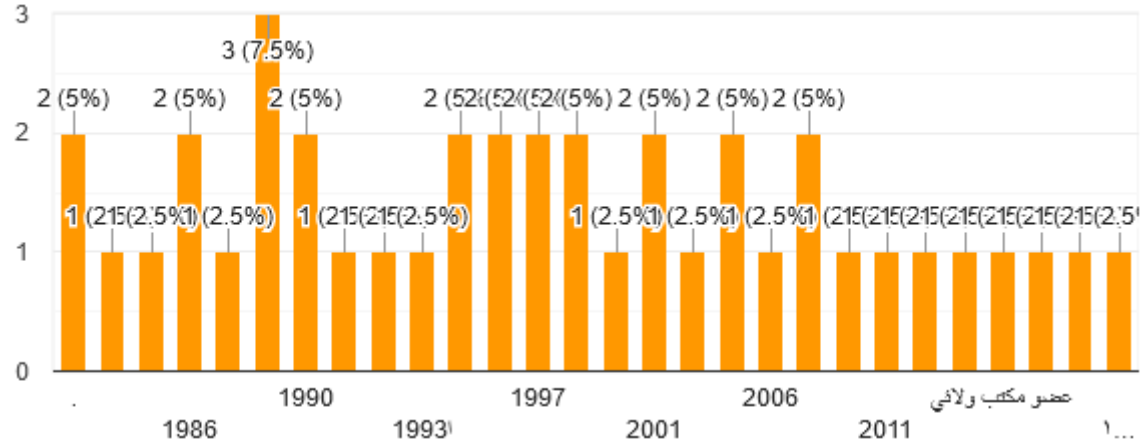


**شكل رقم 05: يمثل متغير سنة الانضمام الى الحركة**

## 5-6- القيادات المحلية وفكرة الوصاية على الحركة:

نلاحظ أن أغلب المبحوثين لهم مناصب قيادية داخل مكاتبهم البلدية وحتى الولائيـــة، وهذا راجع إلى الخبرة السياسية والأقدمية، بالإضافة الى مسايرتهم لتاريخ الحركة واقعيا، حيث نجد الاعضاء بنسبة 47.5% أي بمعدل 19 عضوا أما رؤســـاء المكاتـــب ب 11 عضوا بنسبة 27.5%، ومناصب أخرى 12 مبحوث بنسبة 30%.

| متغير المنصب | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الاعضاء | **19** | **47.5%** |
| الرؤساء | **11** | **27.5%** |
| مناصب أخرى | **12** | **30%** |
| المجموع | **40** | **100%** |

**جدول رقم 10: يمثل متغير المنصب المشغول داخل الحركة**

# الفصل السادس

# الفصل السادس: أثر الانشقاقات الحزبية على حركة مجتمع السلم

1- الانشقاقات داخل حركة مجتمع السلم: قراءة في تصورات المناضلين.

1-1- الانشقاقات الحزبية: التداعيات والمآلات.

1-2- نظرة المناضل الحمسي للإنشقاقات في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

1-3- رمزية محفوظ نحناح في مخيال المناضل الحمسي: الزعيم الذي لا يعوض.

1-4- المؤتمر الثالث: الخلافات والصراعات الداخلية بداية الإنشقاق.

1-5- المؤتمر الرابع: الخلافات بين القيادات والترسيخ للإنشقاقات

1-6- إنشقاقات ما بعد المؤتمر الرابع وتداعيتها على الاداء السياسي للحركة

2- موقف المناضل الحمسي من خيار المشاركة والمقاطعة سياسيا.

2-1- ما بعد المؤتمر الرابع: حركة مجتمع السلم وجدلية المشاركة و المعارضة.

2-2- حركة مجتمع السلم بين الانفتاح السياسي وسياسة التحالفات الحزبية.

2-3- حركة مجتمع السلم ودور التحالفات السياسية في تكريس الانشقاق.

2-4- حركة مجتمع السلم ما بعد 2008: فقدان الاستقطاب الشعبي والقدرة على التعبئة.

2-5- تداعيات الربيع العربي الصحوة الحمسية أما ترسيخ للانقسامية ؟

## الفصل السادس: أثر الانشقاقات الحزبية على حركة مجتمع السلم

### 1- الانشقاقات داخل حركة مجتمع السلم: قراءة في تصورات المناضلين:

تعتبر القواعد الشعبية لأي حزب سياسي بمثابة البارومتر، الذي يستطيع من خلاله الباحث الاقتراب من الحزب السياسي عن كثب، ويلتمس الموقف العام منه، خاصة في الاحزاب التي تعاني أزمات تعبر فيها القيادة هي السبب الرئيسي فيها، حيث يكون هناك نوعا من السخط الجماهيري الذي يحكم المناضلين، ويجعلهم غير راضين عن أداء حزبهم السياسي، محملين المسؤولية كاملة للقيادة التي اما تعيش حالة من الصراع الداخلي، أو أنها تخلت عن مبادئها العامة ووقعت ضحية للسلطة الحاكمة، فإن القواعد الشعبية وفئة المناضلين من الدرجة الدنيا تتحول الى مقياس لشعبية الحزب ومدى حضوره الجماهيري، وهي أيضا قادرة على تشخيص أسباب الضعف، وأسباب الانشقاق والانقسام، التي ينتجها القادة دون دراية، لكنها تكون اكثر وضوحا لدى المناضلين ويستطيعون تقديم تفسيرات لها بكل مصداقية، كونهم يعيشون لحظة فارقة في تاريخ حزبهم السياسي، وهذا ما عاشته حركة مجتمع السلم، التي عاشت طيلة عقدين من الزمن على وقع صراعات، على مستوى القيادات، أدت في النهاية الى تفكك الحزب وتصدع صفوفه، وخسارته الكثير من قادته من الصف الاول، وظهور أحزاب جديدة من رحم الحزب الام، وفي نفس الوقت انتقال الحزب من قوة سياسة إسلامية معارضة وتحظى بالاحترام من الجميع، إلى مجرد طرف ضعيف في تحالف غير منسجم ولا يعبر عن توجهات الحركة.

كل هذا نجد له وقع على المناضلين ويجعلهم يقدمون تفسيرات تساعد الباحث على فهم واقع الحركة، حيث ان الحقيقة لا توجد في المركز ولا توجد عند القيادات، بل توجد في الهامش عند المناضلين والمتعاطفين والمؤيدين، وهذا ما سنحاول ابرازه من خلال العمل الميداني الذي قمنا به على مناضلي حركة مجتمع السلم على مستوى ولاية تيارت، وكيف يراقبون التطورات التي عرفتها حركتهم منذ تأسيسها الى غاية حراك 2017 مرورا بالربيع العربي وتداعياته على الجزائر وعلى التيار الاسلامي فيها بصفة خاصة.

**1-1- الانشقاقات الحزبية: التداعيات والمـــآلات:**

عرفت الأحزاب السياسة في الجزائر في ظل سيرورتها التاريخية صراعات داخليـــة تختلف نماذجها بين صراع فكري منبثق من إيديولوجية الحزبية، أو صـــراع مصـــلحاتي مرتبط بدور القيادي داخل الحزب، وفي علاقاته سواء مع السلطة وهما نقطتين مهمتـــين ينبثق منهما ما يسمى الانقسام أو الانشقاق الحزبي كآلية، أو نمط لتغيير العباءة الحزبيـــة، أو تشكيل حزب آخر يتماشى مع فكر المؤسس وأفكار، وإذا عدنا إلى التداعيات نجـــد أن الانشقاق يتشكل نتيجة الإختلاف في الأفكار، أو التهميش من قبل القيادات الحزبية، وهـــذا ما ينتج عنه ما يسمى بمبدأ الطاعة، أي أن فكرة التعددية الحزبية ليس فقط على المستوى الخارجي للحزب بل هي الفيصل في بقاء الفكر الإيديولوجي لأي حزب، على المســـتوى الداخلي ايضا، فالتعددية الثقافية المنطوية داخل التشكيلات الحزبيـــة هـــي التـــي تحـــدد سلوكيات الافراد خاصة القياديين، بمعنى أن كل التشكيلات المنطوية داخل الحـــزب لهـــا الحرية في التعبير عن أرائيها وتوجهاتها تحت إطار قانوني وموضـــوعي، بعيـــدا عـــن معايير التفوق الأخلاقي الذي أصبح السمة البارزة لدى جل قيـــادي الأحـــزاب بمختلـــف توجهاتها وايديولوجياتها، بمعنى الانشقاق هنا يحدث بوجود شعور باللامساواة أو التهميش من بعض أفراد الحزب، ولا سيما عندما يتعلق بالقرارات والمواضيع والمساهمة، وهذا ما يولد لدى الأعضاء شعورا بالتسلط [1]، أي أن القيادات الحزبية في الأغلـــب تســـعى الـــى إقصاء الفرد قبل إقصاء الفكرة خوفا على مناصبها أو خوفا على مصالحها، وبالتالي فـــي نظرنا النشقاقات الحزبية هي ظاهرة مرضية تتخطى الفكر الديمقراطي المؤسس للتعدديـــة الحزبية في مفهومها العام، البعيد عن المصالح الشخصية.

وإذا عدنا الى الجزائر ما بعد التعددية الحزبية نجد أن هذه الظاهرة أصبحت الســـمة البارزة في الساحة السياسية الجزائرية بعد 1999 وانتخاب الرئيس الراحل عبد العزيـــز بوتفليقة من خلال ما يسمى الحركات التصحيحية، أي انقســـام الأحـــزاب علـــى نفســـها

[1] Mechel dechamps et autres, **clivage et partis**, Belgique : fondation roi – Boudium , novembre 2008, p 23 .

بالإضافة الى تراجع أدائها السياسي، وهذا جعلها أمام حتمية بناء نماذج حزبية جديدة وفي الأغلب ستؤول الى كيانات فاشلة مسبقا نتيجة العقلية التي كانت تدار بها سابقا ، وهذا ما أكده المبحوث 26 " **الإنشقاقات الحزبية لم تكن وليدة اليوم بل هي ظاهرة مست الكثير من التنظيمات وتعود الى سببين مهمين الأول داخلي نتيجة تضخيم في عديد القيادات والندية الكبيرة بينها، وعدم توفر فضاءات أخرى غير الهياكل التنظيمية للحزب مما يجعلها في حالة بطالة سياسية تدفعها لإبداء التشويش ثم التمرد والإنشقاق، والثاني خارجي مرتبط بالبيئة السياسية والنظام الحاكم طرف فيها، من خلال التضييق والتزوير والإختراق للأحزاب المعارضة، وهذا النموذج حدث في عهد بوتفليقة**"[1]، اي ان هناك وعي ومعرفة جد عميقة من طرف المناضلين بواقع الحركة وبالواقع السياسي العام، التي تم افراغه من محتواه لصالح شخصية الرئيس، حيث أصبح بوتفليقة وحده في المشهد، وحتم على الجميع ان يكونوا اقل منه حضورا وقوة واقتراحا، وهذا ما تعرضت له حركة مجتمع السلم، التي كانت تعاني من تبيعات الأزمة الامنية وصورة الاسلاميين المشوهة، حيث لم تجد خيار وسوى مواكبة ما يحدث على الساحة السياسية، في ظل نظام سياسي مدعوم عسكريا وحتى دوليا، وأن أي محاولة للممارسة المعارضة الحقيقية تعني الاقصاء، هذا الواقع الذي يفهمه المناضلون ويعتبرونها سببا رئيسيا في حالة الازمة التي أصبحت ترافق حركة مجتمع السلم، وتفرض عليها خيارات قصرية، حيث انها ورغم اختياره للمهادنة منذ حل الجبهة الاسلامية للإنقاذ، الا ان تنازلاتها لم تلقى اي اعتراف من طرف النظام، الذي لم يكن يرى فيها شريكا بقدر ما كان يسعى الى اضعافها، حيث لم تحقق اي نتائج معتبرة، ولم تكن شريكا في السلطة ولم تسلم لها أي مسؤوليات حقيقية، وهذا ما أدى إلى تراكم القيادات في أعلى الهرم دون أي دور لا داخل الحزب ولا داخل الحكومة، وهذا ما زاد من فرص الانشقاق والانقسام، التي فرضت على الحركة من طرف نظام هيمن على الساحة السياسة وافرغها من محتواه لصالح شخصية الرئيس كشخصية

[1] رقم المقابلة 26، 23-1-2021، 15:56.

محورية عل الصعيد الرسمي والشعبي، وكذا المبحوث9 الذي يرى بان الانشقاق "**يعود الى عدة أسباب من بينها غياب الديمقراطية داخل الأحزاب بالإضافة الى التدخل السافر في شؤونها الداخلية نتيجة تحكم السلطة في العملية السياسية وتزويرها المستمر للنتائج وحداثة التجربة الحزبية في الجزائر**"[1]، فهناك شبه إجماع بين المناضلين أن سبب الانشقاق الذي عرفته الحركة يعود إلى هيمنة السلطة السياسية على المشهد العام وافسدها للحياة السياسية، وتدخلها في الشؤون الداخلية لكل الأحزاب بما فيها الأحزاب السلامية ومحاولتها إفراغ الساحة من محتواه وتحويل العملية السياسية والتحول الديمقراطي الى تحول شكلي، يجعل من مؤسسة الرئاسة المؤسسة الوحيدة القوية، مع التركيز على إضعاف الاحزاب الاسلامية عن طريق فرض النتائج الانتخابية وتقديم صورة واضحة ان الوصول الى السلطة يكون عن طريق السلطة وليس عن طريق الصندوق، وذلك من خلال خلق فئة من المدنسين داخل الاحزاب السياسة ودعمهم للوصول الى قيادة الاحزاب وتوجيهها بما يخدم السلطة الحاكمة، هذا التوجه الذي يؤدي بدوره الى خلق صراعات داخل الاحزاب، وهذا ما عاشته حركة مجتمع السلم بعد رحيل مؤسسها حيث وصلت قيادات جديدة وانقلبت على خط الحركة وأصبحت تعمل على الاقتراب من النظام دون الاهتمام بمصير الحركة، فموقف ابو جرة سلطاني لم يكن حازما اتجاه المنشقين، بل كان في كل مرة يزيد من استفزاز القيادات باتهامهم بانهم متمردون و إنقلابيون، وبأن خروجهم لم يؤثر على الحركة، هذا الخطاب الذي لم يكن مقبولا لدى القواعد الشعبية التي اعتبرته نوعا من اللامبالاة اتجاه الحركة ومصيرها.

ومن هذا المنطلق نجد أن الأسباب العامة للانشقاق في نظر المناضل الحمسي تتراوح بين صراع داخلي بين قيادات متقاربة في السن متناقضة في الأفكار والتصورات، ولديها مشاكل داخلية مؤجلة لم تعالج مما فتح المجال للسطلة السياسية المتمرسة في فرض نمطها السياسوي على مختلف الأحزاب الفتية، التي تشكلت ما بعد الإنفتاح

[1] رقم المقابلة 9، 17-09-2020، 16:45.

السياسي، في بيئة حديثة الممارسة الديمقراطية، ولم تسمح بنمو كل ما هو سياسي وقائم على الحريات الفردية والجماعية، بداية بالقضايا الداخلية للأحزاب، الى غاية مشاركتها مع السلطة كموالاة، وهذا بفضل سياسة الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة الذي حاول احتواء كل الأحزاب السياسية تحت لواء التحالفات والائتلافات بهدف شراء السلم الاجتماعي كهدف أولي بعدما عانت منه الجزائر في السنوات التسعينيات، وإعطاء شرعية لقراراته السياسية، بمعزل عن المشاركة الحزبية وهذا ما أكده المبحوث 20 "**وصول بوتفليقة للحكم في 1999 كان النظام تعددي والعمل السياسي قائم على سنة التدافع بين التيارات والأحزاب وإستطاع هذا الرجل بإحترافيته ودهائه ومكره العودة بالأحزاب من حيث أتت والعودة بالعمل الى نقطة الصفر تقريبا وأصبح الكل يسير في دائرة مغلق بحيث قضى على المعارضة ومظاهرها**"[1]، وبناء على ذلك لا يمكن أن نجعل من نظام الرئيس الأسبق الراحل عبد العزيز بوتفليقة السبب الرئيسي في الانقسامات والانشقاقات وأنه هو من عمد إلى تمييع الساحة السياسية بهذه الظاهرة، حتى يسود في ذهن المواطن الجزائري أن النشاط الحزبي تنافس على المصالح الشخصية وإنما هي صراعات تشكلت نتيجة ضعف الهياكل الحزبية وتفككها مما سهل على النظام السياسي احتوائها وجعلها تحت كيانه بالإضافة الى المجاعة السياسية لبعض قياديها المنشقين والتي حامت الشكوك حول مصداقيتهم الحزبية وصولا الى حب الزعامة وأطماعهم في مناصب في الدولة، وهذا ما يرفض مناضلوا الحزب الاعتراف به، حيث يصرون على ان نظام بوتفليقة هو الذي ادى الى الازمات الداخلية للأحزاب، هذا الخطاب يعكس نوعا من الالتزام النضالي لدى المنخرط في الحركة، والتي تربي افرادها على التبعية وعلى عدم الخوض في القضايا الداخلية حتى وان كانت معروفة لدى الرأي العام، فالمناضل الحمسي يبقى وفيا لحزبه ولا يمكن أن يعتبره هو سبب الازمات، وهذا ما أدى الى تفاقم الازمات داخل الحركة، من خلال عقلية الولاء والتماهي في الجماعة ورفض اي طعن فيها، واعتبار كل

[1] رقم المقابلة 20، 22-11-2020، 12:38.

مشاكلها مخططات من طرف السلطة الحاكمة لإضعافها وتمزيقها، رغم ان هذا الخطاب غير معقول، لان السلطة كنظام سياسي يبحث عن الاستقرار والبقاء من حقها ضرب خصومها ومحاولة زعزعتهم، وهنا تبقى الثقافة الحزبية لكل حزب ومدى الانضباط والانتماء الحقيقي للحزب كفكر وكايدلوجيا صمام الامان في وجه الاختراق وهذا ما لم تعكسه الحركة التي سرعان ما انجر قادتها وراء اغراءات النظام وساهموا في تمرير خططه واضعاف حركتهم.

وتماشيا مع ما تم ذكره يمكن القول إن الانشقاقات الحزبية تتعدد أسبابها ما بين ما هو داخلي مرتبط بقيادي ومناضلي الحزب من حيث إختلاف الرؤى ما هو علاقاتي مع النظام السياسي المرتبط بالمصلحة الخاصة أساسا، خاصة لدى الأحزاب الإسلامية نتيجة فكرها الداخلي الذي لا يسمح بالمعارضة في إتخاذ القرار وإنما الطاعة، ونتيجة ذلك فإن ثقافة الإنشقاق لدى مختلف الأحزاب الجزائرية هي رفض وعدم قبول الراي الاخر، أي عدم وجود قبول فكري وتعددي داخل مؤسسات الحزب، الذي يؤسس لنموذج سلطوي شمولي في تسيير الحزب، ويمنع كل محاولة تشاركية مبنية على هدف ايصال الحزب وأفكاره الى هرم السلطة، دون الإخلال بهياكله وقيادته، هذه التركيبة الهرمية داخل الأحزاب أصبحت تفتقدها في مجملها، نتيجة الكاريزماتية الهرمية المتمثلة في سلطة صناعة القرار لدى القيادي، وفي علاقاته مع مختلف الفاعلين داخل الحزب والتي تحفز مختلف القياديين الى الإنشقاق في ظل إقصاء الرأي، أو الرأي المخالف، وهذا ما أكده المبحوث 6 "**لاشك أن الإنشقاقات وإن كانت مؤثرة تعطي صورة سلبية للانضباط الحزبي أمام الرأي العام سيما، وأن أغلب المنشقيين كان غرضهم الحصول على مكاسب من قبل السلطة خاصة في ظل نهج المعارضة الذي تسلكه مختلف الأحزاب في السنوات الأخيرة**"[1]، أي أن المناضل الحمسي في تصنيفه للمنشقين لا يختلف عن رأي قيادتها لا سيما رأي أبو جرة سلطاني، الذي اعتبرهم متمردين وانقلابين، اي ان الحركة لا تعاني

[1] رقم المقابلة 6، 19-08-2020، 16:26

من مشكل اتخاذ القرار بل هناك رغبة من طرف البعض في تحقيق مصالح شخصية وهما ما يدفع بهم الى الانشقاق، ان هذا الموقف من طرف المناضلين يعكس تأثرهم بقيادة الحركة حتى وان لم تكون على صواب، الانشقاقات كانت نتيجة تغول رئيس الحركة ابو جرة سلطاني وانفراده باتخاذ القرار وسعيه الى التقرب من السلطة الحاكمة دون العودة الى مؤسسات الحزب، وهنا يرفض المناضل الخروج على قرارات القمة، مما يعني ان العقلية التراتبية وفلسفة السمع والطاعة لها تأثير حتى داخل القواعد الشعبية، فالحمساوي الذي يعلن رفضه لسياسة وتوجهات قيادة الحزب وربما يكون في صفوف المنشقين او المتعاطفين معهم، يرفض التصريح بذلك خارج اطار الحركة، التي تعلم منها الانضباط والطاعة والانصياع، وتقديم مصلحتها على كل المصالح الاخرى، هذا السلوك يبدو غائبا لدى القيادات من الصف الاول، الذين قرروا الانسحاب من الحركة وتبادل التهم مع قادتها، اي ان المناضل الحمسي اكثر انضباطا من القادة وهذا راجع الى الفرص التي تتاح للقيادات ولا تتاح للمناضلين، وهذا ما يجعلهم اكثر انضباطا وتماسكا وتقيدا بتعليمات الحزب التي يتم تلقينها للمنخرطين فيه، فهو يجمع بين الثقافة السياسة وبين التربية الدينة الروحية، اي ان المناضل هو مؤمن قبل كل شيء، بفقه وعقيدة الجماعة ومدافع عن حدودها وتخومها في وجه الاخر.

وتأسيسا لذلك أكد أيضا المبحوث 15 "**حب الزعامة، وفقدان مصداقية العمل الساسي إذ أن الأصل في العملية الديمقراطية هو التداول وهذا ما يرفضه أغلب القياديين داخل الأحزاب ودائما ما تستغله السلطة لصالحها**"[1]، هذه العبارة التي تبدو عامة وغامضة حيث لم يشر الى من هم الذين يريدن السلطة؟ ان كانوا قيادات الحركة الذين لم ينشقوا عنها ام ام القيادات التي انشقت واسست كيانات حزبية جديدة، وهنا نجد ان المناضل لا يريد ان يعترف بوجود خلل في القيادة داخل الحركة، وهو لا يفرق بين القائد الروحي والمرشد العام للحزب وبين القيادة السياسية، ولذلك يسعى الى تبرير الانشقاق

[1] رقم المقابلة 15 ، 21-10-2020، 10:28.

بتدخل السلطة وممارساتها غير الديمقراطية، والتي تهدف الى اضعاف الاحزاب وتفتيتها هذا ما يجعلنا نؤكد على أن الإنشقاقات الحزبية راجعة أساسا الى غياب الفكر التعددي، مما سهل مهمة السلطة في العمل على إضعاف العمل الحزبي، بكل الوسائل الترهيب كالأزمات السياسية المفتعلة والترغيب كالإستوزار لقيادي الأحزاب .

وخلاصة القول أن الانشقاقات الحزبية تنتج بفعل متغيرين، متغير داخلي، مرتبط بالقيادات الحزبية ومدى سعييها في فتح المجال أمام مختلف الفاعليين داخل الحزب لتبادل الأفكار والاقتراحات حول سيرورة الحزب ككيان مشترك يؤسس لنموذج العمل الحزبي الديمقراطي، البعيد عن فكرة الإقصاء، وأن الفشل القيادات في احتواء المشاكل الداخلية يؤسس للانشقاقات كنمط لفتح فضاءات جديدة للتعددية وفي الأغلب تكون هذه الكيانات فاشلة نتيجة اللاثقة وكذلك صعوبة بناء قاعدة شعبية بحكم أنها كيانات فتية لا يمكنها مقارنة الأحزاب الكبرى، التي تتميز بمستوى تنظيمي متماسك ونعني بها أحزاب السلطة اضافة الى غياب التحفيزات وكذلك إختلاف الرؤى، وتنوع التجاذبات السياسية والاجتماعية، وطغيان المصالح الشخصية لبعض القيادات، وهو المحدد الأساسي للانشقاقات، وهو ما يخدش سمعة الحزب ومصداقيته ومصداقية من ينتمون إليه، ويضعف أدائه السياسي، وهذا ما تسعى السلطة لإستغلاله لصالحها من خلال استقطاب المنشقين من خلال التحفيزات والإمتيازات السياسية كالإستوزار، وهذا ما يقلص هامش التأثير والإقتراح السياسي لدى الأحزاب المنشقة، ولذلك ينبغي القول إن الأسباب الحقيقية للإنشقاق داخل الأحزاب بمختلف توجهاتها من خلال تصورات المناضلين كمتابعين لما يحدث على مستوى قمة الحزب وقيادته، تزاوج بين ما هو داخلي مرتبط بسلوكيات القادة، وبينما هو خارجي مرتبط بإحتواء القادة وإدخالهم لباب الطاعة تحت تصرف النظام السياسي، اي ان هناك نوع من الخطاب التبريري لكل المشاكل والازمات التي تعاني منها حركة مجتمع السلم، من طرف قواعدها الشعبية ومناضليها من الفئة الدنيا، حيث يحملون

مسؤولة الانشقاق الى تغول السلطة الحاكمة وقدرتها على الاختراق والاغراء في نفس الوقت.

**1-2- نظرة المناضل الحمسي للانشقاقات في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:**

مثلت فترة ما بعد حكم الرئيس الأسبق اليمين زروال مرحلة مفصلية في تاريخ الجزائر خاصة بوصول الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة للرئاسة وتطلعه لمرحلة جديدة مبنية على شراء السلم الإجتماعي كآلية، وكان الإسلاميون الفئة المستهدفة بإعتبارهم فاعلا فيما حدث قبل 1999، وقد حاول الرئيس الأسبق الراحل سن بعض القوانين وعرضها على الشعب في صورة المصالحة الوطنية والوئام المدني، وهي خطوة تبناها الشعب وقد كانت البداية في الانتقال من العمل المسلح الى العمل السياسي السلمي حاول من خلالها احتواء الأحزاب الإسلامية الكبرى، من خلال مشاركتها في الحكومات المتعاقبة وكذلك التحالفات الحزبية، والهدف من كل هذا تفكيك البنى الداخلية لهذه الأحزاب حتى لا تكون قوة سياسية مستقبلا في الساحة السياسية، وهذا ما سعى اليه النظام الحاكم أنذاك كذلك مستغلا ولايته الرئاسية الأولى في توطيد سلطته وتعيين أصدقائه المقربين وحلفائه السياسيين في مناصب عليا في الوزارات والمؤسسات الإقليمية (تاركا حقيبة الدفاع لنفسه)[1]، ولذلك ينبغي أن نلمح الى أن بدايات حكم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة وبحكم القوانين التي جاء بها شتت الأصوات الإسلامية لمختلفة الأحزاب لصالحه، وهذا ما ظهر جليا في الانتخابات التشريعية والمحلية 2002 على سبيل المثال فشلت حركة مجتمع السلم في المحافظة على مرتبتها الوطنية نتيجة خسارتها للأصوات، وهذا راجع الى أولا دعمها المطلق للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات 1999 وكذا عدم تقديمها لمرشح عن حزبها كل هذه العوامل سواء التاريخية المرتبطة بفكرة التسعينيات والتي رسخت لدى مخيال الفرد الجزائري ضرورة نبذ كل ما هو إسلامي ولدى النظام السياسي الذي استطاع احتواء التيار الإسلامي كخطوة أولى جعله أمام عدة

[1] رشيد التلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية**، أوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، العدد 7، جانفي 2008 ، ص 16.

مشاكل خاصة على لمستوى الداخلي والتي ظهرت للعلن بعد وفاة مؤسس الحركة الشيخ محفوظ نحناح رحمة الله عليه وتمثلت أساسا في النزعة الانقلابية التي تبناها العديد من القياديين الإسلامين والتي ظهرت للعلن ما بعد 2008، وهذا ما يؤكد غياب الالتزام الحزبي لدى العديد والقياديين، الذي نتج عنه تراجع في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وتأسيسا على ذلك يؤكد المبحوث 3 "**فعلا بوتفليقة كان يريد أن يحتل المشهد السياسي وحده ولا يريد لغيره إلا دور تشيع ومنها إصراره على أنه مترشح حر مستقل ونظرته الأحادية في الحكم جعلته يضع كل قوة مرشحه للمقاسمة أو المنافسة السياسية** [1]"، أي إستمرار خطاب التبرير وإبعاد التهم عن الحركة وتحميل المسؤولية الى شخص الرئيس، وما قام به من اجراءات لم تسمهم في ضعف الحركة الاسلامية فقط، بل أثرت على المناخ السياسي عامة في الجزائر وافسدت الحياة السياسية ككل، لكن لا يمكن اعفاء حركة مجتمع السلم وقادتها من ذلك من تحمل المسؤولية، بسبب مسايرتهم للرئيس وتبني افكاره، والانسحاب من المنافسة على الرئاسة وتركها خالصة للنظام ومرشحه الحر عبد العزيز بوتفليقة، وهو واقع يثبت ان الحركة في هذه المرحلة لم تعد تبحث عن السلطة بل أصبحت تبحث عن مجرد مكاسب مادية و أنية من السلطة، التي استطاع الرئيس بوتفليقة افراغها من محتواها وربطها بشخصه، بصفته رئيسا للجمهورية ووزيرا للدفاع قائدا اعلى للقوات المسلحة، وفي نفس الوقت إلتفاف الكثير من الأحزاب حوله، وبحثها عن مصالح شخصية بعيدا عن المنافسة، وهذا ما دخلت فيه الحركة في عهد أبو جرة سلطاني، أي التخلي تماما عن دور المعارضة، والبحث عن مكانة داخل النظام، لكن هذا كله تزامن مع بداية تراجعها شعبيا، وتدني ترتيبها كقوة سياسية، مما جعل النظام لا يلقي لها بالا ولم يقدم لها اي مناصب حساسة، ولم ينظر اليها على انها شريك، بل مجرد تابع للسلطة دون ان يستطيع التأثير فيها او التأثير في الشارع، ولذلك يعتبر الحمساويون ان مرحلة بوتفليقة كانت الاخطر على الحركة وعلى الحياة السياسية في الجزائر عموما، وعلاوة على ذلك

[1] رقم المقابلة 3، 22-07-2020، 15:21.

يؤكد المبحوث 10 بقوله " **بنسبة لنا استغل بوتفليقة الخلافات التي حدثت داخل الأحزاب بعد توفيق المسار الإنتخابي ودخول الجزائر في فتنة دموية واستطاع استغلال الظروف الأمنية لإعادة ترتيبها من الداخل وتكييفها مع قانون الأحزاب الجديدن فكبل العمل السياسي وضيق على هامش الحريات**[1]"، استندا لما سبق يؤكد المبحوثين على أن الرئيس عبد العزيزي بوتفليقة حاول منذ بداية حكمه إحتوائه الإسلاميين لفائدته مستغلا الظروف خاصة في فترة التسعينيات ومن ثم في فترة حكمه من خلال منح المناصب السامية للإسلاميين على مستوى النظام وفتح المجال أمام القياديين الذين يفتقدون لأبجديات الحكم وهمهم الأول الزعامة الامر الذي يؤدي حتما الى الإنقلابات الداخلية والإنقسامات، والذي ينعكس سلبا على الحزب وهياكله من خلال تراجع مكانته، فتجربة الجبهة الاسلامية للإنقاذ كانت ضربة قوية للكل الاسلاميين، الذين أصبحوا بين خيارين إما المشاركة في السلطة حتى لو بدون اي مكاسب، أو أن يصنفوا كمؤيدين للعنف وللإرهاب، هذه التهمة التي أصبحت جاهزة لكل من عارض مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية، ولذلك سارعت الاحزاب الاسلامية الى تبني هذا القانون، وانخرطت في شرحه للجماهير والدعوة الى التصويت عليه، مهملة شقها الاصولي المحافظ والذي يعتبر ان النظام السياسي هو المسؤول عن الازمة الامنية وعن ايقاف المسار الانتخابي، وان الجبهة الاسلامية قد تعرضت للظلم والاقصاء بعد فوزها الساحق في تشريعيات 1992، وهذا ما مهد لبداية الصراع وبداية الخروج عن طاعة الحركة والتوجه الى المعارض او حتى الانسحاب، وهذا ما يعتبره الحمسيون دهاء وخبث من طرف الرئيس بوتفليقة التي جعل الحركة بين خيارين، اما ان تصنف كجماعة متطرفة او ان تقبل بشروط النظام وتخسر قواعدها النضالية والشعبية وتكتفي بما يقدمه النظام السياسي لها، في شكل امتيازات لا تعكس حجمها ولا حضورها ولا تأثيرها السياسي، وهذا ما سيتطور الى ازمات خانقة تنتهي بالانقسام الحركة على نفسها.

[1] رقم المقابلة 10، 24-09-2020، 11:25.

وقد حاول النظام الحاكم أنذاك ترسيخ فكرة اللعبة السياسية القائمة على المزاوجة بين تلميع الصورة لدى الرأي العام من خلال التغيرات المجتمعية، والتي أيدها الشعب الجزائري أنذاك وبين إحتواء مختلف المعارضات السياسية، وخاصة الإسلامية وهو ما أفرز فعلا معارضة إسلامية هشة نتيجة مشاكلها الداخلية المتمثل في الصراع على هرم الحزب، وطغيان المصالح الشخصية، وهي المقاربة التي حاول النظام العمل على تجسدها لخدمة مصالحه وهذا ما أكده المبحوث 22 " **طبعا النظام في عهد بوتفليقة أراد ترويض كل الأحزاب السياسية، وهذا كان سبب في تصحير الساحة السياسية وإفقاد النضال السياسي قيمته، فيما بعد ذلك دور الأحزاب السياسية تحت شعار في إطار برنامج فخمة الرئيس الذي أنهى دور الأحزاب وبرنامجها في الساحة السياسية وأسس لدكاكين سياسية وليس أحزاب**[1] "، هذا الموقف على مستوى المناضلين يبدو متابعا لكل ما يحدث في الساحة السياسية، حيث أن نظام الرئيس بوتفليقة لم ينفتح على الأحزاب السياسية بهدف الشراكة التي يبحث عنها الجميع، ولم يخلق أي توافق، بل هو حاول إختزال كل حزب سياسي في قيادته وفي شخص رئيسه أو أمينه العام، ودفعه الى التصرف بديكتاتورية داخل حزبه، وإهمال القواعد الشعبية وحتى هيئات الحزب ومؤسساته، وهذا طبعا من أجل خلق الازمات، وخلق شرخ وقطيعة بين فئة قليلة ومستفيدة من النظام، وبين جماهير واسعة لا ترى اي فائدة في التحالف مع النظام ودخول الحكومة، لكن قيادات الحزب خاصة رئيس الحركة ابو جرة سلطاني ساير النظام ولم يلتفت الى واقع الحركة وبداية تدهورها شعبيا وحتى لدى المناضلين والقيادات، وبذلك ساهم في تمرير خطة النظام وجعل الاحزاب تتأكل داخليا وتسير نحو التكلس والتحجر، فمؤسسات الحزب تطالب بأشياء لكن نتائج المؤتمرات وقرارات القيادة تقول شيء اخر تماما، وهذا ما كان يهدف اليه النظام اي افقاد تلك الاحزاب مصداقيتها، وحرمانها من منضاليها اما عن طريق المقاطعة والانسحاب أو عن طريق الانشقاق وتأسيس كيانات صغيرة وضعيفة

[1] رقم المقابلة 22، 12-12-2020، 17:49.

وغير قادرة على المنافسة، وبما لا يدع مجالا للشك فإن أغلب المبحوثين يؤكدون على دور بوتفليقة في ترسيخ فكرة الإنشقاق لدى مختلف الأحزاب وليس فقط الإسلاميين وهم مصيبون في موقفهم، لكن أيضا هناك قابلية للانجرار وراء رغبات السلطة على مستوى قيادات الحزب، وهذا ما يتحاشاه المناضل الحمسي بصفته مؤمن بأفكار فطرة وطائفة دينية.

إذا ظاهرة الانقسامات داخل الأحزاب السياسة والاحزاب الإسلامية بالأخص يعود الى غياب الاليات الديمقراطية داخل الاحزاب نفسها، فالأحزاب الاسلامية تزاوج بين ثقافة المناضل السياسي، وبين ثقافة المؤمن والتابع والمريد، فآلية الشورى تحصر النقاش في فئة قليلة داخل الحزب وقراراتها ملزمة ولا يمكن الطعن فيها ولا مراجعتها، وهذا ما قوض كل سبل الحوار والنقاش واتاح للقيادة التصرف داخل الحزب كما تشاء خاصة في علاقتها بالسلطة الحاكمة، هذه العقلية في تسيير منتشرة لدى مختلف الفاعلين داخل الاحزاب الاسلامية، أو بالأحرى هناك غياب شبه تام داخل الحزب إسلامي لفكرة فتح المجال أمام بعض القياديين الأكفاء، مما جعلهم يفكرون في البحث عن منافذ أخرى توفر المصلحة الخاصة، على حساب المصلحة الحزبية، وهذا ما ظهر للعلن بعد المؤتمر الرابع سنة 2008 بداية بعمار غول رئيس حزب تاج والذي شارك في دواليب السلطة و كرس مبدأ الطمع السياسي كآلية وكدافع للبحث عن الذات التي افتقدها داخل الكيانات الإسلامية، وقد سارع النظام الى احتوائه وتقديمه كشخصية اسلامية منفتحة ويمكن الاعتماد عليها، هذا طبعا خدمة للسياسة البوتفليقية التي كانت بهذه التصرفات ترسخ للإنقسامية داخل الأحزاب الإسلامية قبل كل إستحقاق إنتخابي، حتى تشركهم في الحكومات ما بعد الإنتخابات، وهذا ما أكده المبحوث 30 "**أكيد بوتفليقة أناني كان يعتبر كل ما هو معارض له يجب تكسيره وكان يستعمل العصا**[1] "، فعمار غول كان يمكن ان تستفيد منه الحركة ويكون له دور فيها لكن عقلية التهميش ورفض التغيير، دفعت به الى عرض خدماته على

[1] رقم المقابلة 30، 10-03-2021، 13:04.

النظام والذي قبلها وجعل منه شخصية فذة وتكنوقراطية لهـا دور كبيـر فـي مختلـف المشاريع الوطنية الكبرى، لكن لم يتم تقديمه كحمسي بل تم تحضيره للانشقاق وليؤسـس حزبا جديدا، وهنا خسرت الحركة احد كوادرها، وخسر عمار غول انتمـاؤه ومرجيعتـه الحزبية والسياسية، وهذا ما كان تهدف اليه السلطة الحاكمة، وهو يـدل ايضـا علـى أن النظام البوتفليقي كان يوفر كل الوسائل لسيطرته على الساحة السياسـية وغلـق اللعبـة السياسية بإنفراده بكل مؤسسات الدولة في إطار صلاحية الفردية في تسيير شؤون البلاد، و في إطار الأحادية في تعيين وتنصيب على رأس كـل القطاعـات، أشـخاص أغلـبهم منشقيين عن أحزاب أخرى، وفتح النظام البوتفليقي المجال لإحتوائهم بمناصـب وزاريـة وبالتالي مشاوراته مع الأحزاب السياسية كانت صورية وشكلية، كذلك علاقة زبونية تركز على ضعف الإستقلالية المالية التي لا تعاني منها أغلب الأحزاب ونتيجـة ذلـك يؤكـد المبحوث 18 " **للأسف الشديد سياسة بوتفليقية هي من ساهمت بدور كبير في تقسـييم الحركة**[1] " وهذا ما يفسر دور النظام البوتفليقي في إقصاء المنافسة السياسية وتعويضـها بالمقاسمة والمساواة حول المناصب القيادية للأحزاب خاصة الإسـلامية منهـا وانتقلـت برامج الأحزاب خاصة قبل كل موعد إنتخابي الى حمل شعار في إطار برنـامج فخامـة الرئيس وهو ما يؤكد الغياب الفعلي لدور الأحزاب في تحديد برنامجها ودورها المعارض لسياسيات النظام البوتفليقي والتي عرف كيف يساير الأزمـات سـواء الداخليـة وحتـى الخارجية، يمكن القول بأن هناك هوس لدى المناضلين بمرحلة بوتفليقة وكل ما قام به من أجل افساد الحياة السياسية، عن طريق تشجيع الانشقاقات واستغلال الصراعات الداخليـة في الاحزاب وتوظيفها لافتكاك شخصيات تبدوا ناجحة ولها تأثير، وهذا ما قام بـه مـع عمارة بن يونس وحزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، كذلك كريم طـابو وجبهـة القوى الاشتراكية، خليدة تومي والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطيـة، حيـث اسـتهدف شخصيات قوية ومؤثرة، وجعلها تنشق وتأسس احزاب جديدة وتحصـل علـى التمويـل

[1] رقم المقابلة 18، 08-11-2020، 12:38.

وتمثيل شكلي في البرلمان، وبذلك أفرغت الساحة السياسية من كل رموزها سواء في المعارضة او المولاة، وقد استغل في ذلك الظروف المالية الجيدة التي عرفتها البلاد، واستطاع ان يضع ثمن لكل شيء، وأصبحت كل احزاب المعارضة ترفع شعار معارضة الحكومة ومساندة رئيس الجمهورية، رغم ان الحكومة كانت تنفذ برنامج رئيس الجمهورية، والمعارضة تساند برنامج رئيس الجمهورية، بما في ذلك حركة حمس التي قبلت التحالف مع رئيس الجمهورية لكنها استمرت في نقد جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، وهذا ما كان يبحث عنه الرئيس بوتفليقة، اي ضرب مصداقية الجميع لصالح مصداقيته، كرمز وزعيم وقائد.

إن العلاقة بين النظام البوتفليقي و قياديي حركة مجتمع السلم علاقة مصلحاتية تجلت في حالة البحث من منافذ أخرى لبعض قيادي الحركة من طرف النظام البوتفليقي والذي كانت تساندهم وتدعمهم سواء في الإنقسام على مستوى الأفراد أو حتى على مستوى الأحزاب من خلال التحالفات السياسية وبالتالي أصبحت العملية السياسية داخل كيان الحركة يزاوج بين كيفية بقاء الحركة على نهج مؤسسها، وكيفية معارضتها للنظام البوتفليقي وهو الذي فشل فيه أبو جرة سلطاني في مرحلة خلافة الشيخ محفوظ نحناح والذي قابله أيضا مجموعة من المعارضين على مستوى داخلي للحزب، وبالتالي الحركة عرفت خيانة حزبية من بعض القياديين على الرغم من أن أبو جرة سلطاني هو كان الشخص الأنسب لهذا المنصب رغم أنه لم يسد كل الفراغ الذي تركه الشيخ محفوظ نحناح، إلا أنه ساهم أيضا في تفكيك البنية الداخلية للحزب من خلال قبوله لمناصب عالية في الدولة وهو ما يحسب عليه أنه باع الحركة للنظام البوتفليقي، فالمناضلون من خلال تصريحاتهم اعتبروا أن أبو جرة كان شخصية مناسبة ولا يمكن أن تتقدم عليها شخصية أخرى، لكنه لم يستطع تعويض محفوظ نحناح الذي كان يحظى باحترام كبير داخل الحركة وخارجها، وهذا ما ساهم في بروز أصوات المعارضة التي كانت موجودة حتى في عهد نحناح، لكنها كانت تفضل الصمت نظرا لمكان المؤسسة وقوة شخصيته، خاصة

انه لم يصل به الامر إلى الاستوزار في حكومة زروال، رغم الفرص التي اتيحت له، بينما سارع أبو جرة سلطاني لقبول التحالف رغم الدور الشكلي الذي كان يلعبه في التحالف، وهذا ما أفقده مصداقيته وشجع خصومه على الثورة في وجهه، ثم الذهاب للانقسام والانشقاق، أي أن فقدان الحركة لمؤسسها دون وجود من يسد الفراغ الذي تركه، ساهم في بروز كل الخلافات الى السطح وبداية الازمة الحقيقية.

فالإنشقاق كحالة مرضية ظهرت بعد وفاة المؤسس محفوظ نحناح رحمة الله عليه حيث جاء على لسان أبو جرة سلطاني أن تأسيس المجلس السياسي أعتبر تمهيدا لحركة موازية للحركة دام خمس سنوات، وبالتالي الإنشقاقات كانت مترسخة في مخيال القائد الحمسي وقد ساهمت حالة اللاستقرار ما بعد 2003 في ترسيخه ، كما أن فترة تسيير أبو جرة سلطاني للحركة ما بين 2003-2008 كانت في نظره إيجابية نتيجة الضمانات التي تحصل عليها أبو جرة سلطاني من النظام البوتفليقي، كل هذه المتغيرات مهدت للانشقاقات الفعلية ما بعد المؤتمر الرابع لسنة 2008، وتأسيس أحزاب إسلامية جديدة ، وما يمكن أن نؤكد عليه أن حركة مجتمع السلم بغض النظر عن النتائج الإنتخابية 2002 الى غاية المؤتمر الرابع 2008، فقد كانت إيجابية، لكن على مستوى الإجمالي والتنظيمي فقد أصبحت الحركة تفتقر الإستراتيجية محددة تجعلها تعود الى الواجهة السياسية خاصة قبل ثورات الربيع العربي، أي أن هناك حالة من الجمود حسب المناضلين دخلت فيها الحركة بعد وفاة مؤسسها، فهي لم تتطور ولمم تتراجع، وهذا ما اعتبر حالة من التململ والضعف وعدم وجود قيادة تستطيع التقدم بالحركة الى الامام، اي ان هناك شبه تكلس على مستوى القادة، وكأنهم غير موافقين على رئاسة ابو جرة ولذلك لم تعد الحركة تقدم كل ما لديها، وهذا من بين العوامل التي دفعت بأبو جرة الى التحالف مع السلطة، من اجل كسر حالة الجمود، وهو الذي كان دائما يلمح الى وجود تيارات واجنحة لا تريد الاستقرار للحركة، وبذلك كان إستوزاره ودخول التحالف الرئاسي نوعا من الاستفزاز المباشر لخصومه، بهدف تصفية الحركة من المدنسين، وهو أيضا تبرير من طرفه لدخول التحالف، وهذا ما

أجمع عليه المبحوثين، الذين اعتبروا أن كل من أبو جرة وخصومه كانوا يتحينون الفرصة للانشقاق وللتقرب من السلطة، خاصة عمار غول الذي انشق عن الحكرة ثم انضم الى السلطة مباشرة، وابو جرة كان يريد للجناح المحافظ والوفي لمبادئ الحركة على نهج محفوظ نحناح الانسحاب منها، لانه اراد مرحلة جديدة تكون فيه حركة مجتمع السلم طرفا في العملية السياسية وليست مجرد متابع للوضع، لا سيما انه ادرك قوة بوتفليقة وانه مدعوم داخليا من طرف المؤسسة العسكرية والامنية، وحتى خارجيا ولذلك من غير المجدي منافسته او معارضته، وهذا ما يجمع عليه المناضلين أي أن دخول التحالف كان حركة اضطرارية لضمان استمرارية الحركة وعدم تلاشيها.

من خلال هذا يمكن القول ان المناضل الحمسي يعتبر شخصية الرئيس بوتفليقة هي التي فرضت الانشقاق وساهمت في بروز الازمات، وهو يحمل المسؤولية للجميع سواء المنشقين أو من بقوا في صفوف الحركة، فكلاهما كانت له رؤية مختلفة وكان من المستحيل بقائهم في تيار واحد، إضافة الى أن ذهاب الحركة الى التحالف وقبول المناصب كان بسبب الظروف التي فرضتها مرحلة بوتفليقة كأقوى رئيس جزائري من خلال حجم المساندين والداعمين له، ولولا قبول الحركة بمساندته لتم تصفيتها من خلال الربط بينها وبين الجبهة الاسلامية للإنقاذ، اي ان هناك ظروف كانت اكبر من الحركة فرضت عليها التحالف وقبول العديد من املاءات السلطة السياسية، وهذا ما لم يستوعبه المنشقين الذين لم ينجحوا في تأسيس احزاب قوية وفي نفس الوقت زادو من اضعاف الحركة والحد من دورها السياسي، ودفعوا بقادتها الى البقاء في التحالف الرئاسي، اي ان الصراعات الشخصية التي غذاها النظام كان له دور محوري في انهيلر الحركة وذهابها الى الانشقاق والانقسام وتراجع الاداء السياسي.

**1-3- رمزية محفوظ نحناح في مخيال المناضل الحمسي: الزعيم الذي لا يعوض:**

قبل أن نتحدث عن الإنشقاقات التي ظهرت ما بعد المؤتمر الرابع سنة 2008 لا بد أن نحدد الإرهاصات السياسية في ما قبل 2003 أي قبل وفاة مؤسس الحركة محفوظ

نحناح كشخصية كاريزماتية ساهمت في بقاء الحركة متماسكة من خلال السياسة الداخلية التي كان يمارسها، وبالتالي محفوظ نحناح رحمة الله عليه كشخصية لها الأثر العميق في تشكيل الوعي الجمعي لدى مختلف أطياف الحركة داخليا، وقد اتضح هذا من خلال الصورة السلبية والإيجابية عن الزعيم الإسلامي المؤسس التي رسبت في الذاكرة الجماعية عن الزعيم المؤسس المركزي الذي بقي مغذي للمخيال الإجتماعي المغذى به"[1]، فكل الأحزاب السياسية التي عرفها العالم العربي في إطار دولة ما بعد الاستقلال كانت أحزاب تقوم وتشتغل على فكرة الزعيم والقائد الملهم الذي يصبح أهم من الحزب نفسه ومن أفكاره ومبادئه، ربما هذه التجربة لم تكن حاضرة في حزب جبهة التحرير الوطني كحزب اختار القيادة الجماعية منذ تأسيسه، أما باقي الاحزاب فقد أسست للزعيم الذي يقود الحزب ويحقق الانتصارات وهو المخلص أيضا الذي برحيله ينتهي الحزب او يدخل في حالة ازمة، نفس الثقافة كرست لها الاحزاب الاسلامية من خلال فكرة القائد السياسي والروحي، وكل زعيم حزب اسلامي هو مرجع وشيخ، له مكانته الدينة وله مكانة سياسية، وهذا ما عرفته حركة مجتمع السلم من خلال شخصية محفوظ نحناح كقائد سياسي ومرجع ديني لم تنجح الحركة في تعويضه بعد موته، ومثل ما يتحصر المواطن الجزائري على شخصية الرئيس بومدين فان المناضل الحمساوي يتحصر على شخصية محفوظ نحناح، ويعتقد انها رحلت في وقت غير مناسب، وانها شخصية لا تعوض، وبذلك فان رحيلها ادى الى انفراط عقد الحركة التي لم تستطع إعادة ترميم نفسها ولا كبح مطامح الرجال داخلها، وهنا نجد فكرة الزعيم والشخصية الفذة من بين اساب ضعف الحركة واتجاهها نحو الانقسام حسب تصورات المبحوثين، وهذا ما يعتبر ايضا أحد الأسباب الرئيسية التي صنعت الإنشقاقات بعد وفاته ، وقد أكده المبحوث 2 " **الإنشقاق ظاهرة موجودة تاريخيا في أي تنظيم، ولكن ما حدث داخل الحركة جاء بعد وفاة المؤسس الشيخ نحناح وفي ظل وجود عدد كبير من القيادات التي كانت ترى في نفسها الخليفة الشرعية له كما أن**

[1] محمد الجويلي، **الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي ، بين المقدس والمدنس**، دار سراس للنشر، المؤسسة الوطنية للبحث العلمي، تونس، 2013، ص33.

**الشيخ نحناح ترك فراغا كبيرا"**[1] وكذا المبحوث 13 " **الحركة لم تحد عن مبادئها، وإنما فشلت في تدبير إختلافات بعض قياداتها ولم تكن المؤسسات جاهزة بعد وفاة محفوظ نحناح للفصل في أفكار بالحوار والصبر**[2] "، أي أن المناضلين على المستوى المحلي لتيارت يدركون جيدا الفراغ الذي تركه نحناح برحيله، ومن جهة أخرى أيضا يلمحون إلى أنه كان يفرض سلطته بحكم شخصيته على الحزب الذي كانت فيه العديد من الخلافات لكن لا أحد كان يصرح بها، ورحيل المؤسس فتح المجال للجميع للمطالبة بحقوقه الشرعية في إمكانية رئاسة الحزب وفي إعادة النظر في فلسفته وكيفية تسييره، حيث برزت عدة خلافات بين من كانوا يرون في الحركة حزبا معارضا وكان يريدون بقاءها في المعارضة وكانوا رافضين حتى لمواقف نحناح المتساهلة مع السلطة، وبين من كانوا يريدون الاتجاه نحو الموالاة والمشاركة في العملية السياسية ودخول الحكومة، والقبول بسياسة الامر الواقع، إضافة الى خلاف من نوع اخر بين من أصروا على أصولية الحركة، وأنها حزب اسلامي محافظ، وان طريقة تسييرها تكون عن طريق الية الشورى وحصر القيادات التي يحق لها مناقشة القرارات الحاسمة، وبين من طالب بتبني الديمقراطية داخل مؤسسات الحركة والانفتاح اكثر والحد من النشاط الدعوي، أو الفصل بينه وبين النشاط السياسي، كل هذه الخلافات كانت مؤجلة في عهد نحناح حسب المناضلين ولذلك رحيله فتح الباب على مصرعيه وصعدت كل هذه التوجهات الى السطح واصبحت تطالب بالاعتراف بها، لكن عدم وجود شخصية قوية تدير هذه الخلافات وتتحكم فيه، ساهم في تفاقمها وخروجها للعلن وبداية الاتجاه الى الانشقاق في ظل عدم قدرة ابو جرة على التحكم في الوضع الداخلي للحركة.

وتماشيا مع ما تم ذكره فإن الإنشقاق في بداياته لم يكن بفعل التحالفات السياسية، أو المشاركة داخل دواليب السلط، وإنما بفعل فترة ما بعد وفاة مؤسس الحركة، والتي عرفت صراعات داخلية في ظل فترة إستثنائية خلت من المناقشات الواعية حول مستقبل الحركة

[1] رقم المقابلة 2، 12-07-2020، 17:02 .

[2] رقم المقابلة 13، 10-10-2020، 15:18.

وخياراتها، بدل المصالح الضيقة التي ظهرت ما بين 2003-2008 وتأسيسا على ذلك نجد أن الحركة وفي ظل تشريعات 2002 كانت قد تحصلت على 38 مقعدا وقد علق القياديون على أن السلطة وسياستها المتمثلة في التزوير هي السبب الرئيسي، وفئة أخرى أكدت على أن خط المشاركة في دواليب السلطة هو ما أفقد الحركة وعائها الإنتخابي وشرعيتها لدى المواطن، ولا مناص من القول أن بوادر الإنشقاقات لم تظهر بعد وفاة رئيسها وإنما قبل ذلك إلا أن فكر مؤسسيها وشخصيته الكاريزماتية ساهمت في بقاء توازنها خارجيا وداخليا، والأكيد أن النهج الذي اتبعه مؤسسها محفوظ نحناح ما قبل 2003 أفضى نوعا من التوازن الداخلي لأنه كان بمثابة الزعيم السياسي، والمناضل القيادي الإعتيادي في تحقيق المسؤولية الحزبية، من خلال القدرة على حل المشاكل الداخلية، والتواصل في بعث السياسات الخارجية مع السلطة أي أن الشيخ محفوظ نحناح كان الآمر والناهي ، وهو الرجل الذي كان يفكر نيابة عن قياديها، وبذلك فمناضلو الحركة يعتبرون فترة نحناح كانت فترة مشاكل وبداية ظهور بوارد الانشقاق والصراع الداخلي، لكن حكمة الرجل أدت الى تأجيل كل ذلك الى ما بعد رحيله، وهنا فقدت الحركة دور الموجه والقائد وأصبح الجميع يعلن عن مواقفه علانية خاصة التيار المحافظ الذي كان معارضا لفكرة التقرب من السلطة السياسية والمشاركة في دواليب الحكم، أي أن الحركة فقدت زعيمها وموجهها الروحي والسياسي، وهذا دليل على ان الحركة لم تكن قوية كحزب سياسي في عهد نحناح، بل كانت تحت سلطة قائد كارزماتي وحازم وله قدرة على التأثير، وفرض الاحترام على الجميع داخل الحركة وخارجها، وهنا تكمن معضلة الأحزاب الاسلامية وهي عدم قدرتها على انتاج مؤسسات حقيقية بل قيادات تختصر المؤسسات وتختصر الحزب في شخصها وفي حالة رحيلها يفقد الحزب كل مظاهر الاستقرار ويدخل في دوامة من الصراع، ولذلك نجد نوع من التحصر لدى المناضلين على فقدان شخصية نحناح، وعدم قدرة الحركة على تقديم قائد بمواصفاته، أي أن المناضل الحمسي لا يبحث عن حزب ومؤسسات بقدر ما يبحث عن قائد ورمز وموجه

يقود الحركة بقضبة من حديد ويفرض النظام فيها باللقوة والحيلة والدهاء، وهذا ما يعتبر خلل تنظمي وتكويني في الحزب الاسلامي عموما، وهو عدم قدرته على خلق روح المؤسسة داخل كيانه، واعتماده على الثقافة التقليدية في التسيير.

بالإضافة الى فكرة الزعيم السياسي الإسلامي لدى محفوظ نحناح وما تجلى عنها من إفرازات سواء قبل 2003 أو بعدها تجلت أيضا فكرة الخط السياسي المتبع بعد وفاة مؤسسيها والمشكلة التي يجب أن نحدد نمطها في ظل غياب قيادي الفترة الإنتقالية، وغياب قيادة راشدة تحدد آليات العمل السياسي، وهنا يجب أن ننوه الى دور الحركة سياسيا في الفترة ما بين 2003-2008 والذي مثلها أبو جرة سلطاني كبديل بعد رحيل المؤسس الرمز، حيث لم يستطع رئيس الحركة الجديد وحسب راي المبحوثين مسايرة المشاكل الداخلية وعدم قدرته على استيعاب كل الإختلالات والإختلافات وهذا ما أكده المبحوث 29 "**ان الخط السياسي الذي انتهجته الحركة منذ تأسيسها يعتمد على المشاركة كخيار سياسي استراتيجي هذا الخيار جنى على الحركة الكثير من المشاكل على اعتبار أن الحركة لم تستفد منه وتراجع أنصارها ومناضليها الذين اعتبكانوا يرون أن الحركة فقدت هويتها الفكرية والسياسية مما أدى الى تراجعها شعبيا**[1] " ومما لا شك فيه أن بدايات الإنشقاق كانت مرتبطة بالعمل السياسي داخل الحركة وأليات تنظيمية ،ووفاة مؤسسها فتح المجال لإعادة النظر فيه سواء على المستوى الداخلي، أو في علاقة الحركة بالنظام السياسي في ظل التحالفات والتي كانت تراها كنموذج لبناء الجزائر بوعي مشترك بمشاركة مختلف الأطياف الحزبية بدل الهيمنة التي مارسها النظام في رسم سياسات البلاد، هذه المقاربات حول مصير الحركة بعد 2003 مثلت رؤى متضاربة حول مستقبل وتصور الحركة بين افرازات وفاة مؤسسها المفاجئ وبين ارهاصات عملها السياسي، وقناعات مناضليها بالفكر الإيدولوجي لمؤسسها محفوظ نحناح ومدى تطبيقه من طرف أبو جرة سلطاني وهذا ما أكده المبحوث 32 "**ما حدث بعد وفاة محفوظ نحناح كان**

[1] رقم المقابلة 29، 27-02-2021، 10:00.

**نتيجة حتمية لقراءات مختلفة للأوضاع تزامنت مع وضع صعب للوطن بعد عشرية سوداء، بالإضافة الى سياسة الحركة التي اعتمدت الاعتدال والوسطية[1] .**

تصريحات المبحوثين تشير الى نوع من التناقض، فتقارب نحناح مع السلطة اعتبروه حكمة واعتدال ووسطية، بينما تقارب ابو جرة اعتبر تنازلات مجانية وغير مقبولة وإنحدار بالحركة وحياد عن مسيرتها، وهذا ما يثبت أن المناضل الحمساوي هو المريد والمؤمن، والتابع اكثر منه سياسي ومناضل وله رؤية وتصور، حيث ان شخصية نحناح رغم مبادرتها الى الانفتاح على السلطة لم تخسر صورتها في مخيلة القواعد الشعبية، لكن موقف خليفته الفاقد للشخصية القيادية جعله يتعرض لنقد شديد من طرف القيادات ومن طرف المناضلين، وهذا مؤشر أخر على ان الحركة لم يكن لها مشروع سياسي بقدر ما كانت مرتبطة بمؤسسها الذي تعتبره ملهم وموجه ولا يمكن ان يقوم بما يتعارض مع جوهر الحركة وخلفيتها السياسية، وهذا ما يفسر التصدعات والصراعات التي ظهرت مع وصول ابو جرة سلطاني الذي لم يكن قائدا بالمعايير التي نشا عليها المناضلون داخل الحركة، وهذا ما ساهم في انتشار الفوضى داخلها واتجاهها الى الاستقطاب بين مختلف قيادتها، حيث ظهر التيار الاصولي المحافظ بقيادة مناصرة الرافض للدخول في الحكومة والمصر على البقاء في صفوف المعارضة، وتيار اصلاحي يقوده ابو جرة اختار المشاركة والتقرب من النظام، خاصة ان هذه الفترة كانت فترة قوة اقتصادية ومالية وسياسية حظي بها بوتفليقة واستطاع توظيفها في اعادة هندسة الخارطة السياسية.

أي أن سياسة الشيخ محفوظ نحناح المنتهجة قبل وفاته لا تزال تبعاتها حاضرة في طريقة تسيير الحركة وفي تحديد موقف المناضلين منقيادتها، وأن فكرة الفصل بين ما هو ديني وسياسي بعد وفاته أنتجت نخبة من المؤسسين الجدد الذين يتسمون بالزعامة الحزبية فقط بغض النظر عن المتغيرات الخارجية، وتبعاتها على الحزب وهنا يجب أن نوضح شعبية الحركة في شقها الدعوي-الاصلاحي بقيت كما هي، لكن في شقها السياسي عرفت

[1] رقم المقابلة 32، 04-04-2021، 15:23.

تراجعا بفعل المتغيرات التي عرفتها، والتي حاولت الدولة احتوائها لخدمتها لاحقا، ومن هذا المنطلق لا يدرك أبو جرة سلطاني أن الحزب وبعد وفاة مؤسسة يجب ان لا يتبع الطريق نفسه، من حيث الأفكار والتوجه، فالعضو والحزب بصورة مصغرة والمنظمات الحزبية ليست أجزاء، فالموجهون والمنظمون والقادة في الحزب ليسوا جزءا إذا جمعناهم فيكون منهم شيء كامل كلا ، وإنما كل واحد منهم شخص كامل، إلا أنهم يتناولون أجزاء هذا العمل "[1]، أي أن أبو جرة حاول تصفية إرث نحناح في التسيير وحاول أن يظهر في صورة مجدد للحركة ونهج عملها، خاصة الفصل بين الجانب الدعوي والجانب السياسي، والتعامل مع النظام القائم كأمر واقع، أي الابتعاد عن التفكير في الاصلاح، وافتكاك السلطة مرة واحدة، بل يجب دخول السلطة القبول بمقتضياتها وبعقلية براغماتية جديدة وتختلف تماما عن عقلية نحناح الذي كان حذرا في التعامل مع السلطة، وبقي تأييده للمشاريع ذات البعد الوطني لكن دون مشاركة فعلية وتزكية مرشحي النظام، هذه الطريقة في التسيير التي حاول أبو جرة سلطاني تبنيها اعتبرت من طرف القيادات المحافظة وحتى من طرف المناضلين تمردا على إرث الزعيم الروحي ومحاولة لطمس بصمته وتاريخه في الحركة، ولذلك بدا الانقسام وبادت القيادات تلوح بالانشقاق، لكن المشكلة أن أبو جرة لم يهتم لكل ذلك، وكأنه كان يسعى الى تصفية الحركة من كل المحسوبين على الشيخ محفوظ نحناح فهو يريد حركة جيدة ببصمة جديدة، أي أن الفكر الزعاماتي كان أيضا حاضرا في شخصية أبو جرة الذي أراد طبع الحركة بفكره الخاص، وبأن تصبح مرحلته لا تقل أهمية عن مرحلة المؤسس، وهذا ما اعتبره المناضلون نوعا من الحنين الى الصفر في التسيير حيث كان ابو جرة يسعى الى اعادة هندسة الحركة واحداث قطيعة بينها وبين ارث محفوظ نحناح، ما يعني أن الحركة لم تبقى على مبادئ مؤسسها نتيجة الإختلافات والصراعات التي أدت التي تراجعها سياسيا مما تركها أمام حتمية إعادة الإعتبار لنفسها من خلال بحثها على شراكات جديدة مع النظام البوتفليقي، لإعادة إلمام

[1] ميشال عفلق، **في السلوك الحزبي**، منشورات الطليعة في التنظيم والتربية الحزبية، منظمة الطليعة العربية في تونس، تونس، 1987، ص11 .

نفسها وكسبها نوعا من الشرعية التي فقدتها مجتمعيا نتيجة المسار الذي مرت به خاصة في فترة التسعينيات.

إن فكرة الإنشقاقات داخل الحركة قبل وبعد وفاة مؤسسها تختلف بين أسباب تنظيمية، وبين رؤى متضاربة حول وجود الحركة في إئتلافات الحكومية بداية من 1995 وبعد وفاة محفوظ نحناح ومجيئ أبو جرة سلطاني ظهرت ثلاث تحديات بسبب الإنقسام والإنشطار تمثلت في من يخلف الشيخ محفوظ نحناح ؟ وهو أمر غير ميسر على كل القيادات نتيجة الشخصية الكاريزمية التي كان يمتلكها، وآليات حسم هذا الإختلاف كانت ضعيفة وغير متوفرة ديمقراطيا بسبب مبدأ الطاعة وتحرك آليات الكولسة التي مارستها السلطة في إختراق أجهزة الحركة وإحتواء كل عمل حزبي يريد التغيير الفعلي، وكذا الإنجازات والمكتسبات التي وفرتها الدولة لقياديي الحركة الإسلامية من خلال منح مناصب حكومية وغيرها وهذا ما أكده المبحوث 7 "**بعد وفاة الراحل محفوظ نحناح وخلفه الشيخ أبو جرة سلطاني فكان شبه إنبطاح لهذا الأخير للنظام فبدأت الإنشقاقات داخل الحزب وذلك بإبعاد رئيس الحزب وإرتمائه في حضن النظام البوتفليقي وهذا مالم يساعد المعارضين**[1] "، وبالتالي تنطوي وجهة النظر على أن فترة ترؤس أبو جرة سلطاني للحركة ما بين 2003-2008 كانت متذبذبة بين رد الإعتبار للحركة وبين رد الإعتبار الذاتي الذي فقد لدى أغلب قيادي الحركة ووفاة مؤسسها فتح المجال لرد الإعتبار لأنفسهم وهذا ما ظهر جليا خلال المؤتمر الرابع سنة 2008 بين فئتين واحدة تؤيد أبو جرة سلطاني وفئة تؤيد عبد الرحمان سعيدي، أي دخول الحركة مرحلة الاستقطاب الداخلي تمهيدا للانفصال ولتأسيس كيانات جديدة، وفي نفس الوقت اعلان ميلاد الحركة الثاني على يد أبو جرة سلطاني الذي يريد محو كل ما له علاقة بالمؤسس، وبداية مرحلة جديدة تكون فيها حركة مجتمع السلم حزب سياسي براغماتي اكثر منها حركة دينة دعوية، وهذا ما تقتضيه اللعبة السياسية، هذه العقلية والاستراتيجية لقيت رفضا واسعا

[1] رقم المقابلة 7، 30-08-2020، 15:46.

حتى لدى من فضلوا البقاء في الحركة وعدم الانفصال عنها، مما ساعد على مزيد من تراجع قوتها السياسية وحضورها، كون نتائجها الانتخابية اصبحت مرتبطة برغبة النظام وليس بأدائها السياسي، فحتى المناضلين والمتعاطفين اصبوا يقاطعون العملية الانتخابية بسبب ممارسات رئيس الحركة الذي اصبح طرفا في النظام خاصة بعد 20008 وتفشي الفساد وبداية تراجع سيطرة بوتفليقة على السلطة وبروز اطراف غي دستورية بدأت تتحكم في دواليب السلطة، رغم ذلك بقي ابو جرة سلطاني وفيا لخيار التحالف وهذا ما زاد من الغضب الجماهيري داخل الحركة.

واستخلاصا لما سبق يمكن تفسير الإنشقاق قبل 2008 الى غياب الشيخ محفوظ نحناح كشخصية كاريزماتية تركت فراغا رهيبا على مستوى تنظيمي والتيسيري للحركة وغياب فضاء لحرية التعبير عن الرأي داخل مؤسسات الحركة نتيجة برروز صراعات داخلية حول من يحكم من ؟ وحول الرؤي المستقبلية للحركة بالإضافة الى تأثير بعض القيادات في صورة أبو جرة سلطاني بالمشاركة والإنفتاح مع الآخر مما ساعد السلطة على إختراق الحركة، أي أن رحيل نحناح المفاجئ دون وجود خليفة يحظي بالاجماع داخل الحركة، ساهم في تعالي اصوات المعارضين داخلها لاول مرة، لكن شخصية ابو جرة سلطاني وطبيعة علاقته بالسلطة السياسة زادت من حدة الصراعات وساهم في الانتقال من الخلافات الداخلية الى صرعات يعرفها الجميع ومهدت لانقسام الحركة على نفسها وانشقاق العديد من القيادات.

**1-4- المؤتمر الثالث: الخلافات والصراعات الداخلية بداية الإنشقاق:**

"**رحل الذي كان يفكر نيابة عنكم**" هي عبارة قالها أحد قيادي حمس آنذاك تدل على وزن وثقل الشيخ محفوظ نحناح في تسير الحركة قبل 2003 بحيث أنه كان قائدا يصنع المناصب ويحل الأزمات خاصة الداخلية منها، ولم ترتبط زعامته السياسية والحزبية بالمنصب وهذا راجع الى كفاءته وتعدد أدواره وهو عائق وقع فيه القياديون الإسلاميون بعد وفاته في كيفية إستخلافه سياسيا، موازاة مع المحافظة على نهجه السياسي –

التربوي، وفي هذا السياق لا يفوتنا أن ننوه أن فعاليات المؤتمر الثالث لم تكن إستثنائية وإنما أجلت أربع أشهر لمرض الرئيس آنذاك وقد جاءت وثيقة سياسية تحدد المشروع السياسي في المرحلة القادمة، وقد جاء فيها " سينعقد المؤتمر الثالث للحركة وسيكون لا محالة محكا حقيقيا لإجراء التغيرات المطلوبة والمرجوة وسيكون ذلك إن صح التعبير قطيعة مع الممارسات السابقة، إضافة الى كونه ينبغي أن يكون نقلة نوعية في الممارسة الثورية والديمقراطية [1]. وتفسيرا لذلك قياديي الحركة الإسلامية حاولوا إحداث القطيعة ما كل ما هو مرتبط بنهج وسياسة الشيخ محفوظ نحناح واستبدالها بأطروحات جديدة بالرغم من أن السيرورة التاريخية للعمل الإصلاحي الذي تبناه مؤسسها ثم التحول في العمل السياسي لم يشفع له بعد وفاته في بقاء الحركة على حالها، وإنما أسسس لمرحلة جديدة متأزمة نتيجة غياب المناقشات الواعية بالأزمة، في ظل غياب شورى حمسية بشأن تعزيز الصف الداخلي بالدرجة الأولى، وهو ما مهد فعلا للإنشقاق كتلميح وليس تصريح قبل 2003 بين تيار يقوده أبو جرة سلطاني والذي قام بحملة إنتخابية جعلته المرشح الأول للفوز بقيادة الحركة، وتيار يقوده عبد الرحمان سعيدي ابن ولاية البليدة ورمزيتها خاصة أن محفوظ نحناح منها مما لاقى دعما هذه التنافسية بين الجانبين أفرزت لنا شجاعة في تحمل المسؤوليات بعيدا عن المشهد الذي كان يتبناه الشيخ محفوظ نحناح، وبالتالي الفئتين كان لها قابلية التطوير والتكيف مع المستجدات الراهنة آنذاك في تشكيل قيادة جديدة بأفكار جديدة تحقق حرية التعبير كحق وليس كإمتياز وهذا ما أكده المبحوث 20 "**كلاهما كان له برنامج ورؤية مستمرة للحركة، أبو جرة كان يريد الإنفتاح أكثر على النظام والسلطة ولم يكن مناضلا قديما في صفوف الحركة سواء في السراء أو بعد العمل السياسي، أما عبد الرحمان سعيدي كان محافظا ومن مدرسة الشيخ محفوظ نحناح أي المشاركة في الحكومة بدون إنفتاح**[2]"، ولا مناص من القول أن الصراع بين التيارين قبل المؤتمر وأثنائه كان في إطار القانوني غير أن بدية الخلاف كان على شكل صراع فكري

[1] محمد بغداد، **التركة المسمومة ، أزمة حركة مجتمع السلم** ، مرجع سابق، ص46.

[2] رقم المقابلة 20، 22-11-2020، 17:02.

ناتج عن إختلاف الرؤى والمواقف التي كانت داخل الحركة زادت حدتها بعد وفاة الشيخ محفوظ نحناح وبروز جماعة ترى بلزوم البقاء على خط الذي رسمه الشيخ محفوظ نحناح الذي يدعوا الى المشاركة، وجماعة ترى بضرورة تغيير والتوقف من سياسة المشاركة والخروج من التحالف والحكومة والتحول الى صف المعارضة، مع ضرورة تغيير النظام الداخلي بتغيير طريقة التزكية والتوافق التي كانت عليها الحركة في عهد الشيخ والتحول الى الفعل الديمقراطي الإنتخابي لمسؤولي الحركة وقيادتها وهذا ما أكده المبحوث 14" **فريق يسعى للقيادة من البليدة ولاية الشيخ محفوظ نحنح والشيخ سعيدي عبد الرحمان ومواصلة في خط الشيخ والفريق الثاني يرى في الشيخ أبو جرة سلطاني قائد المرحلة بحكم تعامله لكبير مع النظام ومن جهة أخرى لديه كاريزما قيادية وهو ما حسم الأمر لشيخ أبو جرة سلطاني كرئيس للحركة** [1]"، وهذا ما يؤكد على أن التشكيليتين لم تخرج عن الإطار أو النهج الفكري للشيخ محفوظ نحناح وبالتالي المشكلة كانت منحصرة في الخلافة حيث أن شيخ ترك فراغا رهيبا، أو بمعنى لم يشرك آليات الإستخلاف بالمعنى التوافقي وليس التنظيمي، فإنقسم الهرم القيادي الى فريقين وإمتد هذا الخلاف الى غاية يوم إنعقاد المؤتمر، الذي رسخ الإنشقاق الضمني حول السياسة الداخلية للحزب رغم نجاحه في إختيار أبو جرة سلطاني كرئيس للحركة بفارق عشر أصوات(10) عن المترشح عبد الرحمان سعيدي وهذا ما أكده المبحوث 4 " **طبيعي جدا أن يكون هناك جناح يدعم هذا، وجناح يدعم ذاك وفي الأخير يقبل الجميع نتيجة الصندوق وهذه هي قمة الديمقراطية التي لا نجدها في معظم الأحزاب** [2] "، وتأسيسا على ذلك نجد أن مشكل القيادات كان مؤسسا حول كيفية الحكم بين خيار المشاركة وخيار المعارضة بغض النظر عن المحافظة على النهج النحناحي لكن حب الزعامة هو كان الفيصل في تحديد سياسات الحركة وهو الخطأ الذي وقعت فيه حركة مجتمع السلم بإهمالها للتوسع الرأسي القيادي الذي يعني التخلي عن فكرة القائد الشمولي الذي يحتكر كل شيء ويفهم كل شيء ويتدخل في كل

[1] رقم المقابلة 14، 17-10-2020، 09:43.

[2] رقم المقابلة 4، 08-08-2020، 10:43.

شيء [1]، بمعنى أن الشيخ محفوظ نحناح في نظر الحمسيين كان الآمر الناهي رغم إختلافات حول بعض أفكاره وقراراته السياسية، لم يفتح المجال لجل القياديين في التعبير عن آرائهم وهو ما خلق نوعا من الإقصاء على مستوى الأشخاص قبل الأفكار وعلى العكس من ذلك وبعد مرض الشيخ محفوظ نحناح وعودته من فرنسا لمح بشكل ضمني حول من يحكم الحركة من بعده في خطاب ألقاه بالمقر المركزي، وأن خليفته سوف يكون أبو جرة سلطاني، إلا أن بعض القياديين الإسلاميين حاولوا قطع الطريق أمام الشيخ أبو جرة سلطاني في فعاليات المؤتمر وهذا ما أكده المبحوث 35" **خلال المؤتمر كان سالم شريف هو رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر وخيطها كما يجب وتم تكليف المؤتمرين بأن ينتخبوا على سعيدي لكن المؤتمرين أحسوا بالصغر كيف تدلني عمن أختار فإختاروا أبو جرة سلطاني إنتقاما ممن يحسبون أنهم أوصياء على المؤتمرين**[2] "، وهذا ما يفسر على أن الصراع كان ذاتي بين القيادات، أما على مستوى المناضلين لم يكن هناك مشكل لأن أغلبهم كانوا مرتبطين بحمس كفكرة وتنظيم مهيكل وليس بالأشخاص وهذا ما أثر لاحقا على الخط السياسي للحركة طيلة خمس سنوات وهذا ما أكده الشيخ عبد الرحمان سعيدي بقوله "**بعد وفاة الشيخ المؤسس محفوظ نحناح كان إختيار أبو جرة سلطاني له أمر شبه محسوم لدى المناضلين والمنخرطين في القواعد لكن صراعا فوقيا كان يديره مسؤول لجنة تنظيم المؤتمر الثالث والسعي عن طريق الكولسة لإزاحة أبو جرة سلطاني على أشده مخالفا لإرادة القواعد المناصرة له، حيث كتبت حينها موضوعا قبيل المؤتمر بعنوان حمس في إنتظار طالوت وقصدت به أبو جرة سلطاني ، نعم لقد أثر الصراع سلبا على القواعد وما هضموه كان على المسؤولين الحفاظ على الإنسجام والإحتكام الى قواعد اللعبة وعدم إثارة الزوابع**[3]"، المشكلة أن أبو جرة لم يحافظ على إرث الشيخ محفوظ نحناح الذين كان يعتبره وريثا له، حيث أنه تبنى سياسة أكثر إنبطاحا مع النظام

[1] نذير مصمودي، **بعد الرصاص الإسلاميون والأسئلة الساخنة**، مرجع سابق، ص160.

[2] رقم المقابلة 35، 03-05-2021، 15:08.

[3] مقابلة مع القيادي السابق عبد الرحمان سعدي، القيادي السابق في حركة مجتمع السلم، بتاريخ 07-11-2021.

ولذلك كان المحافظون داخل الحركة يرفضونه رفضا مطلقا، خاصة ان المبحوثين لم يعتبروا أبو جرة من الحرس القديم في الحركة بل اعتبره أحد المقربين من النظام والمتمرسين في مؤسساته، ولذلك اختياره كان يتماشى مع مرحلة بوتفليقة التي سدت فيها كل الابواب امام الاحزاب السياسية، وأصبحت مطالبة إما بدعم الرئيس، أو البقاء على الهامش، لكن أبو جرة لم يدعم الرئيس فقط بل تورط مع النظام، وهذا ما دفع بالتيار المحافظ على عدم المسايرة كما كان في عهد نحناح بل القطيعة أصبحت هي الخيار الوحيد والمتاح.

وتماشيا مع ما تم ذكره فإن بوادر الإنشقاق الفعلي لم تظهر قبل المؤتمر وإنما يومها من خلال حالة الخلافات التي كان سببها بعض أعضاء مجلس الشورى من يخالفون أبو جرة سلطاني في رئاسة الحركة والبعض الآخر فيمن يخالفون الشيخ عبد الرحمان سعيدي، أي أن المؤتمر كانت تحكمه الكواليس والتراكمات المسبقة ولو نجح عبد الرحمن السعيدي لانشق ابو جرة، لكن الحظ حالف سلطاني ولذلك انشق السعيدي ومن معه، اي ان الوضع وصل الى مرحلة اللاعودة.

كما أن الأسباب الحقيقية في بداية الخلاف والإنقسام أولا على فكر الشيخ محفوظ نحناح كان بالأساس مرتبط بالثقل السياسي لدى القيادين الذين لم يستطيعوا الفصل في المعركة القيادية الحمسية للحركة بطريقة موضوعية رغم نجاح المؤتمر الثالث، لكن ذاتية القياديين ساهمت في الإتهامات المباشرة في كيفية الحكم في السنوات الخمس لقيادي متفتح على السلطة وله ممارسات سابقة معها دون حسيب أو رقيب، بعد زوال الشخصية الكاريزماتية لمؤسسها الذي كان له كل الصلاحيات في بقاء الحزب متماسكا سياسيا خاصة في القاعدة، حيث بعد 2003 لا حظنا إنقسام أيضا في القاعدة النضالية في ظل نمط تفكير القيادات، وبالتالي قرارات الشيخ أبو جرة سلطاني اللاحقة لم تحقق مبدأ الديمقراطية التشاركية الداخلية، وهذا ما نفاه في عديد المرات على أن القرارات كلها لم تكن بمعزل عن مجلس الشورى، وهو بالتالي فتح باب الشفافية في تحمل مسؤولياته.

لقد أسس المؤتمر الثالث لفكرة الصراعات الشخصية أو الذاتية حول إختيار النموذج الأمثل لخلافة الشيخ محفوظ نحناح لكنه تناس بالمقابل لكيفية المحافظة على نهجه، هذا الخلاف إنتقل من القيادات الى المناضلين مما أحدث شرخا على مستوى القواعد الحمسية وأفقد الحركة نوعا من بريقها السياسي موازاة مع دخولها في التحالفات السياسية مع السلطة، أي أن المؤتمر الثالث وما حدث فيه، ساهم في انشقاق القيادات وفي انقسام القواعد الشعبية، وبداية تراجع الحركة وسيطرت الخلافات عليها الى غاية المؤتمر الاخير الذي كان سنة 2018، وبداية عودة الاستقرار الى صفوف الحركة.

**1-5- المؤتمر الرابع: الخلافات بين القيادات والترسيخ للإنشقاقات:**

إن التركيبة الحزبية والنظام الداخلي لحركة مجتمع السلم في ظل حكم الشيخ محفوظ نحناح تميزت بالحصانة غير أن وفاته شكلت أزمة حقيقية لقياديها في إختيار الشخص الأمثل في قيادة الحركة، وهذا ما تجلى في شخصية أبو جرة سلطاني كسياسي حمسي يدعو الى المشاركة كآلية لبناء المؤسسات وهذا ما كان يخالفه فيه العديد من القيادات طيلة خمس سنوات حيث عرفت الحركة في هذه الفترة 2003-2008 تراجعا سواءا على المستوى الشعبي أو حتى على المستوى الثقل السياسي نتيجة التحالفات السياسية وقد ظهر الإنشقاق الفعلي داخل الحركة بداية من المؤتمر الرابع 2008 كأول إنشقاق ما بعد حكم الشيخ أبو جرة سلطاني، وقد جرت فعالياته في جو مشحون تخللته عدة أسئلة حول من سيشرف على المؤتمر؟ وكيف يتم انتخاب الرئيس الجديد؟ بالإضافة الى حالة النازعية بين الفئتين فئة أبو جرة سلطاني وفئة عبد الرحمان سعيدي والذي يؤكد في هذا الصدد "**هي إختلافات تفصيلية كانت فقط تحتاج الى مؤسسات أكثر وعيا تحسم في الإختلاف بالحوار والإنتخاب وتحدث في كل حزب يؤمن بالحرية التعبير والفكر لكن التفكير في إطار معادلة صفرية أقصى التعايش وإستحضر الإقصاء وأنتج لنا إنقساما لم يكن ضروري**"، و هو ما يؤكد ما تطرقنا إليه سابقا أن الخلاف كان حول كيفية التجسيد لشرعية سياسية بعيدا عن المشروعية وهو الإختلاف الجوهري في حدوث الإنشقاق الفعلي ما بعد

المؤتمر، وبالتالي غياب التوافق السياسي أثناء وقبل المؤتمر وهذا ما أكده المبحوث 5 "**هي أسباب تنظيمية ونزاعات شخصية ولم تكن سياسة لأنه لم يحدث أي إختلافات سياسية واضحة**[1] **بعد ذلك** "، ونتيجة ذلك فإن الخلاف بين القيادات في صورة أبو جرة سلطاني وعبد الرحمان سعيدي وعبد المجيد مناصرة ليس خلافا حول تسيير الحركة وإنما هو خلاف سياسي تنظيمي بالأساس مس ثلاث جوانب، الجانب المنهجي ثم السياسي وأخيرا التنظيمي بالإضافة الى غلق منافذ الحوار وتهميش وإقصاء الإطارات التي وقفت الى جانب مناصرة وهي من المناصب الهامة داخل الحزب، كانت كفيلة بخروج التيار المعارض لأبو جرة سلطاني من الحركة [2]، وتفسيرا لذلك نجد أن معضلة القيادة هي التي كانت السبب الرئيسي في الإنشقاق عبد المجيد مناصرة وتشكيلة سنة 2009 أي مباشرة بعد المؤتمر الرابع الحركة الدعوة والتغير كأول حزب إسلامي منشق عن حركة مجتمع السلم الأمر الذي يعطي إنطباعا على أن بوادر الانشقاق كانت منظمة مهيكلة داخل البيت الحمسي قبل المؤتمر الرابع، وما كان هذا لأخير إلا وسيلة للتعبير عن ذلك، وتصفية للحسابات الفكرية وإستجابة للتوجهات السياسية إما المشاركة في دواليب الحكم داخل الحركة، أو التفرغ لخيار الإنشقاق كآلية للعمل السياسي الإسلامي خارج البيت النحناحي، وهذا ما يؤكده المبحوث 27 " **قلنا أن الخلافات بدأت قبل المؤتمر لكن بعد ذلك عادت بوادر الخلاف بين التيارين بقوة أكبر وظهرت للعلن بحجة مخالفة القوانين التنظيمية والحياد عن خط الشيخ محفوظ نحناح ، ومع ذلك إنتهت العملية بتجديد الثقة في أبو جرة سلطاني وإنشقاق مناصرة** [3]"، وطبيعة الحال غياب النقاش حول الأفكر فتح المجال أمام القياديين لبناء تصورات جديدة ومواقف سياسية بعيدة عن الإمتداد السياسي النحناحي وبالتالي العقل السياسي حمل بصمات سلطوية من عقل سلطة الى عقد عدالة وعقل إستأثار أكثر منه عقد شراكة وسوف يصبح مشروع نزاع أكثر منه مشروع تنمية ،

[1] رقم المقابلة 5، 13-08-2020، 10:55.

[2] حكيم حسام، **أزمة حركة مجتمع السلم (2003-2009)**، مرجع سابق، ص241.

[3] رقم المقابلة 27، 02-02-2021، 18:43.

وسوف تكون قدرته على الوصول الى السلطة أكثر من قدرته على حسن إدارتها، وسوف يكون نجاحه في طرح الشعارات أكثر من نجاحه في تقديم الحلول والبرامج العلمية[1]، وتأسيسا على ذلك يتجلى دور العقل في تفسير الممارسات السياسية بعيدا عن الذاتية والسلطوية التي تؤدي الى الانغلاق أو الانسداد السياسي الذي يؤثر على الكيان الحزبي، أي ان حالة من الاحتقان والتشنج كانت تحكم الحركة منذ المؤتمر الثالث، وهي قائمة على تغول جناح أبو جرة في تسيير الحركة وفي توجيهها حسب رغباته، وبين جناح معارض تم اقصاؤه وإسكاته داخليا وخارجيا، ولذلك كان المؤتمر الرابع حسب المناضلين فرصة للتعبير عن رفض كل قرارات سلطاني والبحث عن قيادة جديدة، لكن بداية التحضر للمؤتمر جعلت التيار المحافظ يدرك ان كل شيء محسوم سلفا وانه يستحيل تقديم مرشح بديل ويستحيل ايضا وصوله الى قيادة الحركة، وبذلك كان المؤتمر فرصة لاعلان الرفض العلني لكل مخرجاته حتى وان كانت عبر اليات قانونية، وهنا حاول المبحوثين التفريق بين المشروعة التي حضرت ف المؤتمر والشرعية التي غابت عنه، وبذلك كان خيار الانشقاق بعد المؤتمر المخرج الوحيد للمحافظين داخل الحركة.

وهذا يعيدنا الى قدسية الشيخ محفوظ نحناح التي ظهرت انعكاساتها على القيادة الإسلامية لعدة اعتبارات مرتبطة بالسن والقدرة على مسايرة طرحه، وهنا غيبت العقلانية وأفرزت نموذج التعصب للأفكار مقابل البحث عن الأطر التنظيمية لتجسيد الشرعية، وهذا ما حاول المنشقون تغيبه خلال المؤتمر من خلال البحث عن منافذ أخرى لفك أوجه الصراع الداخلي وهذا ما تجلى فعلا بتأسيس عبد المجيد مناصرة لحركة الدعوة والتغيير التي سميت لاحقا بجبهة التغيير وتأسيس غول لتجمع أمل الجزائر ، وتأسيس حركة البناء بقيادة مصطفى بلمهدي، وبطبيعة الحال يجب أن ننوه هنا الى أن طبيعة الإنقسام كانت واحدة من خلال إنشقاق عبد المجيد مناصرة تلته إنشقاقات أخرى عنه لأن أغلب المنشقين كانوا ضد سياسة أبو جرة سلطاني الداخلية وحتى الخارجية.

[1] محمد شقير، **أزمة العقل الإسلامي: مراجعة نقدية** ، صوت الجامعة، جامعة اللبنانية، 2010، ص113.

إن الخلافات والصراعات التي أسست للإنشقاق هي أسباب تنظيمية ونزاعات شخصية بين القيادات نتج عنها حالة من الشرخ في كل الأوساط النحناحية، بداية من المناضلين الى غاية القيادة حول من يحكم الحركة في الفترة القادمة وبالتالي الإنقسام كان مصلحيا سياسيا، وأن المنشقين كانوا قد مهدوا له رغم محاولات الشيخ أبو جرة سلطاني إحتواء ذلك من خلال اللقاءات والحوارات التي تقدمت قبل الإنشقاق وهذا ما أكده المبحوث 1" **أنا أرى أنها نزاعات شخصية لأن الذين إنشقوا عن حمس كانت حجتهم أن أبو جرة سلطاني ارتمى في أحضان النظام ولكنهم أسسوا أحزاب سعت لاحقا الى المشاركة مع النظام مهما كان التمثيل**[1] " وهذا ما يؤكد على أن النزاعات الشخصية فرضتها طبيعة العمل السياسي قبل 2008 داخل الحركة، فنفس دعاة المعارضة بدل المشاركة لم يحققوا هذه الفكرة، بعد انشقاقهم، وإنما سارعوا الى قبول المناصب الوزارية وحتى التحالفات السياسية، مثل عمار غول، وبالرغم من محاولات الشيخ أبو جرة سلطاني إعادة ترميم البيت الحمسي إلا أنه قوبل بالرفض وعدم فتح المجال الحوار والنقاش وفي نظر القيدين أن عهدته كانت عهدة تنافر وإستعداد لجولة الحسم أثناء المؤتمر الرابع من خلال التعبئة وتوسع الخلاف وهذا ما تجلى من خلال التوترات التي سادت المؤتمر وهذا ما أكده المبحوث 11 " **حب الزعامة ورفض الجندية وهو السبب والمنطق السائد**[2] "، بمعنى أن الفئتين أثناء إنتخاب الرئيس خلال المؤتمر الثالث عادت وبقوة أثناء المؤتمر الرابع بحجة مخالفة القوانين ومخالفة خط الشيخ محفوظ نحناح من طرف الشيخ عبد الرحمان سعيدي المحافظ على نهجه وهذا ما أكده المبحوث 36 " **هي مجرد نزاعات شخصية لقيادة الحركة والإستفادة من موقعها الكبير في المستوى الشعبي أو الرسمي المؤتمر قرر تزكية أبو جرة، والمنشقين كان لهم رأي آخر فآثاروا الفتنة والمشاكل**[3] " وتنطوي وجهة النظر هنا حول الاختلاف فيمن يقود؟ وهي المنافسة التي كانت شرعية

[1] رقم المقابلة 1، 05-07-2020، 12:19.

[2] رقم المقابلة 11، 30-09-2020، 13:17.

[3] رقم المقابلة 36، 20-05-2021، 09:56.

بحكم عدد الأصوات بين المترشحين إلا أن نوايا في الإنشقاق كانت حتمية بغض النتائج النهائية التي أفرزت أبو جرة سلطاني رئيسا لعهدة ثانية وإنشقاق عبد المجيد مناصرة، فحسب المبحوثين أن المؤتمر سار بشكل عادي ولكن إخفاق السعيدي في حصد الاغلبية جعله يعيد طرح فكرة عدم نزاهة المؤتمر، وانه مدعوم من طرف السلطة، وأن هدفه اقصاء جناح محفوظ نحناح، وبذلك البحث عن منبر جديد بعد أن أصبحت حمس منبرا لطرح مغاير تمام للمبادئ التي تأسست عليها، وهذا ما فسره المبحوثين بان عدم قدرة السعيدي على الصول الى رئاسة الحزب وهو يعتقدون انه لو وصل لسار على نفس نهج سلطاني في المشاركة السياسية، وبذلك الخلاف كان شخصيا ولم يكن لا تنظيمية ولا سياسيا.

إن أسباب الإنشقاق إذا مست المدرسة الحمسية بعد وفاة مؤسسيها ويمكن أن نحددها في غياب الإجماع بشأن قواعد اللعبة الديمقراطية والتي ترسخت لدى المدرسة النحناحية في إطار ترسيخ مبدأ الطاعة للحاكم بغض النظر عن القرارات وهذا ما أراد ترسيخه القياديون اللاحقون إلا أن الفوارق بينهم وبين الشيخ محفوظ نحناح تتجلى في الحنكة والخبرة السياسية، وغياب الإجماع بشأن الرؤية السياسية حول القضايا الراهنة آنذاك وغياب استراتيجية واضحة حول الشؤون الداخلية وعلاقة الحركة مع السلطة من منطلق المشاركة أو المعارضة، التخويف من الرأي المخالف وتشويهه وهي سياسة التهديد التي اتبعها القياديون لجلب أكبر عدد من المناضلين لصالحهم، الإختلال في القيادة بين جيل متمرس في العمل الدعوي والإصلاحي والسياسي وله الخبرة في التسيير ومعالجة الأزمات ونعني به الشيخ محفوظ نحناح وجيل متعطش للعمل السياسي والقيادة وفاقد للخبرة السياسية والقدرة على مسايرة التغيرات الداخلية للحركة إنطلاقا مما جاء يجب أن نحدد السبب الرئيسي للإنشقاق ما بعد المؤتمر رابع هو النزاعات الشخصية حول القيادة المستقبلية للحزب وتمحور الخلاف الحزبي الحسي حول من يحكم ؟ وليس في دائرة كيف نحكم؟.

اذ يمكن القول ان جملة من الاسباب قد تظافرت فيما بينها ودفعت بالحركة الى السير نحو الانشقاق، منها عدم وجود ثقافة حزبية داخل الحركة وهذا راجع الى شخصية الشيخ محفوظ نحناح الكارزماتية والتي اسست للقائد والزعيم ولم تؤسس لأي لغة حوار ونقاش، اضافة الى الازمة الامنية ودور الحكرة الاسلامية فيها عموما، وصولا الى قوة النظام السياسي في تلك الفترة خاصة شخصية الرئيس بوتفليقة والتي عملت على اخلاء السحالة السياسة من كل المنافسين سواء داخل المولاة او المعارضة، وهذا ما جعل كل الأحزاب تنقسم على نفسها بين تيار اختار المعارضة بكل تبيعتها وتيار حاول ان يشارك في السلطة ويستفيد قدر المستطاع، وهذا ما عاشته حركة حماس التي بدأت فيها الخلافات داخلية ثم تطورت الى حركات منشقة ادت الى اضعاف الحركة وتراجع ادائها السياسي وتأثيرها الجماهيري.

**1-6- انشقاقات ما بعد المؤتمر الرابع وتداعيتها على الأداء السياسي للحركة:**

إن فترة ترؤس أبو جرة سلطاني للحركة ما بين 2003 إلى غاية 2008 عرفت نوعا من الضبابية حول طريقة التسيير الداخلي أو حتى في العلاقة مع النظام البوتفليقي هذه التغيرات والتذبذبات أثرت على الأداء السياسي للحزب في إيصال إنشغالات المواطن الجزائري وفق إستراتيجيات مدروسة وهذا مالم يتم بفعل حالة عدم الإستقرار والصراعات التي أكد عليها أبو جرة سلطاني، وقال: إنها كانت مفتعلة منذ وفاة مؤسس الحركة محفوظ نحناح، ومن خلال قراءتنا للمحددات الأساسية نجد فكر أبو جرة سلطاني الذي يدعو الى المشاركة في دواليب السلطة أمر ضروريا، لا يمكن أن نؤسس للنموذج دولة جديدة إلا بالمشاركة مع مختلف التشكيلات الحزبية لأن في نظره لا يمكن أن يقوم بهذه المهام حزب إسلامي لوحده، وإنما بالعمل المشترك، وبالتالي سلوكيات التي كان ينتهجها لم يوافق عليها بعض القياديين وفتح لهم المجال للبحث عن منافذ حزبية أخرى هذا ما أكد عليه الدكتور طارق مجذوب بقوله إن " دور الإنضواء للأحزاب السياسية هدف في حد ذاته واكتمال اجتماعي واجب لتحقيق الذات المسؤولة، في المجتمع وأن

الانضمام الى جماعة تنادي بفكرة أو عقيدة تؤمن بها وتتمنى تحقيقها وإنتصارها هو إلتزام واعي بخط من التفكير المسؤول فالمسؤولية هي بدورها التزام وإنضواء "[1]، وهذا مالم نلمسه داخل الحركة بفعل حالة الركود السياسي في مواقع صنع القرار، وغياب صورة واضحة حول مفهوم الزعامة والقيادة، وحول مفهوم قبول الآخرة والتفوض حول السياسة المستقبلية للحركة، كل هذه العوامل جعلت التمهيد للإنشقاق ضرورة أو حتمية أفرزتها حالة اللاتفاهم والإستقرار داخل الحركة وهذا ما أكده المبحوث 17 " **أكيد تأثرت الحركة بتلك الأحداث التي جاءت بعد وفاة محفوظ نحناح ولكنها بالمقابل أظهرت الوجه الحقيق لبعض القياديين الإسلامين**[2] "، وفي نفس الصدد يؤكد المبحوث8 " **بالفعل تأثرت الحركة ولو نسبيا بعد وفاة محفوظ نحناح وكان لابد من لم شمل بدل تفريقه، وبالتالي أدائها السياسي تراجع كثيرا لكن رغم ذلك ثقلها السياسي لم يضعف بل تم تداركه لاحقا**[3]"، أي أن هناك خطان متوازيان داخل الحركة منذ عهد محفوظ نحناح، لكن بعد وفاته خرج الى العلن، ووصل الى قيادة الحركة شخصية لم تكن توافق على كل ما قام به نحناح، وكانت تعتقد أن مزيد من الانفتاح هو المطلوب وليس القطيعة، وأن المشاركة في السلطة والتأثير فها خير من البقاء على الهامش خاصة وأن قوة بوتفليقة كانت تتنامى يوما بعد يومن وفرص ازاحة من السلطة أصبحت شبه منعدمة هذه المتغيرات كان أبو جرة يدركا جيدا وكان يريد بناء سياسة جديدة للحركة في ظل هذه المتغيرات الواقعية والصعبة، لكن الطرف الثاني او الجناح الأصولي داخل الحركة كان غير راضي على انفتاح نحناح رغم انه لم يصل الى حد تزكية الرئيس المنتخب وتبني برنامجه، وهذا ما جعله يتجه الى الانشقاق في عهد أبو جرة الذي أعلن تأييده المطلق للنظام، وإعلان القطيعة مع سياسة محفوظ نحناح ومع توجه الحركة المعارض، أيا أداء الحركة السياسي

[1] مهملي بن علي، **الإتصال السياسي وتفعيل الأداء الحزبي في الجزائر**، مجلة الصورة والاتصال، المجلد 5، العدد22، جامعة وهران 1، فبراير 2018، وهران، ص 133.

[2] رقم المقابلة 17، 31-10-2020، 12:06.

[3] رقم المقابلة 8، 06-09-2020، 9:56.

تاثر بمرحلة ما بعد المؤتمر الرابع وأصبح الانقسام حتمية وواقع وان لا مجال لمزيد من الانتظار، وهنا نجد ان المناضلين يدركون جيدا ان انشقاق قادة الحركة كان حتمية ضرورية لتباعد الرؤى بين تيار ابو جرة وتيار عبد الرحمن السعيدي.

وتماشيا مع ما تم ذكره يجب أن نركز دائما على خيارات أبو جرة سلطاني السياسة ومدى علاقتها بفكر محفوظ نحناح من حيث التماسك الحزبي والذي أصبح مهتزا نتيجة الخيارات التي جاء بها رئيس الحركة الجديد وكذلك قرار المشاركة في دواليب السلطة وكذا الصورة النمطية المترسخة لدى الشعب الجزائري حول حركة مجتمع السلم أو حول الحركة الإسلامية بصفة عامة، كل هذه الديناميكيات لم يستطع أبو جرة سلطاني مسايرتها بفعل حالة غياب التأهل الوظيفي داخل الحزب وهذا ما أشار إليه **لافو** في تحديد الوظائف الفعلية للأحزاب وقد حددها في الشرعية والإستقرار L'égitimation-stabilisation، الاستخلاف السياسي Relève Politique، والوظيفة المنبرية La fonction Tribunitienne [1]، وهذا ما لم نلمسه في داخل الحزب خاصة في فكرة الإستخلاق السياسي حيث نجد أن أبو جرة سلطاني لم يساير مرحلة حكم محفوظ نحناح نتيجة الإختلالات التي مست الحزب وهذا ما أكد عليه المبحوث 31 "**لا يمكن لأي مسؤول على أية هيئة أو جماعة تحقيق التنمية والإستقرار إذا تعارضت إرادته مع إرادة بطانته فيصبح بذلك يدير شؤون الحركة ويدير الصراع بداخلها وهذا عمل يضعف المردود ويعيق التقدم**[2] "، إن الإرث الذي تركه الشيخ محفوظ نحناح كان ثقيلا خاصة في مسألة التماسك الحزبي وبكيفية بقاء الحركة على نهج مؤسسها وهو مالم ينجح فيه الشيخ أبو جرة سلطاني نتيجة التراكمات السياسية منذ سنة1995 والتي ظهرت إرهاصاتها بداية من المؤتمر الثالث والتي أبرزت حالة اللاإستقرار الداخلي الذي أسس لقاعدة حزبية غير متماسكة نظرا لغياب الإنسجام، وهذا راجع أساسا الى عدم قدرة الشيخ الراحل محفوظ

[1] Lavau G . **Partis et système politique interactions et fonction**, Révue Canadienne de science politique v 02, n1, Mars 1969,p35.

[2] رقم المقابلة 31، 24-03-2021، 09:25.

نحناح على بناء قياديين لهم القدرة في خلافته لاحقا، أي أن الحركة لم تستطع المساهمة في وظيفة الإستخلاف السياسي الذي يقوم على تدريب وتجنيد أعضائها ليكسبوا المهارات والمؤهلات التي تمكنهم من تقلد المناصب السياسية بكل جدارة [1]، وإستنادا لما سبق نجد أن حالة الأزمة التي ظهرت داخل الحزب ما بين 2003-2008 تجلت في الخلاف بين فكر أبو جرة سلطاني التشاركي، وفكر عبد المجيد مناصرة المعارض للسلطة وهو خلاف جعل من الحركة مجالا للصراع والإختلاف حول مستقبل الحركة وحول كيفية تسيرها وهو ما انعكس سلبا على الإنسجام بين الشخصيتين، هذه حالة من الإختناق أسست للإنشقاق كآلية للبحث عن خيارات جديدة ما بعد المؤتمر الرابع أين بلغت ذروة الصراع و أنتجت أزمة حقيقية داخل الحزب وعلنية بعد أن كانت خفية وهذا ما أكده المبحوث 19 "**غياب الإنسجام من أهم المميزات التي خلت منها الحركة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي وأن خيار المعارضة المشاركة من الجهتين في فترة من الزمن كان الفيصل في الصراع الداخلي بين أبو جرة سلطاني وعبد المجيد مناصرة، وبالتالي غياب التقارب الفكري حول مستقبل الحركة أفرز فئتين قررتا فك الإرتباط وهو ما تجسد خلال المؤتمر الرابع 2008**[2]"، أي المؤتمر الرابع كان مؤتمر تكريس الانقسام وإعلان الطلاق بالتراضي بين التيار الاصلاحي بقيادة ابو جرة وبين التيار المحافظ بقيادة عبد الرحمن السعيدي، هذه المعطيات لم تكن خافية على المناضلين الذين أكدوا في مجملهم أنهم كان يعرفون جيدا أن هذه المؤتمر لن يكون كسابقيه، بسبب وصول أطراف الصراع إلى طريق مسدود، مع إستحالة تخلي أي طرف عن مواقفه إتجاه السلطة والعملية السياسية، خاصة بعد قبلوا المشاركة بوزرات بدون حقيبة اي مشاركة شكلانية لا فائدة منها، وفي نفس الوقت تشرعن ك ممارسات السلطة الفاسدة، ومن البديهي أن دخول الحركة في إئتلاف الحكومي ومشاركة السلطة في الحكم وإستوزار بعض القياديين كانت له ردة فعل

[1] علاء الدين بالنور، **التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي والنظام السياسي** ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 12، العدد 01، أفريل 2021، عن جامعة الوادي، ص 496.

[2] رقم المقابلة 19، 19-11-2020، 11:24.

أيضا على مستوى المناضلين الرافضين لأي تقارب أو مشاركة للسلطة، وهنا برزت الخلافات أيضا للعلن بين المناضلين ووصل صداها الى القاعدة التي انقسمت فيما بين مؤيد لهذا الطرف ومؤيد للطرف الآخر، وهو ما أحدث ارتباكا وتعطيلا مؤقتا لنشاط الحركة ووقوع ارتجاجات داخلية أفقدت الحركة المناضلين وحتى المناصرين وهو ما حاول النظام البوتفليقي إستغلاله لصالحه من خلال إدراكه أن الحركة وقياديها لهم قابلية الإندماج والإنصهار داخل النظام السياسي، من خلال مجموعة الإمتيازات الممنوحة خاصة منذ تولي أبو جرة سلطاني لمنصب وزير دولة سنة 2005 في إطار التحالف الرئاسي.

إن الأداء السياسي لقياديي الحركة ما بعد 2003 فرض عليها إتباع خيار المشاركة كبديل سياسي لإعادة الإعتبار لها سواء اجتماعيا لإسترجاع الثقة المفقودة لعدة سنوات من طرف الشعب الجزائري وسياسيا لإعادة إندماجها في سياسات الدولة ورد الإعتبار لنفسها، وإيمانا منها بأن خيار المشاركة هو خيار الديمقراطية، وهذا ما رفضه عبد المجيد مناصرة واتعبره تكريسا للنظام السياسي القائم وتقزيم للحركة التي كانت لها قراراتها وبرامجها السياسية في عهد شيخها الراحل محفوظ نحناح، وبالتالي سياسة التطبيع التي كانت تمارسها الحركة مع النظام البوتفليقي أنتجت صراعا داخليا بين القيادات واعتبر عبد المجيد مناصرة أن أبو جرة سلطاني لم يكن الرجل المناسب لخلافته وقد أكد بقوله من يفكر في استخلاف الشيخ نحناح فهو مجنون "[1] أي أن الخلافات خرجت للعلن واصبح الجميع يعرف ما يدور في البيت الحمسي، مما حتم القطيعة والانشقاق كحل للطرفين من أجل التعبير عن قناعاتهم بعيدا عن التراشق الاعلامي، وهذا ما استغله النظام للمزيد من الهيمنة على الساحة السياسة وافراغها من التيارات والاحزاب المؤثرة فيها.

[1] حسان موسى، رضوان بن عطا الله، **الحركة المظلومة في الرد على كتاب التركة المسمومة أزمة حركة مجتمع السلم**، دار الخلدونية، الجزائر، ص118.

كما أن الأداء السياسي للحركة تحت لواء أبو جرة سلطاني قبل 2008 لم يذهب بعيدا في شؤون الحزب ولم يؤسس لفكرة الإستخلاف السياسي الأمثل نتيجة قراراته حول النقاط الكبرى لكيفية سير الحزب داخليا أو في علاقته مع السلطة وبالتالي هذه التراتبية الزمنية التي تحدثنا عنهاا سابقا سوف تؤسس للإنقسامية كآلية لفك الشراكة حول رئاسة الحزب وحول آليات العمل الحزبي في إطار فضاءات حزبية جديدة أسسها إسلاميون كانوا تحت لواء الحركة، كما أن مسألة الإستمرارية التي كان ينتهجها الشيخ محفوظ نحناح لم تتغير ولكنها أظهرت ضعفها على مستوى القيادات الذين أصبحوا يمثلون أضعف حلقات المشهد الحزبي في حمس لغياب الفكر التشاركي وغياب رؤى وأطروحات تجديدية، في ظل غياب بيئة حاضنة منتجة للقيادات المستقبلية، والتي كانت تمثل الهامشية في ظل حكم محفوظ نحناح وهنا لا أحد يستطيع أن ينفي أن غياب الثقافة الديمقراطية في عهده وهو ما أسس لقيادات حزبية إسلامية بعيدة عن التحول الديمقراطي على المستوى الداخلي للحزب، أي أن شخصية محفوظ نحناح طبعت الحركة في حياته، واثرت عليها بعد وفاته، حيث ترك حزبا بدون قيادة فعلية وبدون ممارسات حزبية حقيقية وقدرة على الحوار وعلى صناعة رؤية مشتركة، بل ترك كومة من الخلافات المؤجلة والسجالات التي بدأت مباشرة بعد موته حول من يخلفه؟ وما هي الطريقة التي سيسير بها الحزب في المرحلة القادمة، كل هه المتغيرات ساعدت على انفجار الوضع الداخلي داخل الحركة، وظهور الاقطاب داخلها والتمهيد الى فك الارتباط بين الجناح الاصولي المحافظ وبين الجناح الحداثي الاصلاحي، وهذا تجلى في ضعف الاداء السياسي للحركة وتراجعها على المستوى الجماهيري.

## 2- موقف المناضل الحمسي من خيار المشاركة والمقاطعة سياسيا:

تعتبر القواعد الشعبية لأي حزب سياسي هي العامل الرئيسي لخياراته المتعلقة بمشاركة النظام السياسي او مقاطعته ولعب دور المعارضة، فكل ما كانت المشاركة على مستوى المناضلين قوية ومؤثرة كل ما استطاع الحزب السياسي ان يحقق مكانة داخل

الساحة السياسية، فعدد مقاعده في البرلمان وفي المجالس المحلية هي التي تحـــدد حجمـــه وقوته وحجم العروض التي يتلقها من السلطة السياسية، وتمكنه أيضـــا مـــن لعـــب دور معارضة قوية ومؤثرة، هذه الخاصية عملت السلطة الحاكمة في عهد الـــرئيس بوتفليقـــة على إلغائها تماما، من خلال هندسة الانتخابات والتحكم فيها وفي نتائجهـــا مســـبقا، بـــل أصبحت الإدارة هي التي تحدد حجم وقوة كل فصيل سياسي، سواء معارض أو مـــوالي، هذا الوضع فهمته القواعد الشعبية والنضالية لكل الأحزاب السياسية بما فيهـــا الاســـلامية ومن بينها حركة مجتمع السلم، حيث اتجه المناضل الحمسي الى المقاطعة والانسحاب من المشهد السياسي، بسبب عبثية اللعبة السياسة وتحول الاحزاب الى مجرد توابع لنظام قوي ويعتمد على شخصية الرئيس التي تعتمد هي الاخرى على المؤسسة العسكرية والأمنيـــة، بذلك أصبحت المشاركة من عدمها لا تمثل أي معيارا للقوى السياسية وتأثيرها، وهذا مـــا فهمته قيادة حركة حماس وتيار أبو جرة سلطاني الذي حاول التقرب من النظام حتـــى لا يتم تفكيك الحركة وحلها واخراجها من الساحة السياسية، خاصة أن الكثير من الاحـــزاب التي ظهرت بعد الانفتاح تم تفكيكها والقضاء عليها، ولذلك فإن المواجهة مع السلطة فـــي مرحلة بوتفليقة لم تكن خيار صائبا، وهذا ما كان أبو جرة يدافع عنه من خلال قراراتـــه ومواقفه من السلطة، ومواقفه من معارضيه، لكن كان المؤتمر الرابع بمثابة انتهاء عهـــد الحركة الام وظهور أحزاب سياسية جديدة من رحم الحركة لكنهـــا تتبنـــى مواقـــف إمـــا معارضة للسلطة، وإما مهادنة او اكثر مهادنة من الحركة نفسها، وهذا ما سيطبع جدليـــة المشاركة والمعارضة لدى حركة حمس بدعد الانقسام وظهور احزاب جديدة مـــن داخـــل الحركة.

**2-1-ما بعد المؤتمر الرابع: حركة مجتمع السلم وجدلية المشاركة و المعارضة:**

في أغلب الأنظمة السياسية نجد أحزاب سياسية معارضة داخل المشـــهد السياســـي تحاول كسر الهيمنة عن طريق لعبة التحالفات أو عن طريق قبول حقائب وزارية، وفـــي نفس الوقت العمل على المزاوجة بين الخبرة الحزبية، والأداء السياســـي داخـــل الســـلطة

موازاة مع الالتزام الحزبي للحفاظ على خصوصيات الحزب، وتأسيسا على ذلك نجد أن الأغلب الأحزاب بإختلاف توجهاتها تسعى الى عقد تحالفات مع النظام السياسي الحاكم وهناك من تعارضه بحجة السياسات والبرامج الخاصة التي تعمل على تجسيدها في حالة وصولها الى الحكم بمعزل عن السلطة وخيارتها المصلحية، وإذا عدنا الى التيار الإسلامي نجد أن فكرة التحالفات هي ضرورة الخروج من النهج الإسلامي وعن الشريعة الإسلامية خاصة في ظل وجود أحزاب علمانية، وفئة أخرى تدعم فكرة المشاركة في التحالفات عن طريق المشاركة في الحكم ولو جزئيا من أجل تدريب الأفراد على إدارة المؤسسات، وعلى قيادة الجماهير وتوعيتها بأهداف الحركة الإسلامية [1]،أما على مستوى الإجرائي لم تستطع حركة مجتمع السلم في تحديد طبيعة هذه المشاركة بسبب فكر وسلوكيات القياديين، وإذا عدنا إلى سيرورتها التاريخية نجد أن الشيخ محفوظ نحناح كان السباق في عقد تحالفات سياسية مع السلطة، وقد حافظ الشيخ أبو جرة سلطاني على نهجه معتبرا أن بناء الجزائر لا يمكن أن يكون منعزلا عن الأحزاب الأخرى بمختلف توجهاتها، وإنما هو عمل مشترك وفق استراتيجية، وسياسة واضحة، دون المساس بالمقومات، وعلاوة على ذلك فإن التحالفات السياسية مع السلطة لم تسعى الحركة بقيادتها الى المراجعات خاصة في ظل تغيير الوضع السياسي بداية من 2008 وهو ما ساهم في الانشقاق وتغيير الخارطة الحزبية من خلال بروز أحزاب إسلامية مجهرية قسمت القاعدة النضالية، وجعلت الحركة، خارج اللعبة السياسية وهذا ما أكده المبحوث رقم 15" **التحالفات على العموم هي ظاهرة صحية سواء بين الأحزاب أو السلطة السياسية أو بين الأحزاب نفسها والتحالفات الرئاسية التي كانت الحركة من ضمنها تندرج في إطار الانفتاح والتجربة الديمقراطية لها إيجابياتها وسلبياتها ومن البديهي أن تطغى عليها السلبيات لعدم تغير الذهنيات لدى النظام وتكييفها مع التعددية الحزبية وانعدام التكافؤ بين المتحالفين ضمن مخطط شمولي لا يزال يتحسس من وجود أحزاب منافسة له وأفكار**

[1] الشيخ عبد الخلاق، **الصحوة الإسلامية: مناهج ومدارس وحركات**، دار سبيل الرشاد، بيروت، 1999، ص 329.

**معارضة له"**[1]، أي أن المناضل الحمسي يتفهم خيارات القيادة في التحالف مع السلطة والمشاركة في دواليب الحكم، لكنه لا يعتبر الأمر إيجابي في مجمله وهو يقر بوجود سلبيات وإيجابيات، كان لا بد من البناء عليها في تطوير المشاركة والاستمرار فيها أو الحد منها والعدول عنها، حيث أن مشاركة حركة حماس والتي ربطها النظام بحجمها التمثيلي على مستوى البرلمان، وبذلك لم تكن مشاركة قوية ولا مؤثرة، بل هامشية وبدون أي إيجابيات يمكن أن تحسب للحركة جماهيريا، فتحت المناصب التي قدمت لقادة الحركة كانت شكلية ووزارة بدون حقائب، مما جعل المناضلين يدركون أن دور الحركة في التحالف هو تزكية الرئيس ومنحه شرعية أمام الرأي العام الداخلي والدولي، عن طريق وجود تحالف رئاسي يقود البلاد، لكنه تحالف غير منطقي، بين حزب وطني وحزب حداثي دمقراطي، وبين حركة إسلامية، تحاول تقديم صورة جديدة عن العمل السياسي الاسلامي وقد خسرت جزء كن كوادرها، بعد انشقاق عبد الرحمن السعيدي وتأسيس حزب سياسي جديد وبداية انتقاد الحركة واتهام قائدها بالانبطاح للنظام، كل هذه المتغيرات جعلت المناضل الحمساوي حتى الذي لم ينشق عن الحركة يرفض المشاركة والتصويت لها، وكانه يعرف ان نصيبها من السلطة مضمون وهو نصيب شكلي ولا يخدم الحركة لكن ايضا انسحابها في تلك الظروف لم يكن ليزيدها قوة، خاصة بعد الفشل الذريع الذي حققته الحركة التي أسسها السعيدي ثم قادها منصارة، وهذا ما يرى المبحوثين انه فشل وتراجع اسلامي لا علاقة له بالمشاركة او المقاطعة بل هناك خلل في التواصل بين القيادات السلامية وقاعدها الشعبية، فلا المشاركون في السلطة استشاروا قواعدهم الشعبية لا المقاطعون، والكل يبحث عن الزعامة ويبرر لها إما بالمقاطعة، وإما بالمشاركة، في ظل سلطة سياسة قوية كانت تستغل كل هذه الظروف لتقوية صفها وإضعاف خصومها حتى المشاركين معها في السلطة.

[1] رقم المقابلة 15، 21-10-2020، 10:28.

وهذا ما يؤكد من جهة اخرى أن النظام هو من كان يسعى دائما الى احتواء الحركة عندما علم أنها لها قابلية الاندماج والانصهار داخل دواليب السلطة، وبالتالي دخول حمس للتحالفات السياسية كان له الأثر الواضح في العملية السياسية، وخيار المشاركة قلل من الإرادة السياسية للحركة خاصة بعد 2008، وفتح المجال أمام النظام لتحقيق مكاسب، لا سيما في ظل الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة العربية وتبعاته على الجزائر، ويلاحظ من خلال القراءة الأولية لتصريحات المبحوثين، أن فكرة التحالفات لم تفد الحركة بقدر ما أساءت إليها بسبب السياسة المصلحاتية التي كان يمارسها النظام البوتفليقي واستثماره في حالة اللاإستقرار اتي عرفها البيت الحمسي داخليا، وأفرزت نوعا من الخضوع والرضوخ لخيارات النظام وهذا ما أكده المبحوث 7" **خيار المشاركة كان صائبا في الأول لكن عندما انتشر الفساد كان لزاما مقاطعة التحالفات مع السلطة وحين تتوفر بعض الظروف من النزاهة وجب الرجوع الحركة الى التحالفات مع السلطة ذلك أن الحركة تكبر بمبادئها وأبنائها والمشاركة في التحالفات الرئاسية السابقة كان له ايجابيات على أبناء الحركة سواء في تقلد مناصب عالية وحساسة وكذا مساعدة المنتخبين في تنفيذ بعض وعودهم**"[1]، أي أن التحالف وقبول المشاركة لم يكن تكتيكيا من طرف الحركة، والتي أصبحت تبدو متورطة مع النظام الذي انتشرت فيه مظاهر الفساد ونهب المال العام، وبداية ظهور النقمة الشعبية على وزراء بوتفليقة وكيفية تسييرهم للملفات الحساسة، لكن رغم ذلك لم يستطع أبو جرة الانسحاب والعدول عن المشاركة، خاصة بعد انشقاق عمار غول وتأسيسه لحزب بدعم من السلطة، التي حاولت تقديمه على أنه البديل الاسلامي الجديد، الذي يحمل أفكار معتدلة وحداثية ويمكن التشارك معه ومواصلة الاصلاحات، وربما هنا النقطة الفاصلة في تاريخ الحركة، حيث لم يعد أبو جرة يمثل الاعتدال لدى النظام الحاكم، بل أصبح نسخة قديمة يجب تجاوزها وإحداث القطيعة معها، بعد ظهور حزب عمار غول وتحقيقه لنتائج افضل من نتائج الحركة، وتحوله الى الشخصية

[1] رقم المقابلة 7، 30-08-2020، 15:46.

الاسلامية رقم واحد لدى السلطة ولدى الشعب، بينما تم تجاوز حركة حماس ككل سواء التيار الاصلاحي أو التيار المحافظ، لكن رغم كل هذه التطورات لم يستطع أبو جرة سلطاني الحسم في قرار الانسحاب من السلطة وظل يعتبره الخيار الأنسب، مما أدى الى ظهور جناح اخر داخل الحركة، والذي يقوده الدكتور عبد الرزاق مقري، ودخول الحركة مرحلة دقيقة أخرى كادت تقضي عليها، بسبب مواقف أبو جرة التي لم تعد مفهومة، فرغم تدهور الحركة وتراجع ادائها وتعلق تهم الفساد بها، والاشارة إلى إسم سلطاني ومحيطه في الكثير من قضايا الفساد، لكنه ظل مصرا على المشاركة وعلى بقاء في التحالف الرئاسي، مبررا ذلك بالوضع العام وبالتوجه الجديد للحركة.

بمعنى أن الأصل في المشاركة حتى بالنسبة للمناضلين هو الظروف السياسية والاجتماعية، التي فرضت على الحركة الانتقال الى الموالاة والتحالف السياسي، بالإضافة الى الاحتياجات المرتبطة بالقياديين في فرض منطقهم، وخياراتهم في حالة الوصول الى السلطة وتحقيق جزء من الأهداف والسياسات المرتبطة بالحركة، وبالتالي اللعبة السياسة هي التي فرضت خيار المشاركة والمضي نحو التحالفات، لكن التفكير الضيق للقيادات الإسلامية وتفضيلهم المصالح الشخصية، أدى الى فشل الحركة في الوصول الى هرم السلطة، واكتفاءها بالوزارات الثانوية في أغلب مشاركتها، تلك المشاركة التي لم يتخذ قرارها بالتوافق وبالإقناع بين مختلف اجنحة الحركة، حيث اتخذ بطريقة عمودية من طرف أبو جرة سلطاني بصفته رئيس الحركة وهو الذي يمثلها في السياسات الخارجية، ولذلك لم يجد من يساعده في تنفيذ خطته، بل أدى إلى انشقاق القيادات، وبالتالي إنقسام الحركة وعزوف المناضلين عن المشاركة، حيث أجمع المبحوثين على أنهم رغم عدم انسحابهم من الحركة إلا أنهم لم يشاركون ولا يصوتون لها، فقد خسرت مواقفها مبادئها وأصبحت كيان سياسي غريب حتى على مناصريها، وبطبيعة الحال التحالفات السياسية من نظر المبحوثين كانت ظاهرة إيجابية، أولا للولوج في دواليب السلطة، وثانيا لكسب ثقة النظام بعد المراحل التاريخية التي مرت بها الحركة والتي جعلتها بمعزل على

التغيرات خاصة الاجتماعية، وثالثا لتدريب كوادر الحركة على الحكم، وكانت البدايات مقبولة لكن مع مرور الوقت اتضحت نوايا النظام البوتفليقي ليس لخدمة الوطن وإنما لخدمة مصالحه وتزيين صورته وكسب الشارع الإسلامي ككل وهذا ما أكده المبحوث 32" **لنتفق أن بناء الجزائر يحتاج للجميع أما بالنسبة للتحالفات الرئاسية فكان الهدف منها الإصلاح من الداخل وبناء مؤسسات الدولة كما أنه يعتبر خبرة مكتسبة استطعنا من خلالها أن نعرف نوايا النظام وتطوره مستقبلا**"[1]، أي أن المناضل الحمسي تفهم المشاركة في بدايتها، وقبل بفكرة تغيير إستراتيجية الحركة في التعامل مع الوضع الراهن وفق معطيات سياسية وليست دينية أخلاقية، اذ كان من الضروري المشاركة والدفع بكوادر الحركة الى المسؤوليات العليا في الدولة، وتمكين المواطن من التعرف على قدراته كشريك في الحكومة مما يؤدي الى التفكير في انتخابهم وستليهم السلطة، لكن نظام بوتفليقة افرغ هذه الخطة من محتواها، حيث تم منح كوادر حماس وزرات شكلية وليس لها أي حضور أو إهتمام جهاري، مثل وزارة السياسة التي استلمها بن قرينة عندما كان مناضلا في حماس، واتهم من طرف التيار الاصولي بأنه يسير وزارة لها علاقة بالفنادق والخمور وغيرها من الممارسات المرفوضة أخلاقيا لدى التيار الاسلامي، وبذلك لم تستفد الحركة شيء من هذه الحقيبة بل خسرت من خلالها سمعتها، أو حتى منصب وزير الدولة الذي استلمه سلطاني وهو منصب بدون حقيبة وبدون مهام فعلية، مما جعله على هامش الحكومة وغير مؤثر في قرارتها، أما المنصب الوحيد الذي كان حساس حاسم هو منصب وزير الاشغال العمومية الذي حظي به عمار غول الذي لم يخدم الحركة بل خدم النظام ونفسه وكان يمهد للاشتقاق عن الحركة ومنافستها سياسيا، كل هذه المعطيات حسب المبحوثين كان من المفروض أن تدفع بالحركة إلى الخروج من التحالف الذي لم يفي بالتزاماته اتجاهها، وأصبح يعمل على اضعافها وعلى حرق اوراقها شعبيا، لكن أبو جرة واصل المشاركة ورفض كل الاصوات المطالبة بالعدول عنها، وهذا ما يعتبره المناضلون

[1] رقم المقابلة 32، 04-04-2021، 15:23.

نوعا من القيادة الكارزماتية والتسلطية التي ورثت عن محفوظ نحناح، وان رئيس الحركة هو من يقرر مصيرها حتى وان كان بما يخالف توجهاتها وقناعتها ومبادئها، ورغم أن التحالفات التي عقدتها الحركة مع النظام البوتفليقي لم تكن مبنية على الشراكة الفعلية، وإنما شراكة شكلية لخدمة مصالح النظام ومصالح من استفادة من المناصب باسم الحركة.

إن المشاركة في التحالفات الرئاسية فرضتها المتغيرات المرتبطة بالانتخابات والتي أفرزت دائما الحركة ثالثا بعد حزبي السلطة وهو ما جعلها تختار الميل الى المشاركة والابتعاد عن المعارضة ما جعلها تتقبل كل آليات التي يفرضها النظام البوتفليقي، بمعنى قبل أن تكون ناجحا لابد من تقوية عناصر ضعفك، وهذا مالم تستطع الحركة تطبيقه في ظل الخلافات والصراعات الداخلية حول سياسة الحركة المستقبلية، وفي ظل سياسة أبو جرة سلطاني المتفتح على الديمقراطية الحزبية والتي كانت نتائجها الانقسامات والانشقاقات وتشكيل أحزاب أخرى تدعو أيضا الى المشاركة في دواليب السلطة بحكم غياب الاستراتيجية، وبحكم غياب قاعدة نضالية، ومن هنا يمكن القول أيضا إن سياسة المشارك لعدة سنوات كانت بطرق ملتوية هدفها المصالح الشخصية، وإن بديل المعارضة هو المشاركة للحصول على الأغلبية وتطبيق برنامج الحركة وهذا ما لم نلمسه لاعتبارات ذكرناها سابقا وأكدها "المبحوث 10" **التحالفات السياسية من الظواهر التي تحد من منطق السيطرة الحزبية التي يمكن أن تتحول الى أحادية سياسية، فكلما بدأت التحالفات من منطق رابح رابح استطاعت هذه التحالفات الصمود، أما إذا بدأت من منطلق التابع والمتبوع وهذا نتيجة عدم تكافؤ الأوزان وخضوع الأحزاب المتحالفة لمنطق الرئيس ومشروع الرئيس**"[1]، وهذا ما يؤكد على أن التحالفات السياسية في نظر الحمبس كانت ديكورا جمع المتناقضات الفكرية والإيديولوجية في مشروع واحد تحت غطاء رئيس قائم على المنطق الأحادي، أي أن حركة مجتمع السلم لم تكن في مستوى منافس للجبهة التحرير الوطني وللتجمع الوطني الديمقراطي، حتى وإن كانت في المرتبة الثالثة برلمانيا

[1] رقم المقابلة 10، 24-09-2020، 11:25.

لكن بفارق أصوات ومقاعد كبير جدا، وهذا ما فرض عليها دور التابع في التحالف وليس الشريك، خاصة انها لم تحظى باي وزارة سيادية تتيح لها تمرير ولو جزئيا برنامجها، خاصة ان كل الاحزاب في تلك الفترة كانت تتبنى برنامج رئيس الجمهورية، وبذلك حكم على برنامج الحركة بالجمود وبالتعليق الالي، فبدخولها التحالف الرئاسي أصبح عليها أن تنسب كل ما هو نجاح لبرنامج رئيس الجمهورية وكل ما هو فشل كان عليها أن تتقاسمه مع شركائها في التحالف، والمشكلة أن شراكتها كانت شكلية، وهذا ما رفضه الجناح المحافظ داخل الحركة حتى بعد انشقاق السعيدي ومن معه، فقد برز تيار عبد الرزاق مقري والذي اعتبر أن الحركة أصبحت تتقاسم السخط الاجتماعي مع أحزاب السلطة الفعلية، رغم أنها ليست شريك حقيقي ولم يسمح لها بالتسيير، وأن كل أخطاء النظام اصبحت تحسب عليها مجانا، بحكم شراكة غير منطقية وغير عادلة، وهذا ما فهم من طر ف المناضلين ان ابو جرة اصبح يخدم مصاله الشخصية وليس مصالح الحركة.

أي أن فترة ترؤس أبو جرة سلطاني للحركة بصفته مقتنع بالمشاركة كأليه للتغير حدد خمسة أهداف للمشارك محافظا على الدولة وبعيدا عن الصراع والتدافع، وهنا غلب المصلحة العامة للدولة على المصلحة الحزبية بمفهومها التغييري، وكذلك المحافظة على الوحدة الوطنية وتبرئة الإسلام من تهمة العنف والإرهاب وتصفية الحسابات أي محاولة تلميع صورة الإسلاميين والأحزاب الإسلامية على غرار الحركة، وهو دافع لبعث الحركة سياسيا وإرجاع آداها السياسي، والاجتماعي لاستمالة عواطف الشعب الجزائري، وضمان استمراري الخدمات العامة للشعب والوقوف في وجه كل المحاولات التدخل الأجنبي[1]، وتأسيسا على ذلك التحالفات السياسية التي عقدتها الحركة مع النظام البوتفليقي بين تيار إسلامي وآخر وطني، وتيارات أخرى لم يمهد للتنسيق الدائم والتواصل لتوحيد المواقف وتقريب الرؤى، وإنما جاءت في ظروف إستثنائية فرضتها الإنتخابات، مما جعل الحركة لا تصنع تحالفات قوية مع النظام البوتفليقي، وإنما جسدت وأعطت شرعية للوريث

[1] أسرة المختار، **المشاركة بعين الوزراء**، مجلة المختار، العدد 17، مارس 2007، الجزائر، ص21.

الشرعي وهو النظام وفق شروط، وبالتالي الحركة داخل دواليب السلطة كانت مستضعفة وحافظت فقط على الموقع كواجهة ولم تكن الشريك الفعلي كمضمون، وهذا ما أكده المبحوث 1" **التحالف مع السلطة كان مجرد إستخدام لهذه الأحزاب، لم يكن صدق من جانبها، تحالفت السلطة مع الأحزاب وعملت على تكسيرها، تحالفت السلطة مع الأحزاب لتكبيرها وتقديم نفسها بديلا أقرب الى الأحزاب**"[1]، واستخلاصا لما سبق المشاركة التي إجتهدت حمس في السعي إليها مع السلطة إفتقدت للإسترتيجيات والمراجعات، مما جعلها حتى داخل دواليب السلطة غير قادرة على لعب دور المعارض نتيجة لدغات النظام البوتفليقي المتكررة، والتي لم تستفد منها وإنما أشركت نفسها دائما في الأزمات الداخلية والتي إستغلها النظام البوتفليقي في وضعها في الواجهة من منطق المغالبة أو الإقصاء، ومن منطق الإخلاص الساسي للتحالف والنظام، ومن هنا كان يجب على الحمسيي التحضير جيدا لفكرة التحالف حتى تحد من منطق السيطرة، وحتى تحد من فكرة الرئيس والمرؤوس وتؤسس لفكرة العمل السياسي المشترك وفق مخطط شمولي يتيح لغة الحوار لكل الأطياف الحزبية، وبالتالي المشاركة في دواليب السلطة للحمسيين لم تكن مدروسةمنذ عهد مؤسسيها الشيخ محفوظ نحناح الى غاية فترة حكم أبو جرة سلطاني.

وهنا يمكن القول إن حركة مجتمع السلم حتى بعد الانشقاقات وتأكد تراجعها سياسيا وشعبيا، وإتضاح ان دخولها للتحالف الرئاسي كان مجرد إستدراج لها من طرف النظام لتوريطها في الكثير من القضايا التي كانت مرفوضة جماهيريا خاصة قضايا الفساد، جعلها تتحول إلى مجرد واجهة لوجود تحالف وتنوع على مستوى السلطة، بينما في الواقع تم حرمانها من لعب أي دور محوري في السلطة، إضافة إلى تجريدها من كوادرها أما بدفعهم إلى الانشقاق وتأسيس أحزاب أكثر موالاة للسلطة، أو دفعهم إلى الإنسحاب وتأسيس أحزاب معارضة ومتشبثة بالطرح النحناحي في العلاقة مع السلطة، هذه المتغيرات التي يدركها المناضلون ويعتبرون ان شخصية ابو جرة لم تكن في المستوى،

[1] رقم المقابلة 1، 05-07-2020، 12:19.

خاصة بعد عدم وفاء النظام بالتزاماته إتجاه الشعب، واتجاه الحركة كشريك في السلطة، فبدل أن ينسحب ويحاول استدراك ما وقع فيه عن حسن نية، راح يواصل سياسة الانبطاح امام النظام، مما زاد من مشاكل الحركة وازماتها، وشرعن الانشقاق والانقسام واعطاه مبررات واثبت ان الحركة فقدت البوصلة تماما.

**2-2- حركة مجتمع السلم بين الانفتاح السياسي وسياسة التحالفات الحزبية:**

يعتبر المفكر السياسي **أولريش بيك** أن أفضل استراتيجيات التحديث السياسي للمجتمع الذي يرغب في خلق توازن بين سلطتين: واحدة في الحكم والأخرى سلطة مضادة Conte Pouvoir تعمل على منع الأولى من الإستبداد السياسي وتدفعها الى الانفتاح أكثر[1]، وهذا ما سعت إليه حركة مجتمع السلم منذ بداية الانفتاح السياسي في تقديس نهجها لخيار المشاركة مع السلطة، بداية بمؤسسها الشيخ محفوظ نحناح الذي شارك في كل محطة انتخابية، مقتنعا بحجج أن الأزمات التي تعصف بالبلاد منذ 1994 يجب الوقوف ضدها بالالتفاف حول السلطة، ودعمها سياسيا وإذا عدنا الى السيرورة التاريخية للحركة الإسلامية ككل نجد أنها حاولت إعادة الاعتبار لنفسها من خلال تجاوز كل الخلافات الداخلية مع مختلف الحكومات المتعاقبة، وبناء نموذج سياسي يقوم على السلمية، وعلى مبدأ التداول على السلطة، ولكن رصيدها الداخلي المرتبط بالتنظيم والهيكلة لم يساعد على ذلك في ظل غياب ديمقراطية ولغة الحوار، وانغلاق العمل السياسي في يد مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح، وبالتالي المؤسسة الشورية لم تكن صاحبة القرار السياسي خاصة في المسائل الجوهرية وهو ما يفتح باب التكهنات والشائعات في ظل غياب نظرة شمولية حول التحالف وخلفياته المستقبلية على البيت الحمسي ومناضلي، وبالتالي نظرة الشيخ محفوظ نحناح جاءت من منطلق التغيير السلس البعيد عن العنف خاصة أن الجزائر مرت بفترات من العنف كان المتسبب فيها الإسلاميون بالدرجة الأولى

[1] أولريش بيك، **السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة** ، ترجمة: جورج كتورة ، إلهام الشعراني، المكتبة الشرقية ، بيروت، 2010، ص511.

حسب نظر السلطة أنداك، ويحدد الشيخ محفوظ نحناح خيار المشاركة قائلا" إن المشاركة هي نتيجة قراءة الواقعية وموضوعية للأزمة الجزائرية، وهي في نفس الوقت قناعة سياسية وخيار ضروري، كل أزمة معقدة نحن بين أهداف الحفاظ على استمرارية الدولة وعدم تركها تنهار أمام ضغوط الإرهاب وتأمر القوى الخارجية بتعاون محلي، وهي كذلك تفعيل للفعل الديمقراطي ومحاربة الإقصاء السياسي وإعطاء صورة حقيقية للإسلام الذي أرادت بعض الأطراف تشويه صورته من خلال الممارسات السيئة من قتل و ذبح وتخريب "[1]، وهذا يدل أن الشيخ محفوظ نحناح كان يبحث من خلال التحالف مع السلطة عن تلميع صورة التيار الإسلامي، والبحث عن الشرعية المفقودة تحت مظلة النظام الحاكم ، وبالتالي سقف الطموح لدى الحمسيين المشاركة الهامشية داخل دواليب السلطة لم تعكس قناعات وأفكار قياديها وإنما زادت من طموحات السلطة القائم، في تبرير خيارتها بمساعدة الإسلاميين، وهنا تتضح الرؤية السياسية والممارسات التمثيلية للنظام والحركة، وهذا ما أكده المبحوث 16" **لم تكن حمس يوما ولن تكون شريكا سياسيا حقيقيا بل كانت شريكا ملحقا والإلحاق أكيد له ضريبة تدفع خاصة على مستوى القواعد النضالية التي لا ترى اثر الشراكة على مستواها أما استفادتها الفعلية كان شراكة إلحاقية من باب حفظ الذات سنوات الإرهاب و التدرب على مواقع المسؤولية العليا داخل النظام السياسي المغلق**"[2]، أي ان المناضل الحمسي كان يعرف جيدا أن ما قام به نحناح ليس تحالف سياسيا، وانما استراتيجية حاول من خلالها حفظ ماء وجه الحركة والتيار الاسلامي ككل، الذي أصبح مرتبطا بالإرهاب والتطرف ومعاداة الديمقراطية، وهذه الصورة لا تخدمه لا داخليا ولا خارجيا، وبذلك فإن الطريقة الأفضل هي التقارب مع النظام والبحث عن حلول للازمة الامنية، لكن ما خدم نحناح هو الظروف الامنية والسياسة التي مرت بها البلاد وكانت مبررا للتقارب وللبحث عن حلول واخراج البلاد من دوامة الصراع، وهذا ما لم يتوفر في عهد ابو جرة سلطاني، حيث استقرت البلاد امنيا وسياسيا ودخلت مرحلة التنمية

[1] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني**، دار المجدد، الجزائر، 2010، ص73.

[2] رقم المقابلة 16، 25-10-2020، 12:33.

الاقتصادية وبناء المؤسسات ولذلك كان على الحركة ان تعود لدورها المعارض لسلطة سياسة مستقرة ولا تحتاج للدعم، وهذا ما لم يقم به أبو جرة الذي اكتفى بدور التابع في النظام، وكان ربما ينتظر مكافأة منه، بمنحه هامش أكبر من الحضور داخل السلطة، أو تقاسمها معه عن طريق السماح للحركة بالحصول على أغلبية مريحة داخل البرلمان، لكن النظام لم يكن أبدا مستعدا لإعادة الاسلاميين للمشهد، ولذلك اكتفى بتوظيفهم دون الشراكة معهم، وهذا ما أزعج خصوم أبو جرة الذي اصبح متواطئا في نظرهم مع السلطة الحاكمة بعيدا عن مصلحة الحركة وموقعها الشعبي، وهذا ما يؤكده المبحوثين بالرغم من إقرارهم بإيجابيات التحالف، الذي تراجع دوره وفقد مبررات وجوده، لأنه اصبح مبنيا على موقف إرضاء الطرف الآخر المتمثل في السلطة وأصبحت الحركة تحت لوائه بدون اي استراتيجة، رغم التصريحات الدائمة لقياديي الحركة حول طبيعة النظام وسياسته المبنية على افتعال الأزمات للبقاء أكبر مدة في سدة الحكم، وفي نفس الوقت استمرارها في التحالف، مما أثر على سمعة الحركة خارجيا حتى بعد خروجها من الحكومة، وبالتالي الحركة لم تستثمر جيدا في التحالفات لأن هدفها الأول التغيير من داخل النظام وهو ما يتناقض معا التغيير من خارج النظام و في إطار المعارضة، وليس في إطار الشراكة المبنية على المشاركة في التحالفات وبالتالي رغم تعاقب الحركة على كل الحكومات في عهد الرئيس الراحل بوتفليقة، ظل خيار التغيير لدى الحركة من الداخل مستعصيا بحكم الزبونة السياسية، التي كانت تنتهجها السلطة إزاء أحزب المشاركة في التحالفات، وبحكم الأغلبية التي تزول فيها كل المبادئ الحزبية، وهنا يتضح الفرق بين الخيارات الخارجية المبنية على المعارضة في إطار مراقبة عمل الحكومة والخيارات الداخلية المبنية على المشاركة في الممارسات السلطوية، تلك الممارسات التي اضعفت الحركة وحسبت عليها مجانا، وهذا ما اعتبره المبحوثين عبثية في التسيير كانت تشير الى أحقية المنشقين في كل ما قاموا عليه، لأن أبو جرة تجاوز كل الخطط الحمراء التي وضعها نحناح للمشاركة،

وأصبح كل ما يمهم هو الحفاظ على منصبه داخل الحكومة حتى وإن كان ذلك على حساب تاريخ الحركة ومكانتها السياسية.

ومن جهة اخرى وعلى النقيض هناك من داخل الحركة من يرى أن التحالفات الحزبية مع السلطة في ظرف 16 سنة كانت إيجابية سواءا على المستوى الذاتي من خلال تمرس شخصيات إسلامية للعمل السياسي داخل أسوار السلطة، وكذا بناء صورة نمطية لدى الشعب الجزائري حول الحركة وقيادتها، وهذا ما أكده المبحوث رقم 20" **الإيجابيات كانت خوض تجربة الحكم وتدريب كوادر على معرفة كيف يدار البلد من الداخل التقرب الى أصحاب القرار في البلد وكسب ثقتكم بالحركة، إعطاء صورة جديدة للرأي العام العالمي و مشاركة الحركة في التحالف مع الأحزاب الوطنية والعلمانية**"[1]، وكذا المبحوث 27" **نعم استفادت في ذلك الوقت الكثير إذا احتكرت الحركة الكثير العديد من المناصب في الوزارات التي أشرفتعليها الحركة حتى سياسيا أثبتت أبناء الحركة كفاءتهم ووطنيهم في تسيير شؤون البلاد**"[2]، أي أن أبو جرة رغم كل هذه الاخفاقات كان له جزء من المؤيدين داخل الحركة، والذين اعتبروا كل ما قام به كان في صالح الحركة التي كسرت قوقعة المعارضة والمقاطعة وأصبحت شريكا في السلطة وعرفت كيف يشتغل النظام السياسي في الجزائر، هذه الاستراتيجية التي لم يفهمها خصوم أبو جرة الذين حركتهم اطماع شخصية وليست مصلحة الحزب، خاصة أن الكثير منهم أصبح اكثر موالاة للسلطة من حركة مجتمع السلم، والبعض الاخر كان لا يزال يدور في خطاب فلسفي عقيم وغير مجدي، لا سيما عبد المجيد مناصرة وخيار المقاطعة بدون أي برنامج أو هدف محدد، وبذلك فان خصوم أبو جرة هم المسؤولين عن إضعاف الحركة بعد الانشقاق عنها وعدم الانخراط في التجربة التي كان يريدها أبو جرة، وهي دخول النظام وتمركز فيه شيء فشيئا إلى غاية فرض التحول من الداخل، لكن انقسام القيادات وانشقاقها فرض على ابو جرة عدم اكمال خطة التموقع داخل النظام أربك الحركة وأخلط أوراقها، وبدل تفرغها

[1] رقم المقابلة 20، 2-11-2020، 17:02.

[2] رقم المقابلة 27، 02-02-2021، 18:43.

للنظام اصبحت بصدد الحد من الانشقاقات وعقد مؤتمرات وحوارات لإعادة لم الصفوف لكن دون جدوى، وهذا بسبب سيطرة المصالح الشخصية على كل الاطراف، وعدم قدرتهم على تقديم تنازلات تخدم مستقبل الحركة.

واستنادا لما سبق وبالرغم من وصول الحركة الى دواليب السلطة نجد أنها خسرت جزءا هاما من الشارع الجزائري لطول بقائها في الحكم وعدم صمود كوادرها في الحكومات المتعاقبة أمام الإغراءات من طرف السلطة وتشبثهم بالكرسي، وهو ما نتج عنه الانشقاق لاحقا بعدما قررت الحركة العودة الى خيار المعارضة الراديكالي، لأن أغلب إطارات الحركة المحسوبة على النظام انقسمت على نفسها وأسست أحزابا تدعم فكرة المشاركة، وهو ما استفاد منه النظام في كسر آليات العمل السياسي الإسلامي الذي كان يعتبر خطرا عليه بداية من 1991، أي أن الخطأ ليس في التحالف حسب المناضلين، لكن إستراتيجية إدارته وعدم قدرته على التكيف مع المتغيرات التي عرفها النظام هو الذي افقده إيجابياته التي كان من الممكن توظيفها، لو ان وزراء الحركة لم ينخرطوا في ممارسات النظام، وحافظو على مسافة أمان واضحة بينهم وبين شركائهم في الجبهة والتجمع، فالرئيس بوتفليقة كان يحظى بتأييد جماهيري واسع، وكان من الممكن للحركة البقاء على مستوى تأييد الرئيس وعدم العمل مع احزاب السلطة، التي كانت معروفة بتزويرها وبإفسادها للإصلاحات السياسية، إضافة الى ان الحركة كان بإمكانها الانسحاب بعد استقرار الوضع او على الاقل تلويحها بالانسحاب كنوع من الضغط على التحالف الرئاسي الذي تمادى في تهميشها سياسيا امام الراي العام الاسلامي، والحمساوي وحتى الشعبي، لكنها اختارت الصمت ومواصلة التواجد داخل السلطة رغم النزيف الذي تعرضت له وبمباركة من النظام، الذي اصبح يوظف الجميع في خدمة مصالحه.

إذ تراجع الثقل السياسي للحركة في ظل التحالفات السياسية يمكن تقييمه على أساس مبررات الازدواجية في الممارسة والخيارات الحزبية، قبل كل استحقاق انتخابي وإفرازاته للنتائج النهائية أثر على الحركة سياسيا وجعلها تبحث عن فضاءات للتعبير عن

سياساتها، وهذا ما وجدته تحت مظلة السلطة، وبالمقابل فقدت التزامها الحزبي نتيجة إتباعها نهج المشاركة بدل المعارضة، وهذا أيضا ما استغلته السلطة في إعادة إنتاج نفسها تحت كيانات حزبية تمثل مختلف التوجهات الإيديولوجي وتفتقد الاستراتيجية وبرامج حزبية وهذا ما أكده المبحوث 5 " **لقد حققت الحركة من خلال تحالفها الكثير من الأهداف من خلال التمرس وممارسة وهناك أيضا الكثير من السلبيات وهي تماهي الحزب في بعض الأحيان مع سياسة النظام حيث يفقد تميزه ويفقد شعبيته بين مناضلي و إطاراته**[1]"، وتماشيا مع تم ذكره أن الحركة في إطار تحالفها مع السلطة طورت من قدراتها السياسية والنضالية وأسست لصيغ جديدة في التواصل مع الطبقة النضالية من خلال الجمعيات، ولكنها في نفس الوقت تراجعت انتخابيا وشعبيا وقد مثلت ثورات الربيع العربي الفيصل في إعادة النظر في سياسة الحركة اتجاه لسلطة، ومع انتخاب رئيس جديد أسست لفكرة المعارضة كآلية جديدة في ظل الانشقاقات والانقسامات، أي أن الحركة لم تدرك حقيقة ما تورطت فيه من وجهة نظر المبحوثين حتى أحداث الربيع العربي، أين أدركت خطورة فترت التحالف والمشاركة المجانية في السلطة، فقط وجدت نفسها مرفوضة من طرف الشارع رغم أنها كانت مجرد تابع للسلطة ولم تسن أي قوانين ولم تتأخذ أي قرارات ولم يكن لها وزراء سياديين، لكن إلتصاق صورتها بصورة النظام وحضور قادتها في كل الحكومات جعلها في نظر الشارع من المغضوب عليهم ومن المرفوضين، وبدل أن تكون مرحلة ما بعد الربيع العربي فرصة للحركة لاستلام السلطة مثلما حدث في العديد من الاقطار العربية وجدت نفسها في حرج كبير خاصة بعد انسحابها من السلطة وعودتها الى سياسة الانتقاد والمهاجمة، وهذا ما كان في الوقت بدل الضائع نضاليا وشعبيا، ولذلك كانت اسوء نتائجها الانتخابية منذ تأسيسها هي نتيجتها التي حققتها في تشريعيات 2012، وهذا بسبب المشاركة المجانية والانسحاب الفجائي ومحاولة ركوب موجة الربيع العربي واحداث السكر والزيت في الجزائر.

[1] رقم المقابلة 5، 13-08-2020، 10:55.

إن تاريخ الحركة طيلة 16 سنة أي فترة المشاركة عرفت عدة تحالفات بداية من الانتخابات الرئاسية 1995 حيث منحت لها وزاريتين ومن بعد ذلك سنة 1997 والتي مثلتها الانتخابات البرلمانية حيث منحت الحركة سبع وزارات، و بعد فوز الرئس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 تحصلت الحركة على ثلاث وزارات، وبعد تشريعات 2002 كان حظ الحركة أربع وزارات وما بعد رئاسيات 2004 ، عرفت دخول الحركة بأول وزير الى الحكومة كوزير دولة ، وهنا بدأت بوادر الانشقاق الفعلي داخل البيت الحمسي، واستخلاصا لما سبق نجد أن التحالفات التي عقدتها الحركة مع السلطة بمختلف اشكالها، وحسب المبحثين امتزجت بين الإيجابية من خلال الطموح السياسي في تكوين إطارات الحركة، واستفادتهم من الوزارات والاطلاع على دواليب الحكم وخافياه عن قريب، وكيف تدار الأمور من الداخل ، أما سلبياته غياب القرار السياسي الفعلي بحكم الأغلبية وفقدان الحركة لشعبيتها داخل الأوساط الشعبية والإغرارات المادية لكفاءات الإسلامية من طرف السلطة كلها أسباب جعلت الحركة تعيد النظر في خياراتها السياسية ومدى تأثيرها على التيار الإسلامي باعتباره أقوى حزب إسلامي في الجزائر، والمتتبع لتاريخ التحالف وطبيعة الاستوزار يجد أن مرحلة الشيخ محفوظ نحناح كانت الحركة تحظى فيها بتقدير من طرف النظام حيث حصلت على سبع وزرات، لكن منذ عهد ابو جرة بدأت المناصب تتراجع، حيث كان اخرها منصب وزير دولة، رغم إن الاوضاع استقرت وان مشاركة الحركة كان له دور في هذا الاستقرار، لكن النظام تعامل معها كمرحلة وانتهت ولم يكن ابدا يفكر في التعامل معها كشريك حقيقي داخل الحكومة، لكن الأمر الذي جعل المناضلين في حيرة هو لماذا استمرت الحركة داخل النظام رغم تراجع دورها وحضورها فيه، وإرتفاع عدة اصوات من داخل الحركة تطالب بمراجعة سياسة الحركة قبل ان تقرر الانشقاق لكن رغم ذلك استمرت الحركة في تواجدها داخل السلطة، وهذا ما ادى بها الى الانقسام على نفسها وانشقاق قيادتها وانسحاب جزء كبيرن والمشكلة

الاخطر هي مقاطعة الناخب الاسلامي للانتخابات وتخليه عنن دعم الاحـــزاب الاســـلامية التي اصبحت بدون مشروع في نظره.

### 2-3- حركة مجتمع السلم ودور التحالفات السياسية في تكريس الانشقاق:

يقصد بالمشاركة السياسية في فقه حركة مجتمع السلم المشاركة في مؤسسات الحكم وبعنوان الحركة الإسلامية، مع أطراف أخرى علمانية على أساس مجموعة مـــن قواســـم مشتركة أو برنامج مشترك مع المحافظة على التميز في المبادئ والبـــرامج والســـلوك[1]، انطلاقا من هذا التعريف نجد أن حركة مجتمع السلم حاولت في إطار تحالفها مع أحـــزاب وطنية وعلمانية الحفاظ أولا على مقومات الحركة داخليا المتمثلة في نهجهـــا السياســـي، وضرورة الحفاظ على خيار الإسلام كأساس للتغيير والشرعية، ومن ثم ضرورة البحـــث عن خيار استراتيجي لخدمة المجتمع الجزائري وفق آليات تتسم بالشـــمولية فـــي صـــنع القرارات بدل الروح الإقصائية أو المغالبة، بالإضافة الى الرصيد السياسي الـــذي يعتبـــر مقياس النضال والموقف والقاعدة الشعبية وهو ما كانت تملكه الحركـــة نتيجـــة تاريخهـــا وتمرسها السياسي منذ الاستقلال وقد حاولنا انطلاقا من هذا التعريـــف تحديـــد خاصـــية المشاركة داخل الحركة وفي ثلاث آليات: **الآلية التاريخية:** المبنية على التجربة النضالية للحركة سواء سياسيا أو إصلاحيا وحتى تربويا، حيث حاولت الحركة توظيف رصـــيدها النضالي والدعوي المعتدل وفرضه داخل أجهزة السلطة عن طريق الشراكة التي تقتضي التقاسم وعدم الميل الى أي إستراتيجية أو توجه فكري، خاصة أن التحالف كان من أجـــل تطبيق برنامج رئيس الجمهورية كشخصية مستقلة وتحظى بالإجماع الـــوطني والشـــعبي، وبذلك لن تكون الحركة مضطرة إلى تبني إيدولوجية جبهة التحرير الوطني كتيار وطني، أو توجهات التجمع الوطني كتيار ديمقراطي، لكن هذا مـــا يحـــدث مـــن وجهـــة نظـــر المبحوثين، حيث أجمعوا على إرث الحركة لم يحترم داخل التحالف ولم يطبق منه شـــيء

[1] فاطمة الزهراء و أخرون، **المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم: دراسة في المفهوم، الأهداف والتحـــديات**، مرجع سابق، ص227.

على ارض الواقع، و**الآلية الواقعية** المبنية على استراتيجية العمل المشترك بين مختلف التوجهات السياسية مع المحافظة على النهج الحمسي والمكاسب السياسية، حيث حاولت الحركة ومن خلال رؤى وتصورات أبو جرة سلطاني أن تكون منفتحة على العملية السياسية والقبول بالواقع وبان هناك قوى سياسة أكثر تنظيم وأكثر تمرس، ولا بد من الاعتراف بهم والدخول معهم في شراكة تفرض من خلالها الحركة نفسها، لكن هذه الواقعية تحولت الى نوع من التنازل خاصة ان شركاء حماس في التحالف الرئاسي لم يتعاملوا معها أبدا كشريك، بل تابع بدون اي وزن، ولذلك لم تحترم أي من توجهاتها وقناعتها على أرض الواقع، وهذا ما اعتبره المناضلون خاصة المحافظين منهم على أنه تمييع للحركة والزج بها في تحالف غير منطقي، بل أصبح يشوه الحركة ويشوه خلفيتها الاسلامية، خاصة مع الإصلاحات التي كانت تعرفها المنظومة التربوية وبداية طغيان التوجه الحداثي العلماني على التوجه العروبي الاسلامي، ورغم أن الحركة طرف في التحالف لكنها لم تستطع الحد من تلك السياسة وهذا دليل على هامشية دورها حسب المناضلين.

بالإضافة الى الآلية الشرعية المبنية على ضرورة المحافظة على مبادئ الشريعة الإسلامية في العمل السياسي، أي المشاركة دون المساس بالخلفية الهوياتية والمرجعية، وهذه الالية التي لم تحترم على الاطلاق بعد المشاركة حيث فرض النظام كل خيارته ولم يعطي للحركة أي هامش للتحرك أو حتى لإقناع مناضليها لا سيما المحافظين منهم بأن الحركة لها دور ولها ثقل داخل التحالف، حيث أجمع المبحوثين على أن الثوابت الإسلامية للحركة تلاشت تماما بعد دخولها التحالف وأصبحت وقتها لا تنتمي إلى التيار الإسلامي وهذا ما زاد من حالة الاحتقان في صفوف قيادي ومناضليها.

وبالتالي تحالف الحركة مع السلطة يراه المتبع لشأن الإسلامي في الجزائر على أنه فقدان لمصداقية الحركة نتيجة الأفكار غير متجانسة بين القوى الإسلامية والقوى لعلمانية والوطنية، كنتيجة حتمية أسست لمشاكل داخلية أفرزت انحسار دور الحركة في قبول

قرارات السلطة ومواقفها والدخول في صف الطاعة بدل الشورى بالاضافة الى فقدان الثقة في خيارات السلطة، حيث كانت العلاقة بين الطرفين مبنية على الاستقرار والصراع واحتواء التيار الإسلامي داخل السلطة، بدل فتح المجال أمامه، وهذا ما لمسناه بداية من إقصاء الشيخ محفوظ نحناح من رئاسيات 1999، وهو مؤشر على استراتيجية الاستبعاد ثم محاولة الاحتواء المطبقة على التيار الإسلامي[1]، وبطبيعة الحال هذه الاستراتيجية المتبعة من طرف السلطة قسمت البيت الداخلي الحمسي ولا مناص من القول هنا أن خيار المشاركة لدى الحركة تحول الى عدوى أصابت التيارات الاسلامية، حيث أصبحت تتنافس على التقرب من النظام مثل **تجمع أمل الجزائر** و**حركة البناء الوطني**، وهذا ما أجبر الحركة على مواصلة البقاء في التحالف، حيث أنها لم تستطع الانسحاب لأنها كانت ضعيفة ومرتهنة بالنظام ومن جهة اخرى فان الحركتين الجديدتين كانتا ستلعبان دورا مهما في سد الفراغ الذي يمكن ان يتركه أي الأداء الراديكالي لحركة مجتمع السلم، خاصة في ظل قدراتهما التنظيمية في مسايرة خيار المشاركة مع السلطة، في بداياتهما وهو ما ساعد حركة البناء في التموقع داخل النظام ولعبها دورا سياسيا بارزا، وهو ما يؤكد على أن النهج الشيخ محفوظ نحناح في خيار المشاركة باق لدى القيادات بغض النظر عن التسمية الحزبية، وهذا ما استغلته السلطة لصالحها وظهرت من خلاله بوادر الانشقاق الفعلي بداية من المؤتمر الرابع 2008، أي أن الانشقاق لم يكن حول طبيعة العمل السياسي، وإنما حول سلوكيات القادة ومعضلة القيادة بين الفئة النحناحية، والفئة غير النحناحة، وبين تصفية الحسابات الفكرية أو المشاركة في الحكومة، وهذا ما أكده المبحوث 23 " **نعم أوافق على تأثير الحركة المشاركة في سمعة الحركة ومصداقيتها لكنها لم تكن سبب لانقسام لأن كلا القيادتين بعد ذلك تنافس في هذا التوجه**"[2]، ومن البديهي تأكيد على أن الحركة وإرهاصاتها السياسية أفرزت صراعا فكريا قبل الصراع التنظيمي حول قيادة الحركة وهو ما جسد في حالة الانقسامية داخلها واستغلته السلطة

[1] Rachid Tlemçani, **Elections et étites Algerie**, chihab Editions , Alger,2003, p95.

[2] رقم المقابلة، 19-12-2020، 09:49.

لصالحها من خلال احتوائها كآلية ونتيجة حتمية في ظل عدم القدرة على التجديد السياسي في ظل غياب استراتيجية واضحة وهو ما مهد لانشقاق القيادات بغض النظر عن المشاركة، أي أن المناضل الحمسي لا يعتبر أن هناك فرق بين الجناح المحافظ لأن المحافظة حسب الادبيات الحمسية تعني المشاركة على طريقة الشيخ نحناح، وبين الإصلاحيين الذين يريدون مشاركة دون قيود ومرنة وتستطيع التكيف مع المتغيرات، وبذلك فان الانشقاق جعل من التحالف ذريعة، لكن الأصل أن هناك خلافا حول زعامة الحركة وقيادة التحالف والاستفادة منه، فالكثير من المنشقين عرضوا خدماتهم على النظام، رغم أنهم تركوا الحركة بحجة انحرافها، فالحركة كانت منحرفة عن الخط الاسلامي المحافظ منذ عهد نحناح، لكن هناك نوع من المزايدة بين القيادات بهدف السيطرة على الحركة، والاستفادة من إمتيازات النظام التي ترافقت مع البحبوحة المالية، وإغداق النظام على كل من يتقرب منه ويقدم له خدمات، وهذا دليل على ان الحركة بصفة الخاصة والتيار الإسلامي بصفة عامة فقد البوصلة وتجاوزوا مسافة الامان في علاقتهم بالسلطة الحاكمة.

إن الطرح الإسلامي لفكرة المشاركة في التحالف السياسي مع السلطة، ومشاركة التيارات الوطنية والعلمانية حسب الشيخ محفوظ نحناح الذي قسم القوى المتحالفة الى قسمين: تشكيلات سياسية علمانية، وتشكيلات سياسية إسلامية، وهو يرى أن التشكيلات العلمانية لا تكن العداوة للإسلام، ولكن عندها فهم قاصر ومتجزئ عن الإسلام [1]، وهو ما يعني أن التيار العلماني ليس هدفه اقصاء الاسلاميين بل هناك سوء فهم للتيار الاسلامي، وبالتالي فان مشاركة الحركة في التحالف كتيار اسلامي كان يهدف الى الدفاع عن الحركة الاسلامية، وإعادة تعريف الموقف الاسلامي وتوضيح المقومات الاسلامية داخل التحالف، وهذا ما كانت تسعى إليه الحركة من خلال مشاركتها في التغيير من الداخل وإصلاح ما يمكن إصلاحه من خلال نزاهة قياديها وعلى خلاف ذلك لم نلاحظ ذلك بسبب الشخصيات

[1] العلمة مناع، **التعددية الحزبية في الجزائر ودورها في البناء الديمقراطي**، رسالة ماجيستير، تخصص قانون دستوري، جامعة الجزائر،2001-2002، ص141.

الإسلامية التي انشقت ونسجت خيار المشاركة أيضا تحت مظلة الحركة الإسلامية، وفي غياب الأفكار الإسلامية على غرار عمار غول الذي إختار الانشقاق وإتباع مسار المشاركة، ومن ثم الإستوزار وصناعة القرار السياسي وهو ما يدعو بلا شك الى نزاعات القيادة التي غابت داخل دواليب الحركة وحققتها السلطة تحت غطاء الانشقاقات، وبالتالي الحرس القديم للحركة بعد وفاة مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح حاولوا البحث عن منافذ جديدة للوصول الى الطموح السياسي، بغض النظر عن التوجه الإسلامي وهو عامل تحقق بعد 2008 وكرس لفكرة الانشقاق وجعل التحالف مع السلطة تحت كيانات حزبية أخرى سبيل في الوصول الى السلطة، وسبب في التأثير على الحركة ومسارها وقرارها السياسي، وهذا ما أكده المبحوث 11" **نعم ولفترة طويلة التي تواجدت فيها الحركة في الحكم وبدون نتائج كان لها الأثر السلبي أمام الانشقاقات الحرس القديم فكلها كانت بعد المؤتمر الرابع للحركة لأنهم كانوا يريدون الاستمرار في إدارة الحركة والدليل أن جلهم عادوا بعد تأسيس أحزاب سياسية والتواصل مع النظام وكونوا علاقات سياسية جديدة**"[1]، وهذا ما يؤكد على أن توسيع وتعميق المشاركة لم يؤسس فقط للانشقاق وإنما تفكيك البنى الداخلية للحركة وقاعدتها النضالية، وبالتالي المكتسبات داخل دواليب السلطة لم تكن في نظر الحمسيين إيجابية بقدر كاف بقدر ماهي تجربة أدت الى فقدان التأثير على المناضلين واستنزاف للفرص وعدم استغلالها ساهم في تكريس الانشقاق في ظل غياب استراتيجية واضحة للعمل السياسي الإسلامي ما بعد نحناح، وهو ما أفرز قيادة ستبعد عن نهجه، وكرست لفكرة التحالف وهو ما قابله بعض القياديين بالانشقاق مبررين ذلك بغياب الهوية الفكرية للشيخ محفوظ نحناح وحضور لسياسة الإقصاء، وهناك من المبحوثين ينفي كلية على أن التحالف والمشاركة في دواليب السلطة أسس للانشقاق، وإنما جاء كخيار لخدمة الجزائر بمشاركة كل التيارات ومؤكدين على أن هشاشة البنى التنظيمية للحركة وخياراتها السياسية وغياب استراتيجية واضحة كان السبب في الانشقاق والانقسام وهذا ما

[1] رقم المقابلة 11، 30-09-2020، 13:17.

أكده المبحوث 8 " **ليس التحالف هو العامل الرئيسي في الانشقاق بل المشاريع الذاتية للمتحالفين أصلا فمن انشقوا كانوا ضمن المتحالفين أما القيادات المنبثقة قبل التحالفات كانت مختلفة حول إنشاء حزب سياسي أم إبقاء التنظيم ككيان أو تذويبه في الحزب**"[1]، ومن هذا المنطلق يؤكد المبحوث على أن الصراعات الذاتية هي التي أسست للانشقاق، وإن تجارب التحالفات مع السلطة حققت الكثير، سواء على مستوى الرؤية المجتمعية أو حتى على مستوى الخبرة السياسية ومدى قدرتها على الاجتهاد في تغيير الظروف سواء بمعزل عن التيارات الحزبية الأخرى أو حتى في حضورها في ظل الظروف السياسية المحيطة التي يتشكل فيها التحالف، وهنا يحدث الاختلاف والتصادم حول استراتيجية التسيير هذه الأحلاف مع المحافظة على الثابت( الشريعة الإسلامية )، وعلى المتغير المتمثل في كيفية مجاراة الأحداث السياسية والمتغيرات المجتمعية دون المساس بمقومات الوطنية والمساس بأفكار التيارات الأخرى، وهنا يجب أن نحدد فكرة أخرى متمثلة في مشروعية هذه التحالفات واختلاف المواقف معها والتي لم يتقبلها الإسلاميون مع أن الرسول صلى الله عليه وسلم عقد عدة تحالفات من بينها مع اليهود في المدينة كحماية الدولة في بداية عهدها، وحلفه مع قريش في الحديبية كان للاعتراف بالدولة المسلمة كقوة حقيقية على مساحة الجزيرة العربية "[2]، إلا أنه بالرغم من ذلك أن قيادي الحركة الذين تبنوا آلية المشاركة ورغم تغلغلهم السياسي داخل دواليب السلطة لم يؤسسوا للنموذج الإسلامي في التسيير وفق مشروع إسلامي نتيجة اصطدامهم بتيارات أخرى كسبت ود السلطة بأفكارها التحررية، وساهم بالمقابل في مشاكل داخلية بين القيادات حول كيفية التيسير وحول كيفية مسايرة السلطة دون المساس بمقومات الحركة وهو ما جعل المؤسسون الأوائل أو الحرس القديم في الارتماء في حضن السلطة من خلال تأسيس أحزاب جديدة ، وفك الارتباط مع البيت الحمسي .

---

[1] رقم المقابلة 8، 06-09-2020، 09:56.

[2] هشام محمد برغش، **التحالفات بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية ، نظرة شرعية ورؤية سياسية**، التقرير الإستراتيجي العاشر، 2011، ص12.

ومن خلال هذا يمكن القول أن التحالف مع السلطة ورغم التباعد الإيديولوجي والفكري بين مكوناته خاصة حركة السلم التي كانت بالنسبة للتيار الوطني والحداثي، تمثل تيار راديكالي ورجعي معارض، لكن مرحة بوتفليقة جعلت كل الأحزاب تفقد خصوصياتها ومدرستها الفكرية وتدخل في تحالفات غير منطقية، وهذا ما وقعت فيه حركة مجتمع السلم، وأثر عليها كثيرا كونها لم تستفد شيء من التحالف، ولم تعكس الاليات التي وضعتها كشرط للتحالف والاندماج مع النظام، خاصة المرجعية الاسلامية التي لم تحترم، وانما اصبحت اكثر عرضة للنقد وللتراجع داخل المجتمع الجزائري بسبب تغول التيار الفرنكفوني داخل السلطة وهيمنته على المنظومة التربوية واجبار الحركة على قبول إصلاحات تتناقض مع هويتها ومرجعيتها، مثل قانون الأسرة الذي أثار جدلا واسعا في مختلف الاوساط، والاصلاحات الكبرى التي عرفتها المنظومة التربوية وكلها قرارات حسبت على الحركة في مرحلة ضعفها وتواجدها داخل تحالف لم يتعامل معها كشريك وإنما كتابع، ولذلك كان لهذه التحالف غير المنطقي دور في تكريس الانشقاقات والتصدعات، لكن هناك اصرار من طرف المبحوثين على أن التحالف رغم دوره البارز في الانشقاق إلا أنه لم يكن سوى القطرة التي أفاضت كأس الحركة الذي سيطرت عليه الصراعات الشخصية حول قيادة الحركة وهندسة التحالف مع السلطة واستفادة قيادتها منه، مما جلع الخلافات تستفحل داخل مؤسسات الحركة ولا تجد من يحد منها أو يوقفها.

### 2-4- حركة مجتمع السلم ما بعد 2008: فقدان الاستقطاب الشعبي والقدرة على التعبئة:

أحدثت الصراعات والخلافات الداخلية التي ظهرت بعد عام 2008 أزمات عديدة داخل الحركة نتج عنها انشقاق العديد من الشخصيات البارزة داخلها من أمثال عبد الحميد مناصرة الذي أسس حركة الدعوة والتغيير، لتصبح بعد ذلك حركة التغيير وتعتبر هذه الشخصية بارزة داخل التيار الإسلامي، نتيجة الخبرة والنضال السياسي وقبلها النضال الدعوي الإصلاحي، ويعتبر من المؤيدين لفكرة المشاركة مع أبو جرة سلطاني، إلا أن

الخلافات الذاتية كانت السبب الرئيسي في تشكيله حزبا جديدا، وقد بـــرر انشـــقاقه عـــن الحركة، بالخروج عن نهج مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح، وكان كذلك داعمـــا للمبـــادرة السياسية واعتبرها نموذج لتعدد الأفكار والاستراتيجيات لخدمة الجزائر وقد جـــاء إنشـــاء حركة الدعوة والتغيير في سنة 2009 كرد فعل عن مجريات المؤتمر الرابع وتبعاته حيث قال مناصرة في هذا الشأن "رفضنا المناصب والهياكل من دون روح والحزب مـــن دون هوية واتبعنا خطى مؤسسنا" و تابع قئلا " لسنا انشقاقا بل اختراقا يضاف لســـاحة راكـــدة جامدة "[1]، واستنادا لما سبق فإن عبد المجيد مناصرة وجماعته يؤكدون على أنا ما حصل ليس انشقاقا بل هو تحديد للأفكار واختراق للساحة السياســـية الراكـــدة، ودعـــوة للتغيـــر الحقيقي خدمة للبلاد، ولا تستهدف أي حزب أو تيار وهي رسالة واضـــحة الـــى قيـــاديي الحركة على أنها أصبحت تعيش تجارب فاشلة سياسيا بسبب معضلة القيـــادة، وبالتـــالي مشروع التيار الإخواني بدأ في التلاشي والانقسام بحجة عـــدم الاتفـــاق حـــول السياســـة الحزبية داخل البيت الحمسي، في ظل تفريق رموزه وتشتيت مناضليه وتفكيـــك الهويـــة الثقافية للحركة، هذا الموقف الذي عكسه مناصرة يدركه المناضلون الذين أجمعوا على أن إنشقاق مناصرة وتصريحاته كانت واضحة، فهو أراد تطمين السلطة الحاكمة بأنـــه لـــيس ضد سياسة التقارب مع السلطة، بل هو ضد طريقة أبو جرة في تســـيير الحـــزب، وهـــو أيضا رسالة للحركة بأن حزبه سينافسها في الساحة وفي فكرها الانفتاح، وهذا ما اعتبـــره المناضلون على مستوى ولاية تيارت خيبة أمل في قيادي كان ينظر إليه على أنه محـــافظ ورافض للتطبيع المجاني، لكن موقفه جعل حتى الشارع يدرك أن الصـــراع قـــائم علـــى أساس من يمثل الحركة في أجهزة السلطة ولـــيس الانســـحاب مـــن الســـلطة وانتهـــاج المعارضة، ولذلك نجد أن عبد الرحمن السعيدي الذي كان يرفض التقارب مـــع الســـلطة سرعان ما انسحب من قيادة جبهة التغيير، بعد أن اكتشف أنها مجرد نســـخة ثانيـــة عـــن

[1] **مناصرة والمنشقون عن حمس يؤسسون جبهة التغير الوطني** ، مقـــال متـــوفر علـــى الموقـــع الإلكترونـــي www.echoroukonline.com ، تاريخ 2011/03/26، لوحظ في 2021/10/13.

حمس في مرحلة التيه الذي دخلته بعد رحيل مؤسسها، وبداية فشلها وتلقيها الضربات المتتالية من شركائها في السلطة، ورغم ذلك بقيت وفية لهم ومساندة لتوجهاتهم، وبعد كل هذا يأتي مناصرة ليزيد من بؤس التيار الاسلامي عن طريق تأسيس حركة جديدة ترفع شعار المشاركة حتى قبل أن تعرض عليها، هذا الموقف سيكون له انعكاس خطيرة على التيار الاسلامي شعبيا، وسيفقد احترامه حتى عند خصومه الذين طالما اعتبروه نموذجا للمعارضة والصمود، لكن كل الحمسيين أصبحوا يعرضون خدماتهم على النظام وبالمجان.

أي أن حب الزعامة وأنانية التملك وحب المصالح أسست للانقسامية كبديل للبحث عن فضاءات سياسية جديدة، لم تستطع مجاراة الحياة السياسية نتيجة لخطابها السياسي، الذي بقي نفسه بالرغم من الانشقاق والبقاء على نهج المشاركة ونفس التوجه لكن بأسماء حزبية جديدة مستعارة وهذا ما أكده المبحوث 29 " **مرت الحركة بمرحلة ضعف حقيقي نتيجة صدمة القيادة وليس القواعد ولكن قلت أن التعافي من الانقسام في أي تنظيم هو كالتعافي من المرض ممكن جدا بل ويمكن أن يعود التنظيم أقوى مما كان إذا كانت المراجعة صحيحة وجادة**"[1]، وتفسيرا لذلك نجد الحركة وبرغم انقسامها حافظت على مبادئها لكنها خسرت الكثير من مناضلين وهي عقبة أخرى أمام سيرورة الحركة نضاليا، خاصة في ظل تراجع قواعدها، وبالتالي الهيكلة التنظيمية أصبحت متصدعة سواء على مستوى القيادة أو على مستوى القاعدة النضالية، أي اننا انتقلنا بعد المؤتمر الرابع من انشقاق القيادات الى انقسام الصفوف النضالية، وبداية انحصار التيار الاسلامي شعبيا، بسبب فقدان الثقة في كل رموزه داخل حركة مجتمع السلم، الذين أصبح شغلهم الشاغل هو قبول خدماتهم داخل أجهزة النظام، والذي أصبح يتعامل معهم بطريقة مخزية ويتعمد رفض خدماتهم حتى يقضي على شعبيتهم في مرحلة حساسة من تاريخ الجزائر.

[1] رقم المقابلة 29، 27-02-2021، 10:00.

كما عرفت حركة التغيير هي الاخرى انشقاقا أخر أسس من خلاله حزبا إسلاميا جديدا تحت مسمى تجمع أمل الجزائر تحت قيادة عمار غول، وهو ما مثل ضربة قاسية للحركة، وجعل القواعد الشعبية أكثر سخطا على قادة الحركة، الذين بدل خدمة الحركة وتقديم انجازاتهم داخل الحكومة على أنها نتيجة التكوين الحمسي لهم، راحوا ينشقون عن الحركة في وقت حساس وينضمون الى السلطة، بطريقة مجانية، وهذا ما كان دافعا للمناضلين وحسب تصريحات المبحوثين إلى مقاطعة الحركة انتخابيا، حيث انهم بقوا على النهج الاسلامي لكن دون مشاركة انتخابية ودون دعم لأي طرف على حساب الاخر، في انتظار عودة الحركة الى رشدها، خاصة بعد سياسة التصريحات والتصريحات المضادة بين المنشقين، لا سيما ابو جرة سلطاني الذي كان متهما بمولاة السلطة، لكن كل من اشنقوا عن الحركة في عهده تقربوا من السلطة وهذا ما أثبت أن الخلل والمشكلة ليست المشاركة او المعارضة بل صراعات زعاماتية بين قيادات الحركة، وهذا ما دفع بّأبو جرة سلطاني الى مخاطبة عمار غول طالبا منه توضيح أسباب الطلاق مع الحركة بقوله "لقد قلنا لهؤلاء المثقفين قولوا لنا بربكم لماذا انسحبتم، هل من أجل أننا لا نريد أن نشارك في الحكومة، هل لأننا انحرفنا عن خط الشيخ محفوظ نحناح، فأين الانحراف، هل لأننا نريد أن نخدم الجزائر من مواقع أخرى ليست مواقع المشاركة، هل لأن المجلس الشورى قرر غير ما تريدون ، هل لأنكم كانت عندكم أجندة فكنتم تريدون أخذ الحركة رهينة لخدمة أجندتكم الخاصة فما وجدنا لدى هؤلاء من إجابة غير قولهم نحن إخوة لا يوجد شيء بيننا ونعمل مع بعض ونلتقي وغير ذلك من الكلام العاطفي "[1]، وهذا ما يؤكد على أن صراع القيادات أثر على الحركة وأفقدها شعبيتها موازاة مع استغلال السلطة لهذا الصراع لصالحها من خلال سياسة الإغراء، وخير دليل تقلد عمار غول لعدة مناصب وزارية (وزار الأشغال العمومية )، واعتبر نموذجا للاندماج السياسي مع السلطة وابتعاده عن

[1] أبو جرة سلطاني ، سلطاني يدعو غول لكشف حقيقة إنشقاقه لشعب الجزائري ، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2012/08/01، لوحظ في 2021/10/17.

الالتزام السياسي وهو ما يفسر أن خيار الانشقاق كان مدروسا وأحدث نزيفا فعليا على مستوى القواعد النضالية وهذا ما أكده المبحوث 21 " **أكيد أفقدتها الكثير من ناحيتين الأولى أنها فقدت الصوت الآخر المخالف في اتضاح القرارات والثانية أنها أكدت مقولة أن طموح قيادتها سواء المنشقة أو المتبقية طموح ذاتي على حساب المشروع** "[1]، وهذا ما يفسر على أن الانشقاق تجاوز منطق التنظيم الى الخلاف السياسي، وذهب بعيدا الى المجال الأخلاقي والمعنوي، مما أضعف الحركة نضاليا، وترجعت مصداقيتها سياسيا بعد انشقاق عمار غول، رغم أن صداه لم يكن كبيرا مقارنة بعبد المجيد مناصرة الذي التفت حوله القاعدة ودعمته في خياراته السياسية، وهنا يجب أن نوضح أن الشخصيات المنشقة وبرغم من تبريراتها أسست لمنطق الحكم الأحادي وربطته بالخروج عن نهج مؤسسها كحجة أو ذريعة للانشقاق والبحث عن خيار الاندماج مع السلطة، ورفض لسياسة الحركة تحت قيادة أبو جرة سلطاني، حيث تدرك القواعد النضالية أن عمار غول وظف تاريخ الحركة التي أوصلته إلى السلطة، لكن فيما بعد رجح مصلحته الشخصية على انتمائه الحزبي، وأصبح ينسب إنجازاته لنفسه ولقناعاته كإسلامي حداثي ومنفتح وبعيد عن الجانب الدعوي، وبعيد حتى على خيارات الحركة في ظل رئاسة ابو جرة سلطاني، وهنا عقد شبه صفقة مع النظام وهي أن يسمح له بتأسيس حزب جديد مقابل ان ينشق عن الحركة ويساهم في ترسيخ حالة الانقسام الداخلي خاصة على مستوى القواعد الشعبية، هذه التصرفات التي اعتبرها المبحوثين غريبة عن التربية الروحية التي يتلقها المناضل الحمسي سواء كان قيادي أو مناضل عادي، حيث أصبحت الخيانة والتآمر على الحركة الام امرا عاديا في نظر قيادتها، وهذا بسبب ضعف شخصية أبو جرة سلطاني وعدم قدرته على التحكم في الحزب، وبذلك فقد الحزب حسب المبحوثين عمقه الشعبي بسبب تنامي الاطماع الشخصية وقدرة النظام على التحكم في كل الأجنحة داخل الحركة، التي

[1] رقم المقابلة 21، 28-11-2020، 13:07.

انتقلت من مرحلة الانشقاقات الضيقة على مستوى الهرم الى الانقسامات الواسعة على مستوى القاعدة.

إن سياسة الإقصاء والتهميش في نظر المنشقين هي التي فتحت الأبواب للانشقاق وتأسيس أحزاب جديدة، وأسست لفكر الاندماج السياسي كآلية جديدة مع السلطة في ظل إتفاق المنشقين على المشاركة في التحالفات مع السلطة دون الخروج عن النهج مؤسس الحركة، وهذا مالم نلمسه من خلال تصريح المبحوثين الذي أكدوا على أن الحركة في بداية صدمة الانشقاقات اتسمت تصريحاتها بالارتباك والارتجاج حول أسباب الانشقاق وتداعياته عليها، دون الوصول الى حلول واقعية وفي نفس الوقت استفادت الحركة من الانشقاق على المستوى الفكري، أي لابد من فتح الحوار والنقاش على مستوى مؤسساتها والابتعاد عن الانغلاق السياسي وفكرة الشخصية الكاريزمية وهذا ما أكده المبحوث 30" **ليس ذلك الانشقاق وكانت بعضها مصطنعة أنتجت أحزاب أرادت أن تكون بدائل للحركة لكنها، أخفقت الانشقاقات أرى أنها كانت إيجابية من خلال التجديد القيادي في الحركة وكذا عضوية أفراد جدد في مؤسسات الحركة التنفيذية والثورية وفي قوائمها الانتخابية لم يكن لها إمكانية التموقع دون ذلك**"[1]، وهو ما يفسر على أن انشقاق القيادات لم يكن مدروسا وإنما جاء لغياب لغة الحوار والنقاش حول سياسات الحركة، وعلاقتها مع السلطة بدرجة الأولى بين فئة تدعو الى المشاركة والبقاء على نهج الشيخ محفوظ نحناح وفئة تدعوا الى المعارضة كخيار جديد.

إن نوايا الشخصيات المنشقة في تجديد المسار السياسي بمعزل على الحركة وسياستها والتحجج بصعوبة العمل السياسي بسبب الانغلاق وسياسة القرارات الأحادية جعل المنشقون يؤسسون لكيانات جديدة توفر لهم ما غاب عنهم داخل الحركة وتمنح لهم خيار الولوج أيضا الى دواليب السلطة، وهذا ما أكده **لعروفي** في حوار لـــ DW "إن الأزمات المصطنعة المتتالية التي تعرفها الحركة بدعم من جهات من السلطة هي ضريبة

[1] رقم المقابلة 30، 10-03-2021، 13:04.

القرارات المستقلة لمؤسسات الحركة، ونحن ندفع ثمن ذلك وعلى استعداد التحمل المزيد لتحصين خياراتنا لخدمة الشعب الجزائري "[1] هذه الضريبة التي يعتقد قياديو الحركة أنهم دفعوها خدمة للشعب كانت في نظر المناضلين نوعا من الانبطاح المجاني، وصراعا حول السلطة من طرف القيادات التي فقدت تربيتها الاسلامية واصبحت مهتمة اكثر بالامتيازات التي يقدمها النظام من خلال الاستوزار والاستثمارات والاموال العامة التي أصبحت تنهب باسم التنمية وتجسيد برنامج رئيس الجمهورية، كل هذه الممارسات افقدت الحركة مصداقيتها الشعبية، وكرس للإنشقاق على المستوى القيادي وكرس للانسحاب والمقاطعة على المستوى الشعبي، وبذلك كانت فترة التحالفات غير المنطقية هي اسوء مرحلة مرت بها الحركة منذ تأسيسها.

وهذا يدعونا الى القول بأن الانشقاقات كانت لها مكاسب براغماتية نفعية أخلت بالنظام الداخلي للحركة وأثرت على القاعدة النضالية في صعوبة اختيار الأفضل ودعمه كآلية على الاستمرارية والتكييف مع مستجدات الساحة السياسية، والبقاء على نهج الشيخ محفوظ نحناح وهذا ما أكده المبحوث2 "**لا شك أن كل جرح جديد في جسم الحركة له نزيف سواء كان غائرا أو سطحيا وكل تسرب من الحركة على مستوى القواعد له أثره فما بالك بالانشقاقات على مستوى دماغ الحركة !! معروف المثل القائل ( جاء يسعى ودر تسعى )**" ، بمعنى أن الانشقاقات ظهرت باكرا، ومراجعة ملف التسرب لم تتم حينها وكانت بعض القيادات ترى بعض المناضلين جنودا خلقوا للطاعة والنضال فقط، وآخرون مقربون ومعرض عنهم مهما أخطأوا الى أن انفصل العقد وتناثرت حباته وعلموا أن بعض الحبات المهيمنة كانت جواهر لكن الزمن قاهر"[2]، وهذا ما يؤكد فيما جاء سابقا حول تأثر الحركة بخياراتها سياسية. ان انشقاق كل من عبد المجيد مناصرة وعمار غول أثر فعالا على شعبية الحركة وأفقدها القدرة على التعبئة بالمقابل عرفت نزيفا على

[1] نصيرة سمارة، **إخوان الجزئر يجذفون ضد تيار الربيع العربي**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.dw.com ، بتاريخ 2012/08/05، لوحظ 2021/10/22.

[2] رقم المقابلة 2، 12-07-2020، 17:02.

مستوى القواعد نتيجة الانشقاقات كما عرفت تراجعا في آداها السياسي وفقدان الثقة لـــدى منضاليها والشعب الجزائري ككل، كما أن الانشقاقات ساهمت في نوع من التبلد السياسي لدى المناضلين الذين كرهوا العمل السياسي والنضالي وأصبحوا يعتبرون قيادات الحركة بكل توجهاتهم مجرد واجهات لا تعكس حقيقة التربية الروحية التي تأسست عليها الحركة خاصة في سنوات الثمانينيات حيث كانت مدرسة دعوية وروحية، لكن وصـــول بعـــض الانتهازيين ومحاولة ترجيح العمل السياسي على الدعوي، افقد الحركة قيمتها كمدرســـة، وفتح باب التآمر الداخلي وسعي كل طرف للوصول الى قيادة الحركة وتحديد مستقبلها مع النظام والاستفادة من الامتيازات التي كان يقدمها النظام لكل من يتقرب منه، هذه العقليـــة طغت وسيطرت على كل أجنحة الحركة ولم يعد هناك لا محافظون ولا إصلاحيون، بـــل تحول الجميع الى مرد وصوليين همهم الاستفادة من قيادة الحركة حتى وان كـــان علـــى حساب تراجعها شعبيا، فقد امن الجميع بان عدد المقاعد في البرلمـــان لـــم يكـــن نتيجـــة الصندوق بل التفاهمات التي يعقدا قادة الحركة مع السلطة، وبذلك غياب الجانب الاخلاقي عن قادة الحركة وتجهها نحو التفكك بسبب عدم وجود أي اخلاق في العمل السياسي فـــي مرحلة التحالفات غير المنطقية والانشقاقات غير المنطقية ايضا.

**2-5- تداعيات الربيع العربي الصحوة الحمسية أما ترسيخ للانقسامية ؟**

شهدت البلاد العربية منذ 2010 موجة من الاحتجاجات ذات الطابع الاجتمـــاعي لتتحول بعد ذلك الى مطالب سياسية في التغيير ومن خلال الســـيرورة التاريخيـــة للتيـــار الإسلامي نجد ان اغلب الحكومات المتعاقبة على الحكم فـــي الـــدول العربيـــة صـــورتها مشوهة لدى الرأي العام وجعلتها في واجهة الأزمات، إلى أن رياح التغيير التي جاءت بها هذه الثورات جعلت التيار الإسلامي يعيد النظر في سياسته الداخلية وخياراته مع السلطة، وإذا عدنا الى الجزائر نجد ان ثورات الربيع العربي لم تمسها لكن تداعيتها كانت واضحة على المجتمع من خلال العديد من الاحتجاجات الداخلية حول الظروف المعيشـــية والتـــي عرفه النظام البوتفليقي كيفية احتوائها، من خلال جملة مـــن الاصـــلاحات فـــي مختلـــف

المجالات بداية من 2011 بإلغاء حالة الطوارئ وأتبعت هذه الخطوة بداية من 2012 بتعديل الكثير من القوانين العضوية على غرار قانون الاحزاب السياسية، قانون الجمعيات، قانون الاعلام وأصدرت قوانين أخرى كالقانون العضوي المتعلق بتنظيم كيفيات توسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة[1]، وجاءت هذه الاصلاحات كرد فعل على الاحتقان الاجتماعي واستغلال الشعب فرصة التغيير الذي حدثت في بعض الدول العربية ويمكن ارجاع هذه السياسة التي مارستها الدولة الى الحنكة السياسية وقدرة النظام على احتواء الازمات، ومسايرة التغيير على المستوى الحزبي بداية من التيار الاسلامي في الجزائر الذي حاول استغلال مخرجات ثورات الربيع لصالحه، وهذا ما أكده المبحوث 13 "**مسألة الربيع العربي هي ظاهرة ليست صدفة، أي أن هناك ترتيبات لها والدليل لو انها تعصف بالأنظمة حق لعصفت بنظام الأسد، أما فيما يخص التفاؤل المبالغ عن حق كل حزب او تحالف سياسي تحضير نفسه لما بعد الانتخابات وهذا لا أراه عيبا بل هو أمر جيد، لكن هذا الأمر لا أعتقد انه سيغطي ما وقع في الماضي**"[2] أي أن المناضل الحمسي اعتبر أن الربيع العربي لم يكن خطة من طرف الاسلاميين ولا هم من خطط له أو بادر إليه، بل كان تحركات ربما تتجاوز الدولة وواقعها السياسي والاجتماعي، وربما هو محق في ذلك لان الربيع العربي الذي بدأ في تونس كان نتيجة أوضاع اقتصادية صعبة، ولم يكن بمبادرة إسلامية، ولا حتى في مصر معقل الاخوان المسلمين، الذين خرجوا قبل الربيع العربي بأضعف نتيجة في مجلس الشعب المصري لكن لم يفكروا حتى في النزول للشارع، وهنا جاء الربيع العربي وتحول من المطلبية الاجتماعية الى المطلبية السياسية، وهذا ما دفع بالإسلاميين إلى النزول الى الشراع، ومحاولة إختراقه وتبني الربيع، وهي إستراتيجية نجحت في كل من مصر وتونس، وحتى المغرب الاقصى الذي لم يعرف الربيع العربي، لكن طبيعة الحركات الاسلامية في هذه الدول أنها كانت قوية

[1] علي بلعربي، **الاصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر عقب ثورات الربيع العربي المضامين والاهداف**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص 182.

[2] رقم المقابلة 13، 10-10-2020، 15:18.

جماهيريا، وفي نفس الوقت كانت مقصية وغير مشاركة في دواليب السلطة، إضافة إلى هيكليتها الاجتماعية مما سهل عليها عملية التحكم في الشراع، وتوجيه الحراك الاجتماعي، والتحكم في مخرجاته خاصة بعد الذهاب إلى الانتخابات، وهذا ما كان يحدث أمام إسلاميوا الجزائر، الذين تختلف وضعيتهم عن وضعية الحركة الإسلامية في تونس ومصر، وذلك بسبب تورطهم مع النظام وانقسامهم على انفسهم وتبادل التهم، لكن رغم ذلك حاول الاسلاميون في الجزائر من خلال حركة مجتمع السلم، ان يوظفوا الوضع الاقليمي، وأن يفرضوا أنفسهم في الانتخابات، كبديل للنظام الحاكم، لكن خبرة النظام بواقعهم وقدرته على استنزافهم طيلة عقدين من الزمن، استطاعت ان تخرجهم في اضعف مشهد بعد الربيع العربي، وهذا ما أكد المبحوثين توقعه على الصعيد المحلي، بسبب الواقع المزري الذي كانت تعيشه الحركة، خاصة في علاقتها غير المفهومة مع السلطة الحاكمة.

ما يعني ان تبعات الربيع العربي عرف النظام الجزائري كيف يحتويها ويغلق كل آليات التغيير كما فتح المجال أمام تشكيل أحزاب جديدة وفكك الكتلة الحزبية، غير أن الإسلاميين في الجزائر حاولوا استغلال هذه الفجوة لصالحهم من خلال إعادة الاعتبار لنفسهم وعن طريق تشكيل تحالف حزبي إسلامي في اول تجربة بعد عملية الانشقاقات والانقسامات، التي مست حركة مجتمع السلم، فنجاح الاسلاميين في مصر وتونس والمغرب الاقصى وتحركهم في سوريا بدعم تركي وفي اليمن كذلك، اعتبر من طرف الاسلاميين في الجزائر فرصة لقلب الطاولة على النظام، وذلك عن طريق تشكيل تحالف اسلامي يضم القوى الاسلامية وبمشاركة حماس التي بدأت تفكر في العودة الى دورها المعارض، لكن حسب المبحوثين فان الوقت قد فات، وأن ما أفسدته الحركة طيلة عقدين من الزمن لا يمكن إصلاحه في ظرف وجيز جدا، بل أن إنسحابها من التحالف الرئاسي وتصعيد لهجتها الانتقادية اتجاه النظام زاد من تشويه صورتها حسب المبحوثين، وحولها الى مجرد حزب وصولي وانتهازي يريد الوصول الى السلطة دون أي مبادئ او قناعات، وهذا ما صعب مهمتها، وفي نفس الوقت خدم النظام الذي حافظ على خطابه، وفي نفس

الوقت اعاد هندسة الخارطة السياسية بما يفرغ تداعيات الربيع العربي من محتوها ويزيد من عزلة التيار الاسلامي، متغيرات فرضت على الحركة الدخول في المعترك الإنتخابي، وفك الإرتباط مع النظام البوتفليقي بتشكيل تحالف الجزائر الخضراء في ظرف زمني قصير موازاة مع رفض المنشقين الإنضمام إليها في صورة عمار غول، وهو ما يؤكد حالة الشرخ الكبير الذي كان يعانيه التيار الاسلامي في الجزائر ورياح الربيع العربي كانت الفرصة في لم الشمل، وهذا ما أكده المبحوث 17 "**بلا شك أن الربيع العربي كان له تأثير في تشكيل تحالف الجزائر الخضراء وهذا التحالف كان ظاهرة صحية وأعطى صورة مشرفة للمناضل الإسلامي والناخب العادي والاسلاميين يمكن ان يكونوا قوة بتكتلهم**"[1] وبطبيعة الحال هذا التفاؤل قابلته اكراهات على المستوى التنظيمي والهيكلي وهنا عادت مشكلة أو معضلة القيادة وكذا استراتيجية العمل السياسي مستقبلا بين خيار البقاء على المشاركة مع السلطة أو خيار المعارضة كتوجه جديد في ظل التحالف، وهنا نؤكد فرضية الإنشقاق من منطلق غياب نظرة واقعية للمتغيرات الاجتماعية والسياسية، وكذا كيفية إحتواء القيادات الإسلامية داخل كيان إسلامي واحد، يعيد الهيبة للتيار الإسلامي ككل، والوقوف في وجه النظام البوتفليقي المتمرس سياسيا، ومن قراءتنا السابقة نجد أن أغلب المنشقين لم يستطيعوا مسايرة النظام لعدة أسباب أهمها غياب قاعدة شعبية، أحزاب فتية وكذا ترسخ فكرة المشاركة في دواليب السلطة وهو ما أضعف أداءها السياسي، كل هذه الأسباب ساهمت في فشل التكتل قبل تشكيله وهذا ما أكده عز الدين جرافة منسق المبادرة على أن رؤساء الأحزاب أو بعضهم على الاقل قد سقطوا مرة أخرى في مستنقع الحزبية الضيقة على حساب المشروع الكبير اثناء عملية إعداد القوائم الانتخابية لتكتل الجزائر الخضراء، إما تحت تأثير منظور حزبي أو من خلال طموح شخصي للأفراد كانوا يريدون من ورائه التموقع واقتناص مكاسب ظرفية "[2]، وهذا ما يؤكد على مخرجات التحالف لم تحقق الأهداف المرجوة وإنما رسخت للإنشقاق الضمني

[1] رقم المقابلة 17، 31-10-2020، 12:06.

[2] عز الدين جرافة، **مبادرة التكتل الاسلامي بين الطموح وإكراهات الواقع**، مرجع سابق، ص 271

و للمصالح الشخصية بدل الإلتفاف حول استراتيجيته ومقاصده، ونتيجة أيضا لإعتباره فضاءا خصبا لتصفية الحسابات والصراعات الهامشية التي جاء بها المؤتمر الرابع 2008 ، وبالتالي هذا التحالف لم يؤسس للصحوة الإسلامية، التي عرفت بزوغا في الدول العربية التي مست الثورات وإنما قدم مترشحين يفتقرون لجوهر العمل السياسي الاسلامي في الرؤى والتصورات وفقدان الثقة وانعدام الحوار بين القيادات رغم الالتفاف داخل كيان واحد وهذا ما اكده المبحوث 6 "**رغم انه تحالفت 3 احزاب اسلامية الا ان هناك احزاب عارضت هذه الفكرة وأرادت ان تتزعم المشهد حتى انها تبنت أسماء احزاب أخرى، كما انه كان تحالف انتخابي لم يرقى الى تحالف حزب جاد لكنه كان بداية الذهاب الى الحوار والجلوس الى طاولة واحدة مع عدة أحزاب أخرى، حتى انها لم تكن في السلطة**"[1]، يعني أن نسبة تفاؤل المناضلين بالتحالف كانت جد محدودة، بسبب جو عدم الثقة الذي سيطر على أحزاب التحالف، ورفض كل الحزب التنازل عن تزعم القوائم، وكذلك رفض الدخول تحت مظلة حزب واحد وهو ما كانت حركة حماس تسعى اليه، فشريكها في التحالف لم يكونا واثقين من موقف الحركة بعد الانتخابات، وموقفها من النظام في حالة عدم الحصول على الأغلبية، حيث كان يخشى من عودتها إلى أحضان السلطة، وهنا كانت المشاركة في شكل تحالف حزبي الاقرب إلى الواقع من المشاركة تحت مظلة حزب واحد، هذا الأمر الذي انعكس على طبيعة التحالف وبرنامجه السياسي، الذي بدا ضعيفا وغير متوازن، وفيه الكثير من النقد للنظام والكثير من الوعود، وهنا أجمع المناضلون على ان التحالف على مستوى تيارت كان محكوما عليه بالفشل منذ بدايته، بسبب عدم التناسق وعدم الجدية، والحذر والخوف الذي كان يسيطر على الجميع، بسبب عدم الثقة.

ونتيجة لذلك نجد ان سلوكيات وخلفيات القياديين هي سبب فشل التحالف برغم مت جاءت به ثورات الربيع العربي، في تغيير الخارطة السياسية للجزائر في ظل الاصلاحات التي جاء بها الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة هذه العوائق المرتبطة بالسلوكيات لم

[1] رقم المقابلة 6، 19-08-2020، 16:26.

تستطع لما شمل القاعدة الشعبية والتي فقدت الثقة في كل ما هو إسلامي، موازاة مع اللاثقة التي أصبحت مترسخة في مخيال المناضل الإسلامي إبتداءا من سنة 2008 كلها حواجز حالت دون الوصول الى نتائج مرجوة في تشريعيات ماي 2012، بل كانت نتيجة تحالف الجزائر الخضراء فيها من بين أسوء النتائج التي تحصل عليها الإسلاميين عبر مسارهم السياسي، بسبب حالة التخبط التي مر بها والانتقال من الانشقاق الى التحالف ومن مهادنة النظام إلى إنتقاده، كلها متغيرات رسخت فكرة التيار الاسلامي البعيد عن الواقع والبعيد عن الجماهير الشعبية التي فقدت فيه الثقة تماما، وربما كان من المفروض عليه مقاطعة تشرعيات 2012 بعد هندسة النظام للقوانين حسب مقاسه، إضافة إلى حملة تشكيل الأحزاب التي عرفتها الجزائر مع قانون العتبة والذي أدى الى تشتيت الاصوات وفي نفس الوقت زيادة حظوظ احزاب النظام، ورغم ذلك شارك التحالف وأعطى شرعية لانتخابات كانت محسومة سلفا.

إن الانتماء لأي تحالف سياسي ينبع من التشاركية أولا في الإيديولوجية الحزبية، ومن ثم في الأفكار والاستراتيجية، ومن ثم محاولة تطبيقها في الواقع وهذا ما عجز عليه أحزاب التحالف نتيجة ممارستهم السياسية، وكذا علاقتهم مع مختلف القياديين الإسلاميين، وكذا القاعدة الشعبية، التي خسروها منذ ربط مصيرهم بمصير النظام دون أي امتياز للتيار الاسلامي في الجزائر، كلها عوامل حالت دون الوصول الى الغاية المنشودة في الوصول الى سدة الحكم، فلم تتجاوز مقاعد التكتل 48 مقعدا مقابل 291 لأحزاب السلطة، وهذا ما يدعوا الى إعادة النظر في طبيعة التكتل وأهدافه مقابل بقاء الخارطة السياسية في الجزائر على حالها برغم من المتغيرات الي مست الدول العربية، كما أنه أعاد إنتاج وتحصين نفسه بعد التشريعات، وهذا ما أكده المبحوث 24" **النظام كان متحكما في العملية الإنتخابية بالتزوير وحتى الشعب لم يكن متحمسا للأحزاب الإسلامية كون كانت التجربة سابقة في الجزائر ( الفيس) وعلى عكس ذلك نجد أن فشل التكتل لم يكن بالضروري مرتبط فقط بآليات عمل النظام كتبرير وإنما أيضا المشهد السياسي الإسلامي**

**أنذاك المتفكك سواء على مستوى القيادات أو على مستوى ضعف الوعاء الإنتخابي رغم حجم التعاطف الشعبي بعد ثورات الربيع العربي**[1]"، في هذا الصدد يقول الدكتور عبد الرزاق مقري" أي حجة نجد أن صناديق الإقتراع الخاصة الأمنية العسكرية تتجه في غالبيتها وجهة واحدة صوب جبهة التحرير أو هل هؤلاء المجندين من لون سياسي واحد ؟ "[2]، و من البديهي أن توظف السلطة كل آليات لبقائها لمدة أطول، وفي نفس الوقت ليست الحجة الدامغة التي تؤكد فشل الإسلاميين في الوصول الى السلطة، ومن بينها عدة محددات ذكرنها سابقا، وهو ما يؤكد على أن التحالف لم يستوعب جيدا مخرجات الربيع العربي وأن التحالف لم يكن تجربة فاشلة كلية وإنما آلية جديدة يجب إعادة النظر في كيفية تشكيلها وتطويرها، فالتحالف أثبت للإسلامين أن الخلل الذي يعانون منه عميق وهو شعبي، وأن هناك عزوف جماهيري عن دعم ومساندة الاسلاميين حتى داخل قواعدهم اشعبية، وأثبت من جهة أخرى أن التحالف لم يكن في وقته ولا وفق أليات مضبوطة لكنه أثبت أن البيت الاسلامي ضعيف ويعاني من مشاكل عديدة، وان الجلوس إلى الحوار وإعادة النظر في تاريخ الحركة الاسلامية وما لها وما عليها طيلة فترة وجودها هو الحل الامثل لتدارك كل الاخفاقات، ولحسم الموقف من النظام، ولكيفية التعامل معه، وهذا ما إعتبره المبحوثين جزء مقبول في التحالف كونه عرف حركة مجتمع السلم وشركائها على حجمهم الحقيقي، وجعلهم يستفيدون من تجربة الحركة الاسلامية في تونس ومصر، من خلال موقفهما الثابت إتجاه النظام وعدم التقارب معه ورفض أي إمتيازات من طرفين حيث أكد المبحوثين انه لو لم تتورط الحركة مع النظام قبل الربيع العربين لاستطاعت إفتكاك السلطة منه سنة 2012، لكن المشكلة انها كانت جزء من النظام وخروجها كان في الوقت البددل الضائع وهذا ما زاد من تعقد وضعيتها الشعبية.

[1] رقم المقابلة 24، 30-12-2020، 15:41.

[2] عبد الناصر جابي، **عبد الرزاق مقري ، قراءة لنتائج الإنتخابات التشريعية الجزائرية** ، برنامج ما وراء الخبر، قناة الجزيرة، 12-05-2012.

إن ثورات الربيع العربي غيرت من معادلة الساحة السياسية حيث نجح النظام السياسي في إستغلاله لصالحه نتيجة المواقف والإصلاحات السياسية وتمسكه في اللعبة السياسية، وأعطت شرعية أكبر له في ظل النتائج النهائية للتشريعات، بالمقابل تحالف الجزائر الخضراء لم يعمر طويلا ونشاطه له كان محدودا في فترة انتخابية قصيرة، وهذا ما يدعوا إلى القول إن خروج الحركة بعد النتائج النهائية ودخولها المحليات متفردة الى أن خيار التحالف كان فاشلا في غياب تأثيره وزيادة حظوظه وتجاوز محنة الانشقاق وخسائرها رغم وجود ثلاث أحزاب إسلامية قوية لها قاعدة شعبية كبيرة، وبالمقابل كشف الآليات الانتخابية غير شفافة للسلطة في ترسيخ الواقعية السياسية والبراغماتية الانتخابية، وإستغلال حالة الإحتقان السياسي داخل التيار الإسلامي ككل في شراء السلم الإجتماعي بإصلاحات تغير مفهومها فقط.

من خلال هذا يمكن القول أن تاريخ حركة مجتمع السلم ظل متذبذب منذ تأسيسها بين المشاركة والمعارضة، لكن كل أزماتها بدأت لما تبنت المشاركة دون قيد والشرط مع السلطة، أي الانتقال من دعم كل المشاريع التي كانت تهدف إلى الحد من الفوضى الأمنية وإستعادة الاستقرار، وهنا كانت مشاركة الحركة محل ترحيب من طرف الجميع وحظيت من خلالها بإحترام كبير، حتى لدى الاحزاب السياسية والعلمانية، التي اعتبرت الحركة نموذج للإسلام المعتدل الذي يمكن إشراكه في بناء الدولة الحديثة في الجزائر، لكن بعد وصول الرئيس بوتفليقة واستقرار البلاد امنيا، وعودة الهدوء وهنا بلد أن تعود الحركة إلى موقعها الطبيعة وهو المعارضة، لكن بقائها مع السلطة وانتقالها من المشاركة الهادفة والواعية، إلى المشاركة الباحثة عن مكاسب حتى وإن كانت في شكل حقائب وزارية بدون أي جدوى سياسية، جعلها تدخل في مرحلة من الازمات التي سترافقها طيلة عهد الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة، والذي وظف كل الوسائل للقضاء على الطبقة السياسية سواء الموالاة أو المعارضة، عن طريق إفراغهما من الشخصيات المؤثرة وربط كل الإصلاحات بشخصه، وهذا ما اثر على كل الأحزاب لا سيما الإسلامية التي اعتبرت

من طرف الملاحظين والمناضلين انها دخلت في تحالف غير منطقي وغير مفهوم وبدون أي مكاسب تحسب للحركة، بل أدى إلى خسارتها موقعها وإحترامها، وأدى بها في النهاية الى الانقسام على نفسها بعد انشقاق الكثير من القيادات، وتأسيس أحزاب جديدة، وهذا ما أثر عليها فيما بعد الربيع العربي رغم كل محاولتها للانسحاب وللإعادة النظر في علاقتها مع النظام، وهذا يجعلنا نتوصل إلى نتيجة أساسية أن خيار المشاركة غير المنطقي الذي انتهج منذ رحيل مؤسسها هو الذي أضر بها وأفقدها مصداقيتها جماهيريا وشعبيا وحتى هيبتها لدى النظام.

# الفصل السابع

# الفصل السابع: أثر التحالفات الحزبية على حركة مجتمع السلم

1- مستقبل حركة مجتمع السلم فيما بعد 2012 من حتمية الانشقاق إلى ظرفية التحالف.

1-1- تكتل الجزائر الخضراء ظرفية الربيع العربي وحتمية ترتيب البيت الاسلامي

1-2- تحالف الجزائر الخضراء: آليات العمل السياسي بين الطموح و الإخفاق

1-3- تحالف الجزائر الخضراء بين مخرجات الربيع العربي وأكراهات السلطة الحاكمة

1-4- حركة مجتمع السلم ما بعد تشريعيات 2012 إنهيار التحالف وتجربة البحث عن الذات

1-5- المؤتمر الخامس: حركة مجتمع السلم وخيار المعارضة:

1-6- رئاسيات 2014: حركة مجتمع السلم بين تصحيح المسار وتقديم المترشح.

2- حركة مجتمع السلم من التحالفات الخارجية الى اعادة استقطاب المنشقين.

2-1- تحالف حركة مجتمع السلم: دلالات التشكيل والمكاسب.

2-2- تحالفات ما بعد 2014 كاستراتيجية لإعادة التموقع السياسي.

2-3- الأحزاب الاسلامية و إستراتجية التحالفات ما قبل تشريعيات 2017.

2-4- قراءة سوسيولوجية في نتائج حركة مجتمع السلم من خلال التحالف والاندماج.

2-5- حركة مجتمع السلم والخلافات الداخلية والخارجية قبل كل استحقاق انتخابي.

2-6- تحالف حركة مجتمع السلم: المستقبل ما بعد 2017.

مناقشة الفرضيات

الاستنتاج العام

**الفصل السابع: أثر التحالفات الحزبية على الأداء السياسي للحركة**

## 1- مستقبل حركة مجتمع السلم فيما بعد 2012 من حتمية الانشقاق إلى ظرفية التحالف:

إن الظروف التي مرت بها حركة مجتمع السلم بداية من الانفتاح والتعدد مرورا بالأزمة الأمنية، ونهاية مع فترة حكم الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة، تشير إلى تاريخ حافل بالتحولات التي عرفتها الجزائر، لا سيما بعد ايقاف المسار الانتخابي، وبروز الأزمة الأمنية، وبداية مرحلة من الاصطفاف السياسي لدى الأحزاب على إختلافها، إما مع الديمقراطية ودولة المؤسسات، أو مع الرجعية والإرهاب، خيارات صعبة وضعت فيها الطبقة السياسية، فإما أن تمشي في ركاب النظام، وأما أن تحسب على الجماعات الارهابية، وهذا ما جعل حركة مجتمع السلم كقوة إسلامية بعد حل الجبهة الاسلامية للإنقاذ تحاول الحفاظ على الحركة الاسلامية وأن تبعد عنها تهمة التطرف، ولذلك قرتت المشاركة في كل الخيرات الظرفية التي تم اتخاذها من طرف النظام، تحت مسمى إنقاذ الجزائر من الوضع الأمني الصعب ومن التكالب الدولي، ولذلك قبل الشيخ محفوظ نحناح بكل الإجراءات الاستثنائية التي اعتمدت، أصبح طرفا في السلطة، لكن دون التخلي عن الثوابت، ورغم ذلك لم يكن يلقى الاجماع التام داخل الحركة، التي كانت منقسمة بشكل غير رسمي بين جناح محافظ، كان يعتبر أن الحركة الاسلامية بما فيها الجبهة الاسلامية للإنقاذ ضحية للنظام العسكري، وجناح اخر كان يعتبر خطوات نحناح في التقارب مع السلطة صحيحة، وأن العمل السياسي يقتضي نوعا من التنازل والتوافق، لكنه أيضا كان منقسما على نفسه، بين من كان مع المشاركة الحذرة التي تبنها نحناح، وبين فصيل اخر كان يرى أنه على الحركة تقديم المزيد من التنازلات، لا سيما في مرجعيتها الاسلامية، لكن كل هذه الانقسامات لم تكن ظاهرة للعلن، بقيت تحاك في السر، إلى حين رحيل المؤسسة، وبداية صراع القيادات، وظهر كل جناح يد الهيمنة على الحركة وطبعها بأفكاره، وإقصاء خصومه، وهنا ظهر دور النظام في تكريس هذه الانقسام خاصة انه

تزامن مع بداية استقرار الدولة وبداية إستعادة السلطة الحاكمة لقوتها، وفي نفس القوت بداية ظهور ملامح الضعف والتراجع على الحركة الاسلامية خاصة حركة مجتمع السلم، مما جعل من الانشقاق حتمية فرضتها المرحلة، اذ لم يعد من الممكن أن تواصل تلك الأجنحة المتنافرة العمل مع بعضها البعض، لكن ما أين تجسد الانشقاق، حتى تعرضت السلطة الحاكمة إلى ضربة قوية من خلال تداعيات الربيع العربي، كظرفية تاريخية مرت بها المنطقة العربية، وأفرزت حكومات اسلامية في كل من مصر وتونس والمغرب الاقصى، وهنا انتقلت الحركة من الانقسام والانشقاق الى التحالف والتكتل، وهذا ما كان له انعكاس على مستقبلها من خلال تصورات المبحوثين لتطور الحركة من الانشقاق الى التحالف لا سيما في ما بعد 2012.

**1-1-تكتل الجزائر الخضراء ظرفية الربيع العربي وحتمية ترتيب البيت الاسلامي:**

قبيل تشريعات ماي 2012 وفي ظل الإصلاحات السياسية وبين تداعيات الربيع العربي حاول الإسلاميون رد الاعتبار لأنفسهم من خلال تشكيل أول تحالف إسلامي يضم ثلاث أحزاب،(حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، حركة الإصلاح الوطني) في أول تجربة من هذا النوع بعد الانفتاح السياسي، وإضافة الى إحداث القطيعة مع النظام البوتفليقي من خلال فسخ الشراكة وإنهاء التحالف الرئاسي، والتوجه نحو المعارضة، إلا هذه المتغيرات جاءت في فترة وجيزة وجعلت الإسلامين أمام خيارين إما الوصول الى السلطة واحتواء الصراعات، أو الفشل والعودة الى نقطة الصفر، ويبقى التوجه الاسلامي هو الرابط الاساسي في تشكيل هذا التحالف كخطوة أولا، ومن ثم الظروف الاجتماعية والسياسية الراهنة آنذاك ساهمت هي الاخرى في تشكيله، وهذا ما يدعونا الى تحديد أولا كيفية أو استراتيجية تشكيله ومدى قدرته على مسايرة السلطة، و حظوظ التيار الإسلامي في تشريعات ماي 2012، لا سيما أن الحركة لم تتحالف مع المنشقين عنها، بل تحالفت مع أحزاب منشقة عن أحزاب أخرى، أو عرفت ما يعرف بالحركات التصحيحية التي أطاحت بالعديد من القيادات، مثل عبد الله جاب الله الذي تمت ازاحته من على حركة

النهضة، وبذلك يبدو التكتل وكأنه محاولة للملمة الأحزاب الاسلامية التي تؤمن بالمشاركة كخيار، لكنها وجدت فرصة في الربيع العربي، والدخول في شكل قطب إسلامي مناوئ للسلطة وناقم عليها ومتبني لأطروحات الشارع الذي خرج منذ سنة 2011 للتنديد بغلاء المعيشة، لكن تلك الأحزاب لم تغامر بالنزول إلى الشراع، وحاولت إستغلال فرصة التشريعيات التي كانت على الأبواب، وتوظيف خطاب معادي للسلطة، وفي نفس الوقت متبني لكل الافكار التي طرحها الشراع، فمن جهة هي تشكل نوعا من الغضب ضد السلطة، لكن تصر على أن التغيير يكون عن طريق الصندوق، وقد اعتبرت أن ضمانات بوتفليقة كانت كافية، لدخول الانتخابات، مع انسحابها من التحالف الرئاسي كخطوة لكسب ثقة المنشقين، وإعلان مرحلة جديدة في تاريخ الحركة، لكن من خلال تصريحات المبحوثين كل تلك الاجراءات جاءت جد متأخرة، وكان التكتل منذ تأسيسه ضعيفا وهشا وغير متوازنا.

إن تحالف الجزائر الخضراء أسس لحقبة جديدة للتيار الإسلامي في الجزائر وقد إتفق مؤسسوها على أهميته، وقال **علاوي عكوش** في هذا الصدد " التكتل ليس ضد أحد من الكيانات الحزبية في الساحة الجزائرية بل هو مشروع سياسي إلتف حوله أبناء التيار الإسلامي لخدمة الجزائر لا غير"[1]، وهنا لا يفوتنا أن ننوه الى المشروع الإسلامي الذي كان يدعوا اليه الشيخ محفوظ نحناح في فترة معينة، لكن الانشقاقات بعد وفاته أثبت أن قيادي التيار الإسلامي لم تكن لهم النية في توحيد الصفوف، وهذا ما أكده المبحوث29 "**التكتل الأخضر وبرغم أنه فكرة الشيخ محفوظ نحناح إلا أنه في ذلك الظرف كان محاولة يائسة للم شمل التيار الإسلامي وتوحيد صفه**"[2] وهذا ما يفسر أن القيادات الإسلامية قبل 2010 لم تكن تملك فكرة تجسيد المشروع الإسلامي الإخواني رغم تقارب

[1] عبد الوهاب بوكروح، **3 أحزاب إسلامية في تكتل الجزائر الخضراء لخوص إنتخابات مايو**، مقال متوفر على موقع إلكتروني www.albayan.de ، بتاريخ 8 مارس 2012 ،

[2] رقم المقابلة 29، 27-20-2021، 10:00.

الأفكار، وإنما كانت تملك قيادات أحادية الفكر، والعمل السياسي، تسعى الى الوصول الى دواليب السلطة خاصة في ظل خيار المشاركة، وقد أجمع القياديون على ضرورة وضع الخلافات والصراعات على جنب والتأسيس نموذج آخر مبني على الديمقراطية التشاركية وتبادل الأفكار والحوار الجاد، ونبذ كل فكرة مبنية على الزعامات على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي بناء صورة نمطية حول التيار الإسلامي وتوحيد صفه، وحالة اللا ثقة التي أصبحت السمة البارزة لدى المناضل الإسلامي بفعل الانشقاقات، ووضع خطة أو استراتيجية واضحة لمشروع التحالف وبرنامجه يهدف الى كسب عدد كبير من المواطنين أثناء الإنتخابات مستغلين تداعيات ثورات الربيع العربي، أي أن مشروع التحالف في قطب اسلامي ومنافسة النظام كقطب وطني أو علماني، هي فكرة قديمة ومشروع اسلامي يعود الى بداية الانفتاح، ومحاولة مواجهة السلطة ككتلة لها مشروع واحد، حتى لا يتم اختراقها وحتى لا يكون المشروع الاسلامي عبارة عن متناقضات، وهذا ما حدث فعلا بعد وفاة الشيخ محفوظ نحناح، حيث يرى المبحوثين أن فكرة التحالف الغيت تماما، بل أصبح كل حزب اسلامي يعيش على وقع صراع الأجنحة، لكن فجأة وبعد نجاح الاسلاميين في المحيط الاقليمي، تذكر الاسلاميون في الجزائر مشروعهم وحاولوا تجسيده، لكن بسرعة خاطفة وعن طريق حرق المراحل، وهذا ما أدى إلى تشكل تحالف غير ناضج وغير مفهوم، وبدل أن ينجح في إعادة توحيد الأحزاب التي انقسمت على نفسها، كرس للانقسام وجمع المؤمنين بخيار المشاركة في كيان واحد، وهذا ما جعل الناخب الإسلامي ينظر الى التكتل على أنه ترسيم للانقسام بين المحافظين والاصلاحيين داخل الحركة الاسلامية، وأن أكبر مشكلة ستصادفه هي المشكلة إقناع الناخب الاسلامي بالمشاركة والتصويت للتحالف، وهذا ما كان صعبا بالنسبة للمبحوثين خاصة بالنسبة لمرشحي حركة مجتمع السلم وتاريخها في المشاركة مع النظام، ونقمة الناخبين عليها.

وبذلك كانت أصعب مهمة بالنسبة للتكتل هي استمالة عواطف الناخبين واقناعهم بالمشاركة، قبل شرح البرنامج، إذن كل هذه العوامل جعلت قيادي التحالف أمام مرحلة

جديدة من العمل السياسي يجب من خلالها تجاوز كل ما هو خلاف وإعادة رد الاعتبار للتيار الإسلامي ككل، وبرغم من هذا التحالف إلا أنه تبقى آليات الصراعات والخلافات النقطة البارزة داخل التيار الإسلامي، بحكم أن منسق المبادرة عز الدين جرافة حاول جاهدا وفي فترة قصيرة كسب أكبر عدد من القيادات لصالح التحالف، وهو مالم يستطع تحقيقه أولا لضيق الوقت وصعوبة تحديد الأهداف بدقة، و عدم إقتناع بعض القيادين بالفكرة وعدم انضمامهم الى التحالف أمثال الدكتور عبد المجيد مناصرة المنشق عن حركة مجتمع السلم[1]، وهو ما يؤكد على أن حالة الشرخ داخل التيار الإسلامي كبيرة، ما جعل السلطة تستفيد منها ويدفع فاتورتها الإسلاميون، من خلال الصورة المترسخة داخل مخيال المواطن الجزائري عامة والمناضل الإسلامي خاصة، والذي رأى في تجربة التحالف كيانا هشا فرضته الظروف السياسية، وفي نفس الوقت آلية للتغيير بعيدا عن دواليب السلطة، وهذا من اهم التناقضات التي حدت من فرصة نجاح التحالف حسب المبحوثين، كما اجمعوا على ان تحالف هذه الأحزاب أصبح ضرورة وحتمية في ظل غياب الفاعلية السياسية أمام النظام البوتفليقي وأسلوب جديد مبني على وحدة التيار الإسلامي ككل، وهذا ما أكده المبحوث 4 " **كانت فرصة لإقامة الحجة على أن الإسلاميين لم يتوحدوا، فقدمنا للشعب هذا التحالف رغم انه ظرفي و وجيز لكن كان تلبية لعدة رغبات من طرف الشعب والقيادات**"[2]، وهو ما يفسر أن التحالف وبحكم فترة تشكيليه وغياب استراتيجية واضحة وتسارع الأحداث في إمكانية تجسيده في أرض الواقع، حكم عليه بالفشل مسبقا، موازاة مع أساليب أخرى وظفتها السلطة لصالحها حتى يفشل هذا التحالف وأغلبها كانت مرتبطة بالجانب التاريخي للتيار الإسلامي ككل، من خلال الرجوع الى ممارساته المجتمعية في فترة التسعينات وتخويف الشعب حول خيار وصول الإسلاميين للسلطة وتبعاتها السياسية والاجتماعية، وهذا ما أكده عديد المبحوثين حول

[1] **الإعلان عن أكبر تحالف إسلامي في الجزائر يسعى للفوز بالإنتخابات التشريعية**، مقال مؤتمر على الموقع الإلكتروني www.people.com.cn ، بتاريخ 2012/03/08

[2] رقم المقابلة 4، 08-08-2020، 10:43.

فشل التكتل ضمنيا على سبيل المبحوث 16 " **كان حلم وتحول الى واقع ولكن سرعة تشكيله وإرتباطه بالانتخابات فقط أفقده روحه وجوهره**" [1]، وهذا ما يدل على أن فكرة التحالف كانت ظرفية ولم تكن في إطار نظرة مستقبلية وهذه إشارة واضحة لغياب فكرة الوحدة لدى الإسلاميين وما يشوبها من عدة عراقيل ذكرناها سابقا وكانت نتائجها واضحة من خلال إفرازات النتائج وكذا طبيعة العلاقات الحزبية بينها ما بعد 2012 في انشقاق حركة مجتمع السلم ودخولها الإنتخابات المحلية منفردة، و إنتهاجها خيار المعارضة بداية من المؤتمر الخامس الذي جاء برئيس جديد، وكذا التوجهات السياسية لحركة الإصلاح الوطني والذي قال عنها أمين الإعلام والإتصال بحركة النهضة محمد حديبي حول إذا ما كان هناك تقارب فرد بالقول " تحالف إسلامي يسمى التكتل الأخضر لكن الباطن والحقيقي هو أن الإصلاح برغم أنها حزب ذو توجه إسلامي إلا أنها مشت في خطة إستدراج النظام للأحزاب الاسلامية لمهزلة الرئاسيات ونحن قاطعناها "[2]، ما يفسر أن التحالف انقسم مباشرة بعد الإنتخابات المحلية، و ما يؤكد فشله خاصة في ظل النتائج التي أفرزت 48 مقعدا على مستوى البرلمان بالمقابل تفكك عن مستوى الهياكل القاعدي، وهنا تكمن حقيقة التحالف، حيث سرعان ما أصبح أطراف يهاجمون بعضهم البعض بعد النتائج الكارثية التي حققوها، مع التأكيد على أن النظام يريد استدراجهم، رغم أن المشكل الحقيقي في هذه المرحلة هو المقاطعة الشعبية الاسلامية للانتخابات ككل.

لقد حددنا سابقا آليات التحالفات على مستوى الداخلي، أم على المستوى الخارجي يجب أن نحدد المناخ الذي تشكل فيه التحالف في ظل الحركية التي مست بعض الدول العربية والتي وصل من خلالها الإسلاميون إلى سدة الحكم، على غرار مصر وتونس، وهو ما جعل الإخوان في الجزائر يحاولون نسخ نفس المشهد السياسي وفق خيارات وإستراتيجيات آنية، تحددها مبادرة التحالف وكذلك تحددها استراتيجية السلطة في مجابهة

[1] رقم المقابلة 16، 25-10-2020، 12:33.

[2] مصطفى حفيظ، **تكتل إخوان الجزائر يسير نحو التلاشي بسبب الخلافات**، مقال متوفر على موقع إلكتروني www.afrigatenews.net ، بتاريخ 9 ماي 2014

رياح التغيير من خلال إصلاحات ذكرناها سابقا لم يختلف مضمونها عن سابقتها، وإنما تكريس للإستمرارية، وبالتالي أحزاب التحالف حاولت استغلال مخرجات ثورات ربيع العربي في تشكيل هذا التحالف، وهذا ما يؤكده المبحوث 7 " **تداعيات الربيع العربي كان لها الأثر الكبير في ذلك بالإضافة الى الحلم الذي يراود الإسلاميين في الدخول موحدين في أي عمل سياسي**"[1]، وهذا ما يفسر أن تداعيات الربيع العربي هي من فوضت تشكيل التحالف خاصة في ظل وصول الإسلاميين الى سدة الحكم في عديد الدول العربية، غير أن مخرجاته سياسيا كانت خاطئة خاصة في شرح البرنامج الإنتخابي الذي كان شاملا وهذا ما يعاب على الإسلاميين فأغلب برامجهم الانتخابية نقدية لسياسات الدولة، ولم تأتي بالبديل الفعلي المبني على أسس الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى غياب مشروع فعلي للإصلاح الداخلي ثم الإصلاح المجتمعي، وهذا ما تجلى في حالة الانقسام قبل رئاسيات 2014 بين مؤيد ومعارض للرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة وكذا غياب رجل إسلامي مرشح للإنتخابات، وهذا ما أجمع عليه المبحوثين والذين كان بعضهم طرفا في التحالف، لكنهم كانوا يشعرون وكأنهم في مهمة مستحيلة، بسبب العمل مع مترشحين لا يعرفونهم، وفي نفس الوقت هناك تناقض في البرامج والخطابات بين المترشحين مما جعلهم يدركون ان التحالف رغم صلاحية الفكرة إلا أنه عانى من سوء التنفيذ والتطبيق أو ولد ميتا.

إن حركة مجتمع السلم وفي ظل دخولها التحالف حاولت أولا لم الشمل بعد الانقسامات، ومن ثم المحافظة على الثوابت غير أن الظروف الرزي نشأ فيها التحالف لم تساعد على ذلك وإنما زادت من حالة الانقسام وتقاسم الغنائم السياسية محدثة نزيفا آخرا داخل الحركة بدل الإستفادة منه، ومن هذا المنطلق يجب أن نؤكد أن حالة الانقسام هي صفة مترسخة في سلوكيات كل قيادي التيار الإسلامي، وهذا ما لمسناه من تصريحات المبحوثين وكذا من تداعيات فك الارتباط هذه الأحزاب بعد 2012، وهو ما يؤكد أيضا أن صراع الإسلاميين هو صراع القيادة بمعزل عن المناضلين، حسب التدرج الحزبي وهذا

[1] رقم المقابلة 7، 30-08-2020، 15 :46.

ما أنتج إنغلاقا سياسيا داخليا، وعلى النقيض إنفتاحا سياسيا وفرته السلطة لبعض القياديين المنشقيين وأن التوافق الحزبي وبالرغم من الإيديولوجية الحزبية المشتركة بينهم إلا أنهم لم يستطيعوا مجاراة الأوضاع الراهنة أنداك، بالرغم من الدافع الذي منحه الإسلاميون في بعض الدول العربية، إلا أن الإسلاميين جعلوا من هذا التحالف تحصيل حاصل لم يؤسس لرؤى مشتركة، لذلك كانت أركانه ضعيفة وغير مدروسة لضيق الوقت، وبالتالي إنتهى به المسار بعد 2012 الى طريق مسدود تحت شعار "لا غالب ولا مغلوب"، ولا لعل أن المستفيد الأول والأخير من رياح ثورات الربيع العربي هي السلطة الفعلية التي إختزلت التيار الإسلامي في جملة من الإصلاحات السياسية وخطاب إعلامي مشوه له، خاصة إذا لاحظنا أن أحزاب التحالف خرجت عن قيود السلطة قبل قيود الشعب، والدليل على ذلك نتائج أحزاب السلطة في التشريعات مقارنة بنتائج التحالف، وهذا ما يبعث بإعادة النظر في معارك الإسلاميين قبل أي موعد انتخابي بالإبتعاد عن الاخطاء السابقة والتي أغلبها ذاتية مرتبطة بالقيادات وليس المناضلين.

إن القيادات الإسلامية تحت غطاء التحالف أثبتت فشلها في الانجراف وراء هذا الربيع العربي عام 2011 ، حيث كانت تعتقد أن الفرصة سانحة للإنقلاب على النظام البوتفليقي وهذا خطأ وقعت فيه في ظل محدودية العمل الحزبي وعلاقتها مع السلطة وهو ما تركها بعيدة عن الواقع السياسي لجيرانها تونس ومصر، هذه الدلالات دفعت بالبيت الحمسي إعادة المراجعات الداخلية بغية تعديل المسار، وتحسين الرؤية السياسية المستقبلية للحركة بهدف إنتاج جيل جديد يخرج عن مألوف الأجيال السابقة أكثر إنضباطا و إلتزاما حزبيا، وهذا ما سوف نلمسه من خلال ترؤس الدكتور عبد الرزاق مقري للحركة واختياره نهج المعارضة كسبيل جديد لإرجاع هيبة الحركة على المستوى الداخلي، لكن الوقت لم يكن مناسبا، والقواعد الشعبية كانت لا تزال ناقمة على القيادات ولذلك كانت نتائج التحالف بمثابة عقاب لكل الاحزاب الإسلامية ورسالة واضحة من طرف القواعدة الشعبية أن الأحادية في رسم القرارات دون العودة الى القواعد الشعبية أصبحت أمرا غير

مرغوبا فيه، فمن غير المعقول أن تعتمد الأحزاب الإسلامية على مجالس الشورى عندما تريد التقارب مع السلطة وتلتفت إلى الناخبين عندما تريد الوصول إلى السلطة، وهذا ما دفع بالناخبين إلى مقاطعة تلك الانتخابات، التي كانت بمثابة العقاب الجماعي لتيارت التكتل التي لم يكن يربطها شيء سوى أنها حاولت إستغلال مخرجات الربيع العربي وتوظيفها في الوصول إلى السلطة، دون برنامج حقيقي ولا رؤى متقاربة.

**1-2- تحالف الجزائر الخضراء: آليات العمل السياسي بين الطموح و الإخفاق:**

إن المتبع لشأن الإسلاميين في ما بعد 2010 وفي ظل ثورات الربيع العربي نجد أن فكرة التحالف وبالرغم من حداثتها كأول مشروع إسلامي مشترك بعد الهزات الداخلية خاصة لدى حركة مجتمع السلم، والتي حاولت لم الشمل كخطوة أولى وذوبان الصراعات بين الشخصيات، كخطوة ثانية، واكتساح الساحة السياسية كخطوة أخرى في ظل القاعدة الشعبية لدى هذه الحركات المشكلة للتكتل، وقد مثلت النتائج النهائية نكسة حقيقية للتحالف في ظل النتائج المعلنة والتي وضعت التحالف في المرتبة الثالثة بعد أحزاب السلطة وهو ما يؤكد فشل التجربة وصدمة لكل المتفائلين به، وهنا يجب أن ننوه على أن حركة مجتمع السلم وفي ظل دخولها أغلب الإنتخابات التشريعية حققت نتائج مشرفة عكس التحالف، على سبيل المثال في نتائج الإنتخابات التشريعية جوان 1997 حصلت الحركة على 69 مقعدا ، وتشريعات 2007 على 51 مقعدا، وهذا ما يدل على أن الحركة وبرغم من تحالفها لم تحقق القفزة النوعية على مستوى المقاعد المحصل عليها في ظل الوعاء الإنتخابي الكبير، الذي تحظى به هذه الأحزاب، وبغض النظر عن التبريرات التي جاء بها قياديو التحالف حول ضلوع النظام البوتفليقي في تزوير نتائج، في نظرهم للحصول على أكبر عدد من مقاعد في المقابل لا بد أن نحدد أيضا أسباب الفشل وهذا ما نسعى الى تحديده من خلال توضيح الاستراتيجية وآليات شرح البرنامج الإنتخابي، ومدى توافقها مع متطلبات المجتمع الجزائري، وإذا عدنا الى البرامج الانتخابية لدى الإسلاميين نجد أن أغلبها فاقد للبديل، بمعنى أن البديل الفعلي لم يكن متوفرا، وهذا ما لمسناه من خلال

قراءتنا للبرنامج الإنتخابي 2007،2012 وحتى البرنامج الإنتخابي 2013،2018 تحت مسمى "**أوراق حركة مجتمع السلم، البرنامج السياسي، القانوني الأساسي النظام الداخلي 2013،2018**"[1]، اما على مستوى المضمون نجد أنها برامج شمولية لا يمكن تحقيقها في ظرف خمس سنوات وإنما هي مشروع إسلامي طويل المدى، هذا ناهيك عن غياب شخصيات متمرسة سياسيا تشرح وتوصل هذه البرامج الى المواطن، كلها عوامل ساهمت في فشل التحالف بالرغم من تأكيد المبحوثين على نجاح الحملة إلا أن النتائج كانت غير ذلك، وهذا ما أكده المبحوث 14 "**الحملة على مستوى القيادات كانت قيمة لكن على مستوى القاعدة كدنا لا نجد أثرا لمناضلي الأحزاب الأخرى غير مناضلي حركة مجتمع السلم وحتى معظم المترشحين الذين تقدمت بهم تلك الأحزاب وظهرت أسماؤهم على القوائم لم يكن لمعظمهم أي إنتماء إسلامي أو حزبي، ولا يملكون شعبية، الأمر الذي أثر بالسلب وثبط مناضلي الحركة وأفقدنا الكثير من وعائنا انتخابي**"[2]، أي أن مشكلة الانشقاق بدت واضحة، ومتجلية في تقديم شركاء حمس في التحالف مرشحين لا علاقة لهم بالتيار السلامي، وليس لهم أي نضال سياسي، ولا انتماء حزبي، بل هناك من كانت أول مشاركة له وبدون أي خبرة، وهذا راجع إلى التفاؤل الكبير الذي خيم على الحركة الاسلامية والتي اعتبرت أن ما حدث في مصر وتونس والمغرب، سيحدث في الجزائر لا محالة، وأن الربيع العربي هو ربيع إسلامي وسيؤدي إلى إكتساح الساحة، ولذلك لم يهتموا بالبرامج، ولا بطبيعة المترشحين وتكوينهم ونضالهم، وهذا ما أفسد التحالف، حيث يرى المبحوثين أن فقط مرشحي الحركة الذين كان لهم نضال وانتماء وتجربة، بينما الاحزاب الأخرى وعلى المستوى المحلي لم يكن لها أي وجود وأي اثر، وهذا ما افسد التكتل من جهة اخرى حيث دفع بالناخب الاسلامي الوفي لتياره الى المقاطعة بسبب تقديم شخصيات لا علاقة لها بالتيار الاسلامي، وبذلك أضيف هذه التفاؤل المفرط إلى الأخطاء

[1] هو برنامج شامل للفترة ما بين 2013–2018 حدد أثناء المؤتمر الخامس ارتكز على ثلاث اليات، البرنامج السياسي، القانون الاساسي، النظام الداخلي.

[2] رقم المقابلة 14، 17–10–2020، 09:43.

التي وقعت فيها الحركة، وهي خلق تحالف وهمي، ورفع سقف التفاؤل، وإنتظار حدوث معجزة تدفع بالإسلاميين إلى السلطة، خاصة أن المبحوثين أنفسهم لم يكونوا مقتنعين بالبرنامج الذي كان عليهم شرحه للناخبين.

وهذا يعني أن اللقاءات القاعدية والتشكيل التحالف أخذت حيزا كبيرا ولم تساعد في بناء برنامج انتخابي بديل لإقناع المناضلين والمتعاطفين، ما جعل شخصيات التحالف أثناء الحملة الانتخابية تجد صعوبة في شرح البرنامج نظرا لشموليتها وصعوبة تجسيدها في أرض الواقع، موازاة مع الحملات الانتخابية التي مارستها السلطة، والتي جاءت لتشويه التيار الإسلامي، ما يدل على أن التكتل كان فوقيا ولم يمتد الى القواعد وهذا ما أكده المبحوث 6 " **كانت أهم رسالة انتخابية توجه للمواطنين حينها لقد طلبتم منا التوحد ها نحن قد توحدنا وفي الحقيقة كانت رسالة قوية لكن المناقشة الانتخابية لم تكن نزيهة ضف الى ذلك الإشكالات التقنية للتكتل أثناء إعداد القائمة**"[1]، وهذا ما يؤكد أن التحالف فرضته ظروف الربيع العربي والتفاؤل المفرط من طرف الإسلاميين وكأن الشارع كان ينتظرهم كمخلصين، رغم مسيرتهم الطويلة في المهادنة والصراعات الداخلية من اجل المشاركة في السلطة، هذه المتغيرات دفعت بالمترشحين ضمن قوائم التحالف غير قادرين على مواجهة الشارع، ولذلك وظفوا خطاب عفى الله عما وسلف، وأن الفرصة جاءت لإعادة الاسلاميين إلى السلطة وتوحدهم في مواجهة النظام، لكن هذه الخطاب لم يكن مقنعا، خاصة بسبب المترشحين الدخلاء على الحركة الاسلامية، حيث بدى التكتل نسخة عن ممارسات السلطة وظاهرة التجوال السياسي، فالكثير من المترشحين لا علاقة لهم بالتيار الاسلامي، بل فقط تم استقطابهم من أجل شعبيتهم محليا، وهذا ما زاد من نفور الناخب الاسلامي، وصعب من مهمة مترشحي الحركة حسب المبحوثين، وأدى الى خطاب غير متجانس، بين مرشحي الحركة المتمرسين داخل الحركة الاسلامية وبين الدخلاء الذين لم يجدو ما يقولونه للناخبين.

[1] رقم المقابلة 6، 19-08-2020، 16:26.

وتأسيسا لذلك نجد أن اللقاءات القاعدية مع المناضلين والمتعاطفين حول فكرة التحالف وبرنامجه كانت شبه منعدمة قبل ظهوره فجأة وفي وقت وجيز، بالمقابل برنامجه الإنتخابي اقتصر على الشخصيات القيادية وبالتالي غياب روح التعاون والعمل المشترك على إنجاحه، وبرنامجه يدعونا الى العودة الى فكرة مبدأ الطاعة أو القيادة والتي تبقى الآمر والناهي لكل ما هو قرار سيادي، وهي صفة مترسخة في مخيال القائد الإسلامي، مما جعل الهوة بين القاعدة وبين الهرم تزداد بعدا، وأسس لمنطق الفكر الأحادي لأن المناضل له دراية بالواقع المعاش إجتماعيا، بينما القيادي له دراية بالواقع السياسي، وهي مفارقة حملت في بوادرها فشل التحالف، وهو ما يؤكد ضمنيا أن البرنامج الإنتخابي لم يحقق تطلعات الشعب الجزائري نتيجة الإخفاق في شرحه من طرف المناضلين يفتقدون للحنكة السياسية وهذا ما أكده المبحوث 30" **الذي أعلمه شخصيات التحالف لم يستشر القاعدة على الأقل من ولايتين قد يكون السبب في التحالف هو ضعف البنية الداخلية للحزب خاصة في الولايات التي تأثرت بالانقسام أكثر كولايات الشرق مثلا فالتحالف مع النهضة كان فرصة للنجاح بحكم تواجدها في هذه الجهة**"[1]، هذا ما يؤكد على أن اللقاءات مع القواعد النضالية لم تتحقق بحكم ضيق الوقت في تحديد شكل التحالف وبرنامجه الإنتخابي، وصعوبة التواصل مع مناضلي الأحزاب الثلاثة برغم من إشتراكهم في إيديولوجية واحدة إلا أنهم مختلفون في آليات، وبالرغم من شمولية البرنامج الإنتخابي الذي إحتوى خمس أولويات حددت ما بين (2012-2017) في حالة الوصول الى البرلمان والمتمثلة في الأولوية السياسية( رموز جديدة)، الأولوية الثقافية (الإنسان أولا )، الأولوية الإقتصادية ( إقتصاد تام)، الأولوية الاجتماعية ( مجتمع منتج)، أولوية العلاقات الخارجية( دبلوماسية فعالة )[2]، وأربعة وأربعون (44) محورا شرح أثناء الحملة الانتخابية، أفكار وتصورات كانت في مجملها متأثرة بأفكار حزب العدالة والتنمية التركي، وبذلك قدم البرنامج بلغة بعيدة عن الواقع الجزائري، وفي نفس الوقت فإن

[1] رقم المقابلة 30، 10-03-2021، 13:04

[2] تكتل الجزائر الخضراء، **البرنامج الإنتخابي، الإنتخابات التشريعية 10 ماي 2012**، مرجع سابق، ص9-10.

مستوى المترشحين وعدم خبرتهم ودرايتهم بالعمل السياسي الإسلامي، جعلهم عاجزين عن شرح تلك الافكار وايصالها للناخب، وهذا ما زاد من صعوبة المهمة، خاصة في ولاية تيارت والتي لم يحقق فيها التكتل أي نتيجة بل صدم من الخيبة التي مني بها، وهذا ما أرجعه المبحوثين إلى عدم تجذر الممارسات الديمقراطية والتشاركية بين قيادات التيار الاسلامي وبين القواعد، التي ينظر إليها على أنها للتنفيذ فقط والتصويت دون أي فرصة للنقد أو تقديم الأفكار، وبذلك كان التكتل على مستوى البرنامج أكبر من المترشحين على المستوى المحلي.

ويعكس جملة من الصعوبة: أولا شرحه للمواطن البسيط، وعدم قدرته على تطبيقه خلال خمس سنوات، وفي قراءتنا لذلك نجد أن ما جاء في فحواه مثل مشروعا إسلاميا حضاريا يهدف الى بناء تصور مستقبلي لبناء مجتمع صالح متشبع بالفكر الإسلامي، هذا على المستوى النظري، أما على المستوى الإجرائي نلاحظ أنه لا يمكن تطبيقه في ظل المتغيرات التي مست المنطقة العربية أنداك وتحصين النظام البوتفليقي لنفسه من خلال الإصلاحات السياسية، الخطاب الإعلامي المشوه للإسلاميين والممارسات التقليدية المتجذرة في كياناته ما بعد 1991 لفرض خياراته وسياساته الرامية أولا لإحتواء كل الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها، مما يثبت أن برنامج التكتل كان للاستهلاك، وكان يعتمد على فكرة مضاهاة تجارب الاسلاميين في دول الربيع العربي، ومن جهة أخرى التحصن بفكرة البديل الاسلامي، لكن الشارع في تلك الفترة كان يعيش حالة من اليأس هيمن فيها النظام على كل دوائر السلطة، والمشكلة أن الحركة الاسلامية ساعدته في ذلك وغطت عليه طيلة فترة إنتهاكه للمؤسسات الدستوري، كما أن قدرة النظام على خلق إصلاحات مادية، كالمنح المتعلقة بالشباب، والإعفاءات وزيادة الأجور، جعلت من الصعب على الإسلاميين إقناع الناخبين ببرنامجهم، خاصة أنهم لم يكونوا في السلطة، بينما كانت السلطة قوية سياسيا وأمنيا وإعلاميا، وإستطاعت تدمير المعارضة وإخلاء الساحة، وهذا ما يتفق حوله المبحوثين.

أي أن البرنامج الإنتخابي للتحالف الجزائر الخضراء حسب نظر أغلب المبحوثين كان فاشلا لعدة محددات ارتبطت أساسا بغياب التوافق بين مختلف مناضلي الأحزاب وبين الشخصيات القيادية والمناضلين، وكذلك حول صيغة الحملة الانتخابية والتي ارتكزت فقط على إستمالة عواطف الناخبين، مستغلة مخرجات ثورات الربيع العربي، وهذا راجع الى إفتقار المترشحين الى الخبرة والحنكة السياسية في دراسة الواقع الإجتماعي المحلي ومتطلباته، وفق استراتيجية وحسب كل منطقة وليس وفق نظرة كلية أو عمومية، وبالتالي التحالف بغض النظر عن برنامجه مثل نقلة نوعية في إعادة لم شمل أبناء المدرسة الواحدة في تحالف ظرفي لم يستطيع تحديد أهدافه المستقبلية لأنه كوكتيل انتخابي، أكبر المتضررين منه حركة مجتمع السلم التي أثبتت فشلها سواء في ظل دخولها الانتخابات وحيدة أو في ظل التحالفات الحزبية، وأدركت من جهة أخرى أنها لم تعد صالحة شعبيا سواء كموالاة داخل أجهزة السلطة، أو كمعارضة، وأثبتت أيضا أنها لم تعد قادرة حتى على تقديم برامج حقيقية، حيث اعتمدت على العموميات وعلى أفكار شاملة ولا يمكن تطبيقها إلا في ظل أغلبية ساحقة، وفي فترة زمنية طويلة، وهذا ما اعتبره الناخب نوعا من الاستهتار بعقول الناخبين وهي نفس الممارسة التي يعتمد عليها النظام مع فارق واحد، أن السلطة تمتلك الأموال ولديها القدرة على تجسيد جزء من وعودها بينما الحركة ليس لها أي ضمان للتنفيذ، خاصة أن ترتيبات قانون الانتخابات كانت تشير بكل وضوح إلى إعادة انتاج النظام لنفسه، وأن مشاركة الحركة الإسلامية في ظل تلك الظروف هو شرعنة مجانية للمرحلة جديدة من هيمنة النظام بل ستجعل منه أكثر قوة، وهذا ما لم ينتبه له الاسلاميون في ظل نشوة الربيع العربي وامتناعهم بتكرر التجربة المصرية والتونسية في الجزائر، وهذا أيضا مؤشر على قصور الحركة السياسي وعدم قراءتها للمشهد قراءة صحيحة، وهذا ما اعتبر أحد أهم اسباب فشل الحركة في تشريعيات 2012.

وعلى النقيض هناك من يرجع فشل الحملة الانتخابية للتكتل إلى النظام البوتفليقي في إشارة منه الى الممارسات التقليدية المتمثلة أساسا في خطاب الإعلامي المشوه للتيار

الإسلامي، والتزوير وهذا ما يؤكده المبحوث 2" **كانت النوايا حسنة وتجربة مميزة وللأسف التزوير هو الذي حال دون الوصول الى ما خطط إليه**"[1] ما يعني أن اللعبة السياسية في الجزائر خاصة قبل كل موعد انتخابي مغلقة من طرف النظام سوء بالإصلاحات، أو القوانين التي تشرع التزوير وأصبح ذلك واضحا بعد رئاسيات 1995 وهو ما فرض على الأحزاب السياسية خيارين أمام كل حملة انتخابية إقناع الشعب بالمشاركة في عملية التغيير، ومن ثم إقناع الشعب بالمشاركة في العملية الانتخابية المنتهكة، لأن أغلب أنصار التيار الإسلامي أصابتهم إنتكاسة العزوف وإمتناعهم بعدم جدوى المشاركة في عملية محسومة مسبقا، وهذا ما أكده المبحوث 15" **نحن نعلم .. التزوير واضح بالإضافة الى أن النظام مزال يخاف من وصول الإسلامين للحكم**"[2]، ما يعني أن أغلب الإسلاميين وبعد صدور النتائج يرجعون سبب فشلهم إلى السلطة وتشويه كل ما هو إسلامي وإدخال المال السياسيين هو موقف وخطاب لا يخلو من الصحة، لكن هو لا يحسب للحركة بل عليها، لأن المشاركة في إنتخابات لا توجد فيها ألية حقيقية لضمان نزاهتها، هو مشاركة في التزوير و شرعنة له، حيث رفض النظام إستحداث سلطة مستقلة للإشراف على الانتخابات هذا المطلب الذي فرعته كل التيارات السياسية، لكنه جوبه بالرفض ورغم ذلك شاركت الأحزاب، وهذا ما جعل النظام يتصرف كعادته ويهندس نتائج الانتخابات، وهي هندسة كانت كل الاحزاب تعرفها لكن رغم ذلك شاركت وساهمت في انجاحها.

وهذا ما تجلى من خلال النتائج التي أعلنت عليها السلطة في تشريعات ماي 2012 والتي عرفت نكسة حقيقية للتحالف، يجعلنا نوضح أن أسباب الفشل مثلها غياب حملة انتخابية فعلية على مستوى المجتمع المحلي، وغياب إستشارة القواعد النضالية والحنكة السياسية والوعي لدى المترشحين ضمن القوائم، بالإضافة الى آليات عمل السلطة، كما أن البرنامج ورغم ثرائه لم يستطع مترشحوا التحالف شرحه وتوضيح كيفية تطبيقه مستقبلا

[1] رقم المقابلة 2، 12-07-2020، 17:02.

[2] رقم 15، 21-10-2020، 17:28.

و إنما حاولوا من خلال خطاب التعاطف إستمالة المواطن، موظفين مخرجات الربيع العربي ومتباهيين بوصول الإسلامين الى السلطة في بعض الدول العربية ومتناسين ما يحتاجه هذا الموطن في مجتمعه المحلي، كما أن مكونات التحالف أثبتت فشلها مركزيا وأحدثت خللا على المستوى المحلي والولائي، ولهذا الحملات الانتخابية كان ينشطها غالبا كل حركة تصدرت قوائمها، ما يعني ان خيار التحالف كان فاشلا ولم يكن عند تطلعات المناضل الإسلامي، وإنما زاد من حالة التشظي لاحقا خاصة بعد انشقاق حركة مجتمع السلم عن التحالف وانتهاجها خيار المعارضة، أي أن طموحات التحالف كانت أكبر بكثير من اليات تجسيدها التي تميزت بالارتباك وعدم التنسيق، في ظل نظام سياسي قوي ومتحكم في كل حيثيات العملية السياسية، وهنا كان التحالف ضربة جديدة تضاف إلى الضربات التي تلقها التيار الاسلامي بسبب عدم قدرته على الفصل في موقفه من السلطة الحاكمة.

| تشريعيات ماي 2012 | | | | تشريعيات ماي 2017 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تسمية القائمة | عدد الاصوات | النسبة | عدد المقاعد | تسمية القائمة | عدد الاصوات | النسبة | عدد المقاعد |
| حزب جبهة التحرير الوطني | 69049 | 30.32 % | 11 | حزب جبهة التحرير الوطني | 52858 | %29.28 | 05 |
| | | | | التجمع الوطني الديمقراطي | 21769 | %12.06 | 02 |
| | | | | تجمع أمل الجزائر | 14923 | %8.27 | 02 |
| | | | | جبهة المستقبل | 13800 | %7.64 | 01 |
| | | | | الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء | 14746 | %7.17 | 01 |

**جدول 11: يمثل القوائم الانتخابية الفائزة بالمقاعد البرلمانية على مستوى ولاية تيارت من إعداد الباحث إنطلاقا من النتائج المعلن عليها من وزارة الداخلية و الجماعات المحلية**

**1-3- تحالف الجزائر الخضراء بين مخرجات الربيع العربي واكراهات السلطة الحاكمة:**

إن سيرورة التاريخية لعلاقة التيار الإسلامي بالحكومات المتتابعة تميزت ما بعد 1991 بعلاقة زبونية مبنية على البراغماتية، أي أن النظام السياسي منذ عهد الرئيس اليامين زروال إلى غاية سنة 2012 هيمن على كل الساحة السياسية، ولم يفتح المجال أمام الإسلاميين لتوحيد صفوفهم وإتباع خط المعارضة، بل كرس مبدأ الإحتواء والإستعباد السياسي، وإعتماد خطاب إعلامي مغرض ومشوه له، في ظل وجود قاعدة إعلامية واسعة تابعة للنظام مؤثرة، وهنا يمكننا أن نقول بأن ما حدث للإسلاميين في ظل الانفتاح السياسي راجع الى خياراتهم بداية من مرحلة الفيس وما تبعها من أحداث على المستوى المجتمعي، طيلة عشر سنوات الى غاية بداية حكم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، وكيف حاول إصلاح ما أفسده الإسلاميون، من خلال الإصلاحات والقوانين لعل أبرزها قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية، إذ أن السلطة السياسية دائما ما كانت تحاول إقصاء كل قوة حزبية أو احتوائها لصالحها، من خلال إصلاحات شاملة، بداية من إصلاحات التي قام بها الرئيس اليامين زروال سنة 1996 والتي ركزت على إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وكيفية تنظيم الإنتخابات بمختلف أشكالها، وهو ما تجاوب معه الإسلاميون في ظل موقفهم السياسية، التي أدخلت البلاد في دوامة عنف لسنوات، وبداية عهد الرئيس الرحل عبد لعزيز بوتفليقة ميزتها عدة إصلاحات فعلية في مختلف الميادين، بالمقابل حل جبهة الإسلامية للإنقاذ وإقصائها من كل ممارسة سياسية، وفي ذات السياق كان خياره الأول ضمان السلم الإجتماعي، من خلال سياسة الوئام المدني والتي ساعدت في احتواء الإسلامين المحسوبين على التنظيمات المسلحة، ليليها مشروع ميثاق السلم و المصالحة الوطنية الذي دعمه الرئيس بإستفتاء وطني يوم 29 سبتمبر 2005 صوت عليه

الشعب بنسبة 97.38% ودخل حيز التنفيذ بداية ممن 27 فيفري 2006[1]، وبهذا القرار فإن الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة ساهم في إحتواء حالة العنف واللاأمن من خلال منح كل التسهيلات للتائبين و معالجة ملفاتهم، هذه المعالجة التي اعتبرها شق كبير من الاسلاميين، نوعا من تنصل النظام من المسؤولية وعن دوره في الأزمة الأمنية، التي بدأت بتدخل الجيش سنة 1992 والتوقيف المسار الانتخابي، وإقالة الرئيس وفرض مرحلة إنتقالية أدارها الجيش، وحول فيها الاسلاميين من ضحايا إلى متهمين، وبذلك فان قبول مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية من طرف التيار الاسلامي دون نقاش وتعديل، هو إقرار بكل التهمة التي الصقها النظام في الاسلاميين، وهذا من بين الاخطاء الجسيمة التي اقترفتها حركة مجتمع السلم بالنسبة للإسلاميين لا سيما المحافظين منهم، هذا الموقف الذي أصبح لصيقا بالحركة التي أصبحت تبرر كل سياسات النظام وتزكيها وتعطيها شرعية، عن طريق دعمها والمشاركة فيها، وهو زاد من عزلتها جماهيريا وحولها إلى حزب تابع ويدور في فلك السلطة، فكل ما انتظر منها إتخاذ موقف ضد السلطة أعلنت مساندتها لها وهذا ما حدث بعد الربيع العربي وموافقة الحركة على دخول إنتخابات حسمت نتائجها قبل إجرائها.

وهنا يمكن أن نحدد أن في فترة ما قبل 2010 النظام البوتفليقي قضى على كل مبادرة إسلامية للوصول الى السلطة، وربح تعاطف الشعب الجزائري لصالحه مجتمعيا، دمج كل ما هو عمل سياسي في تحالفاته، ونعني هنا حركة مجتمع السلم والتي حاولت إعادة إنتاج نفسها من خلال البحث عن آليات أخرى، تساعدها في كسب الثقة المجتمعية أولا، و من ثمة الثقة السياسية ثانيا، خاصة بعد وفاة مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح وبداية الصراعات الداخلية حول من يحكم ؟ وكيف نحكم ؟ وهما معضلتين جعلتا الحركة بمعزل عن الساحة السياسية ما بين 2003-2008، وبالتالي علاقة الإسلامين بالسلطة عرفت مدا وجزرا وكانت سببا في عدم وصولهم الى دواليب الحكم، وهذا ما صرح به المبحوث 37 "**السلطة**

[1] عمار بوحوش، **السلطة الرئاسية هي أم السلطات في الجزائر**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.democraticac.de بتاريخ 24 فيفري 2019.

**أفرغت الجميع وإستغلت ما عاشه الشعب من ويلات العشرية السوداء التخويف من مناظر جديدة** "[1]، وتفسيرا لذلك النظام البوتفليقي رسخ مبدأ الهيمنة إجتماعيا من خلال كسب ود الشعب الجزائري وسياسيا من خلال فرض سياساته على مؤسسات الدولة، وإعلاميا من خلال خطابه المعادي لكل ما هو إسلامي، وبالتالي البيئة التي تشكل فيها النظام البوتفليقي كانت تفتقد لمعارضة حزبية قوية، والتي في الغالب لم تستطع أن تسايره، أو نشأت من صلبه ورسخت لسياسة زبونية لا يمكن الخروج عنها أو معارضتها، وهنا كذلك يجب أن نوضح أن حركة مجتمع السلم بالأخص لم تستطع بناء قاعدة حزبية متينة بعد وفاة مؤسسها تجعلها تعارض كل ما هو برنامج حكومي، بل حاولت أن تندمج جزئيا مع مراعاة مصالحها وفي الأغلب كانت مصالح شخصية، وقضت على كل ما هو مصلحة مشتركة داخل الحركة ما جعل النظام البوتفليقي يعمل على غلق اللعبة السياسية لصالحه، وكسب ود التمثيل الشعبي قبل كل موعد انتخابي، وهذا ما أكده المبحوث 29 "**النظام السياسي كان شرس وإستعمل كل الوسائل للحيلولة دون وصول الإسلاميين**"[2]، وفضلا على ذلك أن حركة مجتمع السلم قبل التحالف لم تستطع مسايرة العمل الساسي للنظام في ظل تغيير موازين القوة وعدم القدرة على مسايرة مؤسساتها خاصة أنها إستحوذت على توجيه الشعب لصالحها، ولعل من المفيد أن نوضح هنا أن الإسلاميين ككل لم يفهموا واقعهم وفتحوا المجال للنظام لفرض هيمنته على كل مؤسسات الدولة.

وبذلك فإن علاقة الحركة مع السلطة منذ بداية الانفتاح السياسي الى غاية 2010 اتسمت بالإندماج تحت مظلة النظام ورفض لكل محاولة للتغيير وبقاء حالة الصراع والتجاذب داخل الحركة والتي اكتفت بمسايرة الشأن الدخلي، رغم خطورته على مستقبلها، والذي إستغله النظام لصالحه من خلال منح مناصب داخل اجهزته لبعض رموز الحركة، ومحاولة تفكيكها من خلال الوقوف في وجه كل محاولة لوصول الإسلاميين ككل لسدة

[1] رقم المقابلة 37، 03-06-2021، 14:19.

[2] رقم المقابلة 29، 27-02-2021، 10:00.

الحكم، مستعملا مختلف الوسائل الممارسات التقليدية، هذه المسايرة والتي يعتبرها المبحوثين انبطاح من طرف الحركة وتصرف سايسي غير حكيم، المشكلة أنه رافقها حتى بعد الربيع العربي الذي إلتف عليه النظام برزمة من الإصلاحات التي كان واضحا أنها تكرس للنظام خاصة رفضه تأسيس سلطة مستقلة للإشراف على الانتخابات، وهنا كان من الواجب على الحركة مقاطعة الانتخابات، حتى لا تساهم في إعادة انتاج النظام مرة أخرى، لكنها لم تفعل رغم توفر كل الأسباب.

أي أن علاقة الحركة مع السلطة قبل 2010 ، تميزت بتبعية مطلقة من طرف الحركة للسلطة، أما بعد هذه الفترة فيمكن أن نحدد العلاقة في نقطتين نبني عليها تحليلنا وهي تداعيات الربيع العربي على النظام البوتفليقي، واندماج الحركة في تحالف إسلامي في أول تجربة، وهو ظرف حساس جعل النظام السياسي أمام مشكلتين كيف يواجه تداعيات الربيع العربي خاصة بعد الإحتجاجات2011 أو ما يسمى باحتجاجات الزيت والسكر أو الإحتجاجات في الجنوب الجزائري والتي قابلها بجملة من الإصلاحات السياسية والتي أعلن عنها الرئيس الراحل في خطاب سياسي والتي حاول من خلالها منح نفسه ديمومة ظرفية لتجاوز الإنتخابات التشريعية، وهذا ما نجح فيه لكن إذا عدنا الى خيار الإصلاحات نجدها فارغة في محتواها إجتماعيا، ولم تغير من الحالة المعيشية التي عاشها الشعب الجزائري، وإنما إرتبطت أساسا بفتح المجال لتأسيس أحزاب جديدة وحرية التعبير.

إن الوعي الذي اكتسبه الشعب الجزائري بعد 2010 جعل الدولة تحاول احتوائه بإصلاحات مضمونها تنموي لكنها في الحقيقة تكريس لنظام البوتفليقي، وقد لعب الخطاب الإعلامي دورا كبيرا في تهدئة الأوضاع داخليا خاصة أن النظام السياسي ومن خلال هذه الإصلاحات لم يؤسس للتغير الفعلي بل حاول إعادة النظر في الإصلاحات السابقة وتعديلها وفق قناعاته وتوجهاته السياسية المستقبلية، وهذا ما أكده الأستاذ **فتحي بولعراس** "الإصلاحات الحقيقية تتضمن آليات للتغيير الشامل لنظام الحكم، أما الإصلاحات التي

يرافقها تغيير في القوانين فقط أبانت عن محدوديتها في تحقيق التغيير الحقيقي والتجارب السابقة أحسن دليل عن ذلك "[1]، ما يؤكد على أن النظام كرس لمبدأ التغيير الظرفي وليس التغيير الفعلي للمستقبل، أما التيار الإسلامي لم شمله بغض النظر عن الخلافات في تحالف مشترك ضم أقوى ثلاث أحزاب إسلامية على الساحة السياسية الجزائرية، وهذا ما قابله النظام البوتفليقي بخطابات حاولت التقليل من اهمية هذا التكتل، خاصة في ظل الوعاء الانتخابي لهذه الأحزاب وهو ما جعله يتخوف من النتائج النهائية في ظل التعاطف والتجارب التي وصل من خلالها الإسلاميون الى سدة الحكم في مصر وتونس وهذا ما أكده المبحوث 33 " **نعم دور السلطة كان واضحا أنها تحول دون حدوث الربيع الجزائري، كما أن الشعب كان متخوفا من عودة العنف في الشارع لأنه كان يخشى على إنهيار الدولة كما حدث في سوريا وليبيا**"[2]، هذا ما يؤكد على أن الشعب الجزائري بغض النظر عن ممارسات النظام البوتفليقي كان يدرك أن وصول الإسلاميين الى سدة الحكم سوف ينتج عنه أزمات هو في غنى عنها برغم أن الشعب الجزائري ضمنيا إستفاد من ثورات الربيع العربي بداية بإكتسابه وعي سياسي، وأصبح يتفاعل مع الأزمات والمستجدات سواء الداخلية أو الخارجية وقد حاول تجنب خيار التغيير المبني على العنف الى تغيير سلمي، ودعوة النظام البوتفليقي الى السلم وعودة الى التاريخ القريب أين كانت تعيش دوامة عنف وهذا ما صرح به المبحوث 8 "**السلطة في يدها مربط الفرس بعد إنهاك الشعب إجتماعيا والتهديد بعودة العشرية السوداء، عادة لتحدد الشعب بثورات الربيع العربي**"[3]، ونتيجة لذلك تحالف الإسلاميين وبرغم بظرفية ميلاده لم يستطع مواكبة النظام البوتفليقي الذي إستثمر في تاريخه وخياراته السابقة، من خلال خطاب إعلامي مدروس يروج لفكرة بأن وصول الإسلاميين للسلطة سوف يدفع فاتورته الشعب

[1] علي بلعربي، **الإصلاحات السياسية الدستورية في الجزائر عقب ثورات الربيع العربي**، المضامين والأهداف ،مرجع سابق، ص 195.

[2] رقم المقابلة 33، 15-04-2021، 13:08.

[3] رقم المقابلة 8، 06-09-2020، 09:56.

الجزائري، أما مجتمعيا فلم يكن الشعب متحمسا لوصولهم الى دواليب الحكم وبالتالي فالسلطة كان لها جزء من عرقلة السير الحسن للتحالف وهذا ما أكده المبحوث 11 "**أكرر بأن تلك القوانين والآليات التي فرضتها السلطة تمثل المنافس والمراقب والمؤطر والحكم فالتحالف كان ينافس جهازا موازيا تابعا للسلطة ولذلك فالحكم على النتائج بعيدا عن الظروف هو تجاوز للحقائق**"[1]، ومن هذا المنطلق فإن علاقة الحركة سوآءا منفردة أو تحت غطاء التحالف لم تستطع مسايرة السلطة السياسية قبل كل موعد انتخابي خاصة في خضم الربيع العربي نتيجة سوء التقدير والقراءات الخاطئة للمشهد السياسي، وبالرغم من نجاح التحالف في لم الشمل الإسلاميين في أول تجربة، إلا أنه فشل في تغيير الخارطة السياسية نتيجة النقائص والأخطاء في الاستراتيجية ما ساعد النظام في إفشاله رغم وعائه الإنتخابي الكبير، وهنا نلمس عودة الخطاب الاسلامي الديماغوجي والذي يرفض الاعتراف بأن التحالف ولد ميتا، بحكم ممارسات التيار الاسلامي قبل الربيع العربي، خاصة حركة مجتمع السلم، التي انقلبت على نفسها وعلى شركائها في التحالف بمجرد بداية الربيع العربي وصعود الاسلاميين وهذا أهم أسباب فشل التحالف الذي بدى واضحا أنه انتهازي وظرفي وبدون أي مصداقية.

**1-4- حركة مجتمع السلم ما بعد تشريعيات 2012 إنهيار التحالف وتجربة البحث عن الذات:**

مثلت الإنتخابات التشريعية ماي 2012 وإفرازها إمتحانا حقيقيا لحركة مجتمع السلم لمعرفة وزنها وثقلها السياسي سواء داخل كيانات حزبية أو بمفردها في إطار المنافسة السياسية، وقد تحددت مكانتها في ظل النتائج المعلق عليها والتي لم تكن منطقية مقارنة بحجم خطابات الكوادر الإسلامية والمناضلين والإستراتيجية المتبعة في الحملة الانتخابية وهي دلائل كانت توحي بفوز التحالف بأغلب المقاعد البرلمانية لكن فشل التحالف بمشروعه في تجسيد برنامجهم البديل نظير عدة محددات ذكرناها سابقا، ما جعل الحركة

[1] رقم المقابلة 11، 30-09-2020، 13:17.

تعيد النظر في خياراتها السياسية، وكان أول قرار هو فك الشراكة مع التحالف محليا من خلال دخول المحليات لوحدها كخطوة أولى توحي بتعديل قواعد اللعبة السياسية داخليا على مستوى الهياكل الحزبية وكذا تحديد علاقتها مع النظام البوتفليقي، وكيفية توسيعها ضمن سياق المعارضة واستقلالية القرار بدل المشاركة التي فقدت فيها معالمها وأصبحت تقوم على مبدأ الطاعة، وبالتالي حركة مجتمع السلم بعد 2012 خرجت من وصاية النظام السياسي، الى وصاية النظام البرلماني أولا لقلة عدد المقاعد في البرلمان، وكذا إختيارها سبيل المعارضة ضمن قواعد لعبة النظام البوتفليقي، وهنا يجب أن ننوه الى أن الحركة عبر تاريخها المبني على المشاركة كانت ترتكب خطيئة سياسية ساهمت في تبرير شرعية النظام موازاة مع محاولة إحتوائه طوال سنوات، وهذا بمشاركة كوادرها التي إندمجت في دواليبه والتي إتضح لاحقا أنها خدمت أجندتها الشخصية بدل مصلحة الحركة، جعلها أمام جمود حزبي عوض ديناميكية التي تجلت تحت نموذج المعارضة كآلية جديدة للمشاركة السياسية، الفاعلة والمبنية على إستقلالية القرار السياسي والتي تجلت ما بعد المؤتمر الخامس في شخصية عبد الرزاق مقري التي فتحت المجال للحوار والنقاش من منطلق إذا أردت أن تكون ناجحا ينبغي تقوية عناصر ضعفك وهنا يتجلى جوهر الديمقراطية داخل الأحزاب، هو أن يسمح بالتغيير وصنع القرار[1] أي إعادة النظر في هياكل الحزب داخليا ومدى تماسكها، ومدى قدرتها على إحداث تغيير فعلي لخدمة الجماعة الحزبية يدل الفردانية التي كانت السمة البارزة قبل 2012، أي أن الحركة بعد نتائج التشريعات والتي أثبتت أن الحركة تسير نحو الاندثار اذ لم تتخذ قرارات سريعة وحاسمة، وهذا ما عجل برحيل أبو جرة سلطاني الذي صرح بتحمله كامل المسؤولية عما حدث، وفي نفس الوقت إفراز قيادة جديدة تمثلت في عبد الرزاق مقري الذي حاول إحداث قطيعة مع المرحلة السابقة الهدف منها هو إعادة المنشقين الى صفوف الحركة، وتبني إستراتيجية عمل واضحة وبعيدا عن النظام، ورفض كل عروضه للمشاركة أو التوافق، بسبب قوة النظام

[1] حسين مرزود، **مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في الجزائر**، دراسات إسترتيجية العدد 14، مركز البحيرة للبحوث والإستشارات والخمات التعليمية، 2017، ص15.

وضعف الحركة، والتي لم تصل بعد الى مستوى شريك، هذه الرؤية الجديدة ساهمت نوعا ما في استقرار الحركة وبداية استقطابها للمنشقين وإعادة هيكلة نفسها، خاصة بعد فك الارتباط مع التحالف الذي جاء من خلال تشريعيات نوفمبر 2012 التي كانت حدثا أسس لفرادنية التوجه والقرار السياسي بعيدا عن التحالفات، والتي أثبتت فشلها في أول تجربة في صورة تحالف الجزائر الخضرا، والتي إنسحبت منه الحركة، وقد تعددت أسباب الإنفصال ولا يمكن أن نجزمها في سبب واحد كما يمكن أن نحددها في خيارين: غياب العمل المشترك داخل التحالف أو خيار المعارضة ضمن مشروع بديل بعد المؤتمر الخامس، أو بسبب ممارسات النظام البوتفليقي في فرض سيطرته على الساحة السياسية، ولتوضيح نقطة مهمة يجب أن ننوه بأن الحركة لم تدخل المحليات كقائمة منفصلة على التحالف في كل الولايات، ما يؤكد على حالة الانشقاقات والانقسامات على مستوى الهياكل، أينضا هذا راجع الى غياب التنسيق بين القيادات والمناضلين وكذا مشكل الوقت الذي لم يساعد في تشكيل قوائم حزبية قوية تقبل تأييدا شعبيا، وهذا ما أكده المبحوث 19 "**لا دخلت الحركة المحليات بالتكتل في بعض الولايات ومستقلة في بعض الولايات، والسبب هو ضعف أطراف التكتل على مستوى المحلي**"[1]، وهنا لا بد لنا من التأكيد على ضعف التكوين لدى المناضل أو المرشح داخل التحالف في بعض الولايات ومدى قدرته على مسايرة المشهد لسياسي، وهنا يجب أن نؤكد على حالة القطيعة ما بين تشريعات ومحليات وهو ما أنتج أقلية تحتكر العمل السياسي، و أغلبية ضعيفة على مستوى القواعد والهياكل وهذا ما أكده المبحوث 32 "**الحركة كما قلنا عند تحالفنا مع تلك الأحزاب وجدت رؤوسا بلا هياكل أو جذوع وقد ظهر الخلل جليا بعد انتكاسة الانتخابات التشريعية**"[2]، ما يفسر أن ظرفية التحالف لم تساعد في بنائه داخليا وفق سياسة مشتركة وإنما كانت مصدرا للإنفصال على مستوى الهوية الحزبية وكيفية إندماجها تحت وعاء حزبي واحد بغض النظر على الإختلافات، والنزاعات التاريخية مما أفرز حالة من التعصب

[1] رقم المقابلة 19، 19-11-2020، 11:24.

[2] رقم المقابلة 32، 04-04-2021، 15:23.

للأشخاص والأفكار بدل البرنامج وهو ما شكل نوعا من الإختلال الداخلي خاصة لدى حركة مجتمع السلم والتي تمتلك أكبر وعاء انتخابي ولكن لم تستغله، وهو ما فسح المجال أمام النهضة والإصلاح لتعزيز صفوفها خاصة في بعض المناطق من الوطن، وبالتالي حركة مجتمع السلم أسست للعمل التنظيمي ولم تؤسس للعمل الحزبي بل كانت جزءا من الترويج السياسي للأحزاب الأخرى، وتحقيق مكاسب وهو ما صرح به المبحوث 27 " **كل تحالف مبني على أهداف آنية عادية كغنائم سياسية مآلها الزوال، لابد من التفكير في شيء أعمق وإلا بلاش**"[1]، أي أن الحركة فيما بعد 2012 دخلت ما يشبه بمر حالة التيه، وترمد المناضلين محليا، فهناك من دخل المحليات ضمن التحالف وهناك من دخل بعزل عنه، كلها ممارسات تشير إلى تراجع قيم الانضباط عند مناضلي الحركة وهو أمر غير مقبول داخل التيار السلامي، وفي نفس الوقت كلها مؤشرات جعلت الحركة تفكر بشكل جدي في إعادة نظر شاملة وكاملة في مواقفها وطريقة تعاطيها مع الشأن السياسي.

ونتيجة ذلك انتهى التحالف الى طريق مسدود لا غالب ولا مغلوب على مستوى الداخلي وحتى على مستوى العلاقة مع النظام في ظل وجود ثلاث أحزاب إسلامية، ما أكده **عبد الناصر جابي** "إن المعارضة السياسية تشكو من حالة إنقسامية ثقافية حادة جعلتها ترفض العمل المشترك حتى في حالة نفس التوجه الإيديولوجي أو العائلة السياسية ولا يزال ذلك سائدا... بين حركة مجتمع السلم، تلك الأحزاب التي كونها وقادها عبد الله جاب الله كالنهضة والإصلاح والعدالة والتنمية ذات التوجه الإسلامي"[2]، ما يفسر حالة الانقسامية داخل الكيانات الحزبية الإسلامية، وأن خيار التحالف جاء فقط للم الشمل، ولم يؤسس لخيار البحث عن منافذ للوصول الى السلطة بمشروع إسلامي مشترك وإنما إستنساخ للمشهد العربي المتمثل في وصول الإسلاميين الى هرم السلطة في مصر وتونس، وهو ما غاب في الجزائر لغياب إرادة حزبية فعلية داخل التيار الإسلامي، وهذا ما صرح به

[1] رقم المقابلة 27، 02-02-2021، 18:43.

[2] عبد الناصر جابي، **وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة**، سلسلة تقارير: مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2016، ص4.

المبحوث 35" **التحالف كان خيار شخصي للقيادات الثلاثة ولم يكن وفق استراتيجي واضحة ومتينة**"[1]، وتأسيسا على ذلك غياب حلقة الربط بين الهرم والقاعدة، خلق نوعا من الضبابية في فهم مخرجات التحالف وألياته لدى المناضلين خاصة في ظل وجود خلفية إسلامية مشتركة، وسلوكيات مختلفة تتمحور حول الطموح الحزبي وفي النقيض هناك من المبحوثين يؤسسون لفكرة فك الشراكة مع التحالف في النظام البوتفليقي وممارساته التقليدية، في نظرهم المبنية على التزوير كانت سببا مباشرا في خروج الحركة من التحالف قبل محليات نوفمبر 2012 وهذا ما أكده المبحوث 09 "**خروج الحركة من التحالف جاء بفعل إستمرار عقلية التزوير التي كانت تمارسها السلطة أنداك وفي ظل الشفافية يمكن الحكم بفشل التحالف أو نجاحه إما أن يزور ضدك وتتهم شريكك**"[2]، وهذا ما يدعونا الى القول أن ذهنية الضحية والتي أصبحت موضة للحركة بعد موعد انتخابي والمتمثلة أساسا في التزوير كأداة لرفع الحجة حول النتائج النهائية، فالحركة التي تقر بوجود التزوير وبأنه سيفسد المحليات كما أفسد التشريعيات، نجده تدخل المعترك الانتخابي وهذا دليل واضح على أن الحركة لم تعد قادرة على مواجهة النظام وإحراجه، رغم كل ممارساته التي أصبحت غير ابهة بكل مكونات الساحة السياسية في الجزائر، لكن المشكلة كل الأحزاب على إختلاف توجهاتها ظلت تندد بالتزوير من جهة لكنها تحرص من جهة أخرى على المشاركة في كل إستحقاق إنتخابي، وبدل أن تؤسس للقطيعة مع النظام نجدها تقاطع شركائها في تحالف الجزائر الخضراء.

إن خروج الحركة من عباءة التحالف بشهادة المبحثين لا يمكن إرجاعه الى السلطة بالرغم من إعتراف بعض المبحوثين، وإنما يرجع أساسا الى ظرفية تشكيله وغياب استراتيجية واضحة موازاة مع السياسة البراغماتية في تحقيق مكاسب مع السلطة ساهمت في فشله، وساعدت الحركة في البحث عن منافذ وآليات جديدة بعيدا عن التحالف كخيار لم يصبو للنتائج المرجوة، وإنما زاد من انقساماتها في ظل التنازلات السياسية سوآءا مع

[1] رقم المقابلة 35، 03-05-2021، 15:08.

[2] رقم المقابلة 9، 17-09-2020، 16:45.

أحزاب التحالف، وحتى مع السلطة طيلة 16 سنة، ما جعلها تعيد ترتيب بيتها الداخلي إبتداءا من المؤتمر الخامس وإنتخاب عبد الرزاق مقري رئيسا لها والذي أكد بقوله" أنه سيعمل مع أبناء حركته للخروج من الوضع الشاذ في علاقة الأحزاب مع السلطة في الجزائر، فلا يمكن الحزب مشارك في الحكومة أن ينتقد النظام، ولا لحزب في المعارضة أن يدعم السلطة على طول الخط "[1]، وهو تصريح مباشر على تغيير نمط العلاقة مع النظام من المشاركة الى المعارضة، والعمل على لم شمل أبناء الحركة بعيدا عن الخلافات والصراعات في ظل عرضه أطروحات تحديثية سايرت فترة ما بعد 2010 وجعلت الحركة ما بعد 2013 قوة سياسة معارضة منظمة داخليا ومعبئة خارجيا من طرف المناضلين، هذا الخطاب الذي اعتبر رسالة واضحة للمنشقين من اجل العودة، خاصة جناح عبد المجيد مناصرة الذي ضل وفيا للمد الاسلامي، أما عمار غول فكان واضا انه قد اختار السلطة وبدون رجعة، حتى أن حزبه لم يعد يمت للتيار الاسلامي بصلة، وأصبح اكثر ميلا للتيار الوطني، وربما كان عمار غول يسعى ليكون بديلا عن أحزاب السلطة، في حالة وصول الربيع العربي للجزائر، وهذا من خلال التسمية تجمع أمل الجزائر، أي أنه بديل لكل ما هو موجود، لكن هذه المشروع أيضا منى بالفشل وتحول عمار غول وحزبه إلى زبون اخر في صف طويل من الأحزاب الزبونية التي يحسن النظام الجزائر صناعتها والتعامل معها، وهذا ما أجمع عليه المبحوثين، أي أن الحركة بعد 2012 وفي ظل قيادة عبد الرزاق مقري بدأت بالفعل مرحلة جديدة وستنعكس ملامحها على واقع الحركة وادائها السياسي.

**1-5- المؤتمر الخامس: حركة مجتمع السلم وخيار المعارضة:**

إن تاريخ الحركة النضالي في المجال السياسي مر بعدة إرهاصات خاصة في مرحلة الانفتاح السياسي ووصول الجبهة الإسلامية الى سدة الحكم، وما تبعه من أعمال أدت الى توقيف المسار الإنتخابي في جانفي 1991، في ظل الحركية تعددت التصريحات

[1] توفيق بوقاعدة، **إخوان الجزائر يختارون المعارضة ويستعدون للمواجهة مع السلطة**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.dw.com ، بتاريخ 2013/05/17

حول موقف الإسلاميين من هذه الأحداث، وقد مثل موقف محفوظ نحناح المؤيد لما حدث ردة فعل من الإسلاميين حول تأييده لفكرة وقف المسار الإنتخابي، وقد علل ذلك بمصلحة البلاد ونبذ كل ما هو عنف وحرب أهلية ويعتبر هذا الموقف تصريحا لدعم خيارات النظام، وقد تجلت أيضا مواقف الحركة من خلال المشاركة في مختلف المواعيد الانتخابية كحليف للسلطة، وقد مثلت الإنتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995 أول تصريح فعلي للمشاركة كاستراتيجية تلتها تشريعيات جوان 1997 ، ومن ثم رئاسيات أفريل 1999، التي أعتبرت نقطة مفصلية للحركة من خلال إقصاء مرشحها الشيخ محفوظ نحناح لحجة عدم توفر الشروط المحددة في الدستور، وبالتالي أصبح خيار المشاركة الاستراتيجية على المحك ويضع الحركة أمام خيارين: المشاركة أصبحت ممنوعة قانونيا، الإنسحابية كانت ولا زالت مصنوعة منهجيا[1]، كرست الحركة خيار المشاركة قبل 2003 كآلية وضرورة اقتضت الأحداث السياسية والمجتمعية ما بعد 1991 التي فرضتها بحكم المصلحة المشترك في نظر الشيخ محفوظ نحناح، مع المحافظة على مبادئ الحركة ووعائها الإنتخابي، أي أن الشيخ بحنكته السياسية أراد الدخول والتمرس داخل دواليب السلطة كحتمية فرضتها الحركية المجتمعية طيلة سنوات التسعينات، كما أن هذا الخيار عرف عدة إنتقادات من أطياف التيار الإسلامي، معتبرين هذ المواقف داعمة للنظام مبنية على تحقيق مكتسبات و مصالح فردية، وغير دائمة للمواقف التيار الإسلامي في صورة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وقد بقيت فكرة المشاركة الاستراتيجية كنهج بعد وفاة مؤسس الحركة شيخ محفوظ نحناح كنهج ترسخ لدى الكادر خاصة عند رئيسها الشيخ أبو جرة سلطاني الذي كان أول الداعمين لفكرة الإندماج في دواليب السلطة معتقدا أن الجزائر تبنيها كل أطياف الحزبية، وقد مثل التحالف الرئاسي بعد رئاسيات 2004 مؤشرا صريحا لإختيار الحركة المشاركة الاستراتيجية كبديل للوصول الى السلطة، ومن ثم تغيير شكلها مما خلق لها أزمات داخلية

[1] فاطمة الزهرة، أحمد بن يحي ، مولود مسلم، **المشاركة السياسية لحركة مجتم السلم: دراسة في المفهوم، الأهداف والتحديات**، مرجع سابق، ص232.

مهدت للانشقاق لاحقا، وإذا أخذنا مثالا نجد بعض القيادات والكوادر فيها يعرفون لاحقا بحركة البناء الوطني رافضين لكل ما هو مشاركة ومطالبين الشيخ أبو جرة سلطاني الإنسحاب من الحكومة وعلى خلاف ذلك بعد تأسيس حركة البناء، بعد انشقاق كوادرها لعبت دورا سياسا بارزا على مستوى التموقع داخل النظام، وهو ما يؤكد بقاء البيت الحمسي نموذجا لنهج المشاركة برغم من إختلاف دلالات الأحزاب بعد الانشقاق، هذا ما صرح به المبحوث 12" **خيار المشاركة اتبعه جل كوادر التيار الإسلامي خدم لمصالحه وما حججهم إلا واهية، وخير دليل قيادي التغيير وحركة البناء**"[1]، ما يفسر أن حركة تحت مظلة الشيخ محفوظ نحناح أو الشيخ أبو جرة سلطاني كرست للمشاركة كنموذج لتقمص دور التغيير السياسي السلس كواجهة، وتضييق على المخالفين لهذه الآلية خدمة لمصالحهم الداخلي في ظل غياب تنوع سياسي وقيادي على مستوى الحركة، وهنا يجعلنا أمام معضلة أخرى وهي أن آلية المشاركة أو عدمها جعلت الحركة تقبل بقواعد اللعبة النظام وخياراته، وتفقد ثقلها السياسي ووعائها الإنتخابي أمام السلطة، وأمام أحزاب المعارضة، وبالتالي أزمة الحركة الداخلية أزمة نخب التي لم تساير المشهد السياسي بعد وفاة الشيخ محفوظ نحناح ومخرجات إختياره المشاركة، بل كرست هذا الحظ برغم مآلاته السلبية على الحركة داخليا وحتى خارجيا وهذا ما صرح به المبحوث 21 "**خيار المشاركة ترك الحركة في غيبوبة سياسية استغلها بوتفليقة لصالحه**"[2] وهي حجة حول غياب الحركة سياسيا نتيجة قبولها المتوقع داخل أسوار النظام.

إن فترة الحرس القديم للحركة أي قبل 2013 لم ترتبط زعامتها السياسية بالموضوعية في العمل التنظيمي الداخلي وفتح المجال أمام الكوادر، وإنما اتسمت بالزعامة على المناصب في إطار الخيارات الذاتية، والتي كلفت الحركة إنشقاقات نتيجة غلق الحوار السياسي، وإقصاء عناصر الكفاءة، ما جعلها تقع في فراغات رهيبة سياسيا لم تستطع ملئها نتيجة التصور الخاطئ لخيار المشاركة، ونتيجة الحنكة السياسية للنظام

[1] رقم المقابلة 12، 05-10-2020، 14:24.

[2] رقم المقابلة 21، 28-11-2020، 13:07.

في احتواء الحركة ورجالاتها، و تقديم الحركة في واجهة الأزمات السياسية، أي أنها فترة تميزت بقيادة رخوة ومرتبكة، وغير قادرة على حسم موقفها من الناظم رغم كل ما حدث، لكن كل هذه الممارسات ستميل إلى التغيير بعد المؤتمر الخامس الذي سيحاول وضع خطة عمل لاستعادة الحركة واستعادة مكانتها قبل الانفتاح على السلطة، خاصة ان كل ظروف الانفتاح لم تكن متوفرة.

كما أن الشخصيات المنشقة عن الحركة والتي اتبعت خيار المشاركة للمدرسة النحناحة ما بعد 2008، أسست أيضا لقواعد اللعب السياسية الداعمة لقرارات السلطة، برغم من حداثة أحزابها، إلا أن سلوكيات كوادرها والتي تمرست في دواليب السلطة، لم تستقبل فكرة الإقصاء داخل الحركة الأم كما حاولت السعي المستمر الى الحفاظ على التواصل العضوي مع السلطة، بدعمها اللامشروط لسياستها للمحافظة على مصالحها، أمثال عمار غول الذي أسس حزب تاج لما قررت حمس الخروج من الحكومة وبرغم من حداثة حزبه إلا أنه وفي ظل مشاركته الحكومة لم يلقى صدى كبير في بداياته نظير تموقعه السياسي وكذا غياب رأس المال السياسي، لكن سرعان ما أصبح شخصية بارزة وإستطاعة افتكاك العديد من المقاعد البرلمانية التي انشقت وإنضمت اليه وحتى داخل مجلس الأمة استطاعة وبدعم من النظام احداث شرخ داخل منتخبي الحركة، كل هذه الممارسات كانت تخيف الحركة من أي مواجهة مباشر ة مع السلطة، التي لا تزال تسيطر على المشهد السياسي ككل.

إضافة الى أن خيار المشاركة و ماتبعه من إفرازات جعل الحركة بعد المؤتمر الخامس تؤسس لإنطلاقة مرحلة جديدة مثلت نهاية عهدة الرئيس أبو جرة سلطاني، وبداية عهدة الدكتور عبد الرزاق مقري كمرحلة جديدة في تاريخ الحركة اتسمت بالجرأة السياسية في اختيار آلية المعارضة بدل المشاركة، وقد مثلث تشريعيات ماي 2012 مرحلة مفصلية في تاريخ الحركة في فك الارتباط مع النظام وعدم المشاركة في الحكومة بالإضافة الى رياح الربيع العربي والتي شكلت نوعا من الوعي السياسي في إستخدام

وتوظيف مخرجاته وفقد أكد الدكتور عبد الرزاق مقـري ل "العربيـة موقفـه الـرافض للمشاركة في الحكومة بقوله " الحركة حسمت موقفها في عدم المشـاركة فـي الحكومـة بسبب إخلال السلطة في الجزائر بإلتزاماتها بشأن إحترامها إرادة الشعب وإطلاق الحريات السياسية والمدنية، وهذا لا يشجعنا على الاستمرار على خيـار المشـاركة [1]، وبالتـالي الحركة نهجت توجها سياسيا جديدا بمعزل عن النظام السياسي وهو ما جعلهـا تسـترجع هويتها الفكرية والثقافية، قبل الهوية السياسية التي فقدتها في ظل إرتمائها فـي أحضـان النظام وأهم ما يميز شخصية عبد الرزاق مقري هو فتح النقاش وإستشارة للقواعد في كل القرارات السياسية وهو ما كان مغيبا في فترة سابقة، أي بداية عصر المعارضة وبدايـة مرحلة التنسيق مع القواعد الشعبية، وإهمال دعوات السلطة، حيث كان يسعى إلى العـودة إلى صفوف المعارضة كحزب مهم، وفي نفس الوقت استقطاب المنشقين من خلال خطاب إسلامي موجهة ايضا للقواعد الشعبية من أجل العودة إلى المشاركة والتصـويت لصـالح الحركة، التي ستعمل لصالح مناضليها.

إن خيار المعارضة التي أفرزها المؤتمر الخامس ساهم في إقصاء الكوادر مشاركة في مشروع المشاركة سالفا من المناصب الحساسة داخل الحركة، ورسخ لمبـدأ الـرأي المخالف بين كل الفاعليين داخل حقل الحركة، خاصة المناضلين وأسس لمنظورين: خـط المعارضة أي كيف نعارض؟، وهو ما ساعد كثير الشيخ عبد الرزاق مقري فـي تحليـل وتفكيك خيار المشاركة حتى لا يقع في أخطاء مستقبلا، و أسلوب القيادة من خـلال فـتح مجال الحوار والنقاش البناء على المستوى الداخلي، و الخطاب السياسي المعتـدل البعيـد عن الشخصانية والتمرد السياسي الذي أفسد مؤسسات وهياكل الحركة في فترات سـابقة، وهما نقطتان تمثلان الإشكال لدى التيار الإسلامي ككل، أي أن عبد الرزاق مقري حـاول تفكيك مشاكل الحركة داخليا من خلال فتح مجال الحوار وإقصاء كل من كرس للمشاركة المجانية في رسالة واضحة للحمسيين جميعا أن المشاركة لـم تعـد مطروحـة كخيـار

[1] عثمان لحياني، **إختيار شخصية معارضة للسلطة على رأس إخوان الجزائر**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.alarabia.net ، بتاريخ 5 ماي 2013، الساعة 03:32

السياسي، وأن المرحلة القادمة ستكون في صفوف المعارضة، والتركيز سيكون على إعادة تقوية الحركة داخليا وأهم شيء هو إنهاء حالة الانشقاق ودعوة كل القيادات التي رحلت عن الحركة إلى العودة من أجل إعادة إطلاق مشروع سياسي جاد وبعيدا عن التوجيهات والاملاءات الخارجية.

واستخلاصا لما سبق نجد سياسة الحركة التي امتزجت بين خيار المشاركة والمعارضة في ظل التعددية الحزبية والى غاية 2014 اقترنت بسلوكيات كوادرها خاصة قبل المؤتمر الخامس، على سبيل المثال الشيخ محفوظ نحناح مارس دورا كاريزماتيا في توليه القيادة بمعنى أن زعامته السياسية إقترنت بالمنصب، وأما أبو جرة سلطاني باعتباره من الحرس القديم الذي حمل مشعل المشاركة بعد توليه الرئاسة وتسييره الحزب بعقلية الشيخ في ظل غياب معارضة فعلية داخل الحركة فأخطئ في خياراته خاصة في ظل الانشقاقات، وإستفاد سياسيا من خلال المناصب، أم خيار المعارضة الذي تبناه عبد الرزاق مقري أحدث قطيعة بين تلك الممارسات للحرس القديم ، وأسس لفكرة الرأي المخالف بمعزل عن النظام داخل كيانات الحزب بهدف بناء وعاء انتخابي جديد مؤيد لسياسة الحركة، أي تكريس المقاطعة وبشكل حازم مع السلطة التي لم تقدم أي تنازل رغم كل محاولات الحركة خلق نوع من التقارب والتوافق، مما أثر على تاريخ الحركة وشعبيتها، وبذلك مرحلة عبد الرزاق مقري ستشكل نقلة نوعية في تاريخ الحركة وستساهم في توحيد الصف الحمسي، بعد جملة من الواقف التي كانت حاسمة اتجاه السلطة، بما فيها الموقف من رئاسيات 2014.

**1-6- رئاسيات 2014: حركة مجتمع السلم بين تصحيح المسار وتقديم المترشح:**

حملت الانتخابات الرئاسية 2014 عدة إفرازات بدأت من سنة 2011 واكتملت خيوطها سنة 2014 ، وقد عرفت هذه الفترة عدة تغيرات على مستوى البنى السياسية الحزبية بمختلف توجهاتها، وحتى على مستوى السلطة ومدى تجاوبها مع التغيرات التي فرضتها تداعيا الربيع العربي على المجتمع الجزائري، والتي استطاعت أن تختزلها جملة

من الإصلاحات السطحية، أما على المستوى الأحزاب فقد فتحت المجال لتشكيل أحـــزاب جديدة وبرغم من حداثتها لم تغير من شيء وإنما فككت الساحة الحزبية سواء عن طريق الانشقاقات، أو حتى دعم خيارات النظام البوتفليقي، وإذا عدنا الى التيار الإسلامي وبعـــد تفككه بعد تشريعات ماي 2012 حاولت حركة مجتمع السلم التسويق لخيـــار المعارضـــة كآلية أفرزتها فعاليات المؤتمر الخامس، تولدت عن قناعة رئيسها الدكتور عبـــد الـــرزاق مقري ومناضليها بضرورة قيادة مشروع جديد بمشاركة كل الفاعلين داخل البيت الحمسي وبمعزل عن خيارات النظام البوتفليقي على خلفية المشاركة غير الفعالة داخـــل دواليـــب السلطة، والتي كان جوهرها يكمن في قبـــول قواعـــد لعبـــة النظـــام والنتيجـــة أن رواق المشاركة الحمسية طيلة 16 سنة لم يحقق المعادلة السياسية في الوصول الى سدة الحكـــم، ولم تحقق المعادلة الشعبية في كسب المشروعية خاصة بعد تشويه النظام للتيار الإسلامي، ولذلك ينبغي أن نقول قرار فك الارتباط بكل مؤسسات الدولة أفرزتـــه أولا عـــدم قـــدرة الحركة على تبني عملها السياسي، ما أفقدها أدائها السياسي، وأيضا التوترات السياسية ما بعد 2010 والتي حاول الرئيس عبد الرزاق مقري توظيفها لصالحه بحكم أنه حاول مـــن البداية لم شمل كل الأحزاب المنشقة على الحركة وهي الجرأة التي كان يمتاز بها كما أنه فتح المجال أيضا أمام كل أعضاء البيت الحمسي حرية التعبير سواء في اللقاءات حزبيـــة أو حتى لقاءات غير رسمية، وهو ما كان مغيبا في فترات سابقة، وبالتالي الـــرئيس عبـــد الرزاق مقري في ظرف سنة حاول تصحيح وبناء مفاصل الحركة على المستوى الداخلي أولا، ومن ثم البحث في الوصول الى الحكم ما يفسر على أن مشروع الحركة مستقبلا هو مشروع وحدوي يضم مختلف الأطياف المعارضة لكسب الرهان، بعيـــدا عـــن سياســـات الدولة خاصة قبل رئاسيات 2014، وهنا يجب أن نؤكد نقطة وهي أن فكر الرئيس عبـــد الرزاق المعارض في بداياته كان يقتصر على حركة مجتمع السلم ليتوســـع لاحقـــا لـــدى مختلف الأطياف الحزبية الأخرى تحت مشروع الإنتقال الديمقراطي السلمي، وقـــد علـــل ذلك بضرورة إعادة بناء جزائر جديدة في ظل التوترات السياسية، وقد مثلت الإنتخابـــات

الرئاسية 2014 نقطة أولى في تاريخ المعارضة الفعلية للنظام البوتفليقي في ظل الظروف الإستثنائية المتمثلة في مرض الرئيس ومدى قدرته على مواصلة الحكم، وكذا التشكيك الدولي في سياسة الجزائر الداخلية والتي كانت تدعوا الى التغيير السلمي بداية من 2011، بالمقابل إختارت الانغلاق السياسي، وتفكيك كل معارضة سياسية لصالحها، ويجدر بنا التطرق هنا الى الرئيس عبد الرزاق مقري الذي حاول استغلال هذه النشاط لصالحه من خلال تزكية ممثل عن التيار الإسلامي للرئاسيات في حال دخولها، ما يؤكد حالة التردد بداية موقفه من الرئاسيات بالترشيح أو المقاطعة، والبحث عن البديل الإسلامي بالتحالف بين مختلف التوجهات الحزبية كآلية الفرض مترشح يلقى الدعم الشعبي، وهذا ما أكده بقوله الحركة سوف تعمل على إستمرار في البحث عن تحالف مع قوى المعارضة من كل التيارات، كما أكد أن حزبه سوف يعمل على تكثيف التشاور مع شركاء الحركة في تحالف الجزائر الخضراء وباقي الأحزاب الإسلامية ومجموعة السيادة والذاكرة للبحث عن موقف مشترك[1] ، وتماشيا مع ما تم ذكره في إثراء العمل السياسي الديمقراطي، الذي تبناه الرئيس عبد الرزاق مقري على مستوى الساحة السياسية، يجعلنا أمام حتمية إدراك أن الإسلاميين إذا كان لهم القدرة على المنافسة السياسية في النظام وكذا القدرة على البقاء على نفس النهج حتى في حالة التحالف مع تيارات وأحزاب أخرى ومدى قدرة الكوادر على التعبئة الشعبية في ظل تراجع شعبية الحركة، وهذا ما أفرزته نتائج تشريعات ماي 2012 وسيطرة النظام على مفاصل اللعبة السياسية ، وهذا ما أكده المبحوث 17 "**عدم دخول الحركة في الإنتخابات الرئاسية راجع لعدم الوضوح و الكولسة فقررت عدم الدخول لأن نتائجها معلومة مسبقا**"[2]، ما يفسر ما جاء به الرئيس مقري في ظرف وجيز لم يمكن تحقيقه لعدة محددات لعلها أبرزها المحدد الخارجي المتعلق بالتحالف مع التوجهات الأخرى وضماناتها على المستوى النظري، أم على المستوى الإجرائي

[1] **مقري أحد خيارات حمس في رئاسيات 2014** ، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2013/1/24

[2] رقم المقابلة 17، 31-10-2020، 12:06.

التحالفات أنها أثبتت أنها كيانات فاشلة وهذا ما أثبته تحالف الجزائر الخضـــراء وبالتـــالي الإنسجام بين مختلف القيادات والمناضلين يعتبر بطولة سياسية يصعب تحقيقها، فما بالـــك بتزكية مترشح وهذا ما أكدته الباحثة **أمال بوبكر** بقولها "أن الإسلاميين أصبحوا مجبـــرين على التعامل مع القوى السياسية الأخرى مما جعل من المستحيل التوافق على مرشح واحد في الإنتخابات الرئاسية [1]، وهذا ما يؤكده أيضا المبحوث 38 " **الحركة لم تـــراهن علـــى الرئاسة بل راهنت على إصلاح السياسي بمشاركة مختلف الأحزاب السياسية** "[2]. أي أن الحركة لم ترد أن تغامر بالمشاركة في إنتخابات كانت واضحة النتائج، وفي نفس الوقـــت كانت تبحث عن مرشح قوي تدعمه حتى وأن كان من خارج التيار الاسلامي، في رسالة الى المعارضة بأن الحركة فعلا خرجت من عباءة النظام.

إن قرار عزوف دخول الحركة بمترشح لرئاسيات 2014 برغم من إستفادة الحركـــة من مخرجات الربيع العربي وخاصة بعد ظهور الثورات المضادة للأنظمة الإستبدادية لـــم تستطع توظيفه لصالحها قبيل رئاسيات 2014 نظير بحثها عن تحالفات خـــارج التوجـــه الفكري الإسلامي، بدل البحث عن بديل داخل الحركة وهو مالم تحققه فـــي ظـــل غيـــاب توافق سياسي بين مختلف التيارات الحزبية، ما جعل خيار المقاطعة البديل الأنســـب فـــي نظر رئيسها، وأن المبادرات هي خيار فاشل، وقد اعتبر البعض ومن بيـــنهم ابـــو جـــرة سلطاني أن ما قام به الرئيس عبد الرزاق مقري فلكلور سياسي في ظـــل فشـــل دعايتـــه للبحث عن البديل داخل البيت الحمسي أو البيت الإسلامي، وإنما أراد كسب شرعية أكبر من خلال التقرب من مختلف التوجهات الحزبية الأخرى ، وهو ما يحسب عليه في مسألة تغيير الفشل بالنجاح، وهو ما ركز عليه داخليا في لم شمل وكسب ثقة المناضل، وخارجيا في تلميع صورة الحركة لدى المواطن في ظل بنية تقصي كل ما هو إسلامي ، وهذا مـــا أكده المبحوث 22 " **الحركة حينها لم تكن أولوياتها الرئاسيات وكانت تعلم أن بوتفليقـــة**

---

[1] **إســـلاميو الجزائـــر يقـــاطعون الرئاســـيات وشـــعبيتهم تتراجـــع**، مقـــال متـــوفر علـــى الموقـــع الإلكترونـــي www.aljazeera.net ، بتاريخ 2014/04/14.

[2] رقم المقابلة 38، 19-03-2021، 16:43.

**لن يترك الكرسي بالسهولة ولذلك الحركة رفضت أصلا العهدة الرابعة"**[1]، أي أن مقـــري ففي هذه المرحلة كان يعمل على بعث رسائل التطمين أن الحركة قد أنهت كل علاقتها مع النظام أنها لن تدعمه حتى وإن دعمت مرشح من خارج توجهها، يكون قوي وقادر علـــى منافسة النظام وهذا ما كان غائبا حسب المبحوثين، وبذلك فالحركة كان مصيرها المقاطعة وهذا ما حدث فعلا.

إن طموح السياسي للرئيس عبد الرزاق مقري في الدخول غمار الرئاســيات 2014 بمترشح عن الحركة اصطدم بواقعية النظام في احتواء وإغلاق اللعبة السياسية أمام كـــل إنتقال ديمقراطي، ما يدعونا الى القول أن الحركة حتى ولو وصلت الى دواليب الرئاســة لا يمكنها مسايرة مرحلة ما بعد 2014 نتيجة عدة عوامل أهمها حالة التشظي التي عاشتها ما قبل 2013 نتج عنها إنقسامات وإنشقاقات وكذا إفراغ كياناتها من المناضلين في ظـــل تراجع شعبيتها أمام أحزاب السلطة، ومن هنا نعتقد على أن النظام يشوه التعددية والإنفتاح في بداياته من خلال خطابه الإعلامي المعادي للتيار الإسلامي الذي مارســه شخصـــيات محسوبة على السلطة بالإضافة الى الخطاب الذي مارسه أبو جرة سلطاني اتجـــاه عبـــد الرزاق مقري حول رئاسة الحركة كلها عوامل ساهمت في رفض الحركـــة الرئاســيات وهذا ما أكده المبحوث 5 " **بغض النظر عن قوة النظام وسيطرته على مفاصـــل اللعبـــة السياسية، رأينا أنه لا جدوى من المشاركة في الرئاسيات بالنسبة لحز ذو توجه فكـــري إسلامي، كما أنه لا جدوى من نتائج إنتشار الفساد لاحقا**"[2]، و استخلاصـــا لـــذلك فـــإن موقف الحركة من الرئاسيات 2014 جاء رافضا لكل تغيير سياسي ببقاء الـــرئيس عبـــد العزيز بوتفليقة في سده الحكم، أولا لتبرئة ذمتها، وثانيا لعدم شرعية خيار النظام، وكـــذا إبعاد الإسلاميين من خانة الحرج السياسي والشعبي، فوضعية الرئيس الصـــحية وبـــروز محيطه في التصرف نيابة عنه، جعل الحركة لا تغامر بتزكية بوتفليقة او دخول انتخابات

[1] رقم المقابلة 22، 12-12-2020، 17:49.

[2] رقم المقابلة 5، 13-08-2020، 10:56.

تديرها الدائرة الضيقة للرئيس، وهنا كانت المقاطعة من اهم الخيارات التي تبنتها الحركة في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

تعتبر مرحلة ما بعد 2012 مرحلة حاسمة في تاريخ الحركة، حيث أنها وجدت نفسها أمام العديد من المتغيرات التي كان من الممكن توظيفها في الوصول الى السلطة، لكن تراجع الحركة عن مسارها كحزب سياسي إسلامي من المفروض أن يكون في وضعية المعارضة، لنظام يعتمد على تيارين أحدهما وطني عروبي والاخر ديمقراطي علماني، لكن سوء التقدير جعل الحركة تندمج في تحالف غير منسجم ولا مقبول أخلاقيا ولا فكريا، فرض عليها تحمل جزء كبير من إخفاقات النظام رغم عدم إستفادتها المباشرة من ذلك التحالف، وهذا ما أثر عليها جماهيريا، وأفقدها قواعدها الشعبية، وأدى إلى إنشقاق الكثير من القيادات، لكن مخرجات الربيع العربي وتحوله إلى ربيع اسلامي في كل من تونس ومصر، وحتى المغرب الاقصى، حيث استطاع التيار الاسلامي ومن خلال مواقفه الثابتة تحقيق نوع من الانتصار شعبيا وفي نفس الوقت شبه تقاسم للسلطة بينه وبين السلطة تحت رعاية المؤسسة الملكية، بينما الربيع العربي كانت نتائجه كارثية على التيار السلامي في الجزائر، خاصة حركة مجتمع السلم، التي وجدت نفسها تائهة وبدون وجهة واضحة، إضافة الى عدم قدرتها على إعادة تجميع نفسها، بعد أن انقسمت الى ثلاثة أحزاب سجلت كلها نتائج جد ضعيفة، وحتى الحركة والتي دخلت تشريعيات 2012 تحت تكتل إسلامي، تشكل في ظروف خاصة وبدون تفاهمات حقيقية، مما جعلها خارج العملية الانتخابية، ولم يستطع حتى استمالة الوعاء الانتخابي الاسلامي، مما حتم على الحركة الانشقاق مرة أخرى عن التحالف، واعتباره تجربة ظرفية وغير ناجحة، حيث ساهم المؤتمر الخامس في إعادة بعث الحركة من جديد، من خلال حسم موقفها من السلطة، ومن العملية السياسية ككل، وعودتها الى المعارضة، وهذا ما تجل بعد 2013، وبداية تجلي ملامح مرحلة عبد الرزاق مقري، الذي وضع جملة من الأولويات أهمها توحيد الصف الحمسي، وفي نفس الوقت إحداث قطيعة فعلية مع السلطة، وهذا ما تجلى مع

رئاسيات 2014، والتي كان النظام أثناءها بحاجة إلى مرشحين من مختلف الاحزاب لإضفاء نوع من الجدية على تلك الانتخابات في ظل مرض الرئيس، وهنا اتخذت الحركة ربما أقوى مواقفها حيث رفضت المشاركة ورفضت تزكية الرئيس واعتبرت ترشحه غير شرعي، اذ يمكن القول ان 2014 كانت بمثابة البداية الفعلية لتوجه حركة مجتمع السلم في ظل قيادة عبد الرزاق مقري.

## 2- حركة مجتمع السلم من التحالفات الخارجية إلى إعادة استقطاب المنشقين:

إن مرور الحركة بعدة تجارب بعضها كان سلبي وله اثار عميقة على الحركة وشعبيتها وحتى موقعها داخل الخارطة السياسية خاصة مرحلة الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، حيث تميزت الطبقة السياسية عموما بالتراجع والتبعية، وفقدان القدرة على التأثير أو مجابهة النظام، لكن خطورة تلك المرحلة كانت أكبر على التيار الاسلامي بصفته تيار عريق وله امتداد تاريخي، حيث تقدم الأحزاب السياسية الاسلامية نفسها، بأنها وريثة التيار الإصلاحي في الجزائر وأن جذورها تمتد غلى عهد الحركة الوطنية، وهو تيار مارس المعارضة منذ الاستقلال وحظي بالاحترام شعبي، وحتى من أطرف خصومه الأيديولوجيين، كجبهة القوى الاشتراكية، لذلك فإن تخلي التيار بما فيه حركة مجتمع السلم عن لعب دور المعارضة السياسية الحقيقية، وتحالفها مع السلطة وبدون أي مكاسب حقيقية، جعل الحركة تفقد مصداقيتها، وتعيش حالة من التدني على مستوى الشعبية، لا سيما في مرحلة ما بعد 2008، واستمرار المشاركة الشكلية، وتعرض الحركة إلى عدة تصدعات وخروج الكثير من قادتها، وتأسيسهم لأحزاب تسعى هي الأخرى إلى مهادنة السلطة، كلها متغيرات أفقدت الحركة الاسلامية وزنها ومردوديتها السياسية، لكن مجريات الربيع العربي، ونجاح الاسلاميين دوليا وإقليميا دفع بالتيار الاسلامي في الجزائر إلى إعادة النظر في مساره، خاصة انه حقق اسوء نتائجه في الانتخابات، وذلك راجع إلى سيرورته المتذبذبة ومواقفه غير الواضحة من النظام، وبذلك تعرض إلى نوع من العقاب الانتخابي، حيث أصبح غير مرغوب فيه من طرف السلطة، وأيضا من طرف

الشارع، بعد أن فقد صلاحياته، من خلال ممارسات غير مفهومة وغير أخلاقية بمقاييس المعارضة لا سيما منها المعارضة الإسلامية، التي كانت حركة مجتمع السلم تمثلها، ولذلك حاولت الحركة بعد مؤتمرها الخامس أن تعلن عن التأسيس الثاني للحركة، وأن تعود الى مسارها السياسي التقليدي وهو المعارضة الحقيقة وفك الارتباط مع السلطة، وحتى مع التحالفات الانية التي تشكلت في ظل الربيع العربي، ومن جهة أخرى أصبحت تعمل على إعادة لم شمل الفرقاء الذين انشقوا عن الحركة تحت عدة ذرائع، وذلك عمل رئيس الحركة عبد الرزاق مقري الى تفكيك كل الملفات الدقيقة وابطال اسباب الانشقاق وفتح الباب امام المنشقين، وتذكيرهم بمسؤولياتهم التاريخية، وبان استمرارهم في الانشقاق هو خيانة للحركة وللتيار الاسلامي ككل، ولذلك نجح في استعادة بعض ملامح الحركة المعارضة وهذا ما ستنطر اليه من خلال هذه الجزئية، عن طريق العودة إلى تصورات وتمثلات المبحوثين كفاعلين محليين ومؤثرين في سيرورة الحركة.

**2-1- تحالف حركة مجتمع السلم: دلالات التشكيل والمكاسب:**

بعد عزوف الاسلاميين عن مشاركة في الانتخابات الرئاسية 2014 وما تمخض عنها باستمرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الحكم، واختيار حركة مجتمع السلم المعارضة كبدل عن المشاركة، وكمشروع في نفس الوقت لبناء نظام بديل، وهي خطوة تحسب لرئيسها عبد الرزاق مقري الذي اعتبر أن المشاركة في الحكومة هو تناقض مع الديمقراطية في ظل النظام البوتفليقي، وأن إحداث القطيعة من خلال المعارضة هو فعل سياسي واعي وطريق إلى تجسيد ديمقراطية حقيقية، وتحقيق مكاسب سياسية على المستوى الشعبي والنضالي، وهو ما ستعمل عليه الحركة في المرحلة القادة، أي إعادة ترتيب بيتها وتقوية جبهتها الداخلية وإستقطاب كل أبناء الحركة سواء المنشقين أو المقاطعين، أو من غيروا انتمائهم الحزبي، هذه النقاط اعتبرت أولوية لدى القيادة الحمسية الجديدة، التي كان عليها استعادة صورة الحركة داخليا والابتعاد به عن ممارسات المرحلة السابقة، قبل التفكير في مواجهة النظام، حيث كان عبد الرزاق مقري يؤمن بأن الحركة

غير مستعدة للمنافسة، إضافة إلى أن المشاركة في رئاسيات 2014، كان سيكون بمثابة الضربة القاضية للحركة، وهذا ما أجمع عليه المبحوثين، حيث يرون أن الامتحان الحقيقي الذي نجح فيه الدكتور عبد الرزاق مقري هو عدم مشارته في رئاسيات 2014، التي كانت مهزلة سياسية ومحاولة من طرف النظام لكسب الشرعية عن طريق إقحام منافسين لهم نوع من التأثير الجماهيري، لكن إستراتيجية مقري في إستعادة زمام المبادرة للحركة دفعه الى ترجيح كفة المقاطعة وهذا ما سيحسب له وسيساهم في نوع من الاستقرار داخل الحركة.

وبالتالي النشاط الحزبي لرئيس حركة مجتمع السلم، مثل الخطوة المهمة في تحقيق مشروعه المعارضة الخاص بالأحزاب التقليدية المعروفة بمعارضتها للنظام، ومما لا شك فيه ان خيار المشاركة وبرغم من سلبياته فقد حقق نوعا من الخبرة السياسية، نتيجة التوغل في دواليب السلطة وجعلها تحقق مكاسب استطاعت من خلالها الحركة تأمين وجودها القانوني بالمقابل فقدت وجودها الاجتماعي، وهذا ما جعل خياراتها السياسية بعد مجيئ عبد الرزاق مقري تستنسخ آلية المعارضة، وتوحد الصف السياسي قائم على نهج المغالبة، بعيد عن الخطاب الراديكالي الذي تبناه الاسلاميون فيما سبق، فالقيادة الجيدة تريد سياسة جديدة أي المعارضة دون تطرف، والمشاركة دون تفريط، فعبد الرزاق مقري أكد أن حركته من ضروري أن تكون في صفوف المعارضة، وأن المعارضة لا تعني الصدام، بل هي قوة ضغط ناعمة لخلق حركية وديناميكية داخل المشهد السياسي، فهو لا يريد صدام مع السلطة التي كانت في أقوى مراحلها، وفي نفس الوقت يريد توحيد الحركة والعودة بها أكثر قوة، خاصة أن ممارسات النظام السياسي كانت تشير إلى أزمة في الأفق، وهذا ما أراد مقري التحضير له بهدوء.

إن إستراتيجية المعارضة بعد 2013 حولت الحركة الى حركة معارضة للنظام تحاول اعادة الهيمنة السياسية، بعيدا عن الخلافات الداخلية وهو ما تحقق قبل تشريعات 2017 بين الاسلاميين من خلال الوحدة بين الحركتين، حركة مجتمع السلم وحركة

التغيير التي انشقت عنها قبل تشريعات ماي 2012، وقد وقع هذان الحزبان على وثيقة الوحدة الاندماجية في تحالف واحد، في اعلن واضع عن نهاية مسار الاندثار، وتحت راية "حركة مجتمع السلم"[1]، وهذا ما يشير إلى أن حركة التغيير بقيادة عبد الحميد مناصرة لم تستطع مواكبة التغيرات السياسية بعد 2010 نظرا لفتاوتها، وكذا فكرها الاسلامي، وهو ما جعلها ترتمي الى احضان حركة مجتمع السلم، كما ان هذه الوحدة لم تأتي نتيجة المشهد السياسي الجزائري، وانما هو مشروع ظهرت حيثياته منذ 2014 وظهر للعلن قبل تشريعات 2017، وقد عقد حزب جبهة التغيير مؤتمرا استثنائيا ليقرر حل نفسه تحت شعار "الكل من أجل الوحدة"، وزكى أعضاء الحزب قرار الحل بالإجماع،، وأكد رئيس الحزب عبد المجيد مناصرة أن هذا القرار التاريخي يهدف الى استئناف مشروع الشيخ المؤسس محفوظ نحناح، وزيادة قوة الحركة، وخدمة التيار الاسلامي الذي يتعرض للتشويه، وللوطن الذي يتعرض لتهديدات داخلية وخارجية، وهو ما يؤكد أن مشروع المعارضة بقيادة عبد الرزاق مقري تماشى مع الانجازات الميدانية التي عمل على ترسيخها بعد 2013 وهو تلميع، صورة الحركة لدى الرأي العام، وفك الخلافات الداخلية وتوحيد الرؤى السياسية للتيار الإسلامي بعد 16 سنة من المشاركة، وقد اتفق الطرفان على ضرورة تسيير الامور وفق برنامج أو مشروع متكامل، وهذا ما تجلى في دخول تشريعات ماي 2017 في قوائم مشتركة، حيث يرى المبحوثين أن نية عبد الرزاق مقري في التغيير الهادفة، وفي الفصل في علاقته مع السلطة خاصة رئاسيات 2014، دفعت بجبهة التغيير إلى العودة إلى صفوف الحركة الأم، عكس تيار عمار غول الذي رسم القطيعة وأصبح بديل حركة حمس لدى السلطة، لكن ما يهم المبحوثين وحسب تصريحاتهم وهو عودة قيادات جبهة التغيير، الذين كان لديهم ثقل اسلامي كبير وعودتهم إلى الحركة تعني أن الخلافات التنظيمية قد حلت وأن مقري باستطاعه وضع إستراتيجية لتسيير الحركة تحظى بالإجماع، وفي نفس الوقت ستعيد حركة مجتمع السلم إلى الساحة السياسة

[1] عبد المجيد رمضان، **حيثيات التحالفات الحزبية في عهد التعددية السياسية في الجزائر (دراسة في تحالفات الانتخابية التشريعية 2017)**، مرجع سابق، ص64.

وإلى المنافسة وانهاء حالة التبعية والاستقطاب التي تورطت فيها الحركة طيلة 16 سنة من المحاولات اليائسة لاسترضاء النظام مقابل شراكة لم تتحقق.

إن مشروع الاندماج أعاد للحركة وزنها على الساحة السياسية قبل تشريعات 2017 بداية بتوحيد الصفوف وذوبان الخلافات، والصراعات الداخلية، وكذا تجاوز مرحلة الانقسام، الا أن خيار الوحدة عرف تباين في الآراء حول آلياته وحول الجدوى من تشكيله في ظل فشل التحالفات السابقة في صورة تحالف الجزائر الخضراء وظرفيته وكذا ضبابية استراتيجية، وكذا التوترات السياسية ما بين 2010 و2012، وهذا ما جعلنا نتقصى هذا الخيار وقد صرح **المبحوث 8** "**مبادرة قوية وصحيح تجاوزنا كل الخلافات والواقع يثبت ذلك**"[1]، و **المبحوث 19** "**مبادرات توحيد، لم ولن تتوقف ومؤكد أن لا ووجد لخلافات في هذه المرحلة**"[2]، وهذا ما يغير أن مشروع الاندماج والتحالف جاء في ظرف حساس أثبت على ضرورة عودة جبهة التغيير الى حركة الام موازاة مع حالة التشتت داخل الحركة بعد 2008 وخروج عدة فصائل منها أمثال بن قرينة وأحمد لدان وغيرهم ولم يستطيعوا بناء كيانات معارضة، انما اندمجوا في خيارات الدولة وهو ما جعل عبد المجيد مناصرة يقتنع بضرورة العودة للحركة كحتمية، وكذا كخيار من أجل التستر على عيوب اختياره المشاركة، وفي نفس الوقت التخلي عن المشاركة أفقد شعبية جبهة التغيير في ظل الشعبية التي أصبحت تحظى بها حركة مجتمع السلم ما بعد 2013 وهذا ما أكده **المبحوث 27** "**الوحدة كانت مشروع الدكتور مقري بعد المؤتمر واستطاعت أن تنجزها في ظرف حساس وكانت ناجحة واليوم نحن جسم واحد لا يمكن التغريق بين الحركتين**"[3]، أي ان هناك إجماع من طرف القواعد على أن مقري وإصلاحاته وسياسته الداخلية هي التي فرضت الاندماج على أقطاب الحركة المنشقين رغم تباعد الرؤى بينهم، خاصة بعد بداية تراجع الحركات المنشقة لكن هذا التصريح أيضا يشير إلى أن الحركة لا تعرف الثبات

[1] رقم المقابلة 8، 06-09-2020، 16:45.

[2] رقم المقابلة 19، 19-11-2020، 11:24.

[3] رقم المقابلة 27، 02-02-2021، 18:43.

والمواقف الصارمة إلا في ظل شخصية قوية تستطيع فرض نفسها، وبذلك المناضل الحمسي لا يريد حركة ديمقراطية تحكمها الفوضى بقدر ما يريد حركة قوية تقودها شخصية قوية تستطيع فرض النظام فيها، وهذا ما توفر في شخصية مقري الذي قرر فك إرتباط مع السلطة وفتح باب العودة للجميع وفق شروط تخدم الجميع وهي المعارضة التي كانت الحركة بحاجة إليها في تلك المرحلة، كون المشكل كان على مستوى القواعد الشعبية التي لم تعد تريد المشاركة بدون اي جدوى، وهذا ما ساعد مقري على العودة بالحركة الى الخارطة السياسية ويحقق الاستقرار الداخلي اهم ما فقدته الحركة منذ مؤتمرها الرابع.

وهذا ما يؤكد أن خيار التحالف أسس لمرحلة مبنية على النضج السياسي والفكري وكذا نتيجة للتراكمات داخل التيار الاسلامي الذي رسخت لضرورة التفكير الاستراتيجي المبني على اقصاء الصراعات الداخلية كقضية محورية، وكذا أصبح يطلب بدعوى الانسجام خاصة في أحادية القرار السياسي بمعزل عن النظام السياسي القائم، وهذه كلها عوامل ساعدت في نجاح التحالف في بدائيته بعد اختزال كل العوائق والحواجز التي تجلت في ارادة الحركتين وخياراتهما السياسية المشتركة في ظل ايديولوجية واحدة، وحسب موقف المبحوثين أن الحركة لم يبقى أمامها سوى خيار الاندماج، والابتعاد قدر المستطاع عن ممارسات المرحلة السابقة، وإعادة اطلاق علاقة جديدة مع السلطة الحاكمة، خاصة بعد مرض الرئيس الاسبق بوتفليقة، وتغول محيطه وانتشار الفساد، ودخول المؤسسة الامنية على خط الصراع، كلها رسائل قرأها مقري جيدا وربما كان يتوقع أزمة حادة ونهاية قريبة للنظام، بعد غياب الرئيس وبداية التسيير العشوائي، وتصفية الحسابات، وانعزال الطبقة السياسية عن الشعب، ولذلك كان انسحاب الحركة وتوحيد شقيها خطوة لا بد منها حسب القواعد الشعبية.

إن فكرة خيار المعارضة استقطب قيادات اسلامية ما بعد 2003 وعودتها الى حضن الحركة وكذا جلب قاعدة نضالية كانت متفككة لكيانات حزبية أخرى، أثبتت فشلها

بعد انشقاق قياديها على المستوى الحزبي، بالمقابل أثبتت قدرتها على التسيير داخل الحكومة على سبيل المثال عمار غول، مشروع الطريق السيار شرق غرب، واذا عدنا الى تفكير عبد الرزاق مقري الاستراتيجي نجد أنه من خلال فكرة الوحدة فكان من دعائها ان استقطبت كل عناصر التيار الاسلامي المنشقةن وهذا ما أكده بقوله لدينا مشروع متكامل يتحدث عن وحدة التيار الاسلامي ومع من يقاسمنا نفس الافكار من خارج التيار الاسلامي[1]، وهذا ما يفسر على أن عبد الرزاق مقري أراد تقوية الخط السياسي المعارض للنظام من خلال استقطاب أكبر كيانات حزبية معارضة ولم يقتصر على الاسلميين، الا ان التركيبة جبهة التغيير ومكوناتها أفرزت تحالف اختزلت فيه الاختلافات الفكرية والسياسية، وأسست مجددا النهج مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح، ما أكده المبحوث 21 "**عملية الالتحام التي وقعت بين حزب مناصرة والمحركة كان متوقعة وخاصة بعد عودة الكثير من المناضلين في هذا الحزب الى الحركة الأم وقد سعى الخيرون ومحبي نهج الشيخ محفوظ نحناح في هذا المسعى الذي جاء بعد زوال أسباب الخلاف الذي أدى الى الانقسام**"[2]، أي أن الحركة لا تزال وفية لأفكار مؤسسها، وهذا من بين أهم التعقيدات التي تعيشها الحركة الاسلامية، الإرتباط بشخصية المؤسسة وعدم القدرة على التجديد، فشخصية مقري عكست نوعا من الزعامة والحضور القوي والخطاب الحاد، وهذا ما يبحث عنه الاسلاميون، ولذلك نحج في إعادة لم صفوف الحركة في وقت وجيز، حيث تخيل فيه المناضلون شخصية محفوظ نحناح، وحاولوا مساعدته على اعادة اطلاق الحركة من جديد.

وتأسيسا على ذلك نجد أن خيار التحالف جاء لتغيير قواعد اللعبة السياسية على ضوء العلاقة مع السلطة وكذلك الاعتراف الغربي بالحركة بين مختلف البيانات الحزبية والذي افتقدته سنوات المشاركة السياسية، وهذا ما حاول الأستاذ عبد الرزاق مقري

[1] **جبهة التغيير تحل نفسها رسميا... وتندمج مع حمس**، مقال مركز على الموقع الالكتروني www.echeroukonline.com بتاريخ 2017/07/01

[2] رقم المقابلة 21، 28-11-2020، 13:07.

الوصول اليه ما بعد 2013 وهذا ما نجح فيه في خلق بيئة سياسية جديدة داخل البيت الحمسي تجلت تداعياته بعد إقرار التحالف والاندماج خضعت لمعطيات وتغيرات غيرت مسار الحركة وهنا لا مناص من القول أن فكرة المشاركة التي صنعها واقع وظروف الحركة طيلة 16 سنة تغيرت الى فكر معارضة تبناه كوادر الحركة ومناضليها، وهنا تظهر قدرة القياديين في تغيير التركيبة البشرية للحركة، ذهنيا وفكريا وكذا مدى استيعابهم للمرحلة سياسيا واجتماعيا، وهذا ما كان مغيبا في عهد المرحلة السابقة، وذلك من خلال المراجعات التي جاءت بعد 2013 والمتمثلة في مآلات المشاركة وموقع الحركة داخل السلطة والمجتمع، جعلها تعمل على اعادة انتاج نفسها ضمن مؤسسات وقنوات ومبادرات استجاب لها الفاعلون داخل البيت الحمسي، وفتح المجال أمام الرأي المخالف من منطلق حريتك تنتهي عند بدء حرية الآخرين وهذا ما ازال فكرة قدسية القيادة وغياب مناخ التعصب للرأي الآخر، وفتح المجال أمام الدكتور عبد الرزاق مقري لفرض نمط سياسي جديد، فتح المجال أمام الحمسيين للتعبير عن أرائهم وإختيارتهم، تحت راية مجلس الشورى، وتقديم بدائل وفق أطر تنظيمية ما جعل جبهة التغيير تعود الى حضن حركة مجتمع السلم بدون مبررات، وانما وفق نظرة سياسية وفكرية ذابت فيها كل الخلافات، وأسست بفضاءات داخلية مبنية على مصلحة الحركة قبل التآكل الداخلي، وهذا ما أكده المبحوث5 "**الاختلاف موجود في كل الكيانات وجاءت مبادرة توحيد الصفوف بعد توافق الطرفين على الخطوط العريضة وتقليص هوة الخلاف، لم يتم تجاوز الخلافات بل تم وضعها في اطارها التنافسي الحقيقي والاختلاف رحمة كما يقولون**"[1]، وانطلاقا مما جاء فان خيار التحالف مبادرة جاءت لاختزال كل الخلافات بين اجنحة الحركة الواحدة، خاصة بعد الانشقاق، وفتحت باب الحوار والنقاش للعودة الى صفوف الحركة، وبالرغم من متطلبات المرحلة أنذاك الا إن حاجة الطرفين الى بعضهما البعض، دفعتهما الى مشروع توحدي أعطى صورة نمطية اتسمت بضرورة تقديم الاضافة من طرف جبهة

[1] رقم المقابلة 13-08-2020، 10:55.

التغيير وتجاوز صراعات الماضي، واعادة الوعاء الانتخابي للحركة، بعدما كان مقسما، في الوحدة جاءت بلم الشمل، ومن ثم العمل السياسي المشترك، وهذا ما ساعد الدكتور عبد الرزاق مقري في فرض شرعيته المنبثقة من مجلس الشورى، والتي اتسمت باقصاء الفكرة بدل اقصاء الفرد.

### 2-2- تحالف ما بعد 2014 كاستراتيجية لإعادة التموقع السياسي:

جسدت الانتخابات الرئاسية 2014 منطق الاستمرارية ببقاء الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة في سدة الحكم بولاية رابعة بعد حصوله على نسبة 82% من الاصوات المعبر عنها[1]، وهذا ما يفسر أن امكانية الانتقال أو التغيير السياسي سوف تتأخر في ظل مشهد سياسي منغلق أعاد انتاج نفسه من خلال جملة من الاصلاحات السياسية، و غياب معارضة فعلية افتقدت للمنافسة السياسية النزيهة، ومدى نزاهتها أمام قوة النظام وتمرسه قبل كل استحقاق انتخابي، لقد كانت تلك الانتخابات نقطة محورية في تاريخ الحركة وفي تاريخ قيادتها الجديدة، حيث أجمع المبحوثين أن عدم مشاركة الحركة ورفضها تزكية أي مرشح، كان بمثابة، طوق النجاة للحركة خاصة في علاقتها مع قواعدها الشعبية، وحتى سمعتها العالمية كامتداد لجماعة الاخوان المسلمين، وهذا ما أدركه عبد الرزاق مقري الذي صمم على القطيعة مع النظام، وإعادة اطلاق الحركة في نسخة جديدة، مع التزامات جديدة، تحول بينها وبين التبعية والمشاركة المجانية، خاصة أن ترشح الرئيس بوتفليقة لم يكن عاديا، بسبب ظروفه الصحية الصعبة، وبسبب غيابه عن المشهد السياسي، وتغول محيطه خاصة شخصية أخوه ومستشاره السعيد بوتفليقة، وتصادمه مع المؤسسة الامنية، وبروز الدور الفرنسي، وإنفلات الوضع داخل العلبة السوداء وبداية تبادل التهم والتصريحات الخطيرة، كلها ظروف حاولت الحركة أن تأنى بنفسها عنها، وأن تهتم بشؤونها الداخلية، وأن تستعد لما هو قادم، فوضعية النظام كانت تشير إلى نهاية وشيكة،

[1] ظفر الاسلام خان، **الجزائر: انسداد سياسي وصعوبات ترتيب المرحلة القادمة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.aljazeera.net ، بتاريخ 28 أكتوبر 2014.

بسبب تنامي الفساد، وغياب شخصية الرئيس كمصدر للوحدة والثقة، وهذا ما رافق الحركة في ما بعد 2014، وسينعكس على مختلف قرارتها بعد هذه الانتخابات المحورية في تاريخ الجزائر وفي تاريخ المعارضة لا سيما المعارضة الاسلامية.

إن اختيار حركة مجتمع السلم لنهج المعارضة ورفضها البقاء تحت وصاية السلطة الحاكمة كانت استراتيجية مدروسة فرضتها القيادات الاسلامية داخليا، والمتغيرات السياسية خارجيا، وفي نفس الوقت لم شمل التيار الاسلامي كوحدة معارضة يمكنها منافسة النظام، وهذا ما سعى اليه الدكتور عبد الرزاق مقري رئيس الحركة، وقد مثلت الاصلاحات السياسية او ما يسمى بالتعديل الدستوري كتتويج لإصلاحات 2011 آلية لضمان استمرار النظام السياسي وسياساته، واضعاف كل فعل سياسي تقوم بمختلف توجهات احزاب، هنا حاولت الحركة العودة الى خيار التحالف من جديد كأداة لاستعادة ثقتها المهزوزة داخليا والقضاء على ثنائية ضعف حمس/قوة السلطة، وتحقيق الارادة السياسية التي كانت مغيبة منذ 16سنة، وهذا ما أكده المبحوث 33 "**الحركة تغيرت ورتبت الكثير من الاولويات والضروريات من الانفتاح والحرية وصنع القرارات السياسية والتغيير كان عقبة وتحديا تجاوزناه بعد 2014**"[1]، وبطبيعة الحال أداء الحركة سياسيا اختزلته التراكمات السياسية التي حاول الدكتور عبد الرزاق المقري تفاديها خدمة للحركة، وفي نفس الوقت الاستثمار فيها لصالح مناضليها، الذين انتشر في محيطهم منطق اليأس وغاب عن سلوكياتهم العمل الوحدوي، في ظل ترسخ صعوبة حدوث التغيير السياسي المنشود، وبالتالي شكلت الحركة تغيرا في ظرف وجيز قياسا لأدائها السياسي، واصبحت تمثل ارادة حقيقية لمعنى المعارضة السياسية، وهو ما جعلها تبحث عن العمل السياسي وفق التقييم لفك الخلافات السابقة، والتخطيط للمرحلة القادمة، والاستشراف لجزائر جديدة وفق نهج اسلامي، وهذا ما حاول كوادر الحركة، القيام به لتصحيح المسار قبل أي استحقاق انتخابي، وهذا ما صرح به المبحوث3 "**كانت استراتيجية واضحة من اجل**

[1] رقم المقابلة 33، 15-04-2021، 13:08.

**التوافق ولم شمل والوصول الى السلطة"**[1]، وهذا ما يفسر خروج الحركة من التحالف السياسي مع السلطة واتباع خيار المعارضة كبداية لمرحلة جديدة في الاصلاح والتنمية وكمراقب سياسي في عمل السلطة، بدل الرقابة تحت خانة أحزاب التحالف التي تنطوي تحت النظام، أي أن مرحلة ما بعد المؤتمر الخامس مرورا برئاسيات 2014، اعتبرتها حمس في ظل قيادتها الجديدة مرحلة انتقالية، لا بد فيها من إعادة ترتيب البيت الداخلي، والابتعاد عن المشاركة الشكلية، سواء داخل اجهزة الدولة، أو كمعارضة، فكل المؤشرات كانت توحي بإنسلاخ النظام القائم عن كل الاخلاق السياسية، وبأنه لم يعد يهتم إلا لإعادة إنتاج نفسه، وبدلك المشاركة أصبحت عبثية ولا تخدم سوى النظام، هذه الاستراتيجية التي لو تم تبنيها قبل الربيع العربي، لكانت خدمت الحركة ودفعت بها الى السلطة، وهذا ما حاول مقري العمل عليه، أي القطيعة النهائية مع السلطة، والاهتمام بتقوية الحركة ومراقبة الوضع، خطوات يعتبرها المبحوثين استراتيجية طالما غابت عن الحركة، وبسبب ذلك الغياب فقدت الحركة دورها ومكانتها، وهذا ما حاولت استرجاعه بعد رئاسيات 2014، التي قاطعتها وهاجمت مترشحيها وانتقدت نتائجها، كلها خطابات لم تتعود عليها الحركة، وهذا ما ساعد على بداية تعافي الحركة شعبيا وبداية عودة المنشقين اليها ببعد ان استعادة ذاتها.

ان خيار استراتيجية تحالف بعد التعديل الدستوري اظهرت أن المعارضة التي سعت اليها الحركة حسنت صورتها لدى شعب كرد اعتبار، كما ان ثنائية الفصيل المعارض التابع الى الشعب، والفاصل التابع الى السلطة اختزلت في تحديد فكرة العمل السياسي المشترك من منطلق "أنا الحزب والحزب أنا" والتي جعلت من مشكلة القيادة هي الفيصل في الانقسامات داخل الحركة، لا سيما أن المعارضة الفعلية لا يمكن تحقيقها بدل تفكير مشترك يهدف الى الضغط على السلطة، اي ان الحكرة قررت ان تعارض من خارج النظام وهذا هو دورها الطبيعي حسب المبحوثين، الذي يعيد التوازن اليها ويحميها

[1] رقم المقابلة 3، 22-07-2020، 15:21.

من التصدعات، لا يترك اي مجال للمنشقين والمنقسمين، استراتيجية اتبعا مقـــري واتـــت اكلها بعد فترة وجيزة، خاصة بعد التعديلات الدستورية التي جاء بها الرئيس الاسبق عبـــد العزيز بوتفليقة بداية من 2016 والتي مثلت فرصة لارساء دعائم دستور ديمقراطي مـــن منطلق العديد من النقاط الاساسية التي تخص الوحدة الوطنية، وتعزيز الديمقراطية ودولة القانون[1]، ومما لا شك فيه أن هذه التعديلات التي مست مختلف الميادين ما هي الا امتداد لإصلاحات 2011 واستمرارية لخيارات النظام بالرغم من تعديل القانون العضوي رقـــم **10/16** المؤرخ في 25 أوت 2014 المنظم للانتخابات خاصة فيمـــا يتعلـــق بالنزاهـــة الانتخابية وشفافيتها، وهي خطوة مهمة في نظر الاسلاميين من حيث المشاركة الفعالة في الاستحقاقات الانتخابية، كما انها أيضا خطوة ايجابية لدى النظام فـــي تفكيـــك الاصـــوات المعبر عنها لصالحه في ظل قانون العتابة، والذي كان عائقا لعدة احزاب سياســـية فـــي المشاركة، وهو ما جعلها تتحالف لدخول غمار الانتخابات وهذا ما نفاه المبحوث رقم 28 "**لم نبحث عن 4% في استراتيجيتنا لتحالف فنحن نستطيع تحقيقها لكنها ظلم لأحـــزاب اخرى**"[2] وهذا ما يعني أن الحركة وقبل تحالفها كانـــت تملـــك فرصـــة المشـــاركة فـــي الاستحقاقات التشريعية بغض النظر عن قانون العتبة وبالتالي خيار التحالف الذي اقترحته جبهة التغيير جاء لم الشمل، ومن ثم البحث عن منافذ سياسية داخل الحركة وهذا تزامنـــا مع قيادة التحاق وبالتناوب بين الدكتور عبد الرزاق مقري والدكتور عبد المجيد مناصـــرة وهذا ما اكده المبحوث 37 "**التحالف سبقته مرحلة تمهيدية وهذا الامر ســـهل التحـــاف شخصيا عملت مع رفاقي على تشكيله وكنا صفا واحدا واعتقد أنه خطوة ناجحـــة نحـــو الامام**"[3]، ما يفسر أيضا ان جبهة التغيير كانت من الناحية السياسية منهكة ولـــم تســـتطع مسايرة المشهد السياسي في الجزائر ما بعد 2012، بالاضافة الى الهزات الداخلية التـــي

[1] العيداني سهام، **قراءة في التعديل الدستوري الجديد 2016**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعيـــة، العـــدد 7، 2016، ص102.

[2] رقم المقابلة 28، 17-02-2021، 12:13.

[3] رقم المقابلة 37، 03-06-2021، 14:19.

تعرضت لها حول الاسلوب القيادي وعلاقته بالاستقطاب الجماهيري، والذي ظهر جليا في فقدان الكثير من التعبئة لصالح حمس بعد 2013 وهذا ما أكده المبحوث 06 "**لم يكن التحالف مع التغيير استراتيجية من اجل تجاوز 4% بل الحركة كانت حينها قادرة على الدخول الى البرلمان بسهولة**"[1]، هذا ما يؤكد أن المشهد الحزبي قبل 2016 لدى الحمسيين ارتكز على ضرورة بعث العمل السياسي المشترك مع الاحزاب الاسلامية من خلال المبادرات التي اقترحها الدكتور عبد الرزاق مقري كما ان الشورى الحمسية أصبحت أكثر انفتاحا على الديمقراطية التشاركية، إن هذا الخطاب الصادر عن المبحوثين يشير إلى وجود توافق في الرؤى بين القيادة والقاعدة، وهذا ما غاب لفترة طويلة من الزمن بسبب قيادة أبو جرة التي كانت تنفرد بصناعة القرارات المصيرية، وهنا نلتمس أن إصلاحات مقري كانت عميقة وكانت تهدف إلى إستعادة الشعبية والمصداقية، وأن المشاركة من أجل المشاركة لم تكن هدفا بالنسبة له، فهو كان يبحث عن تقوية الصف وإستعادة الثقة والوقوف في وجه النظام ثم المشاركة والفوز بالضربة القاضية، وهذا ما صرح به أيضا قياديو جبهة التغيير وسهل عملة الاندماج بعد رئاسيات 2014.

أي أن استراتيجية تشكيل تحالف لم تفرضها القوانين التي جاء بها التعديل الدستوري وانما افرزته خيارات الحرس القديم كفرصة لتجاوز الخلافات والصراعات الداخلية، وتجاوز الانقسامات بين المناضلين، وتوحيد صفوفهم واعادة انتاج الفكر النحناحي، والوصول بحمس الى الحكم من منطلق المعارضة، وفق منطق الاستخلاف السياسي داخليا، والبقاء تحت عباءة الشيخ محفوظ نحناح فكريا وثقافيا، وبذلك فإن التحالف بين الحركتين واختيار نهج المعارضة كان اكبر تحدي للدكتور عبد الرزاق مقري في اطار المشروع مستقبلي ما بين 2013 و 2018 جعله امام حتميتين كيف نمارس السياسة؟، وكيف نصل الى السلطة؟، بمعنى كيف نتبع خط المعارضة من خلال بناء نظرة سياسية، وكيف نحكم أي أسلوب القيادة الحمسية الناجحة للوصول الى السلطة،

[1] رقم المقابلة 6، 19-08-2020، 16:26.

وهذا ما أكده المبحوث 25 "**الحركة في هذه الفترة كانت قد تجاوزت وتغلبت على الكثير من الخلافات والعقبات سواء بالوحدة أو سرعة انتشارها عبر الوطن وأكدت للنظام أنها قوة اسلامية لا يمكن مجاراتها مستقبلا**"[1]، وانطلاقا مما جاء سابقا نؤكد أن خيار الاندماج والتحالف الذي اقترحته جبهة التغيير لم يكن على اساس قانون العتبة، وانما جاء تلبية لرئيسها عبد المجيد مناصرة في لم أشتات البيت الحمسي التي خرجت من صلبها كمرحلة أولية ومن ثم البحث عن منافذ القوة والهيمنة في مواجهة السلطة وفق نظرة توافقية تلبي كل طموحات البيت الحمسي، أي أن الحركة اصبحت تفكر بما يخدم الحركة وليس بما لا يزعج النظام، لا سيما أن النظام في هذه المرحلة بقدر قوته وتفرده بالسلطة وافساده للحياة السياسية، نجد أنه أيضا قد بدأت تظهر عليه مظاهر التعب والشيخوخة وأن الصراعات الداخلية بين مؤيدي الرئيس وبين الرافضين له، أصبحت اكثر بروزا، وهذا ما جعل الحركة تستشرف ثورة شعبية أو حراك سياسي سيطيح بالنظام، ولذلك حاولت أن تحدد موقفها قبل بداية التغيير الحتمي، وأن لا تنتظر ربع ساعة الأخير مثلما حدث مع الربيع العربي، وهذا ما جعلها أيضا تركز على الاصلاحات الداخلية وإعادة الحركة إلى موقعها وخطابها الصارم والحاد إتجاه النظام واحزابه لا سيما جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، وتجمع أمل الجزائر والحركة الشعبية، هذه الأحزاب التي انفردت بالسلطة وأصبحت تفاوض نيابة عن الرئيس وتبحث عن أحزاب جديدة تنظم إلى التحالف وتقدم الولاء وقد نجحت في استقطاب عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي تأسست بموجب إصلاحات 2012، ولم تجد أي قواعد شعبية، وبذلك شكلت تحالفا حزبيا يدعم الرئيس الذي كان غائبا عن الساحة، وهذا ما رفضت الحركة الانخراط فيه، حيث عملت على أن تستعيد دورها وتستعيد قواعدها الشعبية بدل الاتكال على النظام وانتظار ما يقدمه في شكل كوطة انتخابية، هذا التوجه الجديد الذي باشره مقري وتبنها مناصرة كان له أثر

[1] رقم المقابلة 25، 16-01-2021، 10:02.

كبير على عودة الحركة شعبيا وسيايسيا، كقوة معارضة ولها وزن وتأثير وربما سيكون لها دور في المرحلة القادمة.

### 2-3-الأحزاب الاسلامية و إستراتجية التحالفات ما قبل تشريعيات 2017:

التحالف الاستراتيجي هو تحالف ضم احزابا اسلامية متمثلة في جبهة العدالة والتنمية وحركة النهضة وحركة البناء وأطلق عليها إسم الاتحاد من اجل العدالة والنهضة والبناء وهو تحالف أسس قبيل تشريعات ماي 2017، وهدف هذا التحالف بحسب نص الوثيقة التي قرئت خلال المهرجان الشعبي الى تحقيق أربعة عشر هدفا أهمها الحافظة على السيادة وحماية الوحدة الوطنية والدفاع عن الحقوق والحريات الفردية والجماعية[1]، وقد جاء هذا التحالف للم شمل التيار الاسلامي موازاة مع تحالف حركة مجتمع كسياسة جديدة لكسب قاعدة شعبية، وبناء استراتيجية مشتركة لخدمة البلاد ما بعد التشريعات، وطي الخلافات والصراعات خاصة بين القيادات، إن تشكيل هذا التحالف في نظر المبحوثين هو وحدوي بدرجة أولى للمحافظة على الخطاب السياسي الاسلامي المشترك في الشق السياسي، وبناء قاعدة جماهرية في شقه الاجتماعي، واقتراح بدائل اقتصادية وتربوية في شقه الاقتصادي التربوي، ولكن من خلال مآلات هذا التحالف ما بعد ماي 2017 اتسم بغياب فكر مشترك والاستراتيجية المستقبلية، نظرا لظرفيته وبناءته الداخلية المنهكة والمفككة منذ تولي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة زمام الحكم، و غياب الدعم الشعبي في ظل تفكك القاعدة الجماهرية الاسلامية لدى الاحزاب المجهرية، والصورة النمطية التي انتجها النظام البوتفليقي حول المشروع الاسلامي، لدى مختلف اطياف الشعب الجزائري عن طريق وسائل الاعلام والاتصال المختلفة، وبالتالي مضمون التحالفين المشكلين قبيل تشريعات ماي 2017 من حيث المضمون والافكار لا يختلفان لانهما رسخا، الفكر الاندماجي كآلية لمواجهة قوة النظام البوتفليقي وممارساته التقليدية في الوصول الى السلطة وكذا محاولة فك النزاعات الداخلية بين القياديين وهذا ما أكده القيادي

[1] عبد المجيد بن محمد، **ثلاث احزاب اسلامية بالجزائر توقع على وثيقة التحالف**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.aljazeera.net بتاريخ 2017/01/22.

في حركة التهضة محمد حديبي "دخول الانتخابات بقوائم مشتركة مفتوحة للاحـــزاب ذات المرجعية الاسلامية لتشكيل تكتل انتخابي بهدف أوراق التصويت الانتخـــابي فـــي ورقـــة واحدة، خصوصا وأن به مبررات التفرقة والتشرذم، غير مقنعة أمام التحديات التي تنتظر التيار الاسلامي[1]، وهذا ما يفسر دعمه الى مختلف الاحزاب الاسلامية في التحالف تحـــت غطاء واحد مادامت الافكار مشتركة، لكن هذا المسعى لم يتحقق خاصة في ظل انـــدماج جبهة التغيير مع حركة مجتمع السلم، أي العودة الى الحركة الام وليس كرد فعـــل علـــى التحالف الاستراتيجي وهذا ما أكده المبحوث 13 "**تحالفنا كان اندماجيا تنظيميـــا يتجـــاوز المحطات الانتخابية، وتحالف غيرنا كان تكرار التجربة الحركـــة فـــي 2012**"[2]، يمكـــن قراءة هذه التحالفات سواء وحدة حركة مجتمع السلم، أو التحالف الاستراتيجي، على أنـــه إستفاقة متأخرة للتيار الاسلامي، الذي يريد تجاوز مرحلة الضعف الناتجة عن الارتبـــاط بالسلطة والدوران في فلكها، وهذا ما أنهك القوى الاسلامية و إفرغها من محتواه، وجعلها تفقد قواعدها الشعبية، ولذلك حاولت كل الأحزاب الاسلامية ان تســـتقوي عـــن طريـــق الاندماج مع قوى أخرى، وهذا اعتبرته حركة مجتمع السلم نسخة مقتبســـة مـــن مســـار الحركة، لكن المشكلة انه ظرفي ولن ينجح وهو مرتبط بالانتخابات، بينما عـــودة جبهـــة التغيير إلى الحركة الأم، هو تصحيح إستراتيجي، وانهاء لحالة مؤقتة، وإستفاقة اســـلامية يجب أن تكرس وتتطور لتضم كل الاسلاميين في الجزائر.

هذا ما يفسر أن خيار التحالف الظرفي تجاوزته الحركة بحكم تجاربها السابقة، وان هذا التحالف الاندماجي مثل الاستمرارية لما بعد 2012 مهما كانـــت نتـــائج الانتخابـــات التشريعية وهذا ما اكده عبد الرزاق قري بقوله" أن الاندماج بين حزبـــه وحـــزب جبهـــة التغيير كان وضع مشاورات منذ ثلاث سنوات وليس مرتبطا بموعد الانتخابات التشريعية،

[1] عبد الرزاق عبد الله، **قبل انتخابات البرلمان 2017..اسلامية الجزائر يسعون الى الوحدة (تحليل)**، مقال مؤتمر على الموقع الالكتروني www.aa.com.TR بتاريخ 2016/12/14.

[2] رقم المقابلة 13، 10-10-2020، 15:18.

رغم أنها ساهمت في تسريع وتيرة الوحدة"[1]، ما يفسر على ان التحالف حركة مجتمع السلم هو خطوة مدروسة من طرف قياديه مستشهدين بمخرجات تحالف الجزائر الخضراء، وقرار الاندماج كان مبنيا على أساس تنظيمية متجاوزا الخلافات الشخصية وهذا ما أكده المبحوث 39 "**التحالف أسس على دعامة قوية و منافسة قوية، وبعيدا على الأطراف القيادية**"[2]، أي نظرة الحمسي للتحالف هي نظرة قوة سياسية اسلامية ضد النظام البوتفليقي وفق استراتيجية تنظيمية ووفق نهج المعارضة، وضد كل تطبيع مع النظام الحاكم، وأن التحالف الاستراتيجي في نظر الحمسي هو كيان لرد اعتبار للقيادات الاسلامية، التي فقدت مصداقيتها لدى المناضل الاسلامي والتي اعتبرت خيار المشاركة نموذج للوصول الى السلطة، وكذا مجهرية هذه الاحزاب التي اعتبرت التحالف ستار للمصالح الشخصية لقياديها، وهذا ما صرح به المبحوث 20 "**الخلافات داخل الحركة الاسلامية طبيعية، والتحالفات ظرفية لانها تحالفات انتخابيين، وليس بالضرورة أن تدخل في تحالفات طارئة لا تمثلنا ولا تمثل افكارنا**"[3]، من خلال هذه المواقف التي أجمع عليها المبحوثين ندرك أن حركة مجتمع السلم، لم تهضم فكرة تحالف النهضة والعدالة والبناء، والذي تزامن مع اندماج الحركة مع جبهة التغيير، واعتبرته خطوة لإفشال الاندماج عن طريق وجود تحالف اخر داخل التيار الاسلامي، مهمته ليس منافسة السلطة بل منافسة الحركة والتأثير عليها والتأثير على القواعد الشعبية، حيث شعرت الحركة بأنها استرجعت قوتها وبأنها قادرة على مواجهة النظام لكن التحالف الجديد المدعوم من طرف السلطة جاء لإرباك الحركة وخلط أوراقها عن طريق شق الصف الاسلامي، ولذلك سارع إلى مهاجمته واعتباره ظرفيا وخطوة غير موفقة، وهنا ندرك مدى قدرة النظام على التحكم في التيار الإسلامي وخلق المشاكل الداخلية وعدم السماح له بالتفرغ لمواجهة

[1] عبد الرزاق مقري، **الاسلاميون الجزائريون يرصون الصفوف قبل الانتخابات التشريعية**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.swissinfo.ch ، بتاريخ 15 جانفي 2017.

[2] رقم المقابلة 39، 29-06-2021، 10:21.

[3] رقم المقابلة 20، 22-11-2020، 17:02.

النظام، فبعد إنسحاب حركة مجتمع السلم وانتقالها الى صفوف المعارضة، ومحاولتها الاستحواذ على الشارع الاسلامي وحتى على الناقمين على النظام من غر الاسلاميين وجدت نفسها في مواجهة مع خصم اسلامي ينافسها على أصوات السلامين، بتحالف غير منطقي وغير واضح البرنامج، ويخدم النظام اكثر مما يخدم النهج الاسلامي.

وما يؤكد على أن جوهر الاختلاف بين التحالفين هو الظرفية والاستمرارية، والاهداف المستقبلية، وهو ما يدعون الى القول أن خيار الاندماج بين كل أحزاب التيار الاسلامي كان مستبعدا في ظل فكر ينادي بالمشاركة وفكر معارض يمارس سياسته بمعزل عن النظام البوتفليقي، بالرغم من المساعي من قيادي التحالف الاستراتيجي في الدعوة الى التحالف والاندماج، وهذا ما أكده المبحوث31 "**نعم لم تشارك حمس في التأسيس وطلب منها الانضمام فقط وهي الاصل، والاحزاب الاسلامية الاخرى في الحقيقة هي الفروع وغير منتشرة في كل الولايات وقياديها غير معروفين، وليس لها كاريزماتية الاستقطاب الشعبي والدليل على ذلك تمثل هذا التكتل قبل أن يولد**"[1]، وناهيك عن ذلك الاختلاف في الافكار والمشاريع المستقبلية لكلا التحالفين وبالتالي مساعي الاندماج تضامن عن طريق حمسيين نتيجة غياب الخبرة التراكمية الذي يفقدها هذا التحالف سواه في النهج المشاركاتي، وحتى نهج المعارضة، وبالتالي التفكير الاندماجي هو مشكل في حد ذاته بدل حل لبناء مشروع اسلامي بديل وبالتالي المناقشات الجادة حول الاندماج فشلت في بداياتها نتيجة غياب فكر مشترك يؤمن بالحل الاسلامي، كبديل للممارسات النظام المنسجمة، نتيجة تمرسه داخل دواليب الحكم منذ 1999، وهذا ما جعل حمس تكون بمعزل عن هذا التحالف لحفظ سمعتها المتزايدة نتيجة خياراتها السابقة، وعدم دخولها في تسوية النزاعات الداخلية في منأى عنها، وهذا ما أكده المبحوث 4 " **السلطة أوعزت للتحالف الاستراتيجي ليكون بديلا اسلاميا عن تحالف الحركة مع التغيير أما سبب عدم المشاركة فان السلطة**

[1] رقم المقابلة 31، 24-03-2021، 09:25.

**هي المؤسس الفعلي للتحالف الاستراتيجي"**[1]، أي أن الأصل في نظر بعض المبحوثين هو أن التحالف جاء كرد فعل على تحالف حركة مجتمع السلم بإيعاز من النظام لأن مخرجاته اللاحقة أخرجته للواقع ميتا لعدة أسباب، أولا غياب إستراتيجية انتخابية مقنعة، إضافة إلى التباين الواضح في التوجهات ورأي العناصر المكونة له، بقدر ما هو صورة طبق الاصل لتحالف الجزائر الخضراء الذي ولد ضعيفا ولم ينافس السلطة وكانت نهايته التفكك، أي مواصلة السلطة لإختراق التيار السلامي الذي لم يكن محصنا ضد الاختراق، والذي وقعت فيه الحركة في فترة ما وكلفها الكثير من مصداقيتها وشعبيتها، وهذا ما حاولت السلطة إستنساخه مرة أخرى مع تحالف ظرفي جيد، يهدف إلى شق الكتلة الناخبة للإسلاميين وينافس حركة مجتمع السلم ويؤثر عليها أكثر مما يؤثر على السلطة، حيث أن التحالف كان ينتظر ما تقدمه السلطة من مقاعد ككوطة في البلمان، أو بعض الحقائب الوزارية في حلة فشله في إزاحة الحركة والتأثير على نتائجها، لكن حسب المبحوثين فان أمر التحالف كان مكشوف جماهيريا ولذلك فشل ولم يحقق مخططاته.

ومن هنا نفهم أن خيار الحمسيين في عدم الاندماج مع التحالف الاستراتيجي كان خيارا موضوعيا مبني وفق اعتبارات، بداية باختلاف الطموح السياسي خاصة بعد انتهاج المعارضة بعد 16سنة من المشاركة، والتي كانت سلبية من كل الجوانب، والمرور بتجربة تحالف الجزائر الخضراء التي حاول من خلالها الحمسيون تجاوز تبعاتها وفق سياسة اصلاحية، مست الجانب الداخلي، وجانب خارجي مبني على استراتيجية بديلة، للوقوف في وجه النظام البوتفليقي بمشاركة القاعدة الشعبية، باعتبارها مفتاح التغير السياسي، عكس التحالف الاستراتيجي، الذي اتبع سياسة الامر الواقع اي الظرفية في بنائه، وهو ما يفسر الفرق بين التحالفين في الرؤية السياسية والممارسة التنظيمية الداخلية، وهذا من جهة أخرى يعكس مدى وعي الحركة بعد رئاسيات 2014، وعدم وقوعها في فخ النظام مرة أخرى، الذي كان يعيش حالة أزمة رغم قوته وهيمنته على

[1] رقم المقابلة 4، 08-08-2020، 10:43.

الساحة السياسية، لكنه بعد انسحاب الحركة من مؤسساته أصبح يعاني من ناحية الشرعية ولذلك حاول استقطاب الاسلاميين مرة أخرى، غير أن الحركة رفضة في هذه المرة، ولذلك حاول إجبارها على القبول بالمشاركة عن طريق تحالف جديد دعيت إليه، ثم تشكل بدونها، بهدف منافستها وإعطاء إنطباع لدى الناخب الإسلامي بأإن التيار السلامي لا يزال منقسم على نفسه، غير أنإ الحركة على موقفها والدعم الشعبي الذي لقيته، ساعدها على الثبات على موقفها، وساهم في ترسيخ صورة الحركة في صورتها الجديدة، وهذا ما سيكون له تأثير على واقع الحركة في المرحلة القادمة، خاصة بعد الفشل الذريع الذي مني به التحالف الاستراتيجي، وحل نفسه مباشرة بعد الانتخابات، نظرا لظرفيته ولسرعته تشكيله ولغيبا القيادة عنه والرؤية المستقبلية.

**2-4- قراءة سوسيولوجية في نتائج حركة مجتمع السلم من خلال التحالف والاندماج:**

إن الظروف المحيطة بالوضع الاجتماعي والسياسي بالجزائر قبل تشريعيات ماي 2012 وماي 2017 أفرزت عدة اشكاليات على مستوى المشهد السياسي الجزائري، ومدى تأثيرها على النتائج النهائية للانتخابات، وعلى المستوى الخارجي مثلت تداعيات ثورات الربيع العربي منعرجا مهما لدى النظام في اعادة انتاج نفسه، وفق آليات أبرزها الاصلاحات السياسية التي جاءت بعد 2011، ما مهد لسيطرة حزبي السلطة ( الافلان، الارندي) على أغلبية المقاعد البرلمانية مقارنة بالاحزاب المجهرية، واحزاب التيار الاسلامي في صورة تحالف الجزائر الخضراء في أول تجربة اندماجية والصورة المترسخة في مخيال الشعب الجزائري حول الاسلاميين كانت محددات مباشرة في الحصول على مقاعد برلمانية أقل، خاصة في ظل ضعف المشاركة الشعبية، ما استغله النظام البوتفليقي للحفاظ على ديمومته وفق آليات تقليدية في نظر مختلف الاحزاب السياسية بمختلف توجهاتها بالمقابل فشل ذريع للتيار الاسلامي، نظرا لخياراته غير المدروسة وغياب نظرة واقعية لما يحتاجه المواطن الجزائري، بدل عرض برنامج انتخابي فارغ المضمون ومرتبط أساسا بنقد سياسات الدولة وخياراتها، وتحالف الجزائر

الخضراء لم يؤسس لخطاب سياسي حداثي بل حاول استمالة عاطفة الناخب وفق رغبات المتلقي لتحقيق الاقناع عبر عمليات نفسية وخلق عاطفة وجدانية تقود الى الاقناع، من جهة أخرى يجب مراعاة طبيعة الرسالة وخصائص الجمهور، وطبيعة الموقف الاتصالي[1] وهذا ما ركز عليه قياديي تحالف الجزائر الخضراء طيلة حملتهم الانتخابية مستشهدين بوصول الاسلاميين في عديد لدول العربية، أي لغة الاقناع كانت موجودة لكن لغة التأثر غائبة، ما جعلت التحالف يفقد الكثير من قواعده لصالح أحزاب السلطة التي تحصلت على 220 مقعد مقابل 48 مقعد، نسبة قليلة مقارنة بحجم التحالف وقاعدته الشعبية، وهذا ما صرح به المبحوث 1 "**نتائج جيدة اذا قرأت قراءة حزب واحد أما مقابل ثلاثة أحزاب ككتلة انتخابية فلا أظنها جيدة لان القراءة تكون بعدد الاصوات المحصل عليها من عدد الأصوات المعبر عنها**"[2]، أي أن غياب التناسق بين مختلف القيادات أنتج حالة انقسامية بينها، وفجوة على مستوى الاستقطاب الشعبي مقابل الوحدة الحزبية، التحالف جاء لنصرة الثوابت فقط بدل مسايرة النظام البوتفليقي المتمرس قبل كل استحقاق انتخابي في فرض هيمنته السياسية مقابل تشويه التيار الاسلامي عن طريق وسائل الاعلام، ان حجم النوقعات في الحصول على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان انتهى بفشل سياسي هذا ما أكده المبحوث 15 "**أكيد فقد خسرت الحركة عدة دوائر انتخابية بسبب الصيغة كما أكرر فلو تأتي الى تيارت كان على رأس القائم من الاصلاح لم تكن له شعبية، فرض علينا تطبيق ذلك لذلك خسرنا عدة دوائر على المستوى الولائي**"[3]، واستخلاصا لما سبق نجد أن حمس وبالرغم من هزاتها الداخلية السابقة لم تستثمر في مخرجات التحالف لا على المستوى الداخلي في فض الصراعات، ولا على المستوى الخارجي في تلميع صورتها لدى الرأي العام، أي أن المبحوثين يعتبرون تحالف الجزائر الخضراء تجربة غير ناجحة،

---

[1] عائشة قرة، **الحجاج في الخطاب السياسي لدى الاحزاب الاسلامية، قراءة في المفهوم والبحث في الآليات والاستراتيجيات**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2020، ص67.

[2] رقم المقابلة 1، 05-07-2020، 12:19.

[3] رقم المقابلة 15، 21-10-2020، 10:28.

لكنه في نفس الوقت لم يدفع الحركة إلى قراءته قراءة سليمة، خاصة في ظل قيادة أبو جرة سلطاني، رغم أنه كان خسارة استراتيجية للتيار الاسلامي ككل، وليس للحركة، حيث أن أكبر ثلاثة أحزاب اسلامية دخلت في شكل قوة واحدة، وفي ظروف دولية وإقليمه كانت تخدم التيار الاسلامي وتشير الى تقدمهن مما يعني أن الخلل كان في الاسلامين في الجزائر ومسارهم الانتخابي، وابتعادهم عن الجماهير، ولذلك حتى تحالفهم لم يفهم على أنه ضد النظام بل دعم للنظام ومنحه شرعية اكثر عن طريق انتخابات قبل الإسلاميون بضمانتها رغم أنها كانت ناقصة ومن هندسة النظام، لا سيما عدم وجود سلطة مستقلة، وهنا كانت مشاركة التحالف جناية في حق الاسلاميين ارتكبوه بأنفسهم، وساهموا في إعادة انتاج النظام وبأكثر قوة، لأنه نجح بعد انتخابات عرفت ازمة سياسية واقتصادية وإحتجاجات اجتماعية ومشاركة اسلامية كقوة لها وعاء كبير تم استنفاره، على أساس أن تشريعيات قدمت إسلاميا على أنه بوابة الولوج الى السلطة واسقاط النظام بالضربة القاضية إلا أنها كانت خيبة أمل كبيرة للإسلاميين مجتمعين.

فالمشهد السياسي قبل 2012 كان يشتغل وفق منطق المشاركة لدى الحركة أما بعد 2012 تغير المنهج السياسي بقدوم الدكتور عبد الرزاق مقري على رأس الحركة، ليؤسس لفكر المعارضة، كخيار استراتيجي على المدى الطويل موازاة مع اندماج حركة التغيير، وبالتالي الاستراتيجية المتبعة من طرف حمس بعد 2013 اتسمت بالواقعية السياسية، وافساح المجال أكثر للفاعلين داخل الحقل السياسي الحمسي، والابتعاد عن عقدة القائد الشرعي مقابل القائد المعنوي، وبالتالي فكر عبد الرزاق مقري في أسلوب القيادة السياسية، وخط المعارضة، كبديل سياسي، ما ساهم في بناء قاعدة حزبية جديدة داخل الحركة، مبنية على استقلالية القرار والجرأة السياسية في نقد سياسات النظام البوتفليقي، بمعزل عن أحزاب التيار الاسلامي الاخرى، والشخصيات الاسلامية التي فقدت شرعيتها مقابل مشاركتها في دواليب السلطة، هذه الاستراتيجية التي اعتبرها المبحوثين ميلادا جديدا للحركة وعودة قوية للساحة السياسية، وتخلي عن النظام في أدق ظروفه، وهذا

راجع إلى عاملين، عدم وفاء النظام السياسي بالتزاماته وتجسيد إصلاحات حقيقية، تضمن نوعا من تقاسم السلطة بين كل التيارات خاصة الاسلامي الذي كان مبعدا عن مركز اتخاذ القرار، رغم كتلته الانتخابية ورغم دوره البارز في استقرار البلاد امنيا، ومن جهة أخرى مرض الرئيس وغيابه عن المشهد وتحول أحزاب الموالاة الى وكلاء عنه يتحدثون باسمه ويفاوضون نيابة عنه، جعل الحركة تتحرر من ثقل الرئيس السياسي وأصبحت تمتلك هامشا أوسع من الحرية في التحرك والمعارضة والرفض، كما أن كل المؤشرات كانت تشير إلى أن النظام قد وصلا غلى قمة قوته وبذلك لا بد له من التراجع، وان اي تراجع للنظام يعني بروز المعارضة الحقيقية التي لها ثقل شعبي ويمكنها أن تكون البديل ولا البديل حسب استراتيجية مقري سوى عن طريق فك الارتباط، ورفض كل إغراءات السلطة والعودة ألى المعارضة والتحضير إلى المرحلة القادمة التي ستكون حتما بدون الرئيس بوتفليقة نظرا لوضعيته الصحية، وعدم اتفاق اجنحة النظام على بديل له، مما يتيح إمكانية بروز قوى جديدة وهذا ما مهدت له الحركة التي أصبحت تريد السلطة بدلا جزء منها.

إن النظرة المستقبلية لحمس ما بين 2013-2018 أسست بثقافة التمرد السياسي على السلطة وفق برنامج حمل في ثناياه أفكار موضوعية في مختلف الميادين مركزا على البنية الاجتماعية بمشاركة كل الفاعلين في الساحة السياسية ومثلت تشريعيات ماي 2017 فرصة حقيقية للحمسيين لاثبات وجودهم سياسيا، وفق استراتيجية جديدة مستغلين هفوات تحالف الجزائر الخضراء وتبعاته على الحركة، موازاة مع الاهتزاز الاقتصاد الجزائري بعد انخفاض سعر البترول، أما على المستوى الخارجي تراجع مد ثورات الربيع العربي مما أفرز حصول حمس على 34 مقعد[1]، وهي حصيلة مقبولة مقارنة بتشريعيات ماي 2012، خاصة مع تغيير النهج السياسي الا انها بقت خارج التأثير السياسي داخل الساحة السياسية الجزائرية، لكن بالمقابل أقست الفكر الانقسامي وأسست للفكر التشاوري وهذا ما

[1] لقرع بن علي، **الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017: دراسة تحليلية**، مقال متوفر على الموقع الاكتروني www.democraticac.de، بتاريخ 21 أوت 2017.

أكده المبحوث 40"**هذه النتائج التي كادت أن تكون أكبر لولا آلية التزوير والعودة الى الخطاب المعارض الذي انتهجته الحركة، وحديثها المستميت عن مخاطر الفساد وكشفها لمظاهره ووقوفها الى جانب الشعب واحتياجاته بالاضافة الى وعي الشعب**"[1]، أي أن الوضع الراهن آنذاك استفادت منه الحركة في تلميع صورتها لدى الشعب، وترصيص صفوفها داخليا وهذا ما صرح المبحوث 32 "**المقارنة الجادة تكون ذات مصداقية حين تكون النتائج نزيهة وحقيقية لكن الحالة الجزائرية فقد تقارن وأنت مدرك أنه لو ظهرت النتائج الحقيقية سيتغير كل شيء تماما لكن تحقيق نسبة الرضى الداخلي للقواعد كان له دور كبير في تحقيق النتائج سنة 2017، رغم أن القواعد كانت تنتظر**"[2]، يعتبر المبحوثين أن 34 مقعدا التي تحصلت عليها الحركة بعد انفصالها عن التحالف الجزائر الخضراء وبعد وحدة صفها يشير إلى أن الخلل لم يكن في الحركة، سنة 2012، رغم كل أخطائها حيث أن وزنها قد اتضح بعد فك الارتباط مع شركائها في التحالف، ورغم ذلك حافظت على وزنها، الذي يمكن الاستثمار فيه، في المرحلة القادمة، كقوة معارضة ومنفلتة من السلطة، هذه النتائج ورغم التزوير ورغم تحكم النظام في العملية الانتخابية إلا أنها حققت نتيجة مقبولة وتعكس إمكانية التطوير، رغم ان بعض المبحوثين كان يعتقد أن مقاطعة تشريعيات 2017 كان سيضاف إلى تاريخ الحركة، ويفقد النظام شرعيته اكثر، لكن رغم ذلك يمكن قبول النتيجة وإعتمادها كأرضية جديدة للبناء عليها في المرحلة القادمة، التي تعني إعادة إطلاق الحركة وعدم ربط مصيرها لا بالنظام ولا بالأحزاب الاخرى، وهذا ما يؤمن به مقري كقيادي حمساوي متشدد للحركة وباحث عن مصلحتها حسب ما وصفه المبحوثين.

وهذا ما يفسر أن حمس بعد 2012 غيرت من سياستها داخليا بعد استقرار القيادة والابتعاد عن صدمة الانقسامات، ومواكبتها للتغييرات الخارجية جعلها تكسب أكبر عدد من المقاعد مقارنة بالتشريعيات ماي 2012، بصفتها حزبا مستقلا وليس داخل أي تحالف

[1] رقم المقابلة 40، 06-07-2021، 13:06.

[2] رقم المقابلة 32، 04-04-2021، 15:23.

ولا عن طريق كوطة النظام، وفي ظل وجود تحالف إسلامي مدعوم من طرف السلطة، كان يسعى إلى ضرب الحركة والتأثير عليها، هذا ما يعتبره المبحوثين الاستراتيجية الجديدة التي أسس لها مقري وبدأت تجد صدا داخل الحركة، خاصة الظروف التي كانت تمر بها البلاد وغياب الرئيس وثقله الكريزماتي، وإنفلات إعلامي كبير وتسريبات امنية اصبحت تحكم المشهد وتشير الى صراع عصب على مستوى اعلى الهرم، حيث أن انسحاب الحركة من السلطة في مثل هذه الظروف كان خطوة حاسمة في مصيرها، خاصة عندما نصل الى مرحلة ما بعد 2019، والتي عصفت بالكثير من الأحزاب التي كانت تعيش على صدقات النظام، وأثرت حتى على حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وساهمت في تحقيقهما لنتائج جد ضعيفة في تشريعيات 2021، مقارنة بحركة مجتمع السلم التي حققت اعلى نتائجها، وهذا ما لم يكن ليتحقق لو أنها بقيت ضمن علاقة تشاركية مع النظام.

| تشريعيات ماي 2012 | | | تشريعيات ماي 2017 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التحالف | عدد الاصوات | النسبة المئوية | التحالف | عدد المناصب | عدد الاصوات | النسبة المئوية | عدد المناصب |
| تحالف الجزائر الخضراء | 5656 | %2.48 | تحالف حركة مجتمع السلم | 00 | 5013 | %2.78 | 00 |
| / | | | الاتحاد من أجل النهضة العدالة والبناء | | 14746 | %7.17 | 01 |

**جدول رقم 12: نتائج التحالفات الحزبية الاسلامية على مستوى ولاية تيارت**
**من إعداد الباحث انطلاقا من النتائج المعلن عليها من وزارة الداخلية و الجماعات المحلية**

## 2-5- حركة مجتمع السلم والخلافات الداخلية والخارجية قبل كل استحقاق انتخابي:

عرفت حركة مجتمع السلم بعد كل استحقاق انتخابي هزات داخلية جعلتها تنقسم على نفسها، أو تنشق عن التحالف، وهذا حسب النتائج الانتخابية ومآلاتها، والتحولات الخارجية أي على مستوى علاقاتها مع النظام السياسي، ويحدد أغلب الحمسيين أن

الصراعات والخلافات هي ميزة بارزة لدى مختلف الأحزاب، تحدث نتيجة تغييرات تتعلق بالأطر التنظيمية، والهيكلية للحزب بالمقابل تنتج لدى الإسلاميين حول خيارات القيادة، وهي المعضلة الحقيقية التي أنتجت حرصا جديدا بعيد عن نهج الشيخ محفوظ نحناح، فئة تؤمن مبدأ التغيير المشترك مع كل الفواعل السياسية، وفئة تؤمن بالمصلحة الشخصية فقدت مصداقيتها داخل الحركة، وبحثت عن منافذ أخرى سواء من خلال تشكيل أحزاب أخرى، أو الاندماج تحت لواء السلطة الحاكمة وهذا ما أكده محمد بغداد بقوله: "من حالة تتميز بها القيادة، وهو ووقعها في مستنقع الحرص على تحقيق المصلحة الشخصية والذاتية للقيادة، أو من تحيط به، لنجد أنفسنا أمام تأويل معين، وتعريف محدد من زاوية واحدة لمفهوم القيادة"[1]، وحركة المجتمع السلم كانت أمام عدة اعتبارات بداية بتلميع صورتها، واحتواء قادتها، وتوقيف نزيف القيادات لصالح السلطة، خاصة قبل كل استحقاق انتخابي والذي يعمل على تشويه صورته بالكامل وهذا ما أكده المبحوث 12 "**مادام هناك نية مبنية من طرف السلطة من تزوير الانتخابات حسب أهوائها فلا يمكن للأحزاب السياسية أن تعرف حجمها**"[2]، بمعنى أن الهزات في نظر الحمسي سببها النظام البوتفليقي، الذي يستعمل كل الطرق والممارسات التقليدية في كسر كل مبادرة إسلامية للوصول إلى سدة الحكم، وهذا ما اكده الباحث **أوعباس** بقوله " فإن إشراف الإدارة على الانتخابات لا يعطي انطباعا بشفافية الاستحقاق الانتخابي بالجزائر، ومن ثم لا يمكن منح أي اعتبار للنتائج التي تتمخض عنها"[3]، أي أن هناك اجماع لدى كل الفواعل السياسية وحتى المتابعين العلميين والاكاديميين أن النظام الجزائري يمتلك اليات حقيقية تعمل على تزوير نتائج الانتخابات وهي اليات متسلسلة وهرمية من اعلى السلطة الى ادنها، اي ان الانتخابات في الجزائر لا يتحكم فيها الشارع ولا البرامج ولا تمرس الأحزاب، بل يتحكم

[1] محمد بغداد، **النزعة الانقلابية في الأحزاب الجزائرية**، مرجع سابق، ص 105.

[2] رقم المقابلة 12، 05-10-2020، 14:24.

[3] محرز مرابط، **تاريخ من التراجعات...لماذا فشل الإسلام السياسي في الجزائر؟**، مقال مؤخر على الموقع الإلكتروني: www.maghrebvoices.com تاريخ: 19 سبتمبر 2017.

فيها عامل السلطة وجهازها البيروقراطي النافذ، الذي لا يمكن تحديه، وهذا ما جعل الأحزاب تسقف معارضتها، اي المعارضة دون تجاوز الخطوط الحمراء، حيث أجمع المبحوثين على أن كل الأحزاب كانت تعرف متى تشار ك ومتى تقاطع، وكم عدد المقاعد التي ستتحصل عليها، خاصة في بداية عهدة الرئيس بوتفليقة الذي أغلق اللعبة السياسة واختصر كل السلطات في يده، ولذلك كانت الاحزاب السياسية بما فيها التيار الاسلامي تعرف صرعات داخلية حول كيفية الاستفادة من إمتيازات السلطة وليس كيفية ما نفسة السلطة، وهذا ما أفسد كل الأحزاب بما فيها حركة مجتمع السلم، والتي قررت أخيرا وبعد مؤتمرها الخامس أن تنفصل عن النظام، الذي رغم قوته لم يعد قادرا على فعل شيء، كما أن الحركة خسرت كل شيء فلم يعد يهمها ما سيفعله النظام، وأن انسحابها كان على أساس أما أن تفرض نفسها كقوة حقيقة وأما أن تنتهي كقوة معارضة ويسجل التاريخ موقفها.

وهو ما يفسر أن النظام البوتفليقي منذ توليه الحكم حاول احتواء التيار الإسلامي بالإغراءات مقابل تشويهه، خاصة في ظل ابتعاده من الواقع الاجتماعي وعدم مسايرته منذ سنوات التسعينات، أما بعد ثورات الربيع العربي لم تستطع الحركة بناء نموذج سياسي قادر على استغلال مخرجاتها، برغم من تحالفها مع أحزاب إسلامية أخرى تحت مسمى تحالف الجزائر الخضراء لعدة محددات ارتبطت بالظرفية وغياب الإستراتيجية، ورد فعل النظام من خلال الإصلاحات السياسية التي جاء بها كضمانة للتغيير، وهو ما أتاح له إعاد إنتاج نفسه، مستغلا مخرجات الربيع العربي وتداعياته على المجتمع الجزائري، وهو ما انعكس سلبا على نتائج تشريعات ماي2017، وهذا ما أكد المبحوث 10 "**السلطة دائما تصطاد في الماء العكر ونتيجة لعمليات التزوير الممنهج والتشويه والشيطنة التي انتهجتها السلطة اتجاه الأحزاب المعارضة ومحاولاتها المتكررة لضرب استقرار هذه الأحزاب هو السبب البارز لظهور الانشقاقات وضعف مشاركتها في**

**البرلمان، وعدم قدرتها على تحسين نتائجها**"[1]، حيث أن خطاب النظام وأحزابه الموالية له، مارست نوعا من الدعاية المغرضة ضد الحركات الإسلامية، خاصة بعد إنفلات الوضع في كل من مصر وتونس وليبيا، وتحول الاحتجاجات في سوريا إلى مسألة عالمية وتدخل الحركات المطرفة كتنظيم القاعدة وداعش، ولذلك عمل النظام على تخير المجتمع بين النظام بكل اخطائه، وبين التيار الإسلامي الذي أما سيحكم بالقوة أو سيقتل بالقوة، وهذا ما ظلت أحزاب السلطة تعمل عليه بعد رئاسيات 2014 وصولا إلى تشريعيات 2017، خاصة بعد رفض حركة مجتمع السلم أي تقارب مع السلطة، وبداية انتقادها وإنتقاد شخصية الرئيس والمطالبة بإنهاء حكمه عن طريق تطبيق المادة 89 من الدستور، هذا الخطاب الذي جعل السلطة تصر على إقصاء الحركة والمزيد من تشويهها، وفي نفس الوقت جعل الحركة تدرك أنها دخلت مرحلة اللاعودة في علاقتها مع السلطة، وهذا ما يعتبره المبحوثين بداية مرحلة جديدة من التمايز داخل الساحة السياسية في الجزائر، بين السلطة وتوجهتا وبين المعارضة وتوجهاتها، رغم أن هذه الوضعية كان من الممكن أن تقضي على الحركة التي اصبحت تنتهج خطاب معادي ومهاجم للسلطة، إلا أن مقري والقيادة الجديدة أصروا على المواصلة، كخيار لاسترجاع شرعية الحركة التي فقدتها في عهد أبو جرة سلطاني، مرحلة وصفها المناضلون بأنها ذكرتهم بسنوات الثمانينيات والناشط السري، والعمل الحزبي المعارض والمثالي، كونها نجحت في إبعاد شبح الفشل عن الاندماج الذي حدث بين الحركة وجبهة التغيير، وذلك بسبب عودة الثقة بين الفرقاء، والتي كان غيابها من اهم اسباب فشل تكتل الجزائر الخضراء حسب رأي المبحوثين.

ما يفسر أن فشل التحالف لم يرتبط فقط بآليات عمل النظام البوتفليقي، وإنما أيضا بآليات العمل داخل التحالف التي اتسمت بالفردانية أثناء الحملة الانتخابية، والزعماتية أي غياب فكر قيادي مشترك حمل في ثناياه تصفية حسابات مسكوت عنها لسنوات، وبالتالي قراءة المشهد الساسي لضعف نتائج الانتخابات التشريعية ماي 2012، وتميز بثنائية فقدان

[1] رقم المقابلة 10، 20-09-2020، 11:25.

الثقة لدى الراي العام، وغياب فكر قيادي طموح يوصل الأفكار بدل استمالة العواطف، وهو ما أسس لثغرات تحمل تبعاتها حمس حتى بعد إعلان النتائج، وإعلان الانشقاق عن التحالف قبيل محليات نوفمبر 2012 في بعض الولايات، فالمبحوثين يدركون جيدا أن فقدان الثقة داخل البيت الحمسي كان له أثر كبير في حدوث الانشقاقات، وكذلك فقدان الثقة بين الأحزاب الاسلامية التي انضمت إلى تكتل الجزائر الخضراء، حيث دخل الجميع على أمل أن يتكرر المشهد المصري والتونسي، ويدفع بالإسلاميين إلى السلطة، وهذا ما لم يحدث بسبب عدم وجود برنامج حقيقي ورؤى مشتركة، ولذلك فضلت الحركة في مرحلة ما بعد المؤتمر الخامس أن تبتعد عن كل الخرجات السياسية غير المنطقية وغير المحسوبة، وأن تقبل بواقعها وحجمها وأن تبني على اخطائها، وتحاول تصحيح مسارها بعد التورط في ممارسات زادت من عزلتها جماهيريا، خاصة مواصل التواجد داخل أجهزة السلطة، وهذا اختفى من مساره الحركة، وبذلك أصبحت اكثر قدرة على المواجهة وتقديم البدائل وتصعيد لهجة الانتقاد الموجهة الى السلطة، وهو الخطاب الذي كان يبحث عنه الناخب الاسلامي، الذي يرفض المهادنة والمصالحة مع السلطة، ويسعى إلى خطاب ثوري وراديكالي يهاجم الفساد ورموزه ويراقب السلطة ويحاسبها بدل مسايرتها ومهادنتها.

وبذلك فإن مرحلة ما بعد 2013 أسست لمرحلة جديدة في تاريخ الحركة تمثلت في إحداث تغيير على مستوى القاعدة الحزبية وهياكلها، والانتقال من فكر المشاركاتي إلى فكر معارض وهو تحدي جديد لرئيس الحركة الدكتور عبد الرزاق مقري بعيدا عن بقية الكيانات الإسلامية، ورهان جديد لبعث روح جديدة داخل الحركة، والابتعاد عن سقف المشاركة الهامشية التي لا تتناسب مع حجمها في نظره، كما ركز في بداية عهدته على لم شمل مناضلي البيت الحمسي وفتح مجال الحوار والنقاش وفق مراجعات واستراتيجيات مستقبلية بعزل عن خيارات الدولة، والاستفادة من تداعيات الربيع العربي، موازاة مع معارضة تولي الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية أخرى، بالإضافة إلى

إحداث تغيير اجتماعي يعيد للحركة قاعدتها النضالية، ويرسخ فكرة القطيعة مع السلطة ومع الممارسات الداعمة للسطلة حتى وان كان عن طريق منافستها، بشكل مبتذل ولا يراعي البيئة الخارجية للحزب، لكن رغم مشاركة الحركة في تشريعيات 2017 والتي كانت بدون ضمانات حقيقية وكانت واضحة النتائج الا ان موقف المناضلين كان مساندا لها، ومدافعا عنها وهذا يشير الى ان المشاركة سنة 2017 كانت مشاركة حمسية نابعة عن مؤسسات الحركة وليس بإيعاز من السلطة، اي ان المناضل الحمسي قبل النتيجة مهما كانت لكنه لا يقبل الإملاءات والتوجيهات، وهذا ما عبر عنه المبحوثين، حيث اعتبروا المشاركة في تشريعيات 2017 جعلت الحركة تعرف حجمها الحقيقي ومدى مصداقيتها ووزنها شعبيا بعد مرحلة طويلة من الابتعاد عن نهجها المعارض، ولذلك كان لا بد من المشركة حتى في ظل غياب الضامنات الحقيقية من طرف السلطة.

كل هذه المتغيرات أعادت للحركة هبتها وجعلتها تعود إلى الساحة السياسية من خلال تشريعات ماي 2017 كقوة سياسية إسلامية وفق برنامج استشرافي، يزاوج بين مختلف الميادين، وهنا يمكننا القول إن المشهد السياسي بعد 2014 داخل الحركة اتسم بعدم قبول لعبة النظام وخلق جوا للتنافس السياسي البعيد عن كل الإغراءات، غير أن ما لمسناه من المبحوثين يفسر أن النظام البوتفليقي أفسد مرة أخرى جهود الحمسيين، ما ظهر جليا خلال نتائج تشريعات ماي 2017 برغم من تحسن نتائجها، غير أن سياسة المعارضة خلقت أيضا انشقاقا على المستوى الخارجي أمثال الدكتور الهاشمي جعبوب الذي استوزر داخل السلطة، وقد قوبل بالرفض من طرف مجلس الشورى، وهنا يظهر خلل الرقابة لدى القيادي الحمسي، وإذا رجعنا إلى الخلف نجد أن الدكتور أبوجرة سلطاني خرج من الحكومة طوعا امتثالا لقرار مجلس الشورى الوطني، حين رفض بن بادة ذلك، والذي سوف يصبح لاحقا رئيس لجنة التشريعات وعضو الهيئة الاستشارية للدكتور عبد الرزاق مقري، ما يفسر أن غياب الرقابة الحزبية جعل حمس فضاءا خصبا للخلافات والانشقاقات حتى في ظل المعارضة وهذا ما أكده المبحوث35 "**هذا تجن على الحركة**

**الإسلامية بشكل عام، فالإنقسام موجود عند الجميع، وهو أقل بكثير عند الإسلاميين، لكن التركيز الإعلامي دائما عليهم مع الأسف"**[1]، أي بالرغم من التغييرات الداخلية لحمس على مستوى الهياكل تبقى هامشية في قراراتها نظير تمرس النظام البوتفليقي، واستغلال ثغرات الحركة لصالحه قبل كل استحقاق انتخابي وهذا ما انعكس سلبا على نتائجها، وهذا ما أكده المبحوث 9 "**الهزات تحدث لأن المستهدف الموقع الانتخابي للأفراد كان يريد أن يصبح منتخبا من منطلق الطموح المشروع والذي موجود ليس خيرا مني، فإذا حدث الفشل انتخابي تبدأ عملية السكاكين وفي وجود تركيبة قيادية جاءت نتيجة الولاءات يصعب إزاحة من فشل وتصعيد آخر غير مضمون الولاء، فالتركيبة في حد ذاتها مبنية على هرمية خاطئة تسمح باستمرار الفاشل في موقعه نتيجة أن ولائه مضمون بالمقابل إقصاء المخالف حتى ولو كان نجاحه مؤكد"**[2]، فالمبحوثين يتفهمون كل ما حدث بعد انتخابات 2017، ويدافعون عن الحركة التي عادت الى مسارها، بحكم أن الانشقاقات الحزبية موجودة حتى في أعرق الديمقراطيات، وهذا ما عرفته الحركة بعد تصحي مسارها، لكن بعض القيادات رجحوا مصالحهم الشخصية ولم يستطيعوا مقاومة الاغراءات التي قدمتها السلطة لهم، وعدم قبولهم مبدأالمعارضة التي كانت تبدو عبثية في ظل وجود نظام قوي ومتحكم في كل مفاصل الدولة، وبذلك حدثت الانشقاقات لكنها بقيت حالات فردية ومعزولة ولا تعبر عن إستراتيجية الحركة وخياراتها، أي أن الانشقاقات أصبحت فردية ونادرة الحدوث، بينما لم تعد الحركة تعرف انقسامات داخلية وخروج عدد كبير من القيادات والمناضلين، وهذا في حد ذاته انتصار للحركة ودليل على بداية التعافي.

هذا الانشقاقات التي استمرت في الحدوث لكن بشكل فردي ومعزول، وبمخالفة قرارات وتوجيهات مؤسسات الحركة واجهزتها تفسر أن الولاءات سمة بارزة داخل الحركة سواء الشخصانية أو حتى المؤسساتية في مضمونها، وهذا ما سعى إليه النظام في

[1] رقم المقابلة 35، 03-05-2021، 15:08.

[2] رقم المقابلة 9، 17-09-2020، 16:45.

تشويه صورة المعارضة إعلاميا وحتى بالاستقطاب، وهو من تحكم في الانتخابات في نظر الحمسي موظفا كل إمكاناته لتشويه صورة الإسلاميين ككل، واعتماد النتائج كمعيار لحجم الإسلاميين واقعيا، بالمقابل غياب مصداقية العملية السياسية التي سوف توصل الحمسيين إلى سدة الحكم لامتلاكهم قاعدة نضالية واسعة سعى النظام البوتفيلقي إلى تفكيكه، في زمن المشاركة وحتى بعد القطيعة حيث بقي النظام يستهدف بعض الشخصيات ويقدم لها مكافئات في شكل إستوزار، مقابل الانشقاق عن الحركة والانقلاب عليها وتوجيه التهم لها، وبانها تعارض التحول الديمقراطي، وتريد جر البلاد الى مالات الربيع العربي، لكن رغم كل هذه الهجمات بقيت الحركة وفية لموقفها ولسياستها التي تأسست بعد المؤتمر الخامس، وهي سياسة تقوم على المعارضة الشرسة ومهاجمة النظام وأحزابه، والتبرؤ من المنشقين عنها، وفضحهم أمام الراي العام، فالحركة اصبحت في حرب مفتوحة مع النظام ولذلك كان عليها أن تتفطن كل خرجتها، سواء بالاستقطاب، أو المهاجمة أو صمت فكل تلك الاستراتيجيات كانت تهدف إلى دفع الحركة الى العودة الى مؤسسات السلطة الحاكمة، أو النزول الى الشارع وبالتالي اتهامها بالعنف والتطرف، وهذا ما نجحت الحركة في تجنبه عن طريق الثبات على المعارضة وفي نفس الوقت نبذ العنف والتصعيد.

### 2-6- تحالف حركة مجتمع السلم: المستقبل ما بعد 2017:

شهدت تشريعات ماي 2017 مرحلة مفصلية في المشهد السياسي لحمس من خلال كسبها ثقة سياسية، والتي ظهرت داخل الطبقة السياسية من خلال مواقفها الأحادية ضد النظام البوتفليقي ونتيجة توجهها المعارض، ومن خلال حصولها على مقاعد برلمانية مرتفعة مقارنة بتشريعات ماي 2012، وقد جرت هذه الانتخابات في وضع سياسي، واجتماعي صعب كانت تمر به الجزائر، إلا أن النظام البوتفليقي في ما بعد تشريعات ماي 2017 بدأ في التلاشي نتيجة حالة الا استقرار بداخله، وبروز فئة تسير الشأن الداخلي بدل الرئيس، وكذا غياب الشعب في المشاركة السياسية الفعلية خاصة يوم الإقتراع أين

تحول هذا العزوف الشعبي عن الانتخابات إلى مقاطعة فعلية، ما يعد بمنزلة عقاب غير معلن لمؤسسة البرلمان، المهتم الأول بتزكية المشاريع حكومية أقرت إجراءات اقتصادية قاسية ومؤثرة في الوضع المعيشي لأغلب المواطنين الذين يعيشون وضعا متوسطا أو أدنى من المتوسط[1]، وتأسيسا على ذلك فإن الخارطة الحزبية بعد 2017 عرفت بعض التغييرات خاصة الإسلامية بعد **مؤتمر مزفران** والذي نتج عنه هيئة التشاور والمتابعة للمعارضة الوطنية الرافضة للرئاسيات والتي ضمت شخصيات من مختلف الأحزاب السياسية، أي أن النظام البوتفليقي فقد شريعته أمام القوى الحزبية الأخرى، والتي أدركت ضرورة التغيير السياسي السلس والانتقال الديمقراطي عن طريق الصندوق، وهذا ما أكده المبحوث 28 "**الوعي سبق التغيير وحمس لعبت دورا كبيرا في ذلك بمبادراتها الإصلاحية مرورا بميثاق الإصلاح الدستوري والسياسي إلى مبادرة الانتقال الديمقراطي مزفران 1،2 ثم منتدى الحوار الوطني وقد شاركت الحركة في كليهما منذ البداية واستمر وجودها إلى اليوم**"[2]، أي أن مرحلة ما بعد تشريعيات 2017 تختلف تماما عن سابقاتها في تاريخ الحركة وفي تاريخ النظام، الذي وصل الى مرحلة التقهقر وبداية التراجع، بعد أن فقد حضور شخصية الرئيس التي كانت تغطي الكثير من النقائص وتقدم النظام في صورة مقبولة، لكن غيابه بسبب المرض وتردده المستمر للعلاج في فرنسا، وبداية سلسلة من الإقالات وتنحيات لرموز من داخل النظام، جعلت الحركة تدرك جيدا أن المقاطعة والتصعيد في اللهجة في وجه النظام هما الخياران المناسبان، إضافة إلى محاولة انفتاحها على كل القوى المعارضة ، وبداية المطالبة بالانتخابات رئاسية مبكرة وتنحية الرئيس الذي أصبح عاجزا، كلها تغيرات محورية ومفصلية في تاريخ الحركة، وتعتبر جرأة منها بعد عقدين من التبعية للسلطة، وهذا ما راهن عليه مقري في نظر المبحوثين من أجل استعادة هيبة الحركة، ودفع القواعد الشعبية الإسلامية إلى ضرورة المشاركة من

[1] **الانتخابات التشريعية الجزائرية: برلمان جديد ... وتحديات قديمة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.almodom.com بتاريخ 2017.05.14.

[2] رقم المقابلة 28، 17-02-2021، 12:13.

جديد، هنا كان نوع من اللبس بين من كان يعتبر أن المقاطعة تعني الانسحاب الكلي وترك النظام يواجه مصيره وحده، والبعض الاخر كان يرى أن المقاعد التي تم الحصول عليها شرعية ويجب أن استثماره في الضغط على السلطة واحراجها من داخل البرلمان، وهذا مؤشر على أن الإنقسام والإنشقاق اصبح مجذرة في الحركة، إضافة الى نوع من الارتباك وعدم وضوح مصير النظام الذي كان يستطيع الانبعاث في كل مرة، لكن هذه مرحلة ما قبل 2019 تختلف عن سابقاتها وجعلت الحركة تصر على موقفها الرافض للمشاركة في الحكومة، وللانتقاد شديد اللهجة من داخل البرلمان.

وهذا ما يفسر دور الحركة في السعي نحو التغيير قبل وبعد 2017 سلميا بعيدا عن سياسة العنف، سنوات التسعينات التي عمل النظام على تحميلها مسؤوليتها، رغم أن الحركة كانت من بين المؤيدين لإيقاف المسار الانتخابي، وشاركت في المرحلة الانتقالية، ودفعت ثمن ذلك بتراجع مكانتها لدى الشق الاسلامي المحافظ والاصولي، وهذا ما دفعها الى رفض كل تغيير عنيف حتى وأن تمادي النظام في ممارساته التسلطية، فهي تحاول تلميع صورتها لدى المواطن، والابتعاد قدر المستطاع عن الخطاب العنيف وفي نفس الوقت المطالبة بالتغيير، وربما هذا من بين أسباب مشاركتها في الانتخابات، كحسن نية ودعوة سلمية للإلتزام الى الكف عن ممارساته، والسماح بإنتاج حكومة تعبر عن المطالب الشعبية ويمكنها أن تساهم في إستقرار الوضع الذي كان يتجه نحو التازم، ولذلك سعت إلى تقريب وجهات النظر بين مختلف التوجهات ودعوتها الى المشاركته في عملية التغيير رغم انهها اصبحت فاقدة للثقة في النظام، وفي كل إصلاحاته، أي حسب المبحوثين فان مرحلة ما بعد 2017، حاولت الحركة فيها أن تقدم النظام على أنه هو الراغب في العنف، من خلال الممارسات المفضوحة كالتزوير، والحكم بالنيابة عن الرئييس، والممارسات غير الدستورية، كلها خطابات ومفاهيم لم يتعود عليها المناظل الحمسي، لكنها كانت ذات مفعول كبير في إعادة الاستقرار للحركة.

كما أن الساحة السياسية بعد 2017 اتسمت بأحداث متسارعة بداية بحصول حزبي السلطة على أغلب المقاعد البرلمانية، وظهور قوة حزبية إسلامية في صورة حركة البناء هذا على المستوى الحزبي، أما على المستوى السياسي أصبح النظام البوتفليقي في نظر قادة الأحزاب والمواطنين العقبة في التقدم والتغيير في ظل البحبوحة المالية، التي كان فيها في بداياته مقارنة بفترة 2017، وغياب الثقة كلها عوامل جعل حمس بحكم توجهها المعارض تبحث عن استراتيجيات أخرى لفرض سياساتها حتى تكسب القبول الشعبي، وتعمل على استمرارية نظرتها الإستشرافية لمستقبل الجزائر ما بعد 2017، وهذا ما أكده المبحوث17"**الحركة هي جزء لا يتجزأ من هذا الشعب وعلى التيارات الاسلامية التوحد والبحث عن كل ما يجمع لتحقيق الهدف المنشور ... الجزائر للأسف بعد 2017 يتغير فيها شيئا، سوى الأسماء لكن سياسة النظام لا تتغير مما جعل الحركة تبحث عن منافذ أخرى للنضال السلمي والابتعاد عن التعصب لبناء جزائر العدل والقانون**"[1]، أي هناك إتفاق من طرف المبحوثين على أن الحركة بعد 2017 أصبحت فعلا تحرج النظام، حيث أصبحت فعلا تختلف عن جوهرها في المرحلة السابقة بينما النظام بقي على نفس النهج الذي كان عليه، وهو التسلط ورفض التغيير الجاد، رغم كل مؤشرات التراجع، فالنظام لم يكن قويا بذاته بل بشخصية الرئيس التي وصلت الى النهاية، وهذا ما أعطى فرصة للجميع للانعتاق من سلطة النظام خاصة الحركة التي أصبحت تهاجم كل ما له علاقة بالسلطة، لكن مع استثناء شخصية الرئيس، حتى لا تتهم الحركة بأنها انقلبت عليه بعد مرضه، ولذلك حاولت أن تتحرر من التبعية دون التنكر لها ككل، بل ظلت تحرص على الفصل بين الرئيس وانجازاته وبين محيطه الفاسد والمنفلت من سلطة الدستور، خاطب كان تمهيديا للمرحلة القادمة فالحركة كانت تعرف أن النظام سيرشح بوتفليقة للانتخابات القادمة ولذلك كانت تعمل على التحضر لتلك المرحلة عن طريق اتهام محيط الرئيس بالعمل خارج الشرعية بسبب مرض الرئيس وفقدانه الاهلية القانونية.

[1] رقم المقابلة 17، 31-10-2021، 12:06.

ولذلك ينبغي أن تؤكد على أن الحركة تحت قيادة الدكتور عبد الرزاق مقري تغير شكلها وأصبحت قراراتها السياسية مدروسة مما جعل صوتها داخل الساحة السياسية مسموعا خاصة في ظل رفضها مجددا المشاركة في الحكومة لحجة التزوير، وهذا ما أكده القيادي في حمس **نعمان لعور** "امتناع الحركة عن المشاركة في الحكومة بسبب التزوير الذي جرى في الانتخابات التشريعية السابقة حتى لا تكون شريكة في العملية"[1]، ولعدة اعتبارات اخرى بداية بحجم المقاعد المتحصل عليها، والتي سوف تضفي عليها الهامشية في اتخاذ القرار وكذا المناصب الممنوحة وهو طموح شرعي للحركة مادامت سلكت طريق المعارضة كخيار، وهذا ما أكده المبحوث "8" **مستقبل الحركة واعد وسيساهم في رقي الجزائر ونهضتها من موقع الحكم أو المعارضة الهادئة الهادفة، فبعد 2017 فتحنا أمام أنفسنا مجالا للتغيير والمساهمة في بناء هذا الوطن**"، ما يؤكد على أن الحمسيين أدركوا أن الولوج إلى دواليب السلطة سوف يلطخ سمعتهم، ويحد من قرارهم السياسي المشترك مع بقية أحزاب التحالف في ظل نفس المنظومة السياسية المسيطرة على الحكم، وغياب قاعدة حزبية حقيقية معارضة لم تحقق وظائفها السياسية نتيجة أطرها التي تتسم بالزبونية، على عكس ذلك حمس كان لها دور إيجابي في سن القوانين المعارضة لكل ما هو خدمة للنظام البوتفليقي، وهذا ما أكده المبحوث 30 "**المنصف يعلم مدى مشاركة الحركة بقيادتها ومناضليها في التغيير على كل المستويات والوقوف في وجه النظام**"[2]، أي أن الحركة اصبح لديها طموح في قيادة المعارضة في المرحلة القادمة، وهي تعتبر نفسها الأكثر شرعية بين جميع القوى المعارضة وذلك من خلال معارضتها الهادئة وقدرتها على الفصل بين ما هو إيجابي في النظام وما هو سلبي، إضافة الى تخليها عن مقارنة الوضع الجزائر بالوضع الخارجي، أي أنها تريد أن تعمل على التغيير حسب المعطيات الجزائرية وليس الخارجية التي اثبتت أنها لا تخدم الحركة ولا تخدم شعبيتها، وهذا ما حرص عليه مقري الذي وضع خطة جديدة وإستراتيجية جديدة

[1] **لماذا قال الاسلاميون لا لرئيس بوتفليقة؟** مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.maghrebvoices.com

[2] رقم المقابلة 30، 10-03-2021، 13:04.

تركز على ما هو محلي وبناء حزب قوي داخليا وفك الارتباط بالتوجه العام لجماعة الاخوان المسلمين خارجيا، كلها قرارات لقيت ترحيبا على مستوى القواعد النضالية، التي باتت تؤمن بقوة الحركة وبتعافيها داخليا وحارجيا وبانها ستشكل قوة ضاغطة في المرحلة القادمة.

وبناء على ذلك فحمس في نظر مناضليها تشكل مستقبل الجزائر للسنوات القادمة، وستقودها للأفضل موازاة مع منحها القرار السياسي في إطار العملية الانتخابية، من أجل جزائر جديدة متطورة إقتصاديا وسياسيا وهذا ما أكده المبحوث34 "**مستقبل الجزائر مع الحركة هو مستقبل واعد لأنها تملك المقومات وفق برنامج سياسي وإقتصادي متكامل، وتصور واضح لقيادة البلاد في المستقبل**"[1]، إن خيارات الحركة أصبحت ما بعد 2017 مرهونة بالتغييرات التنظيمية والهيكلية التي أصبحت قوية بمجيئ الدكتور عبد الرزاق مقري، بالإضافة إلى طرحها مشروعا مستقبليا مساهما في حل المشكلات التي استعصت على النظام البوتفليقي آنذاك، هذه المراجعات سواء الداخلية أو حتى الخارجية جعلت من حمس نموذج للتغيير السلس أمام تحديات أخرى تمثلت في تداعيات الحراك الشعبي على المجتمع الجزائري ومدى تأثيره على حمس وعلى التيار الإسلامي ككل، وهذا الحراك والذي مثل القطيعة مع كل ما هو مرتبطا بالرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة وحاشيته، والذي انتقل من الدعوة إلى عدم ترشحه إلى المطالبة بالتغيير الجذري على مستوى كل المجالات وقد استغلت الحركة هذا الظرف لتلميع صورتها لدى الرأي العام كخطوة أولى ومساندة لقرار الشعب، وهذا ما أكده المبحوث 2 "**الحركة بمناضليها دخلت بقوة في الحراك وكانت السباقة له وحاولت دون كلل مع مختلف الأحزاب والشخصيات لتنظيمه**"[2]، وعلاوة على ذلك دور الحركة كان واضحا وكبيرا وايجابيا وحذرا في نفس الوقت من ردة فعل الشعب حول التيار الإسلامي ككل، ومن الساحة السياسية في تياراتها المختلفة خاصة العلمانية والتي أرادت من خلال الفضاءات العامة التعبير عن أفكارها

[1] رقم المقابلة 34، 28-04-2021، 17:04.

[2] رقم المقابلة 2، 12-07-2020، 17:02.

المعادية لكل ما هو إسلامي، لكن مع انتشار الوعي السياسي لدى المواطن تفطن لها ووقف في وجه الدسائس والمؤامرات قصد بناء جزائر جديدة يشارك فيها كل الفاعلين داخل المجتمع، وهذا ما كانت تنادي به الحركة قبل 10 سنوات سابقة.

من خلال هذا نستنتج أن الحركة في ظل توحيد صفوفها اصبحت أقوى وأكثر حرية في إبداء رأيها اتجاه النظام، وهو واقع جديد أفرزته المؤتمر الخامس الذي دفع بقيادة جديدة للحركة، وضعت خطط بديلة وفكرت الارتباط بالنظام وتخلت عن كل الامتيازات التي قدمتها السلطة، وهذا من أجل ان تستعيد حضورها الشعبي والسياسي، خاصة أن ملامح الضعف والتقهقر بدأت ظهر على النظام الذي فقد شخصيته القوية وهي شخصية الرئيس، فرصة إستطاعت الحركة توظيفها واستغلالها وإعادة بعث مشروعها الاسلامي المعتدل، بعيدا عن المشاركة الصورية وفي نفس الوقت بعيدا عن العنف والخطاب الراديكالي، الذي كان النظام يلصقه بكل ما هو اسلامي، وهذا ما ساهم في بروز خطاب معارض وهادئ في نفس الوقت، ساهم في استرجاع الحركة لموقعها وساهم في وحدة صفها، خاصة بعد عودة جبة التغيير الى الحركة وإعادة اطلاقها من جديد كقوة معارضة تمتلك قرارها سواء بالمشاركة أو المقاطعة، وهذا ما كان يبحث عنه المناضل الحمسي، إي فك الارتباط مع النظام والتحكم في القرار الداخلي للحركة.

وبناء على هذا يمكن القول أن حركة مجتمع السلم بعد خيبة تشريعيات 2012، واكتشافها لمدى تراجع شعبيتها بسبب أخطائها مع النظام، وفي نفس الوقت عدم إستفادتها من أي مكاسب حقيقية، فقد أثبت النظام بأنه لم يكن يعتبر حمس شريكا بل مجرد ديكور سياسي للحفاظ على شرعيته، وفي نفس الوقت تشويه الحركة الاسلامية عن طريق تحالف مفرغ من محتواه، وهنا أصبحت الحركة تبحث عن خيارات جديد وعن قيادات أخرى، تستطيع رسم واقع جديد للحركة وللتيار السلامي، وهذا ما جاء به المؤتمر الخامس الذي أفرز قيادة نستطيع القول أنها غير محسوبة على اي فصيل بل لديها رؤية واستراتيجية واضحة وهدف محدد، وهو استعادة الحركة لاستقلاليتها عن طريق فك الارتباط بالنظام،

تخير كل القيادات إما بالبقاء والعمل حتى توجيهات أجهزة الحزب او الرحيل، فك الارتباط بتلك الأحزاب حتى الإسلامية منها والتي كانت تريد أن تستفيد من شعبية الحركة، التركيز على غعادة بناء الحركة داخليا، وغعادة تفعيل أجهزتها خاصة مجلس الشورى الذي فقد دوره في المرحلة السابقة، رفض كل ما تقترح السلطة وإعلان ذلك صراحة، وهذا ما تجلى من خلال موقف الحركة من رئاسيات 2014، وموقفها الواضح حول رفض ترشح الرئيس المريض، ورفض تقديم مرشح يشرعن ممارسات النظام، كل هذه المتغيرات مهدت لمرحة ما بعد 2017، حيث أصبحت الحركة تمتلك قرارها الداخلي سواء بالمقاطعة أو المشاركة، مع مهاجمة النظام خارج التحالفات ومن داخل قبة البرلمان، وهذا ما ساهم في تعافي الحركة استرجاعها لحضورها السياسي لا سيما شعبيا، إضافة إلى بداية تحضيرها لمرحلة ما بعد بوتفليقة، بعيدا عن المشاركة المجانية في نفس الوقت المعارضة الراديكالية أو المتطرفة، هذا ما استقرار داخلي، حيث تراجعت الانشقاقات والانقسامات في صفوف الحركة التي اصبحت تمتلك هامشا اكبر للتحرك والمناورة، وهذا ما انعكس على نتائجها في تشريعات ما بعد الحراك الوطني، التي تحصلت فيها على 64 مقعدا وهو ما يعتبر انجازا لحركة تراجعت في فترة سابقة وكادت تختفي من الساحة السياسية، وبذلك فان قوة الحركة تكمن في مدى استقلاليتها وحرية قرارها الداخلي، حيث انها تمتلك قواعد شعبية لكنها خسرتها بسبب ثلاثة عقود من المهادنة مع النظام، لكن المرحلة القادمة تشير إلى إمكانية عودة الحركة بقوة، هذا حسب تصريحات المبحوثين وحسب الارقام التي تحصلت عليها دون أي دعم وبعيدا عن معادلة الكوطة.

**مناقشة الفرضيات:**

من خلال تحليل المقابلات التي قامت عليها الدراسة، حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي أثبتت صدق الفرضيات التي قامت عليها الدراسة، وهذا من خلال مناقشة كل فرضية على حدى وتحديد مدى صدقها وثباتها.

- **مناقشة الفرضية الأولى:**

**حب الزعامة و الصراعات الداخلية أدى إلى الانشقاقات داخل حركة مجتمع السلم.**

من خلال تحليل النتائج والتطرق إلى موقف المبحوثين من حالة الانشقاقات التي أصبحت ترافق الحركة خاصة في ظل مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والتحولات التي عرفتها الساحة السياسية عموما، حيث يعتقد المبحوثين أن الإنشقاقات التي تعرفها قمة الحركة أي على مستوى القيادات، سببها الرئيسي هو عدم احترام أليات الحركة ومؤسساتها لا سيما في إتخاذ القرار، وبذلك هناك نوع من التسلط و الهيمنة من طرف القادة على صنع القرار، ورسم السياسات العامة للحركة خاصة في علاقتها مع السلطة السياسية، وبذلك يمكن القول بصدق الفرضية الأولى التي ترى أن سبب الانشقاقات دخل الحركة هو العقلية الزعاماتية التي أسست للصراعات الداخلية.

- **مناقشة الفرضية الثانية:**

**تبني خيار التحالفات السياسية مع السلطة أدى إلى الانشقاقات داخل حركة مجتمع السلم.**

من خلال تصريحات المبحوثين بصفتهم مراقبين لنشاط الحركة على المستوى الشعبي، فإن هناك إجماع من طرفهم على أن الانشقاق بعض القيادات عن الحركة وتأسيسها لأحزاب جديدة، راجع إلى ابتعاد الحركة بعد رحيل مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح عن نهجها الوسطي المعتدل، حيث تبنى مبدأ المشاركة دون انفتاح كلي، لكن بعد رحيله تحولت الحركة إلى جزء من النظام، دون أي مكاسب حقيقة، مما جعل العديد من

القيادات الرافضة لهذا التوجه، تعلن إنشقاقها عن الحركة بعد المؤتمر الرابع، بسبب تغييب مؤسسات الحركة، وإنفراد قادتها في إتخاذ القرار، مما يجعلنا نشير إلى صدق الفرضية الثانية، حيث أن المشاركة السياسة للحركة في اجهزة السلطة من بين دوافع ومبررات الانشقاق عنها.

- **مناقشة الفرضية الثالثة:**

**خيار تحالف حركة مجتمع السلم قبل تشريعيات ماي 2012 ظرفي راجع إلى الرهانات السياسية التي أفرزها الربيع العربي.**

من خلال العمل الميداني يمكن القول بأن هناك شبه إجماع لدى الرأي العام الحمسي بأن الربيع العربي كان له أثر كبير على أداء الحركة، التي انتقلت بموجبه من الموالاة إلى المعارضة، عن طريق التحضير السريع لتشريعيات ماي 2012، عن طريق تأسيس تحالف إسلامي اعتبر الأول من نوعه، لكن ظرفية التحالف وعدم التحضير الجدي له وغياب استراتيجية شاملة بين القمة والقاعدة، افقدت التحالف شرعيته وأثره السياسي، خاصة أنه جاء في اطار جملة من الاصلاحات السياسية التي باشرتها السلطة الحاكمة والتي سعت من خلالها إلى تقييد الساحة السياسة عن طريق اصلاحات شكلية، كما ان انسحاب الحركة من أجهزة السلطة، بشكل مفاجئ مع ظهور العديد من الأحزاب الجديدة، وتزامن ذلك مع الانفتاح الاعلامي، ساهم في تشويه صورة الحركة الاسلامية عموما وحركة مجتمع السلم على الخصوص، بالربط بينها وبين ما يحدث في بلدان الربيع العربي من انفلات امني، وهذا ما ادى الى فشل ذريع لتكلت الجزائر الخضراء، ولذلك يمكن القول بصدق الفرضة الثالثة، حيث أن ظروف تشكيل التحالف أادت الى فشله.

- **مناقشة الفرضية الرابعة:**

**خيار التحالف لدى حركة مجتمع السلم مع جبهة التغيير راجع إلى تحقيق المكاسب السياسية من خلال تشريعيات 2017.**

من خلال العمل الميدان يمكن الاشارة إلى أن المبحوثين يعتبرون أن تحالف ما قبل 2017 بين حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير هو تحالف استراتيجي ومنطقي، بين جناحين لحزب واحد، انفصلا لظرفية تاريخية معينة، أما تحالفهما فكان منطقي بعد انسحاب الحركة الام من المشاركة السياسية مع أحزاب السلطة، ومحاولتها إعادة بعث نفسها من جديد كتيار معارض، وطامح الى الوصول إلى السلطة، وهذا أدى الى التسريع في ترسيم التحالف وتوحيد الحركة من جديد، بهدف تحقيق مكاسب سياسة، خاصة أن انتخابات 2017 قد جرت في ظروف سياسة خاصة، بسبب مرض الرئيس وتراجع قوة النظام، ولذلك يعتبر المبحوثين أن اندماج الحركتين جاء لإعادة التموقع سياسيا، ولتحقيق مكاسب سياسية بناء على وزن الحركة وحضورها الشعبي كقوة سياسية معارضة، وبذلك يمكن القول بصدق الفرضية الرابعة، حيث أن تحالف حمس والتغيير هو تحالف جاء لتصحيح مسار الحركة بعد عقدين من الانحراف عن نهجها المعارض.

**الاستنتاج العام:**

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة المرتبطة بمحددات الانشقاق و التحالف داخل حركة مجتمع السلم في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة و مدى تأثر أدائها السياسي في ظل المشاركة و المعارضة كنهجين اعتمدت عليهما الحركة في سياساتها الحزبية، حيث تلخصت النتائج فيما يلي:

- الانشقاقات الحزبية في نظر الحمسي ظاهرة تقوم على محددات تنظيمية مرتبطة بالشؤون الداخلية للأحزاب نتيجة تغييب الديمقراطية ومحددات سياسية نتيجة حداثة التجربة الحزبية في الساحة السياسية الجزائرية.
- الانشقاقات الحزبية في نظر الحمسي ما بعد وفاة الشيخ محفوظ نحناح ترجع إلى محددات تنظيمية وغياب رؤى حول النمط السياسي المتبع بين المشاركة أو المعارضة.
- الأداء السياسي للحركة ظل ما بين 2003-2008 في ظل حكم الاستاذ أبوجرة سلطاني اتسم بالضعف نتيجة الصراعات الداخلية وغياب الاستخلاف السياسي لفكر الشيخ محفوظ نحناح الذي يدعو للإستمرارية والتماسك الحزبي الداخلي، موازاة مع الاغراءات المادية للقيادات الحمسية قبل وبعد كل إستحقاق إنتخابي في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة.
- ظهور النزاعات الشخصية والمصلحية بين كوادر حمس حول السلطة أثناء المؤتمر الرابع 2008 أثر بصور سلبية على أدائها السياسي، وأسس لمرحلة الاشتقاقات كآلية لفك الارتباط.
- خيار المشاركة في التحالفات الرئاسية مع السلطة أفقد الحركة ثقلها في ظل غياب القرار السياسي الأحادي، و قلل شعبيتها وقدرتها على الاستقطاب الشعبي في ظل الانشقاق مما جعلها مهتزة داخليا و مشوهة خارجيا.

- تحالف الجزائر الخضراء ظرفي أفرزته تداعيات الربيع العربي وفق برنامج انتخابي افتقد للإستشارة الداخلية بين القيادات، بالإضافة إلى الدعاية الاعلامية التي انتهجها النظام ضد الإسلاميين أثر سلبا على النتائج النهائية لتشريعيات ماي 2012.
- ضعف أطراف تحالف الجزائر الخضراء على المستوى المحلي، وغياب نتائج ملموسة جعل حركة مجتمع السلم تنشق عن التحالف قبل المحليات اللاحقة.
- تبنى الدكتور عبد الرزاق مقري خيار المعارضة كآلية للتغيير وفق استراتيجية مبنية على مسايرة الاحداث السياسية، احادية القرار السياسي بمعزل عن السلطة.
- رهان الاصلاح السياسي بمعزل عن السلطة فرض على حمس عدم الدخول في الرئاسيات بمترشح في ظل غياب منافسة المصداقية والشفافية السياسية.
- خيار الاندماج حمس مع جبهة التغيير ضمن مشروع وحدوي توافقي أفرزته الرهانات السياسية ما بعد 2013 بعيدا عن الخلافات والصراعات الداخلية، وفق نهج المعارضة كأالية جديدة في العمل السياسي الحمسي.
- تحالف حركة مجتمع السلم لم يكن تحالفا اندماجيا كرد فعل علي التحالف الاستراتيجي، وإنما كان بديلا إسلاميا معارضا للنظام السياسي.
- نتائج تشريعات ماي 2017 عرفت انتعاشا مقابل تشريعات ماي 2012 بسبب نهج التحالف خيار المعارضة واتباع استراتيجية مسايرة للوضع السياسي .
- الصراعات الداخلية والخارجية قبل كل إستحقاق انتخابي تعود لسياسة النظام ا الرامية إلى تفكيك القاعدة الحزبية بالإغراءات المادية لكوادرها، وممارستها التقليدية كالتزوير.

# خاتمة

## خاتمة عامة:

إنطلاقا من هذه الدراسة الميدانية، التي حاولـــت تســـليط الضـــوء علـــى ثنائيـــة الانشقاقات والتحالفات الحزبية داخل حركة مجتمع السلم، كحزب اسلامي لـــه دوره فـــي الساحة السياسية وثقله كأكبر تيار اسلامي في الجزائر، استطاع البقاء والمحافظـــة علـــى تأثيره السياسي، رغم كل من ظاهرتي الانشقاقات والتحالفات التي رافقت مسيرة الحزب، وقد ركزت الدراسة على الكشف عن مدى تأثيرهما كظاهرتين متناقضتين ومتكاملتين في نفس الوقت، على حركة مجتمع السلم عبر مختلف مراحلها التاريخية، مع التركيز علـــى الفترة الممتدة من وفاة مؤسس الحركة الشيخ محفوظ نحناح، وإلى غاية إعـــلان النتـــائج الانتخابية التشريعية ماي 2017، اذ تعتبر هذه الفترة مرحلة حساس في تـــاريخ الحركـــة وفي تاريخ الجزائر، نظرا للأحداث السياسية التي عرفتها البلاد، وبداية تعافيها من أثـــار الأزمة الامنية، وفي نفس الوقت صعود وتنامي قوة وتأثير الرئيس السابق عبـــد العزيـــز بوتفليقة داخل المشهد السياسي وهيمنته على الساحة السياسية، وانعكاس ذلك على العملية السياسية ككل.

كما حيث حاولت الدراسة تشريح هاتين الظاهرتين، ومدى تأثيرهما على التركيبـــة الداخلية للحركة خاصة بعد حالة الانقسام والشظي، والصراعات الداخلية التـــي أسســـت للانشقاق كآلية للبحث عن منافذ للعمل الحزبي الديمقراطي، وقد ترسخت هذه الظاهرة بعد 2008 من خلال إنشاء أحزاب جديدة مقربة من السلطة الحاكمة، والتي استطاعت استمالة الكثير من قادة تلك الأحزاب عن طريق مناصب سياسية، واغراءات ماديـــة لاحتـــوائهم لصالحها، موازاة مع سياسة التحالفات سياسية التي باشرتها الحركة مع السلطة، منذ عهد المؤسس محفوظ نحناح، لكنها خرجت عن الأطر المتفق عليها داخل أجهزة الحركة بعـــد رحيله، لا سيما مرحلة أبو جرة سلطاني، والذي فـــاقم صـــراعات الحركـــة الداخليـــة، وأخرجها إلى العلن، وبذلك فقدت الحركة ثقلها السياسي وقرارها الـــداخلي، وأدت الـــى

حدوث فجوة عميقة بين قادة الحركة وقواعدها النضالية، نتيجة موقفها المؤيدة لسياســات السلطة وخياراتها، وقد أسهمت هذه الانشقاقات في غياب مبدأ المعارضة وغيــاب رؤيــة استراتيجية وسياسة في ظل انخراط الحركة في دواليب السلطة، وهو ما ساهم في ضعف أدائها الحزبي وتفشي ظاهرة الانشقاقات في صفوفها، وهذا ما ساهم في ضــعف أدائهــا الحزبي وتفشي ظاهرة الانشقاقات في صفوفها، هذا ما ظهر جليا بعد 2008 الــى غايــة 2012، وهو ما يفسر بصفة عامة هشاشة المنظومة الحزبية في الجزائر في ظل ســيطرة النظام عليها، قبل كل استحقاق انتخابي من خلال ممارسته وحنكته وخبرته السياسية وهو ما جعل اللعبة السياسية مغلقة أمام كل تحول ديمقراطي جاد وفعال.

كما أن التحولات السياسية بعد 2010 في المنطقة العربية ممثلة في ثوارث الربيــع العربي والتي أوصلت التيار الاسلامي الى سدة الحكم في كل من مصر وتــونس وحتــى المغرب التي لم تعرف احداث الربيع العربي، جعل حركة مجتمع السلم تعيد النظــر فــي تاريخانيتها، وتعمل على إعادة ترتيب بيتها الداخلي من خلال سياسة التحالفــات الحزبيــة داخل التيار الاسلامي، التي فرضتها تداعيات الربيع العربي على المجتمــع الجزائــري، والرهانات السياسية داخليا من خلال الاصلاحات السياسية، التي جاء بها النظام السياسي والتي فتحت المجال أمام تأسيس عدد كبير من الأحــزاب السياســية الجديــدة، وتشــكيل تحالفات حزبية قبل تشريعات ماي 2012، وهذا الذي عملت الحركة على انتهاجــه مــن خلال مبادرة تحالف الجزائر الخضراء كأول تحالف حزبي اسلامي فــي ظــل الانفتــاح السياسي، والذي ضم ثلاث أحزاب لها ثقلها الشعبي والتعبيري (حركــة مجتمــع الســلم، حركة الاصلاح الوطني، حركة النهضة) في وحدة اندماجية ظرفية بهدف تحقيق مكاسب سياسية، إلا أن ظروف تشكيله واستراتيجيته، وبرنامجه الانتخابي، لم يكن عنــد مســتوى طموح الشعب الجزائري، وهذا ما انعكس سلبا على نتائج التشريعات ماي 2012 وهو ما يفسر فشله خاصة بعد انشقاق الحركة، ودخولها المحليات منفردة.

كما أن مرحلة ما بعد تشريعيات ماي 2012 ادت الى تغير ملامح الساحة السياسية، بمزيد من تعزيز قوة وهيمنة النظام وبروح أحزاب جديدة تبنت استراتيجية المولاة للنظام، وفي نفس الوقت دخول حركة مجتمع السلم مرحلة جديدة من الاصلاحات، بعـد وصـول قيادة جديدة أفرزتها مخرجات المؤتمر الخامس، حيث أصبحت الحركـة وعلـى ضـوء الاحداث التي عرفتها الجزائر والمنطقة تسعى إلى إعادة النظر في علاقاتها مع السـلطة الحاكمة وحتى داخل التيار الاسلامي، حيث أردات القيادة الجدية إعادة إطـلاق مشـروع الحركة القوية والمستقرة بعيدا عن النظام وبعيدا عن الأحزاب الجديدة وغيـر المهيكلـة، وهذا ما مكنها من إعادة لم شملها بإعلان الوحدة مع جبهة التغيير، وهذا بعد ثبات الحركة على مواقفها المقاطعة للسلطة السياسة من خلال رفض تزكية الرئيس بوتفليقة في رئاسات 2014 ورفض تقديم مرشح، وهذا ما دفع بالكثير من القيادات المنشقة والمقاطعة للحركـة الى اعادة التقرب منها والبحث عن سبل لتوحيد الصفوف، وهذا ما ترسخ قبل تشـريعيات 2017، واعلان الوحدة والدخل باسم الحركة وبقوائم موحدة وبعيدا عن السلطة وترتيباتها.

وبذلك فإن مسار الحركة ظل يتراوح بين التحالفات الظرفية والانشقاقات التنظيمية، مما يشير إلى أن الحركة شديدة الحساسية للأزمات سواء الداخلية والخارجية، ورغم أنها تمثل حزبا سياسيا يعبر عن روح المؤسسـة وروح الحداثـة إلا أنهـا لا تـزال وفيـة للخصائص الفرقة الدينية، والتي تميل غلى الانشقاق بسبب تعارض المواقف والقـرارات، حيث تكون النتيجة الانشقاق وتأسيس كيانات جديدة، وهي أيضا عملية تقترب مـن اليـة اشتغال القبيلة، حيث كلما توسعت وزاد عدد افرادها وابتعـدت فـي علاقاتهـا القرابيـة المباشرة مع الجد الأول، مالت إلى الانقسام وتشكيل كيانات قبلية جديـدة، تتجلـى فـي العشائر التي تنتمي إلى جد واحد لكنها مستقلة ولها وجدوها الخاص، حيـث لا تربطهـا سوى علاقات بسيطة يمكنها ان تقوى وتنتعش في حالة الازمات او الخطـر الخـارجي، وهذا ما تجلى بعد الربيع العربي ، حيث حاولت التيار الاسلامي استغال الفرصة وتوحيـد

صفوفه والاطاحة بالسلطة الحامة من خلال التحالف والتكتـــل، كتيـــار واحـــد ودخـــول الانتخابات ككتلة واحدة، لكن الحركة لم تأخذ في الحســـبان موقـــف القواعـــد النضـــالية والشعبية، الناقمة على الحركة وعلاقتها المشبوهة بالسلطة طيلة عقدين من الزمن.

إن الموقف السلبي الشعبي والجماهيري الذي كان موجه ضد الطبقة السياسية عامـــة لم تستثنى منه الحركة الاسلامية في الجزائر خاصة حركة مجتمع الســـلم وذلـــك بســـبب مواقفها من النظام وتوحلها الى اداة لشرعنة كل ممارسات السلطة، وهذا ما اثر عليها بعد الربيع العربي ولم يمكنها من الاستفادة من مخرجاته، حيث كانت نتائجها الانتخابيـــة فـــي ظله كارثية وتشير الى وجود قطيعة عميقة بين حركة مجتمع السلم وبين القواعد الشعبية، وهذا ما كان يسعى اليه النظام من خلال الدور الثانوي الذي اسنده للحركة، فهي لم تكـــن معارض ولا شريك في السلطة، وبذلك تعرضت الى العديد من الهـــزات الداخليـــة التـــي افقدتها ثقلها وحضورها وادت الى تشويه مسار الحركة السلامية، هـــذا الوضـــع الـــذي حاولت الحركة تصحيه بعد المؤتمر الخامس، عن طريق رسم خط سياسي جديـــد، بعيـــدا عن السلطة وعن كل ممارستها، اضافة الى انتهاج سياسة الانتقاد العلني للسلطة، خاصـــة بعد مرض الرئيس وهذا ما ساهم في انتعاش الحركة من جديد لكـــن دون قـــدرتها علـــى تحقيق نتائج كبيرة، وذلك بسبب انشقاق العديد من القيادات واعتزالها العمـــل السياســـي، ومقاطعة القواعد النضالية للعمل السياسي ككل، وهذا ما وجدت الحركـــة نفســـها ملـــزة بتجاوزه خاصة بعد تشريعيات 2017، والتي حققت فيها الحركة نتائج انتخابيـــة مقبولـــة مقارنة بالمحطات الانتخابية السابقة، كما انه رسخ وجودها كقوة معارضة واكد القطيعـــة بينها وبين السلطة الحاكمة.

لكنه لم ينجح في ايصالها للسلطة وهذا يدفعنا الى التصريح بأن الحركة الاســـلامية في الجزائر ونتيجة محطة ما بعد الانفتاح وتورط التيار الاسلامي في العقف المسلحة حتم على الحركة الاسلامية ككل، تبني مواقع لا تعبر عن قناعتها، وهذا حتى تبرئ ســـاحتها

من العنف، ولكنها خسرت شعبيتها ومصداقيتها بسبب تماديها في الشراكة مـــع الســـلطة الحاكمة، مما حولها إلى كيانات حزبية فاقدة للشرعية الشعبية وتنتظر ما تقدمه لها السلطة في شكل كوطة انتخابية، مقابل الولاء وتمرير مشاريع السلطة الحاكمة، هذه العملية التـــي شجعت على المزاجية في تسيير الحركة على مستوى القيادات، التـــي اصـــبحت تشـــتغل خارج مؤسسات الحركة، مما أثر بشكل كبير على الانضباط الحزبي الـــذي تعـــرف بـــه الاحزاب الإسلامية، وأدى ايضا الى انشقاق اعمق لا يمكن تجاوزه ببســـاطة بـــين شـــق اسلامي محافظ واصولي يرفض اي تقارب مع السلطة وشق اصلاحي مهادن قبل بالعملية السياسة، هذا الحالة من الانقسام لا تخدم التيار الاسلامي بل تزيد من مشـــاكله الداخليـــة وتعجله غير قادر على تجاوز حلة الازمة، التي فرضتها تطورات الاحداث منذ الانفتـــاح السياسي.

وهنا يمكن القول ان أهم نتيجة للدراسة أن التيار الاسلامي في الجزائر ومن خـــلال حركة مجتمع السلم، هو تيار أصبح ضعف التمثيل ميدانيا نتيجة لبعض الأخطـــاء التـــي ارتكبتها عبر فترات زمنية ومن بينها تـــأثره بالقيـــادات الكاريزماتيـــة، وابتعـــاده عـــن المؤسساتية في التسيير، ارتهانه بمشاريع خارجية ولاؤه للجمعات دينية عبر القومية مثـــل جماعة الاخوان المسلمين ومشروعها العالمي، عدم وجود مشروع إسلامي واحد وتعـــدد الأفكار والتوجهات وعدم قدرة الحركة على تسييرها، الخلط بين ما هو ديني دعوي وبين ما هو سياسي حداثي، مما يجعل الحزب بعيد عن الواقع ومنشغل بحل خلافاته الداخليـــة، عدم قدرته على الفصل في علاقته بالسلطة السياسة والتخوف المستمر من اتهامه بالعنف ورفض الديمقراطية، كلها أزمات استطاع النظام السياسي الاستثمار فيها والعمـــل علـــى اضعاف الحركة السلامية ومن بينها حركة مجتمع السلم، إلا أن قدرة الحركة على البقـــاء والتكيف في كل مرة يشير إلى امكانية تجاوزها لهذه الاخفاقات أي أن التيار السلامي في الجزائر لا يمكن تجاوزه رغم كل الازمات التي عرفها واليوم.

# قائمة المراجع

- **القرآن الكريم**
- **الكتب باللغة العربية:**

- إبراهيم أبو عرقوب، **الإسلام في نظر الغرب الامريكي** ، ندوة الاتجاهات الغربية نحو الإسلام.

- إبراهيم النجار وآخرون، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ج1، ط2، 2006.

- ابراهيم رهاني، **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2003)**، منشورات ANEP الجزائر، 2003.

- أبو القاسم سعد الله، **في قلب المعركة**، دار أسامة، الجزائر، بدون طبعة، 2007.

- أبو جرة سلطاني، **رسالة المؤتمر الرابع**، دار الخلدونية، ط1، 2008.

- أبو زهرة، **العلاقات الدولية في الإسلام**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995.

- أبو قاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، دار الغرب الإسلامي، ج4، بيرت، 1996.

- أحمد الدان، **أضواء على شخصية محفوظ نحناح**، بدون دار النشر، الجزائر، 1999.

- أحمد الموصلي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

- أحمد توفيق مدني، **حياة الكفاح مع ركب الثورة التحريرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج3، الجزائر.

- أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري: أحلام ومحن (1932-1965)**، الجزائر الأول، دار القصبة للنشر والتوزيع الجزائر، 2006.

- أحمد يوسف، **الجزائر الازمة و سفراء الخروج، جدليات سياسية، الدعوة و الحركة**، دار قرطبة، ط2،الجزائر، 2006.

- أحميدة العياشي، **الحركات الإسلامية في الجزائر**، دار العيون، الدار البيضاء، الجزائر، 1993.

- إدريس جندري، **من أجل مقاربة فكرية لإشكاليات الربيع العربي" العروبة الإسلام، الديمقراطية"**، المركز لثقافي العربي، ط1، المغرب، 2005.

آل تركي، **الشيخ عبد الحميد ابن باديس، فلسفة وجهوده في التربية والتعليم**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

- أمال وشنان، جلال خشيب، **الحركات الإسلامية و جدلية الديني و السياسي**، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 12 أفريل 2016.

- **الانتخابات التشريعية في الجزائر**، سلسلة : تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، جويلية 2012.

- أوصديق فوزي بن هاشمي، **الحركة الإسلامية بالجزائر (1927-1988)**، مطبعة الطبع المستمر، الجزائر، 1992.

- أولريش بيك، **السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة**، ترجمة: جورج كثورة، إلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، 2010.

- أوليفيه أروا، **تجربة الإسلام السياسي** ، ترجمة نصيرة مروة، دار الساقي، لبنان، ط2، 1969.

- بومدين بوزيد وآخرون، **قضايا التنوير والنهضة في الفكر لعربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1999.

- **تحالف القوة : دليل لبناء و الإنضمام و بناء التحالفات السياسية** ، المعهد الديموقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2015.

- تقي الدين النبهاني، **التكتل الحزبي**، منشورات حزب التحرير، ط1، 2001.

- تمارا كاظم الأسيدي، محمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير الربيع العربي و التحولات السياسية في المنطقة العربية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية الإقتصادية، برلين، ألمانيا، ط1، 2018.

- ثناء فؤاد، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001.

- الجبهة الإسلامية للإنقاذ، **المشروع التمهيدي للبرنامج السياسي**، الصادر في 1989/02/18.

- جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية**، وزارة الثقافة، ج1، الجزائر.

- جورج الراسي، الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر الى آراء الجماعات، دار الجديد، بيروت لبنان، 1997.

- جون إسبوزيتو، **التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة**، ترجمة قاسم عبده، دار الشروق، ط3، القاهرة، 2002.

- جيلالي بن حاج يحيى و آخرون، **قاموس الالفبائي** ، الأهلية للنشر ، بيروت ، 1997.

- **حركة مجتمع السلم لجنة تحضير المؤتمر الرابع 2008 ،الاصلاح السياسي و التنمية**، مشارع أوراق المؤتمر الرابع، فيفري 2008.

- حسان موسى، رضوان بن عطا الله، **الحركة المظلومة في الرد على كتاب التركة المسمومة أزمة حركة مجتمع السلم**، دار الخلدونية، الجزائر.

- حسن طوالبة، **العنف و الإرهاب من منظور الإسلام السياسي، مصر و الجزائر نموذجا**، عالم الكتب الحديث، ط2، 2005.

- حسن طوالية، **العنف والإرهاب من منظور الإسلامي السياسي، مصر الجزائر، أنموذجا**، عالم الكتاب الحديث، ط2، 2005.

- حسين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999.

- حسين سعد، **الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير**، دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.

- حسين مرزود، **مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في الجزائر**، دراسات استرتيجية، العدد 14، مركز البحيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، 2017.

- حميداتو مصطفى، **عبد الحميد ابن باديس وجهوده التربوية**، مركز البحوث الدراسات الدوحة قطر، 2005.

- حيدر إبرهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط2، 1999.

- دانيال برومبرغ، **التعدد و تحديات الإختلاف: المجتمعات المنقسمة و كيف تستقر**، ترجمة: الايوبي سعيد، دار الساقي ، بيروت، 1997.

- رابح تركي عمامرة، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورؤسائها الثلاثة 1931-1956**، موفم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2004.

- رابح تركي، **الشيخ عبدالحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي، والتربية في الجزائر**، م و ك، ط5، الجزائر، 2001..

- رابح تركي، **جمعية العلماء المسلمين التاريخية 1931-1956** م -و-ق-م-، ط1، 2004.

-رابح كامل لعروسي، **المشاركة السياسية وتجربة التعدية الحزبية في الجزائر**، دار قرطبة، الجزائر، 2007.

-رابح لونيس، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة**، دار المعرفة، باب الواد الجزائر 2011، ص287.

-راسل ديلتون، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات العربية**، ترجمة احمد يعقوب ، دار النشر، الأردن، بدون طبعة، 1996.

-راي تاكيه، فيكولاس غوسييف، **نشوء الإسلام السياسي وانهياره**، ترجمة، حسان بستاني، ط1، دار بيروت، 2005.

-رائدة قنديل، عثمان أبو العيش، **حركات الإسلام السياسي و الغرب في القرن العشرين ، حزب الله نموذجا**، مركز حقوق الإنسان لمشاركة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، ط1، 2008.

-رشيد التلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية**، أوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، العدد 7، جانفي 2008.

-رشيد تلمساني، **الجزائر عهد بوتفليقة، الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**، أوراق كارينغي، العدد7، جانفي 2008.

-رفعت السيد أحمد، **الحركات الإسلامية في مصر وإيران**، بدون دار النشر، القاهرة، ط1، 1989.

-زكي أبو زكرياء، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1983-1993**، موسوعة المعارف للمطبوعات، ط1، بيروت، لبنان.

-السدهي عبد الله الحسين، **الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا: دراسة مقارنة لبعض الحالات**، مكتبة مدبولي، ط1، 2014.

-سعد توفيق عزيز البزاز، **الجبهة الإسلامية للإنقاذ في آراء الكتاب الفرنسين (1988-1992)**، كلية الآداب جامعة الموصل.

-سعدي جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن لعربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2006..

-سعيد تكاوي، **الظاهرة الحزبية، الاصالة و المعاصرة**، مطبعة الخليج العربي، المغرب، تطوان، 2009.

- سعيد نكاوي، **المشهد الغربي بالمغرب بين التحالف الانشقاق**، دار نشر المعرفة، الرباط، 2003.

- سليمان صالح الغويل، **ديمقراطية الاحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة**، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 2016.

- سمير نوح، **خرافة الأصولية الإسلامية**، ترجمة، تعليق: د، صلاح عثمان، جامعة صوفيا، مصر بدون سنة.

- سيقرين لابا، **الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الإنتخاب والأدغال**، ترجمة: حمادة ابراهيم المشروع، التونسي للترجمة القاهرة، مصر، ط1، 2003 .

- الشيخ عبد الخلاف، **الصحوة الاسلامية ، مناهج و مدارس الحركات**، دار سبيل الرشاد ، بيروت، 1999.

- الشيخ عبد الخلاق، **الصحوة الإسلامية: مناهج ومدارس وحركات**، دار سبيل الرشاد، بيروت، 1999.

- صالح الورداني، **الخطر الوهابي ثلاث رسائل هذه الوهابية**، بدون دار النشر، بدون سنة النشر.

- طيفور فاروق، **حركة مجتمع السلم من المشاركة السياسية إلى الشهود الحضاري**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.

- عبد الإله بلقيز، **المعارضة و السلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ديسمبر 2001.

- عبد الحميد مهري، **المصالحة الوطنية لم تكن بحاجة الى إستفتاء**، جريدة الشروق اليومي، 2005/11/6.

- عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة**، الجزء الاول، دار التونسية للنشر، بدون طبعة، 1984.

- عبد الرحمان بن خلدون، **المقدمة**، الجزء الاول، دار الترتيبية للنشر، بدون طبعة، 1984.

- عبد الرحمان شيبان، **مقدمة مجلة الشهاب أنشأها الإمام عبد الحميد ابن باديس**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2000.

- عبد الرحمان شيبان، **مقدمة مجلة الشهاب أنشأها الإمام عبد الحميد ابن باديس**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان.

- عبد الرزاق مقري، **التيار الحمسي مسارات التجديد الوظيفي في العمل السياسي حركة التجديد، وطن ينهض**، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.

- عبد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، دار البعث، لجزائر قسنطينة، ط1، 1985..

- عبد القادر منشوري، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.

- عبد اللطيف الهرماسي، **الحركات الإسلامية في المغرب العربي "عناصر أولية لتحليل مقارن**، في كتاب مجدي حماد و آخرون، **الحركات الإسلامية و الديمقراطية**، دراسات في الفكر و الممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2001.

- عبد الله أبو عزة و آخرون، **مذكرات نصف قرن من العمل السياسي 1995/1945**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998.

- عبد الله بن علي طريقي، **الإستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي**، مؤسسة الرسالة، 1993.

- عبد المؤمن أوامر، **تجارب الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي : دراسة في التحديات الراهن وأفاق المستقبل إطار نظري ومفاهيمي لحركات الإسلام السياسي**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الستراتيجية والسياسية القتصادية، برلين، ألمانيا، ط1، 2019.

- عبد الناصر جابي، **عبد الرزاق مقري، قراءة لنتائج الإنتخابات التشريعية الجزائرية**، برنامج ما وراء الخبر، قناة الجزيرة، 12-05-2012.

- عبد الناصر جابي، **وضع المعارضة الجزائرية و مساراتها المحتملة**، سلسلة تقارير: مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2016.

- عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية السياسية**، مديرية النشر، قالمة، 2006.

- عبد الواحد أوامن، **تجارب الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي ،دراسة في التحديات الراهنة و آفاق المستقبل إطار نظري و مفاهيمي لحركات الإسلام السياسي** عن كتاب **تجارب حركات الإسلام السياسي بعد الثورات**، الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، برلين، ألمانيا، ط1، 2019.

- عبد الوهاب الأفندي، **الحركات الإسلامية "النشأة و المدلول و ملابسات الواقع**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ط1، 2002.

- عبد الوهاب الأفندي، **الحركات الإسلامية، النشأة والمدلول وملابسات الواقع**، مؤلف جماعي، **الحركات الإسلامية وأثرها في الإستقرار السياسي في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002.

- عزمي بشارة، **رئيس مؤتمر الاسلاميون و نظام الحكم حوار الاكاديميين و الاسلاميين**، المركز العربي للدراسات و الابحاث، ط2، 2013.

- عطية عدلان، **حكم التحالفات السياسية مع الأحزاب العلمانية**، دراسات سياسية معهد المصري للدراسات، 19 أفريل 2019.

- علي الكنز، **دراسات حول الجزائر العام العربي**، دار بوشان، الجزائر، 1990.

- علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2004.

- عمراني كربوسة، **حركة مجتمع السلم، ما بعد المؤتمر الثالث، 5 أوت**، 31 ديسمبر 2003.

- عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية الجزائر**، دار قرطبة، جزائر،2007.

- غراهام فوللر، إيان أولبير، **الإسلام و الغرب بين التعاون و المواجهة**، ترجمة شرقي خليل، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، ط1، 1997.

- غليون برهان، **نقد سياسة الدولة و الدين**، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 2004.

- الغنوشي راشد، **الحركة الإسلامية و مسألة التغيير** ، المركز المغاربي للبحوث و الترجمة، ط1، 2000.

- فرونسوا بورغا، **الإسلام السياسي صوت الجنوب، قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا**، ترجمة فوزي زكرياء، مراجعة و تقديم حامد أبو زيد، دار العالم الثالث، القاهرة، ط2، 2001.

- فريد عبد الكريم، **الأزمة الجزائرية الخلفيات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية**، مركز دراسات الوحدة المغربية، ط1، بيروت،1998.

- الفضيل الورثلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.

- فؤاد لعشا، **النظام الدولي الجديد، عالم رؤوس الحقيقة والوهم**، دار الجمهورية للنشر والتوزيع والطباعة، سوريا، سبتمبر، 1994.

- فوزي أوصديق، **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر**، دار الانتفاضة، الجزائر، 1992.

- كميل طويل، **الحركة الإسلامية في الجزائر من الإنقاذ الى الجماعة**، دار النهار للنشر، ط1، بيروت، لبنان، تشرين ثاني 1997.

- لهلالي إسعد، وسائل الإصلاح عند الإمام عبد الحميد ابن باديس من خلال أبرز تلامذة

-لياس بو كراع، **الجزائر، الر عب المقدس** ، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفرابي، بيروت، 2003.

- ليليا بن سالم و آخرون، **الانتربولوجيا و التاريخ: حالة المغرب العربي** ، ترجمة: عبد الاحد التبسي و عبد اللطيف الفلق، ط1، دار نويقال، المغرب الاقصى، 1988.

- ليندة مطاد بن محرز، **المعارضة السياسية في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014.

- مايكل وليس، **التحدي الإسلامي في الجزائر: الجذور لتاريخية لصعود الحركة الإسلامية**، ترجمة : عادل خير الله، المطبوعات للتوزيع والننشر، بيروت، لبنان، 1599.

- المبروك عيشة، **الحركات الإسلامية في الجزائر مابين 1932-1991**، الدار المتوسطية للنشر، ط1، تونس، 2012.

- مجدي عماد وآخرون، **الحركات الإسلامية وأثرها على الإستقلال السياسي في العالم العربي**، مركز الإصدارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2002.

- مجموعة من الباحثين الربيع العربي، **ثورات االخلاص من الإستبداد ، دراسة حالات** ، دار الشرق للكتاب، بيروت، 2015.

- مجيب مسعد، **الأقباط و مطالبهم في مصر بين التضمين و الاستبعاد**، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012.

- محمد أبورمان، **ما بعد الاسلام السياسي، مرحلة جديدة أم أوهام ايديولوجية**، مؤسسة فريدريش إيبرت سليمان، عمان، 2018.

- محمد أشتيه ، **الفكر السياسي للحركات الاسلامية ، تجربة مصر و الأردن** ، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، فلسطين، ط1 ، 1995

- محمد الجويلي، **الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي، بين المقدس والمدنس**، دار سراس للنشر، المؤسسة الوطنية للبحث العلمي، تونس، 2013.

- محمد الدراجي، **الحركة الإصلاحية في الجزائر**، دار قرطبة، الجزائر، ط1، 2008.

- محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة لجزائرية من عام 1830 حتى نوفمبر 1954**، دار البعث قسنطينة، ط1، 1985.

- محمد أيو رمان، **ما بعد الإسلام السياسي: مرحلة جديدة أم أوهام إيديولوجية**، مؤسسة فريد ويش إيبرت، عمان، 2018.

- محمد بغداد، **النزعة الانقلابية في الاحزاب الجزائرية**، دار الحكمة، الجزائر، 2013.

- محمد بغداد، **من فتنة الى المصالحة، أزمة الحركة الإسلامية في لجزائر**، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

- محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني**، دار المجدد، الجزائر، 2010.

- محمد سعيد العشماوي، **الاسلام السياسي**، موفم للنشر، 1990.

- محمد شقير، **أزمة العقل الإسلامي: مراجعة نقدية** ، صوت الجامعة، جامعة اللبنانية، 2010.

- محمد عبد الجابري، **مواقف وإضاءات وشهادات**، سلسلة كتب صغيرة شهرية من ملفات الذاكرة، كتاب الحادي والأربعون، ط1، جويلية 2005.

- محمد عبد الله عبد الرحيم، **أساسيات الادارة و التنظيم**، الشركة العربية للنشر التوزيع، القاهرة، 1996.

- محمد عزيز شكري، **الاخلاق و التكتلات في السياسة العالمية**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1978.

- محمد عمامي، **في عمق الجحيم، معول الإرهاب لهدم الجزائر**، ترجمة: م. سطوف، منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر، الجزائر، 2000.

- محمد فاروق وآخرون، **دليل بناء التحالفات في العالم العربي**، مشروع الديمقراطية في الشرق الاوسط، نوفمبر2017.

- محمد قاسم قريوتي، **نظرية المنظمة و التنظيم**، دار وائل، عمان، ط1، 2000.

- محمد مباركي، **بعض المعطيات حول الدولة و المجتمع خلال المغرب القديم** "في كتابه **جدلية الدولة و المجتمع في المغرب** ، دار إفريقيا الشرق، ط1، 1992.

- محمد نجيب ياسين، **الحركة الإسلامية بين التحول الديمقراطي و الحظر الخارجي**، في ندوة مستقبل الحركة الإسلامية في ظل التحولات الدولية و الأزمة الخليجية، 2002.

- محمد يعقوبي، **الفيس من الداخل من بويعلي الى علي بلحاج**، تقديم: عبد العزيز رحابي، أحميدة عياشي، الشروق للإعلام والإتصال، الجزء الأول، الجزائر.

- محمد يعقوبي، **الفيس من الداخل من بويعلي الى علي بلحاج**، تقديم: عبد العزيز رحابي، أحميدة عياشي، الشروق للإعلام والاتصال، الجزء الثاني، الجزائر.

- محمود عبد الحليم، **الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ**، دار الدعوة الإسكندرية، ج1، ط1، 2004.

- محي الدين، **الجزائر حلم وكابوس**، دار هومة، ط2، الجزائر، 2003.

- مصطفى الطحان، **تحديات سياسية تواجه الحركات الإسلامية**، دار التوزيع و النشر الإسلامية، ط2 ، 1997.

- مصطفى محمد حميداتو، **عبد الحميد ابن باديس وجهوده التربوية**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1997.

- مصطفى ميري، **أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري**، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1995.

- مغيش كنزة، **جدلية التحالف و الانقسام في اللعبة السياسية في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية سياسية (1997-2017)**، دار الجزائرية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2014.

- ممدوح محمود منصور، **سياسات التحالف الدولي**، كلية التجارة ، الإسكندرية، 1997.

- منصور ممدوح محمود، **سياسات التحالف الدولي**، كلية التجارة، الإسكندرية، 1997.

- موريسه ديفرجيه، **الاحزاب السياسية**، ترجمة: على مقلد، عبد المحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، بدون طبعة، القاهرة، 2011.

- موسى حسان، ابن عطا الله، **الحركة المظلومة في الرد على الكتاب الحركة المسمومة**، دار الخلدونية، الجزائر.

- مولود قاسم نايت قاسم، **ردود الفعل الأولوية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، دار الأمة، بدون طبعة، الجزائر، 2013،

- ميشال عفلق، **في السلوك الحزبي**، منشورات الطليعة في التنظيم والتربية الحزبية، منظمة الطليعة العربية في تونس، تونس، 1987.

- ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

- الناطق الرسم للجبهة الإسلامية للإنقاذ، العدد 52، نوفمبر 1990.

- نبيل أحمد بلاسي، **الإتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

- نذير مصمودي، **بعد الرصاص الإسلاميون و الاسئلة الساخنة**، دار الشروق للإعلام و النشر، الجزائر، 2010.

- نغم محمد صالح، **الحركات الإسلامية في المغرب العربي ( المغرب، تونس، الجزائر)، دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقرطية**، دار الجنان للتوزيع والنشر، ط1، 2010.

- هاني أرسلان، رضا محمد هلال، **حزب الوفد الجديد**، سلسلة الأحزاب السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، 2010.

- هشام محمد برغش، **التحالفات بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية، نظرة شرعية ورؤية سياسية**، التقرير الاستراتيجي العاشر، 2011.

- وسام فؤاد، **اسلاميو الجزائر تحديات عام 2018**، تقارير سياسية، 12 فيفري 2017، المعهد المصري للدراسات، مصر،2017.

- يحي بوعزيز، **أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة**، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1995.

- يوسف القرضاوي، **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي الإسلامي**، دار لشروق، القاهرة، ط7، القاهرة، 1997.

- يوسف القرضاوي، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، مكتبة رحاب، الجزائر، بدون سنة.

- يوسف القرضاوي، **مستقبل الأصولية الإسلامية**، مكتبة وهبة، ط1، 1997.

- **الرسائل والأطروحات:**

- إلهام نايت سعيدي، **العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية (1988-1995)**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2001/ 2002.

- الأمين سويقات، **التكيف السياسي للأحزاب السياسية الاسلامية في الجزائر والمغرب دراسة مقارنة**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2009.

- أمينة سرير عبد الله، **الإسلام السياسي في الجزائر**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

- بلعباس الهواري، **المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية و الإنقسامية**، رسالة ماجستير، تخصص علم الإجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013/2012.

- بن قفة سعاد، **المشاركة السياسية في الجزائر، أليات التقنين الأسري نموذجا ( 1962-2005)**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011.

- بومحرات بلخير، **مشروع الدولة الإسلامية في خطاب حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (تصورات شباب حي الحميري بوهران أ نموذجا )**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع السياسي، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، 2011/2010.

- جبالي فتيحة، **المنظومة التعليمية في الجزائر قراءة المناهج والتقويم**، أطروحة دكتوراه تخصص لسانيات والتواصل اللغوي، قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014 /2015.

- حيدر عمر، **الظاهرة الإسلامية في الجزائر 1962-1988، مقارنة تحليلية**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2002/2001.

- خديجة معمر، **التغيير السياسي لدى الأحزاب الإسلامية في الجزائر (حركة مجتمع السلم وحركة النهضة)**، رسالة ماجيستير العلوم السياسية، تخصص الحركات التحررية وتشكيلات الدول في الجزائر والمغرب العربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2013/2012.

- خديجة معمر، **التغيير السياسي لدى الأحزاب الإسلامية في الجزائر (حركة مجتمع السلم وحركة النهضة نموذجا)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص حركات تحررية و تشكيلات الدولة في الجزائر و المغرب العربي، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2013/2012.

- دبعي رائد محمد عبد الفتاح، **أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر و الممارسة الإخوان المسلمين في مصر نموذجا**، رسالة ماجستير في التخطيط و التمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، نابلس، 2013/2012.

- الربيع الجصاص، **الحركات الإسلامية والتنظير الثقافي في المجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

- رقية طرشاوي، **ظاهرة الإنقسام داخل الحركة الإسلامية في المجتمع الإسلامي، حركة مجتمع السلم msp أنموذجا، دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه في الانتروبولوجيا، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، قسم التاريخ،جامعة أبي بكر بلقايد، 2015/2014.

- زوبير عروس، **التكييف السياسي للأحزاب الإسلامية في الجزائر والمغرب: دراسة مقارنة لحالتين حركة مجتمع السلم في الجزائر وحزب التنمية والعدالة في لمغرب**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2007/2006.

- سالمي العيفة، **التجربة السياسية للحركات الإسلامية: دراسة مقارنة في المشاركة السياسية للحركات الإسلامية بين الجزائر وتركيا والأردن من خلال الانتخابات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

- سلام أحمد سواعير، **توجهات سياسية الخارجية الأردنية تجاه الازمات الربيع العربي**، رسالة ماجستير علوم السياسية، كلية الآداب قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2018/2017.

- صليحة مماد، **الإئتلاف الحكومي في الجزائر و المغرب (1997،2007) دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، جامعة وهران، 2010-2011.

- الطاهر سعود، **الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية و الفكرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإجتماعية و لإنسانية، 2010/2009.

- عبد الرحمان محمد عبد العزيز شراب، **أحكام التحالفات السياسة في ضوء الواقع المعاصر**، رسالة ماجستير، تخصص الفقه المقارن كلية الشريعة والقانون، جامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين، 2013/2012.

- عبد الرحمان محمد عبد العزيز شراب، **أحكام التحالفات السياسية في ضوء الواقع المعاصر**، رسالة ماجيستر، تخصص فقه المقارن، كلية الشريعة و القانون، الجامعة الاسلامية، غزة، 2010.

- عبد الغفور شريف، **موقف جمعية العلماء المسلمين الزائرين من الثورة التحريرية من خلال جريدة البصائر (1954-1956) دراسة وصفية تحليلية**، رسالة ماجيستير في الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة لجزائر 3، الجزائر 2011/2010.

- عصام عبد الوهاب محمد أيوب، **متغير القيادة و التعددية السياسية في تونس**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2005/2004.

- العلمة مناع، **التعددية الحزبية في الجزائر ودورها في البناء الديمقراطي**، رسالة ماجيستير ، تخصص قانون دستوري، جامعة الجزائر،2002/2001.

- محمد سليماني، **مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة نموذج حركة حمس الجزائرية**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص حركات وطنية وتشكيلات الدول في الجزائر وبلدان المغرب، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013/2012.

- مخلوف بشير، **موقع الدين في عملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر (1989-1995)، دراسة في التمثلات السياسية التعددية الحرزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع السياسي، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة السانيا، وهران، 2013/2012.

- ميمون محمد، **الممارسة الديمقراطية من منظور الاحزاب الاسلامية في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص سياسي، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، 2009/2008.

- نعيمة زرمي، **التجارة الخارجية للجزائر من الإقتصاد المخطط الى إقتصاد السوق**، رسالة ماجيستير، تخصص تسيير دولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2011/2010.

- نور الدين فلاك، **طبيعة التحالف الرئاسي و تفعيل عملية التحول الديمقراطي 1999-2010**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010 / 2011.

- **المقالات العلمية:**

– الامين سويقات، **الانشقاقات الحزبية في الجزائر ، دراسة في الاسباب و التجليات**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، جوان 2016.

– عبد اللطيف مستكفي، **ظاهرة الانشقاقات الحزبية: مقاربة نظرية**، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 147، أوت 2019.

- ابتسام بدري، **دور الاحزاب السياسية في خدمة التحول الديمقراطي في الجزائر بين الواقع و الخصوصية، وطموح تحقيق التكيف**، مجلة المفكر، العدد 09، ماي 2013.

- **أثار ابن باديس، جريدة الصراط، العدد الرابع، 4جمادى الثانية 1352، أكتوبر 1922.**

- **آثار ابن باديس**، مجلة الشهاب، ج11، 10أكتوبر، 1934.

- أحمد زكي، **تحولات و متغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 188، تشرين الأول، 1994.

- أحمد سوالم، **الحراك السياسي في تونس بعد الربيع العربي، نموذج حركة حركة النهضة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، أفريل 1999.

- أحمد سوالم، **الحراك السياسي في تونس بعد الربيع العربي، نموذج حركة حركة النهضة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، أفريل 1999.

- أسرة المختار، **المشاركة بعين الوزراء**، مجلة المختار، العدد 17، مارس 2007، الجزائر.

- إسماعيل كرازدي، **المعارضة السياسية و حركات الاحتجاج اللامؤسساتية في العالم العربي**، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، لعدد(7)، جويلية 2014، جامعة باتنة، الجزائر.

- تمارا كوفمان وييس، **الأحزاب الإسلامية: ثلاث أصناف من الحركات الإسلامية**، مجلة الديمقراطية، المجلد 13، العدد 29، 2008/07/03.

- تمارا كوفهان وييس، **الأحزاب الإسلامية : ثلاث أصناف من الحركات الإسلامية**، مجلة الديمقراطية، المجلد 13، العدد 29، 2008/07/03.

- ثامر محمد كامل الخزرجي، **السياسة العامة و أداء النظام السياسي**، مجلة العلوم السياسية، العدد 33، تموز 2006، جامعة بغداد، العراق.

- جمال عبد الناصر، **الحركات الإسلامية، الأبعاد والتحديات**، مجلة العرب، العدد 7588، 2009.

- حازم عمر، **الانشقاقات في الاحزاب السياسية : دراسة نظرية**، مجلة المستقبل العربي، المجلد 42، العدد 484، مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2019.

- حازم عمر، **الانشقاقات في الاحزاب السياسية دراسة نظرية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 484، حزيران 2019.

- حكيم حسام، **أزمة حركة مجتمع السلم (2003–2009)**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 10، جوان 2016.

- الخضر بن العربي عواريب، **نظرات تربوية في المنهج الإصلاحي الباديسي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الأول، ديسمبر 2010.

- الخضر بن العربي عواريب، **نظرات تربوية في المنهج الإصلاحي الباديسي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الأول، ديسمبر 2010.

- خليدة كعسيس، **الربيع العربي بين الثورة و الفوضى**، مجلة المستقبل العربي، العدد221 .

- سمير دواد سلمان، علي فرج، **الحكومة الائتلافية و أثرها في النظام السياسي**، مجلة كلية الأدب، العدد 102، جامعة المستنصرية.

- الصادق معقافي، **التحالفات الحزبية و تشكيل المجالس المنتخبة في الجزائر**، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و "السياسية، العدد الرابع، المجلد الاول، بدون سنة.

- العايب ربيع، **المثقف ضد المثقف (قراءات في أومنة المثقف العربي الجابري، أركون، إدوارد سعيد)**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد الخامس، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2021.

- عائشة قرة، **الحجاج في الخطاب السياسي لدى الاحزاب الاسلامية، قراءة في المفهوم والبحث في الآليات والاستراتيجيات**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2020.

- علاء الدين بالنور، **التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي والنظام السياسي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 01، أفريل 2021.

- علي بطاهر، **سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1.

- علي بلعربي، **الاصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر عقب ثورات الربيع العربي المضامين والاهداف**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 5، العدد 1، 2021.

- علي سعدي عبد الزهرة، **الانشقاق الحزبي( الاطار النظري)**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد 3، سبتمبر 2020.

- العيداني سهام، **قراءة في التعديل الدستوري الجديد 2016**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 7، 2016.

- فاتن يونس محمد، **النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر (1992-1997)**، مجلة كلية العلوم الإنسانية، العدد 14، المجلد 7، 2013.

- فاطمة الزهراء ، أحمد بن يحيى، مولود مسلم، **المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم، دراسة في مفهوم الاهداف و التحديات**، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد10، العدد03، ديسمبر2019.

- لزهر بوارضي، **جدلية الدين و السياسة و ثنائية التداخل و التصادم**، المجلة العلمية، العدد 09، ديسمبر2017.

- **مجالس التذكير (التفسير)**، مجلة الشهاب، ج1، 5 رمضان 1347، فيفري 1939.

- محمد خديوي، **الإنتخاب في الوطن العربي بين الولاءات الدينية و المد الديمقراطي**، مجلة دفاتر سياسية و القانون العدد السابع، جوان 2012.

- محمد رمضان قرني، **الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية**، المجلة السياسية الدولية، العدد 107، جانفي 1992.

- محمد سعد أبو عامود، **الإسلاميون، والعنف المسلح في الجزائر**، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، 1993.

- محمد عبد الجري، **الانقسامات الحزبية في ظل قانون الاحزاب العراقية، رقم 32،2015، الأسباب و الأثار** ، مجلة القادسية للقانون و العلوم السياسية العدد الاول المجلد10، حزيران 2019، جامعة القادسية.

- مسلم، عدنان محمد، **دور الانقسامات الحزبية في الحياة السياسية في الجمهورية العربية السورية: دراسة توثيقية لتجربة الحزب الشيوعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة الآداب و العلوم الانسانية، مجلد 41، العدد 6، 2019.

- مهملي بن علي، **الإتصال السياسي وتفعيل الأداء الحزبي في الجزائر**، مجلة الصورة والاتصال، المجلد 5، العدد22، جامعة وهران، 1 فبراير 2018.

- الهلال إسعد، **وسائل الإصلاح عند الإمام عبد الحميد ابن باديس من خلال أبرز تلامذة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، مجلة هيردوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 5، 2018.

- **المواقع الإلكترونية:**

-

- [1] و ا ج ، **ميلاد تكتل الجزائر الخضراء الذي يجمع ثلاث أحزاب اسلامية** ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.echoroukline.com ، بتاريخ 2012/03/07.

- [1] بلال دردور، **كيف أطاح عبد العزيز بوتفليقة بالاسلام السياسي؟**، مقال متوفر على موقع www.arabi21.com ، الاثنين 04 ديسمبر 2017.

- أبو جرة سلطاني، **سلطاني يدعو غول لكشف حقيقة انشقاقه لشعب الجزائري**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2012/08/01.

- أحمد جعفر، **مشروع النهضة المصرية، قراءة في المضامين**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.alamatonline.netبتاريخ 2012/05/12.

- **إخوان الجزائر يؤسسون حزب حركة البناء الوطني** ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.islamion.com ، بتاريخ 2014/12/31.

- **إسلاميو الجزائر يقاطعون الرئاسيات وشعبيتهم تتراجع**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net ، بتاريخ 2014/04/14.

- أسماء ع، **العلامة محمد الطاهر آيت علجت بختم شرح الموطأ المالك**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.ennaharonline.com، بتاريخ 2019/09/22.

- **الإعلان عن أكبر تحالف إسلامي في الجزائر يسعى للفوز بالإنتخابات التشريعية**، مقال مؤتمر على الموقع الإلكتروني www.people.com.cn ، بتاريخ 2012/03/08

- أمين سلطاني، **إسألوا غول عن تاجه اذا كان بمقدوره أن يكون بديلا لحمس في المحليات** ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.echoroukonline.com ، 2012/09/03.

- **انتخاب السيد عبد الرزاق مقري رئيسا لحركة مجتمع السلم لعهدة جديدة**، مقال متوف على الموقع الالكتروني www.aps.dz، بتاريخ 13 ماي 2018.

- **الانتخابات التشريعية الجزائرية: برلمان جديد ... وتحديات قديمة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.almodom.com بتاريخ 2017.05.14.

- **انشقاق عمار غول يهدد حمس بالانقراض**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.djazairess.com بتاريخ 2012/07/22.

- **انشقاق عمار غول يهدد حمس بالانقراض**، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.djazairess.com، بتاريخ 2012/07/21.

- **إنطلاق فعاليات المؤتمر الوطني الخامس لحركة مجتمع السلم الجزائرية**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.ennahaha.tn ، بتاريخ 02 ماي 2013.

- أويس عثمان، **التحالفات السياسية تأصيلها و ضوابطها...دراسة شرعية**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني WWW.BASSASER-ONLINE.COM ، بتاريخ 10 جانفي 2018.

- باحث في شؤون الشمال المغربي، مساعد رئيس التحرير، **هل يتصاعد الخلاف بين الاحزاب الاسلامية و السلطة في الجزائر؟** ، مجلة السياسة الدولة ، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني .www.siyassa.org-eg

- **تحالف حركة مجتمع السلم .. في ميزان التشريعيات** ، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.dia-algerie.com ، بتاريخ 24 أفريل 2017.

- **تعريف و معنى الإنشقاق في معجم المعاني الجامع**، معجم عربي- عربي، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني، www.almaany.com، بتاريخ 12 ماي 2018.

- توفيق بوقاعدة، **إخوان الجزائر يختارون المعارضة ويستعدون للمواجهة مع السلطة**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.dw.com ، بتاريخ 2013/05/17.

- **الجبهة الإسلامية للإنقاذ**، مقال متوفر على موقع الإلكتروني www.Aljazeera.net. بتاريخ 28.10.2015.

- **جبهة التغيير تحل نفسها رسميا... وتندمج مع حمس**، مقال مركز على الموقع الالكتروني www.echeroukonline.com بتاريخ 2017/07/01.

- **الجرائد و الصحف:**

- جريدة البصائر، **حوادث الليلة الليلاء**، العدد 292، 5 نوفمبر 1954، السنة السابعة من السلسلة الثانية، 1954-1955، وزارة الثقافة، الجزائر.

- **الجزائر: حركة مجتمع السلم الاسلامية تندد "حالة الغموض"، بشأن الانتخابات المقبلة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني : www.france24.com ، 2018/09/27.

- **الجزائر: مقري يتجه إلى حسم مؤتمر مجتمع السلم لصالحه**، مقال متوفر على موقع إلكتروني www.aawsat.com ، بتاريخ 27 شعبان 1439، 12 ماي 2018.

- الجيلالي كرايس، **الإسلام السياسي في الجزائر من الإنقسام إلى الإندماج، حركة مجتمع السلم نموذجا**، www.hadathpost.com بتاريخ 2019/08/16.

- **حركة مجتمع السلم الجزائرية تقرر المشاركة في الانتخابات القادمة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.alhurra.com ، بتاريخ 1 سبتمبر 2012.

- **حركة مجتمع السلم**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.aljazeera.net ، بتاريخ 16 جوان 2016.

- **حزب جديد لكوادر منشقة عن أكبر الاحزاب الاسلامية في الجزائر**، مقال متوف على موقع الالكتروني www.alamba.com ، بتاريخ 2012/08/27.

- حسام الحداد، **الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر (FIS)** مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.islamist-mouvement.com بتاريخ 18 جويلية 2013، 11:15.

- حفص الزهار، **تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.ido2ot.com بتاريخ 28.10.2015.

- حفص الزهار، **تاريخ الحركة الاسلامية في الجزائر**، مقال متوفر على موقع الكتروني www.idas2at.com ، بتاريخ 18 أفريل 2019.

- حميد يس، **أبو جرة يرد على معارضي دخوله الحكومة**، جريدة الخبر اليومي، العدد 4385، 4 ماي 2005.

- حوراء رشيد مهدي الياسري، دراسة في الجماعات المحلية المعاصرة، النشأة والتكوين، مقال متوفر عل الموقع الإلكتروني www.fedrs.com بتاريخ 2014/11/07.

- د. علي المؤمن ، **ظاهرة الانشقاقات في حزب الدعوة الاسلامية** ، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.almothaqaf.com ، بتاريخ 2016/07/15.

- د. لبني، مقري، **هذه هي الخطوط العريضة لبرنامج خمس خلال الحملة الانتخابية** ، مقال مؤثر على موقع الالكتروني www.elikhbaire.com ، تاريخ 2017/12/18.

- داليا غانم ، **الحزب الاسلامي الرئيس في الجزائر** ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.carnegie-mec.org، بتاريخ 14 أفريل 2015.

- دالية غانم ، **المداليك المتقلبة للاسلام السياسي في الجزائر**، www.carnégie.org ، بتاريخ 2019/07/22

- دالية غانم، **تراجع الاحزاب الاسلامية في الجزائر**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.carnegieendowment.org بتاريخ 13 فيفري 2014.

- رياض ب، **قواعد حمس تدفع نحو عدم المشاركة في الانتخابات المحلية**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2021/08/09.

- رياض بوخدشة، **سلطاني يدعو غول لكشف حقيقة انشقاقه للشعب الجزائري**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2012/08/01.

- رياض بوخدشة، **سلطاني يدعو غول لكشف حقيقة انشقاقه للشعب الجزائري**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2012/08/01.

- ظفر الاسلام خان، **الجزائر: انسداد سياسي وصعوبات ترتيب المرحلة القادمة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.aljazeera.net ، بتاريخ 28 أكتوبر 2014.

- عبد الحكيم حذاقة، **بعد تحالفات 2012 ، و 2017 لماذا تفرق اسلاميو الجزائر في انتخابات البرلمان** ، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.aljazeera.net ، بتاريخ 2021/05/27.

- عبد الرزاق بن عبد الله، **عبد الرزاق مقري رئيسا جديدا لحركة مجتمع السلم الجزائرية** (محدث 2)، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.aa.comtr ، بتاريخ 2013/05/05.

- عبد الرزاق عبد الله، **قبل انتخابات البرلمان 2017..اسلامية الجزائر يسعون الى الوحدة (تحليل)**، مقال مؤتمر على الموقع الالكتروني www.aa.com.TR بتاريخ 2016/12/14.

- عبد الرزاق مقري، **الاسلاميون الجزائريون يرصون الصفوف قبل الانتخابات التشريعية**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.swissinfo.ch ، بتاريخ 15 جانفي 2017.

- عبد المجيد بن محمد، **ثلاث احزاب اسلامية بالجزائر توقع على وثيقة التحالف**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.aljazeera.net بتاريخ 2017/01/22.

- عبد الوهاب بوكروح، **3 أحزاب إسلامية في تكتل الجزائر الخضراء لخوض إنتخابات مايو**، مقال متوفر على موقع إلكتروني www.albayan.de ، بتاريخ 8 مارس 2012.

- عثمان لحيان، **اختيار شخصية معارضة للسلطة على رأس إخوان الجزائر**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.alarabrya.net ، بتاريخ 05 ماي 2013.

- عثمان لحياني، ع العابد، **حركة البناء الوطني، سادس حزب اسلامي يدخل الساحة السياسة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.djazairess.com ، بتاريخ 01/03/19.

- عرار ج ، **الثقافة و المثقفون و الحضارة**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني، www.bettna.com ، 2012/2/15.

- عكاشة بن المصطفى، **الإسلاميون في المغرب مشروع مجتمعي رهن الإنتظار**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.Islam online.net بتاريخ09 جوان 2008.

- عمار بوحوش، **السلطة الرئاسية هي أم السلطات في الجزائر**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.democraticac.de بتاريخ 24 فيفري 2019.

- فاطمة شمنتل، **الانشقاقات الحزبية ، تبرئة ذمة أم تكفير عن ذنب** ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني، www.eldjoumhouria.dz ، بتاريخ 24 مارس.

- فتيحة زماموش، **انتخابات 2017 توحد الاحزاب الاسلامية في الجزائر** ، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.urtrasant.com ، بتاريخ 09 جانفي 2017.

- ق و و أ، **المؤتمر الخامس لحركة مجتمع السلم، تقييم المسار ورسم السياسة المستقبلية**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.djazairess.com، بتاريخ 2013/03/23.

- **قراءة في النتائج الرسمية للانتخابات المحلية 2012**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.hmsalgeria.com ، بتاريخ 2012/11/30.

- كامل الشيرازي، **نادي الترقي، دينامو النهضة الجزائرية الحديثة**، منال متوفر على الموقع الإلكتروني www.echoroukonline.com بتاريخ 2016/07/07.

- لقرع بن علي، **الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017: دراسة تحليلية**، مقال متوفر على الموقع الاكتروني www.democraticac.de، بتاريخ 21 أوت 2017.

- م. مراد، **أبو جرة يتهم مقري بمحاولة خياطة مؤتمر حمس القادم**، www.ana.neurs.com، 13 فيفري 2018.

- م.بوسلان، **دستور 1989، تكريس للتعددية والحريات والنظام الديمقراطي**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.djoairess.comبتاريخ 14-04-2013، (26.12.2020) 15:15.

- محرز مرابط، **تاريخ من التراجعات...لماذا فشل الإسلام السياسي في الجزائر؟**، مقال مؤخر على الموقع الإلكتروني: www.maghrebvoices.com تاريخ: 19 سبتمبر 2017.

- محمد عبد الله الجهمي، **كيف تصنع برنامجا انتخابيا ناجحا**، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.alwatanneurs.net ، 28 سبتمبر 2017.

- محمد محمود، **الصحوة الإسلامية .....البداية والنهاية**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.Alhurra.com. بتاريخ 20ماي 2019.

- محمد مسلم، عبد السلام سكية، **استقطاب صامت بين أنصار مقري و سعيدي في اليوم الاول من المؤتمر**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.echoroukonline.com، بتاريخ 2013/05/02.

- مصطفى حفيظ، **تكتل إخوان الجزائر يسير نحو التلاشي بسبب الخلافات**، مقال متوفر على موقع إلكتروني www.afrigatenews.net ، بتاريخ 9 ماي 2014.

- المعطي مجيب، **الإسلاميون يتقدمون في المغرب**، قال متوفر على الموقع الإلكتروني www.carnegieendoument.org 29 جويلية 2014.

- **مقري أحد خيارات حمس في رئاسيات 2014** ، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2013/1/24.

- **مناصرة والمنشقون عن حمس يؤسسون جبهة التغير الوطني** ، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.echoroukonline.com ، تاريخ 2011/03/26.

- مونيكا وليام، **الانشقاقات الحزبية: دراسة حالات من الاحزاب المصرية**، مقال متوفر على موقع الإلكتروني www.acrseg.org ، بتاريخ 02 أوت 2016.

- ميرفت عون، **تعرف إلى نشأة حركة الاخوان المسلمين في الجزائر و انشقاقاتها و خلافاتها الاخيرة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.saspost.com، 22 جويلية 2015.

- **ميلاد تحالف "تكتل الجزائر الخضراء"** ، مقال متوفر في الموقع الإلكتروني، www.aljazeera.com، بتاريخ 2012/03/08.

- **نتائج الانتخابات المحلية 2017 ، الافلان و الارندي في ميدان أغلب المجالس الولائية و البلدية** ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.radioalgerie.dz ، 2017/11/24.

- نصير سمارة، **إخوان الجزائر يجدفون ضد تيار الربيع العربي**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني، www.dw.com ، بتاريخ 2012/05/08.

- نصيرة سمارة، **إخوان الجزئر يجذفون ضد تيار الربيع العربي**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.dw.com ، بتاريخ 2012/08/05.

- نوار سوكو، **حوار مع أحمد الدان**، الأمين الوطني للشؤون السياسية والإعلام، جريدة الخبر الاسبوعي، العدد 324، 20 ماي 2005.

- **الوحدة بين حمس و جبهة التغيير في الجزائر بين ، المد و الجزر في ظل تشريعيات 2017** ، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.democratic.de بتاريخ 13 أفريل 2017.

- **وزير جزائري ينشق عن كبرى الحركات الاسلامية و يؤسس جزبا جديدا**، www.alramedia.com، بتاريخ 16 جويلية 2012.

- ياسين بوهادف، **ما مستقبل اسلامي الجزائر بعد اخفاقاتهم المتكررة** ، مقال متوفر على www.alkhaloejonline.dz ، بتاريخ 2017/11/26.

- يوسف علي، **وثيقة أرضية مزافران لا علاقة لها بالمشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات** ، مقال متوفر على موقع الالكتروني www.dzayerinfo.com، بتاريخ 2017/03/26.

- يونس بورنان، **الإخوان شاركوا الفساد في عهد بوتفليقة**، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.al-aim.com بتاريخ 2020/09/11.

## المراجع باللغة الأجنبية:

-
- Alfrod robert, **Party and society**, chicago,chicago : Rond menally, 1963.
- Amel Boubekeur et samir amghar, **les partis eslamistes du maghreb et leur liens aves lEurope: influences croisées et dynamyques et democratisation**, EuroMesCo papers, octobre 2006.
- Andrea ceron, **intra party politicsand system factional conflict, cooperation and fission within in italian parties**, Doctorat thesis, university of milano, milan, 2010/2011.
- Charles Robert Agero ,**Histoires de l'Algerie conten** poraine ,press universitaires de france, Paris 1979.
- François Burgat, **l'islamiste au Maghreb :la voix du sud** , Edition Karthala,Paris,1988.
- Françoise Boucek, **rethinking fonctionalism Typologies itra party Dynamics and three faces and Fonctionalism**, vol 15, n 4, july 2015.

FRANS PRITCHARD,**THE NUER :A DESCPRIPTION OF THE MODES OF LIVELILOOD AND POLITICAL INSTITUTION OF ANILOTIC PEOPLE** ,OXFORD,CHARENDON PRESS,1940.

- Jonathon fridman, **choc de cultures et logique du déclin higémonique**, in : Hosham dawod et autres oqcit.
- Julie E Pruzam,togensen, **the islamic movement in marooc**o ,main and regine repense,conpenhagen thre Danish institute for international studies,2010,p07
- Lavau G . **Partis et système politique interactions et fonction**, Révue Canadienne de science politique v 02, n1, Mars 1969.
- Lhouari ADDI ,**Dynamique Et Contradiction Du System Politique Algerien** , Revue Algerienne Des Sciences Juridique Economique Et Politique,1989.
- M cusson **, déviance,integration social et probléme sociaux chez les unuit du nuvut** , université laval,québec,2008.
- Mechel dechamps et autres, clivage et partis, Belgique : fondation roi – Boudium , novembre 20080 - MICHAL DECHAMPS,ETAUTREs ,CLIVAGES ET PARTIS Belgique :FONDATION ROIS-BAUDUIM ,NOVEMBRE 20080
- MINWUEa.perceived international justice and trust –in-supervison as mediators for pirternalistic leadership,management and organization revien rol 8, (n°1), 20110

- Mustapha Kamel Al-saygaid, **the other face of the islamism mouvement** .carnegie working papers znd omment for intdrnational.peace N33, jammary, 2003.
- Rachid Tlemçani, **Elections et étites Algerie**, chihab Editions , Alger,2003.
- Rissis group briefing, **Islamism in North Africa** , legacy of history, 20 April 2004.
- Yonhyok, **choc social cleavage and party support**, sudertons hogs kola, sodertorus, 2002.

# □الملاحق

## دليل مقابلة نصف موجهة

## تحت عنوان: الحركة الإسلامية في الجزائر بين الانشقاقات والتحالفات

السلام عليكم و رحمة الله، نحن بصدد إجراء دراسة علمية للحصول على شهادة دكتوراه، تخصص علم اجتماع سياسي، وهي تتناول موضوع الحركة الاسلامية في الجزائر، وما عاشته من أزمات داخلية بعد الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية، دفعتنا إلى محاولة تناولها من خلال دراسة علمية جادة ومحايدة، الهدف منها معرفة الأسباب الكامنة وراءها، ونذكر بالأخص حركة مجتمع السلم التي عاشت على واقع جملة من الاشكالات تمثلت في ظاهرتي الانشقاقات، والتحالفات بعد وفاة مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح رحمه الله، وفي عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، كما أن هذه الدراسة ذات أغراض علمية محضة، أي المعلومات التي سيدلي بها المبحوثين ستبقى سرية، وموجهة لخدمة البحث العلمي، دون الإفصاح عن هويتهم، أو الإشارة إلى أسمائهم في محتوى البحث، كما أن نجاح الدراسة، و سلامة النتائج و مصداقيتها يتوقف على مدى تجاوبكم و تعاونكم في تقديم إجابات موضوعية حول ظاهرتي الانشقاقات والتحالفات، التي انتشرت بقوة داخل البيت الحمسي قبل كل إستحقاق انتخابي، خاصة في ظل إفرازات الربيع العربي، والتي أصبحت كذلك مرهونة بالرهانات و المكتسبات السياسية.

لذلك أتمنى التعاون في إتمام هذه الأطروحة، والتي نسعى من خلالها إعطاء صورة مصغرة على الواقع المعاش، داخل حركة مجتمع السلم، و أدائها السياسي في ظل هذه الثنائية، من خلال الالتزام بما جاء به في تصريحات المبحثين، والتقيد بالموضوعية في الكتابة و التحليل و النقد، كما ان تعاونكم واجاباتكم الصريحة، تعني نجاح الدراسة، وهذا ما نأمله منكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**بيانات شخصية:**

- السن : .....
- الجنس: .....
- المستوى التعليمي: .....
- الشهادة المتحصل عليها: .....
- سنة الانضمام إلى الحركة:.....
- المنصب المشغول:.....

**المحور الأول: الانشقاقات داخل حركة مجتمع السلم:الإشكالات و الدلالات.**

- عرفت الاحزاب السياسية في الجزائر، وخاصة في عهد الرئيس بوتفليقة، ما أصبح يعرف بالحركات التصحيحية، وإنقسام عدة احزاب على نفسها، إضافة الى تراجع عام في الاداء السياسي، لمختلف الاحزاب، سواء الموالية او المعارضة، كما اصبحنا نشهد انشقاق العديد من القيادات وتأسيسها لأحزاب سياسية جديدة.

**إذا سمحت ومن خلال مساركم النضالي ما هي قراءتك لهذه الظاهرة ؟ وماهي تداعياتها على النشاط الحزبي في الجزائر في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ؟**

- بعد وفاة مؤسس الحركة الشيخ محفوظ نحناح رحمة الله عليه تم عقد مؤتمر استثنائي لاختيار رئيس جديد للحركة، ظهرت في اعقاب ذلك المؤتمر خلافات، وصراعات داخلية بين تيار يدعم أبو جرة سلطاني و تيار يدعم عبد الرحمن سعيدي.

**هل تتفضل وتوضح لنا سبب هذه الخلافات الداخلية، و كيف أثرت على أداء الحركة وثقلها السياسي خاصة لدى المناضلين والمنخرطين ؟**

- كما هو معروف في الجزائر، بعد الانفتاح السياسي الذي جاء به وبعد دستور1989، سمح بتأسيس جمعيات ذات طابع سياسي أصبحت حركة مجتمع السلم الحركة الاسلامية الاكثر تأثيرا في الساحة السياسية، لكن سرعان ما بدأت الحركة في التراجع سياسيا، خاصة في عهد رئيسها ابو جرة سلطاني، حيث كثرت الخلافات، وشهدت الحركة انشقاق عدد من قادتها، بينما اصبحت هي طرفا في التحالف الرئاسي.

**ومن خلال تجربتكم داخل الحركة ومعايشتكم لتلك المرحلة، كيف تفسرون تلك الانشقاقات؟**

**هل أثرت هذه الانشقاقات على استقرارها الداخلي و أدائها السياسي؟**

- بعد انعقاد مؤتمر الرابع 2008 تحت شعار "الإصلاح السياسي و التنمية" عادت بوادر الخلاف بين التيارين و التي انتهت بتجديد الثقة في أبو جرة سلطاني و تشكيل عبد المجيد مناصرة لحركة التغيير.

**في نظركم هل فحوى الخلاف بين قيادات الحركة؟ راجع الى أسباب سياسية - تنظيمية ؟ أم هي نزاعات شخصية حول قيادة الحركة ؟**

- أحدثت الصراعات و الخلافات الشخصية التي ظهرت بعد المؤتمر الثالث شرحا كبيرا داخل الحركة نتج عنه تنشقاقات، أبرزها تشكيلعبد المجيد مناصرة لحركة الدعوة و التغيير، و عمار غول لحزب تجمع أمل الجزائر ما أدى إلى إفراغ كوادرها و قياديها لصالح النظام من خلال نهج المشاركة.

**في رأيك هل أضعفت هذه الانشقاقات الحركة و أفقدتها شعبيتها و قدرتها على التعبئة و التجنيد؟**

**المحور الثاني: حركة مجتمع السلم بين الإنشقاقات الحزبية و التحالفات السياسية مع السلطة.**

- في حالة وجود أنظمة سياسية قوية وأحزاب نافذة ومسيطرة على المشهد السياسي، نجد المعارضة غالبا ما تحاول كسر تلك الهيمنة عن طريق لعبة التحالفات السياسية، ودخول دواليب السلطة عن طريق قبول بعض الحقائب الوزارية، والمشاركة في التسيير، وهذا ما عرفته عدة احزاب سياسية في الجزائر على غرار حركة مجتمع السلم في عهد حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

**بناء على هذا ومن خلال مسيرتكم النضالية داخل الحركة، كيف ترى هذه التحالفات الرئاسية مع الحكومات المتعاقبة؟ وما موقفك منها خاصة بين الاحزاب والسلطة ؟**

- مع بداية الانفتاح السياسي نسجت الحركة تحالفات سياسية مع حكومات متعاقبة و أصبحت شريكا سياسيا لها.

**فما هو تقييمك لهذه التحالفات سياسيا ؟ و هل إستفادت الحركة منها؟**

- أحدثت الصراعات و الخلافات الشخصية التي ظهرت بعد عام 2008 شرخا كبيرا داخل الحركة، نتج عنه عدة انشقاقات، أبرزها تشكيل عبد المجيد مناصرة لحركة الدعوة و التغيير، وتشكيل عمار غول لحزب تجمع امل الجزائر، وهذا ما ادى الى افراغ حركة مجتمع السلم من عدد كبير من قيادتها ومؤسسيها، اضافة الى مشاركتها في السلطة السياسية، وابتعادها عن المنافسة الحقيقة للنظام.

**ففي رأيك هل أضعفت هذه الانشقاقات حركة مجتمع السلم، وأفقدتها شعبيتها، وقدرتها على التعبئة والتجنيد، موازاة مع انشقاق شخصيات معروفة عن الحركة و لها شعبية كبيرة ؟**

- يقول بعض المتابعين للشأن السياسي الاسلامي في الجزائر، ان تحالفات السياسية لحركة مجتمع السلم جعلها تخسر الكثير من مصداقيتها حتى بين الحرس القديم من المؤسسين، وذلك بسب الفترة التي قضتها داخلها، وهم يرجعون تلك الانشقاقات التي عرفها قياديو الحركة، الى تحالفات غير متجانسة، بين قوى وطنية و إسلامية.

**فما هو موقفكم من هذه الرؤية و الطرح؟ وهل تتفقون على ان تحالف الحركة مع السلطة هو العامل الرئيسي لانشقاق بعض قيادتها، وتأسيسهم لأحزاب اخرى؟**

- عرفت المنطقة العربية بداية من 2010 ثورات شعبية، أدت إلى وصول التيار الإسلامي في عديد الدول العربية، حتى التي لم تشهد ربيعا عربيا، مثل المغرب الاقصى، هذا الاحداث التي فتحت شهية الحركة الاسلامية في الجزائر، خاصة مع تشريعيات 2012، حيث عمل الاسلاميون في الجزائر، على رد الاعتبار لأنفسهم، ودخول الانتخابات بعيدا عن السلطة، مقتنعين بحتمية الفوز، حيث تحدثت حركة مجتمع السلم ومن خلال تحالف الجزائر الخضراء عن بداية التفكير في طبيعة الحكومة الجديدة حتى قبل الانتخابات.

**من خلال وجهة نظركم، هل وفق إسلاميون البيت الحمسي في توظيف مخرجات الربيع العربي ؟ وهل استطاع ذلك التحالف الذي ظهر قبيل التشريعيات في إحتواء الانشقاقات والانقسامات التي عاشتها حركة مجتمع السلم؟**

**المحور الثالث: الرهانات الساسية و خيار التحالف قبل تشريعيات ماي 2012.**

- قبل تشريعيات ماي 2012 و في أعقاب ثورات الربيع العربي و التي شهدت صعود الأحزاب الإسلامية، في عديد الدول العربية، سعت الحركة إلى إعادة إنتاج نفسه، من خلال خلق تحالفات في أول تجربة لها من هذا النوع حيث اعتبرها الكثير من المتابعين نوعا من التفاؤل المفرط في قراءة الواقع الذي كانت تعيشه قبيل الربيع العربي.

**فمن خلال معايشتكم لهذه التجربة كيف تفسر تشكيل ذلك التحالف ؟ و هل كان مشروع قديم ام ان تداعيات الربيع العربي هي التي فرضته ؟**

- بعد تجسيد فكرة التحالف على أرض الواقع، من خلال إندماج الحركة، حركة الاصلاح الوطني، و النهضة في كيان واحد، بدأت الحملة الانتخابية قبيل تشريعيات ماي 2012 على المستوى الوطني.

**هل يمكن أن توضح لنا أهم الإستراتيجيات و الأليات التي وظفها قياديو و مناضلو التحالف في شرح برامجهم ؟**

- في ظل النتائج التي اسفرت عنها تشريعيات ماي 2012 و التي عرفت نتائج غير متوقعة للتحالف، ومن خلال نضالكم داخل الحركة كمناضل أو قيادي أو مشارك في الحملة الانتخابية

**هل فشل التحالف في توظيف مخرجات الربيع العربي؟ ام ان السلطة السياسية هي التي افسدت على المتحالفين فوزهم؟**

- بعد تشريعيات ماي 2012 عرف التحالف هزات داخلية نظير النتائج المتحصل عليها، جعل حركة مجتمع السلم تنسحب من التحالف، وتدخل الانتخابات المحلية مستقلة.

**في رأيك لماذا انسحبت الحركة ولم تشارك في محليات اللاحقة تحت قائمة تحالف الجزائرالاخضر؟**

- بعد المؤتمر الخامس و التي أفرزت رئيسا جديدا الدكتور عبد الرزاق مقري و الذي يؤمن بالمعارضة كخيار لإعادة هيبة الحركة سياسيا بعد الانشقاقات و الانقسامات

**من خلال نظركم ماهو تقييمكم لمخرجات المؤتمر الخامس؟ و هل خيار المعارضة بعد ستة عشر عاما من المشاركة خيار استراتيجي و صائب؟**

- عرفت سنة 2014 انتخابات رئاسية في الجزائر في ظل مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وفي اطار توترات سياسية عاشتها الجزائر، وتشكيك وطني ودولي في قدرات الرئيس، لكن رغم ذلك لم يشارك التيار الإسلامي بمترشح، رغم وصول عبد الرزاق مقري الى قيادة الحركة، والذي اختار نهج المعارضة، وحاول تصحيح مسيرة الحركة، الا انه لم يدخل الانتخابات ولم يزكي اي مترشح.

**ففي نظرك هل غياب قادة الحركة راجع إلى عدم القدرة على منافسة النظام المسيطر على مفاصل اللعبة السياسة في الجزائر؟ أم أن غياب الاقناع لدى قادتها بسبب تراجع شعبيتهم لدى منضالهم؟**

**المحور الرابع: حركة مجتمع السلم و خيار الإندماج كآلية لتحقيق مكاسب سياسية خلال تشريعيات ماي2017.**

- بعد عزوف الإسلاميين عن مشاركة في الانتخابات الرئاسية 2014، و تبني خيار المقاطعة، حاولت حركة مجتمع السلم إعادة إنتاج نفسها من خلال تحالف جديد مع جبهة التغيير تحت مسماها، كمحاولة لتجاوز الانشقاقات والانقسامات.

**فهل تتفضل وتوضح لنا ، كيف جاءت مبادرة إعادة توحيد الصفوف، وهل فعلا تم تجاوز الخلافات التي ادت الى الانقسام؟**

- بعد الانتخابات الرئاسية 2014 جاءت إصلاحات سياسية، مست قانون الانتخابات خاصة المادة 74 التي نصت على الحصول على 4 بالمئة في تشريعيات السابقة للمشاركة في تشريعيات ماي 2017، مما هدد الكثير من الاحزاب بعدم المشاركة، وساهم ايضا في مزيد من القوة والهيمنة لأحزاب المولاة، التي لم تدخل الانتخابات تحت مسمى التحالف الرئاسي، وهنا عادة حركة مجتمع السلف لتبحث عن التحالفات السياسية من جديدة.

**فهل يمكن القول ان تحالف الحركة مع جبهة التغير ، كان وفق استراتيجية لتجاوز هذا الشرط، أم لتجاوز الخلافات الداخلية السابقة خاصة بين القيادات ؟**

- بعد تحالفكم مع جبهة التغيير قبل تشريعيات ماي2017 نشأ تحالف ضم أحزابا إسلامية أطلق عليه اسم التحالف الاستراتيجي .

**فما هي قراءتكم لهذه التحالف الجديد؟**

- بعد تشريعيات 2017 حققت الحركة نتائج جيدة مقارنة بتشريعيات ماي2014 في تحالفها مع الأحزاب الإسلامية الأخرى.

**هل يمكن أن تفسر لنا هذه النتائج مقارنة بتشريعيات ماي 2012 ؟**

- بعد كل استحقاق انتخابي، عرفت الحركة هزات داخلية، نتيجة الخلافات بين القيادات أو خارجية على مستوى النتائج المحصل عليها.

**من وجهة نظرك كيف تعلقون و تفسرون هذه الهزات التي عاشتها الحركة؟**

- الحركة اليوم و بعد اكثر من سبع سنوات من المعارضة ونحن نعيش في الجزائر تبيعات حراك 22 فيفري، ووصول رئيس جديد منتخب

**ما هو تقييمكم لدور الاسلاميين وخاصة حركة مجتمع السلم ما بعد 2017؟ و ما هو مستقبل التيار الاسلامي ككل في المرحلة القادمة؟**

# نسبة الأصوات المتحصل عليها للأحزاب السياسية على مستوى ولاية تيارت

| | قائمة الأحزاب | عدد الأصوات | النسبة |
|---|---|---|---|
| 1 | حزب جبهة التحرير الوطني FLN | 69 049 | 30,32% |
| 2 | التجمع الوطني الديمقراطي RND | 11 336 | 4,98% |
| 3 | الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية FNJS | 8 474 | 3,72% |
| 4 | الحركة من أجل الشبيبة والديمقراطية MJD | 7 487 | 3,29% |
| 5 | حزب الشباب PJ | 6 018 | 2,64% |
| 6 | تحالف الجزائر الخضراء | 5 656 | 2,48% |
| 7 | حزب العمال PT | 5 613 | 2,46% |
| 8 | الحزب الوطني Gلتضامن والتنمية PNSD | 5 067 | 2,23% |
| 9 | حركة الوطنين الأحرار MNL | 4 885 | 2,15% |
| 10 | التجمع الجزائري RA | 4 819 | 2,12% |
| 11 | حزب العدالة ADALA | 4 768 | 2,09% |
| 12 | الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام FNIC | 4 642 | 2,04% |
| 13 | الجبهة الوطنية الجزائرية FNA | 4 637 | 2,04% |
| 14 | جبهة المستقبل FM | 4 614 | 2,03% |
| 15 | التحالف الوطني الجمهوري ANR | 4 589 | 2,02% |
| 16 | الحزب الوطني الحر PPL | 4 094 | 1,80% |
| 17 | جبهة الحكم الراشد FBG | 4 006 | 1,76% |
| 18 | حركة الانفتاح INFITAH | 4 005 | 1,76% |
| 19 | الجبهة الوطنية الديمقراطية FND | 3 994 | 1,75% |
| 20 | حزب العدل والبيان PEP | 3 874 | 1,70% |
| 21 | الجبهة الوطنية للحريات FNL | 3 869 | 1,70% |
| 22 | حزب النور الجزائري PED | 3 712 | 1,63% |
| 23 | حركة المواطنين الأحرار MCL | 3 697 | 1,62% |
| 24 | الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو MNND | 3 578 | 1,57% |
| 25 | جيل جديد JIL JADID | 3 303 | 1,45% |
| 26 | الحزب الجمهوري التقدمي PRP | 3 240 | 1,42% |
| 27 | التجمع الوطني الجمهوري RPR | 3 235 | 1,42% |
| 28 | جبهة التغيير FC | 3 179 | 1,40% |
| 29 | الحركة الشعبية الجزائرية MPA | 3 151 | 1,38% |
| 30 | الحزب الشباب الديمقراطي PJD | 3 076 | 1,35% |
| 31 | حزب التجديد الجزائري PRA | 2 956 | 1,30% |
| 32 | حركة الوفاق الوطني MEN | 2 901 | 1,27% |
| 33 | حزب الفجر الجديد EL FEDJR JADID | 2 880 | 1,26% |
| 34 | عهد AHD 54 | 2 754 | 1,21% |
| 35 | حزب الكرامة KARAMA | 2 566 | 1,13% |
| 36 | جبهة الجزائر الجديدة FAN | 2 547 | 1,12% |
| 37 | الحزب الوطني الجزائري PNA | 1 707 | 0,75% |
| 38 | اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية UFDS | 1 413 | 0,62% |
| 39 | الحركة الوطنية للأمل MNE | 1 294 | 0,57% |
| 40 | جبهة القوى الاشتراكية FFS | 1 033 | 0,45% |
| | **المجموع الإجمالي للأصوات المعبر عنها** | **227 718** | **100,00%** |

**من إعداد الباحث إنطلاقا من نتائج وزارة الداخلية والجماعات المحلية**

# جدول يمثل نتائج الانتخابات التشريعية ماي 2012 على مستوى ولاية تيارت

| | البلدية | الكثافة السكانية | عدد المسجلين | إجمالي الممتنعون | | إجمالي الناخبين | | إجمالي الأصوات المعبر عنها | | إجمالي الأصوات الملغاة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| 1 | تيارت | 201234 | 131 725 | 59 755 | %45,36 | 71 970 | %54,64 | 54 683 | %75,98 | 17 287 | %24,02 |
| 2 | السوقر | 78912 | 54 576 | 23 895 | %43,78 | 30 681 | %56,22 | 25 161 | %82,01 | 5 520 | %17,99 |
| 3 | فرندة | 54124 | 34 387 | 16 068 | %46,73 | 18 319 | %53,27 | 14 938 | %81,54 | 3 381 | %18,46 |
| 4 | قصر الشلالة | 52733 | 22 510 | 11 291 | %50,16 | 11 219 | %49,84 | 9 194 | %81,95 | 2 025 | %18,05 |
| 5 | تخمارت | 34113 | 14 900 | 7 822 | %52,50 | 7 078 | %47,50 | 6 190 | %87,45 | 888 | %12,55 |
| 6 | مهدية | 33063 | 16 676 | 7 882 | %47,27 | 8 794 | %52,73 | 7 504 | %85,33 | 1 290 | %14,67 |
| 7 | عين الذهب | 28587 | 18 859 | 8 785 | %46,58 | 10 074 | %53,42 | 8 882 | %88,17 | 1 192 | %11,83 |
| 8 | الرحوية | 24982 | 13 607 | 6 068 | %44,59 | 7 539 | %55,41 | 5 932 | %78,68 | 1 607 | %21,32 |
| 9 | الدحموني | 20379 | 12 195 | 5 049 | %41,40 | 7 146 | %58,60 | 5 676 | %79,43 | 1 470 | %20,57 |
| 10 | الرشايقة | 19828 | 8 964 | 4 983 | %55,59 | 3 981 | %44,41 | 3 657 | %91,86 | 324 | %8,14 |
| 11 | ز,أ,عبد القادر | 18716 | 10 140 | 5 022 | %49,53 | 5 118 | %50,47 | 4 737 | %92,56 | 381 | %7,44 |
| 12 | عين كرمس | 17531 | 10 114 | 4 578 | %45,26 | 5 536 | %54,74 | 4 774 | %86,24 | 762 | %13,76 |
| 13 | حمادية | 16452 | 7 807 | 3 703 | %47,43 | 4 104 | %52,57 | 3 375 | %82,24 | 729 | %17,76 |
| 14 | مشرع الصفا | 16075 | 10 346 | 5 416 | %52,35 | 4 930 | %47,65 | 4 113 | %83,43 | 817 | %16,57 |
| 15 | عين الحديد | 15479 | 7 911 | 3 290 | %41,59 | 4 621 | %58,41 | 3 954 | %85,57 | 667 | %14,43 |
| 16 | مدريسة | 15282 | 9 673 | 4 052 | %41,89 | 5 621 | %58,11 | 4 832 | %85,96 | 789 | %14,04 |
| 17 | عين بوشقيف | 15022 | 8 759 | 3 162 | %36,10 | 5 597 | %63,90 | 4 252 | %75,97 | 1 345 | %24,03 |
| 18 | ملاكو | 13072 | 8 453 | 3 283 | %38,84 | 5 170 | %61,16 | 4 147 | %80,21 | 1 023 | %19,79 |
| 19 | وادي ليلي | 12573 | 7 599 | 3 004 | %39,53 | 4 595 | %60,47 | 3 768 | %82,00 | 827 | %18,00 |
| 20 | توسنينة | 12419 | 8 506 | 4 833 | %56,82 | 3 673 | %43,18 | 3 250 | %88,48 | 423 | %11,52 |
| 21 | مدروسة | 11426 | 6 132 | 1 806 | %29,45 | 4 326 | %70,55 | 3 642 | %84,19 | 684 | %15,81 |
| 22 | السبعين | 10758 | 6 234 | 2 777 | %44,55 | 3 457 | %55,45 | 2 862 | %82,79 | 595 | %17,21 |

| | البلدية | الكثافة السكانية | عدد المسجلين | إجمالي الممتنعون | | إجمالي الناخبين | | إجمالي الأصوات المعبر عنها | | إجمالي الأصوات الملغاة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| 23 | سي عبد الغني | 9268 | 6 238 | 2 838 | %45,50 | 3 400 | %54,50 | 3 083 | %90,68 | 317 | %9,32 |
| 24 | سي عبد الرحمان | 8349 | 5 115 | 2 253 | %44,05 | 2 862 | %55,95 | 2 659 | %92,91 | 203 | %7,09 |
| 25 | سي الحسني | 8325 | 5 847 | 2 758 | %47,17 | 3 089 | %52,83 | 2 585 | %83,68 | 504 | %16,32 |
| 26 | شحيمة | 8177 | 6 439 | 3 634 | %56,44 | 2 805 | %43,56 | 2 556 | %91,12 | 249 | %8,88 |
| 27 | عين دزاريت | 8138 | 4 903 | 2 060 | %42,02 | 2 843 | %57,98 | 2 392 | %84,14 | 451 | %15,86 |
| 28 | النعيمة | 7568 | 6 593 | 3 634 | %55,12 | 2 959 | %44,88 | 2 672 | %90,30 | 287 | %9,70 |
| 29 | الناظورة | 7557 | 3 949 | 1 595 | %40,39 | 2 354 | %59,61 | 2 084 | %88,53 | 270 | %11,47 |
| 30 | سيدي بختي | 7247 | 4 670 | 1 945 | %41,65 | 2 725 | %58,35 | 2 515 | %92,29 | 210 | %7,71 |
| 31 | سيدي علي ملال | 7193 | 4 494 | 1 846 | %41,08 | 2 648 | %58,92 | 2 328 | %87,92 | 320 | %12,08 |
| 32 | بوقارة | 7056 | 3 254 | 1 579 | %48,52 | 1 675 | %51,48 | 1 246 | %74,39 | 429 | %25,61 |
| 33 | الفايجة | 6786 | 6 110 | 3 558 | %58,23 | 2 552 | %41,77 | 2 344 | %91,85 | 208 | %8,15 |
| 34 | قرطوفة | 6657 | 4 117 | 1 578 | %38,33 | 2 539 | %61,67 | 1 983 | %78,10 | 556 | %21,90 |
| 35 | جيلالي بن عمار | 5443 | 4 405 | 2 213 | %50,24 | 2 192 | %49,76 | 1 971 | %89,92 | 221 | %10,08 |
| 36 | سرغين | 5316 | 2 981 | 1 673 | %56,12 | 1 308 | %43,88 | 1 190 | %90,98 | 118 | %9,02 |
| 37 | الرصفة | 4926 | 2 323 | 865 | %37,24 | 1 458 | %62,76 | 1 346 | %92,32 | 112 | %7,68 |
| 38 | تاقدمت | 4543 | 3 463 | 1 709 | %49,35 | 1 754 | %50,65 | 1 403 | %79,99 | 351 | %20,01 |
| 39 | تيدة | 3669 | 2 423 | 843 | %34,79 | 1 580 | %65,21 | 1 358 | %85,95 | 222 | %14,05 |
| 40 | مغيلة | 3062 | 2 188 | 1 259 | %57,54 | 929 | %42,46 | 815 | %87,73 | 114 | %12,27 |
| 41 | مادنة | 2933 | 2 366 | 1 131 | %47,80 | 1 235 | %52,20 | 1 191 | %96,44 | 44 | %3,56 |
| 42 | السبت | 1569 | 1 044 | 502 | %48,08 | 542 | %51,92 | 474 | %87,45 | 68 | %12,55 |
| | المجموع | 846542 | 512 995 | 235 997 | 46,00% | 276 998 | 54,00% | 227 718 | 82,21% | 49 280 | 17,79% |

**من إعداد الباحث إنطلاقا من نتائج وزارة الداخلية والجماعات المحلية**

# أعمدة بيانية تمثل نتائج الانتخابات التشريعية ماي 2012 على مستوى ولاية تيارت

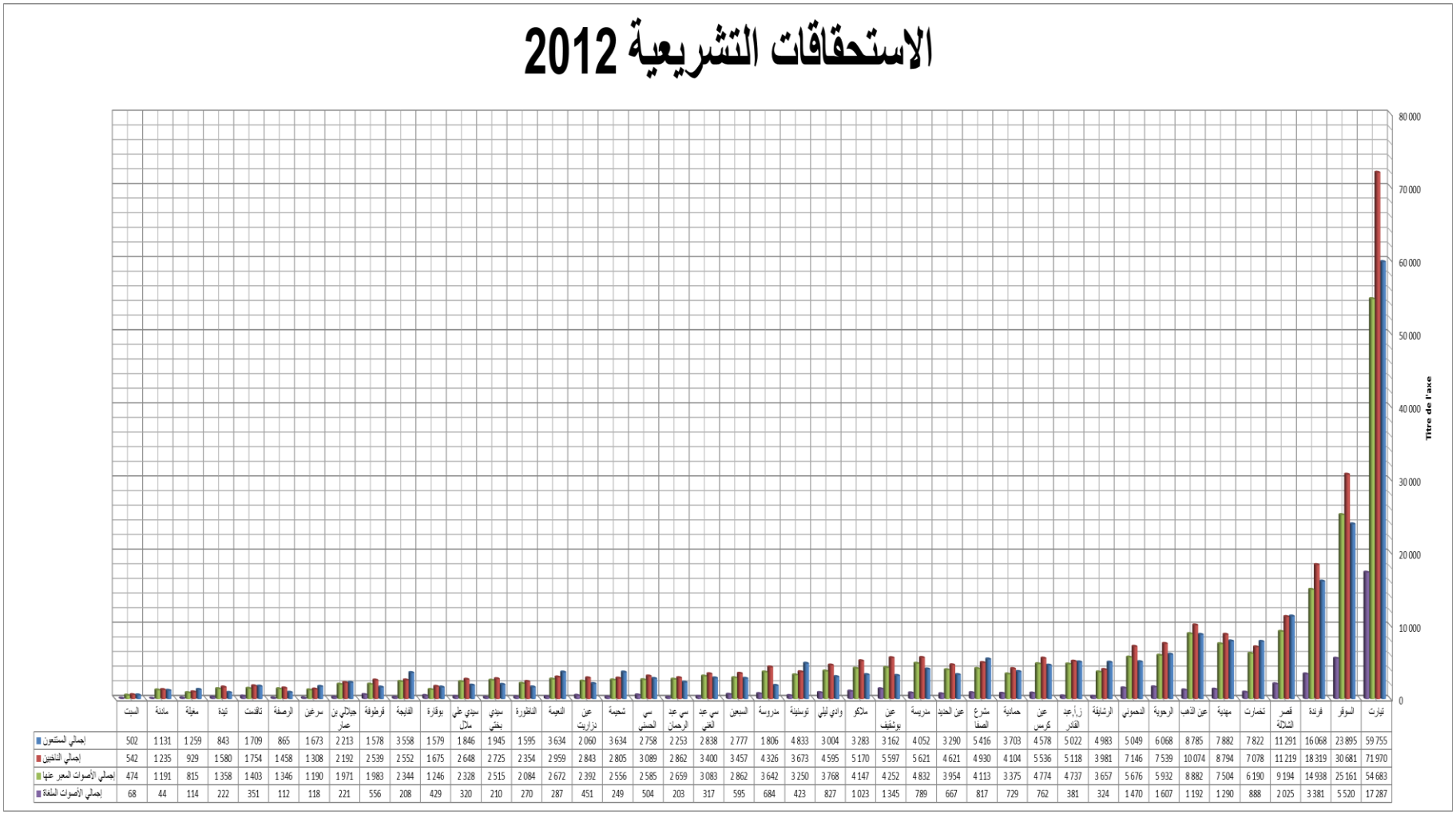


| | السبت | مادنة | مغيلة | تيدة | تاقدمت | الرصفة | سرغين | جيلالي بن عمار | قرطوفة | القايجة | بوقارة | سيدي علي ملال | سيدي يخلف | الناظورة | النعيمة | عين دزاريت | شعيبة | سي الحسني | سي عبد الرحمان | سي عبد الغني | السعيدن | مدروسة | توسنينة | والدي ليلي | ملاكو | عين بوشقيف | مدريسة | عين الحديد | مشرع الصفا | حمانية | عين كرمس | زأر أعبد القادر | الرشايقة | الدحموني | الرحوية | عين الذهب | مهنية | تخمارت | قصر الشلالة | فرندة | السوقر | تيارت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي المسجلون | 502 | 1 131 | 1 259 | 843 | 1 709 | 865 | 1 673 | 2 213 | 1 578 | 3 558 | 1 579 | 1 846 | 1 945 | 1 595 | 3 634 | 2 060 | 3 634 | 2 758 | 2 253 | 2 838 | 2 777 | 1 806 | 4 833 | 3 004 | 3 283 | 3 162 | 4 052 | 3 290 | 5 416 | 3 703 | 4 578 | 5 022 | 4 983 | 5 049 | 6 068 | 8 785 | 7 882 | 7 822 | 11 291 | 16 068 | 23 895 | 59 755 |
| إجمالي الناخبين | 542 | 1 235 | 929 | 1 580 | 1 754 | 1 458 | 1 308 | 2 192 | 2 539 | 2 552 | 1 675 | 2 648 | 2 725 | 2 354 | 2 959 | 2 843 | 2 805 | 3 089 | 2 862 | 3 400 | 3 457 | 4 326 | 3 673 | 4 595 | 5 170 | 5 597 | 5 621 | 4 621 | 4 930 | 4 104 | 5 536 | 5 118 | 3 981 | 7 146 | 7 539 | 10 074 | 8 794 | 7 078 | 11 219 | 18 319 | 30 681 | 71 970 |
| إجمالي الأصوات المعبر عنها | 474 | 1 191 | 815 | 1 358 | 1 403 | 1 346 | 1 190 | 1 971 | 1 983 | 2 344 | 1 246 | 2 328 | 2 515 | 2 084 | 2 672 | 2 392 | 2 556 | 2 585 | 2 659 | 3 083 | 2 862 | 3 642 | 3 250 | 3 768 | 4 147 | 4 252 | 4 832 | 3 954 | 4 113 | 3 375 | 4 774 | 4 737 | 3 657 | 5 676 | 5 932 | 8 882 | 7 504 | 6 190 | 9 194 | 14 938 | 25 161 | 54 683 |
| إجمالي الأصوات الملغاة | 68 | 44 | 114 | 222 | 351 | 112 | 118 | 221 | 556 | 208 | 429 | 320 | 210 | 270 | 287 | 451 | 249 | 504 | 203 | 317 | 595 | 684 | 423 | 827 | 1 023 | 1 345 | 789 | 667 | 817 | 729 | 762 | 381 | 324 | 1 470 | 1 607 | 1 192 | 1 290 | 888 | 2 025 | 3 381 | 5 520 | 17 287 |

# من إعداد الباحث إنطلاقا من نتائج وزارة الداخلية والجماعات المحلية

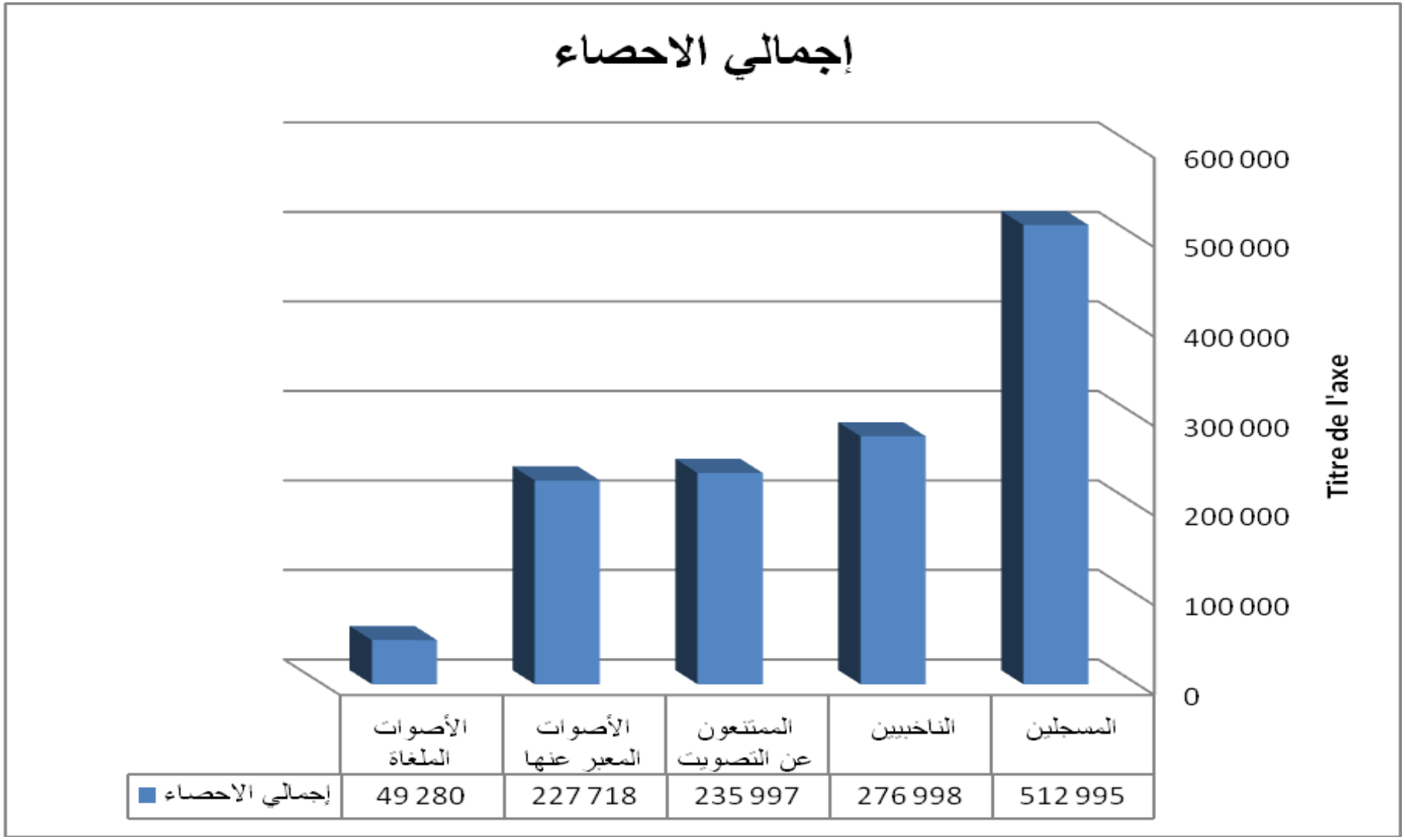


**من إعداد الباحث إنطلاقا من نتائج وزارة الداخلية والجماعات المحلية**

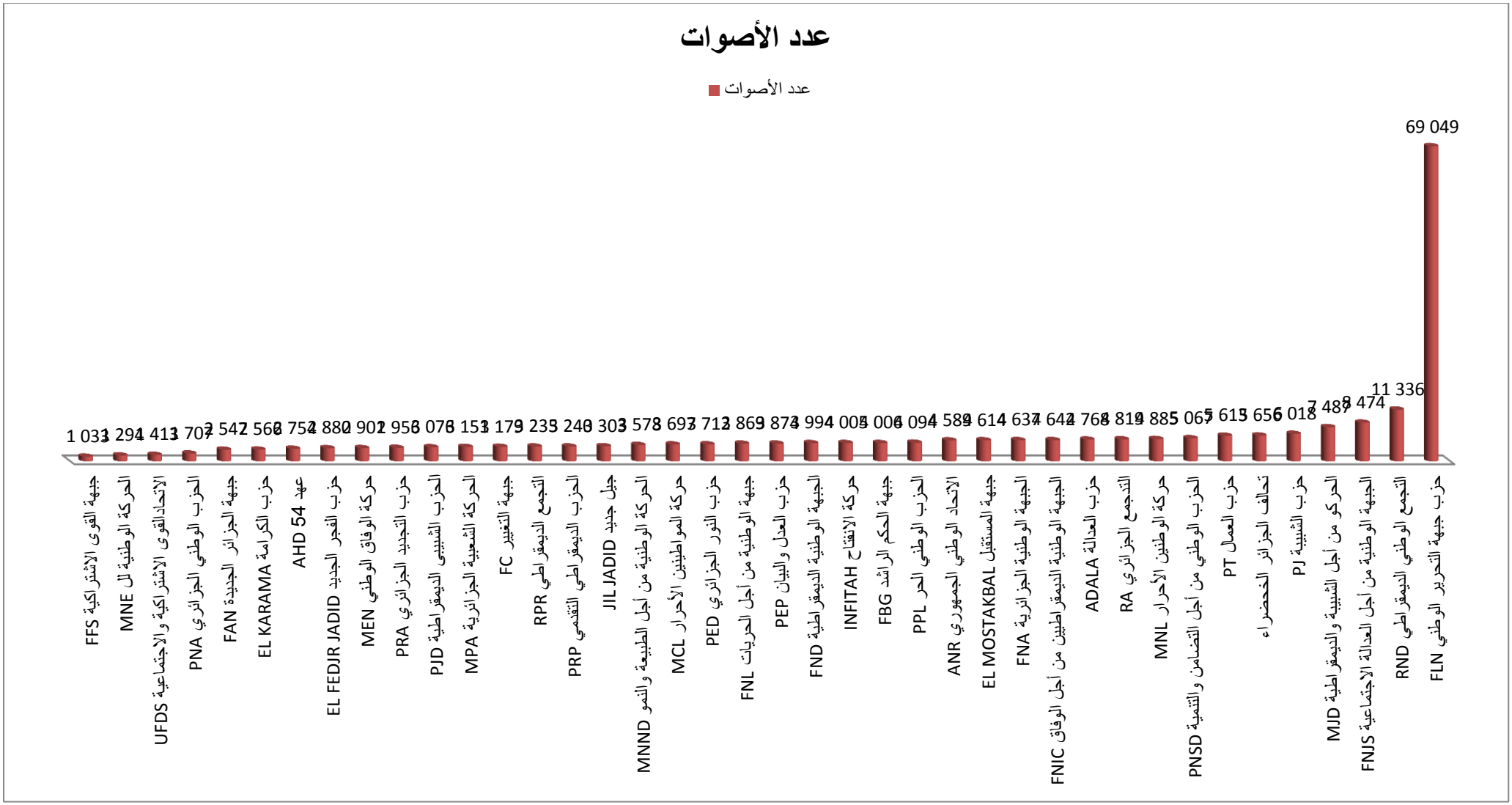


**من إعداد الباحث إنطلاقا من نتائج وزارة الداخلية والجماعات المحلية**

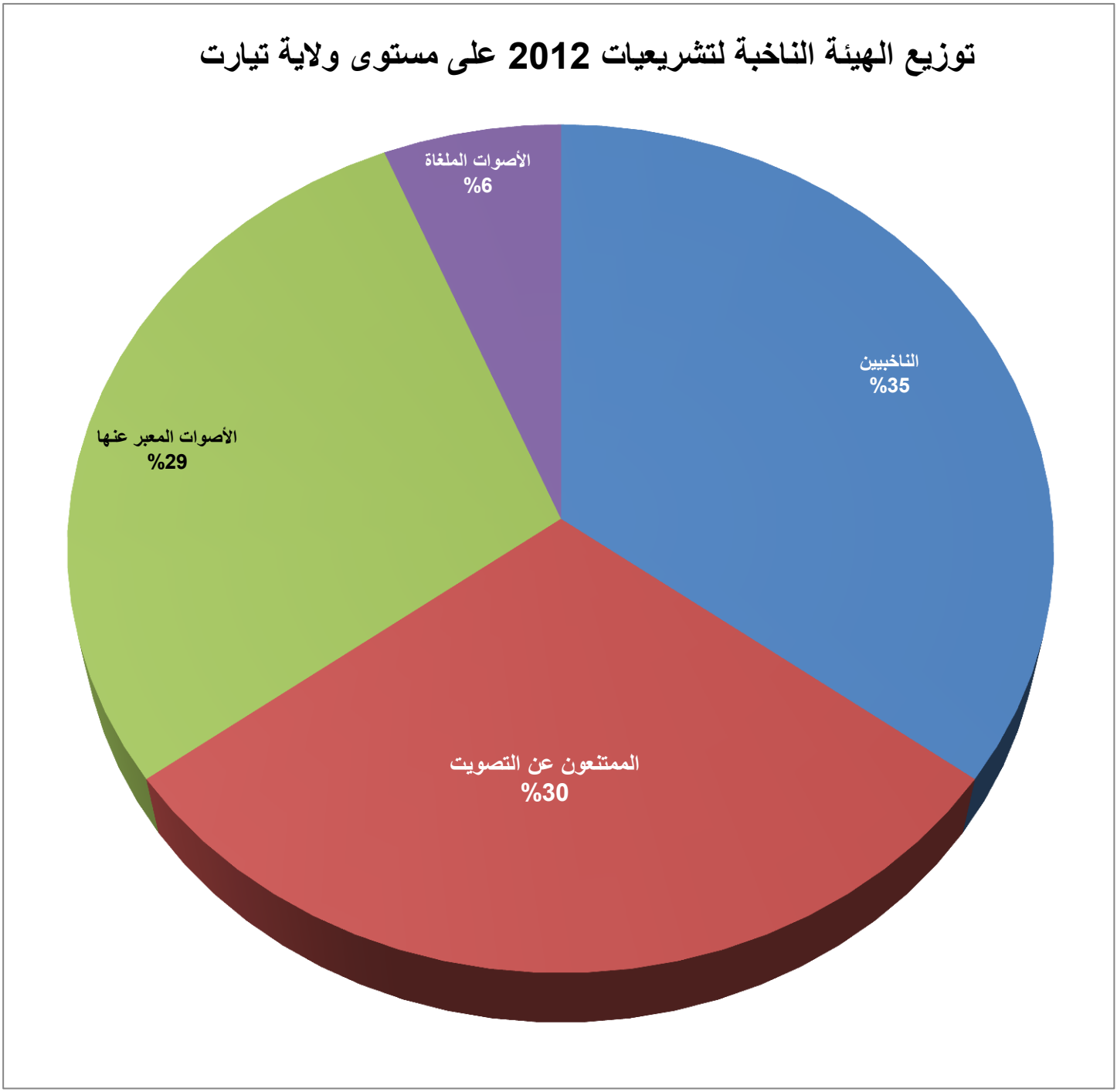


من إعداد الباحث إنطلاقا من نتائج وزارة الداخلية والجماعات المحلية

# نسب الأصوات المحصل عليها من طرف الأحزاب على مستوى ولاية تيارت

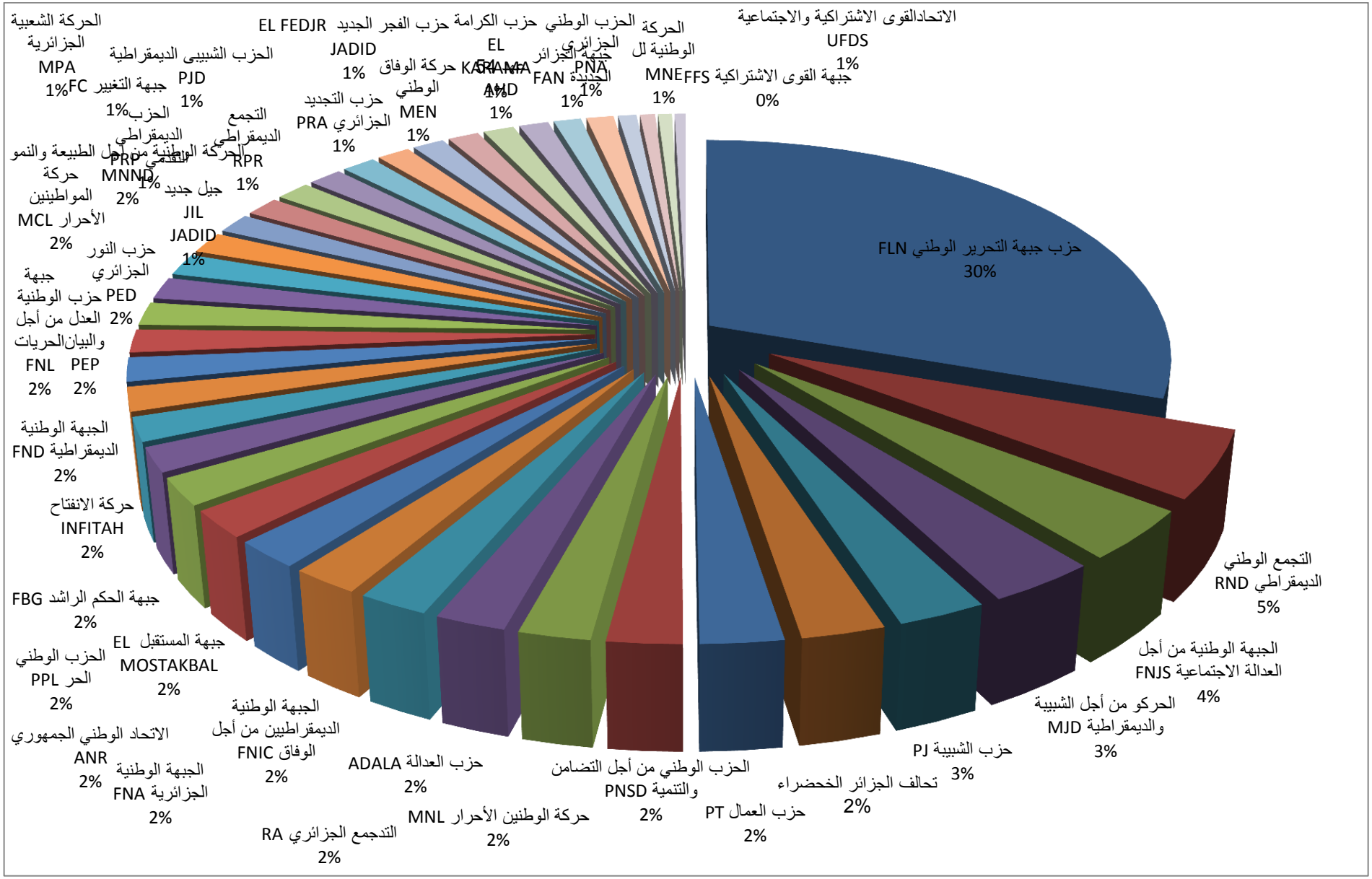


**من إعداد الباحث إنطلاقا من نتائج وزارة الداخلية والجماعات المحلية**

# نتائج تشريعيات 2017 في ولاية تيارت حسب كل بلدية

| الرقم | البلديات | عدد المسجلين | نسبة المشاركة | | | | الانتماء السياسي لرئيس المجلس الشعبي البلدي | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | النسبة | أعلى نسبة | أدنى نسبة | الحزب الفائز | الحزب | عدد الأصوات | النسبة | مرتبة الحزب |
| 01 | تيارت | 138042 | 36.05 | 61.56 | 14.53 | حزب جبهة التحرير الوطني | حزب جبهة التحرير الوطني | 9 457 | 26.32 | الأولى |
| 02 | مدروسة | 7210 | 66.87 | 86.40 | 44.93 | حزب جبهة التحرير الوطني | حزب جبهة التحرير الوطني | 2 429 | 60.10 | الأولى |
| 03 | عين بوشقيف | 9221 | 51.38 | 73.37 | 31.58 | نهضة – عدالة - البناء | حزب جبهة التحرير الوطني | 785 | 22.74 | الثانية |
| 04 | سيدي علي ملال | 4626 | 52.81 | 68.06 | 21.57 | حزب جبهة التحرير الوطني | الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية | 89 | 4.33 | السابعة |
| 05 | عين دزاريت | 5183 | 52.38 | 74.20 | 14.70 | حزب جبهة التحرير الوطني | حزب جبهة التحرير الوطني | 1 764 | 71.88 | الأولى |
| 06 | عين الذهب | 22119 | 36.55 | 64.19 | 4.35 | جبهة المستقبل | جبهة المستقبل | 3 410 | 48.84 | الأولى |
| 07 | سيدي بختي | 5345 | 45.74 | 67.65 | 20.54 | حزب جبهة التحرير الوطني | التجمع الوطني الديمقراطي | 261 | 12.50 | الثانية |
| 08 | مدريسة | 10627 | 42.96 | 64.74 | 12.79 | التجمع الوطني الديمقراطي | التجمع الوطني الديمقراطي | 2 015 | 52.88 | الأولى |
| 09 | زمالة أ ع القادر | 10657 | 62.12 | 99.36 | 7.61 | حزب جبهة التحرير الوطني | حزب جبهة التحرير الوطني | 4 877 | 78.83 | الأولى |
| 10 | مادنة | 2757 | 51.69 | 70.57 | 25.50 | التجمع الوطني الديمقراطي | التجمع الوطني الديمقراطي | 557 | 46.22 | الأولى |
| 11 | السبت | 1300 | 40.92 | 60.00 | 15.51 | حزب جبهة التحرير الوطني | التجمع الوطني الديمقراطي | 104 | 22.12 | الثانية |
| 12 | ملاكو | 8473 | 48.54 | 7 8.85 | 24.81 | حزب جبهة التحرير الوطني | الحركة الشعبية الجزائرية | 700 | 22.63 | الثانية |
| 13 | الدحموني | 12839 | 45.63 | 86.81 | 26.74 | تجمع أمل الجزائر تاج | مجلس مجمد (تكليف متصرف) | | | |
| 14 | الرحوية | 13754 | 43.88 | 65.77 | 2.11 | حزب جبهة التحرير الوطني | تكتل الجزائر الخضراء | 196 | 3.89 | الثالثة |
| 15 | مهدية | 16890 | 40.60 | 56.56 | 18.46 | حزب الكرامة | التجمع الوطني الديمقراطي | 108 | 1.99 | السابعة |
| 16 | السوقر | 55874 | 37.24 | 56.30 | 5.67 | التجمع الوطني الديمقراطي | التجمع الوطني الديمقراطي | 2 482 | 14.40 | الأولى |
| 17 | سي عبد الغني | 7228 | 44.70 | 61.45 | 8.73 | التجمع الوطني الديمقراطي | التجمع الوطني الديمقراطي | 638 | 23.28 | الأولى |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 18 | **عين الحديد** | 9133 | 44.31 | 79.35 | 1.98 | حزب جبهة التحرير الوطني | حزب جبهة التحرير الوطني | 1 008 | 33.53 | الأولى |
| 19 | **الرصفة** | 2617 | 50.48 | 68.12 | 24.65 | التجمع الوطني الديمقراطي | التجمع الوطني الديمقراطي | 589 | 53.35 | الأولى |
| 20 | **النعيمة** | 6473 | 36.01 | 61.31 | 2.20 | جبهة المستقبل | التجمع الوطني الديمقراطي | 324 | 15.82 | الثانية |
| 21 | **مغيلة** | 2304 | 50.65 | 70.00 | 3.74 | حزب جبهة التحرير الوطني | حزب العمال | 3 | 0.30 | 18 |
| 22 | **قرطوفة** | 4126 | 74.48 | 96.40 | 32.27 | حزب جبهة التحرير الوطني | حزب جبهة التحرير الوطني | 1 820 | 71.40 | الأولى |
| 23 | **سيدي الحسني** | 5696 | 41.47 | 66.47 | 3.52 | تجمع أمل الجزائر تاج | التجمع الوطني الديمقراطي | 97 | 4.96 | الرابعة |
| 24 | **جيلالي بن عمار** | 4235 | 70.67 | 91.86 | 34.62 | حزب جبهة التحرير الوطني | الحركة الشعبية الجزائرية | 5 | 0.18 | 17 |
| 25 | **السبعين** | 6807 | 43.31 | 65.53 | 0.00 | التجمع الوطني الديمقراطي | عهد 54 | لم شارك | / | / |
| 26 | **توسنينة** | 8734 | 56.26 | 92.29 | 0.36 | التجمع الوطني الديمقراطي | حزب جبهة التحرير الوطني | 1 205 | 27.32 | الثانية |
| 27 | **فرندة** | 36063 | 39.71 | 61.59 | 17.33 | حزب جبهة التحرير الوطني | حزب جبهة التحرير الوطني | 2 937 | 27.13 | الأولى |
| 28 | **عين كرمس** | 11631 | 53.95 | 95.21 | 1.61 | حزب جبهة التحرير الوطني | حزب جبهة التحرير الوطني | 3 499 | 64.08 | الأولى |
| 29 | **قصر الشلالة** | 22163 | 40.36 | 60.17 | 17.01 | حركة الإصلاح | حزب العمال | 20 | 0.28 | 19 |
| 30 | **الرشايقة** | 8443 | 39.42 | 65.71 | 1.80 | التجمع الوطني الديمقراطي | حزب جبهة التحرير الوطني | 371 | 12.77 | الثالثة |
| 31 | **الناظورة** | 4361 | 53.63 | 76.16 | 0.00 | حزب جبهة التحرير الوطني | حزب جبهة التحرير الوطني | 974 | 45.07 | الأولى |
| 32 | **تاقدمت** | 2997 | 44.11 | 72.86 | 21.38 | حزب جبهة التحرير الوطني | حزب جبهة التحرير الوطني | 444 | 42.85 | الأولى |
| 33 | **وادي ليلي** | 7725 | 53.33 | 72.55 | 0.00 | حزب جبهة التحرير الوطني | حزب جبهة التحرير الوطني | 862 | 25.95 | الأولى |
| 34 | **مشرع الصفا** | 9385 | 38.20 | 70.14 | 9.11 | حزب جبهة التحرير الوطني | التجمع الوطني الديمقراطي | 393 | 13.73 | الثانية |
| 35 | **حمادية** | 8257 | 40.66 | 61.08 | 1.12 | الحركة الشعبية الجزائرية | الحركة الشعبية الجزائرية | 802 | 31.30 | الأولى |
| 36 | **الشحيمة** | 6126 | 37.82 | 67.87 | 0.50 | التجمع الوطني الديمقراطي | التجمع الوطني الديمقراطي | 745 | 35.83 | الأولى |
| 37 | **تخمارت** | 15761 | 37.42 | 60.98 | 0.00 | حزب العمال | الجبهة الوطنية الجزائرية | 179 | 3.56 | السادس |
| 38 | **سيدي عبد الرحمن** | 6034 | 50.07 | 86.49 | 14.40 | حزب جبهة التحرير الوطني | التجمع الوطني الديمقراطي | 883 | 35.76 | الثانية |
| 39 | **سرقين** | 3521 | 38.37 | 54.00 | 8.33 | حزب جبهة التحرير الوطني | تكتل الجزائر الخضراء | 17 | 1.47 | العاشرة |
| 40 | **بوقارة** | 3168 | 42.14 | 70.64 | 0.00 | تجمع أمل الجزائر تاج | التجمع الوطني الديمقراطي | 131 | 13.81 | الثانية |
| 41 | **الفايجة** | 6751 | 36.32 | 65.81 | 0.91 | نهضة – عدالة - بناء | حزب جبهة التحرير الوطني | 273 | 12.34 | الرابعة |
| 42 | **تيدة** | 2438 | 51.27 | 61.09 | 40.91 | حزب جبهة التحرير الوطني | حزب جبهة التحرير الوطني | 343 | 35.07 | الأولى |

**من إعداد الباحث إنطلاقا من نتائج وزارة الداخلية والجماعات المحلية**

**الملخص:**

تأتي هذه الدراسة في إطار تتبع مسار حركات الاسلام السياسي في الجزائر، بصفتها أحد التيارات السياسية الأكثر تأثيرا في الساحة السياسية فيما بعد التعددية السياسية من خلال أكبر الأحزاب السياسية حركة مجتمع السلم، و التي أصبحت تعيش على واقع أزمات منذ وفاة مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح سنة 2003 إلى غاية تشريعيات ماي 2017، و ما ترتب عنها من فراغ تنظيمي و هيكلي على مستوى القيادة، و تراجع أدائها السياسي، بسبب الانشقاقات و الانقسامات الحزبية، إضافة إلى التحالفات السياسية التي عقدتها مع السلطة السياسية في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، لكن سرعان ما حاولت الحركة إعادة الاعتبار لنفسها بعد ثورات الربيع العربي و تداعياتها على المجتمع الجزائري، من خلال إكتساح الساحة السياسية قبيل تشريعيات ماي 2012 من خلال سياسة التحالفات الحزبية برغم من ظرفيتها، و نتائجها غير المتوقعة، رغم ذلك لم تتخلى الحركة عن سياسة الاندماج و التحالف مع جبهة التغيير قبيل تشريعيات ماي 2017، هذا ما دفعنا إلى معرفة محددات الانشقاق و التحالف داخل الحركة ما بين 2003 و 2017، ومدى تأثيرهما على أدائها السياسي، و قاعدتها الشعبية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج و من أهمها وهي حساسية الحركة كحزب سياسي إسلامي للانشقاقات والانقسامات بسبب عقلية تسيير الحركة داخليا، إضافة إلى تأثير التحالفات السياسية مع السلطة الحاكمة على قرارها السياسي، وهذا ما أدى إلى نوع من العزوف الانتخابي لدى القواعد الشعبية.

**الكلمات المفتاحية:**

الحركة الاسلامية، الاسلام السياسي، الانشقاقات الحزبية، التحالفات الحزبية، المشاركة السياسية، المعارضة الحزبية، الربيع العربي، حركة مجتمع السلم.

**Abstract:**

This study is part of the framework of tracing the course of the movements of political Islam in Algeria, as one of the most influential political currents in the post-political arena of political pluralism through the largest political parties, the Movement of Society for Peace, which has lived in a reality of crises since the death of its founder Cheikh Mahfoud Nahnah in 2003 Until the legislation of May 2017, and the resulting organizational and structural vacuum at the leadership level, and the decline in its political performance, due to partisan cleavages and divisions, in addition to the political alliances it forged with the political power under the era of the late President Abdelaziz Bouteflika, however, the movement quickly tried to rehabilitate itself after the Arab Spring revolutions and their repercussions on Algerian society, sweeping the political arena before the May 2012 legislation through the policy of partisan alliances, despite its circumstance, and its unexpected results, yet the movement did not abandon the policy of integration. And the alliance with the Front for Change before the May 2017 legislation is what prompted us to know the determinants of the split and alliance within the movement between 2003 and 2017, and the extent of their impact on its political performance and popular base.

This study resulted in a number of findings, the most important of which is the sensitivity of the movement as an Islamic political party to splits and divisions due to the mentality of leading the movement internally, in addition to the impact of political alliances with the ruling authority, on its political decision, which led to a kind of electoral reluctance among the popular bases.

**keywords:**

The Islamic movement, political Islam, partisan splits, partisan alliances, political participation, partisan opposition, the Arab Spring, the Movement of Society for Peace.